

الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح

مُحَوِّثٌ وَدِرَاسَاتٌ
إِثْنِي
اللِّسَانِيَّاتِ الْعَرَبِيَّةِ

الجزء الأول



حلقة محمد الوحيان الطابع طالع
اللغوية - جامعة الجلفة

01 02 02 / 12

الإيداع القانوني : 2012 - 487

ردمك : 3 - 168 - 00 - 9931 - 978

© موفم للنشر - الجزائر 2012

الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح

مُحَوِّثٌ وَدِرَاسَاتٌ
لِ
اللُّسَانِيَّاتِ الْعَرَبِيَّةِ

الجزء الأول

موقف للنشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

دراسات الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح في اللسانيات العربية وتكنولوجيا اللغة مجموعة من البحوث المتصلة باللسانيات، وأولها يتناول الأصالة والبحوث اللغوية الحديثة والفوارق بين فقه اللغة وعلم اللسان، وكانت الفصاحة نغم أكثر القبائل، وتتضح عند اللغويين الجامعين لدواوين العرب.

وقد اعتمد نحاة العرب الأولين على الشعر الفصيح والقرآن الكريم وكلام العرب الشفوي، واطرد هذا التصور، ثم أخذ كثير من المتأخرين مثل ابن مالك في الاعتماد على الشاذ من الشواهد وهي أبيات لم يحصل عليها إجماع في صحة روايتها كما حدث في الرواية عند النحاة الأولين.

وينكر الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح أن يكون النحو العربي متأثراً بالمنطق اليوناني فهو في جوهره لغوي عربي محصن. ويتحدث عن مستلزمات بناء قاعدة آلية للمفردات الحاسوبية.

وينتقل إلى الحديث عن قضايا اللغة العربية، وفي مقدمتها قضية المعجم العربي والمصطلحات وما يلزمها من البحث اللغوي وأصالة الفكر العربي. ويتحدث عن الكتابة العربية وحل مشاكلها مع بيان الأسس لتطوير تدريس اللغة العربية في التعليميين الابتدائي والثانوي ومع العناية بعلم تدريس اللغات وبيان كيفية البحث العلمي.

ويتحدث عن المدرسة الخليلية الحديثة وتشعباتها في النحو العربي والقياس واللفظة والعامل والصوتيات الخليلية ومكانها من النزعات في اللسانيات الحديثة وموقفها من علاج العربية بالحاسوبية واللسانيات الحاسوبية وأسسها اللغوية والتحليل التسلسلي والتوقيعي والنحو الخليلي، والنحو الأصيل عند السابقين والمتأخرين والنظرية اللغوية عند العرب والنظريات الحديثة ومنطق التحليل العربي، ومفهوم التبعية النحوية في الغرب وعند العرب وعلم المعاني في الغرب وعند العرب وتكنولوجيا اللغة والتراث اللغوي الأصيل.

ويلاحظ أنّ مصطلح الجملة لا يوجد عند سيبويه، ويمتنع تقديم المعمول على عامله وجواز التقديم والتأخير على ما سواه، ويعرض منطق النحو العربي والعلاج الحاسوبي للغات، ويتحدث عن مفهوم الأصل الفرع والقياس في النحو العربي وما يحتاج إليه التحليل العلمي للنصوص من علم الأسلوب والبلاغة العربية، ويعرض مسائل في مصطلحات علم التجويد كمسائل الإدغام والإخفاء وحروف المد ونوع السكون.

ونصل مع الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح إلى نهاية الفصول عن قضايا الترجمة والمصطلح العربي ومشاكلهما، أما قضية الترجمة فتفتقر إلى نقل المراجع العلمية على نطاق واسع، والموجود منها لا يفي بحاجات الأمة العلمية ويكفي أن نعرف أنّ المجموعة الأوروبية تترجم شهريا أكثر من 500 كتاب. ويفضل هذه الحركة الأوروبية العملاقة أمكن لأوروبا أن تسيطر على العلم الحديث.

و قد أكثرنا حديثا عن الترجمة المصطلحات العلمية ولكن لا تزال الأمة بعيدة في معاهدها عن المسح الكامل الشامل لها. ولا بدّ أن تعدّ لذلك مترجمين لا يحصون عدا تنهض بهذا المسح الشامل في جذاذات تخزينها المؤسسات في ذاكرة الحاسبات، ولا يعتمد العلماء فيما يخبزون من مصطلحات على ما يقررون في المعاجم المختلفة، بل لا بدّ من مراجعة السياقات والقرائن في الكلم.

واقترح الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح - بجانب كل هذه الأعمال - مشروع الذخيرة اللغوية الذي يتيح للباحث سريعا المعلومات والنصوص عن استعمالات العربية متضمنا أمهات المراجع القديمة والحديثة ومختلف المعاجم السابقة والعصرية وقد أتى بمباحث جديدة لم يسبق إليها، وهو مشكور لهذا الجهد العلمي الرائع.

رئيس مجمع اللغة العربية بالقاهرة
ورئيس اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية
سوفى ضيف
الأستاذ الدكتور سوفى ضيف

الدراسات والبحوث الخاصة بعلم
العربية وعلاقتها باللسانيات الحديثة
وتكنولوجيا اللغة

الأصالة والبحوث اللغوية الحديثة*

لقد بدأت مفاهيم اللسانيات الحديثة وتصوّراتها تروج وتنتشر في البلدان العربية وخاصة بعد أن انتبه الأدباء أنفسهم إلى ضرورة التجديد للمنظور التاريخي الذي ساد الدراسات الأدبية منذ بداية هذا القرن. وبدأ الناس ولا سيّما علماء اللغة يتساءلون يومئذ عن جدوى هذه المفاهيم إلا أنّ أكثر هذه المفاهيم لم تُعرف بعد على حقيقتها بل لم يطلع أكثر الناس بعد على تطورها وكثرة الآراء والمذاهب التي أثارها وما الذي فيها قد انزوى أو زال لتغلب مذهب جديد عليها وما الذي ثبت بعد التجدد. ثمّ أهم سؤال يطرح إزاء هذا الأمر الطارئ هو ما شأن العلوم اللغوية في الآونة الأخيرة؟ وهل تأثيرها على المتقنين العرب يعتبر مسأً بالأصالة؟ هذه التساؤلات كلّها حاصلة بالفعل إلا أنّ المشكل قد طرح فيها بكيفية جدّ سطحية وبدون مراعاة لكل ما تقتضيه الموضوعية العلمية. فأما الأصالة فإننا لا نشاطر نظرة الكثير من المتقنين عندما يقابلون هذا المفهوم بالحدّثة أو المعاصرة فإنّ الأصالة تقابل في الحقيقة التقليد أيّاً كان المقلّد المحتذى به سواء كان العلماء العرب القدامى أو العلماء الغربيين إذ الأصل هو الذي لا يكون نسخة لغيره. فكأنّ هؤلاء المتقنين بجعلهم الأصالة في مقابل المعاصرة لا يتصورون هذه الأصالة إلا بالرجوع إلى القديم فالأصيل في الواقع هو المبدع الذي يأتي بشيء جديد لم يُسبق إليه مهما كان الزمان الذي يعيش فيه. والأصالة في زماننا هذا وعلى هذا الأساس هي الامتناع من تقليد الغربيين خاصة. هذا ولا أقصد من لفظ التقليد أكثر مما قصده علماؤنا قديماً فهو إتباع الإنسان لغيره فيما يقول أو يفعل معتقداً الحقيقة فيه من غير نظر وتأمّل في الدليل (من كتاب التعريفات للشريف الجرجاني) أو بعبارة أخرى هو اتخاذ أقوال الغير كحقائق لا تقبل الجدل وعدم الإتيان بأيّ ابتكار. وهذا لا يعني أنّ الإنسان

* - ألقى هذا العمل كمحاضرة في معهد اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية في أبريل 1987م ونشر في: حوليات جامعة الجزائر. نشر ديوان المطبوعات الجامعية، العدد 6 الجزء الأول 1992/91م، ص 33-41.

مجبر على ابتكار جميع ما عنده. هيهات! فإنّ هذا يستحيل كما يستحيل أن يعيش الإنسان بالاعتماد على ما يصنعه هو وحده أو يرقى به العلم بدون أن يراعي ما ابتكره الآخرون، والعلم بهذا الاعتبار هو أحوج الأشياء إلى التفاعل والتداخل والأخذ بما يأتي به الآخرون، إلا أنّ الأصالة في هذا الأخذ تكمن في عدم الاطمئنان مقدماً وقبل النظر إلى كل ما يصدر من الغير حتى يقوم الدليل الذي يحمل الإنسان بل يجبره على تقبل أقوال غيره.

فهذا هو موقف العالم ذي الأصالة وكنا -وما يزال الكثير منا- نقلد القدامى من علمائنا ثمّ جاء منا من يقلد الآن الغربيين فاستبدلوا بذلك تقليداً بتقليد.

ويجدر بنا بهذا الصدد أن ندلي برأينا فيما يقوله اللغويون العرب المحدثون وغير اللغويين وما يقومون به من أبحاث حول التراث العلمي اللغوي العربي وسنربط ذلك بالأصول والمبادئ المنهجية التي يجب أن يخضع لها كل باحث نزيه.

إنّ الكثير من البحوث التي يجريها الآن اللغويون العرب وكذلك البحوث التي يجرونها على محتوى التراث اللغوي تتصف في نظرنا بهذه الهنات:

1- التنبني بدون نظر سابق لما جاءنا من الغرب من الأقوال والمذاهب اللغوية بدعوى أنّ هذه الأقوال هي آخر ما توصل إليه العلم الحديث وأنّ الباحثين العرب لم يبلغوا بعد - لقلّتهم وقرب عهدهم بالبحث- مستوى الاجتهاد، فإنّ الأفكار التي تصلنا من الغرب في اللغة وظواهرها هي وليدة هذا العصر ثمّ هي من جنس الأفكار التي تخصّ علوم الفيزياء والكيمياء والأحياء وغيرها من العلوم التجريبية التي تقدمت في أيامنا التقدّم المعروف.

ومن ثمّ الاعتقاد بأنّ جميع ما تصوّروه من المفاهيم هي حقائق علمية مسلمة من قبل جميع العلماء الغربيين ولا نعني النظريات والأقوال بل بعض التصورات التي روّجها اللغويون الغربيون كمفهوم المقطع ومفهوم المصوّت القصير والمصوّت الطويل وغير ذلك، فيعتقد أكثر العرب أنّ هذه الأشياء هي من أحدث ما حققه العلم في زماننا مع أنّه قد ثبت أنّ أكثرها قد وجد في الحضارة اليونانية وتوارثه الغربيون وهي مجرد تصوّر ووجهة نظر إذ قد يكون لغير الغربيين تصوّر ووجهة نظر أخرى غير هذه، وقد أثبتت تكنولوجيا اللغة أنّ

المقطع مثلاً لا وجود له في الكلام العادي إلا في حالة انعزال المقاطع بعضها عن بعض أي في حالة الأفراد ووجوده بين وقفيتين أما في داخل مدرج الكلام أي تسلسله فلا وجود له إطلاقاً. وهذا دليل على أنّ الكثير من الباحثين العرب لا يلمون بكل ما قاله العلماء الغربيون بما فيهم أصحاب هذه التكنولوجيا. بل قد يوجد منهم من لم يدخل قط مخبراً صوتياً مع اعترافهم بأنّ الصوتيات علم من العلوم التجريبية.

2- وقد يؤدي هذا القصور وقلّة الإلمام بكل ما يجب العلم به إلى التعصّب لمذهب غربي واحد لكون هذا الباحث قد تخرج على يد ذلك العالم الغربي صاحب المذهب المعني به فلا يريد به بديلاً ويعتقد أشدّ الاعتقاد أنّ كل ما يقوله غيره فهو من سفاسف الكلام وأباطيله.

فقد رأينا الكثير ممن أوفد إلى فرنسا أو بريطانيا يتتلمذون على أستاذ عُرِف بمذهب خاص - وقد يكون هذا المذهب السائد في ذلك الزمان- ثمّ يرجعون إلى بلادهم ويحاولون يومئذ أن يعرفوا أبناء وطنهم هذه الأقوال. وهذا لا بأس فيه بل هو المطلوب من كل من أوفد إلى الخارج إلا أنّ البعض منهم ربّما تعلق بهذه الأقوال تعلق الداعي بدعوته. وقد يرد من الغرب من يدعو إلى شيء آخر وهكذا ينقلون الخلاف إلى البلدان العربية، والخطأ في ذلك هو أن ينزل الرأي والتصور والمفهوم منزلة الحقيقة العلمية المجمع عليها. وأن ينزل الافتراض الذي لا يعتمد على دليل تجريبي وعقلي منزلة الفكرة العلمية التي أثبتتها الاختبار. وقد يكثر ذلك في العلوم الاجتماعية بصفة عامة بخلاف العلوم الدقيقة والتجريبية التي تجتمع على إيجاد الدليل قبل الخوض في الجدل. هذا وأخطر من كل ذلك هو عدم البحث عن الأسس العلمية والتاريخية للمفاهيم والتصورات الرائجة، ومن ثمّ الجهل بأهم شيء يعتمد عليه في إقناع الغير وهو تلك الخلفيات العلمية والتاريخية التي يجب أن يبحث عنها كل باحث ذي شأن ممن لا يتعصب لمذهب من المذاهب.

وعلى هذا الأساس يجب على كل باحث نزيه أن يبحث عن محتوى البنية (مذهب البنية في اللغة والأدب) ومن أين جاءت وكيف نشأت وما هي الأسس المنهجية والعلمية التي بنيت عليها ولماذا تدعو إلى تبني تلك الأفكار، ثمّ ما هي المذاهب التي ظهرت بعدها وفي

ماذا ناقضتها ثمّ فيما هي محقّة وغير محقّة. ثمّ ما هي المفاهيم الطارئة فيها، وما هي التي تنتمي إلى أقوال القدامى وغير ذلك.

3- وصفة سلبية أخرى هي تجاهل بعض الباحثين للتراث العلمي العربي في ميدان اللغة وخصوصاً ما اختص به العرب دون غيرهم وما أبدعوه من المفاهيم ولم يوجد ما يقابله في التراث الفكري اليوناني اللاتيني ولا في المذاهب اللغوية الغربية الحديثة. وهذا التجاهل ناتج بالطبع عن جهل أولاً لجوهر المفاهيم والتصورات العربية، وثانياً للاعتقاد الراسخ عند أكثر المحدثين أنّ ما ظهر عند العرب من الأفكار ولم يثبتته اللغويون الغربيون فلا قيمة علمية له ويعتمدون في ذلك على ما يقوله بعض فلاسفة العلوم مثل أوجست كونت الفرنسي الذي ادّعى في القرن الماضي أنّ الفكر الإنساني يتطور على خط مستقيم؛ من الفكر الديني إلى الفكر الميتافيزيقي إلى الفكر الإيجابي أي العلمي في نظره. فلا يتصور الباحث العربي أن يكون العرب منذ أكثر من ألف سنة قد توصلوا إلى ما توصل إليه العلم الحديث. وهذا كلام ساذج كل السذاجة وقد دحضه أكثر من واحد في زماننا وأكبر حجّة في ذلك هي أنّ تطور المستوى الفكري والحضاري للإنسان ليس كما يزعمه متدرجاً متسلسلاً، فقد يرقى في هذا المستوى في زمان قصير جداً، ثمّ قد يحصل له استقرار لمدة طويلة بل وتراجع وانحطاط وجمود وكم من فكرة ظهرت في غابر الزمان فلم يلتفت إليها بعد ذلك الناس حتى ظهرت من جديد في عصرنا الحاضر، وذلك كفكرة دوران الأرض حول الشمس وكالدورة الدموية وكاستعمال العفونة لعلاج الجرح والبثور (في البنسلين) وغير ذلك كثير. ثمّ إنّ هؤلاء الباحثين لا يعرفون بالضبط ما كان يقصده علماؤنا الأولون من كلمتي الحركة والسكون مثلاً وما كانوا يتصورونه عند إطلاقهم للفظ «الحرف» و«الكلمة» و«القياس» و«الباب» وغير ذلك ممّا يوجد في كتب الأولين والمتأخرين.

وها هنا يتفق هؤلاء المقلدون للغربيين مع المقلدين للشيوخ المتأخرين من النحاة العرب ممّن ينتمي إلى عهد الانحطاط الفكري العربي. فكلاهما يحمل كلام المبدعين من علمائنا على غير ما يحتمله، إذ كلاهما يتأول الألفاظ التي ترد في نصوصهم كما كان يفهمها ويستعملها

النحاة المتأخرون ومعنى ذلك أنهم يُستَظنون معاني هؤلاء على نظريات أولئك النحاة الفطاحل أي تصور ابن مالك ومن جاء بعده على تصور الخليل بن أحمد وسيبويه وأبي علي الفارسي وابن جني وغيرهم ممن استغلّق كلامه على أكثر الناس منذ القرن الخامس الهجري وكان يجب عليهم أن يميزوا بين ما يقوله الخليل وسيبويه وما يقوله من جاء بعده بأربعة قرون وأكثر، وابتعد كل البعد عن الروح العلمية والنظريات العميقة التي قد تفوق قيمة النظريات الحديثة. وأخطر من هذا هو التهجّم على أولاء العلماء المبدعين والخطّ من قيمة ما قالوه وانتقادهم الانتقاد غير الموضوعي؛ إما بدعوة أنّ العلم الحديث قد تجاوزهم، وإما لأنّ ابن مالك وشراحه لم يذهبوا مذهبهم. فقليل فيهم أنّ استقراءهم لقوانين العربية ناقص، وأنّ البصريين منهم كانوا تأثروا بمنطق أرسطو. وقد بيّنتُ في أكثر من موضع أنّ منطق أرسطو قد بناه صاحبه على مفهوم الاشتمال (أي اندراج شيء تحت شيء آخر) كمثال الاستدلال الذي أوضحه فورفوريوس: كل إنسان فانٍ وسقراط إنسان إذن سقراط فانٍ فسقراط مندرج تحت جنس الإنسان وهذا الأخير تحت جنس الكائنات الفانية.

أما الاستدلال العربي فهو مبني لا على هذا الاندراج بل على حمل شيء على شيء أو إجرائه عليه، ومن ثمّ إلحاقه به في الحكم لوجود جامع بينهما يستنبطه الباحث بهذا الإجراء. وهذا هو عين الاستدلال في الرياضيات وهذا الفارق بين القياسين اليوناني والعربي هو أساسي ولم يدركه إلا القليلون من الناس (وابن تيمية هو ممن تفهموا جيداً هذا الفارق).

ولا يمكننا في هذا المكان الضيق أن ندلي بكل ما انفرد به العلماء العرب المبدعون من أفكار ومفاهيم ومناهج وهو كثير ورائع (وسنرى فيما يلي نبذة مما أثبتناه من التحليلات عليها في فهم هؤلاء العلماء).

1- لا بدّ من التأكّد الصارم من صحة الخبر أو الرواية قبل أن نبني عليه نظرية كاملة فقد يتساهل المنظر فيبني جميع أقواله على خبر ورد في كتاب أدب أو كتاب من كتب الطبقات. كفكرة بناء النحو العربي من أوله أو ابتداء من الخليل على المنطق اليوناني وقد يستشهد على ذلك بقول القفطي أنّ الخليل كان يلتقي ويتحدث مع حنين بن إسحاق ناسياً أنّ

الخليل توفى قبل ولادة حنين بعشر سنوات. وكثيراً ما يعتمد المحدثون - على إثر المستشرقين - على كتاب الأغاني وغيره من كتب الأدب على الرغم من أن الأصفهاني ليس ممن يوثق به ولا يعده أحد من العلماء ثقة على الإطلاق (كيف يمكن أن يوثق به وهو المستهتر الماجن). وكذلك هو الأمر بالنسبة للكثير مما يرويه مؤلفو كتب الطبقات المتأخرون فقد جمعوا الغث والسمين وأدخلوا في كتبهم كل ما سمعوه أو قرأوه بدون أي تمحيص وأي تحرج فكيف يمكن أن يعتمد عليهم في إثبات الوقائع. وكل هذا راجع إلى عدم التحرج وعدم التشدد في انتقاء الصحيح وطرح الضعيف والمنكر من الأخبار (وشتان ما بين هؤلاء المؤلفين وبين علماء الحديث الأولين ولا ندري لماذا يعتقد البعض أنه قد يجوز في الأمور العلمية من التسامح ما لا يجوز في الأمور الدينية أو ليس الحرج والكذب واحداً).

2- وتتصف الكثير من البحوث أيضاً بعبث آخر وهو عدم الشمولية فيما يخص المراجع فقد يكتفي الباحث بالعدد القليل من المراجع ويبني عليها نظرية كاملة بل قد يكتفي بما هو مطبوع ولا يذكر من المخطوطات إلا القليل. ونقص آخر من هذا القبيل هو أن يتصفح هذه المراجع التصفح السريع والقراءة السطحية، وأخطر من ذلك أن يستخرج منها ما يؤيد نظريته ويسكت عما يكذبها ويدحضها. وأول دليل على ذلك هو اعتماد بعض الباحثين على كتاب الإنصاف لابن الأنباري للخوض في موضوع الخلاف بين البصريين والكوفيين وتركهم لأهم ما وصلنا من كتب النحاة المعنيين بالأمر أنفسهم وعدم إجراء مقارنة دقيقة مستفيضة لهذه الكتب نفسها وذلك كالمقارنة بين ما يقوله الأخفش الأوسط في كتابه معاني القرآن وكتاب معاني القرآن للفراء فالموضوع واحد وهما متعاصران. وقد فعل ذلك أحد الأساتذة الأفاضل واكتشف أن أكثر ما يقوله أبو البركات بن الأنباري -وأكثره من روايات غيره- وما ينسبه إلى هذا النحوي أو ذاك غير صحيح أو على الأقل لم يكن بالشكل الذي رواه ووصفه ثم إن هناك عدداً كبيراً جداً من المخطوطات لم يرجع إليها الباحثون إلا بعد أن طبعت وذلك كأصول النحو لابن السراج ففيه كلام كثير عن الخلاف البصري الكوفي وتداخل المذهبين في زمانه كما أن فيه من الأدلة القاطعة على أنه هو مع من عاصره كابن كيسان أول من مزج النحو بالمنطق اليوناني قبل الرماني خلافاً لما يزعمه ابن الأنباري. فهذا يبين

أنّ الباحث الأصيل هو الذي إذا طرق موضوعاً قصد منابعه الأصلية وأمعن النظر في مظانه الأولى أي فيما تركه المعني بهذا الموضوع نفسه لا فيما رواه عنه غيره بعد مضي خمسة قرون. هذا وما بالك بمن يحكم على آراء إمام النحاة سيبويه من خلال ما قيل عنه وما رواه مؤلفو الطبقات. وهذا خطير جداً أن يترك الكتاب - وهو ضخم يستطيع الباحث أن يجد فيه بغيته- ويعتمد الأساطير والخرافات التي حكاها الناس بل المجهولون منهم حول هذا الرجل.

3- ويرتبط هذا بما يجب على الباحث أن يتمسك به دائماً وهو الامتناع من ذكر القول من صاحبه مباشرة، والإشارة إلى مصدر القول بالدقة المتناهية ولا يذكر أبداً هذا القول مروياً على لسان غيره إذا وجد هذا القول في الآثار العلمية التي وصلتنا عن صاحبه عن طريق ابن الأنباري أو كلام الأخفش في كتاب القوافي عن طريق السيوطي أو غيره.

4- ويجب أن يتجرّد الباحث من كل فكرة أو نظرة مسبقة عندما يحاول أن يفهم مقصود القدامى في نصّ من نصوصهم وخصوصاً أولئك الذين بعد عهدهم عنّا وحال دون فهمهم عصور الانحطاط الحالكة الطويلة التي أغلق فيها باب الاجتهاد وجمدت فيها الأفكار بل زاغت عمّا كانت عليه وصارت أفكاراً وتصورات غير تلك التي أبدعها علماؤنا الأولون. ثمّ الذي زاد الطين بلة أنّ الباحث قد يكون قد تأثر بما يقوله بعض المستشرقين غير المنصفين بالنسبة إلى هؤلاء العلماء وما يقولونه فيقرأ النصّ من نصوصهم وعلى عينيه نظارات أولئك المستشرقين فلا يرى في سيبويه إلا الرجل الفارسي الذي تأثر بمنطق اليونان الذي كان يُدرّس في جنديسابور وينكر أن يكون أبو الأسود وأتباعه ممن ساهم في وضع النحو مع اعترافه واعتراف غيره أنّهم أول من نقط المصحف وهذا تناقض صارخ: فكيف يمكن أن يوضع النقط الذي يميّز بين الرفع والنصب والجر وبالتالي بين الفاعل والمفعول والمضاف إليه دون أي وعي وأي شعور ولو بسيط بهذه المفاهيم النحوية؟

ويقول باحث آخر أنّ كل هذه المفاهيم قد أخذت من النحو السرياني لوجود نفس المصطلحات في هذا النحو. وينسى هذا الباحث أنّ هذه المصطلحات العربية لم تظهر عند السريان إلا بعد أن ظهرت عند العرب أي في القرن الثالث الهجري وبصفة خاصة عند حنين بن إسحاق (الذي له كتاب في النحو السرياني).

5- وأهم شيء ينبغي أن يتوخاه الباحث النزيه في فهم مقاصد النحاة الأولين وأغراضهم هو أن ينتهج النهج العلمي الصحيح في تحليل النصوص. وينحصر عندنا في شيئين اثنين:

أ - المسح الكامل الشامل للنص المراد تحليله.

ب- الاكتفاء بهذا النص في التحليل هو وحده إذا كان طوله يسمح بذلك.

ويني هذا المنهج على هذا المبدأ: وهو أنه لا يفسر كتاب سيوييه من بين الكتب إلا كتاب سيوييه وهذا يتطلب طريقة خاصة في استخلاص معاني النص والوصول إلى المقاصد الحقيقية التي قصدتها بالفعل صاحب هذا النص، وقد أطلقنا عليها اسم: المقابلة الدلالية. فالنص إذا طال بحيث تتكرر فيه نفس الأقوال بألفاظ مختلفة فيمكن حينئذ أن تحمل عباراته بعضها على بعض بشرط أن تكون القرائن المقالية فيها والقرائن الحالية هي هي، فإذا ثبت ذلك بدليل قاطع وكانت المقايسة تتناول كل الألفاظ التي حملت بعضها على بعض واستدل القائس على تساوي هذه العبارة بتلك كانت اللفظة أو الألفاظ غير الملبسة (خصوصاً إذا تكررت وتعددت) دليلاً على ما قصد المؤلف من اللفظة الغامضة المساوية لها على أساس هذه المقايسة.

وهذه الدراسة الدقيقة لا يمكن أن تتم طبعاً إلا بالمسح الكامل للنص أي باستقرائه عبارة عبارة واستخراج جميع العبارات التي تتضمن اللفظة المراد تحليلها (أي لجميع سياقاتها) وإيضاح معناها الذي قصدته المؤلف (أو معانيها). وهذا التحرج والتحفظ يقتضي عقلياً ألا يلجأ إلى غير هذا النص إلا بعد استخراج هذه المعاني والمقاصد للاستئناس والتأكيد لما توصل إليه القائس المحلل، لأن الطريقة طريقة منطقية لا تسامح فيها ولا تساهل.

ويمكن أن نمثل لذلك بلفظة «الفصاحة» وما يشتق منها فما هو الغرض من الفصاحة عند سيوييه ومن عاصره إلى عصر الجاحظ؟. نبدأ أولاً باستقراء الكتاب ومسحه كما قلنا مسحاً كاملاً حتى نجمع كل السياقات التي وردت فيها هذه المادة بمشتقاتها. فبعد أن يتم لنا ذلك يتضح أن «فصحاء العرب» هم عند سيوييه «الموثوق بعربيتهم» و«الذين ترضى عربيتهم» فالفصاحة ههنا هي الفصاحة اللغوية أي صفة الإنسان الذي لم تتغير لغته ويجوز

الأخذ منه والاستشهاد بكلامه، ولا يوصف بذلك أي ناطق بالعربية، ثم إذا فعلنا ذلك بكتاب البيان والتبيين للجاحظ عثرنا على هذه العبارات. ج 1/162، من طبعة عبد السلام هارون. «جعل الفصاحة واللكنة والخطأ والصواب والإغلاق والإبانة والملحون والمعرب...» ويستدل بما أقامه الجاحظ من الطباق بين هذه الألفاظ أنّ الفصاحة تقابلها اللكنة والإغلاق واللحن، ثم عرفنا بما قاله بعد ذلك أنّها تفقد بطول مخالطة السامع للعجم وسماعه للفساد من الكلام. فالعربي الفصيح في ذلك العهد كمصطلح اصطلاح عليه اللغويون: هو الشخص الذي لم يتعلم لغته من معلم بل نشأ عليها ولم يتأثر بلغة أخرى ويصح على ذلك أن يستشهد بكلامه. والشرط الوحيد هنا هو المنشأ اللغوي وعدم التأثر لا العروبة العرقية كما يعتقد الكثير؛ إذ رأينا المنتجع بن نبهان وهو سندي يُستشهد بكلامه لأنه سبي صغيراً ونشأ وترعرع في أفصح القبائل العربية ولم يستشهد بكلام بشار بن برد لأنّ لغته التي نشأ عليها وهي الفارسية لا العربية حتى ولو كان من أبلغ الناس وأشعرهم إذ قد لا يخلو كلامه العفوي أن تتغلب عليه سليقته العجمية. والفصاحة اللغوية غير الفصاحة البلاغية فبشار غير فصيح بالمعنى الأول وفصيح بالمعنى الثاني.

والأمثلة بهذا الصدد كثيرة جداً وبهذا يتضح أنّ تحليل النصوص لا يبنى على البحث عن معاني الكلمات في المعاجم، بل على البحث عما قصده بالضبط منها أصحاب هذه النصوص بالرجوع إلى ما قالوه هم أنفسهم لا ما قاله غيرهم، وذلك لأنّ المعاجم لا يسعها أن تدلي بكل ما يمكن أن تدل عليه المفردات لأنّ من وراء المعاني الوضعية المقاصد الخاصة ولا سيما المعاني الخاصة بعلم من العلوم أو بنظرية من النظريات.

وبهذه الطريقة التحليلية (التي لم نمثل لها إلا بهذه النبذة القليلة لضيق المكان) توصلنا إلى اكتشاف مقاصد النحاة الأولين وبالتالي إلى النظرية العلمية التي بُنيَ عليها النحو العربي الأصيل كله. ولا بدّ قبل أن نتعرض لهذه النظرية ولو بكيفية وجيزة أن نشير أنّ اهتمامنا بالعلماء الأولين لا يعني أنّنا نسلم لهم كل ما قالوه والدليل على ذلك أنّنا وضعنا أوصافهم لمخارج الحروف وصفاتها وكل ما جاء في كتبهم من التعليقات تحت محك الاختبار الآلي في مخبر الصوتيات الإلكتروني. فجاءت هذه الأوصاف في الغالب موافقة للصواب، إلا أنّ هذا

كان يمكن أن لا يتمّ لو لم نجرّ على نصوصهم التحليل العلمي الذي سبق أن وصفناه أو بعبارة أخرى لو لم نتفهم أغراضهم حقّ الفهم وإن لم نكن قد أدركنا حقيقة كل ما قصده دون أن نزيد على ذلك ما لم يقوله أو ننقص منه شيئاً هاماً قد يكون هو الفكرة الأساسية. ثمّ إننا وجدنا فيما يجريه مهندسونا في معهدنا وغيرهم في المعاهد العلمية من البحوث في الإشارة الصوتية ما يثبت الكثير من المفاهيم العربية الأصيلة من تلك التي لا يوجد لها مقابل في الحضارات الأخرى كالحركة والسكون وحرف المدّ. وقد نفوا كما سبق أن قلناه وجود المقطع إلا بشرط، كما نفوا أن يكون لمفهوم الفونيم أي فائدة في التركيب الاصطناعي للكلام وهو من أبسط الأفكار ويريد بعضهم أن يجعلوه من أعمق ما أحدثته العلوم الحديثة وهذا عجيب!

أما فيما يخص النظرية الخليلية وسميت هكذا بالتغليب لأنّ الخليل رحمه الله وإن كان هو العماد فيها إلا أنّه قد أخذ كثيراً عن شيوخه، ثمّ إنّ سيبويه لم يكن من المقلدين أبداً، بل أثري هذه النظرية هو ومن جاء بعده كالأخفش والمازني ولا سيّما مدرسة ابن السراج: مثل أبي علي والرماني والسيرافي والزجاجي، ثمّ ابن جني وبعدهم بكثير الرضي الأسترابادي (من أرسن العلماء وأكثرهم أصالة وهو شاذ في زمانه).

إنّ الخليل وسيبويه لا ينطلقان في تحليلهما للكلام من أي افتراض، بل من الواقع المحسوس ثمّ إنّهما لا يقصدان من هذا التحليل الوصول إلى الوحدات أي العناصر التي يتألف منها اللسان وحصرها ثمّ إظهار نظام التقابل الذي تنتمي إليه. فكأنّ اللسان في هذا التصور هو مجرد آلة وكأنّ غرض المحلل ينحصر فقط في تفكيك عناصرها وبيان تقابلها بعضها إزاء بعض، فالنحاة العرب لا ينظرون إلى اللسان في ذاته، بل ينظرون أيضاً إلى تصرف الناطق بمبانيه وتفريعه فيه الفروع من الأصول. فاللسان لا يهمهم بقدر ما يهمهم ما يفعل به مستعمله وكيف يتوصل إلى أن يعبر بالمتناهي من الألفاظ عن اللامتناهي من المعاني كما يقول اللغوي الأمريكي تشومسكي. فأما منطلق التحليل عندهم فهو الانفصال والابتداء ثمّ مفهوم التمكن. فإنهم حاولوا أن يحصروا كل ما يمكن أن ينفرد بنفسه في الكلام وبدؤوا بما لا يمكن أن ينحل إلى ما هو تحته دون أن يتلاشى كوحدة دالة مستقلة ووحدة مفيدة في نفس

الوقت. فانطلقوا من قطعة مثل «كتاب» فإن مثل هذه القطعة يمكن أن تكون كلاماً مفيداً في جواب «ما في يدك؟» مثلاً ولا يمكن أن تنحل إلى ما هو بمنزلتها إلا أنها يمكن أن تتصرف بزيادة كل الزوائد الممكنة يميناً وشمالاً مثل: الكتاب / كتاب مفيد. وكل واحدة من هذه العبارات - سماها ابن يعيش والرضي باللفظة - هي بمنزلة «اسم واحد» أو «كلمة مفردة» وهو تعبير سيبويه. ويتصرف هذا الأصل الذي هو «كتاب» وبذلك الزيادة يحصل المحلل على ما يسميه النحاة بالمثل أو الحدّ وهو الذي يفرع عليه الناطق بدون ما شعور كل العبارات التي تدخل في جنس الاسم. ويكتشف بذلك الباحث موضع كل عنصر في داخل الحدّ، ومن ثمّ وظيفة كل عنصر. وهذا التحليل يجريه النحاة أيضاً على القبيل الآخر الذي هو الفعل وله ثلاثة حدود. فالحدّ عند النحاة هو حدّ إجرائي تفرّيعي وليس حدّاً بالجنس والفصل، ولكل مستوى من المستويات حدود خاصة به. ففي مستوى الكلمة - التي هي عنصر من حد الاسم والفعل - حدود من نوع آخر قد مثلها النحاة بما سموه بالبناء أو الزنة بالجوء إلى الرموز الثلاثة: الفاء والعين واللام. أما في مستوى اللفظة والكلمة فالحدود هي أيضاً من نوع آخر وعناصرها هي أكثر تجرداً مما تحتها وقد بناها النحاة على مفهوم العامل و«العمل» وهو مفهوم قد نفر منه المحدثون لأنه لا يوجد ما يقابله في اللسانيات البنوية الحديثة واعتقدوا أنه مفهوم ميتافيزيقي وهذا لعدم فهمهم لمقصود النحاة الأولين ولا اعتمادهم على ما قاله ابن مضاء مع عدم انتباههم إلى أن ابن مضاء هو النحوي الوحيد من بين ما يفوق ألفي نحوي (منذ ظهور النحو) الذي دعا إلى التمسك بظاهر اللفظ ونفي التقدير والقياس ورده هو رد على الجانب الفلسفي الذي طغى على بعض النحاة - بعد سيبويه - ممن اشتغل بعلم الكلام وقد ردّ عليهم ممثل لمدرسة الخليلية وهو ابن جني في كتابه الخصائص (في تسلسل العلل مثلاً).

الفوارق القائمة بين فقه اللغة وعلم اللغة وعلم اللسان قديماً وحديثاً*

قد تلتبس هذه المفاهيم على المتقنين في زماننا هذا لتداخل بعضها في بعض إذ ترجع كلها إلى اللغة ودراستها بوجه من الوجوه. وزاد الطين بلة أن بعضها هو منقول عن الحضارة الغربية الحديثة أو ما ورثته من الحضارة اللاتينية اليونانية فأكثر هذه التسميات تغطي في الوقت نفسه مفهوماً عربياً قديماً ومفهوماً يونانياً أو مفهوماً غربياً حديثاً من خلال اللفظ الواحد. فأردنا ههنا أن نوضح هذه الأشياء للقراء الأعزاء.

إنّ **فقه اللغة** عند القدامى من علماء العرب هو لفظ يطلق على أحد فروع علم اللغة وموضوعه هو الفوارق اللغوية التي تنتج عن التفريع الدلالي وتشعبات المعاني، أو بعبارة أخرى: التمييز بين الوضع والاستعمال فيما يرجع إلى المفردات (أي الوضع اللغوي الأول وما يتفرّع عليه من استعمالات مختلفة: الجماعية الإقليمية أو الفردية النادرة). قال ابن خلدون: «لما كانت العرب تضع الشيء لمعنى على العموم، ثمّ تستعمل في الأمور الخاصة ألفاظاً أخرى خاصة بها، فرّق ذلك عندنا بين الوضع والاستعمال، واحتاج الناس إلى فقه في اللغة عزيز المأخذ كما وضع الأبيض بالوضع العام لكل ما فيه بياض، ثمّ اختص ما فيه بياض من الخيل بالأشهب ومن الإنسان بالأزهر.» (المقدمة، ط. بيروت، ص 1062).

وألف في هذا الفن أحمد بن فارس «الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها». وقال على الخصوص «إنّ لعلم العرب أصلاً وفرعاً. أما الأصل فمعرفة الأسماء والصفات كقولنا رجل وفرس وطويل وقصير، وهذا هو الذي يبدأ به عند التّعلم. وأما الفرع فالقول على موضوع اللغة (أي على أوضاعها الإفرادية) وأوليئها ومنشأتها ثمّ على رسم العرب، أي على

* - عن منشور وزّع على طلبة الماجستير في جامعة الجزائر في السبعينيات

عواندها اللغوية في مخاطباتها من الافتنان «أي من التّوع وتشعب استعمالاتها تحقيقاً ومجازاً (ط القاهرة 2 - 3).

ويظهر من هذا أنّ فقه اللغة يهتم أيضاً بالبحث النظري، فهو يعالج أيضاً -كفرع لعلم اللغة- ظاهرة الترادف والاشتراك والمولّد والدخيل وغير ذلك، ثمّ يبحث بالتالي عن ظاهرة الوضع اللغوي بصفة عامة، ومن ثمّ يعتني بالبحث عن الكلمات وتكيّفها وتنوّعها اللهجي، وعن منشأ اللغة كلها وأسباب الوضع فيها.

فقه اللغة في عصرنا وعند قدماء علماء الغرب:

عندنا: نحافظ على المفهوم العربي القديم؛ إذ قد تبيّن لنا من خلال كتب فقه اللغة القديمة أنّ الأغراض الرئيسية فيها هي:

* - استقراء معاني المفردات وتتبع إطلاقها في مختلف السياقات وبيان مسمياتها وحصر استعمالاتها.

* - بيان الفوارق الدقيقة اللطيفة بين هذه الاستعمالات المختلفة (اللغوية المحضة والبلاغية)

* - بيان تنوّعها اللهجي.

* - ترتيبها الترتيبات الكثيرة وأهمّها الترتيب المحوري الدلالي (بحسب التجانس المعنوي) والترتيب الأبجدي في المعجمات (وفي فنّ المعاجم فرع لعلم اللغة).

أما إحصاء المفردات وضبط صيغها ومعانيها الوضعية وبيان درجة شيوعها وإعزاؤها إلى قائلها من مختلف القبائل فهذا لا يدخل في فقه اللغة بهذا المعنى (القديم) بل في علم اللغة الرياضي والجغرافي وهما فرعان آخران لهذا الفن.

عند غيرنا من معاصرنا هو ترجمة لهذين المفهومين المتقاربين:

* - مفهوم الـ Philologie عند قدماء الغربيين (اليونانيين وكل من تأثر بأدبهم من الأوربيين) وهو الدراسة اللغوية للنصوص القديمة لإدراك فحواها ومغزاها، وكانت هذه

الدراسة من جملة الوسائل (خصوصاً في القرون الأخيرة) التي يستعين بها العلماء الأوروبيون غير اللغويين كالمؤرخ ورجل القانون وناقد الآثار الأدبية والاجتماعي وغيرهم. وعلى هذا لم يكن هذا الفن مستقلاً بذاته أما الغرض منه فهو أن يخدم غيره من العلوم الإنسانية.

*- ومفهوم الدراسة اللغوية التاريخية وعلم اللسان المقارن أو النحو المقارن، والمقصود منه شيان: إثبات المراحل التطورية التي تمر عليها اللغة. وإثبات القرابة بين اللغات باستعمال مناهج المقارنة التاريخية ويسميه بعض الأوروبيين إما: Linguistique historique أو Linguistique comparative وإما Linguistique comparée أو Grammaire historique وإما Philologie comparée .

علم اللسان :

قديمًا: استعمل علماؤنا قديمًا هذه التسمية للدلالة على كل دراسة خاصة باللسان تمييزاً لها بما هو خارج عنها من علم أصول الفقه وعلم الكلام وعلم الحديث وعلم المنطق وعلم الحساب والفقه التقريعي وغيرها من فنون المعرفة. ووردت هذه اللفظة في كثير من المؤلفات نذكر منها المخصص لابن سيده، ومقدمة ابن خلدون (وفيها أيضاً: علوم اللسان). ويتضمن علم اللغة «أوضاع المفردات وغيرها من حيث السماع» وعلم النحو «أوضاع أبنية المفردات والمركبات».

ويتناول أيضاً علم البلاغة (علم التبليغ الفعّال) أي دراسة الأساليب الكلامية التي لها تأثير في مشاعر المخاطب وعلم العروض وغيرها. كما استعملوا أيضاً عبارة «علم اللسان العربي» للدلالة على هذه الفنون التي ذكرناها لكنها مقصورة على اللغة العربية فقط. وكان العلماء الأولون أبو عمرو بن العلاء (ت-154 هـ) وأصحابه والخليل (ت-175 هـ) وسيبويه (ت-180 هـ) وأصحابهم يعبرون عن هذا المدلول بلفظ «العربية» فقط أو «علم العربية».

حديثاً: ترجمنا لفظ الـ Linguistique بمفهومه الحديث (ما يدل عليه اللفظ في هذا النصف الثاني من القرن العشرين) بعلم اللسان. وموضوعه في نظر العلماء المحدثين هو

اللسان البشري بوجه عام، والألسنة المعينة بوجه خاص¹ وهو يتعرّض للأحداث اللسانية كعلم بحت أي:

- 1- بالموضوعية المطلقة (وله في ذلك مقاييس).
- 2- بمشاهدة الظواهر اللغوية (بأجهزة أو بغير أجهزة).
- 3- بالاستقراء الواسع المستمر (إجراء التحريات المنتظمة).
- 4- بالتحليل الإحصائي.
- 5- باستنباط القوانين العامة.
- 6- باستعمال المثل والأنماط الرياضية اللاتقة.
- 7- بتعليل هذه القوانين وجعلها معقولة.
- 8- ببناء النظريات العامة الفعالة القابلة للتطوير.

ونظرته إليها إما زمانية تطويرية، وإما آنية سكونية أو وضعية، ويهتم قبل كل شيء بالنظام الكلي لا بأجزائه كأجزاء، ومعنى ذلك أنه يلتفت دائماً إلى البنية ذاتها؛ وإذا التفت إلى أجزائها فمن أجل التعمق في فهم أسرار البنية، ومن ثمّ فغاياته القصوى هو إثبات العلاقات والنسب بين الظواهر اللغوية على شكل علمي دقيق (رياضي كلما استطاع إلى ذلك سبيلاً).

علم اللغة :

قديمًا: علم أوضاع المفردات (ابن يعقوب المغربي، التهانوي وغيرها) / علم الموضوعات اللغوية (ابن خلدون) / علم الألفاظ المعينة السماعية (الرضي).

التفسير: أوضاع اللغة، ما يخصّ المفردات أي الكلمات أو العناصر الأولية الدالة من حيث وضعها وهذا يقتضي أنّ علم اللغة (عند القدامى وعندنا أيضاً) يعالج مفردات اللسان من

1 - يدخل في اللسان كل الظواهر المتعلقة به: الأصوات / المفردات / المركبات. وما يخص كل واحد من هذه المستويات. ويجدر أن نذكر كلمة De Saussure هنا: أنّ علم اللسان هو دراسة اللسان في ذاته ومن أجله (منه وإليه) ولا بدّ أن يدرك الطالب أنّ علم اللسان ليس هو علم الأصوات فقط، بل كل الدراسات التي تتناول الظواهر اللغوية من حيث اللفظ، ومن حيث المعنى في حدّ ذاتها وبنيتها، أو في عمليات التبليغ في حالة زمانية واحدة، أو من خلال التحول الزمني وغير ذلك من وجهات النظر.

حيث ثبوتها في ذلك اللسان، وثبوت صيغها المسموعة، وثبوت معانيها الأصلية والفرعية باستقراء كلام الناس (بالنسبة إلى العربية: استقراء كلام العرب² الفصحاء) فهو دراسة استقرائية تحليلية لمادة اللسان وجوهره.

الموضوعات اللغوية: ما تواضع عليه المتكلمون من كلمات ومعانٍ، أي من دوال ومدلولات الألفاظ المعيّنة السماعية: الألفاظ المفردة التي هي أعيان مشخّصة وأفراد وجزئيات مادية وما بمنزلتها كالعبارات الجامدة المسموعة يتكوّن منها اللسان وهذا يقابل النسبة والعلاقات الناتجة عن التركيب، وفي موضوع علم النحو بمعناه العام. **فدراسة** مجموعة المفردات المندرجة في اللسان هي علم اللغة، أو علم متن اللغة، ومقابلها باللغات الأجنبية Lexicologie وعلى هذا فعلم اللغة يعالج مادة يحتاج اللسان الإفرادية، وعلم النحو يعالج هيئاته وصورته التركيبية.

حديثاً: عندنا، ونفس المفهوم الذي عدّه القدامى من علماء العرب ولا نظنّ أننا في حاجة إلى استبداله بلفظ آخر، فإننا نظن أنّ اللفظ العربي الذي يؤدي مفهوم الـ Lexicologie مناسب تماماً، ولا نحتاج إلى استعمال لفظ آخر مثل (المعجمية) لأنّ فنّ المعاجم هو شيء آخر وإن كان من أهم فروع علم اللغة.

عند غيرنا: هو ترجمة حديثة لكلمة Linguistique وهو ما نسميه نحن (علم اللسان) أو (اللسانيات). وهذه الترجمة قد تكون سبباً في الالتباسات التي تطرأ على أقوال العلماء المحدثين في علم العربية.

2 - أي السليقيون منهم الذين أخذوا اللغة عفوياً بدون تلقين ولم تختلط لغتهم بغيرها من اللغات.

الشعر ديوان العرب*

المقدمة :

إنّ منطلق كل علم كما هو معروف هو المشاهدة للظواهر، وبالنسبة للغة فهو السماع والتدوين لما يسمع من الكلام من أهل هذا الكلام الموثوق بهم. وقد رجع العلماء العرب إلى هؤلاء العرب الموثوق بعربيتهم أي الفصحاء بهذا المعنى فدوتوا عيّنة كبيرة جداً من كلامهم نظماً ونثراً. وتبيّن لنا أن تغيّر رقعة الفصاحة على ممرّ الزمان هو شيء خطير لم يعره المحدثون كبير اهتمام، فبعد أن شملت أكثر الأراضي العربية قبل الإسلام بدأت تتضايق شيئاً فشيئاً بحكم اختلاط العرب بغيرهم في شبه الجزيرة نفسها بعد ظهور الإسلام حتى إذا قام العلماء مثل أبي عمرو بن العلاء وأصحابه بالمسح الكامل للأراضي الفصيحة قصروا تحرياتهم على بعض القبائل دون بعض، وهذا قد تأوله الكثير من المحدثين فقالوا بأنّ ما اعتمد في التحليل هو فقط ما دوتوه في تلك القبائل (أهل البدو فقط) وهو غير صحيح. فالاستقراء للشواهد النحوية واللغوية يبيّن أنّ المدونة اللغوية العربية تشمل كل ما حقّقه العلماء من الشعر الجاهلي وهو صادر من أكثر القبائل لا من بعضها، وشعر الحواضر الحجازية في صدر الإسلام وكذلك شعر من سمّوا بـ **ساقّة الشعراء**. ثمّ وهم آخر ما شاع في أيامنا على إثر ما يزعمه المستشرقون وهو وجود لغة مشتركة نزل بها القرآن الكريم ونظم بها الشعر ولا تستعمل في التخاطب اليومي ولا يوجد في هذا المستوى إلا اللهجات وههنا أيضاً يبيّن الاستقراء أنّ في القرآن من جميع لغات العرب وأنّ في الشعر ظواهر لهجية كثيرة. ثمّ إنّ الفوارق اللهجية لم تكن آنذاك كثيرة حتى يضطر الشاعر إلى اللجوء إلى لغة مشتركة.

* - ألقى هذا البحث في ندوة ثقافية نظمتها وزارة التعليم العالي في غرداية بالجزائر عام 1990.

فاللغة الفصيحة كانت في معظم استعمالاتهم اليومية -والشعرية منها- لغة واحدة مع وجود تنوعات لغوية قبلية وإقليمية (اللغات بمعناها الأصلي) وعناصر أخرى كانت بعضها أشيع من بعض وهذا معنى الفصح والأفصح. ثم كيف نفسر أن العلماء العرب الذين عايشوا هؤلاء العرب لم يتقطن أي واحد منهم إلى وجود هذه اللغة المشتركة حتى يأتي المستشرقون فيكشفون ذلك بتفوق ذكائهم.

إن علوم اللسان العربي من لغة ونحو وبلاغة وعروض تنبثق كلها كما هو معروف من النظر العلمي في لغة القرآن وكلام العرب شعراً ونثراً، أو كما عبر علماؤنا الكبار من استقراء كلام العرب. وقد لجأ هؤلاء العلماء إلى الشعر كأحدى معطيات اللغة، واعتمدوا عليه كما اعتمدوا على القرآن الكريم ومحاورات العرب ليستنبطوا قوانين اللغة العربية، ومن ثم كشواهد وحجج لأقوالهم ونظرياتهم. والشعر العربي الذي دونه علماء اللسان خاصة هو جزء هام جداً من هذه المدونة اللغوية. فكيف جمع هذا الشعر، وعلى أي نوع من المقاييس العلمية اعتمدوا لإثبات صحته من حيث نسبته إلى العرب الفصحاء، ومن هم أهم الشعراء والقبائل التي ينتمون إليها الذين اختاروهم ولماذا؟ ثم كيف كانوا يستشهدون به في مقالاتهم وكتبهم وهل يتفق في ذلك البصريون والكوفيون ثم القدامى منهم والمتأخرون. هذا وإن قد تطرق إلى ذلك الكثير من الناس فإننا سنحاول أن نجتهد للإتيان بأجوبة جديدة أو على الأقل لإزالة الأوهام التي راجت حول هذا الشعر منذ تناسى الناس معنى الفصاحة اللغوية، ومعنى الشاهد، وغير ذلك من المفاهيم اللغوية العربية.

المدونة اللغوية العربية ودواوين الشعر:

1- اللجوء إلى الشعر الفصيح للتفسير اللغوي للقرآن وهو مزامن لوضع النحو. «إن الشعر ديوان العرب» كلام قاله المؤسس لأصول التفسير وهو عبد الله بن عباس رضي الله عنه. قال أبو بكر بن الأنباري في كتابه (إيضاح الوقف والابتداء) «... حدثنا عبيد بن عبد الواحد بن شريك البزاز، قال: حدثنا ابن أبي مريم قال: أخبرنا ابن فروخ، قال: أخبرني أسامة، قال: أخبرني عكرمة أن ابن عباس قال: إذا سألتموني عن غريب القرآن فالتمسوه في

الشعر فإنّ الشعر ديوان العرب» (الإيضاح 61/1-62). ويقول ابن الأنباري أيضاً بإسنادٍ رفعه إلى سعيد بن جبير ويوسف بن مهران التابعين قالاً: «سمعنا ابن عباس يسأل عن الشيء من القرآن فيقول فيه كذا وكذا، أما سمعتم قول الشاعر يقول فيه كذا وكذا». (الإيضاح، 61/1). ثمّ يذكر ابن الأنباري بعد ذلك الكثير من الروايات المنسوبة إلى ابن عباس حيث يحاول هذا الأخير أن يفسر ما سمي بعد ذلك بغريب القرآن أي المفردات التي قد تستغلّق على بعض الناس في ذلك الزمان وختم ذلك بقوله: «وهذا كثير في الحديث عن الصحابة والتابعين... وإنما دعانا إلى ذكر هذا أنّ جماعة لا علم لهم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا معرفة لهم بلغة العرب أنكروا على النحويين احتجاجهم على القرآن بالشعر...». فردّ عليهم أحسن ردّ بقوله: «أما ما ادّعوه على النحويين من أنهم جعلوا الشعر أصلاً للقرآن فليس كذلك إنّما أرادوا أن يتبيّنوا الحرف الغريب من القرآن بالشعر لأنّ الله تعالى قال «إنا جعلناه قرآناً عربياً» (الزخرف 3). وقال «بلسان عربي مبين» (الشعراء 195). فإذا خفيّ عليهم الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب رجعوا إلى ديوانها فالتمسوا معرفة ذلك منه» (الإيضاح «99/1 - 100»).

فالذي يقصده ابن عباس رضي الله عنه من عبارته (الشعر ديوان العرب) أنّ الشعر العربي يمكن أن يعتبر مرجعاً لفهم ما يغمض من حروف القرآن لأنّه نزل بلسان العرب. فالشعر يكون مجموعة من المعطيات يجب أن يلجأ إليها في تفسير مفردات القرآن، وعلى هذا فعبارته مساوية لما يطلق عليه في زماننا بالمدونة اللغوية؛ وهي ترجمة للكلمة الأجنبية Corpus لأنّ الـ Corpus هو: ما يجمعه المتحري اللغوي من الكلام ليدرسه انطلاقاً من تلك المجموعة اللغوية التي ينتمي إليها أصحاب هذا الكلام. وامتاز العرب عن غيرهم في كون مدوّنتهم اللغوية قد احتوت على عدد كبير جداً من القصائد الشعرية والأبيات المتناثرة لم يجمعه قبلهم ولا بعدهم أية أمة بأي لغة كانت وهذا أيضاً من معجزات الإسلام فكيف حصل ذلك، وكيف تمكّن العلماء من انتقاء الصحيح من هذا الذي كان يروج في زمانهم؟

قبل أن نحيب عن هذا لا بدّ من التذكير أنّ المدونة اللغوية العربية التي اعتمدت كقاعدة معطيات لتحليل بنية اللغة واستخراج نظامها من القواعد وغيرها كانت تشتمل على النصّ

القرآني ثم على الشعر العربي ثم على كلام العرب من أمثال وكلام عفوي سُمع منهم ودُونَ¹. وتتبعنا لتطور العلوم اللسانية عند العرب بيّن لنا أنّ أول ما بدئ به هو الاستقراء الشامل للنص القرآني لاستخراج المبادئ النحوية الأولى وفي الإعراب خاصة إذ كان العجم الذين دخلوا الإسلام لا يتقنون العربية ولا سيّما إعرابها، وهذه المحاولة قد أدت كما هو معروف إلى وضع القواعد الإعرابية الأساسية في أبسط صورها. ولا نشك في أنّ ذلك الحدث قد حصل في وقت جدّ مبكر، وإلا فكيف نفسر ظهور كتاب ضخّم وعميق قد شمل كل القوانين والأوصاف البنوية للغة العربية بعد قرن فقط من ظهور النقط في المصاحف وهو كتاب سيبويه. بل كيف نفسر هذا النقط نفسه القديم العهد (وصلتنا مصاحف عتيقة جداً من عهد عبد الملك بن مروان منقوطة ونقطها أصيل بإجماع العلماء في زماننا) إذ يستحيل أن توضع رموز خاصة للتمييز بين الأحكام النحوية دون التفكير في هذه الأحكام ووظائف هذه الرموز. وليس من الغريب أن يكون حصل هذا الحدث في الوقت نفسه الذي كان يلجأ فيه ابن عباس إلى الشعر ليفسر معاني المفردات التي استغلت على بعضهم.

2- لماذا الشعر الفصيح؟ معنى الفصاحة هنا: ليس في المدونة إلا اللغة الفصيحة الصادرة عن متكلمين فصحاء. هذا الكلام قد لا يفهمه أكثر الناس بل حتى بعض أهل الاختصاص في زماننا قد يجهل الفرق الذي يوجد بين الفصاحة التي وصف بها اللغويون الأولون الناطقين العرب الذين أخذوا عنهم، وبين مفهوم الفصاحة الذي نجده عند الخفاجي ومن تبعه من البلاغيين المتأخرين. والحق أنّ هناك مدلولين اثنين للفظ «الفصيح» أحدهما اصطلح عليه علماء العربية من الصدر الأول حتى بداية القرن الخامس الهجري، وثانيهما هو المفهوم الذي راج عند علماء البلاغة بعد الخفاجي. وقد تفهّم ذلك جيداً -كعادته- مؤسس النظرية البلاغية العربية العبقري عبد القاهر الجرجاني حين يقول: «لم يعلموا أنّ المعنى في

1 - أما الحديث النبوي فلم يستشهد به القدامى إلا بالقليل (6 في كتاب سيبويه). وعلى سبيل الاستئناس في الغالب. وقد غير ذلك المتأخرون منهم ابن مالك فدعوا إلى الاستشهاد به كما استشهد بالأركان الأخرى (انظر كتاب الاقتراح للسيوطي، ص 16 وما بعدها) والاستشهاد بالحديث للشيخ الخضر الحسين في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء الثالث.

وصف الألفاظ المفردة بالفصاحة أنها في اللغة أثبت وفي استعمال الفصحاء أكثر، أو أنها أجرى على مقاييس اللغة والقوانين التي وضعوها». (دلائل الإعجاز، 353). وعلى هذا فالفصيح هنا هو اللفظ الذي ثبت في اللغة وكثر وليس فقط ما خلص من تنافر الحروف والغرابية ومخالفة القياس كما يحدده القزويني في «شروح التلخيص» (ص 95) وكما هو عند المحدثين وإن كان صحيحاً من وجهة نظر البلاغي. أما ثبوته في اللغة فهو أن يكون سُمع بالفعل في استعمال فصحاء العرب ومن أكثر من واحد، وهذا ما يعنيه سيبويه عندما يذكر «العرب الموثوق بعربيتهم» أي الذين لم يتأثروا بلغة أخرى، وكانت العربية هي لغة المنشأ عندهم فلم يأخذوها من معلم وبشرط أن تكون هذه اللغة هي التي نزل بها القرآن نفسها². فصفة (الفصحي) أو (الفصيحة) إذا أطلقت على العربية فهي وصف ينتمي إلى هذا الاصطلاح اللغوي - لا البلاغي - لأن المقصود من ذلك اللغة التي نزل بها القرآن ونطق بها بالسليقة أجيال من العرب منذ ظهور أول شاهد كشعر المهلهل وامرئ القيس حتى اختفاء هذه الملكة غير الملقنة العفوية عند كافة الناطقين إلى نهاية القرن الرابع³.

أما قول عبد القاهر «أو أنها أجرى على مقاييس اللغة» فيعني بذلك، حسب سياق كلامه، أنها أكثر الألفاظ جرياناً على القياس اللغوي - لا النحوي فقط - أي أكثر الألفاظ موافقة للقوانين التي استخرجوها من استعمال الفصحاء حتى ولو خالفت القياس إذ يبطل السماع القياس إذا اختلفا⁴.

3- رقعة الفصاحة أو المناطق التي كانت يتصف سكانها بالفصاحة: تغيرت رقعة الفصاحة على ممرّ الأيام ومنذ صارت لغة العرب على ما كانت عليه حتى زمان نزول

2- فالشخص الفصيح في اللغة أي في معناه الواسع وفي غيره من الاصطلاح القديم هو أي شخص اكتسب ملكة اللغة فلم يكن في كلامه لحن ولا لكنة سواء اكتسب ذلك من معلم أم لا، وفي أي زمان كان وأي لغة. انظر في كل هذا كتابنا: علم اللسان العربي وعلم اللسان العام، الجزء الأول.

3 - كما يشهد على ذلك ابن جني (انظر الخصائص، 1/2). وليس معناه أن الفصاحة بمعناها الواسع اختلفت بل معناه أن اكتساب الفصاحة لم يعد عفويًا من سماع الناس فقط.

4 - وذلك مثل «استحود» فإنه مخالف للقياس لكنه فصيح لأنه سُمع من أكثر فصحاء العرب. وقال أيضاً الجاربردي في شرح الكافية «الفصيح... هو أن يكون اللفظ على ألسنة الفصحاء الموثوق بعربيتهم أدور واستعمالهم له أكثر (انظر في المزهر، 187/1).

القرآن (وهي غير لغة العرب البائدة التي ذكرها العلماء العرب أنفسهم، السيوطي، 33/1). كانت رفعة الفصاحة قد بدأت تتغير كما هو معروف، مع انتشار الإسلام واختلاط العرب مع غيرهم وفي الوقت الذي بدأ أبو عمرو بن العلاء مؤسس الجغرافية اللغوية العربية (فهو أول من سنّ الرحلة في مختلف أنحاء الجزيرة لجمع اللغة ابتداءً من 90 للهجرة) كانت الفصاحة كما حددناها قد تقلّصت رفعتها شيئاً فشيئاً فترك المتحرون مدن الحجاز للاختلاط اللغوي الذي حصل بعد الفتوحات، إلا أنّ هؤلاء اللغويين قد سجلوا الكثير من القوائد التي كانت ترويتها الرواة من أفواه الشعراء الذين عاشوا في الجاهلية. ومن المعروف أنّ أقدم شاهد شعري⁵ على استعمال هذه اللغة التي نسميها فصيحة ممّا وصلنا (إذ يكون أقدم من هذا ولم يصلنا) هو ما وصلنا من شعر مهلهل وامرئ القيس (نهاية القرن الخامس وبداية القرن السادس الميلادي) ويمكن أن يقسم مصير الفصاحة إلى أربع فترات:

1- العهد الجاهلي: وصلنا من ذلك العهد البعيد عدد لا بأس به من الأشعار حفظها الرواة كما قلنا، وأولهم رواة القبائل فتناقلوه جيلاً بعد جيل فالتقطه اللغويون. وسنرى كيف توصلوا إلى تمييز الصحيح من الموضوع، فأشهر شعراء الجاهليين وأكثرهم شأناً ينتمون إلى قبيلة بكر (من ربيعة) ويتلوهم في العدد شعراء تميم وقيس وغطفان (من مضر) وكل هذه القبائل والعمائر كانت تعيش بعضها في شمال نجد حتى الفرات، والأخرى وسط نجد أو غربيّه. أما عامر بن صعصعة (من قيس) ففي الناحية الغربية المتاخمة للحجاز.

وكثرة ما جاء من الشعر عن هؤلاء وشهرتهم قد أدّى بعض العلماء المتقدمين إلى القول بأنّ الشعر الجاهلي قد نشأ في ربيعة ثمّ انتقل بعد ذلك إلى قيس وتميم (المزهر، 476/2-477).

ومن ثمّ استنتج بعض المستشرقين أنّ أصل اللغة الشعرية هي لهجة من لهجات نجد، والذي ربّما يؤكد ما ذهبوا إليه -وليس الأمر كذلك- هو ما ذكره ابن قتيبة عن

5 - أما أقدم نقش عثر عليه باللغة الفصحى فهو مجموعة من 3 نقوش كتبت على معبد رمّ بسيناء في القرن الرابع الميلادي، انظر: مجلة الكتاب المقدس. 1935 م.

عدي بن زيد من أن العرب لا تروي شعره لأن ألفاظه ليست بنجدية (الشعر والشعراء، 182). وهذا القول الذي نسبه ابن قتيبة إلى أبي عبيدة لا يمكن أن نستنتج منه أن عدي بن زيد لم يستشهد بشعره وبالتالي أن يكون جميع أو أكثر أشعار العرب من نجد لأن العلماء استشهدوا بالفعل بعدي، فهذا سيبيويه يعتمد عليه خمس مرات، وابن دريد ثماني عشرة مرة، ثم إن هناك الكثير من الشعراء من غير النجديين قد استشهد بشعرهم، وسنرى ذلك فيما يلي:

* نجد بما فيه اليمامة: ينتمي إلى هذه الناحية الواسعة الأرجاء العدد الكبير من القصائد والأبيات كما قلنا.

* البحرين وما يجاورها: ينتمي إلى هذه الجهة المثقب العبدية والممزق من عبد القيس.

* العراق والنواحي المتاخمة للفرات: وصلنا العدد الكبير من النصوص من بكر، أما تغلب فمنها مهلهل وعمرو بن كلثوم، وفي إياد لقيط بن يعمر وعدي بن زيد وأبو دؤاد، ومن لخم عمرو بن عدي مؤسس دولة الحيرة وعمرو بن أمامة.

* السماوة: قليلة الإنتاج ينسب إليها ابن عجلان النهدي والحارث بن وألة في قضاة ثم زهير بن جناب وعمرو بن حُجر وعمرو بن زيد والأصم في قبيلة كلب، وكذلك عدي بن رعلة في غسان.

* الحجاز:

أ- الحواضر والقرى: تيماء أولاً حيث عاش الشاعر المشهور السموأل، ثم يثرب ينتمي إليها من الأوس والخزرج أحيية بن جلاح وابن الإطنابة وعمرو بن حمامة وعاتك بن قيس والحذم بن امرئ القيس. ثم مكة ينسب إليها أشعار قديمة جداً لعمرو بن شقيق بن سلامان ولأبي طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم. والطائف ونواحيها أشعار لمسعود بن معتب الثقفي وأبو الصلت بن أبي ربيعة.

ب- البادية: وصلنا شعر كثير من خزاعة: عمرو بن عبد المناة والمتكّب وعمرو بن الحارث وابن جنادة وعمير بن الصماء وغيرهم، ومن جهينة عمرو بن الفضفاض وعمرو بن

الحارث بن أبي شمّر، ومن هذيل عمرو ذو الكلب وعمرو بن ترنة وأبو قلابة وقيس بن العيزرات، ومن هوازن الصمة أخو دريد ومالك بن جلاح.

*اليمن: والمقصود من ذلك شمال اليمن المتصل بالحجاز لا بلاد حمير، وقد خلط الكثير من المحدثين، فاعتبر طه حسين مثلاً وأكثر المؤلفين في زماننا أنّ الشعر الذي نقل عما كان القدامى يسميه اليمن هو بالضرورة من حمير وليس الأمر كذلك. وتتسبب إلى شمال اليمن أشعار كثيرة كأشعار الأقبوه وعبد يغوث وكلاهما من مذحج (شمال اليمن) ومالك بن حريم من همدان (شمال اليمن وليس من حمير) وعمرو بن قعاس من مراد كذلك، وعمرو بن الخثارم من بجيلة، وابن الفوارس وابن الصعيق من خثعم وكذلك الشاعر المشهور الشنفرى. فهذه مجموع الجهات -وهي واسعة جداً- التي نسب إليها أكثر الشعر الجاهلي.

2- في النصف الثاني من القرن الأول قبل الهجرة وحتى ظهور الإسلام: إنّ رقعة الفصاحة في هذه الفترة هي نفس الأماكن التي سبق ذكرها إلا أنّ حدودها تعرف الآن بدقة، ثمّ إنّ عدد الأشعار وأصحابها أكبر. وفي نهاية هذه البرهة من الزمان حدث حادث عظيم ستقلب له الدنيا بأجمعها وهو الرسالة التي أوكلها الله سبحانه إلى نبيه صلى اله عليه وسلم ليبلغها إلى كافة البشرية وما أنزل عليه من الخطاب الذي وجهه إلى سائر الأنام «بلسان عربي مبين» وبسبب ذلك احتفظ العرب بأشعارهم التي ربّما لم تصل إلينا بتاتاً لولا أنّ القرآن نزل بلسان العرب. ولجوء العلماء إلى أشعار العرب إنّ دلّ على شيء فإنّه يدل على أنّ لغة القرآن هي لغة الشعراء ولغة كافة العرب قبل أن يختلطوا بغيرهم، وليست لغة مشتركة مثالية Koine وضعت فوق اللهجات للشعر خصيصاً كما يزعمه المستشرقون ومن اتّبعهم من المحدثين. وأكبر دليل على ذلك هو الاستقراء للدواوين الشعرية القديمة. فهو يبيّن أنّ هذا الشعر غير خال من الظواهر اللهجية بل هي كثيرة فيه بحيث لا يمكن أن نعتبر اللغة الفصحى لغة مشتركة خارجة تماماً عن اللهجات⁶.

6 - فلو كانت لغة الشعر وحدها هي اللغة المشتركة أي الخالية من الفوارق الإقليمية والقبلية لما وجدت فيه هذه الفوارق بتردد فيه بهذه الكثرة.

ثم إن هناك دليلاً آخر هو سكوت العلماء العرب عن هذه اللغة المشتركة الخاصة بالشعر، بل قد صرحوا وبيّنوا ذلك بأفعالهم بأنّ كلام الله يعتمد في تفسيره على كلام العرب لأنّه نزل بلسانهم، ولم تكن فوارق كبيرة بين لغات العرب بحيث تمنعهم من التفاهم. فهذا يؤكد جميع العلماء الذين شافهوا فصحاء العرب، فهذا ابن جني يقول: «هذا القدر من الخلاف لقلّته ونزارته محتقر غير محتفل به ومعيج عليه وإنما هو شيء من الفروع يسير، وأما الأصول وما عليه العامة والجمهور فلا خلاف فيه» (الخصائص، 1/244). فهذا كلام واضح تمام الوضوح، فلو كانت «لغات العرب» أي الكيفيات الخاصة لكل قبيلة في استعمال لفظ أو عبارة معينة كثيرة جداً والقدر المشترك من لغة التخاطب اليومية قليلاً جداً لما استطاع العرب أن يخاطب بعضهم بعضاً إلا بلغة مثالية مشتركة خاصة بالشعر كما يدعيه المستشرقون، غير تلك العربية التي وصفها سيبويه في كتابه وهي لغة العرب التي سمعهم يتخاطبون بها يومياً، وليست خاصة بالشعر وكانت فيها لغات على قلة بالنسبة إلى العدد الكبير جداً من الألفاظ والعبارات التي كان يستعملها كل العرب في مخاطبتهم العادية⁷.

3 - في القرن الأول من الهجرة: حصل تغيير جذري في الوضع اللغوي بعد اختلاط العرب بغيرهم بظهور الإسلام وانتشاره خارج شبه الجزيرة، فبالنّعاش بين أبناء العرب الفصحاء والأجيال الكثيرة من العجم تحول لسان هؤلاء الأبناء إلى لغة حضرية خاصة وتنوّعت إلى لهجات محلية وهذا هو سبب امتناع اللغويين من تدوين كلام أهل الحضر لا كل أهل الحضر - في البداية - بل هؤلاء الذين ولدوا وترعرعوا في وسط لغوي تأثر أيّما تأثر بغير العربية. أما الشعراء أمثال الفرزدق والأخطل وغيرهما ممن استوتقهم العلماء فقد كان منشؤهم اللغوي هو اللغة الفصحى، ولم يتأثروا بوجودهم في الحواضر الإسلامية بلغة أخرى، وبدأت التحريات اللغوية في هذه الفترة بالذات. فما هي إذن القبائل أو الأقاليم التي أخذت منها اللغة الفصيحة. قال أبو نصر الفارابي في كتابه الحروف: «الذين نقلت عنهم العربية وبهم اقتدي وعلم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد ثم هذيل وبعض

7 - انظر كتابنا: علم اللسان العربي وعلم اللسان العام.

كثانة وبعض الطائيين. ولم يؤخذ من غيرهم وبالجملة فإنه لم يؤخذ من حضري قط ولا من سكان البراري ممن يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم. فإنه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام لمجاورتهم أهل مصر والقبط ولا من قضاة وغسان وإياد لمجاورتهم أهل الشام ولا من تغلب واليمن ولا من بكر ولا من عبد القيس وأزد عمان». (السيوطي، 270/2).

نستنتج من هذا أن الكثير من المؤلفين العرب والمحدثين خاصة أن اللغويين والنحاة اعتمدوا فقط على أهل نجد وليس الأمر كذلك إذ توجد في المدونة العدد الكبير من الأشعار التي ينتمي أصحابها إلى خارج نجد، بل إلى تلك القبائل التي ذكرها الفارابي على أنها متروكة⁸ وبالأخص الشعراء الجاهليين وبعض الإسلاميين. فقد رأينا أن الفصاحة كانت في ذلك العهد تعم أكثر القبائل، بل حتى أهل الحواضر في الصدر الأول (في داخل الجزيرة). والفارابي في الحقيقة قد أخذ هذه المعلومات عن نحاة بغداد في النصف الثاني من القرن الثالث وبداية القرن الرابع (ابن السراج ومدرسته) ولم يتصفح كل الدواوين. فمن الخطأ أن يعتقد الباحث أن المدونة اللغوية العربية لا تحتوي إلا على القبائل النجدية إلا أن الصحيح هو أن أهل نجد هم آخر من بقي على فصاحته، وذلك إلى نهاية القرن الرابع فقط.

وإن دل الكلام الذي ذكرناه عن الفارابي على شيء فإنما يدل على أن الفصاحة قد ضاقت رقعته ومساحتها في نهاية القرن الثاني، ولذا فإن «ساقاة الشعراء» وهم آخر من استشهد بهم من الشعراء هم هؤلاء الذين عاشوا في النصف الأول من القرن الثاني وذكر العلماء منهم ابن هرمة (ت158هـ)، وابن ميادة (ت136هـ) ورؤية وحكم الخضري (ت150هـ) ودكين العذري⁹.

4- من القرن الثاني إلى القرن الرابع: في هذه الفترة بدأت العامية تنتشر في التخاطب اليومي وتغلبت شيئاً فشيئاً على الفصحى في التخاطب اليومي حتى في البوادي والنواحي

8- بل وقد ذكر اللغويون الذين جابوا الأفق لتدوين اللغة جميع هذه القبائل ووصفوها بالفصاحة لكن كان ذلك في نهاية القرن الأول وبداية القرن الثاني. أنظر المزهري، 151/1 و 211. والزركشي في البرهان، 1، 283.

9 - ابن قتيبة، الشعر والشعراء، 729.

المنعزلة من الجزيرة ومن ثمّ صارت العربية الفصحى لغة ثقافة بعد أن كانت لغة كل أنواع التبليغ والاتصال. إلا أنّ ذلك لم يتمّ إلا في فترة طويلة، ولهذا فإنّ اللغويين في القرن الثالث والقرن الرابع كانوا لا يزالون يبحثون عن الفصحاء (بالمعنى الذي حددناه). فهذا الأزهرى مثلاً (صاحب تهذيب اللغة) يحكي أنّه أسره عرب من هوازن وأسد وتميم في البحرين، ولاحظ أنّهم كانوا على جانب تام من الفصاحة فأخذ الكثير عنهم. وكذا فعل ابن جني إلا أنّه في آخر حياته يقول: «إنّا لا نكاد نرى بدوياً فصيحاً وإن نحن آتسنا منه فصاحة في كلامه، لم نكد نعدم ما يفسد ذلك» (الخصائص، 11/1). ومنذ ذلك الوقت أغلقت المدونة اللغوية العربية فيما يخص العربية العفوية.

اللغويون الجامعون لدواوين العرب: سبق أن قلنا بأنّ أبا عمرو بن العلاء هو أول من رحل إلى أراضي الفصاحة لجمع اللغة وأشعار العرب خاصة. وتتلذذ عليه عدد ممن صاروا بعد ذلك علماء مشهورين وذلك مثل الأصمعي وأبي عبيدة وأبي زيد الأنصاري وغيرهم. ومن النحويين الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب والأخفش الأكبر وغيرهم، ثمّ تلاميذ هؤلاء كسيبويه، ولا ننس أيضاً علماء الكوفة مثل الكسائي والفراء وأبي عمرو الشيباني وغيرهم. وكل هؤلاء ولا سيّما الثلاثة الأولين جمعوا الدواوين والآلاف المؤلفة من الأبيات الشعرية المتناثرة مع نسبة كل بيت إلى صاحبه بالنسبة إلى الدواوين. وذكر أكثرهم القبائل والأماكن التي جرت فيها تحرياتهم مثل حمى ضرية، وحمى الربذة وقياء ورملة اللوى والجفر ووادي بني العنبر وغيرها. واستعملوا لذلك منهجية علمية عجيبة قد تفوق في الدقة والمرونة الطرق الحديثة في استنتاج المورد (من وردت منه العبارة المسموعة أي الذي يؤخذ منه اللغة) ومن ذلك الاستلغاء وهو أن يثير المتحري كلام المورد في الموضوعات التي يريدّها (مثل الصحفي في وقتنا) فيسجل كل ذلك كتابة. وكذلك ما كانوا يسمونه بالتلقين وهو الإتيان بعبارة فيها شيء ربّما لا يقبله المورد. وهذا مثال للتلقين «جاء عيسى بن عمر إلى أبي عمرو ونحن عنده فقال: يا أبا عمرو ما شيء بلغني أنّك تجيزه؟ قال: وما هو؟ بلغني أنّك تجيز « ليس الطيب إلا المسك» بالرفع قال أبو عمرو: نعمت يا أبا عمر وأدرج الناس ليس

في الأرض حجازي إلا وهو ينصب ولا في الأرض تميمي إلا وهو يرفع ... ثم قال أبو عمرو: تعال أنت يا يحيى وخلف... اذهباً إلى أبي المهدي فلقناه الرفع فإنه لا يرفع» واذهباً إلى المنتجع التميمي ولقناه النصب فإنه لا ينصب... وهكذا فعلوا. (الزجاجي، مجالس العلماء، 1-2). ونذكر أيضاً الأسئلة في صميم اللغة. هذا ووضع الخليل بن أحمد نظاماً من الرموز لكتابة الشعر خاصة وهو هذا النظام الذي مازلنا نستعمله إلى يومنا هذا. فقد جعل ألفاً صغيرة (مبطحة) فوق الحرف للدلالة على الفتحة، وواواً صغيرة للضمة، وياءً على شكل خط صغير تحت الحرف (حتى لا يلتبس بالفتحة) للكسرة، ثم س صغيرة للدلالة على التشديد، ورأس عين صغيرة للدلالة على الهمزة وغير ذلك، وسمى هذا النظام بشكل الشعر¹⁰. فاستحسن الناس ذلك وعمّموه (وقد كان أصحاب القراءات القرآنية يستعملون نقطاً بالألوان) والخليل أيضاً هو الذي وضع الكتابة الصوتية الخاصة بالعروض.

انتقاء الصحيح من الشعر الجاهلي: يعرف كل واحد ما أثار كتاب (في الشعر الجاهلي) لطف حسين من الضجة ولا يجهل أحد أن هذا الذي قاله قد سبقه إليه المستشرق مرجليوث. وقد اعتمد على حجج مشبوهة أهمها لغة هذا الشعر ونسبته أكبر جزء منها إلى غير قريش ثم اعتراف العلماء القدامى أنفسهم بوجود المنحول ونسبة الكثير من الأشعار إلى حماد الراوية وغيره ممن اشتهر بالوضع، ثم الأساطير التي حكيت حول حياة هؤلاء الشعراء. أما قولهم بأن لغة حمير غير لغة مضر، فصحيح إلا أن الشعراء اليمنيين الذين وصلنا شعرهم ينتمون كلهم إلى قبائل غير حميرية مثل مراد ومذحج وهمدان السابقة الذكر، ولغتهم كانت اللغة التي نزل بها القرآن لا لهجة حمير. أما نسبة الكثير من القصائد إلى رواية حماد -وقد أجمع العلماء على أنه كذاب- فالصحيح أن حماداً روى عدداً لا يحصى من القصائد إلا أن الذين عاصروه مثل أبي عمرو بن العلاء لم يكتفوا بروايته، بل رحلوا إلى البوادي فإذا وجدوا بعض هذه الأشعار رائجة عند أغلب الفصحاء منهم أدخلوها في دواوينهم وتركوا غيرها وسنرى كيف تم لهم ذلك.

10 - انظر الداني، كتاب النقط، 22.

ولا بدّ هنا من التنبيه ثمّ التأكيد على أنّ الانتقاء للصحيح من الشعر وطرق نقد النصوص عامة هو من عمل اللغويين الأولين وحدهم، وليس للرواة كرواة أي دخل في ذلك. فليس من ديوان شعر قديم إلا ومرجعه بالضرورة إلى أبي عمرو بن العلاء أو الأصمعي أو غيرهما من علماء البصرة والكوفة ولا يوجد ديوان يعتمد عليه منسوب كلّه إلى حماد وحده أو غيره من الرواة بل لا بدّ أن يكون فيمن جمعه وانتقاه ونقد صحيحه رجل من هؤلاء اللغويين وهذا لم ينتبه إليه لا طه حسين ولا المستشرقون. ثمّ إنّ لمناهج التحقيق والتمييز بين الصحيح والمنحول أهمية كبيرة جداً وقد تطرق إلى ذلك بالدقة المتناهية الدكتور نصر الدين الأسد في كتابه «مصادر الأدب الجاهلي» فمن بين الوسائل التي اعتمدوا عليها في هذا العمل الانتقادي الهام يمكن أن نذكر:

1- البحث عن مصدر الشعر: كان يلجأ العلماء في ذلك إلى شهادة أقدم الناس الذين عرفوا من عاش في الجاهلية وعرف بعض هؤلاء وذلك مثل عدي ابن الشاعر المشهور حاتم الطائي وحفيد النمر بن تولب وبنيت ابن مقبل وغيرهم. (أنظر كتاب المعمرين لأبي حاتم السجستاني والأماشي للقالبي والموشح للمرزباني). وكذلك كان الشعراء الإسلاميون مثل الفرزدق وجربير فقد كان عندهم علم كثير عن هؤلاء الشعراء.

2- المقابلة بين النصوص: وقام بذلك العلماء الأولون فكانوا يقابلون بين ما كان يرويه من نفس القصيدة كل الرواة المعروفين، ثمّ عرب البادية بصفة خاصة فإذا حصل إجماع بين هؤلاء البداة والخبراء منهم قبلوا ما حصل به الإجماع. (انظر ابن سلام في طبقاته، 48/1-49).

3- النظر في محتوى الشعر لفظاً ومعنى: كان العلماء الأولون كثيراً ما ينبذون بعض الأبيات لوجودهم فيها أشياء قد تناقض المنطق كأن يجدوا فيها أشياء لم توجد إلا بعد الإسلام أو أوصافاً لا يقولها إلا أهل الحضرة وكذلك جميع الأحداث التي لا يمكن أن يكون عرفها أولئك الشعراء.

هذا ولم يكتفوا بهذه المقاييس بل ذهب العلماء الذين جاؤوا بعد الدفعة الأولى يحصون جميع الشعراء الذين نسب إليهم شعر وبحثوا عن أخبارهم بنفس الطرق التي ذكرناها، كما اهتموا أيضاً بحصر كل الروايات المختلفة وتصنيفها، ثم تحقيق كل النصوص التي وصلتهم، ومن هذا العمل العظيم نذكر ما قام به من التحقيقات الدقيقة الرائعة أمثال السكري والطوسي ومحمد بن حبيب وغيرهم ممن عرف بالنزاهة العلمية والموضوعية المطلقة مع التّحرج العلمي الكبير (عاش هؤلاء كلّهم في القرن الثالث وبداية القرن الرابع).

4- الاستشهاد بالشعر الفصيح: سبق أن قلنا بأنّ النحاة العرب الأولين اعتمدوا على الشعر الفصيح لاستنباط قوانين اللغة، كما اعتمدوا على القرآن وكلام العرب العفوي. أما استشهادهم به -بكثرة- في كتبهم مثل كتاب سيبويه فهو دليل على أنه قسط هام من معطياتهم اللغوية. فسيبويه مثلاً لا يقول شيئاً ولا يثبت قاعدة أو أي وصف مما يخص العربية إلا ويذكر بعد ذلك شاهداً شعرياً زيادة على الآي القرآنية، وما سمعه من كلام العرب، بل يمكن أن نقول بأنّ كتابه كلّ حافل بهذه الشواهد حتى زعم بعض من لا ينوي الخير للعرب أنّ النحاة العرب تعلقوا بالسماع وأكثروا من ذكر الشواهد دون أن يرتفعوا إلى قمة التحليل العلمي الفلسفي¹¹.

ومظهر آخر خاص بالنحاة الأولين هو ذكرهم لبيت شعر أو عبارة غير شعرية -بل عبارات- كمنطلق للوصف فيختارون هذه المعطيات لوجود شيء فيها يحتاج إلى تفسير وتعليل. وهذا كثير جداً في كتاب سيبويه وصار يقلّ شيئاً فشيئاً عند من تلاه كالميرد في كتاب المقتضب وغيره.

هذا لا يخصّ مدرسة البصرة بل كان الكوفيون يفعلون أيضاً مثل ذلك إلا أنّهم اختلفوا عن البصريين في قبولهم للكثير من المعطيات الشعرية دون التحفظ الذي أبداه البصريون وقد بنوا على ذلك قواعد ولا نشاطر أقوال بعض المحدثين في تفضيلهم الكوفة على البصرة بدعوى أنّهم اعتمدوا على الاستقراء والسماع. فإنّ هذا غير صحيح، فالكوفيون قد أكثروا أيضاً من

11 - انظر الأب فلايش، المطول في فقه اللغة، 1، 24 بالفرنسية.

الاستدلالات العقلية مثل البصريين، إنما الفرق هو في عدم التحرج لبعضهم في تصحيح المعطيات.

ثم بعد أن ذهبت الفصاحة العفوية بدأ النحاة يجعلون كل هذه المعطيات التي وصلتهم مشافهة أو وجدوها في كتب المتقدمين كمجرد شواهد يستشهدون بها لا كمعطيات ينطلقون منها، وهذا أمر طبيعي إذ قد انتهى عهد الاستنباط والتععيد إلا أنه بقي مجال واسع للنحاة لمناقشة أقوال المتقدمين والردّ عليهم وتصحيح رواياتهم ومختلف ما اعتبروه كأوهام أو أخطاء فحاولوا أن يصوّبوها إلا أنّهم ما كانوا يلجؤون إلى المعطيات الشعرية إلا قليلاً، إذ صار الاحتجاج أقرب إلى الاستدلال الفلسفي منه إلى الاستدلال العلمي.

وصارت الكارثة الكبرى في زمان ابن مالك صاحب الألفية؛ حيث أولع هذا الرجل ومن أتبعه بالاعتماد على الشواهد من الشواهد؛ أي تلك الأبيات التي لم يحصل عليها إجماع لا من حيث صحتها في ذاتها ولا من حيث صحة روايتها. فصار الاستشهاد بالشاذ موضة جديدة وكانت من علامات الجمود الفكري العربي. ولذلك فلا يمكن أن نقارن بين التحرج العلمي الذي تمسك به العلماء الأولون، وبين هذا التساهل المهول الذي أبداه المتأخرون.

الخاتمة :

إنّ الشعر العربي الذي دوّته علماء اللسان العربي ليعدّ فخراً لمن اعتنى بتدوينه وانتقائه ثم شرحه ثم اعتماده كمصدر من مصادر القوانين اللغوية وغيرها. والذي نرجوه من معاصرنا هو ألا يعجلوا في الحكم على تراثهم الأدبي والعلمي حتى ينظروا فيه نفس النظرة الموضوعية النزيهة التي امتاز بها علماؤنا الأولون.

وقد ألف الأستاذ المهدي المخزومي كتاباً عن مدرسة الكوفة، سالكاً فيه هذه السبيل، بانياً جميع ما يشته على القول بتأثير المنطق على النحو وبالأخص على مدرسة البصرة. جاء في كتابه المذكور: «قد مهدت هذه الفلسفات للانتفاع بالمنطق اليوناني وفي البصرة ظهرت الترجمة الأولى لمنطق أرسطو. ترجمة عن اليونانية أو الفارسية عبد الله بن المقفع أو ابنه محمد.»¹⁵ «... والواقع أن تأثير علم الكلام أو الثقافة البصرية اليونانية إنما ظهر في النحو في زمن مبكر منذ أوائل القرن الثاني وهي الفترة التي ظهرت الفلسفة الكلامية ظهوراً واضحاً ولم يكن الخليل بن أحمد أول من ظهر في نحوه تأثير هذه الثقافة الجديدة بميله إلى القياس والتعليل فقد سبقه إلى ذلك عبد الله بن أبي إسحاق»¹⁶.

وخلاصة القول أن جمهور الباحثين والمؤرخين قد قنعوا بوجود تأثير يوناني في نشأة النحو العربي. ولم يأت أي واحد منهم بدليل قاطع اللهم إلا ما أخرجهم مركس من مقارنته للاصطلاحات العربية اليونانية. فالآن وقد عرضنا لأهم ما افترضه الباحثون توجه أنظارنا لما طرحه علينا مركس. ونحاول أن ننقد أقواله واستدلالاته مجتهدين في ذلك، غير مبتغين إلا وجوه الصحة.

وقبل أن نعرض للأدلة التي استتبطها من النصوص نود أن نلفت أنظار الباحثين إلى أن مركس ككثير من علماء المشرقيات يعتمد في جدله على مقاييس خاصة يظنّها تطرد وتستمر في جميع أنحاء المعمورة وجميع عصور التطور الإنساني. والعجيب أنه عاصر النهضة اللغوية التي شاهدها القرن التاسع عشر الميلادي حيث ازدهرت الوجهة التاريخية. ونحن لا ننكر وجود مقاييس عامة يشترك فيها أكثر الناس كالبداهيات العقلية، إنما الذي ننكره هو أن يطبق الظنّ أو الفرض لا شيء إلا أنه مُسلمٌ ببدايته في ناحية خاصة أو في زمان خاص أو مذهب من المذاهب ونجد عند مركس مثل هذه المصادرات Postulats التي لا يسلمها له الخصم فمثله كمثل النظام الذي حكى عنه الجاحظ أنه «يظنّ الظنّ وقيس عليه وينسى أن بدء

15 - مدرسة الكوفة، بغداد: 1955، ص 55.

16 - نفس المصدر، ص 60.

أول من نقل إلى العربية مآثر الهيلينية بل استطاعوا أن يعرفوهم بعد التتقيب والتحري الشديد. فقد بحث بول كراوس¹ عن حقيقة ما ادّعاها صاعد الأندلسي في كتاب (طبقات الأمم) من أن أول من ترجم كتاباً لأرسطو هو عبد الله بن المقفع²، فتبين له بعد البحث أن ابنه محمداً هو الذي قام بهذه المحاولة الوحيدة من نوعها. وحققوا أيضاً وجود اتصال سابق بين السريان واليونان ولم يكن هذا خفياً على من اطلع على الآداب السريانية، إلا أن الطريف هو أن يستنتج من ذلك اطلاع العرب على معارف اليونان قبل عهد الترجمة وذلك بواسطة السريان الذين اندمجوا في مجتمعهم الإسلامي المحدث. وكان الكثير من أولئك السريان قد انتقلوا من زمان بعيد أي منذ خروجهم من الرها إلى بلاد الفرس حيث لجأ أكثرهم إلى مدينة جنديسابور³. ويقوى ذلك الفرض ويصححه أن أكثر أولئك كانوا عرباً بالولاء، فقد انتحل الكثير من الأعاجم الدين الإسلامي وصاروا بذلك في حاجتين مسيستين: الأولى احتياجهم إلى تعلم اللغة العربية والثانية تتقّفهم في الدين. وهذا الذي حملهم على اختراع مناهج تعليمية تحقق لهم آمالهم وتبلغهم مقاصدهم من أخصر الطرق. وههنا يتساءل المتسائلون: أكان ذلك اختراعاً محضاً يرجع الفضل فيه إلى ما امتاز ذلك المجتمع الجديد من حيوية خلافة أم كان مجرد تطبيق لما امتلوه من ثقافتهم السالفة الأجنبية؟ والجدير بالذكر أننا سنكتفي في الإجابة بالالتفات إلى العلوم اللسانية فقط ونخصّ منها النحو. وسنحاول الإجابة عن السؤال المذكور مبينين أخطاء بعض من تسرّع في الحكم على غير بصيرة. لقد أجاب غير واحد من المستشرقين في أواخر القرن الماضي وصدر القرن الحالي بأجوبة متفاوتة، وإن اتّحدت أحياناً مناحيها، متوافقة الغاية في أكثرها وإن اختلفت سبل تحصيلها. فمن مقل في احتجابه لا يذكر إلا ما يظنه كافياً لإثبات التأثير اليوناني، ومن مكثّر في البرهنة وذكر الشواهد. والغريب المقلق أن أشهر هذه الآراء التي ألبست لباس البحث النزيه هي التي تنفي كل طرافة

1- انظر: P. Kraus in Rivista degli Studi orientali :XIV, 1923 ، 1-20

2- تبين الآن بعد تحقيق مخطوطة صحيحة لهذه المحاولة (في إيران) أن نسبتها إلى عبد الله بن المقفع ليس فيها أي شك (وقد نشر هذا التحقيق).

3- انظر: . Caussin de Perceval pour l'histoire des Arabes avant l'Islamisme, p 48- 144

للمناهج العربية في النحو، وتكرر أن يكون النحاة العرب أخرجوا شيئاً جديداً لعجزهم أو عجز البيئة الاجتماعية العربية على الإتيان بمثل هذا الصنع المبتدع. وذهبوا يقارنون بين مصطلحاتهم وما تواضع عليه اليونان من قبلهم في علم النحو، ورأوا في تقسيم العرب للكلام تقسيماً أرسطوالياً محضاً. ويا ليتهم ما فعلوا هذا فينجوا من زلل لم يصب به أي عالم من قبلهم. ونذكر ههنا أشهر من اتخذ موقفاً من القضية. فإن أقدم من زعم بوجود تأثير يوناني في النحو في بدء نشأته أنياس جويدي (I. Guidi) وأدالبير مركس (A. Merx). فأما جويدي فقد زعم هذا الزعم دون أن يأتي ببرهان شاف، بل اقتصر على الإشارة الوجيهة⁴.

وجاء بعده مركس فطرق الموضوع وأفاض فيه. ولم نر أحداً توغّل في هذا البحث مثل ما فعل هذا المستشرق. وسنذكر فيما بعد أقواله. وقد صار كل من يأتي بعد -إذا ما عالج الموضوع- يرتاح إلى ما قاله هذا الرجل، مطمئن البال لما يظهر له أنه «إحكام استدلال وحسن تعليل» غير ناقد ولا ناوياً تماماً نقض ما يتفق مع أهوائه. فهذا De Boer مؤرخ الفلسفة الإسلامية كثيراً ما ينسب في تحريراته أصالة المنهج النحوي الذي سلكه العرب في مباحثهم إلى أرسطو يقول في تاريخه: «وقد أثر منطق أرسطو في علوم اللسان... السريان والفرس كانوا قبل العصر الإسلامي قد درسوا كتاب (العبارة) لأرسطو مع إضافات ترجع إلى الرواقيين وإلى أهل المذهب الأفلاطوني، وابن المقفع الذي كان صديقاً حميماً للخليل بن أحمد يسّر للعرب الاطلاع على كل ما كان في اللغة الفهلوية من أبحاث لغوية ومنطقية»⁵ ويقول في موضع آخر: «إن الأبحاث اللغوية النظرية التي نشأت عند العرب في زمان مبكر قد أحدثتها (المقولات) النحوية المنطقية الموجودة في كتاب (باري أرمنياس) وذلك مع ما وقع من تأثير الرواقية في هذا النشوء. ومن ثم ظهر القول بانقسام الكلام إلى الأقسام الثلاثة»⁶. هذا ما قرره هذان العالمان بدون تحفظ، وقد تبعهما في تقريرهما Lichtenstadter عند ترجمته لكلمة (نحو) في دائرة المعارف الإسلامية؛ إذ يقول: «إن

4 - انظر: *Bolletino Italiano degli Studi orientali*, n° 6, (1877), 104-108.

5 - تاريخ الفلسفة الإسلامية، الترجمة العربية، ص 39.

6 - انظر: دائرة المعارف الإسلامية، الطبعة الفرنسية، 1، 435.

الأصول النحوية التي اعتمد عليها اللغويون العرب مأخوذة من المنطق الأرسطوطاليسي الذي وصل إلى العرب بواسطة العلماء السريان»⁷.

هكذا صارت هذه الآراء حقائق متعارفة تقبلها النفوس وتحبذها، ويتداولها الخلف عن السلف وبدونها مؤرخو العلوم. فمن جملة هؤلاء جورج سارطون G. Sarton صاحب المدخل إلى تاريخ العلم إذ يقول: «قال ابن خلكان إن علياً وضع له الكلام كله ثلاثة أضرب: إسم وفعل وحرف، ثم دفعه إليه وقال له: تمم على هذا»⁸. يذكرنا هذا بما في المنطق الأرسطوطاليسي إذ أرسطو لم يحصِ هو أيضاً في الكلام إلا ثلاثة أقسام وهي: Onoma و Rhema و Sundesmos فمما لاشك فيه أن العرب حصلوا على هذا بفضل المنطق اليوناني وأن اجتهادهم في النحو قد تأثر به. ومن الراجح أن ذلك لم يحصل لهم بالنحو اليوناني. وعلى كل فإنهم حتى ولو كان لهم علم بالنحو اليوناني فإن ذلك لم يساعدهم كما ساعد النحاة اللاتينيين معرفتهم بذلك النحو، إذ كانت خصائص كل لغة منهما مفترقة في جوهرها»⁹.

هذا وقد وقف بعض الباحثين المنصفين من هذه المسألة موقفاً وسطاً لم يسمح لهم تخرجهم وورعهم أن يحكموا على شيء بحكم نهائي ويجازفوا هذه المجازفة الغربية. فقد نقل أحمد أمين في: ضحى الإسلام (ج2، ص292-293). عن الأستاذ إينو ليتمان E.Littman أنه قال في إحدى محاضراته: «...نحن نذهب مذهبا وسطاً، وهو أنه أبداع العرب علم النحو في الابتداء وأنه لا يوجد في كتاب سيبويه إلا ما اخترعه هو والذين تقدموه. ولكن لما تعلم العرب الفلسفة اليونانية من السريان في بلاد العراق تعلموا أيضاً شيئاً من النحو الذي كتبه أرسطوطاليس الفيلسوف».

ولا بد من أن نذكر ههنا رأي المستشرق الفرنسي الشهير لويس ماسينيون L.Massignon فقد انفرد هذا الرجل الجليل القدر بآراء حول طرق النظر عند مفكري الإسلام، وقد غلبت عليه نزعة التصوف فجعلته - مع الأسف - لا ينظر إلى تلك الطرق إلا من زاوية واحدة.

7 - انظر: نفس المصدر، 894 .

8 - طبعة Baltimore 1927 .

9 - انظر : الجزء الأول، ص 501 .

و العجيب أنه قد يصيب مراراً الأغراض البعيدة. ولاشك أن ذلك راجع إلى نفوذ ذهن منفرد. يقول في مقالة نشرتها مجلة *Arabica* «أنه منذ اختفاء (مركس) حظينا بدراسة وثائقية لطرق الترجمة العربية للأرجانون، وذلك بواسطة السريانية، وقد بينت لنا هذه الدراسات أن النحو العربي كان أشد امتناعاً من السرياني على تسرب اليونانية إلى أوضاعهما. وكان قبل أن يتخذ [العرب] التقسيم الثلاثي اليوناني لأقسام الكلام (اسم - فعل - حرف) قد أبدعوا تقسيماً ثنائياً موافقاً للأصول الجدلية السامية (أصل - فرع، عمدة - فضلة، مبتدأ - خبر)»¹⁰.

ثم جاء في أيامنا هذه الأب فلايش H. Fleish فأشار في كتابه «المطول في فقه اللغة العربية» إلى الأبحاث التي جرت حول هذا الموضوع إلا أنه لم يتناولها بالنقد والتمحيص، ولكنه لاحظ أن القدماء من النحاة لم يعالجوا النحو بعين الفلاسفة و معنى ذلك عنده أنهم «عدموا تلك الكفاءة التي تؤهل الإنسان للتفكير والتحليل والإشراف على مادة البحث حتى يمكن بناؤها على هيئة، وكل ذلك لا يتيسر إلا لمن كسب ثقافة فلسفية»¹¹.

هذه أهم ما قاله علماء الاستشراق ويجدر بنا أن نتساءل عن آراء معاصرينا من العرب. فمن تصدروا الخروج عما رسمه القدماء في ذلك هو: أحمد أمين وقد أشرنا إلى ما نقله عن اينو ليتمان من رأي سديد. وزاد على هذا أن تأثير اليونان والسريان في العصر الأول لوضع النحو كان ضعيفاً¹² وأنه ربما كان أكبر الأثر غير مباشر كاستخدام آلة القياس والتوسع بواسطتها في وضع القواعد النحوية¹³.

وجاء بعده إبراهيم مذكور فما زاد في أطروحته عن «أثر الأرجانون في العالم العربي» على ما قاله علماء الغرب بل اكتفى بالإشارة إلى التأثير يظنه قد وقع في وضع النحو¹⁴. ونشر في 1948 بحثاً بعنوان «منطق أرسطو والنحو العربي» في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة حاول أن يبين فيه كيف حصل التأثير وكانت حججه غير مقنعة.

L. Massignon, *Réflexion sur la structure primitive de l'analyse grammaticale en arabe* : I - 10

1954, 3 - 16

.*Traité de Philologie arabe*, Beyrouit : 1961, J 13, 25 - 11

12 - انظر: ضحى الإسلام، ج 2 / 293.

13 - نفس المصدر.

14 - J. Madkour, *L'organon dans le monde arabe*, Paris : 16-17 - 14

وقد ألف الأستاذ المهدي المخزومي كتاباً عن مدرسة الكوفة، سالكاً فيه هذه السبيل، بانياً جميع ما يثبتته على القول بتأثير المنطق على النحو وبالخصوص على مدرسة البصرة. جاء في كتابه المذكور: «قد مهدت هذه الفلسفات للانتفاع بالمنطق اليوناني (وفي البصرة ظهرت الترجمة الأولى لمنطق أرسطو. ترجمة عن اليونانية أو الفارسية عبد الله بن المقفع أو ابنه محمد»¹⁵ «... والواقع أن تأثير علم الكلام أو الثقافة البصرية اليونانية إنما ظهر في النحو في زمن مبكر منذ أوائل القرن الثاني وهي الفترة التي ظهرت الفلسفة الكلامية ظهوراً واضحاً ولم يكن الخليل بن أحمد أول من ظهر في نحوه تأثير هذه الثقافة الجديدة بميله إلى القياس والتعليل فقد سبقه إلى ذلك عبد الله بن أبي إسحاق»¹⁶.

وخلاصة القول أن جمهور الباحثين والمؤرخين قد قنعوا بوجود تأثير يوناني في نشأة النحو العربي. ولم يأت أي واحد منهم بدليل قاطع اللّهم إلا ما أخرجه مركس من مقارنته للاصطلاحات العربية اليونانية. فالآن وقد عرضنا لأهم ما افترضه الباحثون نوجه أنظارنا لما طرحه علينا مركس. ونحاول أن ننقد أقواله واستدلالاته مجتهدين في ذلك، غير مبتغين إلا وجوه الصحة.

وقبل أن نعرض للأدلة التي استنبطها من النصوص نود أن نلفت أنظار الباحثين إلى أن مركس ككثير من علماء المشرقيات يعتمد في جدله على مقاييس خاصة يظنّها تطرد وتستمر في جميع أنحاء المعمورة وجميع عصور التطور الإنساني. والعجيب أنه عاصر النهضة اللغوية التي شاهدها القرن التاسع عشر الميلادي حيث ازدهرت الوجهة التاريخية. ونحن لا ننكر وجود مقاييس عامة يشترك فيها أكثر الناس كالبديويات العقلية، إنما الذي ننكره هو أن يطبق الظنّ أو الفرض لا شيء إلا أنه مُسلّم ببدايته في ناحية خاصة أو في زمان خاص أو مذهب من المذاهب ونجد عند مركس مثل هذه المصادرات Postulats التي لا يسلمها له الخصم فمثله كمثل النظام الذي حكى عنه الجاحظ أنه «يظن الظنّ ويقيس عليه وينسى أن بدء

15 - مدرسة الكوفة، بغداد: 1955، ص 55.

16 - نفس المصدر، ص 60.

أمره كان ظناً»¹⁷. وهذه النزعة البغيضة التي ينزعها بعض المفكرين في مواضع شتى من العلم نراها أيضاً ممثلة في العلوم اللغوية عند المحدثين من لغوي الغرب وقد سماها بعضهم بالذهنية Mentalisme وهي «أن الوصف للغة مجهولة لديه يميل بطبعه إلى أن يتخيل فيها مفاهيم ومراتب ومجاري يستمدّها من لغته الخاصة أو من مذهب نظري يختص به»¹⁸. وهاهي الافتراضات التي يصطنعها مركس فيجعلها مسلمات علمية وإن لم يستأذن الخصم في ذلك¹⁹.

1- ضرورة مرور زمان طويل تتكوّن فيه المقاييس النحوية، يقول: «لقد احتاج الفكر اليوناني إلى قرون من العمل المجهّد حتى يفرق بين أحوال الكلمة التركيبية وأمثلة الفعل الزمانية أو الوصفية، ويتفطن إلى الائتلاف القائم بين أجزاء الجملة» (ص 15).

2- ضرورة اعتماد النحو على المنطق وعلى المفاهيم الفلسفية، يقول: «إنه [ابن خلدون] لا يفهم أن رسم [هذا العلم] في أول نشأته كان موقوفاً على المنطق والعلم بالفلسفة» (ص 11). ويقول أيضاً: «لقد كانت معرفة أقسام الكلام وتصاريف الكلم والأجزاء التي تتكوّن منها الجملة البسيطة نتيجة لتحليل فلسفي» (ص 15). وفي صفحة 16 من مقاله: «إنهم (أي مؤرخي النحو) كانوا يجهلون أن النحو قد بُني على المنطق».

3- ضرورة اعتماد النحاة العرب على مفاهيم غريبة عنهم يقول: «مما يتأسف له أن صاحب «الفهرست» سكت سكوتاً تاماً عن خبر المناهل التي استقى منها النحاة الأقدمون معلوماتهم» (ص 14). «ولم يعرض السيوطي طوال هذه المقالات ولو بكلمة واحدة لمسألة مصادر هذه الأبواب النحوية نفسها. فإن نظرته إلى الأشياء من خلال زاوية عربية لا غير تشغله شغلاً عظيماً حتى أنه لا يبالي بمصادر هذه الأبواب، ومع ذلك فإن المشكلة هي أن يعرف من أين استقوا معلوماتهم» (ص 15).

17 - انظر: الحيوان، ط هارون. الجزء، ص 23.
18 - انظر: 65، C D U.1952 (préliminaires), R. L. Wagner, *Grammaire et philologie*, Paris.
19 - انظر: 13-26 / 1891، n° 2. Bulletin de l'Institut Egyptien, 3ème série. وقد أفاض في هذا الموضوع في كتابه: 137-153 / 1889. *Historia artis grammaticae apud Syros*, Leipzig.

هذه هي القضايا التي يريد مركس أن نسلمها له لا كمصادرات -إذ لم يطلب منا ذلك!- بل كحقائق يثبتها الحس والنظر. وهذا يستتج من إطلاقه للقول فإنه لا يكاد يقيد كلامه بشيء. ونحن لا يسعنا ذلك بما أنها لا تدخل في عداد البديهيات ولا المشاهد المستقري، إنما هي نتيجة لمشاهدة قاصرة إذ لم يتصفح ويتتبع عدداً كبيراً من الظواهر حتى يبني عليها قانوناً عاماً. فأعظم نقص يؤخذ عليه هو جعله الضروري بمنزلة الممكن الوقوع. وهذا من التساهل بمكان! فهذه القضايا الثلاث من حيث الضرورة باطلة، أما من حيث الإمكان ففي بعض مظاهرها نظر:

أما القضية الأولى فبطلاها قائم على ادعاء ضرورة طول المدة المفرطة -عدة قرون- حتى يتأتى للعلم أن ينهض والحق أنه ليس هناك شيء ضروري مطلقاً، ولكن ممكن حصوله كما قلنا. واعتمد مركس على شهادة التطور الفكري اليوناني ولكن هذا الشاهد ليس بأصل (Cas typique) يبني عليه قياس. ونلفت أنظار الباحثين إلى أننا لا ننكر أبداً أن التطور للعلوم ربما اقتضى زماناً مفرط الامتداد، إنما الذي نأباه أن يلحق شيء بشيء وليس في الثاني ما في الأول من العلة وهذا أبسط الاستدلال (قياس شبه). ولا يعد من أساليب البرهان الدقيقة. إن العلوم الإسلامية البحتة قد امتازت عن علوم الأوائل في سرعة اكتهاها، وقد أجمع العلماء على حقيقة هذه الظاهرة. ففي أقل من قرن خرج إلى الوجود نحو تام التكوين سوى الخلق منسجم الأطراف، ونجده في كتاب سيبويه. فهل هذا خرق للعادة المألوفة؟ نجيب بأن هذا ليس خرقاً للعادة التي معناها (سنة الكون) إنما هو خروج عن العادة المألوفة عند بعض الناس، وأنه ينبغي أن نحل هذه الظاهرة محلها من الظاهرة الكبرى التي قلبت أوضاع العالم القديم. تلك هي ثورة الإسلام فهل من منكر للسرعة التي اتصفت بها نشأة العاهلية الإسلامية؟ وما ظاهرة نشأة النحو العربي إلا جزء لا يتجزأ من تلك الحادثة العظيمة، ولا يفسر نشوء هذا إلا بتفسير ذلك فهما أمران متلازمان.

أما القضية الزاعمة بضرورة بناء النحو على المنطق فإن ذلك قد قيل في زمان وقد تجاوز العلماء اليوم هذا الطور من أطوار النظر اللغوي. فليس من اللازم أبداً أن يؤسس النحو على المنطق فإن بين الفكر واللغة فوارق جوهرية. وقد أثبت علماء النفس من جهة

والمنطقيون المعاصرون من جهة أخرى²⁰ أنّ الكلام لا يطابق كل ما يجري في الذهن، وليست كل الظواهر اللغوية على العكس من ذلك من جنس العمليات العقلية. فالنظام المنطقي غير النظام اللغوي الذي خُلِق للإفادة أي لتبليغ أعراض المتكلم للمستمع Communication. فهو آلة للتبليغ جوهره تابع لما ولى من أمر الإفادة فهو إلى قوانين فنّ المواصلات أقرب منه إلى قواعد المنطق²¹. وقد فهم النحاة العرب هذه الظاهرة فهماً صحيحاً إذ بنوا علم النحو على مبدأ التخفيف والفرق²² وهذا مبدأ الاقتصاد اللغوي الذي أثبتته اللغويون المعاصرون²³. وهو يقول أنّ الإنسان لا يبذل من الجهود العلاجية أو الذهنية في إعماله لآلة الخطاب إلا بقدر ما يستطيع إفادة المخاطب، أو بعبارة أخرى، أنّ همّ المتكلم أن يبلغ أكبر عدد ممكن من الفوائد بأقلّ عدد ممكن من الجهود. وهذا أصل التعليقات التي يشاهدها المطلّعون على كتب النحاة القدماء، ويتراءى ذلك أيضاً في عبارات البلاغيين عن الكلام المؤثر أنّه «ما قلّ لفظه وكثر معناه».

أما إذا أراد مركس بالمنطق مجموعة الوسائل العقلية التي يستعملها كل علم، وأراد بالفلسفة النظر في مواد العلوم ومناهجها فهذا أقرب إلى الصواب إلا أنّنا لا نظنه أراد ما حملناه عليه ومهما كانت نيّته فهو غير مصيب لوجهين:

الأول: عدم تمييزه بين النظر العقلي وهو عام على الإطلاق والمنطق اليوناني. فالظاهر من كلامه أنّ المنطق الأرسطوطاليسي والوسائل العقلية المذكورة هما شيء واحد عنده. وذلك لأنّه يريد أن يُثبت تأثير منطق اليونان في النحو العربي، ويبرر ذلك بضرورة استعمال وسائل النظر والفلسفة عنده هي الفلسفة اليونانية فقط. ولا يتصوّر أن تكون هناك -في نشوء العلوم الإسلامية- فلسفة أخرى وهذا بيّن الفساد لأنّ المناهج العلمية التي سار عليها المتكلمون والأصوليون لم ينظر فيها مركس النظرة الحقّة حتى يحكم بمثل هذا الحكم، فهو لا يزال يظن الظن ويقيس عليه ناسياً ابتداء أمره.

20 - انظر: Ch. Serrus, *Le parallélisme logico-grammatical*, Paris : 1933.

21 - انظر نظرية الإفادة في: -187 / 1961, Paris, *Eléments de linguistique générale*, A. Martinet.

22 - انظر ابن جني، كتاب الخصائص، ط دار الكتب المصرية، ج1، ص 144 - 145.

23 - انظر: A. Martinet, *Economie des changements phonétiques*. Berne : 1955.

الثاني: عدم تمييزه بين أطوار ارتقاء العلوم عند الإنسان بصفة عامة، وعند العرب بصفة خاصة. فقد بنى كل مزاعمه على فكرة اقتباس العرب -جملة- من اليونان أصولهم العلمية ولا يجوز لهم اقتدارهم على أي خلق وأي إبداع هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنه يرى أنه لا بد لمنشئي العلوم ومؤسسيها أن يشعروا أولاً وابتداءً بما يستعملونه في استدلالاتهم من مبادئ وأصول عقلية وهذا دليل واضح على جهله أو تجاهله لقوانين ارتقاء العلوم. فالمعروف لدى علماء الاجتماع ومؤرخي النظم والأفكار الإنسانية أن العلم الإيجابي لا ينشأ في المجامع والمعاهد إنما يولد في المعامل ودور الاختبار. وهذه المعامل هي عند المسلمين الأولين المساجد؛ حيث كانوا يعالجون مادة القرآن، فاستنبطوا منها -أي نحواً- لاستخراج معانيه والمحافظة على لغته وما كان يشعر يومئذ أي عامل بالآلات العقلية المستعملة عندهم حتى إذا جاء طور التأمل والتوقف على ما قاله القدماء بدؤوا يلتفتون إلى تلك الوسائل لأجل ذلك التوقف وبفضل تلك المهلة التي أتاحت لهم الفرصة في الرجوع إلى الوراثة.

يقول اللغوي الشهير ألبيير دوزا A. Dauzat «لكل علم نهج يتميز به عن غيره على حسب موضوعه ووسائل البحث التي أتيت له. ويصير هذا النهج شيئاً فشيئاً معلوماً به عندما يصير العلم - وقد خرج من طور التحسس - مالكاً لعنانه محصلاً على جملة من النتائج يمكن أن تضمن له قيمة أساليب بحثه. وللأخصائي في كل فن من فنون المعرفة أن يستكشفه ويجمله وذلك بعد أن يستخبر الفلاسفة»²⁴.

وأما القضية الثالثة فإن صحتها لا تثبت إلا بأحد الشروط التالية:

1- أن يثبت التاريخ ذلك وهذا ما لا سبيل إليه إذ لم يذكر أحد أن النحاة القدماء العرب أخذوا من اليونان ولا من غيرهم معنى واحداً من معاني النحو أو ما يقاربه. وقد عجب مركس وغيره من هذا الذي يسميه «سكوتاً». وحاول أن يعطيه بعدم انتباه المؤرخين إلى أهمية العلوم المنطقية بالنسبة للنحو. وهذا احتجاج بما لا نسلمه ويورد عليه كثرة ما جاء في التراجم عن علوم الأوائل وأصحابها، واعتناء كل مؤرخ ومترجم بذكر ما دخل على العرب

24 - انظر: A. Dauzat, *La philosophie du langage*, Paris: 1912, 199-200.

من تلك العلوم وامتزاجها بفنونهم، ولماذا يُراد أن يسكت المؤرخون عن اقتباس العرب من غيرهم تلك المفاهيم العصبية العربية؟ وما قولكم بالشعوبية؟ ألم يكن منهم مؤرخون؟ بلى. لقد أظهر المؤلفون هذا الاقتباس عندما وقع وحصل كما يشير إليه كل مترجم، إذ يذكر عن علي بن عيسى الرماني أنه أول من مزج النحو بالمنطق.

2- وجود إشارة ولو خاطفة إلى المصادر الأجنبية في كتب النحاة الأقدمين، وهذا أيضاً لا نعثر عليه بتاتاً. فهذا كتاب سيبويه أقدم ما وصل إلينا منهم نقرأ فيه أسماء كل شخص أدلى برأي في مفردة أو تركيب أو باب من أبواب النحو، ولا نعثر على اسم عالم من السريان أو اليونان القدماء ممن آلف في نحو لغته أو في المنطق ولو على سبيل الإشارة إلى محل الأخذ. وإن سلمنا أنه كان من أولئك النحاة موال دخلوا على المجتمع العربي بثقافة أجنبية فإننا لا نفهم أن أحداً منهم لم يشر إلى المناهل التي استقى منها إذا فرضنا ضرورة الاستقاء. وكيف نفسر إقرار العلماء السريان بما أدخلوه على العرب من هذه الثقافة في القرن الثاني الهجري وعزوهم كل ذلك إلى مظانه.

3- مشابهة الأصول النحوية العربية لأصول علمية أو فلسفية أجنبية. وهذا ما حاول مركس أن يثبتته بالمقارنة بين أصول المنطق الأرسطوطاليسي، وأصول النحو العربي، إلا أننا يمكننا أن نقول من الآن أنه لا بدّ من مشابهة عميقة عريقة بين المنهاجين حتى تثبت القرابة إذ قد تكون المشابهة السطحية أو التي تظهر كأنها أصيلة من محض الاتفاق فكثيراً ما تتوارد الأفكار إذا كانت المعاني مما تشترك فيها جميع العقول.

إنّ أهمّ ما حاول مركس أن يبرهن أنه من أصل يوناني ينحصر فيما يلي:

- تقسيم الكلام إلى أقسام ثلاثة.
- مفهوم الأحداث.
- مفهوم الصرف والتصريف.
- مفهوم الخبر وعدم وجود مفهوم ما يسميه Sujet عند العرب لعدم وجوده عند أرسطو.
- معنى الجنس لأنّ هذه الكلمة من أصل يوناني.

- ألقاب الأحكام الإعرابية من رفع ونصب وجر.
- معنى الظرف.
- معنى الإعراب مقابلاً لمعنى السليقة.
- معنى الحال.
- التمييز بين الأزمنة الثلاثة.
- وسننظر في البعض منها فقط لضيق المكان.

يقول مركس عن أقسام الكلام «أنها كانت سبعة عند نحاة اليونان ولكن العرب ولسوء الحظ لم يعرفوها، فقد اقتصرنا على تمييز ثلاثة أقسام للكلام وهذا الذي نشاهده كافٍ لترك الفكرة المتبادرة إلى الذهن أنّ نحاة السريان كانوا أساتذة العرب» (ص 16). «ويقسم سيبويه الكلام إلى ثلاثة أقسام الاسم والفعل والحرف فها هو ذا تقسيم أرسطو الذي حسّنه فيما بعد نحاة اليونان» (ص 18).

لا بدّ ههنا أن نبين حقيقة قد فاتت مركس وأكثر من عني بهذا الموضوع وهي هذه: لا يوجد في كتب أرسطو أي تقسيم ثلاثي للكلام مطلقاً، فأما كتاب العبارة (باري أرميناس) فقد حدّد فيه أرسطو ما يسميه بالأقاول، فاقصر منها على أجزاء الحكم Jugement وهما: Onoma و Rhêma ويقابلهما في ترجمة حنين بن اسحق الاسم والكلمة²⁵ ويقول في موضع آخر: «فأما سائر الأقاول غير ما قصدنا له منها فنحن تاركوها إذ كان النظر فيها أولى بالنظر في الخطابة أو الشعر» فهذا دليل واضح على عدم وجود تقسيم ثلاثي في هذا الكتاب لاستعماله صيغة الجمع وإن نحن نظرنا في كتاب «الشعر» كما قال رأيناه يقسم ما يسميه Lexie وهو المقولة في الترجمة العربية إلى ثمانية أقسام: الأسقطس (الهجاء) المقطع (الاقْتَضَاب في ترجمة متى) الرباط - الإسم - الكلمة - الفاصلة - التصريف - القول. وهذا التوزيع لعناصر الكلام لا يراعى مراتب التقسيم، فأرسطو لا ينظر إلى الكلام نظرة نحوي، وهذا قد أجمع عليه. فالمقولة عنده هي التعبير عموماً وتلك هي أقسامها رغم اختلاف مراتبها

25 - انظر: ص 2-4، نشر I Pollak 1913, Leipzig.

وإذا استثنينا ما لا يدخل في مرتبة الاسم والكلمة بقي منها الرباط والفاصلة فهذه أقسام أربعة لا ثلاثة.

هذا ولم نجد في غير هذين الكتابين حديثاً لأرسطو عن تقسيم الكلام، والذي أوقع علماء الغرب في هذا الوهم ما اعتمده النحاة في أوربا من كلام Deny d'Halicarnasse اليوناني²⁶ و Quintilien اللاتيني²⁷ إذ يزعم كل واحد منهما ما أشرنا إليه من تقسيم أرسطو للكلام على ثلاثة أقسام. وقد تنبّه إلى هذا الغلط J. Harris النحوي الإنجليزي الذي عاش في القرن الثامن عشر (ت 1780م). فأشار إلى ذلك في كتابه الموسوم Hermes²⁸ يقول: «والحق أنّ Deny d'Halicarnasse و Quintilien يصرحان أنّ أرسطو وتيوديكس والنحاة الأقدمين لم يقسموا الكلام إلا على ثلاثة أقسام: الاسم والكلمة والرباط... أما أرسطو فإننا نستطيع الجزم بخلاف ما قاله وذلك بشهادة ما صرح به هو نفسه لأنّه لا يقول بوجود الأقسام الأربعة التي اتخذناها فحسب بل يميّز بينها بحد خاص»²⁹.

ولا يمكن أن يكون هذان النحويان مصدر التقسيم العربي لأنّ تأثيرهما في الثقافة السريانية منعدم تماماً، إذ لا نجد في كتبهم إلا مرجعاً واحداً وهو Denys le thrace الذي قسم الكلام إلى ثمانية أقسام وهي غير الأقسام الأرسطوطاليسية، ثمّ لم يكونا من شراح أرسطو فبتأثر بهما المنطق اليوناني الذي يزعم مركزس أنه مستقى النحاة العرب.

هذا ما نقوله من الوجهة التاريخية، أما وجهة المقارنة فتقسيم العرب للكلام له غرض غير غرض المناطق وأساسه غير أساس التقسيم الأرسطوطاليسي، فأرسطو يهتم بجزأي الحكم (الاسم والكلمة) لأجل الحكم فقط، فالكلمة عنده «دليل ما يقال على غيره كأنك قلت ما يقال على الموضوع»³⁰ «وأما قولنا لا صحّ أو قولنا لا مرض فليست أسميه كلمة... وذلك أنّها

26 - نحوي يوناني سكن رومة في سنة 30 قبل الميلاد.

27 - ممن ألف في الخطابة Rhétorique له كتاب De institutione oratoria.

28 - ط. باريس (الترجمة الفرنسية)، 1796.

29 - نفس المصدر، ص 34-35.

30 - انظر: Pollak، ص 4.

يقال على شيء من الأشياء موجوداً كان أو غير موجوداً³¹. فيستنتج من هذا أن الكلمة هي كل ما يحكم به على شيء؛ وذلك الشيء هو الاسم. فالاسم كما يفهمه سيبويه³² صالح عند أرسطو أن يكون «كلمة» إذ يمكن الحكم به بحرف الوجود Copule. فأين هذا من الاسم والفعل في النحو العربي؟ فإن كانت هناك مشابهة بين المنهاجين فليست في تقسيم الكلام إلى الأبواب الثلاثة بل كما رأينا في تحليل الجملة إلى مسند ومسند إليه. وعلى كل فإن التقسيم للكلام عند سيبويه بعيد كل البعد عما رسمه أرسطو. وأما تلك المشابهة التي أشرنا إليها فهي راجعة إلى جوهر كل كلام إذ ربّما نظر الناظر فيه بعين المناطقة فرأى في الحديث مجرد حكم منطقي.

إنّ النحو العربي قد أُسس على الغرض الذي منه خلق اللسان وهو الإفادة؛ فغرضه لغوي محض إذ يجعل الاسم والفعل عمادين للحديث وهو ما يجري بين المتكلم والمخاطب وهو شديد الاهتمام بهذين القطبين للكلام. فالاسم والفعل لا يطابقان الاسم والكلمة كما يفهمهما أرسطو بل قد يوافق هذان المفهومان المحدث عنه (المسند إليه) والمحدث به (المسند) بشرط أن يعتبر فيهما التصديق والتكذيب أي من حيث صحة الحكم وبطلانه. والواقع أن هذا الاعتبار منعدم عند سيبويه (وجوده عند من تلاه يدل على تأثرهم بالمنطق). ومن جراء ذلك كانت مادة الدراسة النحوية العربية هي الحديث لا الحكم؛ من حيث هو تبادل لفظي ذو فائدة Contenu communicatif بين قطبين - لافظ و سامع- وإن اشتبّه الأمران على متأخري النحاة فليس إلا لأنهم تناسوا حقيقة البلاغ اللغوي.

وقال مركس عن الحرف أنه ينظر إلى كلمة Sundesmos في كتب أرسطو. والعجيب أنه يحمل سيبويه ما لم يقله إذ يزعم «أنّ تحديد سيبويه للحرف ينفي أن يكون للحرف معنى بذاته» (ص 19)، فمتى يا ترى قاله سيبويه؟ وقد جاءت في كتابه هذه الحدود «الكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل (ص 2)... ما ليس باسم ولا فعل ممّا جاء

31 - نفس المصدر، ص 5.

32 - ط، بولاق.

لمعنى ليس غير³³ وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجيء إلا لمعنى³⁴. فلهذا الحدّ مظهر إيجابي وهو تحديد المجرى، فهو على اقتصار مجيئه لمعنى خاص (الاستفهام - النفي - النداء...) وأما مقابله لقسميه فلأنه قد يشاركه في اللقب (إذ من معاني الحرف: الكلمة) وأداء المعاني فإنّ الاسم والفعل ربّما دلّا بصيغتهما على معنى من المعاني النحوية Notions grammaticales مثل المبالغة والمضي والاستقبال. ولا شك أنّ مركس اطلع على أقوال الذين تلوا سيبويه ولاشكّ أنّهم سبب وقوعه في هذا الغلط. فقد قالوا: «الحرف ما دلّ على معنى في غيره»³⁵ وقد تعسف السيرافي عندما فسّر تحديد سيبويه بقوله «وإن سأل سائل فقال: لمّ قال: وحرف جاء لمعنى. وقد علمنا أنّ الأسماء والأفعال جنن لمعان؟ قيل له: إنّما أراد وحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل»³⁶. فهذا مغاير لما أراد سيبويه وقد تفتّن ابن النحاس النحوي وأصلحه في التعليقة وتبعه أبو حيان³⁷ وقد أثبت التاريخ أنّ هؤلاء النحاة قد اطلعوا على فلسفة أرسطو ولم يرفضوا منها إلا المنهاج المنطقي إذ نرى في كتبهم كثيراً من الحدود والمفاهيم التي نجدّها في منطق أرسطو وهذا ما لا سبيل إلى تحقيقه فيما رجع إلى سيبويه ومن قبله.

وأما مفهوم الحدث فيدعى مركس أنّ ما يقوله سيبويه عن الأحداث، وهو يجعل معناها مطابقاً لمعنى Accidents فمنقول عن أرسطو على مثل ما يراه هو نفسه، (ص 19). ولعلّ هذا من أعظم ما ارتكبه هذا المستشرق من الغلطات فإنّ المبدأ الذي يبني عليه كل تفسير لغوي هو الاعتماد على المعنى المستخرج بالقرائن Sens contextuel لا المعنى الوضعي Sens lexical فإذا نحن نظرنا إلى المفهوم الذي قصده أرسطو من كلمة Sumbebekos رأيناه ينحصر في معنيين:

33 - نفس المصدر، ص 3.

34 - نفس المصدر، ص 21.

35 - انظر: الإيضاح للزجاجي، ط دمشق، 1959، ص 54.

36 - شرح الكتاب (مخطوطة مصورة بمكتبة جامعة القاهرة، رقم 26181 و 26182 الورقة 7 من المجلد الأول).

37 - انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي، ط 1. الهند: حيدرآباد، الجزء الثاني، ص 4.

1- ما يقابل المادة وهو لا يوجد إلا في غيره كاللون والصورة وهما يزولان بزوال المادة ولا تزول هي بزوالهما.

2- ما يقابل الجوهر وهو ما ليس من ماهية الشيء أو جوهره، كالجلوس والافتراش؛ إذ ليس هذان الفعلان بلزيمين لجوهر الجالس والمفترش ولا تكاد تدل كلمة «حدث» على ما يفهم من كلمة Accidents إلا في الوصف المشتق منه على صيغة اسم الفاعل-الحادث- الذي يجري استعماله عند فلاسفة العرب وهم أتباع الفلسفة اليونانية، غير أن مرادهم بالحدوث في هذا الوصف ما يعاقب القدم، أي ما يحدثه الله وهو القديم الأزلي من المخلوقات وهو ينظر إلى معنى Contingent وقد ترجم حنين بن إسحاق Sumbebekos بكلمة «عرض» تارة، وبعبارة «الأشياء اللاحقة»³⁸ تارة أخرى، وهاهي ذي ترجمته «وما كل ما سواهما فبالعرض يقال ذلك فيها»³⁹.

أما في اصطلاح النحاة العرب فهو المعنى الذي يدل عليه الفعل والمصدر أي معنى الوقوع وصدور أمر سواء كان ذلك بالتجدد (بالحركة كالجلوس والمشي والأكل...) أو بالثبوت (بالدلالة على حالة أو حلية أو غريزة كالنوم والحُمرة والكرم) وقد وضع اللغويون المعاصرون كلمة كانت تنقصهم تؤدي المعنى تماماً وهي Procès من اللاتينية Processus = ما يحدث.

وأثار مركس مسألة تحوّل الكلم أفراداً وزعم أن العرب يطلقون اسم الصرف على التحوّل الإعرابي Déclinaison أي ما يعتري أواخر الكلم من التغيير وعلى التحوّل الصرفي Conjugaison وهو خاص في اصطلاحهم بتصريف الأفعال.

فالعرب على رأيه مدينون لأرسطو لمفهوم التصريف إذ يراه مركس صالحاً للأسماء والأفعال ويزيد الطين بلة قوله: «إنّ العرب كانوا يجهلون المعنى الحقيقي لكلمة تصريف التي تدل على الميل، وفي اليونانية هي Klisis. فحاولوا أن يفسروها بتفسير بعيد فإنهم يرونها

38 - نشر خليل جر في 1948 / 335 .Les catégories d'Aristote , Beyrouth :
39 - نفس المصدر، ص 330.

مشنقة من صرف ومصدره صريف، ومعناه صرير الباب أو صوت الساقية...» (ص 19).
إن هذا تفسير أصحاب المعاجم لا النحاة والمهم هو المعنى المقصود لدى النحاة لا اللغويين.

يا ليت شعري كيف جَوَزَ لنفسه هذا التساهل المهول؟ يُؤخذ عليه أنّ كلمة صرّف عند سيبويه لا تدل على تحويل صيغ الأفعال أبداً، إنما هي صفة للاسم المتمكن الممكن، أي الاسم الذي يعرب بالحركات الثلاث ويدخله التنوين، ثم إن علم الصرف تسمية محدثة قابلوا بها علم النحو (بمعناه الخاص: علم التراكيب) ولم يكن هذان العُلمان منفصلين في أول الأمر ولا يدخل في هذا العلم -الصرف- إلا التحوّل الإفرادي Variations lexicales فلا يحدث أصلاً عن أحوال الكلم تركيباً وإعراباً وليس خاصاً بالأفعال.

هذا وقد جرى لفظ التصريف في القديم على مسائل التمرين، وهو كما قال الرضي الأسترابادي في شرح الشافية: «أن تبنى من الكلمة بناءً لم تبنيه العرب على وزن ما تبنيه ثم تعمل في البناء الذي بنيته ما يقتضي قياس كلامهم»⁴⁰.

ولعل كلمة التصرف هي أقرب لفظ إلى دلالة ما يقصده مركس، فهو كما جاء في كشف اصطلاحات الفنون للتهانوي: «تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة مقصودة لا تحصل إلا بها»⁴¹. إلا أنّ هذا المعنى أوسع بكثير عن مضمون Conjugaison فهو شامل لكل تحويل ذي معنى؛ لأنّ العرب يعلقون دائماً مجاري الصيغ بالمعاني، فالصيغة عندهم وضعت لأداء معنى وتحويل صورة الكلمة تابع لتحويل معناها. أما مضمون Déclinaison فلا يمكن أن ينطوي تحت كلمة التصرف لأنّه يخص أواخر الكلم وهذا من قبيل الإعراب.

وقال أيضاً: «إنّ الجنس كان شيئاً مجهولاً عند النحاة رغم إمامهم بمعنى التذكير والتأنيث اللذين هما فرعان لهذا الأصل العام، إذ لم يعرفوا الكليات التي استنبطها العلم اليوناني فاضطروا حينئذ إلى اقتباس لفظ Genos الإغريقي، وقالوا جنس». والغريب أنّ مركس لم

40 - ط القاهرة، 1358، الجزء الأول، 6-7.
41 - ط، الهند، 1862، الجزء الأول، ص 837.

يتصفح كتاب سيبويه التصحح العلمي الصحيح، فالحقيقة أنه لا يوجد لفظ جنس في هذا الكتاب بهذا المعنى على الإطلاق وإن وُجد في الكتب التي تلت فليس إلا لأن النحو العربي لم يتأثر بالمنطق إلا بعد نشوئه واكتهاله.

أما ألقاب الأحكام الإعرابية فبعيد جداً أن تكون مأخوذة من اليونانية إذ نرى مركزس يتكلم ويتعسف أيما تعسف عند محاولته التوفيق بين معنى الرفع في وضع اللغة ومعنى Orthe (الحكم الإعرابي - الواقف) وبين معنى الجرّ الذي يراه منحصرأ في الإضافة وبين Genike اليونانية وبين النصب الذي يريد هو أن فقط يدل على الغاية وبين معنى aitaatikos.

وكم كان من السهل عليه أن ينظر إلى ما يقوله سيبويه ومن تلاه عن هذه الألقاب. فأسماء الأحكام الإعرابية مأخوذة من أسماء علاماتها وهي الحركات، (أنظر: سيبويه، 1 / 3-4). فقد سمى النحاة هذه الأصوات الناقصة (على حدّ تعبيرهم) حركات بالمجاز، فهي في الحقيقة حركات الأعضاء اللافظة، يقول الزجاجي في الإيضاح «نسبوا ذلك إلى الحركة فنسبوا الرفع كلّه إلى حركة الرفع لأنّ المتكلم بالكلمة المضمومة يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى... والمتكلم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه، فيبين حنكه الأسفل من الأعلى فيبين للناظر إليه كأنه قد نصبه لإبانة أحدهما عن صاحبه»⁴².

وقال السهيلي (نقله السيوطي في الأشباه والنظائر) «المتحرك في الحقيقة هو العضو من الشفتين واللسان أو الحنك الذي يخرج منه الحرف. فالضمة عبارة عن تحريك الشفتين بالضم عند النطق... والفتح عبارة عن فتح الشفتين، والسكون عبارة عن خلو العضو من الحركات عند النطق بالحرف»⁴³.

ومما يزيد اقتناعنا بجهل مركزس لأسرار النحو العربي، بل لخصائص اللغة العربية، ذهابه إلى أنّ معنى الإعراب مقابل لمعنى السليقة. يقول «ليس الإعراب إلا ما نقلوه من

42 - ص 53.
43 - الأشباه، 191-192.

الكلمة اليونانية Hellenisme فكذلك يقابل المعرب في العربية السليقي، ومعناه أنّ الناطق نطقاً صحيحاً يقابل الناطق الذي لا يحافظ على قواعد النحو. ويظهر لي أنّ كلمة سليق هي نفسها من أصل يوناني (ص 23). ثمّ يستشهد بعد ذلك بهذا البيت:

ولست بنحوي [يلوك لسانه] ولكن سليقي أقول فأعرب⁴⁴

ويفسر معنى سليقي في هذا البيت هكذا: هو «التكلم بالتغافل عن قواعد النحو». وهل يحتاج هذا التفسير الساذج إلى ردّ؟ إنه يعرف كل ذي لبّ ودراية بالعربية أنّ السليقي هو الذي يتكلم عن طبع لا عن تعلّم وليس معنى ذلك أنّه يلحن ويسقط، فالعرب الأقحاح قبل عهدهم بالنحو كانوا يتكلمون بالسليقة - أي عن طبع - ولا يوصفون باللحن. فالسليقة تقابل الإعراب لا من حيث الفصاحة وعدمها، بل من حيث اكتساب اللغة عفواً وعن طبع، واكتسابها تعلّماً وتلقناً بشرط أن يُراد بالإعراب تعلّم أقيسة اللغة ومعنى الإعراب عند الشاعر المذكور البيان والإفصاح وإنّما أراد أن يبيّن أنّه مطبوع لا يحتاج إلى تلون النحو (أما السليقي بمعنى اللحن فيطبق على القروي لا الأعرابي الفصيح).

هذا ما أورده على مركس وما يورد على كل من اقتفى آثاره، ويمكننا الآن أن نسأل بدورنا التاريخ عن منابع تأثير المنطق في النحو العربي بعد سيبويه. لقد تساءل الأب فلايش عن معنى الخبر الذي أثر عن الرماني أنّه «كان يمزج النحو بالمنطق»، والواقع أنّ كل من يقول بتأثير المنطق في النحو⁴⁵ لا يستطيع أن يفهم كيف يمزج النحو بالمنطق في زمان الرماني المتأخر بالنسبة لعهد الخليل وسيبويه. فالنحو قد تمّ له تكوينه بفضل المنطق - كما يزعمون - في ذلك العهد. والغريب أنّ هؤلاء وهم علماء محققون يقفون أمام شهادة التاريخ منذهلين فإنّ وقع أدنى اشتباه رفضوها كما فعلوا بقصة أبي الأسود الدؤلي، ولكن أمر المزج بين العلمين قد أثبتته الواقع بإجماع المؤرخين ولا يمكن أن يورد عليه شيء فما الحيلة؟ لا حيلة ولا مغالطة إذا حضر الشاهد - شاهد الحسن - وأعظم به من شاهد.

44 - انظر: شرح شواهد الرضي على الشافية، عبد القادر البغدادي، ط القاهرة: 1939 الجزء الرابع الملحق بالشرح المذكور، ص 28، وما بين المعقوفتين لا يوجد في نص مركس.
45 - وأقوال الأب فلايش غير واضحة في هذا الشأن، فالظاهر من كلامه (ص 23-25 و256 من مطوله) أنّه يقول بحصول التأثير قليلاً كان أو كثيراً.

لقد وقع في القرنين الثالث والرابع الهجريين هجوم عنيف ضد المنطق اليوناني وتسربه في العلوم الإسلامية، ويثبت التاريخ كثيراً من أقوال علماء الإسلام تتراءى فيها آثار الاستياء بل السخط على زحف هذه المفاهيم الغريبة على الفكر العربي. قال السيوطي في كتابه «صون المنطق»⁴⁶ «في ذكر من صرح بدم المنطق أو تحريمه من أئمة الإسلام: أما الصحابة رضي الله عنهم والتابعون وأتباعهم فلم يرد عنهم فيه التصريح بشيء لكونه لم يكن موجوداً في زمانهم وإنما حدث في أواخر القرن الثاني... وكان الإمام الشافعي رضي الله عنه حياً آنذاك فتكلم فيه وهو أقدم من رأيت حطاً عليه» (ص 14).

يقول الشافعي: «ما جهل الناس ولا اختلفوا إلا لتركهم لسان العرب وميلهم إلى لسان أرسطوطاليس» (ص 15). ونقل أيضاً عن إبراهيم الحربي أنه قال: «صحبت الفقهاء وأصحاب الحديث وأهل العربية واللغة سبعين سنة ما سمعت هذه المسائل التي أحدثت في هذا الوقت من أحد قط». (ص 131). كما نقل عن ابن تيمية أنه قال: «لم يكن أحد من نظار المسلمين يلتفتون إلى طريق المنطقيين بل الأشعرية والمعتزلة والكرامية والشيعة وسائر الطوائف كانوا يعيبونه ويثبتون فسادها، وأول من خلط المنطق بأصول المسلمين أبو حامد الغزالي» (ص 13). هذا وقد ألف كثير من العلماء كتباً في نقد المنطق اليوناني وخصوصاً المعتزلة أمثال الجبائي وأبو هاشم والقاضي عبد الجبار وغيرهم حتى الأدباء والشعراء نراهم وقد ثاروا على المنطق، فهذا البحراني يقول:

كلفتمونا حدود منطقتكم والشعر يغني عن صدقه الكذب

وأما في ميدان النحو فقد اشتهرت تلك المناظرة التي جرت بين أبي سعيد السيرافي النحوي وأبي بشر متى المنطقي. فشدد فيها أبو سعيد على خصمه وما ترك له مجالاً للرد. يقول له: «إنما دخل العجب على المنطقيين لظنهم أن المعاني لا تعرف ولا تستوضح إلا بطريقهم ونظرهم وتكلفهم فترجموا لغة هم فيها ضعفاء ناقصون وجعلوا تلك الترجمة

46 - نشر على سامي النشار. القاهرة: 1947.

صناعة، وادّعوا على النحويين أنّهم مع اللفظ لا مع المعنى»⁴⁷. وقال أيضاً «فقد بان الآن أنّ مركب اللفظ لا يحوز مبسوط العقل والمعاني معقولة، ولها اتّصال شديد وبساطة تامة وليس في قوة اللفظ من أي لغة كان أنّ يملك ذلك المبسوط ويحيط به وينصب عليه سوراً ولا يدع شيئاً من داخله أن يخرج وشيئاً من خارجه أن يدخل خوفاً من الاختلاط الجالب للفساد»⁴⁸. وهذا دليل قاطع أنّ النحاة العرب قد فرقوا بين اللغة والعقل، أي بين النحو والمنطق وما رضوا بمزج هذا بذاك أو بجعلهما متوازيين.

وقال ابن تيمية⁴⁹ «إنّ النحاة لما دخل متأخروهم في الحدود⁵⁰ ذكروا للاسم بضعة وعشرين حدّاً وكلّها معترضة على أصلهم» ونقل السيوطي أيضاً عن البطليوسي النحوي أنّه قال: «وقع البحث بيني وبين رجل من أهل الأدب في مسائل نحوية فجعل يكثر من ذكر المحمول والموضوع والألفاظ المنطقية، فقلت له: صناعة النحو يستعمل فيها مجازات ومشابهات لا يستعمل أهل المنطق وقد قال أهل الفلسفة: يجب حمل كل صناعة على القوانين المتعارفة بين أهلها وكانوا يرون أنّ إدخال صناعة في أخرى إنّما يكون لجهل المتكلم أو لقصد المغالطة»⁵¹.

وقد ذكروا عن النحاة الثلاثة المشهورين الذين تعاصروا في القرن الرابع الهجري: «السيرافي وأبو علي الفارسي والرماني، أنّ الأول كان لا يكاد يفهم كلامه لاستعماله الأوضاع المنطقية أما الثاني فيفهم نصفه، وأما الأخير فيفهم كلّه لأنّه سار على طريقة أهل العربية الأقدمين»⁵².

وأما ظهور المنطق في النحو العربي فليس الرماني أول من سلك طريق المناطقة في تحليله للعربية. فقد أشار الزجاجي في كتابه «الإيضاح في علل النحو» أنّ لابن كيسان

47 - انظر: الإمتاع والموائمة للتوحيدي، ط القاهرة: 1939، الجزء الأول 121.

48 - نفس المصدر، ص 126.

49 - انظر: الصون، للسيوطي، ص 204.

50 - أي حدود المنطق.

51 - نفس المصدر، ص 200.

52 - انظر: معجم الأدباء لياقوت، نشر الرفاعي، الجزء الرابع عشر، ص 75. وهذان النحويان وإن اتضح الآن أنّهما لم يكونا جاهلين للمنطق اليوناني إلا أنّ كلامهم هو أقرب إلى كلام سيبويه مع شيء كثير أضافوه مما ابتدعوه.

تـ325هـ في كتبه حدوداً للاسم غير هذا، هي من جنس حدود النحويين وحدّه في الكتاب المختار بمثل الحدّ الذي ذكرناه من كلام المنطقيين⁵³. وحدّد الزجاج الاسم بما يقارب تحديد المنطقة «صوت دال على معنى غير دال على زمان ولا مكان»⁵⁴.

ونظنّ أنّ أول من استحسنوا مزج النحو بالمنطق هم أصحاب الحدود النحوية، وهم الفراء (تـ207هـ) الذي أثار عنه أنّه تعاطى الفلسفة وقد ألف كتاباً يحمل هذا الاسم «حدود النحو» وهشام بن معاوية (تـ209هـ) صاحب الكسائي، وقد ألف كتاباً أسماه «الحدود العربية» ولاشكّ أيضاً أنّ الأخصّس الأوسط (تـ214هـ)، والمازني (تـ249هـ) الذي أخذ عنه المبرد قد تأثّرا بالمنطق، إلا أنّنا لا يمكننا الجزم بذلك لعدم ثبوت نص⁵⁵.

وكل ذلك يبيّن أنّ المنطق الأرسطوطاليسي لم يجد مرتعاً مريئاً إلا بعد نشوء النحو واكتهاله أي بعد إغلاق باب الاجتهاد، ولكي نفهم هذه الظاهرة التاريخية يجب أن ننظر إلى أحداث الزمان لا كأحداث متفرقة لا ارتباط بينها كما يفعله بعض المؤرخين، بل على أنّه مجموعة متلاحمة الأجزاء شديدة الاتّصال، فالتجزئة والتفريق بينها والنظر فيها كل على حدة يفسد التحليل ويؤدي إلى مشاكل لا حلّ لها بل إلى ورطة وارتباك.

ونختم مقالنا مقتنعين أنّ النحو العربي لم يتأثر في ابتداء نشأته بمنطق أرسطو لا في مناهج بحثه ولا في مضمونه التحليلي فإنّه لا يدين بشيء أصلاً فيما ابتناه أول أمره للثقافة اليونانية.

53 - الإيضاح، ص 50.

54 - انظر: الصاحبي، ابن فارس، ط القاهرة: 1915، ص 105.

55 - وقد عرفنا الآن أن كلمة «حدود» في هذه العناوين كان المقصود منها «الأصول» أي القواعد لا الحدود المنطقية (انظر كتابنا: علم اللسان العربي وعلم اللسان العام. الجزء الأول).

اللغة العربية بين المشافهة والتحرير*

المقدمة :

إنّ الواقع الحقيقي الذي كانت عليه اللغة العربية في عهد الفصاحة العفوية يختلف اختلافاً كبيراً عما هو عليه في زماننا هذا، وقد حاولنا في هذه الدراسة أن نصف الحالة التي كانت عليها العربية في ذلك الزمان من خلال الأوصاف الدقيقة التي تركها لنا النحاة الأولون الذين شافهوا فصحاء العرب. فقد كان العرب في مخاطباتهم العادية يختزلون ويحذفون ويدغمون ويختلسون، ويسمى ذلك الإدراج. وجاء ذلك أيضاً في القراءات القرآنية المشهورة وغيرها. وكل ذلك كان له مقابل وهو الإتمام والتحقيق والبيان وفي القرآن الترتيل. فهذا يدلّ على أنّ للعربية الفصحى مستويين -ككل لغة حيّة في الدنيا- التعبير الاسترسالي والتعبير الإجلالي (لحرمة المقام). فأما الأول وهو جانب هام جداً ومع ذلك فقد أهدر في التعليم المدرسي واعتبرت الظواهر الاستخفافية شيئاً شاذاً يكتفى بدراستها في فقه اللغة. كما اعتبر كل ما يوجد في العامية ولا يستعمل الآن في الفصحى غير فصيح على الرغم من وروده في القرآن أو النصوص القديمة. ونقترح بعض الوسائل لاسترجاع العربية الفصحى لمستواها الشفاهي الطبيعي، إضافة إلى مستواها الترتيلي وكلاهما ضروري.

كثيراً ما يعجب الرجل العربي المتقف بالاهتمام الكبير الذي يوليه اللغويون الغربيون في عصرنا الحاضر بلغة المشافهة. وقد أذاهم ذلك في بعض الأحيان إلى ازدياد لغة التحرير أو على الأقل إلى قلة الاعتداد بها. وهذا نلمسه بصفة خاصة عند اللغويين الذين تخصصوا في البحث في مشاكل تعليم اللغات. وهذا الغلوّ هو في الحقيقة ناتج عن ردّ فعل عنيف ضد

*- بحث قدم لمؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في عام 1990م، ونشر في محاضر هذا المجمع في سنة 1992م.

الأجيال السابقة من النحويين والمربين الذين كانت لا تهمهم إلا اللغة المحررة وخاصة اللغة الأدبية ولا يعتدّون بلغة التخاطب العفوي التي هي في نظرهم مليئة بالأخطاء. وبالفعل فإن لغة المشافهة هي عند جميع الأمم أسرع تحوُّلاً وتطوراً عبر الزمان؛ إذ ألسنة الناس هي أكثر عرضة للخطأ بخلاف لغة التحرير فإنها أميل إلى المحافظة على النمط اللغوي الذي تعود الناس عليه وورثوه عن أسلافهم. وهذا ما يفسر أنّ جميع لغات الدنيا إذا ما تبنى أصحابها نظاماً من الكتابة وصاروا يحررون بها انشقت مع مرور الزمان إلى شقين اثنين: التعبير الشفاهي العفوي المتعرض للتحوّل السريع لا من حيث مدلولات الألفاظ فقط، بل أيضاً من حيث البنية والنظام الصوتي والنحوي الصرفي، والتعبير الكتابي الذي هو بطيء التحوّل. ويشتدّ الاختلاف بينهما كلّما نزع أصحاب هذه اللغة إلى أصقاع أخرى (أو نزع إليهم جمهور من الغرباء) ووقع الاختلاط مع غيرهم. ومن ثمّ التحوّل اللغوي الذي يحصل بحكم التأثير بالبيئات اللغوية الجديدة الطارئة عليهم وهذا التحوّل يسمى تطوراً إذا ما اعتبرناه ظاهرة طبيعية وخطأً ولاحناً (إن مسّ النظام في ذاته) إذا ما اعتبرناه اللغة الأصلية. على أنّ الأزواجية اللغوية ليست ناتجة بالضرورة عن هذا التعارض بين المشافهة والكتابة، فقد يغيب عن أذهان بعض اللغويين أنّ الأداء والتحصيل يختلف باختلاف المقام أي باختلاف المخاطب وحالة الخطاب.

فما هو يا ترى الوضع الذي هي عليه اللغة العربية بالنسبة لهذه الأزواجيات التي تخص اللغة الواحدة (Diglossia) وما هو الموقف الذي يجب أن يقفه العلماء العرب - أولاً كعلماء وثانياً كمواطنين - إزاء هذا الوضع وإزاء النظريات اللغوية حول هذا الموضوع والمواقف السلبية التي تصدر عن بعض اللغويين؟ هذا وإنا نعتقد أنّه لن يتم أي تغيير جذري للوضع الراهن ما لم يعالج هذا الوضع بالبحوث العلمية الدقيقة المنتظمة والوسائل التكنولوجية العظيمة المفعول. فهذا هو الذي سنتعرض له في هذا المقال إن شاء الله تعالى.

علم اللسان الحديث ومحاولات التصدي للأخطاء اللغوية: إنّ فشوّ اللحن على ألسنة الطلاب بل وعامة المتقنين هو أمر تصدى له أكثر من واحد على ممرّ العصور، وقد توالى

جبلًا بعد جبل التنبهات على الأخطاء الشائعة، إما على شكل مؤلفات قائمة برأسها وإما في ثنايا الدراسات اللغوية والنحوية، إلا أن أكثر هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح. فهل هذا دليل على استحالة التدخل في استعمال الناس للغة، وبالتالي استحالة التقويم وإزالة الأخطاء؟

إن علماء اللسان الغربيين من أصحاب المذهب البنوي (السكوني) ومن تابعهم في ذلك من العرب قد أجابوا عن هذا السؤال بالإيجاب، بل هم الذين أثاروه واعترضوا على كل من يحاول التقويم، ويدعو إلى ما يسميه هؤلاء العلماء بصفاء اللغة Purism ودليلهم في ذلك - وهو دليل قوي إلا أنه غير كاف كما سنراه - ما يثبت التاريخ من استحالة بقاء الأوضاع على حال واحدة في هذه الدنيا، ومثل اللغة عندهم كممثل الكائنات الحيّة والسلالات الحيوانية والنباتية التي لا بدّ لها من أن تتحوّل أشكالها على ممرّ الزمان (ومن البين أنهم تأثروا في ذلك بنظرية داروين المشهورة كما تأثر اللغويون التاريخيون قبلهم). وعلى هذا فمن العبث أن يحاول الإنسان إبقاء اللغات على حالها المتعارف عليه في وقت من الأوقات، إذ التغيير سنّة كونية ليس في مقدور أحد من الأفراد أن يؤثر فيه، فيوقفه عن مسيرته أو يميله عن الغاية التي يرمي إليها.

إننا - معشر اللسانيين - في مستهل القرن الخامس عشر الهجري والرابع الأخير من القرن العشرين الميلادي غير مقتنعين بما كان يدعيه هؤلاء البنويون الوصفيون، فلئن كنا نسلم بوجود سنّة كونية تقتضي التحوّل المستمر لجميع الأشياء في هذه الدار فإننا قد شاهدنا أيضاً وشاهد جميع العلماء أن تحوّل الأشياء عبر الزمان - أحياء كانت أم أوضاعاً اجتماعية - قد يتوقف (من بعض جوانبه) إذا توفرت بعض الشروط. وقد تحدثت موانع قوية تصدّه وتميله عن وجهه فيبقى الشيء على ما كان عليه في جوهره الأول. وأكبر شاهد على ذلك هو العربية الفصحى نفسها، فلولا القرآن ولولا العلوم اللسانية العربية المنبثقة من القرآن لاضمحت تماماً ولم يبق لها كلغة لها كيانها ومميزاتها وحظّها من الاستعمال أي أثر يذكر. ثمّ إننا إذا سلمنا بأنّ العربية أصيبت بالتغيير لا من حيث تقلص استعمالها وحلول اللهجات العامية محلّها في الحياة اليومية، بل حتى في ذوات عناصرها ونظامها الصوتي (كالنطق

بالجيم والضاد والطاء وغيرها) ونظامها الإفرادي (بتحول معاني الكلم) وغير ذلك، فإننا لا يسعنا أن ننكر أن نظامها النحوي الصرفي هو في جوهره نفس النظام الذي عرفته لغة القرآن. وقد أجمع اللسانيون في زماننا بأن اللغات تتمايز كلغات بعضها عن بعض وتعرف كياناتها بنظامها النحوي الصرفي أكثر مما تعرف بمعاني ألفاظها. وهذا ما نشاهده أيضاً في اللغات الأخرى فإن الفرنسية قد أصابها تحول كبير أثناء حرب المائة سنة. ثم استقر نظامها النحوي الصرفي بعد ذلك لمدة ثلاثة قرون لوجود دولة قوية تمركزت فيها سلطة البلاد (بازالة الإقطاع) وظهر في نفس الوقت الكثير من اللغويين اجتهدوا أيما اجتهاد للمحافظة على سلامة هذا النظام اللغوي.

وزعم هؤلاء البنيويون الوصفيون أن الخطأ في اللغة اليوم قد يصبح صواباً في المستقبل وصواب الأمس قد يصير خطأ اليوم، وإذا فما الفائدة من التصويب والتخطئة إذا كان الخطأ أمراً محتوماً؟. فقولنا في ذلك هو ما سبق أن قلناه: فلئن يحدث بالفعل التحول فيصير على ممر الزمان الخطأ صواباً وبالعكس، فإن هذا يقتضي أن تكون اللغة التي آلت فيها الأخطاء الكثيرة إلى عبارات صحيحة قد صارت لغة أخرى: فهذه نظرة إلى اللغة من حيث التطور الزمني (الوجهة الدياكرونية كما يسميها سوسور) وهي غير كافية لأن النظرة المقابلة لها أي الوجهة الأنوية (السنكرونية) تقتضي أن اللغة نظام من الأدلة يتوابع عليه، وكل ما يتوابع عليه بين قوم (سواء كان لغة منطوقة أو مكتوبة، أم وضعاً من الرموز والعلامات) ففيه الصواب والخطأ؛ والصواب فيها أن يجري استعمال الوضع على ما تعارفه أصحاب هذا الوضع وما اشتهر فيما بينهم من أساليب استعمالهم. والخطأ هو ما خرج عن هذه الأساليب خروجاً واضحاً بأن يخالف صاحبه جميع القوم، وهذا ينطبق على جميع الأوضاع الاجتماعية وما للغة إلا أحد هذه الأوضاع.

أما الدراسة العلمية لهذه الأوضاع فلا يمكن أن تكتفي بالوصف الساذج والتصنيف المشجر¹ لأجزاء اللغة بالنظر إلى وظائفها فقط، إذ لا بدّ من أن تميّز بين ما هو مرضي عنه

1 - نلّمح بذلك إلى ما أحدثته مدرسة النحو التوليدي التحويلي الأمريكية من تمثيل لبنية الجملة بتفريع الفروع على شكل شجرة، وصاحبها نوام تشومسكي.

في هذه اللغة عند أصحابها الذين تواضعوا عليها (أصحاب العادة الأولى، حسب تعبير الجاحظ) وبين ما هو مرفوض وإلا وقع تخليط فاحش بين النظام والبنية وما هو تحول زمني يصاب به فيصيرَه إلى نظام آخر غير الأول.

بين العامية والفصحى: أما أن نقول بأنّ اللغة المستعملة اليوم ومنذ زمان بعيد في الحاجات اليومية وفي داخل المنازل وفي وقت الاسترخاء والعفوية، ليست هي العربية الفصحى، بل اللهجات العامية التي هي نتيجة لتطور الفصحى المنطوق بها ولهجاتها، فهذا لا مردّ له، إذ لغة التخاطب اليومي هي أكثر عرضة للخطأ وبالتالي أسرع المستويات إلى التحول البنوي، إلا أننا نستطيع ههنا أيضاً أن نفسّر هذه الظاهرة. فإنّ هناك حقيقة قد تجاهلها الناس منذ أقدم العصور وبصفة خاصة بعد زوال الفصاحة السليقية وهي هذه: إنّ اللغة إذا صارت تُكتسب الملكة فيها بالتلقين وإذا اقتصر هذا التلقين على صحة التعبير وجماله فقط (أو ما يبدو أنّه كذلك) واستهان بما يتطلبه الخطاب اليومي من خفة واقتصاد في التعبير وابتدال واسع للألفاظ تقلصت رقة استعمالها، وصارت لغة أدبية محضة وعجزت حينئذ أن تعبر عما تعبّر عنه لغة التخاطب الحقيقية سواء كانت عامية أم لغة أجنبية.

ونعني بالاقتصاد ههنا ما كان يعنيه العلماء العرب قديماً من كلمة الاستخفاف؛ وهي عبارة عن نزعة المتكلم الطبيعية إلى التقليل من المجهود العضلي أو الذاكري عند إحداثه لعباراته في حالة الاستئناس وعدم الانقباض. فكلّما كان المقام مقام أنس كان المتكلم إلى حذف ما هو غنيّ عنه لإبلاغ مراده أميل وأكثر ارتياحاً. وهذا هو بالذات ما يمنح للغة حيويتها. وقد كانت الفصحى التي دونها للغويون العرب الأولون تتّصف بهذه الصفة. وأكبر دليل على ذلك كثرة ما سجّله أولئك اللغويون من العبارات المختزلة ذوات العناصر المضمرّة وكثرة ما ورد في كتاب سيبويه وكتب القراءات من شواهد الاختلاس والتسكين والتخفيف للهمزة وحذفها والإدغام والإبدال والقلب ممّا لا سبيل إلى وجوده في اللغة التي يتعلّمها الطفل في المدارس واللغة الفصحى التي يلتقطها في الإذاعة والتلفزة وغيرها. ففي هذه الفصحى التي يتكلّف فيها المتكلم أكثر ممّا هو لازم - دون أن تضطرّه إلى ذلك حرمة المقام - يكثر فيها الحشو (وهو غير الإطناب) كثرة ليس فوقها من مزيد وذلك كالاستعمال المستمر لأدوات

التوكيد مهما كان مقتضى الحال: إن، قد، لقد... وغيرها وذلك مثل: «إنه قد وصل» ولم نسمع الآن من أحد ينطق بالعربية الفصحى فيقول لمن هو خالي الذهن: وصل فلان! وقد أثبتت ذلك التحريات التي أجريناها في الميدان. ثم إن هذا التكلف قد يبلغ أحياناً درجة اللحن وذلك كالوقوف على المتحرك بالمتحرك، وعلى المختوم في الوصل بالتون بالنون الساكنة، وكذلك ههنا ما سمعنا أحداً قط ينطق بلفظة منصوبة متصرفة في حالة الوقف إلا منونة² اللهم إلا في الآيات القرآنية (لسماعه إياها هكذا موقوفاً عليها عند المجودين). ثم زد على ذلك ما سنه البلاغيون المتأخرون من أن اللفظة (الثابتة في اللغة) إذا كثرت على السنة العامة فيجب اجتنابها! وهكذا صارت الفصحى تمتاز عن لغة التخاطب بغرابة ألفاظها: وهذا الذي حمل المستشرقين على تسمية العربية الفصحى باللغة الأدبية Literary Arabic³ معتقدين أرسخ الاعتقاد بأنها لم تكن أبداً -حتى في زمان السليبية اللغوية- إلا لغة الأدباء لا لغة عامة العرب. كما حملهم ذلك أيضاً على افتراض غريب وهو أن لغة القرآن والشعر كانت لغة الشعراء المشتركة بدون أن يقدموا على ذلك دليلاً قاطعاً اللهم إلا ما اعتمده من الاختلاف بين لغات العرب ولم يدركوا أن لفظة (لغات) لم يكن يعنى بها اللغوي في عهد التحريات اللغوية إلا الكيفية الخاصة بقبيلة أو مجموعة من العرب في تأدية عنصر من عناصر اللسان كإعمال الحجازيين لـ (ما) وكجمع قبيلة هذيل لـ (فعلات) المعتلة العين بفتح عينها. ثم لم يرد أي نص من هؤلاء العلماء يثبت أن اللغة التي دوتوها هي لغة الشعراء وحدهم⁴ كما أنهم لم يثبتوا وجود لهجات شديدة التباين إلى درجة امتناع التفاهم بها⁵. وقال ابن جني بهذا الصدد «هذا القدر من الخلاف لقلته ونزارته محقق غير محتفل به ومعيج عليه وإنما هو في شيء من الفروع يسير، وأما الأصول وما عليه العامة والجمهور فلا خلاف فيه» (الخصائص، ج1/244). هذا وما من لسان في الدنيا إلا وفيه هذان المسلكان بالنسبة لمستعمليه :

2 - يجب ألا ننسى أن أدنى سكتة أو وقفة (مهما بلغ قصرها) توجب الوقف بإسقاط ما يجب إسقاطه.

3 - ويسمونها أيضاً العربية الكلاسيكية.

4 - وما الذي يا ترى كان يمنعهم أن يصرحوا بذلك لو ثبت بالفعل؟ أكانوا كلهم من الأغبياء المغفلين؟!

5- قال ابن عطية في هذا الشأن: «اختلاف لغات العرب الذين نزل القرآن بلسانهم هو اختلاف ليس بشديد التباين حتى يجهل بعضهم ما عند بعض في الأكثر، وإنما هو أن قريشا استعملت في عباراتها شيئاً واستعملت هذيل في ذلك المعنى شيئاً غيره». مقدمة ابن عطية، نشر جفري، 1269هـ.

1- حالة انقباض المتكلم وشدة عنايته بما يفوه به من ألفاظ وما يحدثه من صياغة وهذا تقتضيه حرمة المقام كما قلنا. فالمتقف العربي الغيور على لغة القرآن لا يستعمل في هذه الحال إلا الفصحى.

2- حالة تبذل واسترسال⁶ وعفوية التعبير؛ وهذا يحصل في مواضع الأُنس والاسترخاء ولا نعرف عربياً يستعمل في هذا المقام غير العامية (إلا من شدّ شذوذاً كبيراً).

وهذان المستويان من التعبير -وهما جدّ طبيعيين- كانا موجودين بالفعل في استعمال الفصحاء السليقيين، والفرق الوحيد الذي يميّزنا عنهم هو أنّ كلا المستويين كان فصيحاً مرضياً عنه إذ لم يكن إلا وجهاً في أداء العربية لا يختلف أحدهما عن الآخر من حيث البنية النحوية الصرفية، بل من حيث كثرة المؤونة وقلّتها، خلافاً لما نحن عليه اليوم إذ قد زاغت لغة التخاطب العفوي عن كلا الوجهين: الإجلالي والاسترسالي الفصيحين، بخروجهما عن أصول العربية الإعرابية والتصريفية والتركيبية في أغلب أحوالها. فالذي نرجو ونعمل من أجل تحقيقه إذاً هو أن نرجع للعربية الفصحى التي نعلّمها صبياننا مستوييها الطبيعيين حتى تستطيع أن تغالب العامية واللغات الأجنبية وتحل محلّها في أكثر المناسبات، إذ بوجود المستوى المستخف-والفصيح- يستطيع الطفل أن يستغني عن العامية بما يحتاج إليه من خفة وألفاظ غير جزلة وغريبة.

نزعتان بغيضتان: قبول الخطأ الشائع والتعسف في التخطئة: يجب الآن أن نتساءل عن هذا الذي يسميه الناس خطأً ولحناً ما هو؟ وبالنسبة إلى أي مذهب في الكلام وأي أصل يقال إنّه لحن، وعلى أي أساس يحكم على هذه العبارة بأنها خطأ؟ هذه الأسئلة التي نطرحها على أنفسنا هي جدّ ضرورية إذ كثرت في زماننا هذا -وفيما قبل اليوم أيضاً- التخطئات المشبوهة كتلك التي تعتمد على المنطق أو كتلك التي أثارها المتأخرون من النحاة الذين لم يشافهوا فصحاء العرب ولم يأخذوا منهم علمهم مباشرة. ثمّ إنّ هناك أيضاً نزعة أخرى هي مقابلة

6 - هذه الألفاظ نفسها استعملها الجاحظ في كتاب البيان (ج3/114). قال: «[هم] أجدر أن يفصلوا بين مواضع أنسهم في منازلهم ومواضع انقباضهم».

تماماً لهذه التي تمنع الناطقين من استعمال ما أجازته العرب وهي نزعة لفئة من الناس التابعة (دون فهم) للبنويين من علماء اللسان الغربيين.

أما مسألة الأصل والوجه الذي يجب أن يرد إليه كلام الناس أو بالأحرى المسلك والهدية التي يجب أن يحتذي بها المتكلم إذا قال بأنه يتكلم بالعربية فهي لا محالة مذاهب العرب في كلامهم لا كل العرب، بل أولئك الذين ارتضيت عربيتهم لبقائهم على سليقتهم وعدم اكتسابهم العربية كلغة ثانية بل حصولهم عليها منذ نشأتهم من محيطهم غير المتأثر بلغات أخرى. فهذه صفات الفصيح ثم إن الألفاظ التي يستعملها هذا الشخص توصف أيضاً بالفصاحة وتكون حينئذ درجات: فالفصيح من العبارات هو قبل كل شيء ما ثبت في لغة هؤلاء الناطقين، والأفصح هو ما كان أكثر استعمالاً، وبالتالي أعرف وأشهر وأنس عندهم. فللفصاحة ههنا معنى لغوي محض وليس كمعناها في البلاغة كما سبق أن قلناه مراراً. وهذا ما يصرح به عبد القاهر الجرجاني «لم يعلموا أن المعنى في وصف الألفاظ المفردة بالفصاحة أنها في اللغة أثبت وفي استعمال الفصحاء أكثر...» (دلائل الإعجاز/353). ثم قال أيضاً «أو أنها أجرى على مفاييس اللغة والقوانين التي وضعوها». وعلى هذا فالفصيح من العبارات هو أيضاً ما قيس على كلام العرب (كما قال ابن جنبي عن شيوخه عن المازني: أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب).

والجدير بالذكر أن هذه الأصول ليست خاصة بالعربية، بل كل لغة وكل لهجة نزعم أننا نتكلم بها فعلى أساس ما ثبت عند أصحابها السليقيين. وعلى هذا فما للمنطق ولتخطئة الناس؟ ولماذا يريد الواحد منا أن نقول «في ضوء كذا» ولا نقول «على ضوء كذا». وإذا تعسفنا هذا التعسف كان يجب أن تطرح باسم المنطق المئات من العبارات الفصيحة التي سمعت من فصحاء العرب مثل: أدخلت القلنسوة في رأسي. وهذا يدخل فيما يسميه سيبويه بسعة الكلام.

ثم إن عدم ثبوت الشيء في القواميس التي وصلتنا لا يعني أنه غير فصيح؛ إذ هناك الآلاف من النصوص تتضمن العشرات من الألفاظ والمئات من الصيغ مما لم يأت به قاموس واحد وقد عرفنا ذلك بإحصاء العدد الكبير من الدواوين الشعرية القديمة (من العصر الجاهلي

إلى صدر الإسلام)⁷. وحتى إذا فرضنا عدم ثبوت الصيغة في كل ما وصلنا من القواميس والنصوص فإننا نستطيع أيضاً أن نقيس حتى ولو جاء ما يقوم مقامه إلا إذا نبه اللغويون الأولون -أمثال أبي عمرو بن العلاء والخليل وسيبويه والأصمعي وغيرهم- على اقتصار العرب على صيغة أخرى غير تلك التي يقتضيها القياس. وحينئذ يوقف عند هذا الحد لوجود نص صريح في ذلك وثبوته عن أولئك الذين شافهوا فصحاء العرب ورؤوا عنهم بطريقة مباشرة (وذلك مثل إجماعهم على عدم وجود «مبقل» وقيام «باقل» مقامه). ثم إن بعض المتأخرين من النحاة قد منعوا الكثير من العبارات وذلك مثل ما قاله ابن هشام من امتناع دخول «قد» على فعل منفي ولم يوفق في ذلك لا من حيث السماع ولا من حيث القياس. أما السماع فقد ورد في الشعر. أما القياس فقد توهم ابن هشام أن «قد» التي تدخل على المضارع هي تلك التي تدخل على الماضي وليست مثلها إذ الأولى هي بمعنى «ربما». أما الثانية فلا يجوز أن يفصل بينها وبين الفعل الماضي لأنها من لوازمه وهي بمنزلة أدوات النفي وتقابلها «لما» الجازمة. (ولهذا لا يجوز الفصل بين لما والفعل المجزوم).

هذا وقد أخرجت من الفصحى الكثير من اللغات أي الوجوه من الأداء الإقليمي الفصيح الصحيح بسبب هؤلاء النحاة المتأخرين وبسبب جهل المعلمين أيضاً بالثروة اللغوية التي تلقاها العلماء الأولون من أفواه العرب زمان الفصاحة العفوية لوجودهم إياها أحياناً كثيرة في اللهجات العامية الحديثة. وهذا أيضاً مما أدى بالعربية إلى أن تنزوي في زاوية الخطاب الأدبي ولا تخرج إلى ميدان الحياة والمشافهة اليومية. وسبب آخر أيضاً هو عدم فهم الكثير من المتقنين لكلام الفطاحل من علماء العربية الأولين أمثال الخليل وسيبويه وابن جني. بل الكثير منا يقرأ في كتاب سيبويه مثل هذه العبارات «هذه لغة جيّدة» وهذه «لغة قبيحة» أو هذا «حسن» وذلك «قبيح» فيعتقد أن مؤلف الكتاب يحكم على هذه «اللغات» = الوجوه المختلفة من الأداء كما قلنا من تلقاء نفسه وحسب ما يكون قد رسمه لنفسه أو رسمه شيوخه من معايير «الذوق السليم». وهذا أفحش غلطة يرتكبها هؤلاء⁸. وقد تصفحنا ما في الكتاب من

7 - في قسم العلاج الآلي للنصوص بمعهدنا.

8 - قارن بما يقوله سيبويه «فاستعمل من هذا ما استعملت العرب وأجز منه ما أجازوا» الكتاب ج/1/206. «فاستحسن ما استحسنه العرب وأجره كما أجرته»، 252/1.

السياقات التي ترد فيها هذه الأحكام وتبيّن لنا أنّ المرجح فيها هو دائماً «استعمال الشائع المشهور للفصحاء أنفسهم وما ارتضاه أكثرهم». أما ما انفرد به نفر قليل أو بعض الأفراد وخالفوا فيه الأكثرية الساحقة خصوصاً إذا خالف القياس والسماع معاً فهذا «القبیح» عنده. أما لغات العرب بالمعنى الذي قصدوه (لا بمعنى اللهجات) فإن كثر مستعملوها الموثوق بعربيتهم فهي كلّها جيدة ولغير الفصحاء النشأة الخيار في استعمال هذه أو تلك. وكلنا نعرف ما قاله ابن جنّي في ذلك (ويعكس تماماً رأي المدرسة الخليلية) في باب: اختلاف اللغات وكلّها حجّة «... وليس لك أن تردّ إحدى اللغتين (فيما يخص إعمال ما) بصاحبيتها لأنّها ليست أحقّ بذلك من رسلتها لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخيّر إحداهما». «هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين، فأما أن تقلّ إحداهما جداً وتكثر الأخرى جداً فتأخذ بأوسعها رواية وأقواها قياساً، ألا تراك لا تقول: مررت بك ولا المال لك قياساً على قول قضاة المال له ومررت به... فإذا كان الأمر في اللغة المعول عليها هكذا وعلى هذا فيجب أن يقلّ استعمالها وأن يتخيّر ما هو أقوى وأشيع منها وأن إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب لكن يكون مخطئاً لأجود اللغتين... وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ وإن كان غير ما جاء به خيراً منه». (الخصائص ج 10/2).

أما ما يخص الأخطاء الحقيقية (التي لا يبررها قياس ولا سماع على الإطلاق) من تلك التي شاعت في مستوى الجامعات وأوساط المثقفين⁹ فالتسامح فيها والتمادي في استعمالها بدون تحرّج هو بلا شك مسّ بنظام اللغة، وبما تواضع عليه العرب وإنّ جاز للفرد أن يخرج عن هذا النظام فيجب حينئذ أن لا يدّعي أنّه يتكلّم بلغة قوم إذ لا بدّ أن يخضع لأوضاع لغتهم. ونحن لا ننكر حتمية الخطأ الفردي؛ إذ هفوات اللسان ظاهرة طبيعية وخصوصاً إذا كانت

9 - وذلك ميّلاً تكرر «كلّما» ودخول «هل» على حرف التنفيس وأدوات التوكيد وبناء «جد» على الضم وهي مضافة «رأيت رجلاً جُدّاً طويلاً» وغير ذلك ممّا يخص التراكيب ومثّل تغيير بعض الكلم في بنيتها كفتح الكاف في «الكيان» واستعمال الأدوات في غير مواضعها كاستعمال «طالما» بمعنى «مادام» وغير ذلك كثير. ومن البحوث التي تجريها الآن في الميدان بحث جماعي يرمي إلى إحصاء جميع هذه الأخطاء بجرّد العدد الكبير من المحاورات والمحادّثات والمحاضرات وشتى أنواع الخطاب ودراسة أخرى موضوعها المقارنة بين لغة التحرير ولغة التخاطب بالفصحى.

الازدواجية اللغوية شديدة النوطاً على الأفراد والملكة ضعيفة (قلة استعمال الفرد لإحدى اللغتين) وقد يغلط السليقيون أنفسهم إنّما الذي كثيراً ما سمعناه عنهم «الخطأ المشهور خير من الصواب المهجور». وهذا الاحتجاج هو من قبيل المغالطة. فكما سبق أن قلناه، الاستعمال الذي يستشهد به هو الذي يكون أصحابه قد اكتسبوا ملكتهم فيه منذ أن ولدوا إذ كان المقصود هو الوضع اللغوي الواحد لا الوضعين المتداخلين كما هو الحال عند المزدوجين. وهذا ينطبق على جميع الألسنة وحتى على اللهجات العامية العربية فالفصحى فيها هو الذي استوفى هذه الشروط ولا يكون حجة في هذه اللهجة أو أية لغة أخرى إذا لم يكتسبها عفواً في بيئة تكون هي نفسها قد اكتسبها عفواً وبدون تعليم أو تلقين.

لغة التخاطب الفصيحة العفوية ومميزاتها كما دوتها اللغويون العرب وأهل الأداء: لم تحظ أية لغة في الدنيا منذ أن خلق الله الإنسان بما حظيت به اللغة العربية من العناية من قبل أصحابها وخاصة اللغويين منهم وأهل الأداء من توين لمفرداتها وتراكيبها وأمثالها وعباراتها مطرداً وشادها، ومن وصف لكل ذلك بالدقة المتناهية واستنباط القوانين العامة التي تخضع لها وغير ذلك مما أعجب به علماء اللسانيات الغربيين في زماننا هذا. ومن أعظم ما تركوه لنا هو الوصف المستفيض للأداء القرآني من جهة وللغات العرب أي الكيفيات المتنوعة في التأدية الصوتية والصرفية النحوية لعناصر اللغة. وإن كان هذا الجانب من أوصافهم جدّ مهمّ بالنسبة لنا وللأجيال القادمة فإنه لم يحظ إلى الآن بالعناية الكبيرة من قبل اللغويين المحدثين اللهم إلا القليل النزر من المحاولات.

وهذا هو الجانب الذي ينبغي -في نظرنا- أن يعتني به أكثر من غيره، فلئن تفتن العلماء والكثير من المتقنين إلى وجود القسط الكبير من المفردات في العاميات الحالية وهي فصيحة أو قريبة جداً من الفصيحة (وتكوّن 80% من ألفاظ التخاطب اليومي في وقتنا الراهن) فإنّ هذا لن يفيد الأمة العربية شيئاً مادام الأداء أي كيفية النطق والتعبير عامة لا يخضع لنواميس العفوية اللغوية التي تتصّف بها كل اللغات التي ينطق بها يوماً وفي الحاجات العادية وفي حالة أنس. وكل من يلجأ إلى استعمال الفصحى -كما تعلّمها في

المدرسة وكما يعبر بها المذيع والخطيب في بيته مع ذويه - وفي غير ظروف التعليم والتلقين - ومع أصدقائه في مكان عمله أو غيره - وأي واحد في الشارع - فيتعرض بذلك للاستهزاء والسخرية ومثله في ذلك كمثل الذي يخطب في الناس وهو يريد مخاطبتهم في أغراض بسيطة: فهو يخاطبهم وكأنه يقرأ من كتاب وقد رسخ في أذهان المعلمين أن اللغة العربية ليس لها إلا كيفية واحدة في التعبير؛ وهو المستوى الذي سميناه بالإجلالي أو الترتيلي، وسبب ذلك يرجع إلى أقدم العصور حيث أصبح همّ المعلم هو الإعراب والنطق الصحيح ببنية الكلمة، وأهملوا المستوى العفوي وهو ما أجازته العرب من تسهيل للهمزة وإدغام الكثير من الحروف بين كلمتين وإخفاء الحركات واختلاسها وتسكين بعض المتحركات، وحذف ما يستغنى عنه في حال الخطاب المرئية. وتجاهل الناس هذا المستوى المستخف من التعبير العفوي لشدة غيرتهم على الصحة اللغوية حتى أذاهم ذلك إلى اللحن¹⁰ وذلك مثل الوقف - كما سبق أن أشرنا إلى ذلك - فإنّ الطفل العربي لا يعرف أن النطق بالحركة والتنوين في الكلمة المسكوت عليها هو شيء غريب في العربية. وذلك لأنّ الوقف هو من قبيل المشافهة وهو حذف للإعراب والتنوين فكأنه مسّ بالعربية التي تتمايز عن العامية بالإعراب والتنوين¹¹ !

يريد المعلم قبل كل شيء أن يصحح، بالإضافة إلى الأخطاء الحقيقية، ما يعتقد هو وغيره منذ مئات السنين أنه خطأ لأنه موجود في العامية، فصار شيئاً فشيئاً مقتنعاً بأن كل ما هو مستعمل في العامية فهو خطأ في العربية الفصحى حتى ليحكم على الكثير من المفردات والتراكيب الفصيحة أنها عامية محضة. وهذا وهم قد عمّ المشرق والمغرب منذ زمان بعيد. وكان يمكن أن يتلافى لو أُبقيت الدراسة للقراءات القرآنية وأخص من هذا لو أُدخلت في مناهج المدارس العليا للمعلمين دراسة الأداء العربي كما وصفه علماؤنا الذين شافهوا فصحاء العرب ودوتوا مباشرة مخاطبتهم. فهؤلاء تركوا لنا ذخراً عظيماً من المعلومات حول هذا

10 - وهي ظاهرة معروفة تسمى بالإنجليزية بـ Hypercorrection = فرط التصحيح وهو خطأ.

11 - صورة محسوسة في ذلك هي التعداد فإنّ المعلم نفسه لا يعرف أن مثل هذا النطق: كتاب / قمطر / قنم / واحد / اثنان / ثلاثة... غلط فاحش في العربية.

الأداء العفوي الذي تأباه الناس - لاعتقادهم الراسخ أنّ العاميات هي وحدها جديرة أن تقوم بدور اللغة المنطوقة في المخاطبات اليومية فظلموا الفصحى - بإماتة مستواها العفوي وإبقائها على مستوى واحد وهو الأداء الترتيلي.

فما هي يا ترى هذه الصفات التي تميّز فصحي التخاطب العفوي التي كان ينطق بها أسلافنا في حاجاتهم اليومية والتي سمعها ودونها المتقدمون من علمائنا وفصحي الترتيل التي صارت على مرّ الأيام المعيار المدرسي الوحيد؟ الإجابة عن هذا السؤال الخطير يحتاج إلى دراسة قائمة بنفسها في مجلد ضخم، وسنكتفي هنا لضيق المكان بعينة ذات دلالة إن شاء الله¹².

1- اختزال المصوتات :

الحركات الإعرابية: إنّ العرب لا تبدئ بساكن ولا تقف على متحرك كما هو معروف وأدنى سكتة تقتضي سقوط الحركة والتتوين كما قلنا، بل لا سبيل إلى إيجاد اتصال مستمر في الكلام لا وقف فيه. ثمّ إنّ جميع العرب من ربيعة كانوا يقفون بالسكون على المنصوب نفسه. ويحسن بنا أن نذكر أقوال هؤلاء الذين سمعوا منهم كلامهم مباشرة: قال أبو العيناء: «ما رأيت مثل الأصمعي قط، أنشد بيتاً من الشعر فاختلست الإعراب». ثمّ قال: سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: كلام العرب الدّرج. وحدثني عبد الله بن سوار أنّ أباه قال: العرب تجتاز بالإعراب اجتيازاً. وحدثني عيسى بن عمر أنّ ابن أبي إسحاق قال: العرب ترفرف على الإعراب ولا تنفيق فيه. وسمعت يونس يقول: العرب تشام الإعراب ولا تحقّقه. وسمعت الخشخاش بن الحباب يقول: إعراب العرب الخطف والحذف¹³. هذا يخص طبعاً الكلام العفوي في الحاجات اليومية. وأما ما سمّاه الجاحظ بالتشّدق والتّفهيق فهو تكلف بعضهم في استعمالهم لمستوى الترتيل والتحقيق في حال الخطاب اليومي. وهذا ليس معناه أنّ التحقيق

12 - هذه الأشياء التي سنذكرها هنا يعرفها جيّداً علماء اللغة والقراءات إلا أنّ حظها من العناية قليل بل يكاد لا يلتفت إليها في وقتنا الحاضر إلا الشردمة القليلة من الاختصاصيين على الرغم من أنها تهّم كل المتّقين إذ تمسّ مستقبل لغتهم.

13 - انظر نثر الدر للوزير أبي سعيد الأبي، تحقيق علي محمد قرنة، القاهرة، 8 أجزاء، 1995. ج7، ص154-155.

غير مرغوب فيه، فإنّ هناك حالات خاصة تقتضي التحقيق، وقد بالغ بعض أتباع حمزة القارئ في التحقيق والإشباع حتى كره ذلك بعض الشخصيات كالإمام أحمد بن حنبل وابن قتيبة (وقد ظلموا حمزة في ذلك مع صواب موقفهم إزاء هذه المبالغة).

الحركات غير الموقوف عليها: وهذا الإدراج (أو الحذر) في الأداء ينطبق أيضاً على الحركات ويكثر ذلك عند توالي الحركات. وقد أشار إلى ذلك سيبويه «فأما الذين يشبعون فيمططون... وأما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاصاً وذلك قولك: يضربها ومن مأمّنك يسرعون اللفظ. ومن ثمّ قال أبو عمرو: إلى بارئكم» (البقرة، 54) (الكتاب 297/2). ويكثر ذلك في الأداء القرآني: فقد روي الإخفاء والإسكان وغيره مثل «أرنا مناسكنا» (البقرة، 128)، وكذلك في «يامرهم» (البقرة، 67)، و «يشعركم» (الأنعام، 109) و«ينصركم» (آل عمران، 160)¹⁴. وقال مكي المقرئ: «وعلة من أسكن أنّه شبه حركات الإعراب بحركة البناء فأسكن حركة الإعراب استخفافاً لتوالي الحركات، تقول العرب «أراك منتفخاً» بسكون الفاء استخفافاً¹⁵. وحكم على الإسكان بالضعف وهو رأي سديد إلا أنّ الإسكان ثابت في القراءات المجمع على صحتها. وفي كل هذا الاختلاص جائز بالإجماع، وكذلك الإسكان لحروف غير حروف الإعراب. والاختلاص شبيه بالإسكان لإضعافه الحركة، وإن كان المختلس بزنة المتحرك. ومثلوا أيضاً للاختلاص أو الإخفاء في حالة استحالة الإدغام لسكون الحرف الذي قبل الحرف المراد إدغامه وذلك مثل: ابن نوح واسم موسى. يقول سيبويه: «لم يجز أن يسكن ولكنك إن شئت أخفيت». (الكتاب، 407/2). والنطق بذلك يحصل هكذا إِبْ / نُنُوح. وإِسْ / مُمُوسى. فالضمة التي بين الحرفين المتماثلين أخفى صوتها فكأنهما متحركان بحركة واحدة. وهذا تبيته جيداً الآلات الراسمة للذبذبات الصوتية. وكذلك هو الأمر في: شهرُ رمضان = شهْـ / ررَمضان. وذكروا أنّ أبا جعفر والحسن وغيرهما قرأوا: أَحَدَ عَشْرَ. يوسف 4. بإسكان العين من عشر. وقال الأخفش والفراء إنهم استنقلوا الحركات فحذفوا لما كثرت¹⁶. والإسكان في مثل هذه

14 - قرأ أبو عمرو في رواية الرقيين عنه بإسكان الراء والهمزة، وباختلاصهما في رواية العراقيين وقرأ ابن كثير بإسكان الراء وابن عامر وأبو بكر بإسكان الراء في السجدة (أرنا للذين). الكشف لمكي، 240/1-241.

15 - نفس المصدر، ص 241.

16 - أنظر: إعراب القرآن للنحاس، 2 / 313.

العبارات التي تتوالى فيها الحركات كثير في استعمال العرب الفصيح العفوي. ومثال آخر للإخفاء في داخل الكلمة هو: متعففاً، والنطق به: متعفاً. وكذلك في: لا تأمناً، عوض لا تأمناً. (يوسف، 11).

وظاهرة الاختلاس للحركات ظاهرة عامة الوجود في اللغات البشرية وذلك بالنسبة لمستواها العفوي لا المتكلف والأمثلة على ذلك في اللغة الفرنسية والإنجليزية أكثر من أن تحصى. وكذلك هو الأمر في عاميات اللغة العربية وخاصة في لهجات شبه الجزيرة العربية وبالمغرب. وقد بالغ في ذلك في هذه البلدان حتى أوقعوا الاختلاس على صدور الكلمات الثلاثية وما فوقها مثل: «كتاب». ينطق به بحركة مختلطة بين الكاف والتاء. وهذه الظاهرة ثابتة أيضاً فيما وصلنا من كلام العرب؛ فقد ذكر سيوييه هذا البيت:

وإني بما قد كلفنتي عشيرتي من الذبّ عن أعراضها لحقيق

والشاهد فيه إخفاء حركة الباء في «بما». (الكتاب، 408/2).

اختزال الحروف. المشاكلة أو التقريب: يقول سيوييه: «فأما الذي يضارع به الحرف من مخرجه فالصاد الساكنة إذا كانت بعدها دال ، وذلك نحو: مصدر واصر - الميل بالصاد إلى الزاي- وسمعا العرب الفصحاء يجعلونها زايًا خالصة... فإن كانت في موضع الصاد وكانت ساكنة لم يجز إلا الإبدال إذا أردت التقريب، وذلك قولك في التسدير = التزدير، وفي يسدل ثوبه = يزدل ثوبه». وينطق بهذا أيضاً مع القاف وكذلك بالنسبة إلى التقييم. كما أن هناك حروفاً فرعية مستحسنة (allophones) هي نتيجة للمشاكلة كالنون الخفيفة والهمزة التي بين بين والشين التي كالجيم، مثل الجيم الرخوة التي في الفرنسية، وذلك مثل: أشدق ašdaq.

ويكثر التقريب والإبدال في الإدغام عند تماثل الحرفين كما هو معروف¹⁷ وليس من سياق في الفصحى المنطوقة العفوية إلا فيه هذا التشاكل الصوتي. وقد ذكر اللغويون الأمثلة

17 - الإدغام لا يستلزم التقريب (المشاكلة) في كل الأحوال وذلك مثل: (المالك = المال لك). ففيه مجرد إسكان اللام الأولى والتلفظ بها مع اللام الثانية دفعة واحدة بدون فصل بينهما كما وصف ذلك علماءنا (وخلافاً لما يعتقد بعض المستشرقين ومن تابعهم من العرب).

الكثيرة في ذلك. وكذلك علماء القراءات، وذلك مثل: مَنْ بَدَأَ لَكَ — مُمَبِّدًا لَكَ. العَنْبِرُ — العُمَيْرُ. أَكْرَمَ بِهِ — أَكْرِيهِ. إِصْحَبَ مَطْرًا — اصْنَحْمَطْرًا. إِضْبِطْ دُلْمًا — إِضْبِطْ لَمًا. أَنْقِذْ طَالِبًا — انْقِطَالِبًا. أَنْعِتْ طَالِبًا — انْعَطَّالِبًا. افحص زردة — افحزْ زردة. احبس صابرا — احبصَّابِرًا. ابعت ظالمًا — ابْعُظْالِمًا. خُذْ ثَابِتًا — خُتَابِتًا. ابعت ذلك — ابعدْ لَكَ. وجملة مثل: «ذهبت سلمى وقد سمعت»، كان ينطق بها العرب في مقام أنس: دَهَبَسَلْمَى وَقَسَمَعَت. كل هذه الألفاظ هي من كلام العرب الموثوق بعربيتهم وقد وردت في كتاب سيبويه. وقال أيضاً وسمعناهم يقولون: «مُزْمَان، فيدغمون الذال في الزاي ومُسَاعَاة فيدغمونها في السين».

والإدغام بدون قلب مثل: المال لك — المالك. اخشي ياسرا — إخشيَّاسرا. كل ذلك مأخوذ من باب الإدغام في الكتاب. وإخفاء النون في سائر الحروف ما عدا حروف الحلق شيء معروف عند القراء يمارسونها في كل تلاوة في «من لذته» (النساء 40). و«من ربهم» (البقرة 5) و«من يقل» (الأنبياء 29) بإجماع القراء على الإدغام بغنة، ويقول مكي: «والإظهار في مثل هذا يعده القراء لحنا بالحروف الغليظة» (الكشف، 62/1). وهذا يجعله أكثر المعلمين فهم يعلمون اللحن مثل الوقف بالحركة غير شاعرين، وتتبعهم في ذلك الأمة كلها لعدم العناية بالكلام المنطوق¹⁸.

أما الهمزة فمن المعروف أن تخفيفها قد سمع من عدد كبير من العرب وخاصة من أهل الحجاز. وكان حمزة (أحد القراء السبعة) يستحب ترك الهمز في القرآن كله إذا أراد أن يقف... وروى عن ورش عن نافع ترك الهمز الساكن... وكذلك المتحرك. أما أبو عمرو فكان إذا أدرج القراء، أو قرأ في الصلاة لم يهزم همزة ساكنة مثل: يومنون و يومن و ياخذون... وعن عاصم أنه لم يهزم الهمزة الساكنة¹⁹. ومثل ذلك كلمة «ذيب» و«ببر» وأمثالهما فهو كثير في الكلام وخاصة هذا المستوى الذي يسميه ابن مجاهد بالإدراج. وكم من معلم يخطئ التلميذ الذي ينطق بهذه الكلمات بدون همزة. وقال سيبويه: «إذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها

18 - جمّدوا العربية حتى المستوى الترتيلي منها جعلوه صعباً متكلفاً حتى خرج من حدّ كلام العرب.
19 - كتاب السبعة، لابن مجاهد، ص 131.

ضمّة أو كسر. تلك تصيرها بين بين، وذلك قولك: هذا درهم أختك ومن عند أمك. وهو قول العرب». (الكتاب، 164/2). ومثل ذلك: ألحمر إذا أردت أن تخفف ألف الأحمر. ومثله في المرأة: المرّة والكمأة الكماء. (الكتاب، 65/2). وكذلك يجوز أن نقول: «يريد أن يقربك» و«خطية ومقروء» و«أبو سحاق» و«أبو يوب» و«حوية» و«قربت الكتاب». وغير ذلك كثير جداً، وجدّ متنوع وقد أهدر كل هذه الإمكانيات الأدائية المعلمون ومن كلف بتكوين المعلمين بحصرهم العربية في مجال التحرير والترتيل ليس غير.

وذكر سيبويه أيضاً ما شدّ من ذلك عن القياس لا عن الاستعمال لأنه كثير في كلام العرب وذلك مثل: أحست و مسّت و ظلت و يسطاع و بلعنبر و بلحارث (عوض بنو العنبر وبنو الحارث) وعلماء بنو فلان. يريد على الماء... وهي عربية (الكتاب، 428/2).

وقد تسقط حروف عديدة من العبارة الواحدة في الكلام المنطوق الفصيح لكثرة الاستعمال. فقد سمع من الكثير من العرب الموثوق بهم قالوا: أئش هذا وهم يريدون أي شيء هذا²⁰.

أما فيما يخص التراكيب فقد أورد النحاة المتقدمون الكثير من العبارات المخففة التي يكثر استعمالها فيصيرها لذلك حذف وإضمار وتقديم وتأخير. وهذا يدخل فيما يسميه هؤلاء العلماء بسعة الكلام والاختصار. ويذكر سيبويه الآلاف من التراكيب التي سمعها أو سمع مثلها من الكلام المنطوق وهي تمثل اللغة الحية اليومية. ويتعجب القارئ من هذا التنوع في الأداء والأساليب، ويدل ذلك على حيوية العربية لا كلغة أدب وشعر بل وكذلك كلغة يتخاطب بها أصحابها في حاجاتهم اليومية. أنظر الكتاب وبصفة خاصة الأبواب التي تتطرق لاتساع العرب في الكلام والاختصار، وأبواب المنصوبات وإضمار الفعل وغير ذلك مما يكثر فيه الاختزال الذي هو دليل على المنطوق العفوي.

20 - أورده الفراء في معاني القرآن، 53/2.

الخلاصة:

لقد قلنا في عدة مناسبات بأن اللغة هي وضع واستعمال؛ أي نظام من الأدلة الموضوعية لغرض التبليغ وفي الوقت نفسه استعمال أو استثمار فعلي لهذا النظام في واقع الخطاب. وهذا شيء قد لاحظته علماؤنا القدامى وتناساه مع الأسف المتأخرون منهم إلى وقتنا هذا. كما تناسوا أن هذا الاستعمال هو مشافهة قبل أن يكون كتابةً وتحريراً، فالمنطوق والمسموع هو الأصل في استعمال اللغة والمكتوب فرع عليه. واللغة التي يكثر استعمالها في الكتابة بل ربما انحصرت في التحرير فهذه اللغة قد حرمتها أصحابها من المساهمة في أهم مظهر من مظاهر النشاط الإنساني: هذا الذي يتّصف بالحياة النابضة وهي الحياة اليومية. وقد سمعنا الكثير من المواطنين العرب شرقاً وغرباً يعبرون عن تضاييقهم عندما يحاول بعضهم أن يفرض اللغة الفصحى (كما تُعلّم في المدارس حالياً) في ميدان تطغى فيه العامية، وذلك كالمسرحيات غير التاريخية وكالخطب الموجهة للشعب، وحتى نشرة الأخبار المتلفزة في بعض الجهات وعبارتهم في ذلك: (هذا كلام غير طبيعي في هذا المقام). ويصبح ذلك مشكلاً كبيراً بالنسبة للمربين بل وكل إنسان غيور على العربية. والبسطاء من الناس الذين يقولون ذلك معذورون بل هم على فطرتهم إذ يخضعون بذلك لناموس الحياة وللقانون الطبيعي الذي يتجاهله غيرهم؛ وهو أن لغة المشافهة في جميع الأماكن وجميع العصور هي أكثر اختزالاً وأوسع تصرفاً من لغة التحرير، وبالتالي أكثر اقتصاداً منها. وذلك لكثرة استعمالها ووجود القرائن الحالية في جميع أحوال الخطاب فيميل المتكلم حينئذ إلى التخفيف مادام المخاطب قادراً على إدراك غرضه. وهذا الاستخفاف وظواهره قد أكدّ عليه وعلى أهميته وكثرته العلماء العرب الذين شافهوا السليقيين من الناطقين بالضاد وتناساه النحاة الذين جاؤوا بعدهم. ولم يعيروا أي اهتمام لهذه الظواهر لتعلقهم باللغة المحررة، وتركهم مجال المشافهة للعامية.

إنّ هذا الوضع الذي هو عليه الاستعمال الحالي للغة العربية -ويكاد يكون هو هو في جميع البلدان العربية- راجع كما هو معلوم إلى مخلفات الستة قرون من الانحطاط الفكري،

ومن ثم إلى سبب هام جداً وهو تغلب الأمية على الأكثرية من أفراد الأمة، وهو يساعد أيما مساعدة على إبعاد لغة الثقافة المشتركة من لغة التخاطب. إلا أن لهذا الوضع الشاذ حلولاً وأهمها ينحصر في إزالة هذه الأمية التي هي سبب الثنائية اللغوية، لكن هذا لا يمكن أن يتم إلا إذا اتخذنا التدابير الفعالة على مستوى الوطن. ورأينا أن نقدم ههنا كخاتمة لبحثنا هذا بعض ما يمكن أن يتصور من الوسائل والتدابير للتخفيف من وطأة الثنائية وهي كالتالي:

في مستوى البحوث العلمية:

- يقوم فريق من الباحثين بمسح شامل للغة التخاطب الحالية في البلدان العربية على أساس برنامج دقيق يشمل التحريات الميدانية مع تسجيل الكلام المنطوق العفوي حسب ما تقتضيه التحريات اللغوية. ثم تفرغ كل هذه المعطيات في جذاذات حتى يمكن دراستها دراسة علمية وتطبيقية.

- يقوم فريق آخر بالبحث المتعمق للتعبير الشفاهي الفصيح القديم من خلال ما تركه لنا العلماء الذين شافهوا فصحاء العرب، وما روي من القراءات القرآنية المتواترة ثم استخراج الأنماط الأدائية لهذا المستوى. يقارن هذا المستوى الفصيح العفوي المأثور بما دوته الفريق الأول حتى يتوصل إلى حصر المشترك بينهما، (ولا يكون إلا فصيحاً وفي الوقت نفسه مستخفاً عفويًا) في جميع مراتب اللغة: الأداء الصوتي والمفردات والتراكيب والأساليب.

في مستوى التكوين:

- يؤلف الفريقان بالاستعانة بالمربين كتاباً لتعليم اللغة الفصيحة المنطوقة والمشاركة وليكون كمرجع للمعلمين.

- تدمج عناصر هذا الكتاب الأساسية في التعليم من خلال المناهج من جهة، ومن جهة أخرى بيان المقصود منها وهو تعليم مستوى المشافهة الذي فقدته اللغة العربية منذ أن غزت الأمية الناس.

- تنظم دورات تدريبية لإطارات التربية لتوعيتهم بخطورة الشائبة المطلقة التي قد تؤدي إلى الفصل المطلق النهائي بين المشافهة والتحرير بل وخطرها على مستقبل العربية وأهمية التمييز بين مستويات التعبير، ثم يتدرب الجميع على تعليم قواعد الاستخفاف اللغوي من خلال الكتاب الذي يحتوي على قواعده ومواصفاته.

في مستوى وسائل الإعلام:

- تنظم دورات تدريبية مماثلة للمذيعين وكل الذين يشافهون الجمهور من خلال الإذاعة والتلفزيون لتوعيتهم بنفس المفاهيم أولاً، ولتدريبهم على التمييز بين الأداء الترتيلي الذي يلزمه المقام كنشرة الأخبار والندوات والمحاضرات، والأداء الاسترسالي الذي يجب أن تكون عليه الموائد المستديرة والمناقشات غير الأكاديمية، وكذلك لغة المسرح والأفلام التي تمثل واقع الحياة وغير ذلك.

- يعود المذيعون على استعمال الرصيد اللغوي العربي حتى تتوحد اللغة، دون أن تهدر الاختلافات الحقيقية التي تشكل ثروة لغوية واجتماعية مثل أسماء الملابس المحلية وألوان الأطعمة وغير ذلك.

العلاج الآلي للنصوص العربية والنظرية اللغوية

مبادئ وأفكار صادرة عن التجربة في الميدان*

المقدمة :

نتطرق ههنا إلى الوضع الراهن الذي هو عليه العلاج الآلي للغات وخاصة اللغة العربية. فالذي لاحظناه هو أنّ الحوار بين المهندسين وبين اللغويين صعب جداً بل قد يتعدّر أحياناً. وربما أدّى ذلك إلى أن يشتغل المهندس وحده مع ضآلة المعلومات العلمية التي لديه عن الظواهر اللغوية والعكس أيضاً حاصل. ولذلك نقترح أن تنظم المؤسسات حصصاً في مستوى الماجستير في النظريات اللسانية للمهندسين وفي علوم العلاج الآلي للسانيين الذين يريدون أن يتخصصوا في هذا النوع من البحوث. ثمّ بيّنا أنّ المحاولات في هذا الميدان تخضع بدون ما شعور للمبادئ السطحية التي تبنّتها البنية وذلك على الرغم من تبنّي الكثير من الباحثين للنحو التوليدي التحويلي. فأكثر الباحثين يجعلون التحليل تقطيعياً محضاً وعلى التسلسل الذي يجري فيه الكلام كأنّ بنية اللغة تابعة لهذا التسلسل. ثمّ يبحثون عن وسائل لرفع اللبس. فاللبس ناتج من عدم الرجوع إلى المثال (Modèle) الذي تندرج فيه الوحدات اللغوية. وبذلك يحصل الارتباك وتصير التحليلات جدّ معقدة. ثمّ التخليط بين جانب اللفظ وجانب المعنى يؤدي أيضاً إلى مأزق.

يحاول العلماء والاختصاصيون في العلاج الآلي للغات الطبيعية عبر العالم أن يجدوا أحسن الطرق وأخصرها للوصول إلى صيغ وأنماط رياضية لغوية تمكّنهم من استعمال الرتّاب (الحاسب الإلكتروني) لمعالجة النصوص اللغوية بكيفية آلية. وميادين التطبيق بالنسبة

*- ألقى هذا البحث في اجتماع الخبراء العرب في اللسانيات الحاسوبية الذي نظّمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأمم المتحدة) في القاهرة بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بين 29 و31 يناير 1989.

لهذه المعالجة كثيرة ومشهورة، كالتوثيق الآلي والترجمة الآلية وتعليم اللغات بالرتاب، والتركيب الآلي للكلام والتعرف الآلي على الكلام الخ. إلا أنّ المشاكل التي تعترض طريقهم كثيرة وعويصة. وذلك على قدر استعصاء التحليل اللغوي من جهة، وصعوبة إيجاد الأنماط والبرانيم أو البرمجيات (Logiciels) المناسبة لهذا التحليل اللغوي. وسنتعرض إلى هاتين النقطتين بالتطبيق على اللغة العربية خاصة ومن خلال ذلك إلى مستلزمات التحليل اللغوي النحوي الصرفي والصوتي.

1- النظرية اللغوية العامة ومشاكل التحليل: برج بابل.

إنّ أكبر غلط يمكن أن يرتكبه الباحث في هذا الميدان هو أن يعتقد أنّ التحليل اللغوي مهما بلغت أهميته هو شيء ثانوي بالنسبة للصياغة الرياضية. وقد لا يصرح الباحث غير اللغوي بذلك إلا أنّ عمله وأفعاله قد تدلّ على غير ذلك في الكثير من الأحيان، إذ رأينا العدد الكبير من المهندسين في الرتابيات (أو المعلومات) وكذلك في الإلكترونيات يخوضون هذا الميدان معتمدين فيما يخص التحليل اللغوي على معلومات سطحية وذلك لعدم وجود ما يسدّ ثغراتهم في المعاهد التكنولوجية التي تلقوا فيها دراساتهم. ومن ثمّ عدم وجود من يرشدهم إلى أهمية الأنماط التحليلية للغة. ومن هنا الفقر المدقع الذي تتّصف به رسائلهم الجامعية ومقالاتهم وبحوثهم من الناحية النظرية اللغوية. والغلط في ذلك هو الاعتقاد أنّ مثل هذه البحوث هي بحوث الرتابيات (المعلومات) أو الإلكترونيات بالدرجة الأولى، وليس الأمر كذلك لأنّها بحوث متعددة الجوانب العلمية، ولا يمكن أن يطغى جانب على الآخر، أو يُكتفى بأحدهما دون الآخر.

وهذا ما اقتنع به أكثر الناس، إلا أنّه عند الخوض في هذا المجال فكأنّ الباحثين طبقات اجتماعية تتجاهل كل طبقة الأخرى أو في أحسن الأحوال فإنّها تعتمد على ما تيسر عندها من المعلومات السطحية التي أخذتها وهضمتها بسرعة عجيبة وبكيفية غير مجدية إذ أنّها ليست من اختصاصها.

وقد يبدو المشكل عويصاً لأكثر من سبب:

- لا يمكن للباحث المهندس أن يختزن في وقت وجيز كل المعلومات النظرية اللغوية التي يحتاج إليها.
- لا يمكن للباحث اللغوي أن يتقن مثل المهندس كل ما يرجع إلى الرتائبات، وخاصة الصياغة الرياضية.
- تعدد الاختصاصات هو شيء تجهله المؤسسات العلمية، وخصوصاً في الوطن العربي.
- الاعتقاد الفاسد بأن التحليل اللغوي هو شيء راجع إلى دراسة اللغات، ومن ثم إلى الأدبيات ولا دخل للتكنولوجيا في ذلك.

إلا أن هناك حلاً وسطاً يمكن أن يؤخذ بعين الاعتبار، وهو أن يجمع بين العلميين وغيرهم في مستوى الدراسات العليا (دبلوم الدراسات العليا والماجستير) فيتلقى الجميع نفس الدروس في اللسانيات العامة (كدراسة جميع النظريات اللغوية القديمة والحديثة) وفي مقارنة اللغات، وأخيراً في المذاهب الحديثة في علاج اللغة الآلي. كما يمكن أن يتلقى غير العلميين دروساً مكثفة في الرياضيات الخاصة بالتحليل اللغوي وأساليب الصياغة، والبرمجة. وهذا الذي يجري منذ 1980م في جامعتنا في الجزائر؛ ويتمثل ذلك في وجود ماجستير في علوم اللسان وتكنولوجياها ويمكن أن يسجل المهندسون وأصحاب الليسانس في الآداب وغيرهم (وقد تقدم أكثر من واحد من الوطن العربي لنيل هذا الماجستير).

أما فيما يخصّ الوضع الراهن في الوطن العربي، فالذي نقترحه هو أن تنظم دورات تدريبية في العواصم العربية لمدة قصيرة (أسبوعان مثلاً) مرتين أو ثلاث مرات في السنة لتكوين جيل من الباحثين يمكن أن يجري بينهم حوار مفيد فيما بعد، لأنه قد تمّ لهم اكتساب لغة فنية جديدة هي لغة اللسانيات الرتائية (أو الحاسوبية) والذي شاهدناه إلى الآن هو أنّ الباحث المهندس أو الرياضي يكاد لا يفهم ما يقوله اللغوي، وهذا الأخير لا يقدر أن يفكّ تلك

الصيغ الرياضية التي يحررها الرياضي. وهذا هو عين المشكل الذي تتخبط فيه المجموعات والفرق التي يقال إنها متعددة الاختصاصات.

2- النظرية اللغوية العامة ومستلزمات التحليل اللغوي: ظهرت منذ الربع الثاني لهذا القرن كثير من النظريات العامة التي تتطرق إلى التحليل اللغوي كالنظرية البنوية الأوربية Structuralism ونظرية الاستغراق الأمريكية Distributional Theorie ثم نظرية النحو التوليدي التي زعيمها نوام تشومسكي. وكانت هذه الأخيرة أقرب النظريات إلى اهتمامات المهندسين في الرتآبيات؛ لأن تشومسكي هو أول من وضع نظرية الأنحاء الصورية Formal Grammars وهو من اللغويين الذين تزودوا بالمعلومات الرياضية في أحدث صورها. وهو جدّ متمكن في هذه المادة حتى ليظنه الكثير من المهندسين الرتابيين عالماً رياضياً -بل ومؤسس نظرية رياضية- وقد صارت نظرية الأنحاء الرياضية تدرّس في البلدان الغربية بكيفية إجبارية في جميع المعاهد المتخصصة في الرتآبيات (المعلومات أو الحاسوبيات). والذي جاء به من جديد بالنسبة إلى البنويين Structuralists هو أولاً هذه الصياغة الدقيقة للتحليل البنوي (المبني على التقطيع والاستبدال) وهو ما سمّاه بالنحو التوليدي التحويلي، ثم مفهوم لا يوجد أصلاً عند البنويين هو مفهوم التحويل Transformation وهو من أهم ما أدخل من المفاهيم القديمة في اللسانيات الحديثة. وقد أعطاه تشومسكي صورة رياضية دقيقة خصوصاً في السنوات الأخيرة (وهذا العالم تطوّر أيّما تطوّر ولم يجمد فكره كالكثير من البنويين).

هذا وكان بعض الاستغراقيين الأمريكيين قد اهتموا أيضاً بهذا الجانب للتحليل مثل أستاذ تشومسكي ز. هاريس Z. S. Haris وهو الواضع لما يسميه بنحو السلاسل String Analysis ويعتبر فيه كل نصّ يتكوّن من نواة هي السلسلة المركزية (أي أقلّ ما يمكن أن يتركب من الحروف والكلم) يضاف إليها سلاسل فرعية. وهذه النظرة اتّخذها الكثير من الحاسوبيين كقاعدة نظرية وطبقوها على عدد من اللغات (وأهم محاولة هي محاولة سالكوف Salkoff على الفرنسية. وفيها جوانب لا يستهان بها من حيث فعاليتها). ولا بدّ أن نذكر أيضاً

النظرية النحوية التي تعتمد على الاحتمالات بالدرجة الأولى Stochastic Grammar وإن تجاوزها الزمان الآن.

هذا وفي أكثر البلدان اعتمدت النظرية التحويلية في التحليل اللغوي الذي غايته العلاج الآلي (وقد أخرج العالم الروسي شوميان نظرية مماثلة لها). وحاول بعضهم أن يطورها، فظهرت نظرية الدلالة التوليدية التي يبدو أنها اختفت في أيامنا هذه. ويحاول الآن غير واحد (حتى داخل الوطن العربي) أن يطورها أو يكتفها.

وكل هذه النظريات ومتفرعاتها ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار وتوضع في محك الاختبار، مع المقارنة بينها من حيث مردودها ونجاحتها. وأكبر عيب يتصف به الباحث هو أن يتجاهل ويحتقر كل ما ليس داخلاً في نظريته التي تبناها أو صار من أتباعها. ويجب أن لا يصدر ذلك من الباحث الموضوعي الذي لا يهمله إلا نجاعة النظرية مهما كانت. ولذلك لا يكتفي بما يعرفه بل يحاول أيضاً أن ينتقد النقد البناء ما يراه غير صالح أو بعيداً عن هذه النجاعة لأننا بصدد عمل علمي تطبيقي وليس أكاديمياً محضاً.

ولهذا السبب يجب أيضاً ألا نتجاهل ونحتقر النظريات التي وضعها علماءنا القدامى بالنسبة للعربية. فقد اتضح لنا - معشر الباحثين في الجزائر - أنها من أصح ما أخرجته الأدميون من النظريات اللغوية، وأكثرها نجاعة بالنسبة للصياغة الرياضية (ولا ننسى أن الخليل بن أحمد أحد واضعيها كان رياضياً) وسنضرب على ذلك أمثلة.

فالعيب الذي يشين عمل الباحث هو أن يعتقد أن التحليل اللغوي ينحصر في التقطيع إلى وحدات ثم إيجاد قواعد خاصة لرفع اللبس بين وحدة وأخرى، وذلك كأن يقطع قطعة من الكلام بطريقة غير دقيقة، فإذا وصل إلى قطعة مثل: {كتب} يتساءل كيف يمكن أن يرفع اللبس عن هذه القطعة إذ إنها تحتمل منعزلة عن كل سياق خمسة معان: كَتَبَ / كُتِبَ / كَتَّبَ / كَتَّبَ / كُتِّبَ فيرجع إلى السياق، وهذا شيء منطقي إلا أنه في منتهى السذاجة، ذلك لأن السياق له بنيته، وليس مجرد قطعة من الكلام. وهذه البنية تدرج بدورها في بنية أوسع تشمل

(كتب) وما يدخل بالضرورة في بنيتها. فهذا أشار إليه الخليل وسيبويه لا اللغويون المحدثون. فالتحليل الغربي - سوى ما توصل إليه الآن تشومسكي - جوهره التحليل الأفقي فقط (على خط مستقيم، أي يراعى فيه التسلسل فقط) أو التحليل العمودي البسيط فقط (أي استبدال قطعة من أخرى دون مراعاة القرائن في بنيتها).

أما التحليل العربي فهو أفقي وعمودي معاً، يقع على المحورين في آن واحد، أي يراعى في نفس الوقت القرائن اللفظية التي تكتنف الوحدة وكل الوحدات التي يمكن أن يقع موقعها؛ وبذلك يتوصل إلى شيء مفيد جداً وهو مفهوم المثال أو الحد¹ وهو بنية أو صيغة تتدرج فيها عدة وحدات. وبذلك توصلوا إلى إثبات مستوى مركزي، وهو مستوى «اللفظة» فمنها اللفظة الاسمية - ويسمى «سيبويه ما بمنزلة الاسم المفرد» أو الاسم الواحد - ومنها اللفظة الفعلية. وهما عبارة عن الصيغة التي ترتبط فيها العناصر التي تدخل على الاسم وتخرج، والتي تدخل على الفعل وتخرج. واللفظة مستواها بين مستوى الكلم (الصرفي) ومستوى التراكيب (النحوي). فإذا نزلنا درجة دخلنا مستوى الكلمة، وفي هذا المستوى توجد مثل (جمع مثال) أيضاً وهي أبنية الكلمة. وهي كثيرة إلا أنها محصورة. وقد حصرها العلماء العرب. والغريب أنه لا يوجد هذا المفهوم (المثال = الحد = البناء = الزنة) في اللسانيات الغربية، مع وجود الكثير من الكلم الألمانية والإنجليزية تصرف مثل الكلم العربية (صيغة الجمع في: foot / feet و صيغة الفعل في الألمانية (er fährt/du fährt/ wir fahren).

ولم ينتبه اللغويون الغربيون إطلاقاً إلى أهمية المثال في مستوى اللفظة، وفي مستوى الكلمة إلا من درس العربية. فالمثال - وهما هو وزن الكلمة - يتجاهله حتى اللغويون العرب المحدثون بحكم تأثرهم بنظريات الغربيين. فإذا حاولوا تحليل كلمة مثل (ألعاب) أو (أحكام) أجروا عملية التقطيع فإكتشفوا أن الهمزة المفتوحة «سابقة» تدل على الجمع (لعدم وجودها في المفرد) وكذلك الفتحة الممدودة فحكموا على أنهما عنصر واحد متقطع. ولم ينتبهوا إلى أن اللام في (ألعاب) غير متبوعة بفتحة (أي هي ساكنة) ولم تكن كذلك في المفرد، وأن العين

1- وترجمناه بـ Schème générateur لأنه تنفرع عليه الفروع.

كانت متبوعة بكسرة، ثم إنَّ الهمزة والمدَّ وإن كانتا زائدتين فإنَّهما مبنيتان مع الحروف الأخرى، أي لا يمكن فصلهما. فهذا دليل على أنَّ المجموع المتكوّن من هذه الزيادة والحروف الأصلية مع حركاتها وسكناتها، كل في موضعه، هو الذي يدل على الجمع وهو مثال أفعال. وأما في مستوى اللفظة فإذا نظرنا إلى كلمة (كَتَبَ) فالذي يدل على الزمان الماضي فيها ليس هو فَعَلَ وحده، بل هذه الصيغة: { / فَعَلَ } أي عدم دخول عنصر يدل على الزمان الماضي فيها مع صيغة فَعَلَ (التي تدل وحدها على انقطاع الحدث بقطع النظر عن الزمان). أما الذين تأثروا باللسانيات الغربية فإنَّهم أرجعوا كل شيء إلى دخول السوابق واللواحق على الأصل، ولم يراعوا أهم شيء في الوحدة اللغوية في مستوى الكلم، وهو كما قلنا «مجموع الحروف الأصلية الزائدة مع حركاتها وسكناتها كل في موضعه» وهو البناء أو وزن الكلمة (مثال الكلمة) وفي مستوى اللفظة: مجموع الكلم الأصلية والزائدة مع مراعاة دخول هذه الزوائد وعدم دخولها (العلامة العدمية) كل في موضعه. وهو مثال اللفظة اسمية كانت أم فعلية.

ونجد المثال حتى في مستوى التراكيب: لأنَّ الجملة لها بنيتان إحداهما خطابية وإعلامية (أو إفادية) - وهي بنية المسند والمسند إليه وقد تنبّه إلى ذلك الناس منذ أقدم العصور (أرسطو مثلاً) - وبنية أخرى لفظية محضة (أي صورية) وهي التي تشير إليها هذه الصيغة:

$$[(ع \leftarrow م_1) \pm م_2] \pm خ.$$

فحرف ع هنا معناه العامل، و $م_1$ المعمول الأول و $م_2$ المعمول الثاني و خ المخصص. وليس لنا متسع من الوقت للدخول في التفاصيل، ولذلك نحيل إخواننا إلى كتابنا (اللسانيات العربية واللسانيات العامة) وما نشرناه من البحوث.

وقد اطلعنا على بعض ما يقدم من البحوث والرسائل من تلك التي تتطرق إلى وضع «المحلات الصرفية النحوية» فوجدنا أكثرها لا تراعي هذه المفاهيم والتصورات، بل تعتمد على نوع من النحو الساذج، وتلجأ في الغالب إلى طرق البنوية أو المدرسة التوليدية كما هي، على العربية دون أي نظر فيها.

3- النظرية اللغوية ومستلزمات تحليل المعاني: التمييز الحاسم بين اللفظ والمعنى. لقد سبق أن أشرنا إلى أنّ للجملة بنيتين: إحداهما تختص بمستوى الخطاب وإفادة المعاني Communicational level والأخرى تدخل في مستوى اللفظ والصياغة اللفظية في ذاتها Grammatical level. وهذا التمييز الحاسم قد لا يراعيه أكثر من يهتم بالتحليل اللغوي إلا فيما ندر. وهم يتابعون في ذلك ما كتبه المتأخرون من النحويين الذين صاروا لا يدركون أغراض النحاة الأولين (وهم المبدعون منهم كالخليل وسيبويه وأتباعهما) فصاروا لا يميّزون بين هذين الجانبين من اللغة: اللغة بصفقتها أداة التبليغ والإفادة، ولألفاظها من أجل ذلك دلالة Semiotic function ثمّ اللغة كلفظ منتظم - لا كما يتصوره البنويون الأوربيون - وانتظام هذا اللفظ على هيئات مختلفة تتفرع بعضها من بعض، وإن كان هو الذي يميّن المتكلم من الإفادة إلا أنّه هو في ذاته مستقل عن الإفادة. إذ قد يوجد من الكلام ما لا فائدة فيه بل ولا معنى له. وهذه هي الميزة الأساسية للغات البشرية وهي القدرة على التعبير عن أي شيء حتى المحال. وهذا دليل على أنّ اللفظ كصورة ونظام من البنى والصيغ شيء، وما يمكن أن تدل عليه هذه الصيغ شيء آخر، وإن كان بينهما علاقات، إلا أنّ هذه العلاقات ليست علاقة تواز وتناظر لأنّ اللفظ يدل على معنى بالوضع - وهو الأصل - ثمّ هذا الوضع يتحوّل إلى معانٍ جزئية لا نهاية لها من أجل استعمال المتكلم للغة وتفريعه من المعاني الوضعية بالمجاز والاستعارة والكناية وغيرها ممّا لا نهاية له من المعاني. إنّ هذه المعالجة للغة من حيث المعاني تخضع لقوانين هي أقرب إلى العقل والمنطق الطبيعي. أما اللفظ في ذاته كصورة فهو يخضع لنظام آخر هو النظام الوضعي الداخلي للغة.

وعلى هذا فإنّ المحلّل إذا اعتمد على المعنى لتحديد اللفظ فقد أخطأ لأنّه يخلط بين مجالين مختلفين، ولذلك فإنّ للجملة مسنداً ومسنداً إليه من وجهة نظر الإفادة (كل كلام فيه شيء يذكر للبيان وشيء آخر يذكر للفائدة والإخبار عن الأول). ثمّ إنّ لها بنية غير هذه مستقلة عنها، ففي كل جملة في اللغات السامية والحامية واللغات الهندية الأوربية عامل ومعمول أول على الأقلّ ومخصصات. وقد يكون العامل كلمة واحدة أو لفظة أو حتى تركيباً،

وكذلك المعمول الأول والثاني وبعض المخصصات. وهذه بنية لفظية تحتمل المعاني بحسب الوضع، وما هو خارج عنه كما أشرنا إلى ذلك سابقاً ولكن لا توازي ولا تناظر بين البنيتين.

ثم إن القول بأن الفاعل والمفعول هما لفظان أسند الأول إلى فعل والآخر يأتي فعله بعد ذلك هو قول من يراعي بنية الإسناد. ومن قال بأن الفاعل هو المعمول الأول بالنسبة للفعل والمفعول هو المعمول الثاني فقد راعى في قوله هذا اللفظ من حيث هو لا من حيث دوره في الإفادة. وعلى هذا فإن الفاعل هو بمنزلة المبتدأ والمفعول بمنزلة الخبر فهذه نظرة أخرى غير الأولى.

ثم إن القبل اللغوية كالاسم والفعل تتحدّد بتحديد اثنتين: إفادي و دلالي. فالاسم من هذه الحيثية هو اللفظ الذي يدل على ذات، والفعل هو الذي يدل على حدث (ويقترن ضرورة بالدلالة على الزمان). أما تحديدهما الصوري فالاسم هو ما يرسمه حدّ الاسم فيما سميته اللفظة الاسمية، وفيها موضع مركزي، وعلى يمينه موضعان لأداة التعريف وحرف الجر، وعلى يساره موضع الإعراب والتنوين والمضاف إليه وموضع الصفة. ومعنى الموضع هنا الحيز في البنية الذي يمكن أن يشغله عنصر معيّن، ويمكن أن ينعدم هذا العنصر تماماً (مثل عدم دخول التنوين على الاسم غير المنصرف). وبهذا يتبيّن أن التخليط بين المجالين اللفظي الصوري من جهة والإفادي الدلالي من جهة أخرى يؤدي غالباً إلى مأزق (انظر كثرة التحديدات للاسم عند المتفلسفين من النحاة) وأنه ينبغي أن ينطلق من اللفظ في التحليل، ثم ينظر فيما يحتمله هذا اللفظ وضعاً، ثم ما يحتمله عقلاً. ولا بدّ هنا من تحديد قوانين المنطق الطبيعي الذي تعتمد عليه اللغة وخاصة العربية حتى يمكن صياغتها.

4 - النظرية اللغوية ومستلزمات التعرف الآلي على الكلام المنطوق:

لا بدّ من التمييز بين ميدان التركيب الاصطناعي للكلام Speech Synthesis وبين التعرف الآلي على الأصوات. فخلافاً لما قد يعتقد البعض إن التعرف الآلي على الأصوات هو ميدان آخر تماماً له قوانينه الخاصة به. وقد توصل العلماء في التركيب الاصطناعي إلى نتائج رائعة إذ أصبح من الممكن أن تتطوق الآلة والأبالة Robot. أما الكشف أو التعرف الآلي

فلا يزال بعيد المنال رغم الجهود الجبارة التي يبذلها العلماء والشركات (نظراً للأرباح المالية الهائلة التي تنتظرهم) وقد توصلوا إلى التعرف الجزئي (بعض الكلمات والعبارات القصيرة) والفردية (خاص بالفرد الواحد) مع كثرة الأغلط.

والمهم هنا أن يلتفت الباحث إلى ما هو حقيقي واقع بالفعل في التصويت الفيزيولوجي لأنّ الأوهام كثيرة في هذا الميدان أيضاً. ويعتقد اللغويون أرسخ الاعتقاد أنّ للوحدات الصوتية (الفونيمات) -التي يقطعها اللغوي في تحليلاته للسلاسل الكلامية- وجوداً لا شكّ فيه في الواقع المحسوس. والأجهزة الإلكترونية تكذب ذلك لأنّ الكلام هو تيار صوتي فيه تغيّرات نغمية ونبرية من حيث السمع وحركات عضوية متّصلة -لا تقطع فيها يتفق مع تقطيع الحروف- فهي حركات وسكنات عضوية، والذي له دلالة فيها هو الحركة من مخرج إلى مخرج آخر، فهذه النقلات Transitions هي التي تمكّن الأذن من الكشف عن نوعية الصوت. ولهذا ينبغي أن يُعاد النظر في جميع الفونولوجية (الفونيمكس) التي وضعها اللغويون الغربيون، ويرجع إلى ما يقوم به الإلكترونيون في زماننا هذا (سنة 1989م لا سنة 1970م) من التجارب على أساس نظرية جديدة تعتمد على مفهوم الحركة الفيزيولوجية لا الفونيم في ذاته. وللكلام في هذا الميدان بقية.

القاموس الآلي: إنّ فكرة القاموس كقاعدة معطيات تلجأ إليها الآلة هو أمر جدّ مهم لا يمكن الاستغناء عنه، غير أنّ هناك أسئلة ينبغي أن تطرح كالتالي: مما ذا سيتكوّن هذا القاموس، أو ماذا سيكون مضمونه؟ ولماذا؟ ثمّ كيف نرتب هذا المضمون، وعلى أي أساس؟ فكل هذه الأسئلة مرتبطة بنوعية النظرية اللغوية التي سيعتمدها فريقنا في المستقبل. أما إذا فرضنا أنّ النظرية اللغوية التي تتبني على استنباط المثل Schèmes générateurs وإجرائها بعد صياغتها إلى خوارزمات، فإنّنا مضطرون حينئذ إلى مراعاة هذه المبادئ:

1- بما أنّ الآلة ستبحث في هذه القاعدة من المعطيات عمّا تحتاج إليه من الوسائل للكشف عن الوحدات ومدلولاتها، فلا بدّ إذن من تخزين كل المثلّ الإفرادية واللفظية والتركيبية أصولها وفروعها، وذلك كالأوزان، فإنّ الذي يكثر مجيئه منها هو ما يقارب الثلاثمائة وزن، وكذلك المثلّ اللفظية، ثمّ التركيبية بشتى تشكيلاتها.

2- ومما يسهل على الآلة البحث عما تحتاج إليه تصنيف المثل وخاصة أوزان الكلم: فمنها ما هو خاص بالاسم وما هو خاص بالفعل، وما هو مشترك بينهما. وأوزان الاسم تصنف إلى مفرد ومثنى وجمع، ثم الجمع إلى مكسر وسالم. وأوزان الفعل المختلفة تصنف أيضاً. وكل ذلك على شكل رياضي (شجرة أو ما بمنزلتها) وكلما كان التصنيف أدق وأرق كان بحث الآلة أيسر وأسهل.

3- بما أن الأدوات هي عناصر تمكّن السامع والقارئ من رفع اللبس ويمكن بها الكشف عن جنس الكلم ومدلولاتها، وجنس الجمل وعامة التراكيب، فيستحسن أن نحصرها بعد تصنيفها في مواضعها من المثل التي تظهر فيها. إذ لكل فئة منها عدد محصور العناصر: حروف الجرّ والنصب وغيرها، وعلامات الإعراب والأدوات التي تدخل على الفعل والأدوات التي تدخل على التراكيب وغيرها. وينبغي أن تصنف تصنيفاً دقيقاً متقناً، وتخزن مع الأدوات الأسماء والأفعال الجامدة كالظروف وأسماء الإشارة كلها والأسماء الموصولة، وأسماء الاستفهام وغيرها.

4 - وآخر مرحلة في إغناء قاعدة المعطيات هي المفردات نفسها. ويلجأ هنا إلى مقايستين:

- أن لا تخزن إلا الكلم الكثيرة الدوران في الكلام والشائعة.

- أن تصنف هي أيضاً أصنافاً ثم تسجل كل مفردة بمدلولها الأصلي (المعنى الوضعي) وما اشتهر من مدلولاتها الفرعية. وهذا القاموس الدلالي سيستعان به في الكشف عن معاني النصّ لا في التحليل اللفظي لها.

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن هذا القاموس، وكذلك المثل اللغوية الإفرادية واللفظية والتركيبية ستعين الباحث المتخصص في الكشف الآلي على الكلام المنطوق (أي تعرف أصواته) إذ قد تعجز الآلة، بل الأذن عن كشف هوية صوت من الأصوات لوجود تشويش منع من ذلك، ويستطيع الدماغ أو العقل حينئذ أن يكشف عن ذلك الصوت بفضل المثل الذي أشرنا إليها.

أساليب الصياغة الرياضية ووضع الخوارزميات (جانِب الحاسوبيات): إنَّ المتخصصين في علم الرتَّاب (الحاسوب) قد وضعوا منذ زمان أنواعاً مما يسمونه بالبرمجيات (Logiciel software) اعتمدوا فيها في الغالب على نوع واحد من الصياغة وهو التشجير. ومن المعلوم أنَّ الشجرة جوهرها الاحتواء أو الاندراج (Inclusion). فكل فرع يتفرع من أصل -في هذا التصوّر- هو فرد من أفرادهِ، أي عنصر ينتمي إليه بطريق الاحتواء. فالأصل هنا يحتوي على هذا العنصر ويتضمنه. وهذا وإن كان موجوداً في اللغة كنظام تتداخل فيه عناصره، إلا أنَّه لا يستفرغ به كل إمكاناتها وبالتالي فالبرمجيات الحالية حتى في أرقى صورها كـ Lisp و Prolog التي وضعها المهندسون الذين هم أقرب الناس إلى اللغويين (في معهد ماسشوستس للتكنولوجيا وفي أوربا) لا تفي بالغرض. وعلى هذا الأساس فالمرجو من الرياضيين المهتمين بهذا الميدان أن يوسّعوا دائرة الاحتواء حتى نستطيع أن نصوغ بعض العمليات الرياضية التي لا يمكن أن تمثل بالاحتواء الساذج. ثمَّ إنَّ كل ما يَصوّر الآن من تلك العمليات هو من جنس ما يسمى في الرياضيات الحديثة (المنوئيد) (Monoïde). وليتنا توصلنا إلى تمثيل أكثر دقة وهو الذي تمثله الزمرة (Groupe) فكل المثل التي بناها العرب قديماً هي من نوع الـ Groupe وليست من قبيل الـ Monoïde لأنها ينقصها ما يسميه القدماء الردّ إلى الأصل وغير ذلك.

5- الذخيرة اللغوية: وهذا مشروع له علاقة بمشروع العلاج الآلي للنصوص العربية، لأنَّه يهدف إلى ضبط بنك من المعلومات اللغوية بحصر أكبر عدد ممكن من النصوص مما أنتجه الفكر العربي في الآداب والعلوم والتكنولوجيا وغير ذلك. ويكون هذا البنك ألياً بحيث يمكن أن يُسأل بواسطة المطارف Terminals في أي بلد عربي².

الخلاصة:

خلاصة القول أنَّ نجاح أي مشروع يرمي إلى علاج النصوص العربية متوقف أساساً على إعداد الباحث الكفاء. وهذا يقتضي أن يكون الباحث ملماً بالنظريات اللغوية القديمة

2- ينظر في ذلك مقالنا الذي يحمل هذا العنوان، وقد نشره المجمع العلمي العراقي، والمجمع الملكي الأردني للغة العربية.

والحديثه، وبأساليب الصياغة الرياضية للمعطيات اللغوية الحديثة. فإذا تمّ ذلك في أحسن الأحوال (بتنظيم دورات تدريبية مثلاً) أمكن إنشاء فريق من هؤلاء الباحثين ولن يمكن أن يجري بينهم حوار مثمر إلا إذا فهم كل واحد منهم اللغة التقنية التي عند الآخر.

ثمّ لا بدّ من اعتماد نظرية لغوية عامة تتلاءم مع خصائص اللغة العربية. لا أن يلجأ إلى نظرية استخرجت بتتبع اللغات الأوربية. ولا مانع من اعتماد أي عنصر في النظريات الأوربية إذا تبيّن للباحث صلاحيته بعد التمحيص والنظر المعمق وإيجاد الحجج لإقناع الآخرين. ولا تطرح جانباً النظريات العربية القديمة بسبب قديمها، بل نلجأ إليها كما نلجأ إلى النظريات الحديثة وأحسن نظرية هي تلك التي تستجيب لشروط الصياغة الرياضية، وتحترم في نفس الوقت خصائص العربية. ومن بين الصفات التي لا يجب أن تتّصف بها النظرية المرجوة النظرة للغة ككل متماسك، والتمييز الحاسم بين جانب اللفظ وجانب المعاني، وإفادة المعاني ثمّ القدرة الكبيرة على تفريع الفروع الكثيرة من الأصول القليلة. كذلك يجب أن يُعاد النظر في أساليب الصياغة، ووضع البرمجيات وعدم الاكتفاء بما هو موجود كبرمجيتي Lisp و Prolog ولا بدّ إذن من إجراء بحوث واسعة لتجاوز هذه البرمجيات وإدخال مفهوم الزمرة فيها، كما يستحسن أن تنظم لقاءات دورية بين الباحثين، أو على الأقل بين رؤساء الفرق مرتين في كل سنة أولاً لتوزيع المهام، وثانياً لتبادل التجارب وثالثاً لمناقشة النتائج.

تقرير حول مستلزمات بناء

قاعدة آلية للمفردات العربية*

يتبع البحوث والمناقشات التي طرحت ودارت بشأنها في اجتماع القاهرة

المقدمة :

حُررَ هذا التقرير على إثر الاجتماع الذي عُقد في القاهرة في موضوع بناء قاعدة آلية للمفردات العربية. وكان قد عرض فيه البحث الذي عنوانه: العلاج الآلي للنصوص والنظرية اللغوية. ولاحظ صاحبه أن بعض الباحثين فهم هذه العبارة «قاعدة من المعطيات» لا من الناحية المعجمية فقط، بل من الناحيتين اللسانية والحاسوبية معاً. إلا أن الكثير من الأفكار المطروحة في البحوث قد كان فيها نوع من التوارد والتوافق في جوهرها. وكل أتى بالأفكار المفيدة. ثم بعد ذلك أكد ضرورة الاعتماد على نظرية لغوية ناجعة تحترم خصائص العربية وتستجيب في نفس الوقت لمتطلبات الحاسوبيات. وأعيد هنا ما كان اقترح في البحوث السابقة فيما يخص العمل المشترك بين اللغوي والمهندس والنقد للنظريات اللسانية الحديثة ببيان نقائصها.

قدم المشاركون في اجتماع الخبراء الذي انعقد بين 29 كانون الثاني (يناير) 1989م عدداً من البحوث القيمة. وناقشوها أثناء الجلسات المتعددة التي عقدها وذلك بالإضافة إلى المناقشات التي جرت فيما بينهم حول النقاط الأساسية التي طرحت عليهم. وسنحاول أن نستخرج من هذه البحوث وهذه المناقشات أهم الأفكار والآراء التي أباها أصحابها مع التنبيه على ما اتفقوا عليه منها وما اختلفوا فيه وندلي في كل ذلك برأينا.

* - نشرته الأمم المتحدة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) Economic and Social Commission for (U.N.) Western Asia.

التباس في الموضوع: يبدو من قراءة عناوين الأبحاث المقدمة أن معظم من دعي إلى هذا الاجتماع قد فهموا الموضوع المطروح على غير ما فهمه البعض الآخر، وإن كان جميعهم قد تطرق إلى «قاعدة المعطيات» ولكن بمنظور مختلف. أما الذين اعتبروا «قاعدة معطيات المفردات» كجزء أساسي من النظام الرامي إلى علاج العربية بالحاسوب، فقد فهموا لفظة «قاعدة» حق فهمها. فهي بذلك أحد الأسس التي ستبنى عليها الأعمال اللغوية الحاسوبية المقبلة فيما يخص اللغة العربية. وأما الباحثون الآخرون فقد اعتبروا هذا الموضوع كمجموع مواصفات للوصول إلى ميكنة (أو حوسبة) المعجم العربي، ومن ثمّ عالجوا مشاكل المعجم نفسه كنوعية اللغة التي يجب اعتمادها (اللغة الحديثة بمعانيها المستحدثة) وكمشكل المداخل والقواعد الخاصة بالمعطيات الإفرادية الخ... .

توارد الأفكار: وكل هذا طبعاً مفيد فائدة كبيرة وكل ما قالوه من هذه الحيثية جدير بأن يلتفت إليه، وقد وقع بالفعل توارد في الأفكار بين جميع من قدم هذه البحوث ونذكر من ذلك ما يلي:

- 1 - فيما يخص المواصفات العامة لقاعدة المعطيات ومكوناته: ضرورة الاعتماد على اللغة الحديثة بمعانيها المستحدثة (كل الباحثين).
- 2- من ثمّ يستحسن أن ينطلق من مجموعة نصوص (حديثة) تُعتمد كمدونة على غرار ما قام به بعض الباحثين الغربيين.
- 3- ضخامة البيانات المعجمية والنظر في المشاكل التي تطرحها هذه الضخامة.
- 4- الاكتفاء بالشائع والمتواتر من المفردات (اجتناب الغريب غير المعروف عند الجميع).
- 5- ضرورة التصنيف الدقيق للمفردات تصنيفاً من حيث اللفظ (الفصائل النحوية) ومن حيث الدلالة (أجناس المعاني).
- 6- طرح مشكل المداخل: ترتيب للمفردات أبجدي محض، أو جذري - أبجدي، ثمّ تحديد خصائصها.

7- الاعتماد على مجموعة من القواعد للترتيب والتصنيف والتوليد.

وقد بين أحد الباحثين بالنسبة للفظة أن المعاجم العربية -حتى الحديثة التي أراد أصحابها أن تراعى فيها العربية المعاصرة مثل المعجم الوسيط- لم تواكب التغيرات الدلالية والمعجمية التي عادة ما تميز سائر اللغات. وقد اتخذت توصية في هذا الشأن. ولكن الجدير بالذكر هنا هو أن يكون أكثر الباحثين قد فكروا في بناء قاعدة من النصوص تكون كالمدرّنة الأساسية أو كمصدر أساسي للمفردات التي ستكون قاعدة المعطيات الإفرادية (Lexical Data Base). وبذلك نضمن في نفس الوقت شرط حداثة اللغة ومعاصرتها، ثم شرط أصالتها (أي انبثاقها من واقع التبادل اللغوي الفعلي الحقيقي) لا من أمثلة يخترعها مؤلفو القاموس أو بعبارة أخرى استقاؤها للمفردات مما يستعمله المتفقون بالفعل. وهذا هو نفس الاهتمام الذي أبداه أصحاب المشروع المسمى بالذخيرة اللغوية (وهو تخزين اللغة المستعملة بالفعل مما ورد في نصّ من النصوص وبفضل هذه الذخيرة سيتمكن اللغويون من تتبع تطور العربية الدلالي). إلا أن الأهم هنا بالنسبة لعلاج النصوص هو تحصيل محتوى يُستقى من الاستعمال الحقيقي وقد ذكر بعض المشاركين عدداً ممن سبقنا إلى ذلك كجامعة برمنغهام بمشروعها المسمى (كوبيلد) وكذلك جامعة براون الأمريكية وغيرها.

أما فيما يخص مشكلة الضخامة، أي ضخامة المعطيات فهو ناتج لا عن كثرة المفردات فقط بل عن كثرة المعاني التي تنتج بدورها من ظاهرة الاشتراك Homonymy ومهما كان فإنّ الحلّ ينحصر في عدة وسائل منها الوسيّلتان التاليتان:

1- اللجوء إلى الأجهزة القادرة على تخزين العدد الهائل من المعطيات (كالأقراص الضوئية وغيرها).

2- ترك الغريب أي الاكتفاء بالشائع (حتى ولو كان محدوداً). وهذا له علاقة بالتصنيف الدقيق للمعطيات (فكلّما كان التصنيف أدق وأرق كان بحث الآلة أيسر وأسهل خاصة إذا كان حجم المعطيات المخزونة يبلغ حداً كبيراً من الضخامة).

أما صياغة العلاقات التي لا بد أن تقوم بين المعطيات، فتختلف باختلاف جوهرها وميدان تطبيقها وقد أشار بعضهم إلى ذلك. والتصنيف ههنا وكذلك الصياغة هما أقرب إلى قواعد اللغة منها إلى النحو والصرف ولنا في ذلك كلام فيما بعد.

وقد طرحت الجماعة مشكل المداخل: ستكون مرتبة ترتيباً جذرياً كسائر المعاجم العربية أم ألفبائياً. وقد بين بعضهم الصعوبات التي يلاقيها الذين يبحثون في قاموس عربي. فقد يقتضي الترتيب الجذري الكثير من المعلومات الصرفية. وقد انقسم المشاركون إلى قسمين: من يحدّد الترتيب الأبجدي، ومن يريد إبقاء الترتيب الجذري. وقد بين أحد الباحثين أن الاعتماد على الجذر ضروري لأنّ الجذر هو أصل الأصول ولكن هذا لا يمنع من أن ندخل في الترتيب الجذري وفي مكانه الأبجدي كل الألفاظ التي فيها مشكل ونحيلها إلى جذرها مثل (ثقة) في مدخل الثاء و(اتفاق) في مدخل الهمزة أو الفاء... وبذلك نزيل الصعوبة ونحافظ على أهم ما امتازت به العربية. كما تطرق بعضهم إلى خواص هذه المداخل، وهذا من الضرورة بمكان فلا بدّ من ذكر الأوصاف الذاتية (الصفات المميزة Features) لكل مفردة تعتمد كمدخل أو باب فهي من جملة المعطيات وليست زيادة غير مفيدة.

هذا باختصار ما جاء في أكثر البحوث والمناقشات فيما يخصّ المعجم الآلي. وتختلف وجهة نظر المشاركين إلى هذا المعجم كما قلنا، فمنهم من يرى في عملية إنشائه وفي الأساس: حوسبة المعجم العربي أي استغلال الحاسوب لجعل المعجم العربي يستجيب لكل ما يسخره الحاسوب من تخزين للمعلومات الكثيرة، وجعلها تحت تصرف الباحث وغيره، وتمكين هذا الأخير من الاستفسار الآلي السريع (بضع ثوان) وغير ذلك. ومنهم من يرى فيه قاعدة معطيات إفرادية لا كمعجم آلي مستقل بذاته، بل كقاعدة جزئية تعتمد عليها الآلة، وعلى غيرها من القواعد للعلاج الآلي للنصوص وكل ما ينتمي إلى اللغة، وكلتا النظرتين ورد فيها كما رأينا أفكار صحيحة مفيدة.

3- كيفية إجراء العلاج الآلي لبناء قاعدة المعطيات الإفرادية وغيرها وهو جوهر

المشكل.

أ- أهمية إيجاد النظرية اللغوية المناسبة: لم يتعرض كتابياً وبالتفصيل (الجزئي) إلى كيفية التحليل اللغوي، ومن ثمّ إلى النظرية اللغوية التي ستعتمد، إلا أولئك الذين كلفوا بتحرير الورقة الأساسية (مجموعة المعهد الكويتي للأبحاث والأستاذ الحاج صالح). ونضيف إليهم الدكتور يحيى هلال الذي عرض على المجتمعين نظريته إلى التحليل اللغوي الحاسوبي. فالذي ذكرناه عن البحوث التي تطرقت إلى حوسبة المعجم فيما سبق، هو جدّ مهم إذ يمس محتوى هذا المعجم إلا أنه ليس هو جوهر المشكل لأنّ الغاية القصوى هي إيجاد الوسائل التي ستمكننا من العلاج الآلي للكلام العربي من جميع نواحيه ولشئى الأغراض، منها بناء قاعدة المعطيات وهي الأنماط (Models) اللغوية الرياضية التي يضعها ويحرّرها وينقحها المهندس واللغوي معاً. وبما أنّ قاعدة المعطيات الإفرادية هي مجموعة منتظمة مرتبة مضبوطة (ذات قواعد وضوابط) من المعطيات -أي من الأصول والمواد التي يبني عليها غيرها- فلا بدّ من إيجاد الأنماط اللغوية الرياضية التي أشرنا إليها، والتي يحتاج إليها الباحث حتى يتمكّن من إدخال البيانات الإفرادية وغيرها في ذاكرة الحاسوب. ولولاها لما استطاعت الآلة أن تستغل هذه القاعدة في عملياتها العلاجية. فالسؤال عن نوعية اللغة التي سيّخذها الباحث لمعطياته، وإنّ كان مهماً فهو أقلّ أهمية عندنا من السؤال عن كيفية صوغ هذه المعطيات لأنّ الصياغة تكون هي وحدها مشكلاً مهولاً وتحتاج بتحقيقها إلى نظرية لغوية متطورة وأنماط رياضية ناجعة مناسبة وأدوات حاسوبية على مثلها من المناسبة والنجوع. فالنظرية اللغوية الناجعة التي تتبني عليها هذه الأنماط توفر على المهندس واللغوي المتعاطين للسانيات الحاسوبية جهوداً باهظة في البحث عن هذه الأدوات الحاسوبية. وما دام العلماء غير ملتفتين إلى أهميتها فإنهم سيضيعون وقتاً كثيراً وجهوداً مماثلة إذ أنّ سرّ النجاح في هذا الميدان هو في كثافة النظرية اللغوية وتماسكها المنطقي ومن ثمّ نجاعتها.

ب- العمل العلمي المتعدد التخصصات: كنّا حاولنا أن نبين في بحثنا الذي عرضناه في اجتماع القاهرة أنّ هذه النجاعة لا تكتسبها النظرية إلا إذا راجعنا نظرتنا أولاً إلى العمل العلمي المتعدد التخصصات (Pluridisciplinaire) وأنّ هذا لا يتمّ إذا استمرّ المهندس واللغوي

في البحث كل على حدة، أو استمرّ تجاهل اللغوي لما يهتم به الرياضي أو المهندس وعدم فهمه، بالتالي لما يقوله وتجاهل هذا الأخير لما يقوله اللساني وعدم فهمه للغته الفنية¹. واقترحنا أن تنشأ شهادات عليا في هذا العلم، تلقى فيها دروس في نفس الوقت للمهندسين والرياضيين واللسانيين حتى تتكوّن لهم ثقافة علمية مشتركة بين اللسانيات وهندسة الحواسيب والرياضيات التطبيقية. وعدم فهم هؤلاء للغة أولئك كنتُ لمستّه بالفعل عندما دعاني معهد الرياضيات، ثمّ معهد علم الحواسيب في جامعة العلوم والتكنولوجيا بالجزائر للمشاركة في مناقشة رسائل بعض المهندسين في هذا العلم (مطبّقاً على العلاج اللغوي). فقد كان الطلبة المعنيون يعتمدون بذلك على النحو المدرسي الساذج أو على مفاهيم سطحية من اللسانيات. وكان عملهم طبعاً غير مناسب وغير ناجح. وكنت قد لمستّه قبل ذلك في أوروبا عند التعامل مع زملاء من الجامعات الأوروبية (في إطار التعاون العلمي) ورأيت المهندسين واللغويين لا يقدرون أن يدركوا كل ما يقوله أحدهما للآخر إلا بالاستفسارات الكثيرة وقد يقعون أحياناً في التباسات عجيبة².

وفي اجتماع القاهرة كان عند بعض المشاركين غير اللغويين إقبال متحمس على مفاهيم اللسانيات وتصوراتها، بل إن بعضهم تطرقوا لموضوع بحثهم من الوجهة اللسانية حتى كان الجانب اللساني طاغياً على كتاباتهم. فكأننا في ندوة لسانيين ليس غير. وهذا وإن كان حسناً حيث إن أكثر المهندسين العرب - ممن شاهدناهم - يعرفون أهمية دور اللسانيات في هذا الميدان إلا أنه يستدعي قلقاً من جهة أخرى وهو طغيان الجانب اللساني على الجانب الحاسوبي الرياضي. وقد أشار أحد الباحثين أثناء الجلسات إلى موضوع تطوير الأنماط الرياضية والأدوات الحاسوبية التي تستعمل الآن في هذا الميدان وبصفة خاصة البرمجيات. فالذي لدينا الآن غير كاف أبداً لتطبيق النظرية اللغوية المناسبة، وذلك كلغة Lips ولغة Prolog وقد لفت نظر الإخوان إلى أهمية مفهوم الزمرة Groupe كمفهوم رياضي يستطيع أن

1 - الغرض واضح: أن يستطيع اللغوي والمهندس أن يعملوا معاً والشرط في ذلك ببيان.
2 - بل وقد يقع بذلك (حوار الصم) بين اللغويين أنفسهم، وبين المهندسين الذين ينتمون إلى مذاهب مختلفة.

يستوعب الأنماط اللغوية المعقدة (بل وقد تلزم في البسيطة). فالمطلوب ليس فقط أن يلمّ كل من اللغوي والحاسوبي بما يكفي مما عند الآخر من المعلومات لفهم المشاكل المطروحة والحلول المقترحة، بل أيضاً أن لا يطغى جانب على آخر، وإلا أدانا ذلك إلى تناسي أن موضوع اللسانيات الحاسوبية (أو الحاسوبيات اللسانية) هي كيفية العلاج الآلي لكل ما ينتمي إلى اللغة وليس اللسان في حد ذاته ولا الحاسوبيات وحدها.

ج- النظرية اللغوية المعتمدة الآن: محاسنها ومساوئها: إنّ النظرية اللغوية التي يعتمد عليها الباحثون العرب للعلاج الآلي للكلام العربي تختلف من باحث إلى آخر في بعض مبادئها وأسسها لأنّ لكل باحث نزعته الخاصة. فمن مائل إلى النزعة البنوية³ الأوروبية أو الأمريكية ونازع إلى النحو التوليدي التحويلي وغير ذلك من النزعات اللسانية الحديثة. وهذا ما ظهر في اجتماع القاهرة بصفة خاصة. وكل الاقتراحات تتّصف بالمزايا المشهورة التي عرفت بها اللسانيات الحديثة، وهي:

1- الموضوعية العلمية: فهي تعتمد على المشاهدة، وهي بذلك علم محض وليست مجموعة اختيارات تعسفية تفرض معياراً لغوياً معيناً، وتهدر المعايير الأخرى.

2- التمييز بين ما هو راجع إلى التغيير الزمني، أي التاريخ والتطور عبر الزمان، وبين ما هو آني (Synchronic) خاص بالنظام الباطني للغة (ومن ثمّ نشأت النزعات البنوية الحديثة).

3- اللجوء إلى الصياغة المنطقية الرياضية. وهذا من أهم ما تمتاز به العلوم الإنسانية عن غيرها كالآداب والفلسفة (وكلما كانت النظريات في هذه العلوم أكثر نجاعة أو أكثر طواعية للصياغة كانت أعظم دقة وأقرب إلى نظريات العلوم الدقيقة) وغير ذلك من المزايا.

فكل هذا قد تبدو ملامحه بوضوح فيما يكتبه الباحثون في ميدان الحاسوبيات اللسانية إلا أنّنا لاحظنا في تطرقهم لمفاهيم اللسانيات بعض الأشياء، وهي كالتالي:

3 - لا أدري من أين جاءت هذه الباء فيما يستعمل الآن من هذا اللفظ: بنوي فالباء من (بنية) قلبت واوا: بنية + باء النسبة = بنوي، وذلك مثل قرية = قروي.

- تظهر اللسانيات الغربية الحديثة كأنها المقياس المطلق الذي يجب أتباعه والاحتذاء به ولا يجوز الخروج عنه. وهذا كان يمكن أن يقبل لو كانت اللسانيات الغربية قد بلغت من الرقي ما بلغته العلوم الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية وغيرها وكذلك التكنولوجيا الغربية (أي لو قطعت الأشواط الطويلة التي قطعتها هذه العلوم وبلغت شأناً كبيراً يستحيل على غير الغربيين إنكاره). أما العلوم الإنسانية واللسانيات خاصة فلم تبلغ بعد في الحضارة الحديثة هذا الشأن؛ بحيث يصعب على الباحث الغربي أو غير الغربي أن يدحض بعض مبادئها الأساسية ويأتي بالبديل. وليس معنى هذا أنها لم تأت بجديد، بلى فقد كانت نتائج البحوث فيها رائعة. ولذلك فإنه يجب أن ينظر فيما حصلت عليه وما اختبرته - الصوتيات الحديثة مثلاً - من الأفكار التي صارت بذلك حقائق لا مفرّ من قبولها. إلا أنّ هذا لا يبرر الخضوع لكل ما جاءت به وخصوصاً تصوراتها وفرضياتها، وهو - مع الأسف الشديد - واقع لا محالة، ولنضرب لذلك أمثلة:

- القول بأن كل ما هو معياري في حكم اللغوي هو للمحافظة على «صفاء اللغة» وليس من العلم في شيء (وقد ظهر ذلك عند اللسانيين ممن شارك في اجتماع القاهرة). وقد رأينا منذ لحظة أنّ علماء اللسانيات الغربيين يبنون أقوالهم على أنّ اللغة والكلام ظواهر طبيعية، فعلى ذلك يجب وصفها وصفاً موضوعياً ولا يفرضون بعض صيغها على المتكلمين. وقد بالغوا في ذلك حتى نفوا أنّ اللغة هي أيضاً قواعد، ولكن إذا نفينا كل معيار، وبالتالي أنّ اللغة نظام من الأصول والمثل (تتفرع عليها الفروع) واكتفينا بالوصف للوحدات والتقابل القائم بينها فقد حصرنا العلم في مجال ضيق جداً.

ومثال آخر هو تجاهل ما جعلته اللسانيات الغربية (أو أكثر علمائها على الأقل) كمفهوم البنية كما تصوره العرب؛ وهو مفهوم المثل. فكل من تطرق إلى النحو والصرف (أي إلى النظرية اللغوية) أسقط عليها التصور الغربي. فيدعون مثلاً إلى الاعتداد بالسوابق واللواحق العربية وهو حسن ولكن الذي هو أقل حسناً هو الفصل المطلق بين هذه العناصر الزائدة والمثل التي تدرج فيها، لأنّ الزوائد (Increments) هي جزء لا يتجزأ من المثل. فإذا

أحصيناها فلا بدّ أن يكون ذلك بالنسبة للموضع الذي تحله كل زيادة في داخل المثال، لا على حدة. (والجدير بالذكر أنّ هذا الموضع ليس مكاناً ثابتاً بل يُحدد بالنسبة للعناصر المقارنة). ومن ثمّ القول أنّ تشخيص الكلمة صعب إذ تصحبها أدوات مختلفة، وهذا صحيح لكن لا يكفي أن نفكك الكلمة إلى جذر ووزن، ثمّ نزيد عليها سوابق ولو أحقّ مثل:

1 - وبمدرستهم ← و + ب + (درس × مفعلة) + هم

عطف - جر - مضاف - ضمير مضاف إليه الخ...

2 - فهم ← صفر + (فهم × فعل) + صفر

اسم - فعل ماضٍ ، فعل أمر

← ف + (هم + فعل) + صفر

← عطف - اسم - عطف - فعل ماضٍ

ف + هم

عطف - ضمير منفصل⁴.

فكما قلنا في بحثنا: إنّ التقطيع إلى قطع ثمّ البحث عن جميع الاحتمالات التي تحتلها هذه القطع ثمّ البحث عن وسائل لرفع اللبس هي مسيرة طويلة جداً. أوّ لا يكون أحسن لو حاولنا أن نكشف عن طريقة تمكّنا من التقطيع ورفع اللبس في نفس الوقت. وهذه الطريقة قد استعملها النحاة العرب الأولون (لا ابن مالك وأتباعه، بل الخليل وأتباعه) وهي الكشف عن البنية التي تتجاوز مستوى الكلمة فتشمل زوائدها (كل في موضعه) وذلك مثل: فهم. فهذه القطعة، عوض أن تقطع ثمّ يبحث عن احتمالاتها يجب أن تقطع مع لوازمها في عملية واحدة؛ إذ الكلمة مع ما يلزمها تكون وحدة تسمى اللفظة. والقضية ليست منحصرة في اللجوء الساذج إلى القرائن بل في إمكانية إدماج الكلمة وبعض ما يصحبها في مثال معين،

4 - نقل هذا من بحث الدكتور هلال.

وهو في هذا المستوى إما مثال الاسم (الاسم مع ما يلزمه، كل في موضعه) ومثال الفعل. ويكفي أن نعود الآلة على استعمال هذين المثالين لكي تكشف هي بنفسها عن هوية كل عنصر يدخل بالضرورة في قطعة من القطع⁵. ومن هنا أهمية هذا الذي يسميه نحائنا بالمثال. وسبب إخفاق اللسانيات الغربية في التحليل اللغوي للعربية خاصة هو طغيان التقطيع الأعزل عليها. فالتفكيك إلى قطع صوتية هكذا جزافاً ودون صنعة ناتج عن الاعتقاد أن اللغة وحدات كلها قطع صوتية (أو نبر) بدليل إمكانية استبدالها بعضها من بعض، وهي الحروف الصوتية والكلم وما يقوم مقامها. وهكذا ذهبوا يكشفون عن هذه الوحدات بالتقطيع والاستبدال عند البنويين وغيرهم (Segmentation و Commutation) وما انجرّ على ذلك من التعسفات كالوحدات المتقطعة مثل ons و nous في nous courons فهما وحدة عندهم ذات قطعتين⁶. كل هذا يدل على أن وحدات اللغة ليست كلها قطعاً صوتية، بل هناك مثل مجردة لها دلالة. وينبغي أن نعلم أن المثال هو مفهوم يعم كل اللغة أي يوجد في جميع مستوياتها الدالة على معنى، وهي في العربية كالتالي:

1- **المستوى الصرفي:** وهو أدنى المستويات الدالة، وهو الكلمة، ولها مثل كثيرة لكنها محدودة ويسمي العرب مثال الكلمة وزناً وبناءً⁷.

2- **المستوى اللفظي:** وهو اللفظة ولها مثل: واحد للاسم، وثلاثة للفعل (وهو مستوى استقلالية الوحدات).

3- **المستوى التركيبي:** وليس ناتجاً عن تركيبات الكلم، بل قد تكون عناصره أشياء أخرى. وهذه العناصر (الوحدات التركيبية) تنحصر في العامل والمعمول الأول والمعمول الثاني والمخصص. فقسمة التركيب في هذا المستوى تخص هذه الأربعة لا غير. وهي

5 - نوكد من جديد أن اللجوء إلى السياق والقرائن دون مثال شيء، ومحاولة اكتشاف كيفية اندراج القطع الصوتية في مثال معين شيء آخر.

6 - مع أن nous لا تظهر في صيغة الأمر! nous courons / courons.

7 - الكلمة كما كان يتصورها النحاة الأولون غير المورفيم، فقد يمكن أن تتكون من مورفيم واحد مثل (كتاب) أو أكثر مثل (مكتب) و(يكتب).

تخضع لقوانين معينة. ثم لا بدّ من التمييز بين الوحدة التركيبية وبين محتواها. فالعامل قد يحتوي على كلمة أو على لفظة أو على تركيب، وقد يكون خالية (الابتداء في اللغة العربية مثلاً) وكذلك هو الأمر بالنسبة إلى جميع العناصر الثلاثة الباقية. وكل هذا يخضع لقوانين معينة وسبب الفرق بين العنصر ومحتواه راجع إلى ظاهرة التكرار أو الإطالة (Recursivness). وهذا سرّ من أسرار قسمة التركيب في النحو. ولا بدّ من الاعتداد بذلك حتى نضمن نجاح العمليات العلاجية في بناء قاعدة المعطيات الإفرادية وغيرها. وهذا كله يخص اللفظ في حدّ ذاته. أما المعاني فلها ميدان آخر غير هذا. ولا توازي بينه وبين ميدان اللفظ إلا في أعلى مستوى من التجريد.

ومما يدل على عدم الخروج إطلاقاً -في مستوى العالم العربي- من بعض مذاهب اللسانيات الغربية، أن يأتي الباحث فيما ينشره بمجموعة كبيرة من الأفكار والتصورات اللسانية بترتيب غالباً ما يكون منطقياً، ولكن دون أن تظهر فائدة كل واحدة من هذه الأفكار بالنسبة لموضوع بحثه. وكأنّ الباحث العربي يريد أن يتعرض لكل ما يقوله اللسانيون الغربيون ويحاول أن يطبقه على العربية هكذا كما تلقاه وبدون أن يتعرض في أحيان كثيرة لصحة التصور والإطار العام كأنّ هذه الأشياء مسلمات لا تحتاج إلى نظر. وأحسن ميدان لذلك هو التطبيق الفعلي للسانيات الحاسوبية فقد أصبحت الآن المحك الذي قد يقضى فيه على الكثير من التخيلات النظرية.

إنّ هذا ليس دعوة إلى ترك النظرة الخاصة بمذهب من مذاهب اللسانيات -أو غيرها- للباحث الحق في أن يختار المذهب النظري الذي يرتئيه. وإنّما المطلوب من الباحثين العرب أن يقوموا بتمحيص ما يأخذونه، وألا يرتاحوا إلى شيء من ذلك ما لم يكن قضية اختبرت صحتها أو نجاعتها عند التطبيق وأجمع على ذلك. ولا بأس أن يتبنّى الباحث أية فكرة أو مذهب كان إذا لم يمنعه ذلك من أن يتعرف على غير هذه الفكرة وغير هذا المذهب.

إنّ الطريق المؤدي إلى العلاج الآلي للنصوص العربية وجزؤه الذي سيؤدينا قبل ذلك إلى بناء قاعدة المعطيات من المفردات طريق طويل وشاق. وربما سيكون أشقّ لو لم نفكر

أولاً في جعل الحوار سهلاً، بل ممكناً بين مختلف الباحثين الذين ينتمون إلى آفاق علمية مختلفة. والحوار هنا ضروري على قدر ما يقتضيه كل بحث متعدد التخصصات. وسيزيد الحوار سهولة لو حاول كل باحث أن يوسع دائرة معارفه بالنظر في النظريات اللسانية غير تلك التي تنبأها بما فيها النظرية العربية القديمة. وقد جاء في كل هذا توصيات طيبة على إثر الاجتماع الأول في القاهرة.

وأكبر ميزة تمتاز بها حركة البحث في اللسانيات الحاسوبية العربية هي الإرادة القوية لأصحابها لتحقيق ما يأملونه، والجدية المطلقة على الرغم من السلبات التي أشرنا إليها. وهذا مما يبشر بكل خير ويشجعنا على بذل الجهود ومواصلة العمل.

في قضايا اللغة العربية
ووسائل ترقيتها

قضية المعجم العربي والمصطلحات كيفية تطوير البحث العلمي في اللغة العربية لمضاعفة مردودها التبليغي*

المقدمة :

هذا من أقدم ما قدمناه عن كيفية علاج القضايا المتعلقة باللغة العربية وكان ذلك في عام 1967، وهو من أقدم ما كنا ندعو إليه وقد تحقق ذلك بالفعل. وقد كان لنا حظ والحمد لله أن ساهمنا في تحقيق بعض ذلك في الكثير من المشاريع التي نبهنا في هذا المقال على فائدتها وأهميتها.

1- توطئة: (الماضي القريب): إن الشعور بضرورة تكييف العربية وبتطوير أدوات التعبير بها كتابة واصطلاحاً وغير ذلك بحسب ما تقتضيه التحولات الاجتماعية والثقافية في عصرنا الحاضر فهو أمر حاصل لا محالة، إلا أن هذا الشعور لا يزال في غالب الأحيان وعند أكثر الناس عبارة عن إحساس مبهم وغامض بعيد كل البعد عن الفكرة الواضحة؛ فهو مجرد شعور بحاجة عظيمة يدركها المتكلم المحرر باللغة العربية، بل المترجم عندما يريد كل منهم أن يعبر عن مفهوم جديد (بالنسبة إلى الحضارة الغربية) أو يريد فقط أن يسمي لسامعه أو قارئه شيئاً أحدث في زماننا هذا. وتحول هذا الشعور عند بعض العلماء - منذ القرن التاسع عشر - إلى وعي صحيح بالحاجات الهائلة التي طرأت في عصرنا في ميدان الاتصال اللغوي وتبليغ المعارف والمخاطبة ذات الصبغة العلمية والفنية بصفة عامة. فكان ذلك شعوراً باحتياج اللغة المأنوسة لديهم؛ أي التي تعلموها عن الأجيال السابقة إلى مفردات فنية تعبر عن

* - نشرت هذه المقالة في مجلة الأصالة لسنة 1976م. وكان قد عرض في 1967 على ندوة وزراء التربية المغاربة.

تلك المفاهيم التي أحدثها العلماء والفنيون في باقي بلدان العالم وخاصة في القارتين الأوربية والأمريكية. فاندفع البعض بحكم الحاجة إلى وضع المصطلحات المناسبة التي كانت تنقصهم، وبدأت هذه الحركة -بالنسبة إلى الحضارة الحالية- في زمان مبكر أي في أوائل النهضة العربية. وهكذا ظهرت في الكتب التعليمية الأولى وفي الصحف والمجلات وغير ذلك من المنشورات العدد الكبير من الكلمات المولدة التي لم يسبق أن استعملها العرب قبل ذلك الوقت بهذا المدلول، بل وبتلك الصيغة. إلا أن أكثر هذه المفردات كانت ظهرت بكيفية عفوية وبدون قرار سابق من الهيئات العلمية أو السياسية، ولذلك كتب للكثير منها البقاء بعد أن هذبها الاستعمال الجماعي المتواصل. ففي ذلك الزمان ظهرت لأول مرة كلمات بمدلولات جديدة مثل: القطار (ومدلوله القديم القافلة) والربطة (للعنق) والبلدية، والحوالة، والمصلحة، وغير ذلك من المولدات. ثم أنشئ في النصف الأول من القرن العشرين أول مجمع للغة العربية بدمشق، ثم تلاه مجمع اللغة العربية بالقاهرة ثم مجمع بغداد، وشرع كل واحد منها في وضع المصطلحات والكلمات الحضارية، وكان ذلك على تفاوت بين عهد وآخر. وكل منهم قدّم للغة خدمات طيبة يشكر عليها. ويجدر بنا أن ننوه بما بذله بعض الأفراد من العلماء؛ فقد بذلوا جهوداً في هذا الميدان قد لا تضاهيها أعمال المجامع وإن كانوا منتسبين أحياناً إلى هذه المجامع ونخص بالذكر مصطفى الشهابي.

2- الحاضر: لقد واصلت هذه المجامع والكثير من المثقفين حركة الوضع اللغوي وحاولوا أن يسدوا ثغرات القاموس العربي الحديث، ولكن رغم نيّتهم الطيبة لم يستطيعوا أن يواكبوا الحركة العلمية والتقنية إذ إنّ هذا الركب يسير بسرعة عجيبة، ولأنّ الوسائل التي استخدمت إلى يومنا هذا لسدّ الفراغ هي وسائل جدّ ضئيلة بل قد تكون دون المستوى الذي عرفه علماءنا القدامى ولذلك ستبقى مشكلة المصطلحات قائمة ما لم تتخذ التدابير الحازمة. وقد سبق أن قلنا في غير هذا الموضوع: إنّ المزامنة والمسايرة اللغوية الكاملة هي من أهمّ شروط التقدم، وأشدّ الناس احتياجاً لها هم الباحثون فكيف يتمّ لهم إقامة معلوماتهم وتطويرها وتحويرها وإثراؤها ما لم يكن لديهم من وسائل التعبير ومن أدوات لخصر الأشياء وتصنيفها

وتجريدتها ما يكفي حاجتهم بذلك؟ والحق أنّ الفئة القليلة من الباحثين الحقيقيين (أي المبدعين منهم) لا تقوى أبداً على وضع الآلاف المؤلفة من المصطلحات لمقابلة ما وضعه غيرنا منها في عشرات السنين. ثم إنَّ السرعة العجيبة -سرعة الصواريخ- التي تتّصف بها الحركات الاكتشافية والاختراعية في زماننا هذا لا تسمح لنا إنَّ لم نقلب الأوضاع الحالية قلباً جذرياً حتى نلحق بالركب الحضاري في أقرب الآجال فإنَّ سيرنا في طريق التنمية اللغوية - وغيرها من التتميات- بالنسبة إلى سير غيرنا، هو كتدرج المتواليات الحسابية بالنسبة إلى تدرج المتواليات الهندسية.

وإذا كان الأمر كذلك فكيف يجوز لنا أن نُبقي البحث اللغوي على ما هو عليه الآن من بطء وفوضى؟ وكيف نتركه يسير هذا السير المتناقل، ولا نبادر إلى اتخاذ الوسائل الجبارة التي يجب اتخاذها في مثل هذه الأحوال؟ أفلا يحسن أن يكون هذا العلاج على قدر تضخم الداء؟

الدراسة العلمية الدقيقة الشاملة شرط أساسي لتطوير اللغة:

1- ما أهمله العلماء: لقد اقتصر العلماء إلى الآن، كما رأينا على إيجاد الألفاظ اللانقطة بالمفاهيم الحديثة بطرق تقليدية لا يمكن أن تكون إلا بطيئة إذ تعتمد أساساً على البحث الفردي والمباشرة اليدوية، فإذا خرجت إلى الأعمال الجماعية فإنها اكتفت بعرض البحوث ومناقشتها ثم لم يتّضح بعد في أذهان الكثير من الناس أنّ الألفاظ المفردة وإن كانت جزءاً هاماً من اللغة فإنها ليست على كل حال كل اللغة فإنَّ الألسنة البشرية هي في الحقيقة أجهزة وأدوات لها نظام خاص بها ذو مراتب متداخلة كمرتبّة الأصوات ومرتبّة المفردات ومرتبّة الجمل، وكل هذا يكون بنية منسجمة تترايط فيها أجزاؤها ترابطاً وثيقاً. وعلى هذا يستحيل أن يكون لهذا الجهاز نجوع وفعالية إن لم تكن دواليبه متكاملة متكافلة يؤدي كل دولاّب فيه العمل الذي من أجله وُضع. هذا وقد تناسى الواضع للفظ الجديد من جهة أخرى أنّ المولّد من الألفاظ لا بدّ من أن نراعي فيه المقاييس التي تضبط الاستعمال اللغوي، بل القوانين الموضوعية التي يبنى عليه هذا الاستعمال وإلا فشلت المحاولة من أساسها؛ إذ المقصود الأول من وضع

الألفاظ هو أن يجري اللفظ المحدث في الاستعمال وأن يذيع ذبوعاً واسعاً. فالسؤال الذي كان ينبغي أن يطرحه اللغويون على أنفسهم هو: هل هذا اللفظ المحدث خاضع حقيقة لقوانين الشبوع اللغوي؟ ولهذا لا بد من إجراء بحوث علمية دقيقة واسعة النطاق لاكتشاف هذه القوانين. وهذا من الأشياء التي حملتنا على إيجاد الأسس العلمية الصحيحة لكي تعتمد عليها كل البحوث التي تعالج مشكل التطوير اللغوي.

2- الواقع اللغوي: تؤدينا هذه الملاحظة بالضرورة إلى طرُق موضوع الواقع اللغوي العربي. تساءلنا مراراً عن السبب الذي جعل العلماء ينزرون عن هذا الواقع متناكرين له أشدّ التناكر والسبب الذي أذاهم إلى الاكتفاء بما وجدوه من قواعد التوليد اللفظي في الكتب القديمة. فإنّ هذا الذي جاء به علماؤنا قديماً هو بلا شك جليل مفيد، إذ كفوّننا إلى حدّ ما البحث عن أهم القواعد ولكن الاتكال على ما تركه أجدادنا الأبرار وإغلاق باب الاجتهاد عليه هو أنجع الوسائل لتجميد الفكر وهذا الذي حصل بالفعل.

علينا إذاً أن ننظر إلى هذا الواقع اللغوي نظرة شاملة وننطلق منه لترميم ما انتقض في اللغة بسبب انزوائها في زاوية التحرير وحدها، دون التخاطب اليومي وفي زاوية التعبير الأدبي دون العلمي والتقني. وأول ما يتبين لنا من هذا الواقع هو أنّ نموّ اللغة لا يتمّ إلا بنمو الشعب الناطق بها في الميادين الاقتصادية، وبالتالي الثقافية، وهذا يعرفه اليوم كل الناس تقريباً لكن الذي قد يفوت البعض منهم هو أنّ العلاقة الموجودة بين حيوية اللغة وحيوية الاقتصاد والصناعة لا تتعكس دائماً -على تعبير علمائنا- أي قد تزول العلة (هاهنا انحطاط الاقتصاد) ولا يزول مع ذلك معلولها (أي عدم حيوية اللغة). فإنّ تقوقع اللغة وعدم حيويتها قد يستمر ما لم يدخل عليها تكيف جذري شامل؛ بحيث تستجيب به لمثيرات الناطقين بها وتفي بكل حاجيات الإنسان التعبيرية. نعم قد يعوق نموّها ما يصيبها من منافسة اللغات الأجنبية إذا كانت إحداها قد رسخت أقدامها لعارض تاريخي كما هو الشأن في بلادنا، ولكن هذا لا يكفي لتفسير نقائص التعبير العلمي في البلدان العربية الشقيقة فإنّ أكثرها تستعمل العربية في غالب ورغم ذلك بل ورغم ما تبدله من جهود في ميدان التعريب لا يزال مشكل

تطوير اللغة في تعليم العلوم قائماً في جميع الأقطار العربية. نعم إنها لم تبلغ بعد -وكلنا في ذلك سواء- المستوى اللائق من النمو الصناعي والاقتصادي بصفة عامة ولكن هذا لا يفسر أيضاً لماذا لا يزال التعبير العربي فيها متكلفاً وقاصراً عن تأدية كل المفاهيم العلمية والتقنية التي تناسب مستواها الاقتصادي والفني. أما الوضع الذي هي عليه بلدان المغرب العربي فهو طبعاً أخطر لأن منافسة الفرنسية فيها للعربية ما تزال قوية. فأول شرط يشترط لترقية العربية هو بلا شك إزالة هذه المنافسة إزالة تامة، ولكن ما دامت لغتنا لم تحظ بعد بعلاج علمي جذري وشامل فستبقى كما هو حاصل في البلدان العربية الأخرى لغة أدبية أكثر منها علمية بل -وهذا أخطر- لغة مكتوبة أكثر منها منطوقة.

هذا وسيفيدنا التتبع الممعن الدقيق لهذا الواقع إذ سيطلعنا على أسرار الشبوع اللغوي وعلى أسباب تقبل الناس لهذا اللفظ أو هذه العبارة دون ذلك أو تلك. وهذا سيمكننا من إقامة المقاييس الصحيحة كما سبق أن قدمناه لوضع الألفاظ الحضارية والعلمية. هذا ومن جهة أخرى لا بدّ من إجراء التحريات الواسعة في كل أنحاء البلاد، بل وفي كل البلدان العربية لحصر الرصيد اللغوي - إفراداً وتركيباً - حتى نتمكن من المقارنة المنتظمة بين ما يوجد في الاستعمال الحقيقي من الألفاظ والعبارات الفصيحة الحية أو ما يمكن تفصيله بسهولة لأن أصله فصيح، وبذلك نصل إلى تحديد اللغة الحية بل ولا بدّ من ذلك لأننا في حاجة إلى معرفة درجة شبوع العبارات الفصيحة المستعملة بالفعل في التخاطب اليومي وكذلك المشترك منها، وهكذا نحصل على كمية من العناصر اللغوية المشتركة ونؤحد على أساسها لغة التعليم في مراحلها الأولى على الأقل. ولا شك أن هذا العمل سيكون له أثر عميق إذ ستحدد به المفاهيم في مستوى العالم العربي ونبتعد بذلك عن البلبلة اللغوية وبالتالي عن البلبلة الفكرية.

3- الأصول الناجعة التي يجب اعتمادها: إن الانطلاق من اللغة مجردة عمّا يربطها بالتراث هو شيء مستحيل. لأن اللغة ليست فقط أداة للتخاطب، بل هي أيضاً أداة لنقل الثقافة، ومن ثمّ فهي بالضرورة مندمجة في الثقافة التي تنتمي إليها، بل هي التي تحددها ولا يمكن أن تتجسم إلا بها، ولذلك فإننا نرى أنه لا بدّ أن يعتمد في عمليات البحث التطويري على التراث

العربي وخاصة ما تركه لنا اللغويون العرب القدامى لا المتأخرون منهم (إلا ما ندر) لاكتفائهم بترديد ما قاله أساتذتهم، بل أولئك العلماء الفطاحل الذين أعجب بهم المبدعون من العلماء الغربيين عندما قدمنا لهم بعض النماذج من أفكارهم ومناهجهم. فإن الكثير من هذه الأشياء الرائعة في التحليل والتصنيف والتعليل قد يتفق بما أثبتته العلم الحديث. ولا نعني بذلك قواعد التوليد اللفظي فهذا هو أبسط ما استخرجوه بل المفاهيم العلمية الدقيقة التي توصلوا بها إلى تفسير اللغة العربية وشرح مجاريها.

والأصل الثاني الذي يجب أن نرتكز عليه هو التجاوز المستمر لما نأخذه عن غيرنا. يجب أن ننفص عنا غبار التقليد الذي أصبنا به منذ أكثر من ستة قرون والذي ما نزال مصابين به بالنسبة لا إلى القدامى فقط، بل حتى بالنسبة إلى الغربيين. فلئن كنا من أشد الناس تحمّساً لما أخرجته علماؤنا قديماً فإننا سوف نكون قد جعلنا المثل العامي: النار تأتي بالرماد عنواناً لأعمالنا فالذي نريده هو: أن نجعل هذه التركة العظيمة منطلقاً لبحوث جديدة ونفتح باب الاجتهاد فيها حتى لا يبقى مقلدين للغربيين التقليد الأعمى لأنهم وإن كانوا السباقين الآن في ميدان الإبداع، إلا أننا متيقنون أن الأدميين أبيضهم وأحمرهم كلهم من طينة واحدة ولا يتصور أن تكون الأمة منهم أكثر من غيرهم مواهب وذكاء إنما المواهب تظهر بإعطائها الفرصة في ميدانها الخاص بها.

وهناك أصل ثالث يخص البحث ووسائله، فإلى حدّ الآن لم تحظ العربية بما حظيت به اللغات الأوروبية من البحث العلمي الشامل فإن علوم اللسان في البلدان الغربية قد نهضت اليوم نهضة لم يشاهد لها مثيل، اللهم إلا تلك التي عرفها العصر الذهبي للنحو العربي. وأصبحت هذه العلوم علوماً دقيقة جداً على مثل ما صارت عليه الفيزياء والكيمياء، تعتمد على التجربة في المختبرات والتحريات الميدانية الواسعة الممنهجة. وأدخل فيها التحليل الإحصائي بل حتى الصياغة الرياضية. وبما أن اللغة ظاهرة ذات وجوه شتى فإن العلماء المختلفي الاختصاصات بدؤوا يتعرضون لها ومن الجانب الذي يهمهم. ولهذا فقد اتجهنا في بلادنا هذا الاتجاه العلمي البحث فأنشأنا معهداً يلتقي فيه ويعمل من أجل القيام ببحوث علمية

جماعية متخصصون من مختلف الميادين يجمعهم اهتمام واحد؛ وهو التعرض لأسرار الظواهر اللغوية بكيفية علمية محضة كل واحد منهم ينظر إليها من الجانب الذي يتعلق بتخصصه. وذلك مثل الخبير بتحليل مباني اللسان البشري، ومثل الرياضي المهتم بصياغة هذه المباني على ما تتطلبه الرياضيات الحديثة والإلكتروني المتخصص في علم الصوت والطبيب المتخصص في أمراض التعبير اللغوي والخبير بعلم النفس اللغوي وغيرهم. والغاية من هذا الجمع بين أولئك الخبراء الذين تختلف تخصصاتهم أشد الاختلاف هو أن يستفيد كل واحد منهم من تجارب الآخرين فتكون بذلك أعمالهم أوعب لموضوع بحثهم، والغاية القصوى هو التوصل إلى نظريات ومناهج تحليلية تبنى على مبدأ البحث المتكامل والتصحيح النظري المشترك وبذلك تضمن موضوعية البحث ونجاعة الوسائل المنهجية.

4- أما الإنجازات التي يجب أن يتعاون عليها جميع العرب قصد تحصيلها والتي ستطور العربية وتسترجع بها مكانتها المفقودة بارتقائها إلى مرتبة اللغات الواسعة الانتشار فهي كالآتي:

- إعداد نمط من الكتابة تندمج فيه علامات الشكل، وتحترم في نفس الوقت خصائص العربية ولا تبتعد كثيراً عن الكتابة العربية الحالية، ثم إقرارها على أعلى مستوى في الوطن العربي ثم تحديد أجل لتطبيقها في جميع البلدان العربية حتى تنفادى الانعكاسات السلبية في الاقتصاد وغيره.

إعداد الرصيد اللغوي في جميع المستويات (تحديده: أدنى عدد من المفردات والتراكيب العربية الحيّة يحتاج إليها الناطق للتعبير عن كل ما يختلج في نفسه وعن المفاهيم الحضارية) لتفادي الفوضى اللغوية التي أصيب بها تعليم اللغة العربية في مختلف مراتبه، وكذا الحشو اللغوي (كثرة المترادفات والعناصر الميّنة) والغموض (كثرة المشترك وعدم الدقة) والخصاصة اللغوية التي يعانيها التلميذ والطالب عند التعبير عن مفهوم حضاري لا يجد له لفظاً يدل عليه فيما يتلقاه في المدرسة.

- إعداد معايير صوتية لتعليم النطق الفصيح العفوي الذي عرفه فصحاء العرب في مخاطباتهم اليومية وذلك لجعل العربية أكثر حيوية وأكثر انسجاماً مع ما يتطلبه التخاطب التلقائي غير المتكلف الذي يجب أن تتسم به اللغات الحية المنطوق بها بالفعل في جميع المناسبات وذلك بالرجوع إلى الثروة الأدائية التي تركتها لنا كتب القراءات القرآنية ؛ حيث نجد فيها من أنواع الأداء الفصيح العفوي ما لا تعرفه المعايير المدرسية أو لا تكثر به لشعور الناس شعوراً خفياً أن الفصحى هي لغة خطب ومطارحات أدبية.

- إعداد طرق ناجعة في تعليم اللغة العربية باستغلال البحوث اللسانية الحديثة والبحوث العلمية الأخرى التي تتعرض للغة من جوانب أخرى كالبحوث التربوية اللغوية وبمتابعتها على ما تقتضيه اللغة العربية وخصائصها.

- إعداد القاموس الجامع لألفاظ اللغة العربية بإحصاء جميع ما جاء في المعاجم القديمة والحديثة، وجرد عينة كبيرة من الإنتاج الفكري والأدبي العربي منذ أقدم العصور (أمهات الكتب العلمية والأدبية في جميع الدواوين الشعرية وغير ذلك).

- إعداد أطلس جغرافي لغوي للبلدان العربية حتى نمكّن الباحثين في العربية وفي تحسين وسائل تعليمها من الإطلاع على الأوضاع اللغوية الحقيقية للوطن العربي ونزعات المتكلمين بها في النطق واستعمال المفردات والمركبات فينطلقوا في بحوثهم من الواقع المشاهد لا من التصورات الزائفة ويستطيعوا أن يصححوه بالاعتماد على معايير كلام العرب الفصيح العفوي.

- إعداد مقاييس رياضية للوصول إلى صياغة المباني اللغوية صياغة رياضية ونتمكن بذلك من استغلالها لعلاج النصوص العربية على الرتآبات (الأممعة الإلكترونية).

- إعداد اختصاصيين في البحث اللغوي وإمدادهم بالمعلومات الهامة التي حصلت عليها علوم اللسان الحديثة وتغذيتهم بالتراث العلمي العربي الخاص بالعربية على أن يكون ذلك مبنياً أساساً على الدراسة التطبيقية والميدانية كما هو الشأن في العلوم الدقيقة.

- مواصلة تعريب المصطلحات بالاعتماد على ما سينجز تدريجياً من القاموس المذكور وعلى المقاييس التي سيكشفها البحث الميداني (عن قوانين الاستعمال) وبطرق دقيقة ستحدد من الآن ويتفق جميع الواضعين على اتباعها.

مشروعان جد مهمين: من بين هذه المشاريع التي هي الآن في طور الإنجاز أو الاستعداد له فلا شك أن إعادة الطرق الناجعة لمضاعفة مردود التعليم باللغة العربية وإعداد القاموس الجامع لألفاظها هما أهمها؛ إذ كل ما ذكر فهو تابع لهما. فأما الطرق التعليمية فيجب أن يكون المنطلق ها هنا أيضاً من الواقع المشاهد، يجب أن نتثبت مما هو موجود بالفعل بإجراء التحريات الميدانية الواسعة وأن يتفرغ لذلك فريق من الباحثين، وننظر ما هي العيوب الراسخة غير العارضة التي يتصف بها تعليم العربية في مختلف مستوياته ويقال من مردوده سواء كان من حيث تخطيط المادة الملقنة وبرمجتها أم من حيث كيفية تقديمها وتلقيها، أم كيفية إدخال القواعد فيها أو نوعية التمارين ومدى قصورها في تحصيل الآليات اللغوية الأساسية. ثم يشرع في تفسير هذا الواقع وتعليقه من جميع الجوانب: الاجتماعي والنفسي وغيرهما بالاعتماد على إحصائيات دقيقة مستفيضة تتجسم في رسوم بيانية. وبناء على هذه المعلومات الموضوعية يشرع هذا الفريق في اختبار طرق جديدة ومتنوعة تتجنب العيوب التي اتصفت بها الطرق التقليدية أو ما يظن أنها عيوب (طرق تستوحي ما جدّ وحدث أو تبنى على افتراضات جديدة تماماً) ويقارن بانتظام واستمرار بين النتائج التي يتوصل إليها بوسائل دقيقة تخضع لمنهجية الاختبار والروايز النفسانية الحديثة والتقييم الرياضي. وتدعم الاختبارات في التلقين المجرد باختبارات أخرى في الوسائل السمعية البصرية حتى يعرف مردود هذه الوسائل بالنسبة إلى التلقين المجرد (وتقييمه بنفس المناهج) ويحاول الباحثون في كل ذلك الخروج عن الطرق المعبّدة وأن يختطوا لأنفسهم المناهج الجديدة التي يرونها أفيد وأنجع وينبذوا روح التقليد.

أما فيما يخص القاموس الجامع لألفاظ العربية فهو في الواقع مجموعة عظيمة من المعطيات المحصنة المرتبة (بجميع أنواع الترتيب كما سنراه) تتشكل بثنى الأشكال: إما

مسجلة في ذاكرة الذاكرة يمكن للباحث أن يعثر على مقصوده بعملية بسيطة، وإما على شكل جذافات من القطع العادي، أو ميكروفيشات يسهل نقلها من بلد إلى آخر. وسيتم جرد كل هذه المعلومات اللغوية بفضل الأدمغة الإلكترونية. وفوائد هذا القاموس هي كما يلي:

1 - يحصر لا ما جاء في المعاجم اللغوية فقط، بل كل أوضاع اللغة التي جاءت في أمهات الكتب القديمة والحديثة (بما فيها المصطلحات) والآثار الأدبية والرسائل، بل المطولات العلمية ومحاضرات الأساتذة قديماً وحديثاً (مما يعتمد عليه أساساً في الآداب العربية والعلوم).

2 - ترتب فيه هذه الأوضاع ترتيبات مختلفة:

* ترتيب أبجدي عام (الانطلاق من اللفظ).

* ترتيب بحسب مجالات مفهومية (الانطلاق من المفهوم).

* ترتيب بحسب درجة شيوع الكلمة (عدد المرات التي ظهرت في النصوص واتساع رقعة استعمالها).

* ترتيب بحسب العلوم والفنون.

وأفيد هذه الترتيبات بالنسبة للتعريب هو التصنيف بحسب المفاهيم، إذا أراد الباحث أن يعرف بالضبط وباستفاضة كل ما يدخل في مفهوم «الخيال» من الكلمات، فسيجده في الباب المعنون بهذا اللفظ وذلك مثل أن يتساءل عما إذا كان هناك لفظ في العربية يدل على مرض معين خاص بالخيال أو هل ذكرت لفظة «الأزهر» أو «الكميت» في الأدب القديم، وكم مرة وفي أي نصّ أو أي كتاب وبأي معنى بالضبط وفي أيّ سياق. وهذا يشبه ما نجده في الكتب القديمة كرسالة الخيل لابن الكلبي وغيره. ولكننا لن نجد فيه هذا النوع من المعلومات: بل ما جاء تحت هذا اللفظ وأين جاء وبأي كمية. فمن ثمّ سوف يستطيع الباحث المتتبع لتطور اللغة من إثبات تاريخ كل كلمة عبر الزمان وتطور معانيها. ثمّ بالنسبة إلى تعريب المصطلحات فإنّ هذه الترتيبات وهذا الحصر سيسهل على الباحث إيجاد اللفظ اللائق؛ إذ سيدد أمامه كل

ما وضع واستعمل بالفعل في العربية، بل يستطيع أن يختار من بين العشرات من الألفاظ المتجانسة المعنى، فهي كلها محصورة وبالتالي تحت تصرفه (وسوف يستطيع بذلك أيضاً من تفادي النادر الذي لم يستعمل إلا مرة أو مرتين).

3 - يذكر كل السياقات والقرائن التي جاءت فيها الكلمات العربية في المعطيات المدونة، وبذلك يمكن أن تضبط المعاني الدقيقة لكل الكلمات بالرجوع إلى الاستعمال الفعلي ولا يكتفي بتحديدات المعاجم التي كثيراً ما يصيبها الغلط.

4 - يحصر كل المواد الأصلية التي تتكوّن منها الكلمات وكل الصيغ التي صيغت عليها مع تحديد درجة شيوع كل واحدة منها (بذكر عدد الألفاظ التي تدخل فيها وعدد المرات التي تظهر هذه الألفاظ) كما يحصر من جهة أخرى كل أنواع التراكيب العربية التي استعملت في الكلام الفصيح بالفعل، وبذلك نستطيع أن نحدد أولوية بعضها وأسبقيتها نظراً لكثرة استعمالها ونعتمدها في تعليم العربية للصبيان وغير الناطقين بها. (شرع في إنجاز هذا المشروع وأطلق عليه: مشروع الذخيرة اللغوية (تتظر في موقعها من هذا الكتاب).

الخاتمة: لا شك أنّ هذا النوع من العمل العلمي يحتاج إلى كمية كبيرة من الإمكانيات المادية والبشرية؛ والذي تمّ إنشاؤه فيما هو موجود الآن بالجزائر، وما سيتم في المستقبل القريب يجعلنا ننظر إلى هذه الأهداف (والتي كنا نراها منذ زمان غير بعيد من الأشياء المستحيلة) بمزيد من التفاؤل إلا أنّ الأخصائيين الحاليين وهم قلة لن يستطيعوا أن يواصلوا أعمالهم ويثبتوا أقدامهم فيها إلا بمساعدة إخوانهم في عامة الوطن العربي. والذي نرغب فيه هو أن يدرك كل الباحثين العرب أنّ مشاكل العصر الحاضر لا يمكن أن تُحلّ بالوسائل التقليدية، بل بما أحدث في زماننا هذا من الوسائل الجبّارة لأنّ مشاكلنا أصبحت هي بنفسها مشاكل جبّارة تطرح الآن أحببنا أم كرهنّا على مستوى الكرة الأرضية لا على مستوى البلد الواحد.

البحث اللغوي وأصالة الفكر العربي*

المقدمة :

حاولنا أن نتطرق ههنا إلى موضوع خطير جدا وهو موضوع الخصائص الدلالية للغة التي توارثها خصائص فكرية وعقلية واجتماعية تتميز بها أمة عن غيرها من الأمم. فكثيرا ما يلتجئ الناقلون للألفاظ الأجنبية المتعلقة بالحضارة الحديثة إلى مجرد الترجمة الحرفية (إذا تركوا التعريب اللفظي). وقد تكون هذه الترجمة (اللفظية الواحدة) ممكنة ولا عيب فيها إذا كان المفهوم توحى إليه اللفظة الأجنبية وذلك مثل الماسح = Scanner والقارئ = Lecteur وغير ذلك. وفي أغلب الأحيان يصعب بل يتعذر ذلك لامتنياز اللفظتين الواحدة عن الأخرى بنظرة خاصة إلى الواقع وتصور خاص. (ولا نتكلم هنا إلا عن المفردات لا عن ترجمة النصوص). ثم إن ما يوجد من المسميات في لغة قد لا يحتاج إلى ألفاظ تدل عليها في لغة أخرى لعدم وجودها عند أصحاب لغة أخرى فلا تتطابق بالضرورة بين مدلولات الألفاظ من لغة إلى أخرى.

لقد ظهرت منذ عشرات السنين دراسات كثيرة في موضوع العلاقة بين اللغة والثقافة أو اللغة والفكر، ولكننا لا نعلم أحداً اعتنى بصفة خاصة بتأثير المنشأ اللغوي¹ في المفاهيم والتصورات مثل ما اعتنى به اللغويون الغربيون ونخص بالذكر ما كتبه اللغويان الأمريكيان

*- بحث نشر في مجلة الثقافة الصادرة عن وزارة الإعلام والثقافة بالجزائر. السنة الخامسة. العدد 26 ربيع الأول -الثاني 1395هـ -أفريل - ماي 1975م. وهو ترجمة بشيء من التصرف للمقال الذي قدمناه إلى مؤتمر الحوار بين العربية والفرنسية، المنعقد في فرنسا في 29-30 أفريل من عام 1974م. Journée d'information sur la relation entre la langue arabe et la langue française. Sassenage. في علوم اللسان، ص 33-51.

1- أطلقنا على مفهوم الـ Substrat لفظة المنشأ (اللغوي) أو العادة الأولى اعتمادا على استعمال الجاحظ لهذا المفهوم بهذين اللفظين: «متى ترك شماله على حالها ولسانه على سجيته كان مقصورا بعادة المنشأ على الشكل الذي لم يزل فيه. (البيان والتبيين 70/1). و«جذبت لسانه العادة الأولى» (البيان والتبيين، 40/1).

Sapir و Whorf اللذان تنسب إليهما نظرية جد مهمة تسمى بـ «الحتمية والنسبية اللغوية» فالذي حملنا على إثارة هذا الموضوع الأخير هو قبل كل شيء تأكيدنا من أهميته بالنسبة إلى البحث اللغوي عندنا وتأثير هذا البحث على الثقافة العربية تأثيراً قد يكون وخيم العواقب لو أنّ أصحابه يبقون غير شاعرين بما التبس به من نزعات وایدولوجيات.

وليس غريباً على أحد أنّ الاتصال الذي حصل بين بعض اللغويين العرب والثقافات الأجنبية المعاصرة من جهة، وانعزال البعض الآخر عن جلّ التيارات العلمية الحديثة من جهة أخرى قد جعل البحث اللغوي يختلف أشدّ الاختلاف (لا في مناهجه فقط بل حتى في جوهره وغايته). ولكن الذي ربّما لم ينتبه إليه الكثير من المثقفين هو أنّ هذين الطرفين قد يتفقان على كل حال في شيء واحد وهو النظرة إلى ما تركه لغويونا الأولون بعيون غير عيونهم وبمقاييس غير مقاييسهم.

ويرجع ذلك إلى تشبّعهم إما بالمفاهيم الحضارية اليونانية اللاتينية، وإما بالمفاهيم الغنّة التي ظهرت في العصور الحالكة المتأخرة. وقد نشأت عن هذا كله نزعات جدّ متطرفة فهناك من تأثر ببعض مذاهب الغربيين وتعلّق بمفاهيمه حتى صار يرفض ما يقوله العلماء الآخرون، وبالأحرى ما أثبتته علماؤنا القدامى. ونسي أنّها ما دامت قابلة للجدال فلن تكون إلا مجرد مفاهيم يجوز أن تصح كما يجوز أن لا تصح، إذ هي نظرة قوم لا حقيقة مطلقة يجب الخضوع لها في كل الأحوال. ولكن الخطر كل الخطر هو أنّ يظهر مذهب في بلد ما فيستحسنه الإنسان العربي -وله الحق في ذلك- ثمّ يبقى متمسكاً به على الصورة التي ظهر بها ويجهل أنّ هذا المذهب قد يكون تطوّر تطوراً عميقاً، بل نقض النقض الحاسم وأقيم مقامه مذهب آخر يتجاوز تناقضاته الباطنة. وهناك أيضاً من بقي متعلقاً بالثقافة المتحجرة (تركة الخمسة قرون الأخيرة) فأهمل ثقافة العصور الإسلامية الأولى المتألّنة، أو نظر إليها بنظرة المتأخرين وأحياناً أخرى بنظرة بعض المتأخرين من اللغويين الغربيين ممّن نقلت مقالاتهم إلى العربية وتجاوزهم البحث اللغوي الحديث. أما بالنسبة إلى البحث التطبيقي وبالأخصّ البحث المتعلق باللغة العربية ومشاكل تكييف استعمالها وزيادة مردودها فإنّ بعض من حظي

بهذا الاتصال نزعوا اليوم نزعتين متطرفتين: نزعة تعتقد أنّ كل مفهوم تعبر عنه اللغة الأجنبية (من اللواتي يتقنها مزدوجو اللغة) فهو صالح للاستهلاك ولا بدّ أن يبحث له عن مقابل عربي. فهي بذلك مقتنعة أنّ جميع المفاهيم التي تأتيها من الخارج تستحق أن تتبوأ مقامها في النشاط الفكري العربي بدعوى أنّها صادرة عن أمم راقية تقدمت علينا تقدماً ملموساً. ونزعة أخرى تؤمن بما يسمى بـ«الإيجابية» فغاللت فيها حتى صارت لا تعترف بأي بحث تحليلي غير الوصف المجرد للواقع وترفض كل افتراض يتجاوز هذا الوصف، بل قد تعتقد أنّ كل بحث يرمي إلى تغيير هذا الواقع فهو عمل غير علمي إنّما هو مجرد محاولة انتفاعية لا علاقة لها بالعلم.

وبناءً على ما التزمناه منذ أمد بعيد وما نصّبوا إليه من التقريب بين هذه النزعات والتخفيف من وطأة الخلاف، معتمدين في ذلك على ربط التراث العربي الأصيل بأحدث ما ينتجه العلم الحديث ممّا هو مُجمَع على صلاحيته أو بتسليط النقد البناء عليه، فإننا رأينا أن نتعرض أولاً إلى ما يقوله الغربيون أنفسهم عن دور اللغة في نشوء المفاهيم والتصورات وتأثيرها في تولد المعاني مع الالتفات إلى ما يقوله العلماء العرب في هذا الصدد، ثم نتعرض ثانياً إلى واقع البحث اللغوي في العالم العربي - والتطبيقي بصفة خاصة - حتى نتبين لنا جيداً آفاقه ومشاكله.

فكرة اختلاف النظرات إلى الكون باختلاف اللغات عند المفكرين الغربيين (أو نظرية اشتراط اللغة ونسبيتها).

إنّ اكتشاف الظواهر الراجعة إلى تداخل اللغات والشعور بأهميتها بالنسبة إلى البحث هو أمر قد مضى عليه وقت مديد. وليس الأمر كذلك تماماً بالإضافة إلى ما يعتبر الآن - بإجماع العلماء - كأهمّ ميزة يمتاز بها اللسان البشري ألا وهي صفته الإرغامية بالنسبة إلى فكر المتكلم وبالتالي دوره الرئيسي في تكوين المفاهيم. وبالفعل فإننا إذا استثنينا الآراء التي أظهرها Von Humboldt والتي طالما استغلقت على أذهان الناس فإنّ القول الوحيد الذي كان يسود في العالم الغربي إلى زمان سوسور ثمّ سابير هو القول بوجود المعاني (بالنسبة إلى

ذات المتكلم) قبل وجود الألفاظ الدالة عليها وموافقته التامة للأشياء المسماة بها. يقول Cassirer هذا الصدد: «إننا ننطلق من الفكرة أن العالم أي الواقع... يدرك جاهزاً مهياً لذلك سواء في وجود ذاته أو في بنيته، وأن دور الفكر في ذلك إنما ينحصر في تناول هذا الواقع المهيأ له ليس إلا» (أي بدون تدخل منه) (كاسيري، 1969، 39). وعلى هذا الأساس ما كان يمكن أن يشك شك في شمولية جميع المفاهيم والمطابقة التامة بين نظرات الناس إلى العالم التي تعبر عنها الألسنة البشرية. وأول من ردّ على هذه الفكرة (عن العلاقات القائمة بين تجارب الناس لهذه الدنيا وبين لغاتهم التي ينطقون بها) هو فلهم فون هومبولت وأتباعه. وقد اشتهر في ذلك قوله «ليس الكلام في حدّ ذاته ما يحدثه الحدث Ergon» «أي فعل ونشاط (في تعبير هومبولت Energein) بل هو حدث في نفسه (1903، 45)». وقوله: «إنّ اللغة هو العضو الذي يصوغ الفكر... ثمّ إنّ المميزات الذهنية التي تمتاز بها أمة عن أمة أخرى والنمو الذي بلغته لغتها هما أمران جدّ متلازمين بحيث يمكن أن يستدل بأحدهما على الآخر». ويقول كاسيري: «كان فون هومبولت يرى أنّ الاعتقاد الشائع بأنّ اللغات لا تفعل أكثر من أن تخصص عدداً من الأسماء لمجموعة من المسميات، وأنّ المفاهيم توجد وجوداً مستقلاً عنها، إنّما هو بلاء عظيم على الدراسات اللسانية. بل يطالب على عكس ذلك أن تؤوّل وتحلل هذا الأمر فنتبين بذلك أنّ كل لغة تساهم بالفعل في تكوين التّصور الموضوعي وكيف يتمّ لها ذلك» (نفس المصدر، 41). وكان فردينان دي سوسور قد قال أيضاً في بداية هذا القرن قولاً مشهوراً يشبه هذا: «ليس هناك معان سابقة الوجود ولا شيء يمكن أن يتبين مفهومته قبل ظهور اللسان» (سوسور، 1966، 155). وقد استخلص اللغويون والأنثروبولوجيون والفلاسفة من هذه الآراء شيئين اثنين. الأول: هو أنّ المفاهيم التي تحملها الألفاظ في لغة من اللغات لا تستقل استقلالاً تاماً عن البنية التي بنيت عليها هذه اللغة، والثاني: - وهو ناتج عن الأول- هو أنّ لكل لغة نظرة خاصة إلى العالم غير مطابقة بالضرورة للنظرات الأخرى. ولهذا يقول سابير «ليست اللغة مجرد قائمة وافية أو غير وافية من العناصر المفهومية المختلفة التي تبدو للشخص أنّها جديرة بالاعتبار... بل هي نظام

رمزي خلاق قائم بنفسه غير راجع فقط إلى المعلومات الاختبارية؛ تلك المعلومات التي قد يظن أنها تحصل في غالبها بدون مساعدته، بل هو الذي يحدد لنا بالفعل هذه المعلومات» (سابير، 1931، 578). ويقول Jost Trier : «اللغة نظام يسلط على الواقع الموضوعي فيختار ما يلائمه... وكل لغة تبني الواقع بكيفية تختص بها دون غيرها ومن ثم تثبت عناصرها على مقاييسها» (تريي، 1934، 428). ويقول L. Hjelmslev : «إن الشيء الواحد من الأشياء المحسوسة قد يكون له أوصاف معنوية جدّ مختلفة وذلك لاختلاف الحضارات» (يلمسليف، 1954). ويؤيد ذلك أندري مارتيني بقوله: «كل لغة يناسبها تنظيم خاص لما يخبره أصحابها. فتعلمنا للغة أخرى ليس معناه أننا نضع ألقاباً جديدة لمسميات قديمة معروفة بل معناه أننا نحاول أن نتعود على تحليل آخر لما وضع له الكلام» (مارتيني، 1963 - 7، 12). وهذا هو ما يعبر عنه أميل بنفينيست بهذه العبارة الجميلة «إننا ننظر إلى عالم قد سبق للغتنا أن عالجه» (بنفينيست، 1954، 133).

ولكن الذي أطاح الفكرة التقليدية (فكرة اللغة كرسم مطابق للواقع) هو العالم الأنثروبولوجي الأمريكي ب. ل. وورف L. Whorf الذي أشعر اللغويين الغربيين وغيرهم من المختصين بالعلوم الإنسانية بأهمية المشاكل الناجمة عن اتصال اللغات والحضارات. وقد استطاع أن يحقق ذلك بفضل دراسته الجديّة الدسمة التي جمع وحلّ فيها عدداً كبيراً جداً من الظواهر شاهدها بالفعل في اللغات الأمريكية الأصلية (لغة الهوبي بالخصوص) وقران بينها وبين ما يقابلها من اللغات الأوربية. فبتحقيقه (بكيفية ملموسة ممنهجة) لجزء من الأهداف التي كان حددها من سبقه من العلماء للبحث اللغوي، خصوصاً فون هومبولت، زرع وورف الاعتقادات القديمة وأنشأ في الوقت نفسه (بعد سابير ولكن على أسس أمتن) المدرسة الأنثروبولوجية اللغوية الجديدة، بل حتى هذا النوع من الدراسات الحديثة الذي يسمى بعلم اللسان النفاضلي أو المقارن؛ وهو علم سيكون له شأن عظيم بدون شك في هذا الميدان من البحث. والحق أن الذي كان ينقص اللغويين إلى يومنا هذا ليس فقط الإحصاء الشامل لجميع العناصر والمباني اللغوية الثقافية الموجودة بالفعل (الآن وقبل اليوم)

عبر العالم بل مفاضلة شاملة تستغرق هي أيضاً جميع المباينات الموجودة بين هذه العناصر وهذه المباني (وقد يبدو هذا العمل من المعجزات وليس معجزاً في الحقيقة إذا ما اعتبرنا القوة العظيمة التي اكتسبها الإنسان منذ عهد قريب في معالجة المعلومات بالآلات الإلكترونية²).

اختلاف النظرات إلى العالم باختلاف التسمية عند المفكرين العرب:

لقد تعرض اللغويون العرب القدامى أيضاً -وكذلك علماء الكلام- منذ زمان بعيد لمشاكل العلاقة القائمة بين المدلولات والأشياء المدلول عليها. وتفتن أكثرهم إلى أن المعاني التي تدل عليها ألفاظها بالوضع ليست تابعة مباشرة للأشياء المدلول عليها فرأيهم في ذلك - وهو نفس رأي سوسور في زماننا³ - هو أن العلاقة بين الشيء واللفظ الدال عليه تثبت دائماً بواسطة: وهي الصورة الذهنية التي يحدثها الإدراك (الصحيح أو الخاطئ) للشيء والتي تثير في ذهن المتكلم اللفظ المرتبط بها ارتباطاً اعتباطياً. وبالعكس: لا يمكن للفظ أن يثير في ذهن السامع إلا الصورة التي ترتبط بها عادة في لغة هذا السامع. فالمعنى إذا منوط قبل كل شيء بالتصور الذي قد يكون خاصاً بشخص (بالتصورات الخاطئة بالعرض) أو بالجماعة التي ينتمي إليها هذا الشخص. وقد لخص السيوطي هذه الآراء في كتابه المزهر بما يلي⁴ «اختلف

2- وقد يلتبس على بعض المؤلفين، مع الأسف، مفهوم الدراسة للتفاضل اللغوي -وهو غير المقارنة التطورية في حد ذاته- بعلم أصناف اللغات وهو في الواقع مفاضلة بين لغتين مختلفتين من حيث نظاميها النحوي، كما أن دراسات خاصة من هذا النوع كالتى وضعها فيني ودريلني Viney et Darbelnet من الكندا في المفاضلة بين الفرنسية والإنجليزية (و Malblanc بين الفرنسية والألمانية) تحت عنوان: دراسة مقارنة للأسلوبين الفرنسي والإنجليزي، وصرحاً بأنها منهج لفن الترجمة. أما فيما يخص اللغوي جورج مونان فقد أثار في إطار فن الترجمة أيضاً (وذلك في أطروحته) مثل هذه المشاكل إلا أنه تعرض لها من الزاوية النظرية البحتة. وكل هذا الذي أنجزوه لا يمكن أن نخالفهم فيه (إلا إذا كانت نيتهم أن يعالجوا مثل هذا الموضوع بالاعتماد على اللسانيات) ولكن يجب على الباحثين أن يعترفوا أن هذا المجال من البحث والمشاكل التي يطرحها غير محصور أبداً في الأفق الضيقة الخاصة بفن تعليم اللغات، أو بفن الترجمة لأنه يعالج مشاكلها عاماً جداً ألا وهو الأساس الاختباري الذي يجب أن تؤسس عليه كل النظريات اللغوية التي يحق لها أن توصف بالعلم والشمول (إذ لا يمكن أن تحصل مثل هذه النظريات اللغوية إلا بالاعتماد على إحصاء كامل ومفاضلة شاملة لجميع المعطيات اللغوية الثقافية الخاصة بكل لسان، سواء منها العناصر الفونولوجية أو النحوية أو العناصر الإفرادية)، لأن الوحدات الصوتية والتركييبية ليست كل اللغة.

3- قارن بقوله: «الدليل اللغوي يربط لا الشيء باسمه بل مفهوماً بصورة صوتية» (دروس في علم اللسان العام، 98).

4- وعرضت هذه النظرية في كتب أخرى عرضاً وافياً مفصلاً (انظر مثلاً: المحصول في علم الأصول لفخر الدين الرازي، مخطوط رقم 297 من دار الكتب المصرية) ومصدر كل هذه الأفكار هو لغويو النصف الأول من القرن الثالث كالأخفش والمازني والمتكلمون الذين شاركوا اللغويين في بحوثهم النظرية مثل الجاحظ وعباد بن سليمان الصيمري وغيرهما.

هل الألفاظ موضوعة بإزاء الصورة الذهنية (أي الصورة التي تصورها الواضع في ذهنه عند إرادة الوضع) أو بإزاء الماهيات الخارجية. فذهب الشيخ أبو إسحاق الشيرازي إلى الثاني، وهو المختار (عند السيوطي) وذهب الإمام فخر الدين وأتباعه إلى الأول. واستدلوا عليه بأن اللفظ يتغير بحسب تغير الصورة في الذهن، فإن من رأى شجراً من بعيد وظنه حجراً أطلق عليه لفظ الحجر، فإن دنا منه وظنه شجراً أطلق عليه اسم الشجرة، فإذا دنا وظنه فرساً أطلق عليه اسم الفرس، فإذا تحقق أنه إنسان أطلق عليه لفظ الإنسان. فبان بهذا أن إطلاق اللفظ دائر مع المعاني الذهنية دون الخارجية. فدل على أن الواضع للمعنى الذهني لا الخارجي» (السيوطي، 42/1). فهذا معناه أن الدليل اللغوي الناتج عن الوضع لا يتكوّن إلا من دال وهو اللفظ ومن معنى وهو صورة ذهنية قد تتغير بتغير الأوضاع الموجودة في العالم أو بتغير ما يعرض للإدراك الحسي من مختلف الأحوال. واعترض على هذا بأنه «إنما دار مع المعاني الذهنية لاعتقاد أنها في الخارج كذلك لا لمجرد اختلافها في الذهن». بالطبع! ولكن الاعتراض الخطير الذي تجاوز بكيفية جدّ مرضية التقابل الثنائي المطلق بين الذات والموضوع - وهو من تركبات أرسطو - هو هذا الذي رواه الأسناوي بقوله «أنّ اللفظ موضوع بإزاء المعنى من حيث هو مع قطع النظر عن كونه ذهنياً أو خارجياً فإن حصول المعنى في الخارج والذهن من الأوصاف الزائدة على المعنى. واللفظ إنما وضع للمعنى من غير تقييده بوصف زائد. ثم إن الموضوع له قد لا يوجد إلا في الذهن فقط كالعلم ونحوه» (نفس المصدر). وعلى هذا فإن المعنى من حيث هو أي من حيث انتمأؤه إلى اللفظ الذي وضع له هو قبل كل شيء كيان لغوي محض: فالذي اعترض عليه ليس احتمال تغيره بحسب تغير الوضع أي بحسب التغير المكاني الزماني الذي يعتري اللسان البشري ويسبب بالتالي اختلاف اللغات والنظرات التي تتحدد بها، بل أن يبني هذا الاختلاف على اتّصاف المعنى بالذهنية وحدها.

ويضاف إلى هذه الاعتبارات الخاصة بماهية الرابط الذي يربط بين المعنى والواقع الموضوعي ما استخلصه الكثير من المؤلفين العرب من الصعوبات التي وجدها في نقل المعاني من لغة إلى أخرى.

وكان هذا المشكل قد عاناه المترجمون العرب لكتب اليونان خصوصاً عندما شعروا بنقائص نقولهم ونقول سابقهم وبضرورة مراجعتها وتحسينها. وترك لنا أحدهم - وهو الحسن بن سوار - هذه الملاحظة الوجيهة: «لما كان الناقل يحتاج في تأدية المعنى إلى فهمه باللغة التي إليها ينقل إلى أن يكون متصوراً له كتصوره قائله...» (جزء، 1948، 198). والواقع أن هذا الشرط الأخير كان صعباً جداً تحقيقه حتى أدى ذلك الجاحظ - قبل هذا بقرن - أن يجزم بالاعتماد على حجج جدّ مقنعة، باستحالة نقل كل المعاني من لغة إلى أخرى. (الجاحظ، الحيوان، 75/1) وما بعدها. إن هذا الكلام ينطبق على المعاني بصفة عامة ويقطع النظر عن موضعها من اللغة، ولكن المشكل الخاص بالمعاني الإفرادية (مدلولات المفردات) قد شغل هو أيضاً أفكار الباحثين وخصوصاً أصحاب العلوم الدقيقة - مثل ثابت بن قرة - إذ لم يقتنعوا أبداً بصحة المصطلحات التي وضعها لهم المترجمون فهم الذين بذلوا أكثر من غيرهم المجهود اللازم لتصليحها⁵.

ويجدر بنا أن نذكر بهذا الصدد الردّ القوي الذي رده اللغويون العرب عندما ظهر منطق أرسطو وبدأ ينتشر، على ما كان يدعيه أصحابه من صلاحيته لأن يكون معياراً يعصم من الخطأ كل حكم ومحاكمة ومحكاً تصحح عليه كل العلوم. وكان هذا الزعم قد بناه أصحابه على الاعتقاد المطلق بأن معاني المنطق هي معان كلية غير خاصة بلغة من اللغات. وهذا هو الذي سينقضه اللغويون ونخصّ بالذكر أحد لغويي القرن الرابع: أبا سعيد السيرافي (وهو من أتباع مدرسة الخليل وسيبويه). فقد وجه هذا الرجل للمنطق الأرسطوي انتقادات شديدة عميقة في أثناء المناظرة التي جرت بينه وبين الفيلسوف المنطقي أبي بشر متى بن يونس (توفي في سنة 326هـ). فمن هذه الانتقادات نذكر هذا القول الفصل: «إذا كان المنطق وضعه رجل من يونان على لغة أهلها واصطلاحهم عليها⁶ فمن أين يلزم الترك والهند

5 - بالرجوع في غالب الأحيان إلى المجموعة الضخمة من الرسائل أو «الدفاتر» اللغوية التي كان قد وضعها علماء اللغة في القرنين الثاني والثالث إثر تحريباتهم الكبرى (كالأصمعي وأبي عمرو الشيباني والليثاني وغيرهم).

6 - إن اللغويين العرب هم أول من تنبّه إلى أن «المقولات» المنطقية التي أثبتتها أرسطو ما هي في الواقع إلا أجناساً ومعاني لغوية استخرجها أرسطو من صميم اللغة اليونانية. وهذه الحقيقة قد كشف عنها وبرهن عليها الكثير من اللغويين

والفرس والعرب أن ينظروا فيه ويتخذوه قاضياً وحكماً لهم وعليهم، ما شهد لهم به قبلوه وبما أنكروه رفضوه؟» (التوحيدي، 110/1). وأجاب على ذلك متى بأن المنطق لا يبحث إلا عن «الأغراض المعقولة والمعاني المدركة» عند الجميع وقال: «ألا ترى أن أربعة وأربعة ثمانية عند جميع الأمم» فقال له السيرافي «لو كانت المطلوبات بالعقل والمذكورات باللفظ ترجع... إلى هذه المرتبة البيّنة (أي هذا المستوى من البداهة الذي يستطيع كل إنسان أن يدركه) زال الاختلاف وحضر الاتفاق... ولكن مع هذا أيضاً إذا كانت الأغراض المعقولة والمعاني المدركة لا يوصل إليها إلا باللغة... أفليس قد لزممت الحاجة إلى معرفة اللغة؟» (نفس المصدر، 111). وبعد أن لاحظ السيرافي أن متى لم يدرك فحوى هذه الحجج وأنه لم يستطع أن يتصور فكرة التلازم القائم بين اللغة والفكر أرسل عندئذ هذه العبارة البليغة الجامعة لكل الحجج: «النحو منطق ولكنه مسلوخ من العربية والمنطق نحو ولكنه مفهوم باللغة» (نفس المصدر، 115)⁷.

البحث التطبيقي ومشاكل انتقال المعاني:

يا ترى إلى ماذا صارت اليوم هذه الأفكار في عالم البحث اللغوي (ووضع المفردات الخاصة) لا سيما عند اللغويين أو المتخصصين في اللغة العربية؟ أما فيما يخص النظرية السابقة فما يسعنا إلا أن نلاحظ بمزيد من الأسف- أنها وإن كانت غير مجهولة تماماً لدى الأوساط المثقفة (ومن حظي بتكوين في اللسانيات بصفة خاصة) إلا أنها لم تؤخذ إلى الآن بعين الاعتبار في معالجة البحث التطبيقي كمسألة الضبط العلمي للمفردات الحضارية والعلمية أو مسألة ضبط المناهج الناجعة لتعليم العربية. (أنظر ما كتبناه فيما يلي). أما ما أشرنا إليه من أفكار اللغويين وغيرهم من المفكرين العرب القدامى حول العلاقة بين اللغة

والمناطق الغربية في زماننا هذا. أنظر خاصة شارل سيروس، الموازنة بين المنطق والنحو، Ch. Serrus, Le parallélisme logico-grammatical، باريس، 1939. ومقولات الفكر ومقولات اللغة، E. Benvéniste، Catégories de pensée et catégories de langue، في Les Etudes philosophiques، عدد 4/ 1958، ص 419-429.

7- ولنلاحظ أن السيرافي (وكذلك اللغويون العرب الآخرون) لا يزعم أبداً أن المعاني الخاصة بعلم الحساب أو الهندسة هي معان خاصة بأمة من الأمم. فهذه معان كلية حقيقية.

والفكر، فلا يسعنا أيضاً إلا أن نقرّ أنّها لم تتمكّن بعد من خرق الحواجز الكثيفة التي تحول بينها وبين الباحثين المعاصرين: حاجز العصور التي تحجّر فيها الفكر العربي وحاجز الاعتقادات المسبقة الصادرة عن ذلك القانون الخيالي المسمى بـ «قانون الأطوار الثلاثة» الذي أضلّ به أوكست كونت أكثر الناس وهي من أرسخ الأوهام (وشبيهه بهذا الاعتقاد بحصول التطور على خط مستقيم)⁸. فإنّ أكثر المؤلفين الذين جاؤوا بعد الفترة الأولى من تاريخ الحضارة العربية أي فترة النشاط الأصيل الخلاق، لم يدركوا جيّداً بل لم يفهموا حقّ الفهم ما كان وصلهم من أقوال العلماء الأولين. واقتصروا غالباً على ترديد هذه الأقوال بنفس العبارات أو بعبارات مختلفة دون أن يفهموا معناها العميق ولا مغزاها الحقيقي⁹. ومن المؤسف أنّ هذه النظرية ما تزال اليوم مستغلقة على أكثر الناس كما كانت مستغلقة غير مفهومة في تلك العصور القريبة التي سادها السبات العقلي¹⁰.

أما ما يترتب على ذلك من وخيم العواقب بالنسبة للبحث العلمي فهذا لا يمكن أن يتقطّن إليه بالطبع إلا من كان شاعراً من ذي قبل بهذه الكارثة نفسها. فأى نوع من العواقب ابتلينا بها بسبب ذلك يا ترى وخاصة في ميدان البحث الاستكشافي وميدان التطبيق نفسه؟ وكيف يمكن أن نتفادها؟ هذه هي الأسئلة التي طرحناها على أنفسنا بعد أن تطلّعنا إلى تلك النظريات. ولكي نجيب عنها الإجابة الصحيحة ينبغي أن ننظر أولاً كيف طرحنا في زماننا

8- أي القطع بوجود «ترق» طبيعي متواصل يتدرج بدون انقطاع ولا انحراف و «القانون» الذي توهمه كونت هو القول بأن الفكر الإنساني قد مرّ بثلاث أحوال متتالية: العهد اللاهوتي، والعهد الميتافيزيقي والعهد الإيجابي (ومهما كان فإنّ هذا النوع من «الإيجابية» الضيقة التي تحتقر العصور الغابرة وتمجد عصر الحضارة الغربية هو كامن في الكثير من أذهان معاصرينا). أما الحاجز الآخر فهو هذا العبء الثقيل من الثقافة المتحجرة التي خلفته للعرب الستة القرون الأخيرة حيث أصيبوا بانحطاط ثقافي وتحجر فكري لا تزال آثاره تعيث في أرضهم فساداً.

9- زيادة على العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أحدثت هذا التحجر الثقافي الشامل وبالتالي عجز المتقنين على تفهم مغزى النظريات العميقة، فإنّ هناك سبباً آخر يتصل مباشرة بهذا العجز وهو ما حدث بالتدريج من استبدال المفاهيم العربية الأصيلة بمفاهيم أرسطو المنطقية.

10- كما أنه يوجد في باطن كل باحث متثقّف بتقافة غربية (سواء كان من أصل أوروبي أم لا) رجل متشبع بأقوال الفلاسفة اليونانيين، ورجل مال إلى أوهام الإيجابية بصراحة أو بدون ما شعور منه - فكذاك يوجد اليوم - لا في تلك الفترة الخلافة التي ذكرناها - في باطن كل باحث تتقّف بتقافة عربية رجل يقول بما قاله المتأخرون الذين تأثروا بفلسفة أرسطو ورجل آخر متشبع بأقوال ابن مالك والتفتازاني - إلا ما قلّ وندر طبعاً. ولكن رغم هذا قد بدأ بعض الباحثين يشعرون منذ زمان قريب جدا بخطورة البحوث التي أجراها اللغويون العرب الأولون ممّن لم يعرف الفلسفة اليونانية أو لم يتأثر بها التأثير المشوّه.

هذا مشاكل تكيف اللغة العربية. وننظر بعد ذلك في تلك العواقب السيئة من خلال ما بذل من الجهود في تحديد رصيد المفردات خاصة.

إن مشاكل تكيف اللغات بعالم جديد أو بعهد يكاد يختلف تماماً عن العصور السالفة، هي أمور معروفة ولا حاجة لنا إلى الإطالة فيها. غير أنه لا بد أن نلاحظ فيما يخص العربية أن الذي أكد عليه علماءها بالحاح في الوقت الحاضر هو احتياجها إلى المصطلحات العلمية: وأصبح هذا مشكل المشاكل عند كل المجمعين وفي كل البلدان.

ونتج عن هذا شيء مؤسف جداً: فقد قصر العلماء جل نشاطهم لحلّ هذا المشكل فأهملوا المشاكل الأخرى التي قد تكون أبعد غوراً في نظرنا من مشاكل المصطلحات بل الأصل الذي يتفرع عنه هذا الأخير¹¹ لأن الوضع العلمي للمصطلحات نفسه وضمان شيوعها بإقبال الناس عليها موقوفان على ما سنأتي به لها من حلول. ونعني بصفة خاصة المشاكل الراجعة إلى كلفة التبليغ اللغوي أي عملية التخاطب: سواء كان في مستوى التأدية اللفظية¹² أم مستوى المفردات أم مستوى التراكيب الصرفية النحوية¹³. فالذي تعرض له العلماء ليس هو المشاكل

11- قد يكون من المبالغة القول بعدم اهتمام الناس بهذه المشاكل فإن الكثير من المربين قد اقترحوا مراراً تيسيراً لتعليم النحو مثلاً، ولكن هيهات أن يكون قد تحقق في هذا الميدان التكيف المنشود.

12- إن معيار التأدية الصوتية الذي يلحق الآن للأطفال في المدارس هو معيار مجهد جداً وغير طبيعي لكثرة ما فيه من الحشو واللغو بل واللحن، وذلك كالتهاون بقواعد الوقف (بإبقاء التتوين أو الحركة في الموقوف عليه) وتمديد الحركات أكثر مما يلزم وقطع الهمزات في كل موضع وتكلف ما لا يجوز تكلفه في سعة الكلام والامتناع مما تجيزه العربية من الإدغام واختلاس الحركات وغير ذلك من أنواع التخفيف الذي كان يلتزمه فصحاء العرب، وحكاه وبرره النحاة الأولون الذين شافهوه. وهو شيء لا بد من تحصيله في التخاطب العفوي حتى لا يظهر الكلام الفصيح كأنه تأدية للغة مينة أو لغة لا تصلح إلا للتحرير والكتابة الفنية لا حق لها أن تظهر على الألسنة إلا بهذه الكيفية المصطنعة. وأحسن قدوة يجب أن يقتدي بها الملقنون هي الأداء القرآني الذي ينقله أصحابه مشافهة عن أشباخهم خلفاً عن سلف. وما دمنا نجعل أنواع الأداء الذي وردت به القراءات وأشار إليها النحاة الذين شافهوا فصحاء العرب فإننا سوف نجمد اللغة العربية لحصرها في أداء واحد مصطنع ومخالف لما كان جارياً بالفعل على ألسنة الناطقين بالضاد السليقيين مقترفين عليها بجعلها لغة تحرير فقط لا لغة تخاطب، وبهذا نضمن لها الجمود ونضمن لغيرها من اللغات أو العاميات النجاح والذبول في حياتنا اليومية.

13- في هذا الميدان أجرت بلدان المغرب العربي الثلاثة تجربة لحصر رصيد لغوي لمختلف مراحل التعليم وقد أنهى الجزء الأول من هذا العمل منذ قليل (المرحلة الأولى من التعليم الابتدائي) وهذا الرصيد هو عبارة عن أدنى عدد من الألفاظ الفصيحة الحية (لا تغني أحدهما عن الأخرى) المشتركة بالفعل أو الصائرة إلى الاشتراك، مع عدد من الألفاظ الفصيحة تخصص للمدلولات الحضارية الحديثة وتسد بذلك الفراغات المهولة التي توجد إلى حد الآن في لغة الطفل، بل في لغة المثقفين.

الأساسية¹⁴ التي تعرقل حقيقة ترقية اللغة العربية الفصحى وذبوعها ، بل تلك المشاكل التي لا يمكن أن تحلّ إلا بكيفية جزئية مؤقتة لا بكيفية جذرية لأنها على كل حال جزء لا يتجزأ من المشاكل الأساسية. ولسنا ننكر أبداً احتياج العربية إلى مصطلحات. فأى لغة في الدنيا يمكن أن تكفي بما لديها من المصطلحات؟ كما أننا لا ننكر ضخامة هذا الاحتياج. والواقع أن المشكل الحقيقي هو هذا المشكل الذي يجب على رجل العلم أن يتعرض له (ورجل العلم عندنا هو بالضرورة رجل عمل أيضاً) هو أن يعرف لماذا شاع هذا اللفظ وأقبلت على استعماله عامة المتكلمين ولماذا لم يحظ ذلك اللفظ بمثل ذلك¹⁵. وعلى هذا فلا ينبغي أن يكتفي بإرسال قائمة من الألفاظ ومحاولة ترويجها بوسائل إرغامية شديدة أو غير شديدة أملاً في الرواج في آخر الأمر ولو شيء قليل من ذلك، لأن هذا المنطق هو بذاته السبب الجوهرى لتخلفنا في ميدان الاصطلاحات. فإن السرّ في توفير الوقت بالنسبة إلى رجل العمل ليس في تكثير العمليات تكثيراً عشوائياً والاعتماد في إنجاحها على الصدفة وحدها، بل في منهجية هذه العمليات إلى أقصى درجة بنفادي تلك التي سوف لا تفضي إلى نتيجة¹⁶. وعلى أي شيء يا ترى اعتمد الباحثون حتى الآن في عملية وضع المصطلحات؟ على الطرق التي مازال يكرر وصفها منذ أقدم العصور الكثير من اللغويين: الاشتقاق، المجاز، التعريب (اللفظ الأعجمي) متناسين أن اللغة والخطاب اللغوي هما ظاهرتان طبيعيتان مثل كل الظواهر الطبيعية الأخرى

14- وهناك مشكل خطير قد شغل الأذهان وهو مشكل الكتابة (أنظر مقالتنا: الكتابة العربية ومشاكلها مجلة الثقافة، عدد 17، 1973، ص 20/9). أما المشكل الخطير الذي يخص مناهج تعليم اللغة العربية فيما أنه ليس من اختصاص هذا النوع من الدراسات اللغوية التي تشبه الفيلولوجية فقد تركه اللغويون لأهل العلم بالتربية (متجاهلين دور اللغوي في ذلك).
15- لا بد أن نتأكد بالنسبة لهذه الظواهر من حقيقة لا تقبل الجدل وهي ارتباطها قبل كل شيء بمشاكل تكاليف التبليغ ارتباطاً وثيقاً جداً. وهناك محاولة جديّة يمكن أن تهيئ لنا أسباب الإجابة الصحيحة لهذا السؤال، وهي محاولة النظر المنهجي الشامل لجميع ما وضع من المفردات في الخمسين سنة الأخيرة، ولا بد أن ننوه فيما يخص الترتيب الجامع للمعطيات اللغوية بما بذله من مجهودات طيبة الكثير من اللغويين، ولكن رغم هذا لا نتصور أن يتم هذا العمل الباهظ إلا بالوسائل الجبارة التي تتمثل في تقنية المعلومات (في علاج المعلومات على الرتابة) ولا بد من جهة أخرى أن يشمل هذا العمل الترتيبي كل أنواع المعطيات (نصوص نظرية وشعرية قديمة، نصوص من الأدب الحديث والإنتاج العلمي، تسجيلات من الكلام المنطوق بالعربية الفصحى).

16- وإن قال قائل: ولكن هذا كيف يمكن أن يعرف؟ قلنا: طرح هذا السؤال بعد الذي قلناه يؤدي إلى الدور لأن ما نطالب به هو أن نقوم ببحث علمي يتصف بكامل صفات العلم وبدون قيد ولا شرط في ذلك، وهذا البحث بذاته هو الذي سيتكفل بالإجابة عن هذا السؤال.

فإنه لا يمكن أن يسيطر عليها إلا بالامتثال للقوانين التي تضبطها¹⁷. ولكن هذه القوانين ليست مقصورة أبداً على قواعد التوليد بل تخص أيضاً كل الظواهر المتعلقة بإحداث الخطاب واستقباله وفهمه وتوازن اللغة الباطني، وباختصار كل ما ثبتت معرفته وتحديده بكيفية وصياغة علمية بحتة، ويمكن أن يحول إلى «قانون ضابط» وهو ما يسمى في زماننا loi cybernétique أي الضبط الذي يمكن الآلات من إحكام سيرها بذاتها، يزيد باستخدامه مردود هذه اللغة في المجتمع الذي تنتمي إليه.

فماذا ترتب على تناسينا لهذا الاتجاه العلمي أي البحث المتكامل والمتكافئ الجوانب، البحث الذي يأخذ بعين الاعتبار كل المكاسب النظرية والعلمية التي حصلها اللغويون العرب من جهة وعلم اللسان الحديث من جهة أخرى، وخاصة هذه النظرية المسماة بـ «مبدأ اشتراط اللغة والنسبية اللغوية».

إن الشغل الشاغل لأهل اللغة في زماننا هو -كما قلنا- ضبط الطرق الصالحة لوضع المفردات بإثبات كل ما يمكن (ويستحسن) أن يستعمل منها إثراء اللغة. وتوجد نفس هذه الطرق تقريباً في الكثير من الكتب والمقالات التي عالجت هذا الموضوع والتي تتابعت منذ ما يقرب من قرن وها هي ذي أهمها:

1- يلجأ إلى الرصيد القديم من الألفاظ الفصيحة لإيجاد لفظة يناسب معناها المفهوم المراد نقله مناسبة تامة أو قريبة:

* فإذا حصلت المناسبة التامة فلا إشكال. وهذا نادر بالنسبة إلى المفاهيم المجردة، ولكنه كثير بالنسبة للمدلولات التي تمثل الأشياء المحسوسة أو التي ليست خاصة بجماعة معينة. فأكثر الأسماء التي تدل على خلق الإنسان أو الحيوان يوجد لها مقابل في العربية وهي في ذلك ثرية جداً.

17- وقد يقال بأن هذا يهم المتخصصين فبالطبع! ولولا التخصص التقني الذي يجب أن يكتسبه كل الباحثين لما أمكن لأي واحد منهم أن يحل المشاكل النظرية والتطبيقية التي تثيرها مادته نفسها.

* وإذا لم تحصل المناسبة التامة فلا تقر اللفظة القديمة إلا إذا اشترك معناها بالمفهوم المنقول في بعض الصفات الدلالية الأساسية وهذا القدر المشترك في الدلالة هو الذي يبرر - لأنها طريقة عفوية عند الناطقين - إما تعميم ما هو خاص من المعاني أو تخصيص ما هو عام منها، وإما النقل المجازي.

2 - ينظر إلى المعنى الأصلي الذي كانت تدل عليه اللفظة الأجنبية قبل أن توضع بإزاء المفهوم الاصطلاحي، فينقل إلى العربية إذا كان له مقابل، ويلجأ في إيجاد اللفظ العربي إما إلى ما لا يزال شائعاً في الاستعمال، وإما إلى الرصيد القديم تلتقي من جديد بمشاكل المناسبة.

3 - يلجأ إلى الاشتقاق بحسب ما يقتضيه قياس العربية، فيشتق لفظ جديد من الكلمة أو المادة الأصلية التي يناسب معناها المفهوم الجديد، وهذا أيضاً يثير مشاكل المناسبة الدلالية.

4- تعرب اللفظة الأعجمية بحسب ما يقتضيه النظام الصوتي العربي، وعلى صيغة عربية بقدر المستطاع (وتختار الصيغة التي تؤدي أحسن من غيرها المفهوم الجديد). ويزيد على ذلك المجمعون: لا يجوز ذلك إلا في حالة الضرورة¹⁸.

وتقرر في الوقت نفسه أي بمجرد ما اتضحت هذه الوسائل وثبتت صحتها أن توسعت دائرة الوضع فتوضع كلمة عربية بإزاء كل مفهوم يوجد في عصرنا هذا... هكذا بكل بساطة. والحجة التي اعتمد عليها في هذا القرار هي هذه: «بما أن هذه الوسائل تستطيع أن تغطي جميع حاجياتنا في ميدان المصطلحات وغيرها فمعقول إذاً أن نقوم بتعريب جميع الألفاظ الأجنبية (التعريب مأخوذة هنا بمعناه العام)». هذا حسن ولكن أي ألفاظ أجنبية؟ أهي تلك التي تدل على معان مشهورة شهرة عالمية يستفيد شعبنا من الإلمام بها أم كل الألفاظ الجارية في الاستعمال عند الناطقين باللغة الفرنسية مثلاً؟

18- لا بد أن نشير أن هذه الوسائل ليست مصنعة، بل هي طرق مأنوسة عند الناطقين بالضاد في كل زمان. ولا شك أن القارئ الأوربي سيجد شبيهاً كبيراً بينهما وبين الوسائل التي تنثري اللغات الأوربية (فهذه اللغات تستقي هي أيضاً مواد مصطلحاتها من رصيد لغوي قديم ألا وهو الرصيد اليوناني اللاتيني).

إن هذا الميل إلى نقل المفاهيم جزافاً أو البحث عن مقابل لكل مفهوم تعبر عنه اللغات الأجنبية مهما كان (وقد يكون تصوراً خاصاً بإحداها لا يعرفه غيرها بل خطأ موروثاً) سببه الرئيسي هو الشعور الذي يشعره المزدوج اللغة - وخصوصاً الذي جمع بين الفرنسية والعربية- بما يظنه اختلالاً عميقاً لا يستطيع أن يفسره: وهو أن يتعذر عليه التعبير بالعربية عن كل ما يستطيع التعبير عنه بسهولة بالفرنسية (تلك السهولة التي اكتسبها بامتثاله للغة الفرنسية وبالتالي لتقافتها) أما أن يجد قلقاً في نفسه لعدم وجوده في الاستعمال الفصيح الشائع ألفاظاً عربية صميمة (مهما كان أصلها) بإزاء المفاهيم المفيدة التي فرضها التداخل الحضاري على جميع الأمم، فهذا أمر معقول، ولكن ينبغي ألا ينسى أننا استثنينا هذه المعاني الكلية (التي يحسن أن يشترك فيها جميع البشر) فإنّ هناك المعاني الكثيرة التي اختصت كل لغة بصوغها وتركيب بنيتها ولم تصبح بالضرورة من المعاني العالمية¹⁹. ولكن هناك ما هو أخطر من ذلك فإنّ المزدوج اللغة قد يلاحظ بعد شعوره هذا أنّ الكلمة العربية قد يوازئها (حسب ما يبدو من النصوص المنقولة وغير المنقولة وما تعودت عليه بعض القواميس) أكثر من كلمة واحدة فرنسية ولا يشك أنّ معانيها مختلفة (أو على أنّ لها مدلولات دقيقة خاصة بكل واحدة منها). فيستنتج من ذلك أنّ الاستعمال العربي غامض وغير دقيق. ولا نعني بهذا أنّ الاستعمال الحالي يمتاز بالدقة المطردة²⁰ فهيهات أن يكون الأمر كذلك. إنّما الذي ننكره

19- وأحسن مثال نضريه لهذه النزعة هو مثال بعض المعاجم والقواميس العربية التي ظهرت حديثاً فيما أنّ المادة المنطلق منها هي الكلمات الفرنسية، كان من الطبيعي أن يعتمد في ترتيبها على المعاجم الوحيدة اللغة مثل Le petit Larousse غير أنّ أصحاب هذه القواميس أرادوا أن تترجم كل لفظة بكلمة عربية واحدة، فأداهم ذلك إلى أن جعلوا - بدون ما شعور من اللغة الفرنسية (أي المفاهيم المتعلقة بها) - الأصل الذي تبنى عليه المفاهيم العربية.

20- يرجع سبب هذا النقص في دقة التعبير - وهذا شيء مُجمَع عليه - إلى التعطل الطويل الذي أصيبت به العربية طيلة قرون في ميدان الإبداع العقلي والعلمي، والتخلف الذي جعل من لغتنا الفصحى لغة أدب مكتوب فقط لا تساهم في نقل جميع العلوم ولا تستعمل في المشافهة العفوية. وقد بدأت منذ عهد قريب تخرج عن هذا الوضع الخسيس ولهذا السبب - وأسباب أخرى - نرفض رفضاً باتاً اللقب الذي لقبنا به اللغات الأجنبية وهو *arabe littéraire* أو *littéral* ونرى أنّه من الإنصاف للحقيقة أن نلقب - إن كان لا بدّ من ذلك - بـ *langue cultivée* أي لغة الثقافة تمييزاً لها عن العامية وأحسن ذلك *arabe standard* لأنها اللغة العربية الموحدة الوحيدة . ونبقى في استعمالنا الخاص لفظ «الفصحى» لأنّ معناه : ذلك النظام اللغوي الذي تشترك في استعماله جميع العرب وهو النظام الذي نزل به القرآن وكان استعماله العرب في زمان معيّن وأماكن معيّنة استعمالاً عفويّاً أي بدون تلقين معلم، وبغير لحن ينتج عن التداخل باللغات الأعمجية. (أنظر كتابنا في علم العربية وعلم اللسان العام).

هو أن تقام مثل هذه الموازنة ولا سيما أن يحمل استعمال ينفرد به قوم على استعمال آخر ينفرد به قوم آخرون حملاً تحكيمياً مصطنعاً (لأنه حمل جزافي يقع من جانب واحد فقط).

فإن حصل هذا التداخل في المعاني (وما يترتب عليه من التوليد اللفظي) بكيفية تلقائية وهذا يقتضي حصوله من الجانبين كما حدث ذلك بالنسبة إلى اللهجات العربية الحديثة التي أثرت في لغة الأجانب القاطنين في البلدان العربية، والتي أخذت بدورها الكثير من المفاهيم الفرنسية والإنجليزية، فليس لنا أن نجادل فيه لأنه حدث يحدث بكيفية عفوية اضطرارية²¹ نستطيع بلا شك أن نتدخل فيما يتركه من أثر، بل ونعدل مجرى تطوره، ولكن لا يمكن أن نزيله إزالة تامة. ثم من جهة أخرى ليس صحيحاً ما يدّعيه البعض من أن العبارات التي أحدثت في هذا النصف الثاني من القرن العشرين هي كلها نسخة من المفاهيم الغربية وحدها، إذ إن الوضع الذي هي عليه بلدان العالم الثالث اليوم ليس هو الوضع الذي عرفته هذه البلدان منذ عشرين سنة لأنه إذا كان هناك تعارض وتنازع بين الإيديولوجيات فلا بد أن يحصل هذا بين كائنات لها سهم في التفكير وفي العمل وبالتالي سهم في تكوين المفاهيم وتنميتها وتطورها.

ولنضرب لهذا الذي قدمناه الأمثلة المحسوسة. إن انتقال المفاهيم قد يحصل على وجه العموم بكيفية تلقائية كما قلنا، أي بدون أن يكون ذلك مقصوداً من لدن المشرعين لأوضاع اللغة. وفي هذه الحالة فالذين يؤثر فيه المنشأ اللغوي الثقافي الأجنبي تأثيراً كلياً هم طبعاً المؤلفون المزدوجو الثقافة، ولا يخص هذا التأثير أحدهم دون الآخر. وتخف وطأته على

21- لا شك أن ما يتطلبه الإعلام في عصرنا من السرعة في نقل الأنباء ومن موازنة هذا النقل يومياً، ثم ما يفرضه هذا من مداومة الترجمة لهو من أقوى العوامل في تحصيل التداخل بين المفاهيم. إلا أن هذا حادث بالضرورة أيضاً، وكل ما يمكن أن نفعله هو أن نحمله على الاتجاه الذي نختاره له حتى نتلافى أضراره ونحافظ بذلك على عيقرية شعبنا الإبداعية ومردودها. ويبدو لنا -- ونحن بصدد الكلام عن الأحداث الواقعة -- أن مما لا طائل تحته أن يحاول استبدال العنصر اللغوي الفصيح الشائع بعنصر قديم قل استعماله حتى عند قدماء العرب بدعوة أنه اللفظ الصحيح المناسب (وقد يكون ذلك غير ظاهر) وبدون أن نعتبر في هذه المحاولة القوانين التي يتحدد بها انتشار هذا النوع من العناصر اللغوية وشيوعه في الاستعمال. على أن هناك صورتين يجوز، بل يستحسن أن نحاول هذه المحاولة فيهما: الأولى هي صورة اللغة الفنية الشديدة الاختصاص، وذلك مثل المصطلحات العلمية البحتة التي ينفرد باستعمالها الكيمائيون والصيدالو (ولا يعرفها غيرهم) والثانية هي أن يكون هناك علم انفرد العلماء العرب بوضعه أو ساهموا مساهمة كبيرة جداً في تنميته كحساب المتلثات، وعلم الفلك، فيجب أن نرجع إلى مصطلحاتهم حتى لا نقطع صلتنا بما تركوه لنا من تراث قيم.

الأحادي اللغة ولكنها لا تنعدم تماماً لأنه في هذه الصورة الأخيرة تكون الجدة النسبية التي قد يتّصف بها المفهوم، بل انتماؤه إلى مجال مفهومي جديد (أي مناسب لما يطرأ من النوازل الجديدة) هي التي تؤثر التأثير القوي. غير أن في كلا صورتين العامل الأقوى في حصول النسخ البسيط للمعاني هو، كما قلنا ما يحصل من الضغوط على المترجمين ومؤلفي الكتب والمعاجم المدرسية والجامعية وغيرها: فهم دائماً مجبرون (بظروف الحياة العصرية) على أن ينقلوا كل شيء وبسرعة. والواقع أنه ليس لديهم من الوقت ما يكفيهم للبحث عن الكلمة التي تؤدي المفهوم بكل دقة. وذلك مثل مفهوم الـ champs = مجال عمل أو نشاط. فهناك كلمة «حقل» = الأرض الصالحة للزراع، يمكن أن تصلح لهذا المفهوم (خصوصاً وأن اللغة الفرنسية لم تتخرج في توسيع معنى الـ champs التي تدل في أصل وضعها على الأرض المزروعة (وهذا منطبق كل متسرع أو مضطر معذور)²². ثم بعد ذلك لجأ العرب إلى كلمة «مجال» فتغلبت إلى حد ما على رسيلتها ولكنها لم تزلها إزالة تامة. وكذلك كلمة «ضحية» = (ما يذبح في الضحى ثم خصت بما يذبح تقريباً لله) للدلالة على مصاب بحادث = victime. أما كلمة (مصاب) وإن كانت مستعملة أحياناً لهذا المعنى إلا أنها لم تتفوق عليها. ثم جاءت الدواوين الإدارية فضلت عليها فيما بعد كلمة «منكوب» لتتخاشى الشحنة العاطفية الموجودة في «ضحية». ونذكر أيضاً «عالج» لمفهوم traître = داوى أو طرق موضوعاً، والمعنى الأصلي لـ عالج هو: زاول ومارس، ومن ثم داوى (ومعناه دائماً حسي. أنظر قول النحاة: انفعَل: مدلوله علاجي أي محسوس) وكذلك «اعتنق ديناً» نسخاً لـ embrasser une religion عوض «انتحل» الذي يظهر في الاستعمال بين الآونة والأخرى. وقد يتفق أن يعثر المؤلف صدفة على كلمة قديمة يقارب معناها المفهوم المطروح عليه. وهذا الذي حصل بالنسبة إلى كلمة «تيار» = الموج الهائج، فهو يستعمل للدلالة على جريان المائعات أو انتقال مجموع عناصرها courant فيقال على هذا: تيار الهواء لمفهوم courant d'air ومكان هذا الحدث (بدلاً

22- ولا نرى بأساً في ذلك (بالنسبة إلى هذا المثال) لكن هذا ربما كان خطراً على خصائص التعبير الذي قد يكون أكثر مرونة وتصرفاً من التعبير الأجنبي أو أكثر إحياءً إلى المفهوم. ومهما كان فإن وجد لفظ عربي للتعبير عن مفهوم قد يبدو أنه جديد، ولم يكن كذلك فالأفضل استعمال هذا اللفظ اللهم إلا إذا شاع لفظ آخر فصيح بهذا المعنى. أنظر ما يلي من كلامنا.

من اللفظ القديم مهيب ريح أو مسهك)، وتيار كهربائي وغير ذلك. واكتفى بهذا اللفظ فشاع شيوعاً واسعاً ولم يحتج إلى أن يبحث عن كلمة «دُفاع» بضم الدال وتشديد الفاء، مع أن هذه اللفظة هي التي تدل بدقة على مفهوم الـ courant فالدفاع = قوة الموج أو السيل، ومنع الناس من استعمالها عدم وجودها في القواميس المزدوجة للغة!

ويجب أن نلاحظ أن مثل: اعتنق وعالج، وكذلك «أعار اهتماماً» -وننتج هذا الأخير من تداخل المفهوم الفرنسي بمفهوم اهتم- وألفاظ أخرى كثيرة لم نذكرها، يرجع سبب وجودها بهذه المعاني إلى هوس الترجمة الحرفية (وهي عادة تؤدي حتماً إلى اعتداء ثقافة على أخرى). فقديماً كان يقال بل لا يزال ذلك قائماً في اللهجات: دخل الإسلام أو أسلم، على وزن أفعل الذي يدل على الدخول في الشيء أو الصيرورة، قارن: أمسى وأيمن. ولذلك فإنّ لفظة انتحل لم تكن هي بنفسها كثيرة الاستعمال.

إنّ هذا التداخل المنشئي - اللفظي - المفهومي - لا يمكن أن يسلم منه أحد تماماً، فحتى المتخصصون في دراسة اللغة العربية قد يصابون به وقد يلجؤون - في أحوال قليلة على كل حال- إلى النسخ البسيط (بالترجمة الحرفية) عند وضعهم الألفاظ حتى بالنسبة إلى مادة دراستهم (وذلك مثل المعنى المعجمي = sens lexical) وكان يمكن ألا يكون هناك ضرر (لأنّ طريقة الترجمة للفظ الأعجمي في ذاتها هي مثل كل الطرق الأخرى التي تنثري للغة) لو أنّ المفاهيم التي يجعلها الناقل من المعاني الكلية كانت، حقيقة، معاني كلية أي عالمية يشترك فيها أو ينتفع بها جميع البشر أو إن لم يعطها هذه الصلاحية، كان غرضه منها أن يعرفها فقط لبني جنسه كنظرات خاصة بشعب دون الشعوب الأخرى²³.

23- وهذا لا يحدث باستمرار مع الأسف، ولذلك فقد يترتب على عدم احترامنا لهذا المبدأ عاقبة وخيمة جداً ألا وهي فقداننا أو إخمادنا لذلك التصور الخلاق (والقدرة على الإبداع) الذي أشرنا إليه منذ قليل (ووقعنا من جديد وإلى الأبد في حضيض التقليد). ونذكر بهذا الصدد ذلكم التقليد المنحوس المؤسف الذي سار على نهجه بعض المعاصرين في مادة الصوتيات وهو التقليد السلبي لكل المفاهيم الغربية التقليدية مثل الـ Syllabe والـ voyelle (الطويلة والقصيرة) والـ accent وغيرها كما جاءت في كتبهم اللغوية، أي على أنها حقائق غير قابلة للجدال لا على أنها مجرد مفاهيم تصورها بعض الناس.

وعلى هذا فمن أين يلزم على العربية أن يكون لها ألفاظ خاصة تدل على مفهوم الـ soupe أو comble أو galetas ومن أين يلزم أن تميز باللفظ بين soupe وpotage أو بين couleur وcoloris وcoloration ثم إن الفرنسية تفرق بين convive وinvité وhôte على حين أن العربية تجعل كل ذلك مفهوماً ولفظاً واحداً وهو «ضيف» فيما كثر استعماله. وهكذا هو الأمر بالنسبة إلى: comique وrisible وdrôle وcocasse وdésopilant وburlesque وغيرها، فإن للعربية في ذلك اسم جامع وهو «مضحك» وأما مرادفاتهما فليست مطابقة بالضرورة للفرنسية. وبالنسبة إلى boule وballe وballon وglobe التي يقابلها لفظ واحد هو «كرة» وكذلك: marchand وcommerçant وnégociant فلدينا «تاجر» و«بائع» (وإن كان لا يقوم أحدهما مقام الآخر في كل الأحوال). وللعربية أفعال مثل: ارتعد وارتجف وارتعش بإزاء trembler وfrissonner وgrelotter وfrémir ولكن لا يصح هنا أيضاً أن تقابل بين الألفاظ العربية والألفاظ الفرنسية مقابلة النظير للنظير لأن هذا من محض التحكم. ولنا من أنواع الحلواء الشيء الكثير فلماذا يكون من اللازم أن تتناظر أسماؤها بهذه الكلمات الفرنسية: douceurs وfriandises وsucrieries وconfiserie وpâtisserie وغيرها. خصوصاً وأننا إذا قارنا بين ما يدل على هذه الأشياء في الإنجليزية والألمانية والإسبانية رأينا أن مفاهيمها لا تتطابق (قارن الإسبانية golosina التي تجمع بين مفهومي douceurs وfriandises). ويمكن أن يتساءل الناقل كيف نترجم مثل: complaisant وserviable وprévenant وattentionné وobligeant وempresé وcondescendant. فإن كان طرح هذا السؤال من أجل ترجمة نص فرنسي إلى العربية، فمن الطبيعي أن يبحث الناقل عن أنسب الألفاظ دلالة ليضعها إزاء كل واحدة من هذه الكلمات، ولكن بشرط أن يستخرج معناها الدقيق من سياقها لا من القواميس فقط أما إذا كان مراده أن يقابل بين الفرنسية والعربية كما هو الأمر في صنع المعاجم، فسيكون اختياره لكلمة «لطيف» أو «مجامل» أو «ودود» اختياراً تحكيمياً ما لم يرجع إلى قائمة جدّ مستفيضة من السياقات التي ترد فيها غالباً. ومهما كان من أمرها فإنه يحتمل بل يرجح أن لا يحصل التطابق التام.

وما قلناه عن التمييز بين المفاهيم الجزئية غير الكلية وعن عدم تطابقها انطلاقاً من الفرنسية إلى العربية يمكن أن يقال أيضاً على الوجه الآخر. فإذا انطلقنا من العربية وجدنا مثلاً أنّ مفهومي «العم» و«الخال» لم تضع لها الفرنسية لفظاً خاصاً (وبالتالي لا تميز بين ابن العم وابن الخال) ومن المعروف أنّ اللغة القديمة -وكذلك لهجات البدو في أيامنا- كانت تقيم الفوارق الدقيقة بين المعاني الراجعة إلى النخيل والإبل والبراري وكل ما يخص حياة البدو²⁴ كما أنّ الإسكيمو يقيمون مثل هذه الفوارق فيما يخص الثلج، أفيلزم بعد هذا على اللغويين الفرنسيين أو الإنجليز أن يضعوا كلمة خاصة لكل واحدة من هذه الدقائق وألا يكتفوا بلفظ مركب يشيرون به إليها إذا ما اقتضت الحاجة؟

على أنّ الباحث قد يجد في كتب اللغة القديمة، بعد التنقيب المديد من نواذر الألفاظ ما هو مناسب إلى حد بعيد لبعض الكلمات الأجنبية وذلك مثل: boudier و tatonner و gibecière و cache-col التي وجد لها مقابل مناسب تماماً وهي بالنسبة إلى كل واحدة منها: حَرْد (اعتزل وانفرد غضباً) و عَيْثَ (طلب شيئاً باليد من دون أن يبصره) ومَقْتَبَ (وعاء للصادق يجعل فيه ما يصيد) ومِشَلَّ (ثوب يغطي به العنق). وأمام هذه الكلمات النادرة فإنّ موقف اللغوي (ممن يهتم بتأليف المعاجم) سيكون دائماً التردد والحيرة في هل يجوز لنا أن ندرجها في معاجمنا، بل قد يرفض ذلك في أحيان كثيرة لأنها لم تحظ -حتى الآن على كل حال- بما حظيت به تلك الكلمات الفرنسية من كثرة الاستعمال²⁵ وخصوصاً إذا لم يتأكد بعد من وجود ما هو أقل ندرة منها. على أنّ لهذه الألفاظ العربية التي ذكرناها مزايا لا تتكر:

1- ليست معانيها مما يرجع إلى نظرة خاصة يمكن أن يختلف فيها البشر.

2- وجدت بالفعل في الاستعمال العربي رغم ندرتها.

24- وكتب اللغة تزخر بهذه الفوارق التي لا يمكن أن يعبر عنها باللغة الفرنسية (واللغات الأجنبية) إلا باللفظ المركب (أنظر بالخصوص كتب الفروق).

25- والجدير بالملاحظة أنّ هذا هو نفس الموقف الذي تمسك به مؤلفو الرسائل اللغوية القديمة (والأصمعي بصفة خاصة). وما خرج عن هذا الطريق إلا أهل بعض أهل الكوفة الذين أولعوا بجمع الشارد والحوشي من الألفاظ.

3- لا تدل على ما يحترز من استعماله (كالمعاني المتشاعمة منها أو التي توحى إلى معنى فاحش).

4- ليست لها مرادف.

5- ليست من الألفاظ المشتركة.

6- لا تتنافر حروفها.

وهذه المزايما هي التي حملت أصحاب الرصيد اللغوي في المغرب العربي على إقرارها²⁶. وهذا جدّ معقول لأننا إذا رجعنا إلى ما أدخل في الاستعمال منذ عدة سنوات من نواذر الألفاظ رأينا أنّ بعضها قد قبله الآن جميع الناطقين فلا نستغرب هذا الذي فعلوه (وذلك مثل كلمة: قطار وسيارة وغواصة وألفاظ أخرى كثيرة جدا) ولكن يجب أن نتأكد أنّ مثل هذا لا يمكن أن يكون له حظ من الاستعمال إلا إذا استوفى تلك المزايما التي ذكرناها (ولا شك أنّ هناك أسراراً أخرى أعمق منها سوف يكشفها البحث).

وهذا يؤدينا حتماً إلى إثارة مشكل التدخل ومشروعيته من وجهة نظر العلم وهو هذا السؤال: هل يجوز للباحث بما هو باحث أن يتدخل في مجرى الأحداث للانتفاع منها، أو لأي غرض غير الوصف والتفسير لهذه الأحداث؟ كما سيؤدينا إلى بيان بعض الحقائق يجب أن تثبت أمام تلك النظرة الخاصة التي تسمى «بالإيجابية» (positivisme). لقد قال اللغويون «الإيجابيون» بهذا الصدد أقوالاً أصبحت اليوم معروفة مشهورة وها هي ذي أهمها فقد قالوا: «إذا كان تطور اللغات ظاهرة طبيعية فهو إذاً منفصل عن إرادتنا (غير متأثر بها). ولا يحق لنا أن نحمل الواقع أكثر مما يحتمله. وليس تدخل الإنسان بتغيير هذا الواقع من العلم في شيء. لا يمكن أن يستنتج مما هو حاصل وبالطبع ما هو واجب بالمنطق أو بمعيار آخر إلا باستدلال فاسد»، الخ... .

26- أنظر الهامش 13 من هذه المقالة.

إنّ الذي حمل «الإيجابيين» على التعلّق بهذه الأقوال هو - من غير شك - شدّة تخرجهم في إثبات الأحداث والحقائق - وهي صفة محمودة في حدّ ذاتها - إلا أنّ مثل هذه المواقف المتطرفة لا يمكن أن تكون إلا عقيمة. نعم يجب على الباحث أن يتحفّظ عندما يحاول إثبات الوقائع، إلا هي مرحلة من مراحل البحث العلمي إثبات الوقائع وليس كل العلم. فلولا الافتراضات والنظريات، ولولا التمثيل الإجرائي (Simulation) لما استطاع العلم أن يتقدم لأنّ الواقع لا يخبرنا بنفسه عمّا فيه من أسرار. ولذلك يجب أن يحمل على أكثر ممّا يحتمله ظاهره خلافاً لما يقوله الإيجابيون بشرط أن نتأكد باستمرار -على كل حال- من صحة كل نظرية نضعها، من حيث تماسكها المنطقي، ومن حيث موافقتها لهذا الواقع (وهذا عمل مستمر لا يكاد ينتهي). أما فيما يخص المعيارية التي تزول بوجودها صفة العلم البحث، كما يزعمون، فقد يمكن أن نجيب بأنّ التطبيقات في ذاتها لا دخل لها في إبقاء أو إزالة صفة العلم من البحث الذي أتاحتها، بل هي متوقفة فقط على ما ينويه من تحصيلها القائمون بإجرائها (كالاختيارات الأساسية التي تختارها الشعوب لنفسها مثلاً). ولكن ينبغي أن نضيف إلى مثل هذا أنّه لا يصحّ أبداً أن يوصف بحث من البحوث بالبعد عن العلم أو النقض لأصوله بدعوى أنّه يرمي، من وراء هدفه القريب وهو التفسير للواقع، إلى أهداف أخرى تتعلّق تعلقاً كبيراً أو قليلاً ببعض المصالح الحيوية. لأنّه كما سبق أن قلناه في موضع آخر «إما أن نستمر في جعل طريقة البحث للبحث الطريقة العلمية الوحيدة الحقة، وبمثل العطرسة التي أظهرتها الفلسفة اليونانية القديمة»²⁷... وإما أن نفتح أعيننا ونلاحظ أنّه قد تحصل في بعض المحاولات الاستكشافية مهما كانت غايتها وسواء لها أهداف في الحياة العملية أم لا، الأوصاف التي هي عماد كل معرفة موضوعية ومنظمة ألا وهي: **نجوم الوسائل التجريبية وقوة مناهج الصياغة الصورية**. ثمّ ليس صحيحاً، من جهة أخرى أن يستحيل تدخّل الإنسان في الواقع (وفي تطور اللغات خاصة) أو أن يكون هذا التدخّل يحصل دائماً بغير جدوى.

27- أما هذه الفلسفة فلها عذر إذ كانت تابعة في ذلك للأفكار والنظم التي نشأت في عصرها (فالمباشرة التطبيقية والصناعات التقنية كانت، كما هو معلوم مقصورة على العبيد، وكان يأنف المتفنون أن يتعاطوها).

وأكبر دليل على ذلك هو ما يحصل في كل زمان من التأثير العميق لمجرى التطور اللغوي بما يتخذه رجل السياسة من القرارات وما يقننه النحاة من المعايير (وناهيك بما كان للنحاة الفرنسيين في القرن السابع عشر من التأثير). نعم قد يكون هذا التقنين صادراً عن مذهب رجعي (يجمد ما توسع فيه العرب حباً في التجميد ، بل ويمنع ما أجازوه) أو ذاتي وتحكمي (يريد أن يفرض رأياً نحوياً أو يحافظ على امتيازات بعض الطبقات الاجتماعية). وهذا طبعاً قبيح في منتهى القبح. ولكن ما لا بدّ من الاعتداد به - في ميدان التطبيقات وبدون أن يخل ذلك بعلمية البحث، هو ما يكّنه الشعب من رغبة شديدة في المحافظة على كيان لغته وإبقاء نظامها ذلك النظام الذي يشعر بأنه أحد أركان شخصيته والعامل الذي يضمن له وحدته. ولا نعتقد أنّ هذه النزعة هي نظرة خاصة بشعب من الشعوب .

وأهم ما يعترض به على الإيجابية بصفة عامة وعلى ما طبقوه منها حديثاً على البحث اللغوي بصفة خاصة (وهو أساس كل ما قلناه) هو موقفها من الواقع الموضوعي. فإنّ الإيجابية كما هو معروف تنبذ على الإطلاق كل تأمل ميتافيزيقي، وكل بحث عن الكائن في ذاته ولا تلتفت إلا إلى ما يمكن أن يعرف، في زعمها، معرفة موضوعية وهي الظواهر التي تحدث في الطبيعة والتي سيحصرها إيجابيو عصرنا فيما يمكن مشاهدته مباشرة. فالعجب أنهم بفعلهم هذا استبدلوا تأملاً بآخر: وهو تأمل الظواهر في ذاتها. ولا شك أنّ الخطوات التي خطتها هي كبيرة (وإن كان من بعض الوجوه فقط) ولكنها ليست حاسمة لأننا لم نخرج بعد من نطاق التأمل. إذ لا تزال أولوية الموضوع والنزعة التأملية الراجعتان إلى الفلسفة اليونانية هما اللتان تهيمنان على البحث، كيف لا، وهم يجعلون الهدف الرئيسي لكل أبحاثهم الموضوع وحده أي الشيء في ذاته أو الظاهرة في ذاتها. وذلك كوصفهم التحليلي لظواهر الوقائع: من تجزئة إلى أصغر وحدات ثمّ تصنيف هذه الوحدات، ثمّ بيان انتظامها في المجموعة التي تندرج تحتها. فلا تظهر العلاقات التي تربطها في آخر الأمر إلا على شكل سكوني. فهذه النزعة التأملية الموضوعانية قد تجاوزها العلم الحديث التجاوز البعيد (وخصوصاً في ميدان الفيزياء والرياضيات الحديثة) وسببها الأول هو جهل الإيجابيين لواقع آخر له أهمية عظيمة

جداً وهو التفاعل الحادث بين ذات الباحث وبين الشيء الذي يقع عليه بحثه. وهذا التفاعل هو في الحقيقة من أكبر العوامل التي تساعد على تحصيل المعلومات الجديدة فيه تتكاثر معارف الإنسان، ويتمّ بالتالي تكيفه بالأوضاع والمحيطات الجديدة. وعلى هذا فالذي يمتاز به العلم الحديث - في أحدث أطواره أي في هذا النصف الأخير من القرن العشرين - وكذلك العلم العربي في عنفوانه، هو خلوصه من هذه النزعة التأملية البحتة وامتاعه من تقديس الموضوع والشيء في ذاته. إذ إنه يرى أن الأشياء غير ناشئة عن ترابطها الترابط السكوني، أو بعبارة أخرى أن العلاقات التي تربطها هي التي تنشئها وهي سبب وجودها والعلاقة عندهم هي في الحقيقة عملية تحويلية. وهذا النوع من التلازم الحركي هو الذي ينبغي أن يلتفت إليه الباحث قبل أي شيء آخر.

إنّ التداخل بين المفاهيم، المنتظم منه والتلقائي، الذي هو متواصل منذ زمان بعيد بين اللغات الأجنبية وثقافتها من جهة، وبين اللغة العربية من جهة أخرى، قد أثر أيما تأثير، كما رأينا في البحث العربي وخصوصاً المزدوج اللغة²⁸. وكان يجب على هذا الباحث، ونخص بالذكر المتخصص في دراسة العربية، أن يحمي نفسه من بعض هذه التداخلات، بعد تلقيه الثقافة الأجنبية، واكتسابه بذلك منشأ لغوياً ثقافياً زائداً على منشئه الأصلي، إذ أنها لا تساعد البحث التطبيقي الناجع، بل وتمنع الباحث من تنمية مواهبه الإبداعية. إلا أن المتخصص في مادة اللغة العربية لم يهتم اهتماماً كبيراً أو لم يتصل اتصالاً وثيقاً بما توصل إليه علم اللسان الحديث من النتائج المفيدة وما حققه علم العربية قديماً من أصيل النظريات، فلم يستطع من أجل هذا أن يحسن مناهجه التقنية، وبالتالي نتائج بحوثه. وقد نبهنا بهذا الصدد على الأهمية العظمى التي يمكن أن يكتسبها بالنسبة إلى هذا البحث اعتدادنا بكل المكاسب النظرية والعلمية التي حصلها علم اللسان ونظرية المعرفة العلمية في زماننا هذا.

28- وقد صار الوحيد اللغة في الأيام الأخيرة مثل المزدوج فهو عرضة لهذه التدخلات بحكم ما يوجد من الألفاظ العربية الفصيحة أو المعربة التي تدل على مفاهيم غير موضوعية وغير مشتركة بين جميع البشر مع اعتقاده الراسخ أنها كذلك. وهي كثيرة.

الكتابة العربية ومشاكلها*

المقدمة :

أعرض هنا للمشاكل التي يعانيتها المجتمع العربي في كتابته التي ورثها من أسلافه واحتدت هذه المشاكل عندما تعود الناس بعد أول كتاب طبع بالعربية على ترك الشكل في أكثر ما يطبع فأصبحت قراءة المطبوع صعبة وخاصة بالنسبة لمتعلمي العربية. ثم تعرضت للمحاولات التي ظهرت منذ بداية القرن العشرين للتخفيف على الأقل من وطأة هذه المشاكل.

I - أصل الكتابة العربية ومنشؤها: إن الكتابة العربية التي نستعملها اليوم تفرعت عن الكتابة الأبجدية أو الألفبائية التي اخترعها الفينيقيون في القرن الخامس عشر قبل الميلاد، وكانت الأمم المتحضرة قبل ذلك تستعمل الكتابة التصويرية Idéographie أي مجموعة من الصور تصور بالتقريب المعاني المراد تبليغها (مثل الهيروغليفية المصرية القديمة) إلا أن هذه الكتابة تكلف جهداً ومشقة كبيرة لكثرة رموزها وشدّة تعقيدها، وهي لا تفي أيضاً بجميع ما يحتاج الإنسان إلى التعبير عنه لأن المعاني لا حصر لها. فاختُرعت كتابة أخصر وأنجع إذ اعتمد على تصوير عناصر الألفاظ التي هي الحروف. وبما أن عدد الحروف في كل لغة محصور، فإن الإنسان يستطيع باستعماله لبضعة وعشرين رمزاً خطياً أو ما يفوق ذلك بقليل أن يركب منها أي كلمة شاء، ومن ثم أن يؤلف أية جملة يفيد بها لغيره غرضه المطلوب.

وفضل هذا الاختراع يرجع للفينيقيين كما قلنا، ثم استعاره منهم الشعوب التي كانت متصلة بهم كالساميين الآخرين (مثل الآراميين والعرب القحطانيين وانتقلت منهم إلى البرابرة)

*- نشرت هذه المقالة في مجلة الثقافة. مجلة تصدرها وزارة الإعلام والثقافة بالجزائر السنة الثالثة العدد 17 /رمضان- شوال 1393هـ/ أكتوبر - نوفمبر 1973م. ص 9-20.
طلب المرحوم الرئيس هواري بومدين مني عرضاً علمياً لمشاكل الكتابة العربية فاستجبت بكتابة هذا البحث، ثم أذن لي بنشره.

والفرس والهنود واليونان (ومنهم إلى كل بلدان أوربا) ووصل إلى عرب الشمال عن طريق الآراميين (من أهل الأنبار لا من النبط كما أثبتته الدراسات الحديثة).

2- مزاياها: الجانب الاقتصادي والأدائي (الوظيفي): تتفق كل الأنظمة الكتابية السامية المتفرعة عن الكتابة الفينيقية في عدد من الصفات منها ما تشترك فيها مع غيرها ومنها ما يميزها عنها:

- نُصوّر الحروف لا الأصوات الفردية، ومعنى هذا أنها تعتنى بتمثيل الأجناس من الأصوات المحسوسة المعيّنة وذلك مثل رمز الجيم (ج) فإنه يمثل مجموعة من الأصوات تتحد في بعض الصفات أو على الأقل تنفرد بصفات ليست في غيرها وبذلك يقابل بها جميع الحروف الأخرى فإنّ لصوت الجيم مثلاً أنواعاً لهجية كثيرة (كالجيم المصرية G والجيم المغربية J والجيم الجزائرية DJ والجيم اليمنية GY وغير ذلك) ثمّ الجيم التي ينطق بها زيد ليست هي تماماً الجيم التي ينطق بها عمرو، فهناك فوارق فيزيائية دقيقة ترجع إلى هوية الشخص الناطق ولكن كل هذه الجيمات تؤدي نفس العمل ونفس المهمة التمييزية، وعلى هذا فلا تحتاج إلى أن يخصص لكل واحدة منها رمز على حدة. وهو الآن مفهوم أساسي في تحليل اللغات ويعتمد عليه لا اللغويون فقط، بل حتى مهندسو المواصلات في بحوثهم الرامية إلى التقليل من تكاليف التبليغ الهاتفي واللاسلكي وغيرهما. وهذه الصفة للكتابات السامية تشاركها فيها جميع الأنظمة التي استعيرت من الكتابة الفينيقية.

- تخصص لكل عنصر لفظي (الحروف أي الجنس من الأصوات) علامة واحدة والعكس: لا تشير العلامة الخطية في هذا النظام إلا إلى حرف واحد. وهذا مبدأ هام أيضاً لتحقيق رغبة المستعمل بعدم الحشو (الخطي) أي بعدم زيادتها في مدرج الكلام المكتوب، أي صورة غير مفيدة (لا تؤدي فائدة معيّنة وذلك مثل التمييز أو الدلالة على معنى خاص). وبالعكس فلا يوجد أي جنس من الأصوات بدون صورة خطية ترمز إليه في الكتابة ولا أي شيء مما يميّز حرفاً عن آخر أو تركيباً عن آخر. وقد نجد هذا في بعض الكتابات غير

السامية كالتشكيكية والأسبانية والتركية الحالية، ولكنّها كلّها حديثة العهد وناتجة عن إصلاح وقرار من حكومات تلك البلدان. أما الفرنسية والإنكليزية فبقينا إلى الآن تستعملان نظاماً إملائياً معقداً غير خاضع للمبدأ المشار إليه. وذلك لشدة تعلق هذين البلدين بنظامهما الإملائي التقليدي الذي لا يمثل النطق الحالي (إذ تطورت أصوات اللغتين وبقي النظام الكتابي يمثل في الغالب النظام الصوتي القديم). وأما الكتابة العربية فلا يوجد فيها هذا العيب لأنّ أكثر ما هو موجود في الخط فهو للدلالة على غرض معيّن وحتى ولو لم يشر إلى عنصر صوتي وذلك مثل ألف «فعلوا» و واو «عمرو» فالأول يحترز به عن التباس واو الجماعة بواو العطف في «مروا» مثلاً وطردهوا الباب على هذا المثال والثاني يُحترز به عن الالتباس بلفظ «عمر». وهكذا كل العلامات الخطية التي لا ينطق بها وإنما تصلح للتمييز في النصوص المكتوبة.

3 - عيوبها ونقائصها: للكتابات السامية ومنها الكتابة العربية عيوب مشهورة:

1- أكبر عيب يؤخذ على الكتابة السامية والكتابة العربية بالخصوص هو الإشكال واللبس وعدم الوضوح؛ وذلك راجع إلى كثرة الاختزال والإفراط في الاقتصاد ناتج عن:

- قلة الرموز المتميزة تمايزاً كافياً لتلايق اللبس عند الكتابة السريعة والتهاون في إدراج النقط: (سيان، طمس، وغير ذلك من الحوادث الطارئة) وبالتالي كثرة الرموز التي تتفق صورها ولذلك لجأ القدماء للتمييز بينها إلى الإعجام فمن الرموز المتفقة الصور التي لا تتمايز إلا بالإعجام 15 رمزاً من 28 وهذا كثير جداً قد يتطلب انتباهاً أكثر من الكاتب وعامل الطباعة: ب/ت/ث - ج/ح/خ... الخ.

- الاكتفاء بكتابة الحروف الجوامد والذوائب (= حروف المد)، وعدم وجود في درج المكتوب أي في صلب الكلام المكتوب وبين حرف وآخر علامات خاصة لعناصر صوتية هامة جداً كالحركات والسكون وتضعيف الحرف والهمزة والتنوين. وهذا قد يبرره نظام اللغات السامية وبنيتها وهيكلها. فإنّ أهمّ ما تمتاز به هو ثبوت المادة الأصلية وبقاؤها في الغالب على حالة واحدة عند انتقالها من صيغة إلى أخرى في تصاريفها، ومن المعروف أنّ

الصيغ تحصل أكثر بتحول الحركات وكيفية ترتيبها (كُتِبَ - كُتِبَ - كُتِبَ - كُتِبَ - كُتِبَ - كُتِبَ - كُتِبَ - كُتِبَ - كُتِبَ - كُتِبَ... الخ). أما الحروف الزائدة (اللواحق مثل الميم في: مكتب والتاء في كاتبة) فقليلة بخلاف اللغات الأوربية، وهذا الذي حمل محترفي الكتابة الفينيقية على الاكتفاء بكتابة الحروف دون الحركات لكي لا يمتزج ما هو أهم عندهم وهو المادة الأصلية بما يعرض لها ويفرّع عليها من التصاريف المحدثّة للكلمات المعيّنة ظناً منهم أنّ القارئ سوف يستطيع أن يفكّ رموزها ويكشف نوعية الكلمة بسياق الكلام المكتوب وبالقرائن العقلية الحالية. ولكن هذا أمر مجهد لا بالنسبة إلى من لا يعرف اللغة معرفة حسنة، بل حتى بالنسبة لمن يتقنها اتقاناً، لأنّه يستحيل أن يعرفها كلّها. ولذلك احتاج العلماء العرب إلى اختراع نظام من العلامات يزيلون به الغموض الناتج عن ذلك ويرفعون به اللبس الذي كثيراً ما كان يحدث في قراءة النص القرآني قبل ذلك.

2- صعوبة استعمالها وتكليفها: ولكن هذا الذي اخترعوه صار سبباً لإزالة الميزة الاقتصادية الأساسية التي امتازت بها الخطوط السامية حينما كانت مجردة من هذه العلامات التي هي علامة تضعيف الحرف (التشديد) والهمزة، وعلامات الحركات والسكنات وعلامة التنوين ومجموع كل هذا يسمى شكلاً (وهو من اختراع الخليل بن أحمد اللغوي المشهور وهو أكبر لغوي شهده التاريخ). وأما سبب إبقاء الخط كما كان وزيادة هذا الشكل خارج مدارج الكلام المكتوب فهو راجع إلى تحرّج العلماء الشديد من تحويل النص القرآني إلى صورة مغايرة لما أثبتته كتاب النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم. ولذلك ما كان من الممكن أن ينجز آنذاك إلا هذا النوع من الإصلاح، لأنّ اهتمامهم كان موجّهاً فقط نحو توضيح النص القرآني. واخترع لذلك أبو الأسود الدؤلي (ت 69هـ) - قبل اختراع الشكل - نظاماً من النقط فأشار إلى الفتحة بنقطة واحدة فوق الحرف وإلى الكسرة بنقطة تحته وإلى الضمة بنقطة أمام الحرف. ثمّ جاء بعده من أدخل نقطاً أخرى بألوان مختلفة على بقية الشكل. ثمّ تفتّن الخليل إلى عدم وضوح النص القرآني المنقوطة بهذه الطريقة، وكذلك أشعار العرب وكلامها الذي كان يدون حينذاك، فاخترع الشكل المعروف عندنا اليوم وهو أقلّ كلفة وأكثر

وضوحاً من النقط إلا أن هذا الإصلاح (الأول والثاني) لم يكن كافياً لأنه يترك الشكل خارج المدرج. وبقيت عملية الكتابة جدّ مجهدّة إذ صارت -بعد إصلاح أبي الأسود ورغم التبسيط الذي وضعه الخليل- أكثر تكليفاً ومشقة سواء من حيث عمل الكتابة نفسها أو من حيث فكّ هذه العلامات وقراءتها قراءة سريعة وسليمة. إذ بدخول هذه الرموز على الكتابة المجردة تصبح مستويات العمليتين (الكتابة والقراءة) على ست طبقات متزامنة (تحصل في وقت واحد) على مستوى الحرف نفسه وفوق مستوى النقط (كنقطة التاء مثلاً) والهمزة التي على الواو والياء، وفوق هذا المستوى التشديد وأعلى منه مستوى الفتحة والضمة وتوניהما والسكون وتحت مستوى نقط آخر (كنقطة الباء مثلاً) والهمزة التي معها كسرة وتحت هذا مستوى الكسرة وتوניהما.

وهذا شاق إذ يكلف عناءً عظيماً بالنسبة للكاتب وعامل الطباعة ومبالغ مالية عظيمة بالنسبة إلى تكاليف الطبع، لأنّه لم يفكر أهل المطابع إطلاقاً يوم استعملت المطبعة للنصوص العربية في إحداث أشكال جديدة مؤاتية لما يقتضيه كل نظام ناجع ومفيد من الوضوح وقلة التكاليف. وقد حصل هذا بالنسبة إلى الحروف اللاتينية فغيّرت الحروف لأجل الطباعة وصارت أقلّ عدداً وأوضح شكلاً (وكان اليونانيون عند استعارتهم للكتابة الفينيقية قد أدخلوا علامات المصوتات في مدرج الكتابة وهو شئ إيجابي جداً واستعملوا لذلك علامات الحروف الحلقية السامية).

أضف إلى هذا الحشو والزيادات التي ألزمتها على أنفسهم الكتاب العرب لشدة اهتمامهم بجمال الخط وإن كانت قد زادت الكتابة - وخصوصاً بالنسبة إلى الطباعة والآلات الراقنة- كلغة أخرى كان يمكن أن يتفادوها فالتزموا تنويع أشكال الحرف الواحد بحسب مواضعه في مدرج الكتابة (مثل العين التي لها أربعة أشكال: ع . ع . ع . ع) وكان من الممكن جداً أن يكتفوا بصورة واحدة كما هو الحال بالنسبة للحروف الأخرى لولا اهتمامهم بزخرفة الخط (زخرفة ندفع ثمنها اليوم بحكم العادة).

الخلاصة: للكتابة العربية محاسن وعيوب كما هو الحال بالنسبة إلى جميع الخطوط، إلا أنّ عيوبها من الناحية الأدائية، أي من حيث أداؤها لمهمتها التبليغية كثيرة وخطيرة بالنسبة لمقتضيات العصر الحاضر. فمن محاسنها هو أنّ القوانين الإملائية تلزم أن لا يستعمل حرف إلا للدلالة على جنس من الأصوات ينطق به بالفعل أو ليؤدي غرضاً تمييزياً معلوماً، ولكن يؤخذ عليها هذه الأشياء:

1- اتفاق أشكال الكثير من حروفها وهذا سبب كثرة النقط، ومن ثمّ حدوث مشقة بالنسبة للكاتب والتباسات بالنسبة للقارئ كلما تهاون الكاتب بوضعها الوضع اللائق.

2- عدم اندراج الشكل في مدارج الكتابة، وهذا يسبب جهداً زائداً في تصوير علاماته على مستويات مختلفة (وفي قراءتها) حتى يفضي بالكاتب إلى تركه (وكذلك بالنسبة للطباعة) فيصبح النصّ لغزاً لمن لا يعرف العربية معرفة كافية.

3- تعقيد أشكال الحروف بدون فائدة، إلا نوعاً من التزيين اتفق عليه الخطاطون في القديم وهذا يسبب أيضاً تكليفاً كبيراً بالنسبة للكاتب باليد، وعلى الآلة الراقنة، ويستلزم عدداً ضخماً من القوالب المطبعية.

4- عدم وجود كتابة خاصة بالطباعة.

مشاريع إصلاح الكتابة العربية في العصر الحاضر (لمحة تاريخية): تفتن الكثير من المثقفين في عصرنا الحاضر إلى هذه العيوب التي وصفناها وخصوصاً بعد أن انتشرت الطباعة في الأقطار العربية (أول مطبعة عربية أسست في العالم العربي، كما هو معروف، هي مطبعة بولاق بمصر عام 1822م، ولم تنتشر الطباعة بالفعل إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر). ومنذ ذلك الحين أحسّ الناس بضرورة إصلاح الخط العربي بعد أن شعروا بما يعانيه محترفو الطباعة من الصعوبات التي لا معنى لها، ومن التكاليف المالية الباهظة التي تفترضها هذه الصعوبات على أصحاب المطابع، إلا أنّ النهضة الثقافية التي شهدتها المشرق العربي في القرن الماضي كانت جدّ محدودة، لم تعم جماهير الشعب بل كانت

مقصورة على نخبة من الناس - فلم يحدث الحادث الذي كان يمكن أن يتوقعه الألمعي من المواطنين العرب، ونعني بذلك الإصلاح الجذري للكتابة العربية الذي لو حصل لقلب-بلا شك- الكثير من الأوضاع الثقافية الجامدة. وكان من الممكن - لولا هذه الأسباب- أن يحصل ذلك أول ما ظهرت المطابع العربية بكيفية أسهل لقلّة هذه المطابع آنذاك. أما الآن فهو أمر صعب جداً لا لاختلاف العرب في آرائهم السياسية والاقتصادية فحسب، بل نظراً لوجود العدد الضخم من الأجهزة المطبعية التي وضعت على الوضع الخطي التقليدي ولكن إذا أرادت الشعوب شيئاً فما لها من صايدٍ لما أرادته¹.

وبعد أن تبلورت فكرة الإصلاح والتيسير دخلت في حيز المحاولات وشبه التحقيق على إثر ما قرره المجمع اللغوي المصري من وضع قواعد وعلامات خطية لنسخ الأسماء والأعلام الأجنبية في سنة 1936م. فتألفت لذلك لجنة من أعضائها، وسرعان ما شعروا بأهمية إصلاح الكتابة برمتها من خلال معالجتهم للمشكل الجزئي الذي هو ضبط الأعلام الأجنبية كتابة. وفي سنة 1941م قدم على الجارم أحد أعضاء المجمع مشروعاً حاول فيه أن يدرج الشكل في المكتوب فوضع علامات جديدة للحركات والسكون والتنوين وغيرها من علامات الشكل. وهي أول محاولة من هذا النوع (وقد مسّ بذلك صميم المشكل) إلا أنه لم يوفق في وضعه هذا فعقد الكتابة تعقيداً كبيراً. وعند ذلك ظهرت فكرة استبدال الكتابة العربية بالكتابة اللاتينية وأول من دعا إلى ذلك وقدم مشروعاً للمجمع هو عبد العزيز فهمي² فأثار بذلك ضجة وجدالاً واسع النطاق.

غير أنّ هذين المشروعين لم يرضَ عنهما المجمع، وبقي المشكل قائماً آنذاك. وبعد ذلك قرر المجمع المصري تنظيم مسابقة للحصول على أحسن مشروع في سنة 1945م. وكانت

1- وليس هذا -على كل حال- من الموانع القاهرة لأنه لو اتفقت الدول العربية على نظام من الكتابة (أو فرض عليها) يمكن عندئذ أن تتفادى خسارة استبدال جهاز بأخر بإبقاء الأجهزة المصلحة بعد مدة معينة تحددها لجنة عربية مؤلفة من اختصاصيين في الاقتصاد والطباعة. (ملاحظة القرن الواحد والعشرين : لم يعد هذا مشكلاً الآن باستعمال الحاسوب).

2 - استعمل في مشروعه هذا صور الحروف اللاتينية التي تمثل أصواتاً قريبة من الأصوات العربية (بزيادة بعض الرموز أحياناً) وترك للأصوات الخاصة بالعربية صورها الأصلية وقلبها لتناسب اتجاه الكتابة اللاتينية (من اليسار لليمين).

الجائزة ألف جنيه مصري، وفي سنة 1947م تألفت لجنة لدراسة العشرات من المشاريع التي انهالت عليها من جميع الأقطار العربية. ورغم كثرتها فإن اللجنة لم تترجح لأي واحد منها ارتياحاً كاملاً، ولذلك أقرت بأنه قد تعذر عليها منح الجائزة، وأنها ستواصل دراسة مشكل تيسير الكتابة العربية. وبعد هذا توالت المشاريع حتى بلغ عددها إلى يومنا هذا ما يقرب من 270 مشروعاً (بعد مضي 28 سنة). وفي أثناء هذه المدة الطويلة اختمرت فيها العقول ونضجت شيئاً فشيئاً وتبين للناس بفضل النقاش وتبادل الآراء والمقارنة بين كل هذه المشاريع حقيقة المشكل وماهية النقائص. وتمكّن المعنيون بهذه القضية الهامة من ضبط الأهداف التي كان يجب أن تُحقق لإنجاز التيسير المنشود وتحديد إطاره الإيديولوجي في الوقت نفسه. فأما الأهداف فهو أن يوصل إلى حروف منفصلة بعضها من بعض وأن تكفي بصورة لكل حرف ثم أن يوضع نظام يضمن للكتابة الشكل الكامل، وأما الإطار الإيديولوجي فكان ينحصر في المحافظة على أصول الحروف العربية حتى لا تنقطع صلة العرب بتراثهم انقطاعاً تاماً.

إن مجموع هذه الأهداف، هو بدون شك صعب المنال. ولهذا ما كان من الممكن أن يرتاح أعضاء هذه اللجنة بما قدم لهم من مشاريع في الفترة الأولى. وحدث بعد ذلك ما يحدث عادة في مجتمعنا في مثل هذه الأحوال أي عند شعورنا بالعجز، ولو العجز العارض غير الذاتي، فقد زاغ «المصلحون» عن المحجة، وسواء السبيل، فاقتنعوا -متساهلين متهاونين- بأن جوهر المشكل ينحصر في تيسير حروف الطباعة فقط، وأن ذلك يمكن أن يحقق باختبار صورة واحدة لكل حرف مع الاعتقاد بأن الشكل قد يمكن أن يستغنى عنه في الصحف والمجلات وغيرها من المنشورات، وأنه يحسن أن يوضع في الكتب المدرسية فقط! (والابتدائي بالخصوص) وهكذا تخلصوا من المأزق بتثويبه المشاكل ومسحها³. وختاماً لكلامنا هذا فإننا نرى مع الكثير من إخواننا في المشرق والمغرب أن القرارات التي اتخذت إلى يومنا هذا لن تفي أبداً بالغرض. ومشكل المشاكل وهو هذا الذي يخص الكتابة العربية من أساسها وفي جوهرها لا يزال قائماً إذ لم يحدث أي حادث ثوري حتى الآن.

3 - ولا نغني بذلك أن اختصار حروف الطباعة ليس له أهمية بل هو جانب هام جداً، وسنرى أن المشروع المغربي الذي قدّمه الأستاذ أحمد الأخضر غزال هو من أحسن ما اقترح في هذا الميدان.

مضمون هذه المشاريع ونقدها:

لقد سبق لنا أن أشرنا إلى ما يمتاز به المشروعان الأولان اللذان اقترحهما علي الجارم وعبد العزيز فهمي، أما باقي المشاريع -وهي كثيرة جداً كما رأينا- فيمكن أن ترتب بحسب نوعية الإصلاح الذي ترمي إليه. والجدير بالملاحظة أن أكثر هذه المشاريع اقتصر على معالجة جانب واحد أو اثنين من النقائص التي ذكرناها فيما سبق. فمنها ما اهتمّ فيها أصحابها قبل كل شيء بمشكل إدراج الحركات (والشكل الكامل أحياناً) في مدرج الحروف وهي أكثرها. وتأتي في المرتبة الثانية المشاريع التي تعالج مشكل توحيد صور الحروف بالنسبة للصوت الواحد، ثمّ التي اهتمت بفصل الحروف وفي آخر هذه المراتب نجد بعض المشاريع اعتنت بالدرجة الأولى بتبسيط قواعد الإملاء (كرسم الهمزة وقواعد الفصل والوصل وزيادة الحروف وغير ذلك).

أما الحلول والوسائل التي استعملت فيها لتحقيق الغرض فهي إما اللجوء إلى النظام الخطي اللاتيني بزيادة بعض الحروف العربية، أو زيادة حروف مبتدعة، وإما اللجوء إلى وضع مبتدع ابتداءً كلياً أو جزئياً. وعلى هذا فإنه يمكن أن تعتبر إصلاحاً جذرياً وما عداها فهي محاولات لتكييف الكتابة التقليدية بإدخال بعض التحسينات عليها، إما بوضع علامات جديدة للشكل وربط هذه العلامات بالحروف مثل ما فعل علي الجارم (ومثل ما هو موجود في الحبشية) وإما التقليل من الإعجام أو من صور الحروف أو جعلها مفصولة وكلّها تقريباً تجمع بين هذه الميزة وتلك ولا تستوفي جميعها.

ولهذا امتنعت اللجنة من قبولها وهذا معقول، لكن اللجان التي جاءت بعدها زادت على ذلك حجة كانت في الواقع أمثل حجة على سلبية المواقف التي أظهرت إلى يومنا هذا إزاء مشكلة الكتابة، بل كانت أوضح دليل على عدم استعداد النخبة المثقفة في ذلك الوقت للقيام بثورة في هذا الميدان لاشمئزازها من كل ما عساه أن يغيّر مجرى عوידاتهم التي وطّنوا أنفسهم عليها هم والأجيال المتعاقبة من المثقفين منذ قرون عديدة. ولذلك قالوا إننا لن نقبل أي إصلاح سوف يؤدي بنا إلى الخروج عن الأصول الخطية التي تعودناها! والابتعاد عن

التراث الفني العربي الذي نراه ممثلاً أحسن تمثيل في جمال الخط العربي التقليدي. فمنذ ذلك الحين أصبح المبدأ الأساسي في محاولة إصلاح الخط هو المحافظة على سلامة ذوات الحروف وإبقائها على ما كانت عليه. فجمدت بذلك كل المحاولات إذ استعصت المشاكل أكثر من ذي قبل. ولذلك أيضاً وجّه الناس عنايتهم بصفة خاصة إلى إصلاح الطباعة ولم يحاولوا -إلا قليلاً- أن يمسوا كيان الخط التقليدي امتثالاً لمبدأ «المحافظة لأجل المحافظة». ولم يعالجوا بالتالي مشاكل الكتابة العربية في ذاتها ككل. ومن أحسن هذه المحاولات نذكر مشروع أحمد الأخضر غزال (المدير الحالي لمعهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط) فقد استطاع الأستاذ الأخضر أن يحصر حروف الطباعة في تسعين حرفاً (بما فيها علامات الشكل والأرقام وغيرها) وهو معيار المطابع الأوروبية وعدد القوالب في المطابع العربية العادية يتراوح ما بين 300 و 800 قالباً! وتوصل إلى ذلك بفضل اختصاره لصورة الحرف كجعل تعريفة واحدة لعدة حروف، مثل تعريفة: س. ش. ص. ض .

وأما ما اقترحه عبد العزيز فهمي من استبدال الكتابة العربية بالكتابة اللاتينية فهذا أمر مآله الفشل حتماً لا من جراء هذه النزعة التقليدية فحسب، بل لأنّ هذه المحاولة تمسّ الأصالة العربية. وقد فهم الكثير من المستشرقين هذه الأصالة على غير ما نفهمه نحن. فالأصالة عندنا ليست فقط المحافظة على التراث (بما فيه القيم الدينية والقومية) بل المحافظة على سلامة الكيان العربي قديماً أو حديثاً. فليس إذاً البقاء أو الرجوع إلى ما كان عليه من تقدمنا من تقاليد وعادات وميول حياً في القديم ودفعاً لكل جديد، بل الرغبة في استمرارية الشخصية العربية العميقة والنفور من كل امتثال واندماج لا يدخل في نطاق التراث الإنساني المشترك، فليست هذه الشخصية مبنية على ما تركه أسلافنا فقط، بل على ما عساه أن يبدهه الجيل العربي الحاضر - وما يبدهه بالفعل - وما ستبدهه الأجيال القادمة. فهي إذاً إبداع مستمر، وبناء وتشبيد نابعان من عبقرية الشعب العربي لا التمسك الأعمى بالقديم والتأسف على المجد الغائب. فلو كان للنظام اللاتيني من المزايا البنوية والوظيفية ما لا يسع أي أمة أن تستغني عنه، لكننا أول من يدعو إلى تبنيه كما تبنت أكثر الأمم في القديم النظام الفينيقي العظيم

لنجاحته، وعظيم فضله على كل ما كان يستعمل قبل ذلك من الأنظمة الخطية التبليغية (وبذلك دخل في التراث الإنساني المشترك).

أما النظام اللاتيني -على ما هو عليه الآن- فلا يفي بما تتطلبه خصائص اللغات السامية لأن بنيتها ومجاريها مغايرة لما تمتاز به اللغات الأوربية. فالفضل الذي لا نجده في الكتابة العربية وهو ثابت في الكتابة اللاتينية هو قبل كل شيء عدم تعدد الأشكال بالنسبة للحرف الواحد ووجود علامات للحركات في درج الكتابة. أما الأول فقد تحقق بالفعل في بعض المشاريع التي ذكرناها وأما الثاني فيستحيل أن يطبق كما هو على النظام اللغوي العربي لأنه لا يناسبه إطلاقاً (ولا يمكن على هذا أن يكيف الخط التقليدي بمجرد وضع علامات تدرج في مدرج الحروف) فلا بد من اختراع نظام آخر جديد يتماشى مع ما تلزمه بنية اللغة العربية.

فإن كان الكسل العقلي وقصور الخيال والطبع التقليدي بل وصعوبة الحصول على اتفاق من الدول العربية هو ما يرجح التخلص من المشكل إما بمحض الرجوع إلى الأوضاع الاجتماعية الأجنبية⁴ وتبنيها كما هي، وأما بمجرد إدراج الشكل التقليدي للنظام اللاتيني فسيكون مرتع الأمة التي تختار لنفسها هذا النوع من الترجيح جد وخيم.

غير أن الطامة الكبرى والكارثة القومية العظمى التي نزلت بالأمة العربية منذ زمان بعيد هي تلك النزعة التي أشرنا إليها مراراً في مقالنا هذا: اشمزاز بعض الأفراد من النخبة المثقفة من كل تطوير يؤدي إلى نقض العادات وزوال التقاليد ومعنى هذا، الهروب من كل مجهود وكل تضحية تزول بها -ولو إلى أجل مسمى- راحتهم المعنوية والمادية وامتيازاتهم الشخصية والطائفية التي كثيراً ما بنيت على أساس إبقاء الأمور على ما هي عليه.

4- كثيراً ما ينسى المتساهلون من المصلحين وكذلك حماة التقاليد الصماء أن الكتابة هي وضع اجتماعي فوي بذلك من صنيع المجموعات الإنسانية نفسها فإن كانت صالحة ومفيدة وفضلت غيرها في جوانب كثيرة راجت واتسعت رقعة استعمالها وإلا فلا! لأنها ليست حقائق أو مبادئ علمية (اختيارية وعقلية) لا يجوز لأي أمة مخالفتها. وليست كذلك اللغة رغم أنها وضع اجتماعي أيضاً فهي التي تجعل من الإنسان إنساناً، وهي التي تميزه عن سائر المخلوقات والكتابة بالنسبة لها هي وضع ثان تابع لها وبديل منها فإن ناسبها مناسبة تامة، وبحسب ما تقتضيه هيكلها في عصر من العصور صلحت وأفادت وإلا فلا بد من تطويرها تطويراً جذرياً.

ويمكننا أن نستخلص من هذه المقالة أن مشكل الكتابة العربية هو من أخطر المشاكل الثقافية التي تعترض الآن طريق التنمية لا الثقافية فقط، بل حتى الاقتصادية لأنه لا يمكن أن تنفصل هذه عن تلك، وأن الحلّ الوحيد الناجع الذي ستزول به هذه العقبة هو النظر في الأسباب العميقة التي جعلت النظام الخطي العربي الحالي لا يفي بجميع حاجيات التبليغ الفعال والبحث عن الدوافع الحقيقية التي تجعل الأمة ترفض نظاماً وتقبل على آخر، وذلك بإجراء التحريات المنتظمة في جميع البلدان العربية ثمّ درس نتائج هذه التحريات على مستوى الاختصاصيين في علم النفس الاجتماعي وعلم اللسان الحديث. وعندما يتم كل ذلك وعلى ضوء ما يتوصل إليه العلماء من معلومات فاختراع نظام جديد تتفق عليه كل الدول العربية مع اتخاذ جميع الاحتياطات لتفادي الصدمات النفسانية والاقتصادية التي ربّما يحدثها التجديد المنشود.

الأسس العلمية لتطوير تدريس اللغة العربية*

المقدمة :

تعرضنا في هذا البحث وفي البحوث التي تليه إلى المشاكل الحالية التي تخصّ تدريس اللغة العربية، ونؤكد أنّ تطوير هذا التدريس في أي مستوى كان لن يتمّ إلا بالاعتماد على بحوث علمية وميدانية واسعة النطاق ليتبيّن بها وعلى أساسها أسباب الضعف الذي أصاب هذا التدريس وبالتالي أنواع الحلول المناسبة (ونتم به ما حررناه في المقالين السابقين أولهما: أثر اللسانيات في النهوض بمستوى معلمي العربية، وثانيهما اللغة العربية بين المشافهة والتحرير (ينظر الكتاب الأول: دراسات وبحوث في علوم اللسان).

إنّه لمن الصعب أن يتناول موضوع مشكلات اللغة العربية بحصرها على طلاب جامعاتنا إذ ما يصيب الكثير من هؤلاء الطلاب من ضعف الملكة وقلة إحكام في اللغة العربية ليس ميزة لهم كما أنّ الأسباب العميقة التي أدت بهم إلى ما هم عليه ليست خاصة بالبيئة الجامعية ولا بمناهج التعليم العالي. ثمّ إنّ الزمان الذي يعيشون فيه ليس هو أيضاً المسؤول عن هذه الحالة؛ إذ طالما اشتكى العلماء والأساتذة منذ أمدٍ من قلة اعتناء الطلاب بل والكتّاب بالتعبير السليم. فالمسألة في الواقع هي في كيفية الخروج من الطرق المعبّدة إلى طرق جديدة مبتكرة نتلافى بها هذه الحالة التي نحن فيها دون أن نكرر نفس الشكايات، وندعو الناس مرة أخرى ودون جدوى إلى انتهاج سبل الصواب وترك الخطأ. فإنّ الوعظ في ميدان اللغة يكاد لا ينفع إذا لم يساعده العمل على تغيير الوضع التعليمي تغييراً جذرياً.

* - بحث ألقى في ندوة اتحاد الجامعات العربية في الجزائر عام 1984م.

ولن يتمّ هذا العمل في نظرنا إلا إذا بُني على أسس علمية أي على ما توصل إليه وما سوف يتوصل إليه البحث العلمي اللغوي وغيره كالبحوث التربوية والنفسية اللغوية. وهذا يقتضي أولاً استغلال الحصيلة العلمية التي يحققها العلماء في هذه الميادين، والقيام ببحوث ميدانية ومخبرية دقيقة على أساسها ومنوالها حتى ينكشف أولاً الوضع الحقيقي للغة العربية في جميع المستويات وفي جميع البلدان العربية ونحصل بذلك على المعطيات الموضوعية التي لا تشوبها الأحكام الذاتية. ثمّ أن نتمكن بشتى أنواع التحليل الاستقرائي والإحصائي وغيرهما من معرفة العلاقات القائمة بين الظواهر المكتشفة والأسباب الحقيقية التي أحدثتها ونتمكن بالتالي على إيجاد الحلول العملية المناسبة. وهذا ما نحاول الآن أن ننجز جزءاً منه في جامعتنا بالاشتراك مع بعض الباحثين العرب في المشرق وبالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بصفة خاصة.

الوضع الراهن وأسبابه :

1- الوصف الموضوعي والشمولي: لا يحتاج الإنسان أن تكشف له البحوث الميدانية ضعف الملكة في اللغة العربية الذي يتّصف به الكثير من الأفراد في مستوى الجامعة، ثمّ قلة إقبال الطلاب على أقسام اللغة العربية بالإضافة إلى تضخم عددهم في أقسام العلوم الإنسانية الأخرى كالحقوق والاقتصاد وعلم النفس. هذا كلّه يُدرك بالعيان. إلا أنّ الذي يجهله الرجل العادي هو العلاقة التي تربط بين هاتين الظاهرتين وبين الظروف الاجتماعية والثقافية التي يعيشها المواطن العربي، ولا أعني بذلك الأسباب المعللة فقط بل مجموعة الظروف والعوامل التي ترتبط بها إذ لا وجود لظاهرة مهما كانت إلا في داخل مجموعات من الظواهر ولا يمكن أن ينظر فيها لوصفها وتعليلها إلا مع غيرها. ولهذا فإنّ النظر في تطوير تدريس هذه اللغة لا ينفصل عن النظر في مشكلات تطوير اللغة العربية عامة. ثمّ هذا أيضاً لا ينفصل عن النظر في كيفية استعمال الناس للعربية في الجامعة والحياة اليومية ومدى مشاركة العاميات واللغات الأجنبية إياها في مختلف المستويات والبيئات. كما لا ينفصل كل ذلك عن

البحث في المحتوى اللغوي، أي في المادة اللغوية التي تُلقن في المدارس للأطفال والمادة اللغوية التي يلتقطها المواطن من خلال وسائل الإعلام وبصفة خاصة الإذاعة والتلفزة والسينما وغيرها. كل هذا يكون مجالاً متكاملًا من الأحداث، ولا يمكن أن يفصل هذا عن ذلك لأن اللغة هي الأداة التي يعتمد عليها التبليغ بالدرجة الأولى؛ وهي مع ذلك الأداة التي يتم بها تحليل الواقع. ولهذا فإننا في أمس الحاجة إلى مواصفات علمية دقيقة موضوعية لكل هذه الأمور، فإن نقصتنا هذه المعطيات محصاة مرتبة مصنفة متسلسلة التسلسل العقلاني كانت أحكامنا خاطئة من الأساس وأعمالنا أو علاجنا مجرد خبط عشواء أو مجرد وعظ وإرشاد. فكيف يمكن أن نحكم على نوعية التدريس دون الاعتماد على مشاهدة موضوعية تتصف بالشمولية المطلقة لكل ما يحدث بالفعل في أغلب المؤسسات التعليمية العربية، ثم كيف يتم لنا ذلك لو لم نلتفت إلى استعمال الناس للعربية في أثناء الدرس وفي خارجه؟

هذا وقد بينت البحوث الميدانية التي قام بها فريق من جامعتنا وفرق أخرى في العالم العربي¹ بعد أن أحصت كل ما يوجد في الكتب المدرسية وكل ما يقدم للشباب العربي من مادة لغوية وما يتعلمه هذا الشاب بالفعل من خلال أحاديثه وكتاباته عيوباً ونقائص خطيرة - ولم يتقن إلى ذلك أي مواطن إلا بعد إجراء هذه البحوث - وهي كالتالي: غزارة المادة اللغوية فيما لا يحتاج إليه المتعلم كالألفاظ المترادفة الكثيرة، والألفاظ الغريبة العممية؛ أي التي قل استعمالها حتى عند الكتاب، ومن جهة أخرى عدم استجابة هذه المادة لما تتطلبه الحياة اليومية المعاصرة كأسماء الكثير من الملابس والأدوات والمرافق الحديثة العهد. ونحن لا نتهم اللغة في ذاتها إنما الذي نستضعفه هو كيفية استعمال المربين لها، فالكتب المدرسية هي من وضع هؤلاء. أما كون اللغة العربية لا يوجد فيها ما يكفي للتعبير عن المسميات المبتدلة في البيوت وفي الشوارع والمعامل، فهذا راجع لكسل أهلها وضعف اعتناء منهم لضعفهم في أنفسهم لأن اللغة سماع وقياس خلاق يترأى في كيفية استعمالها ضعف أصحابها.

1- انظر لمزيد من التفصيل مقالنا: أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية، مجلة اللسانيات، العدد 4. (ونشر أيضا في كتاب: بحوث ودراسات في علوم اللسان).

2- وجود مستويين من التعبير² : ولهذه الظاهرة (وجود جانب واحد من جوانب أخرى كثيرة) أسباب . فالمؤلف للكتاب المدرسي قد يكون معذوراً (إلى حد ما) في عدم استعماله لكل ما يحتاج إليه المتعلم من ألفاظ للتعبير عن المفاهيم والمدرجات الحديثة لأنه لا يجده فيما لديه من مادة لغوية. ثم إذا عثر على لفظ قد استعمله أحد الكتاب أو سمعه منه فهو لا يجروء على إدخاله فيما يحرره وهكذا هو حال أكثر من يكتب بالعربية. فإن أكثر المسميات الحديثة (من أفعال وذوات) يتهاون في تسميتها فيما أن يستعمل اللفظ العامي أو الأجنبي وإما أن يترك هذا المسمى ولا يدخله في جملة ما يتعلمه المتعلم وأكثر ما يحصل هذا عند مؤلفي الكتب التربوية. فكأن هؤلاء المؤلفين قد أيقنوا أن اللغة العربية غنية بألفاظها التي تداولها الناس منذ القدم ولا تحتاج إلى أن تمد المتكلم بهذا النوع من الألفاظ. لأن المفاهيم التي تدل عليها هي من مبتذلات الحياة اليومية، والعربية أرفع مقاماً. وهكذا تصير اللغة التي نريدها نحن نقالة للعلوم والفنون وشتى أنواع التقنيات ولغة يعبر عنها أصحابها عن جميع أغراضهم هكذا قلنا تصير لغة أدبية محضة ولغة تحرير فقط لا لغة تخاطب ومشافهة وهذا نفسه هو نتيجة لما رسخه في أذهان الناس مدة قرون التعليم التقليدي للغة العربية، وخاصة درس البلاغة؛ فقد تعود البلاغيون المتأخرون أن ينصحوا المتعلم بالابتعاد عما تبتذله العامة من الألفاظ³ حتى ولو كان فصيحاً صحيحاً سمع من فصحاء العرب وورد في أصح الكتب اللغوية.

فالكارثة التي أصابتنا هو في انزواء العربية وابتعادها عن الميادين النابضة بالحياة ألا وهي التخاطب اليومي لأنه تشترك فيه الخاصة والعامة. وهذا طبعاً ليس راجعاً إلى نصائح البلاغيين ومعلمي العربية وحدهم إذ هم ينتمون أيضاً إلى هذه الأمة العربية التي غمرها السُّبُبات الثقافي وتوقفت لعدة قرون عن الإبداع الفكري - ما عدا بعض الفترات الشاذة - ثم أصابها بعد ذلك الاستعمار الأوربي، وكلنا نعلم ما كان لهذا الاستعمار من دور في تجهيل

2- راجع بحثنا السابق: اللغة العربية بين المشافهة والتحرير (ص57-75).

3- يراجع، المزهر، ج 2/190.

الجماهير العربية، فهذه مخلفات نعانيها الآن في لغتنا. إلا أن هذا إن كان سبباً معقولاً و عذراً مقبولاً فإنه يجب علينا معشر الجامعيين -وقد بدأت هذه الجماهير تأخذ حقها من الثقافة بتعميم التعليم- أن ندرك جيداً وضعنا اللغوي والثقافي الحالي وأن نشعر بهذه الحقائق التي سبق ذكرها وبصفة خاصة أن اللغة التي توحد صفوفنا وعقولنا وهي عماد شخصيتنا وهي العربية الفصحى لا يمكن أن يتم لها هذا إلا إذا استعملت بالفعل في جميع الميادين، وألا تبقى لغة أدب ولغة تحرير بل أن تدخل البيوت وتنزل إلى الشارع والمصانع والحقول وغيرها.

وقد يعتقد بعض الناس -وخاصة اللغويين المتأثرين ببعض النظريات اللغوية الغربية التي تجاوزها الزمان- أن هذا مستحيل: أن ترجع العربية مكانتها في مستوى المشافهة والمخاطبة اليومية إذ صارت العاميات هي صاحبات هذا المكان ولا يمكن أن نطارد أمراً طبيعياً. فقد آلت العربية (ولغات العرب) بعد انتشار أصحابها في خارج شبه الجزيرة إلى ما هي عليه من لهجات محلية في مستوى المشافهة فلا حيلة لنا في تغيير هذا الوضع. ونحن هكذا نقول إن كان مقصودنا إرغام الناس على استعمال اللغة غير الطبيعية التي يستعملها الممثلون في بعض التمثيليات أو المسلسلات بالعربية الفصحى ومع ذلك: فكل من أمعن النظر في كتب اللغويين العرب الأولين مثل كتاب سيبويه، ومعاني القرآن للفراء وغيرهما يعرف باليقين أنه يوجد في العربية (كما هو الشأن في جميع لغات الدنيا) مستويان على الأقل: تعبير يستجيب لما يسمى بمقام الانقباض ويعتني فيه المتكلم -المشافه- عناية فائقة بتحقيق الحروف ولا يختزل شيئاً من الألفاظ. وتعبير آخر يستجيب لما يسمى بمقام الأُنس⁴ وهو التعبير الذي يسترسل فيه صاحبه لأنه يخاطب شخصاً مانوساً كصديق أو ابن أو زوجة؛ وفيه يكثر الإدغام والاختلاس للحركات والحذف للكلمات وغير ذلك من التخفيف المعروف وهو فصيح سُمع من العرب الموثوق بعربيتهم كيف لا؟ وما كان العرب قديماً يخاطبون بعضهم بعضاً في أنسهم إلا بهذا المستوى. إلا أن ذلك مجهول الآن من أكثر الأساتذة والمعلمين⁵. وهو يدخل

4- أو مواضع الأُنس.
5- ويوجد في القراءات 3 أنواع من الأداء يشبه الأول والثاني المستوى الأول ويسميان بالترتيل والتدوير، والثالث ويشبه المسترسل ويسمى بالحدرد. أنظر كتب القراءات.

فيما يسميه سبويه وأتباعه بسعة الكلام والاختصار⁶. وهذا المستوى هو الذي تحتله اليوم العامية، إلا أن العامية لا تخضع للكثير من قوانين العربية فهو الآن المستوى المستخف إلا أنه ملحون. وليس كله لحناً فإن الكثير من الكلام العامي هو فصيح لا من حيث صيغ الكلمات ومدلولاتها فحسب، بل حتى في تركيبها وتأديتها الصوتية.

وعلى هذا ينبغي للمعلم أن ينبّه المتعلم على وجود وجهين على الأقل في تأدية الأغراض، ولا يحصر العربية الفصحى في التعبير المنقبض (المرتل) الذي لا يصلح إلا في مقام الحرمة فإذا استعمل هذا الأداء في غير هذا المقام كان صاحبه عرضة للاستهزاء كالمتشدد الذي يخاطب الناس في مقام أنس بكلام جزل. والأمثلة في ذلك كثيرة جداً: فإن المعلم العادي لا يلقن أبداً لتلاميذه إلا تحقيق الهمزة، وقد سمع تخفيفها من فصحاء العرب، وقرأ به القرآن وكذلك اختلاس الحركات (ويسمى بالإخفاء أحياناً) والإدغام فيما يجوز إدغامه فإن المعلم لا يعرف ذلك غالباً. ثم ما يجوز في مستوى التخفيف الفصيح من التقديم والتأخير والحذف ما لا يتصوره المعلم العادي.

نحن لا نريد أن ننقل ذاكرة المتعلم بإعطائه أكثر من وجه من وجوه الأداء. إنما يجب أن ينبه على أن هذا التعبير أو ذاك الذي أصيب بالتخفيف فهو فصيح. وإذا نطق به في مقام الأناقة فهو بذلك خاضع لما تقتضيه لغة العرب ولم يخرج عنها. فإذا كثر هذا كما هو الحال بالنسبة إلى الفرنسية والإنجليزية فإن لغة التخاطب ستصير - شيئاً فشيئاً - بتعميم التعليم - فصيحة 90 %⁷. ونحن لا نقصد تفصيح العامية فإن هذا وإن كان سيحصل بما نقترحه إنما الذي نقصده هو إحياء التعبير الفصيح غير المتكلف أي الذي وصفه باستفاضة العلماء الذين شافهوا فصحاء العرب وسمعوا منهم ودوتوا كلامهم، واستنبطوا قوانين هذا التعبير ونهوا

6- انظر الكتاب: 108/1 و 114 و 120 و 123 وغيرها.

7- أما ما يزعم بعض اللغويين الغربيين من النزعة النبوية من أن تدخل الإنسان في مصير اللغة مستحيل، فهذا تكذيبه الكثير من الأحداث مثل تأثير المدرسة ووسائل الإعلام، وإحياء بعض اللغات الميتة، وجعلها لغات منطوقة بالفعل. انظر فيما يخص هذا الذي ندعو إليه مقالنا: اللغة العربية بين المشافهة والتحرير من هذا الكتاب.

على المطرد منه والكثير والنادر والمقيس وغير المقيس. ولا سبيل إلى وجود كل هذه الأوصاف إلا عند النحاة واللغويين الذين شافوها بالفعل فصحاء العرب وعند أهل الأداء.

وختاماً لما قلنا فإننا نذكر هنا ما قد سبق أن قلناه في مكان آخر: إن اللغة إذا صارت تكتسب الملكة فيها بالتلقين، وإذا اقتصر هذا التلقين على صحة التعبير وجماله فقط (أو ما يبدو أنه كذلك) واستهان بما يتطلبه الخطاب اليومي من خفة واقتصاد في التعبير وابتدال واسع للألفاظ تقلصت رقة استعمالها وصارت لغة أدبية محضة. فإن نحن أردنا أن يقبل الناس على دراسة العربية فلا بد من تشويقهم بتبنيهم على وجود مستوى من التعبير الفصيح لا يقل خفة وعفوية عن العامية أو اللغات الحيّة الأخرى التي يوجد فيها أيضاً هذا النوع من التعبير الاقتصادي. ولهذا فلا بد أيضاً أن نحمل مؤلفي التمثيليات والأشرطة السينمائية على استعمال هذا المستوى كلما كان المقام مقام أنس واسترسال. وهذا سيكون له تأثير عميق جداً على استعمال العربية كاملة غير ناقص منها هذا الجانب الهام من الاستعمال اللغوي العادي الطبيعي.

3- بين اللحن الخفي واللحن الجلي: إن الأخطاء اللغوية في الحديث الشفاهي والتحريري لا تحصي في زماننا هذا، إلا أنه لم يخل في أي وقت من الأوقات كلام الناس منها إلا أن التنبيه على اللحن لم يكن فيه أصحابه موفقين في الكثير من الأحيان. فقد يخطئ اللغوي هو نفسه في تصحيح ما يظنه خطأً، وذلك لأنه إما أن يجهل ورود اللفظ أو الصيغة التي يرفضها في كلام العرب (بنسبة مئوية معقولة) وإما أن يكون متعصباً لمذهب نحوي معين. وهناك حالة ثالثة وهو عدم إدراكه لمرجحات صحته. وهذا قد بينه جيداً ابن جني في: الخصائص (2/10-28). ومن أمثلة ما نفاه بعض اللغويين من أن يكون عربياً وهو مع ذلك صحيح «استأصل الله عرقاتهم» بالفتح وهي لغة للعرب. (مجالس العلماء، 5). وجمع حاجة على حوائج. (الأزهري تهذيب اللغة) وتأنيث زوج. (لسان العرب). وجرع الشراب بفتح الراء. ابن قتيبة، (أدب الكاتب، 325) و عازب بجنب عذب (لسان العرب). وغير ذلك كثير جداً. أما المتأخرون من النحاة فقد بالغ بعضهم في التخطئة ومنهم ابن هشام الأنصاري في

كتابه مغني اللبيب مثال: «قد» يقول إنها لا تدخل إلا على فعل مثبت مع أن «قد» التي تدخل على المضارع غير التي تدخل على الماضي. وأما المحدثون فمنهم من بالغ أيضاً في تشدده وأنكر ما لم ينكره القدماء لسوء فهمهم إياهم، أو اعتمادهم على ما ورد في القواميس المطبوعة، وتناسوا أن ما سكت عنه قاموس قد يكون موجوداً في النصوص التي وصلتنا مما يعتمد عليه في الاستشهاد (كمؤلفات الشافعي) وما لم يسمع لفظ على خلاف القياس فإن كل ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم . فالسكوت عن شيء ليس دليلاً على عدم وجوده أو استحالة وضعه قياساً على ما ورد. ثم إن بعض الأساتذة يتعسفون في التخطئة فيحكمون المنطق في اللغة ويرفض بعضهم أن يقال «على ضوء كذا» والحق أن هذا تعبير مقتبس من اللغات الأوروبية ونقل إلى العربية في عصرنا الحاضر ومقصودهم هو الاعتماد على الضوء المسلط على الشيء.

هذا ومن الأخطاء الشائعة ما ليس له وجه على الإطلاق وهو الخطأ الجلي الذي لا يجيزه قياس ولم يأت به سماع وذلك كنزعة المحدثين في فتح الفاء من بعض ما جاء على فعال مثل: كيان وخيار، وكاستعمالهم طالما بمعنى مادام. وغير ذلك كثير.

وسبب تمادي الناس في هذه الأخطاء هو شيوعها وفشوها على ألسنة الكثير من المثقفين وبصفة خاصة على ألسنة بعض المذيعين ولا يخفى ما لهذه الفئة من التأثير الواسع في كيفية استعمال الجمهور للغة. وسبب آخر هو تأثير الكثير من المثقفين بما سمعوه من النظريات اللغوية الغربية القائلة بحتمية تحول اللغات، ويسمونه تطوراً، وهنا تكمن الشبهة الخطيرة إذ الذي يعنيه اللغويون في وقتنا الحاضر من لفظة التطور: هو التغير من طور إلى آخر لا الترقى والنقدم كما قد يعتقد بعض معاصرينا. وعلى هذا فإن التغير الذي يمس جوهر اللغة وهو الوضع الذي تواضع عليه أصحابها يسبب استحالة هذه اللغة إلى لغة أخرى مثل ما حصل للاتينية عندما أصابها التحول في صميم نظامها فصارت شيئاً فشيئاً لغة أخرى في بلاد الغال كالفرنسية والبروفانسال ولغة أخرى غيرها في أسبانيا كالكاستيانو وغيرها . فهل نريد أن «تتطور» العربية (باطراد الخطأ فيها) فتصير لغات أخرى مختلفة تماماً غير هذه التي توحدنا وتربطنا على الرغم من الاختلافات التي تتمايز بها الشعوب العربية؟.

4- دراسة القواعد لنفسها ودراسة الأدب مفصلاً عن اللغة سبب خطير في تدهور التدريس: سبقنا ابن خلدون منذ زمان بعيد إلى القول بأن «ملكة هذا اللسان غير صناعة العربية»⁸. فالملكة عنده هي الصفة الراسخة أو المهارة المكتسبة في استعمال اللغة فهي قدرة يكتسبها الإنسان يحكم بها أفعاله الكلامية وهي غير علم النحو. فمعرفة المتكلم للغة التي ينطق بها هي معرفة عملية غير نظرية. أما علم النحو كعلم قائم بذاته فهو نتيجة لإعمال الفكر في بنية اللغة وأوضاعها. وليس معنى هذا أن المتكلم لا يعرف النحو كما سنراه؛ إنما المعرفتان مختلفتان وقد نبّه على ذلك منذ عشرة قرون أيضاً اللغوي العبقري أبو الفتح ابن جني وبعده عبد القاهر الجرجاني. يقول هذا الأخير «قالوا: لو كان النظم يكون في معاني النحو لكان البدوي الذي لم يسمع بالنحو قط ولم يعرف المبتدأ والخبر وشيئاً مما يذكرونه لا يتأتى له نظم الكلام، وإنا لنراه يأتي في كلامه بنظم لا يحسنه المتقدم في النحو. قيل ... إن الاعتبار بمعرفة مدلول العبارات لا بمعرفة العبارات فإذا عرف البدوي الفرق بين أن يقول: جاءني زيد راكباً، وبين قوله: جاءني زيد الراكب لم يضره أن لا يعرف أنه إذا قال راكباً كانت عبارة النحويين فيه أن يقولوا في (راكب) إنه حال وإذا قال (الراكب) إنه صفة جارية على زيد⁹». وقال ابن جني بهذا الصدد «فإن قلت: فمن أين لهذا الأعرابي - مع جفائه وغلظ طبعه - معرفة التصريف ... قيل هبّه لا يعرف التصريف أتراه لا يحسن بطبعه وقوة نفسه ولطف حسنه هذا القدر ! هذا ما لا يجب أن يعتقده عارف بهم أو آلف لمذهبيهم لأنه وإن لم يعلم حقيقة تصريفه بالصنعة فإنه يجده بالقوة»¹⁰. وعلى هذا فالمتكلم وإن كان لا يعرف النحو إلا أن معرفته له كمتكلم أي كفاعل محكم للكلام هي من نوع المهارات لا من نوع المعرفة العلمية.

وإذا كان الأمر كذلك فلا بدّ إذن من إيجاد الوسائل التعليمية المناسبة لإكساب المتعلم هذه المهارة. أما إكسابه معرفة نظرية فهذا يأتي بعد مرحلة اكتساب الملكة الأساسية ومهما كان

8- المقدمة، 1073 .

9- دلائل الإعجاز، ص 320-321 .

10- الخصائص، 275/2 .

فهو فرض كفاية لا فرض عين إذ ليس المقصود من تدريس اللغة أن يتخرّج كل الطلاب في الجامعة علماء في اللغة. وما أشبه حال التعليم للغة في زماننا بما كان عليه في عصر ابن خلدون. يقول هذا الرجل الفذّ «وأما من سواهم (أهل الأندلس) ... فأجروا صناعة العربية مجرى العلوم بحثاً وقطعوا النظر عن التفقه في تراكيب كلام العرب إلا إن أعربوا شاهداً أو رجّحوا مذهباً من جهة الاقتضاء الذهني لا من جهة محامل اللسان وتراكيبه فأصبحت صناعة العربية كأنها من جملة قوانين المنطق العقلية¹¹ والجدل وبعدت عن مناحي اللسان وملكته وأفاد ذلك حملتها في هذه الأمصار وآفاقها البعد عن الملكة بالكلية وأنهم لا ينظرون في كلام العرب وما ذلك إلا لعدولهم عن البحث في شواهد اللسان وتراكيبه وتمييز أساليبه وغفلتهم عن المران في ذلك للمتعلم»¹².

إنّ هذا المران وكيفية إجرائه هو الذي يبحث فيه المختصون في صناعة تعليم اللغات في عصرنا باعتماد ما أثبتته علماء النفس والتربية واللسانيات. وقد توصلوا إلى إثبات بعض الحقائق المتعلقة بتحصيل الملكة وذلك مثل سهولة اكتساب اللفظ الجديد أو الغريب على المتعلّم (مفردة كانت أو تركيباً) إذا جاء مكتفياً بألفاظ مأنوسة وكثرة القرائن اللفظية والحالية التي تدل على معناه ثمّ إذا وضع - في نص أو تمرين - مع الأصل الذي يتفرع منه ومع الكثير من الفروع التي هي نظائر له وذلك حتى يستتبط المتعلم بنفسه ودون ما شعور الإطار أو المنظومة النحوية الصرفية البلاغية التي يندرج فيها. فاكْتساب كيفية التصرف بهذه المنظومة أي بكيفية التفريع الآلي اللاشعوري لهذا اللفظ ونظائره على الأصل في داخل النظام الذي ينظمه هو اكتساب لآلية هامة من آليات اللغة وبالتالي جزء هام من الملكة اللغوية. وهذا يعني أنّ هذه الملكة لا يمكن أن تكتسب باستظهار القواعد النحوية والبلاغية والاكتفاء بحفظ النصوص لأنها هي قبل كل شيء مهارة وقدرة على إجراء القواعد النحوية والبلاغية و قدرة على التصرف في الكلام بكيفية غير شعورية. وهذه القدرة تكتسب كجميع

11- الخصائص، 275/2 .
12- المقدمة، 1084 .

المهارات بالممارسة الممتدة المنتظمة في جو ملائم لها كما أن هناك حقيقة أخرى جزئية ترتبط بهذا الذي ذكرناه وهي أسبقية الاكتساب للمطرّد على الأقل اطراداً، واكتساب الشواذ بعد ترسيخ اللفظ المقيس¹³.

إلا أنّ التصرف في الكلام (وبالتالي الملكة اللغوية) لا يمكن أن يقصر على الجانب النحوي التصريفي فقط، بل لا يمكن أن يحصل أي إحكام بالنسبة لهذا الجانب إن لم يجر التمرس في إطار الكلام الطبيعي أي في إطار التعبير العادي (الشفاهي والكتابي) والتخاطب الحقيقي وبعبارة أخرى في حالة الاتصال وتبليغ الأغراض وبالتالي بالامتثال لمقتضى الحال وحال الخطاب الطبيعي هو من أقوى العوامل على ترسيخ الأبنية أفراداً وتركيباً في أذهان المتعلمين لأنّ الاكتساب للغة هو قبل كل شيء اكتساب لمهارة التبليغ وبما أنّ هذا التبليغ يتم بأداة مخصوصة ذات نظام وبنية فإنّ التمرس لتحصيل هذا النظام لا يمكن أن ينفصل عن الأحوال الحقيقية التي يجري فيها الخطاب وما تقتضيه هذه الأحوال من الألفاظ والتراكيب المناسبة لها. فالمهارة في التصرف في الكلام هي أيضاً مهارة في الاستجابة لما تقتضيه أحوال الخطاب. ولهذا فإنّ المعرفة العملية للنحو لا يمكن أن تنفصل عن المعرفة العملية للبلاغة (ولا سيّما علم المعاني).

- مستوى الدراسات الجامعية في اللغة العربية

التراث العلمي اللغوي الأصيل وتكنولوجيا اللغة الحديثة كحافزين قويين لدراسة اللغة العربية وتدريسها¹⁴.

1- هناك تراث وتراث: طالما نادينا إخواننا اللغويين إلى الرجوع إلى التراث العلمي

13- انظر مقالنا في مجلة اللسانيات، العدد 4، ص : 63.
14- كل ما سيأتي في هذا الباب يخص الدراسة العلمية للغة العربية في مستوى الإجازة وما فوقها فينبغي أن لا يلتبس على الأذهان الدراسة لأسرار اللغة وكيفية استغلال هذه الأسرار والدراسة التعليمية التي يقصد بها الحصول على الملكة اللغوية فقط. فالطالب في هذا المستوى يقصد الأولى بصفة خاصة. أما الثانية فهي بالنسبة له تدعيم مستمر لملكته التي سبق أن حصلها في دراسته السابقة.

اللغوي الأصيل، ومازلنا إلى يومنا هذا نحاول أن نقنع الناس على ضرورة النظر فيما تركه أولئك العلماء الفطاحل الذين عاشوا في الصدر الأول من الإسلام حتى القرن الرابع الهجري ونقّم ما قالوه وأثبتوه من الحقائق العلمية التي قلّما توصل إلى مثلها كل من جاء من قبلهم من علماء الهند واليونان ومن بعدهم كعلماء اللسانيات الحديثة في الغرب. وقد حاولنا أن نبين منذ أكثر من خمس وعشرين سنة القيمة العلمية العظيمة التي تتّصف به هذه الأقوال والنظريات التي ظهرت على أيدي أولئك العلماء العرب. ولا بدّ من التنبيه ههنا أنّ الذين نعنيهم هم العلماء الأولون الذين عاشوا في زمان الفصاحة اللغوية العفوية وشافهوا فصحاء العرب وقاموا بالتحريات الميدانية الواسعة النطاق للحصول على أكبر مدوّنة لغوية شهدها تاريخ العلوم اللغوية وتمكنوا من ضبط أنجع الطرق التحليلية لوصف المحتوى اللغوي لهذه المدونة. ثمّ استنباط القوانين النحوية الصرفية البلاغية منها مع تعليل منطقي عجيب لكل ما شدّ عن هذه القوانين، ثمّ صياغة رياضية لمجموع هذه الأوصاف والتعليلات مما لا يقلّ قيمة عمّا هو موجود الآن في ميدان العلوم اللسانية. هذا وأما الذين جاؤوا بعدهم فكانوا عالية عليهم لأنهم ظهوروا في العصور التي دخل فيها الفكر العربي في سبات يكاد لا ينتهي (ولا بدّ من استثناء بعض العباقرة وكانوا شواذ وغرباء في عصرهم كالرضي الاسترابادي في القرن السادس).

وأوضح دليل على امتداد هذا الجمود إلى وقتنا الحاضر هو تبني التدريس في أكثر الجامعات للكتب التي راجت في زمان الانحطاط التي غلب عليها منذ القرن الخامس الهجري الجانب التأملي في التحليل، ويمتاز بكثرة التحديدات من الطراز الفلسفي (التحديد بالجنس والفصل) وترك الجانب الإجرائي (وبالتالي ترك الحد بالرسم أي الحد المميّز) ومن ثمّ أيضاً ترك الحدود كما كان يتصورها الخليل وسيبويه أي المثل والأصول التي تتفرع عليها الفروع، والاقْتصار على القواعد الجزئية التي لا تدرج في نظام بنوي واسع أو في نظرية متكاملة الأجزاء. ثمّ زد على ذلك التعسفات التي نجدها في الشروح والحواشي. هذا وتمتاز

هذه الكتب أيضاً - كما لاحظها ابن خلدون - بقطع الصلة بين القواعد وبين كلام العرب بحيث يأتي لإسناد القاعدة الشاهد الواحد وغالباً ما يكون بيت شعر فقط.

فهذا هو الجزء من التراث الذي تعلقنا به إلى يومنا هذا وهو الجزء الذي يصل زماننا هذا بعهد الجمود والتقليد. فلا يزال الناس يرددون منذ أن ألف ابن مالك ألفيته وتسهيله نفس العبارات ولم يدخل أي جديد لاقتناعهم بأن الاجتهاد قد أُغلق بابه على شروح الألفية وكتب ابن هشام. وقد دعانا بعض الذين أرادوا فتح هذا الباب إلى ترك الكثير من المفاهيم التي جاءت في التراث فتهجموا على أصح هذه المفاهيم، إذ ظهرت في عصر الازدهار الفكري العربي وانتقدوها انتقاداً تعسفياً اعتمدوا فيه على بعض النظريات الغربية في اللسانيات¹⁵ من تلك التي تجاوزها الزمان في هذا النصف الثاني من القرن العشرين فأخطأوا الغرض!

2- أمثلة مما أبدعته المدرسة الخليلية القديمة: خلافاً لما يدّعيه المدّعون في وقتنا الحاضر فإنّ نظرية العامل هي من أروع ما أبدعه الخليل بن أحمد وأصحابه رحمهم الله ومن أخطر النظريات التي سيكون لها دور عظيم في تطوير معلوماتنا حول الظواهر اللغوية. وذلك لأنّ مفهوم العمل هو المفهوم الدينامي الذي يبني عليه المستوى التركيبي للغة. فيفضله يستطيع اللغوي أن يرتقي إلى مستوى أكثر تجريداً من المستويات السفلى التي تحتوي على الوحدات الخطابية ومقوماتها القريبة. وهذا هو في الواقع أعمق بكثير من القول بأنّ مستوى التركيب Syntaxe هو ناتج عن تركيب الوحدات الدالة التي هي المورفيمات في اصطلاح الغربيين. وأول دليل على ذلك هو إمكانية استغلال مفهوم العمل (وما يترتب عليه من عامل ومعمول أول ومعمول ثان كما فهمه سيبويه) في معالجة النصوص بالحاسب. فنظرية العامل يستطيع بها اللغوي أن يمثل بها أبسط الكيفيات وأنجعها في التراكيب المعقدة التي تتداخل فيها

15- ترجع بذور هذا النوع من التفكير إلى عهد قديم وهو بداية القرن الرابع عندما بدأ يتسرب منطق أرسطو إلى العلوم الإسلامية وعندما أولع الناس بالتالي بالتصنيف والتقسيم (على طريقة أرسطو) وهذا ما تسميه بالجانب التأملي في اللغة إذ تصير النظرة إليها من محض التأمل في ذات الشيء وعدم الالتفات إلى ما هو أهم من ذلك وهو مجاري اللغة أو مجرى اللغة في الخطاب (وهي النظرة الحركية).

العناصر اللغوية لأنه تصوغ التركيب في قالب رياضي دقيق ويرتقي بها من مستوى مادي معقد إلى مستوى صوري مجرد قابل للصياغة وبالتالي قابل للاستخدام في الحاسبات الإلكترونية¹⁶.

وهناك مفهوم آخر قلّمَا انتبه إلى خطورته اللغويون المحدثون وهو مفهوم التفريع على الأصول وهو مفهوم يوجد في أصول الفقه إلا أنه عند النحاة لأعمق بكثير ويمكن أن نقول بأنّه المفهوم الذي ينبني عليه النحو العربي كله، بل وعلوم العربية كلها وهو مرتبط بالحدود الإجرائية أي المثل (بسميها بعضهم الآن أنماطاً) التي تفرع عليها الفروع. فأعرف هذه المثل وأشهرها هي الموازين الصرفية لكن لم ينتبه الناس إلى وجود مثل هذه المثل في المستويات العليا (حدّ الاسم وحد الفعل ثم الحدود التي يجري فيه عمل العامل وغيرها).

والعجيب أنه قد ظهرت في العشرينات الأخيرة نظريات بناها أصحابها على مفهوم التفريع أو التوليد وردوا على القائلين بأنّ الدراسة العلمية للغة ينبغي أن تقتصر على الوصف بدون تعليل. وقد توصل أصحاب هذا المذهب الآن إلى إعادة الاكتشاف للعديد من المفاهيم التي عرفها العلماء العرب الأولون (ولم يدرك فحواها المتأخرون)¹⁷.

ولا ننس أيضاً ما أسماه بعضهم¹⁸ بأبعد مفهوم عن تصورنا! وهو الحركة. والحق أنّ هذا المفهوم لم يستطع أكثر اللغويين ممن لم يتجرد بعد عن التصورات اليونانية القديمة من إدراك فحواه وفهمه حق الفهم. ولهذا تركه بعض المحدثين إلى مفاهيم صوتية أخرى توجد في النظريات الغربية (ناسين أنّ الكثير منها هو تصور توارثه الأوروبيون من الحضارة اليونانية وليست حقائق اختبرت صحتها في المختبرات). وذلك مثل مفهوم المقطع ومفهوما المصوت القصير والطويل. أما ما يقصده القدامى من الحركة فهو كما قاله الرمانى في

16- وفق أحد طلابنا في فريق من الباحثين إلى استغلال هذه النظرية وبرمجتها لاستكشاف البنى التركيبية أياً. أما انتقاد الناقد فمبني على قول الوصفيين (الظاهرين من اللغويين الغربيين) إنّ الغاية من التحليل اللغوي هو التشخيص لعناصر اللغة وإحلال كل واحد منها محله من نظام اللغة. وهذه نظرة البنيويين الغربيين الذين تلاًّأ نجمهم في الخمسينيات (وكسان ابن مضاء الأندلسي الظاهري مثل هؤلاء يدعو إلى التمسك بالظاهر وترك كل تعليل. ولم يؤيده أي واحد إلا في الستينيات الأخيرة!).

17- منهم نوام تشومسكي وقبله أستاذه هاريس الأمريكيان إلى حدّ ما.

18- انظر الأب فلايش "التصور الصوتي العربي في مجلة Z D M G . 1958 ص 46.

شرحه لكتاب سيويه «الحركة تمكن من إخراج الحرف والسكون لا يمكن من ذلك (5 لوحة 15 وجه) وإذا تحرك الحرف اقتضى الخروج منه إلى حرف آخر» (لوحة 22 ظهر). وقال ابن جني «لأن أصل الإدراج للمتحرك إذ كانت الحركة سبباً له» (الخصائص 1 / 58). فالحركة على هذا ليست فقط مصوتاً بل هي الحركة العضوية الهوائية التي تمكن من إحداث الحرف وقد تقترن بصوت في غالب الأحيان وقد لا تقترن كما هو الشأن في الإخفاء واختلاس الحركة. والعجيب هنا أيضاً أن المقطع ليس له وجود في مدرج الكلام بل لا وجود له إلا معزولاً عن المدرج أي غير مدرج بل منفصل تكتفه وقفتان ليس إلا.

أما الحرف المتحرك والحرف الساكن فهذا له وجود محسوس في هذا المدرج إذ الذي أثبته العلماء اليوم هو أن الإدراك السمعي أو الآلي للحروف لا يحصل بإدراك الحرف على حدة إنما الذي يدرك هو الانتقال من مخرج إلى مخرج آخر أو الوقف عليه¹⁹. فالنظرة العربية الخليلية هي هذه المرة أيضاً نظرة دينامية يهتم فيها أصحابها بما يجري من الأحداث في حدوث الكلام ولا تهتم بذوات الوحدات في نفسها ولذلك لا يكتفون بتقطيع الكلام، بل يتجاوزون ذلك إلى كيفية إدراج عناصره في سياق متسلسل.

3- بعض ما يمكن أن يكون مشوقاً لدراسة اللغة العربية: إن الخوض فيما قاله المبدعون من علمائنا في العصور الأولى والتعمق فيها (بالرجوع إلى جميع المخطوطات التي وصلتنا إن اقتضى الأمر) وبذل الجهد في فهمهم بالاعتماد على الطرق الحديثة في المقارنة بين النصوص واستخراج المقاصد الحقيقية لأصحابها، وإن كل هذا قد صار عند طلابنا معشر الخليليين من أقوى الحوافز على الدراسات اللغوية العربية. ويزيد الحافز قوة كلما اقترنت الدراسة للتراث الأصيل بتتبع ما يقوله علماء اللسانيات في عصرنا وأكثر من هذا إذا اختبرت النظريات القديمة والحديثة على محك التكنولوجيا اللغوية الحديثة. وقد سبق أن ذكرنا أكثر من مرة المساعدة العظيمة والمشوقة التي تمدّها لنا هذه التكنولوجيا وخصوصاً منها ميدان الصوتيات الآلية وميدان المعلومات (أي العلاج الآلي للمعلومات بالأدمغة

19- انظر ما أثبته J. S. Lienard في كتابه : Les processus de la communication parlée. Paris : 1977

الإلكترونية). فبفضل هذه الوسائل الآلية نستطيع أن نختصر الطريق في بحوثنا اللغوية وذلك مثل التحليل الإحصائي للمفردات التي ترد في النصوص المراد فحصها فربما لا يتم إلا على أيدي المئات من الباحثين والسنين الطوال. وكذلك هو الأمر بالنسبة لاختبار النظريات كما سبق أن قلنا، فإن أقرب النظريات إلى الصحة هي التي تنطبق على العدد الكبير من الظواهر أي التي لها قدرة تفسيرية واسعة النطاق، وهذا لا يمكن أن يتم إلا باستعمال الحواسيب، ثم إن هذه الحواسيب لن تستجيب لما نطلبه منها إلا إذا كانت النظرية قابلة للصياغة الرياضية التي يتطلبها العلاج الآلي للنصوص.

ويستحسن لو أدخلت اللسانيات الحديثة Linguistics كمادة قائمة بنفسها في برامج التدريس الجامعي لكن بشرط ألا تقدم الافتراضات الحديثة (ولا يتعصب لإحداها على الأخرى) إلا بالنقد البناء. ثم لا بأس بالمقارنة بينها وبين ما قاله علماؤنا.

ثم إن هناك درس الصوتيات وهو جد مشوق خصوصاً إذا وجد معه مختبر لإجراء التجارب ومشاهدة الظواهر الصوتية²⁰ ويا حبذا لو عمل العاملون فيه على تحسين الأداء بتمرين الطلاب على النطق الصحيح ويرجع في ذلك إلى الأوصاف التي تركها لنا الصوتيون العرب أولاً، وعلى ما أثر ونقل من أداء القرآن عبر الأجيال أي باعتماد المتخصصين في علم التجويد.

كما أنه يجب أن تُحيا المدرسة الخليلية بجعل أبواب أساسية من كتاب سيبويه (مع نبذ من شروحه) تحت متناول الطلبة، ولا يُكتفى بذلك، بل يحاول المختصون أن يقربوا المفاهيم والتصورات البديعة إلى الأفهام وذلك بالتعليق الوافي على هذا النصوص، ولا يفوت المعلق التنبيه على المذاهب الحديثة ومدى التقارب والابتعاد بينها وبين المدرسة العربية (وبيان أصالتها في كل هذه المحاولات).

20- وهو غير مخبر اللغة.

الأسس العلمية واللغوية لبناء مناهج اللغة العربية في التعليم ما قبل الجامعي*

المقدمة :

أشرت ههنا من جديد إلى المشاكل التي طرحتها في مقالات سابقة، إذ أواجه هنا جمهوراً آخر من المستمعين. ونبين هنا أيضاً أهمية الرجوع إلى المستويين الطبيعيين للتعبير اللغوي الفصيح وعدم الاقتصار على المستوى الترتيلي في التعليم، وكذلك أهمية الارتكاز على ما يقتضيه الخطاب ككل؛ أي بأركانه الأربعة وما يترتب على ذلك من الاهتمام بالبلاغة لا كما يفهمها البعض (كقوانين للتعبير الفني فقط) كل متحدث في أي حال خطاب كان بحسب مقتضى هذه الحال الخطابية.

إنّ تعليم اللغات ونجاعة التعليم ولا سيّما بالنسبة للغة العربية هو أمر جدّ خطير وذلك لخطورة المشاكل التي تثيرها هذه القضية. وتتحصر أهمّها في عدم استجابة المناهج التعليمية لما يتطلبه استعمال اللغة الطبيعي - غير المحصور على جانب واحد من الحياة - من تنوع التعبير حسب ما تقتضيه أحوال الخطاب الحقيقية غير المصطنعة. فالغاية القريبة والبعيدة التي يرمي إليها كل تعليم للغات الحيّة هو تحصيل المتعلّم على القدرة العملية على تبليغ أغراضه بتلك اللغة وفي نفس الوقت على تأدية هذه الأغراض بعبارات سليمة أي من تلك التي تنتمي إلى ما تعارفه الناطقون بها أوضاعاً ومقاييس. ثم هذا يقتضي ألا يكون ذلك مقصوداً على ما يجري من حديث تدريبي داخل المدرسة، وبعبارة أخرى فإنّ الغاية القصوى من تعليم اللغة هو قبل كل شيء أن يجعل الطالب قادراً على استعمال اللغة في شتى الظروف

* - ألقى هذا البحث في ندوة بناء المناهج التعليمية، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض 1985م ونشر في المجلة العربية للتربية (الأنيسكو) سبتمبر 1985م، المجلد الخامس، العدد الثاني، ص 19-30. وسبق أن تطرقنا إلى عدد من المفاهيم من تلك التي سنتعرض لها ههنا وذلك في بحث ألقيناه بالجزائر في ندوة اتحاد الجامعات العربية سنة 1984. فحذفنا في هذا البحث لتفادي التكرار.

والأحوال الخطابية وخصوصاً تلك التي تطرأ في الحياة اليومية تمّ على استعمالها سليمة من كل لحن وعجمة ولكنة وهذا غير حاصل في الوقت الراهن لأسباب سنذكرها فيما يلي.

إنّ علاج مثل هذه المشاكل لا يمكن أن يتمّ في نظرنا إلا بالاعتماد على ما يثبته البحث العلمي من حقائق موضوعية. فإنّ اللغة العربية كلغة بشرية أي كأداة تبليغ واتّصال بين الناطقين بها هي ظاهرة من الظواهر التي يمكن رصدها وتحليلها وإحصاء عناصرها، وبالتالي استنباط قوانينها واستكشاف أسرارها بكيفية موضوعية. وهذا ما فعله علماء اللغة العربية الأولون الذين نزلوا إلى الميدان وأجروا التحريات اللغوية في عين المكان ولم يكتفوا بالنظر في النصوص المحفوظة في الصدور وفي الصحف.

1- حقائق علمية حول اللسان وما يترتّب عليه¹:

1-1- اللسان وضع واستعمال؛ أي نظام من الأدلة الموضوعية لغرض التبليغ، واستعمال فعلي لهذا النظام في واقع الخطاب. فالإقتصار على أحد هذين الجانبين من قبل الباحث اللغوي أو المربي خطأ فاحش ذو عواقب وخيمة (وسنرى ذلك فيما بعد). وكذلك هو الأمر في الإقتصار على ضرب من الاستعمال دون غيره. فعدم اكتفاء علماننا بالنظر فيما ورد في النصوص التي حفظها الناس في تحليلاتهم للغة هو الذي يميّز العلوم اللسانية العربية في زمان ازدهارها الأول من نفس العلوم التي ظهرت عند اليونان من قبلهم (وهي الفيلولوجية) ومن تلك التي غلب عليها عند العرب التقليد والجمود بعد إغلاق باب الاجتهاد عليها في عصور الانحطاط للفكر العربي. فاللغة كما يتصوّرها المبدعون من علماننا أمثال الخليل وسيبويه وابن جني وغيرهم ممّن ظهر في الصدر الأول، هي قبل كل شيء استعمال تمّ استعمال الناطقين بها أي إحداثهم لفظاً معيّناً لتأدية معنى وغرض في حال الخطاب تقتضي هذا المعنى وهذا اللفظ وليست فقط صوتاً ولا نظاماً من القواعد ولا معنى مجرداً من اللفظ الذي يدل عليه ولا أحوالاً خطابية معزولة عن كل هذه الأشياء. فأكبر غلط يرتكبه

1- راجع ما قلته بهذا الصدد في البحث الذي نشر في الكتاب الأول «أثر اللسانيات في النهوض بمستوى معلمي العربية» وفي البحث الموسوم بـ «اللغة العربية بين المشافهة والتحرير في هذا الكتاب».

الباحث أو المربي هو أن يحصر اللغة في جانب واحد من هذه الجوانب وهذا هو الذي حصل بالفعل منذ أن تعلّق الناس بالقواعد في ذاتها مقطوعة عن غيرها إلا بما لا يشفى من الشاهد الواحد أو الشاهدين -ومن الشعر فقط غالباً- أو بالنصوص وحدها لا يرى فيها شارحها إلا المعاني مقطوعة من اللفظ الذي يدل عليها (مع ما يندرج فيه من انتظام له السهم الأكبر في الدلالة على تلك المعاني).

وعلى هذا فالاستعمال الفعلي للغة في جميع الأحوال الخطابية التي تستلزمها الحياة اليومية هو الذي ينبغي أن يكون المقياس الأول والأساسي في بناء كل منهج تعليمي. وأسرار هذا الاستعمال ينبغي أن يلمّ بها المربي كما يلمّ بها اللغوي. ويترتب على ذلك ما يلي:

1 - استعمال اللغة هو مشافهة قبل أن يكون كتابةً وتحريراً: معنى ذلك أنّ الكلام المنطوق هو الأصل، أما لغة التحرير ففرع عليه. فالمنطوق وبالتالي المسموع هو الذي يرجع إليه المتعلم للغة الحية أولاً وأخيراً ولا يقتصر أبداً على ما يقرأه من النصوص المحررة. فالاستعمال الطبيعي للغة يعتمد قبل كل شيء على المشافهة، فإذا اكتفى فيه على الجانب الكتابي فقط أو قلّ نصيبه في التعليم فإنّ الطالب سيضطر بعد تخرجه أن يخاطب الناس بلغة مصطنعة. وإذا عمّ ذلك فسيطعن في اللغة التي يتحد استعمالها اللفظي والكتابي في جميع مستوياتها: أداءً صوتياً وإفريقياً وتركيبياً بعدم ملاءمتها لما يتطلّبه حال الخطاب الطبيعي فيقال عنها بالتالي بأنها لغة أدبية محضة لا تصلح للتعبير في جميع أحوال الخطاب وعن جميع الأفكار والمعاني. وهذا يكاد ينطبق على العربية التي تتعلمها الناشئة في مدارسنا على الرغم من وجود طرق حوارية في تحصيل الملكة وتمارين شفاهية بكثرة وهذا لسوء فهم الأساتذة والمربين بصفة عامة لجوهر اللغة وينحصر كما قلنا في مكان آخر في:

- وجود أكثر من مستوى في الاستعمال²: وهما نوعان على الأقل: التعبير لترتيلي أو الإجلالي والتعبير الاسترسالي. فالأول تقتضيه حرمة المقام وهي حال الخطاب التي سماها

2 - إن رجوع هذه المقولة باستمرار في بحوثنا يشير إلى اهتمامنا الكبير جداً بالجانب الاسترسالي المستخف للغة-في التخاطب العفوي- مع عدم اللحن- أي كما نطق بها العرب الفصحاء في مخاطباتهم.

الجاحظ بموضع الانقباض³ وفيها تظهر عناية المتكلم الشديدة بما ينطق به من حروف وما يختاره من ألفاظ وتراكيب حتى يبلغ به فرط التصحيح إلى اللحن الجلي - وليس بالجلي الآن بل خفي على أكثر الناس - كإظهاره ومدّه لحركات الإعراب في مواضع الوقف وكفّكه لما يجب إدغامه وغير ذلك. ويستعمل الناس هذا المستوى من التعبير في جميع هذه الحالات التي تتّصف بالحرمة كخطاب الخطيب وخطاب المذيع للناس في الإذاعة والتلفزة ومحاضرات الأساتذة، إلا من ظلم العربية فاستبدلها حتى في هذه الأماكن بلهجته العامية.

أما التعبير الاسترسالي (الفصح لا العامي) فهو هذا الذي تقتضيه مواضع الأناشيد (الجاحظ نفس المصدر) كخطاب الأبناء والزوجة في المنزل والأصدقاء أو شخص آخر في غير مقام الحرمة. وهذا التعبير العفوي غير المتكلف قد وجد بالفعل في المخاطبات بين فصحاء العرب في الزمان الذي كانت تكتسب الملكة بالسليقة أي بدون تلقين معلم (كما هو الحال الآن بالنسبة إلى العامية). وقد اعتنى العلماء القدامى الذين شافهوا فصحاء العرب بوصفه الوصف العلمي ويمتاز عن الأول بكثرة الاختزال في تأدية الحروف والكلم كاختلاس الحركات (وهو الإخفاء الذي وصفه سيوييه) والحذف والإدغام والتقديم والتأخير وكثرة الإضمار. ونفس هذه الظواهر قد يشاهدها الألمي من في اللغة التي احتلت مكان الفصحى في التخاطب اليومي وهي اللهجة العربية المحلية، إلا أنّ الفرق بينهما أنّ اللهجة العامية قد أصابها تغييرات لم تصب بها الفصحى العفوية (كسقوط الإعراب في جميع الأحوال والتنوين وعلامات التننية في أكثرها وكاختزال بعض الأدوات وغيرها). فهذا المستوى من التعبير لا سبيل إلى وجوده الآن لقيام العاميات مقامه كما قلنا. ويا حبذا لو أحياء المثقفون وأنعشوه، ويمكن أن يحصل ذلك بإدخال عدد من قواعده في المناهج، وخصوصاً في كيفية الأداء الصوتي. وكنا نودّ أيضاً لو اعتمد استعماله في المسلسلات التلفزيونية وبعض الأفلام الناطقة بالعربية الفصحى ولا سيما في التمثيل لحالات الخطاب الاستثناسي الذي يستلزم كثرة التخفيف. وينبغي أيضاً أن يُعاد النظر إلى تكوين المعلمين بالاعتماد على هذه الحقيقة: العربية

3 - في البيان والتبيين، ج3، ص 114.

الفصحى التي كان يتخاطب بها العرب في زمان الفصاحة السليبية⁴ في بيوتهم وفي مقام أنسهم، ليست هذه التي يتشدد بها الممثلون في أيامنا هذه من حيث الخفة والتبدل والاسترسال. فيجب أن ينبّه المعلم على أن تخفيف الهزرة مثلاً وإخفاء الحركات فصيح أيضاً وقد سُمع في مخاطبات العرب العفوية وقرئ به القرآن وأنّ هناك نوعاً من القراءة القرآنية تسمى بالحدّر (في مقابل الترتيل والتدوير) تتّصف به بما يتّصف به هذا المستوى من التعبير الاقتصادي المستخف. فكل ما جاء في السماع تقريباً عن فصحاء العرب من التأدية الصوتية قد قرئ به القرآن وهو الأصل في الاستشهاد اللغوي.

فإذا أردنا ألا نتحصّر لغتنا في الاستعمال الانقباضي الذي لا يغطي جميع أحوال الخطاب فلا بدّ من إحياء التعبير الفصيح غير المتكلف فتدخل بذلك العربية في جميع الميادين النابضة بالحياة وتخرج من الانزواء الذي أصابها منذ أن دعا البلاغيون في عهد الانحطاط إلى ترك الألفاظ التي تستعملها العامة ولو كانت فصيحة قرئ بها القرآن!

هذا وينبغي أن ينبّه أيضاً بأنه لا توجد في الدنيا لغة واحدة إلا وفيها هذان المستويان من التعبير على الأقل⁵ وأنّه إذا اختلفا اختلافاً شديداً (بتغيير الوضع في جوهره) وصار الثاني لهجة عامية فالكارثة هي أن يترك لهذه العامية السيادة في التعبير الاسترسالي ويتناسى أنّ اللغة الفصحى يمكن أن تقوم بهذا الدور الحيوي بشرط أن يرجع فيها إلى المستوى الذي استخفه العرب الذين أخذت منهم اللغة. وكل هذا يقتضي الرجوع إلى المراجع اللغوية التي وصف فيها العلماء هذه العربية الفصحى العفوية وبصفة خاصة التأدية الصوتية ومخارج الحروف وأحوال الوقف والابتداء وكل ما يجوز تخفيفه في سعة الكلام والاختصار كما يقول

4- ولا بدّ أيضاً من أن ينبهوا على أنّ الفصاحة التي وصف بها النحاة الأولون هؤلاء الذين أخذوا منهم اللغة ليست هي الفصاحة التي حددها فيما بعد أصحاب البلاغة. فالفصاحة عند اللغويين هي السلامة اللغوية وكون الفصيح قد اكتسب العربية من محيطه الفصيح بكيفية عفوية ولم يتأثر بلغة أخرى.

5- بل أكثر من مستوى في الواقع: فالأعلى منها هو التعبير المحرر المخير ألفاظه يستجيب بذلك لفنّ من الفنون كالمسرحيات المأسوية القديمة، والشعر الجزل الألفاظ والخطب وغيرها. ثمّ في أسفلها يوجد التعبير السوقي وحتى اللغة المستغلقة الخاصة باللصوص وهي لا تمتاز فقط بالخفة بل بالتحريف الكثير. أما التعبير المبتذل الفصيح فينتهي إلى الفصحى إلا أنه يتّصف بالتخفيف الذي يقتضيه مقام الأس فقط: فهي اللغة الفصحى التي استعملها فصحاء العرب في هذا المقام بالذات ليس غير.

سبويه. ثم يقوم فريق من العلماء بدراسة هذه الأشياء وتصنيفها وتحديدها والتمثيل لها قصد إدراجها في مناهج التعليم والكتب المدرسية.

وخلاصة القول في هذا الشأن هو أنّ تعلّم اللغة لا بدّ أن يستجيب لما سيحتاج إليه المتعلم للتعبير عن كل ما يختلج في نفسه وما يدور في ذهنه وما يكّنه من غرض. فاللغة وضعت للتبليغ والاتصال قبل كل شيء. فإذا لم يفهم ذلك المعلم وقصد تعليم الأساليب التي يجدها في النصوص في ذاتها ولنفسها، أي كنماذج للأساليب الجميلة، دون مراعاة الاحتياجات التعبيرية الحقيقية التي يشعر بها المتكلم عند استعماله الفعلي للغة في مختلف الأحوال الخطابية التي تثيرها الحياة اليومية فإنّه يكون بذلك أخطأ الغرض من الأساس بل جمّد بذلك استعمال اللغة العربية وقصره على الجانب الأدبي الجمالي ليس غير. وهذا تعدّ جماعي (حتى ولو كان غير متعمد) على الشيء الوحيد الذي يربط بين أفراد هذه الأمة وهو لغة القرآن.

1-2- المستعمل من اللغة في حالات الخطاب الطبيعي شيء محدود: يعتقد بعض المعلمين أنّ كل ما يوجد في اللغة فهو صالح للتعليم لا لشيء إلا لأنه جزء من اللغة. فكّما زاد علم المتعلم باللغة وأوضاعها مهما كانت فهو ثروة لغوية ولا بدّ أن تفيده. وهذا غير صحيح بل ينفية الواقع الذي يعيشه المتكلمون: فخلافاً لما يعتقد هؤلاء فإنّ المتكلم العادي لا يستعمل في مخاطباته اليومية إلا عدداً محدوداً جداً من المفردات وقد أثبتت البحوث العلمية الحالية أنّ الفرد العادي المتوسط الثقافة⁶ لا يستعمل أكثر من 2500 كلمة تقريباً في مخاطباته، أما العالي الثقافة فبين أربعة وخمسة آلاف فقط. وربّما عرف هذا وذاك أكثر ممّا ذكرناه إلا أنّ الذي يظهر في استعمالهما هو هذا القدر أو ذاك فقط. وعلى هذا الأساس فإنّ الكثرة الكاثرة من المفردات التي نريد أن نشحن بها ذاكرة المتعلم هو عمل يتنافى مع ما هو حاصل في واقع الخطاب. وعلى هذا الأساس أيضاً ينبغي أن يكتفى بما يجري خارج المدرسة بصفة خاصة؛ أي في الحالات الخطابية التي يطلق له فيها العنان.

6 - العربي والأوربي وغيرهما.

- «ليس كل العرب يعرفون اللغة كلها»: هذا قول أحد علمائنا القدامى (الزجاجي) وقال بعد ذلك : «غريبها وواضحها ومستعملها وشاذها بل هم في ذلك طبقات يتفاضلون فيها، أما اللغة الواضحة المستعملة سوى الشاذ النادر فهم فيها شرع واحد»⁷.

فأهم شيء هو أن يتعلم الفرد هذا القدر المشترك من اللغة أي هذا الذي يكثر دورانه على ألسنة الناس أولاً وهذا الذي يكثر مجيئه في اللغة المحررة ثانياً، ويترك النادر الذي يؤدي نفس المدلول أو ما يقاربه لفرصة أخرى أو للتخصص في علم اللغة في مستوى التعليم العالي.

هذا وقد أثبتت البحوث التي أجراها بعض العلماء وتلك التي أجراها الباحثون القائمون بإنجاز الرصيد اللغوي العربي (انظر فيما يلي) أن المادة التي تقدم للناشئة تتصف بهاتين الصفتين:

- غزارة المادة اللغوية وكثرة المفردات التي لا يحتاج إليها الطفل ليواجه الحياة: ككثرة الألفاظ الدالة على نفس المسمى في الكتاب الواحد، والغريب الذي لا يعرفه حتى المعلم نفسه وغير ذلك

- خصاصة لغوية فظيعة فيما يخص الألفاظ التي تدل على المسميات المحدثة في عصرنا الحاضر كالكثير من أسماء الملابس والأدوات وأجزائها والمرافق وغيرها.

وهذا الذي دفع دول المغرب العربي في الستينيات إلى ضبط مشروع ما أسموه بالـرصيد اللغوي الوظيفي. فبعد أن تمّ إنجازه وأدخل في التعليم بكيفية رسمية وفعلية ارتأت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أن تعمم الفائدة فرسمت مشروعاً مماثلاً يعمّ جميع الدول العربية وقد حُدد الرصيد العربي هكذا: «يهدف هذا المشروع إلى ضبط مجموعة من المفردات والتراكيب العربية الفصيحة أو الجارية على قياس كلام العرب التي يحتاج إليها التلميذ في مرحلة التعليم الابتدائي والثانوي حتى يتسنى له التعبير عن الأغراض والمعاني

7 - الإيضاح، ص 92.

العادية التي تجري في التخاطب اليومي من ناحية، ومن ناحية أخرى للتعبير عن المفاهيم الحضارية والعلمية الأساسية التي يجب أن يتعلّمها في هذه المرحلة من التعليم (الدليل التعريفي للرصيد ص 8)».

فالغرض منه واضح؛ وهو ألا يزيد الرصيد اللغوي الذي يكتسبه الطفل على ما يحتاج إليه وعلى ما يقدر على إدراكه في سنّ معيّنة من عمره وألا ينقص عن ذلك في الوقت نفسه. فهو القدر الأمثل (أقصى ما يمكن تمثله وأدنى ما يحتاج إليه⁸).

1-3- استعمال اللغة في العلوم والتقنيات يقتضي عدم الاشتراك: إن وجود اللفظ المشترك أمر طبيعي فأكثر الألفاظ تدل في أصل وضعها على أكثر من معنى ولا تتمايز إلا بالسياقات التي تكتنف هذه الألفاظ في الخطاب، وهو سرّ من أسرار اللغات البشرية: ألا يكون اللفظ مرتبطاً بكيفية حتمية ونهائية بالمدلول الواحد، ولولا هذه الخاصية لما استطاع الإنسان أن يطور أفكاره وبالتالي أن يخرج من نظرة ضيقة للواقع إلى نظرة أوسع وأشمل. إلا أن الاشتراك، وإن كان طبيعياً وضرورياً لتطوير الفكر عبر الزمان أي بالانتقال من نظرية إلى أخرى⁹ أو من نظام فكري إلى آخر، فإنه مردود مرفوض في داخل النظرية الواحدة؛ إذ الاشتراك في التحديدات العلمية مجلبة للبلبلة وتشويش للتصورات العلمية ومن ثمّ لمنهجية البحث، فعدم الدقة في التعبير في هذا الميدان يؤدي إلى عدم الدقة في التفكير.

وعلى هذا، فلا بدّ في تعليم اللغة أن يميّز بين احتياجات المتعلم إلى ألفاظ متباينة للدلالة على مسميات متباينة في الحالات التي تتطلب الدقة وعدم الالتباس (كالتعبير العلمي وغيره) وبين احتياجاته إلى المجاز والاستعارة والكناية والتورية في أحوال أخرى كمحاولة الإقناع أو التأثير على السامع والتعبير عن العواطف ومختلف الأحاسيس، فالتعبير قد يكون موضوعياً في محتواه وقد يكون وجدانياً. فينبغي لمبرمج التعليم أن يمدّ المتعلم بكل هذه الأشياء

8 - فيما يخص طريقة إنجازه والمقاييس العلمية التي بنيت عليها فليراجع الدليل التعريفي الذي نشرته المنظمة.
9 - وهذه الدقة لا تحصل بمجرد تجنب المشترك بل باستعمال اللفظ الواحد - ولو كان مشتركاً في الاستعمال غير العلمي - للمدلول الواحد وألا يكون المعنى المقصود حاصلًا بوجود قرينة بل بتحديد سابق لجميع الألفاظ الواردة في الخطاب العلمي الواحد.

وخصوصاً الألفاظ المختلفة حتى لا تلتبس عليه المسميات مع التنبيه (زيادة على ذلك) على وجود أسماء أجناس تندرج تحتها أنواع هذه المسميات.¹⁰

1-4- العناية بالنحو والبلاغة معاً: تفضيل أحدهما على الآخر إجحاف باللغة وتعقيم لتعليمها: سبق أن قلنا بأنّ اللسان وضع واستعمال؛ أي نظام من الأدلة من جهة واستثمار لهذا النظام في الحياة من جهة أخرى. فما هي مكانة النحو والبلاغة منهما يا ترى؟ للإجابة عن هذا السؤال، لا بدّ لنا أن نميّز بادئ ذي بدء بين النحو وعلم النحو وكذلك بين البلاغة وعلم البلاغة. فالذي نقصده من تعليم اللسان هو إكساب المتعلم القدرة العملية (لا النظرية) على استعمال اللسان وليس أن نجعل منه عالماً متخصصاً في علوم اللسان كعلمي النحو والصرف وعلم البلاغة. وعلى هذا فالكثير من الكتب العظيمة القيمة التي تناول فيها علماءنا القدامى العربية بالتحليل والتعليل ككتاب سيبويه وشروحه أو نظرية علم النحو ككتاب الخصائص لابن جني وغيره هي كتب علمية محضّة، ومن ثمّ لا يمكن استعمالها في تدريس العربية مباشرة لأنّ محتواها علم نظري. إلا أنّ هذا العلم لا بدّ منه من جهة أخرى؛ إذ يعتمد عليه الباحث في صناعة تعليم اللغة كمرجع للوضع اللغوي العربي وللكيفيات المخالفة التي سمعت عن فصحاء العرب في استعمالهم لهذا الوضع.

- النحو التعليمي غير النحو العلمي وكذلك هي البلاغة: وعلى هذا فالنحو كهيكل للغة - وهو بذلك صورتها وبنيتها - شيء والنظرية البنوية للعربية التي هي علم النحو شيء آخر وكذلك هو الأمر بالنسبة للبلاغة، فهي تقابل النحو في أنّها كيفية استعمال المتكلم للغة والنحو فيما هو مخير فيه لتأدية غرض معيّن. فهي بهذا امتداد للنحو ولها مثله قواعد وسنن معروفة فالبلاغة بهذا المعنى شيء والنظرية التحليلية لكيفية تخير المتكلمين للألفاظ بغاية التأثير شيء آخر. فالذي يقصده المربي هو إكساب المتعلم القدرة على إجراء القواعد النحوية والبلاغية في واقع الخطاب ليس إلا. وهذا لا سبيل إلى تحصيله إلا بطرق خاصة، لا بحفظ القواعد أو دراستها على حدة.

10 - أسماء الأجناس غير المشتركة. فاسم الجنس هو الاسم العام الذي يطلق على عدة أشياء تنتمي إلى جنس واحد. وقد يكون فيه اشتراك وهو شيء آخر.

- النحو النظري الذي ينبغي أن يعتمد هو نحو الخليل وأتباعه: إن المبرمج للمادة اللغوية يعتمد كما قلنا على التحليلات التي تركها لنا علماء النحو والبلاغة إلا أنه يعتقد - مقلداً في ذلك من جاء قبله منذ أقدم عصور الانحطاط - أن أحسن المراجع في ذلك هي تلك التي ألفها العلماء المتأخرون (ممن ينتمي إلى هذه العصور الحالكة). وهذا هو - في اعتقادنا - من أكبر الأخطاء التي يرتكبها العلماء المحدثون منّا؛ أي أن يجعل التراث العربي الإسلامي واحداً لا يختلف الجزء المتخلف منه عن الآخر السابق. والحق غير هذا، فالذي لا يمكن أن ينكره أحد هو أن عصر الإبداع في تاريخ الحضارة الإسلامية هو الخمسة القرون الأولى، أما ما جاء بعده فهو عالة عليه في بعضه بل تحريف وتراجع من حيث القيمة العلمية في غالب الأحيان، إلا ما شذّ ممّا نجده عند العلماء الذين كانوا غرباء في عصرهم كالسهيلي والرضي الاسترابادي (وابن تيمية وابن خلدون فيما يخص العلوم الإسلامية غير النحو). ثم إن هذا الجزء المتخلف من التراث قد طغى على الناس إلى يومنا هذا وصار هو المرجع الوحيد، وأهم الناس روائع الفكر العربي التي تركها لنا المبدعون من علمائنا الأوائل. وقد حاولنا في كتاب لنا أن نبين ما للفكر اللغوي الذي امتاز به أولئك العلماء من قيمة علمية لا يضاهاها إلا ما أبدعه العلماء الغربيون في أحدث أعمالهم بل قد تنقص هذه عن تلك من بعض الجوانب¹¹.

وعلى هذا الأساس نعتقد أن القواعد التي ينبغي أن تدرج في المناهج في حاجة مسيسة إلى أن يعاد فيها النظر في ضوء ما أثبتته علماؤنا الأولون وما تتطلبه العلوم اللسانية الحديثة في أرقى صورها من تلك التي تتفق إلى حدّ ما مع تصوّر أولئك العلماء.

- النحو والبلاغة متلازمان في عملية الخطاب الطبيعي: إن عملية الخطاب أو الحديث لا تتمّ إلا بأركان أربعة هي: مصدر الحديث وهو المحدث (أو المتكلم) والمرسل إليه الحديث وهو المحدث والمحدث به وهو اللفظ الذي اختاره المحدث، وحال الحديث وهي الحالة التي يجري فيها الحديث وكل ما يقترن به من أسباب ومسببات ومثيرات وغيرها ممّا يرتبط به محتوى الحديث من قريب.

11 - اسم الكتاب: علم اللسان العربي وعلم اللسان العام. دراسة تحليلية لنظرية المعرفة العلمية عند الخليل وأتباعه (وسيصدر أيضاً باللغة العربية في وقته).

فالعلاقة القائمة بين المحدث والمحدث لها أحوالها الخاصة بها من احترام أو استئناس ومن محبة أو كراهية وغيرها، وكل هذه الأحوال تتراءى في تخير المحدث للألفاظ (إفراداً وتركيباً وأداءً صوتياً) وتبني العلاقة بين المحدث به على هذه العلاقات الأولية من جهة وعلى ما يستلزمه حال الحديث من جهة أخرى وهو ما يسمى عند العلماء العرب بمقتضى الحال.

فإذا اكتفينا في تعليم العربية بجانب السلامة اللغوية، أي جعل الطالب قادراً على تطبيق القواعد النحوية وحدها دون مراعاة ما تستلزمه عملية الخطاب، أي دون القواعد البلاغية كان تعليمنا هذا ناقصاً (وهو حاصل الآن في غالب البلدان العربية) وتجاهلنا بذلك أن الملكة اللغوية بكاملها وفي جملتها هي مهارة التصرف في بنى اللغة بما يقتضيه حال الحديث؛ أي القدرة على التبليغ الفعال بما تواضع عليه أهل اللغة أو بعبارة أخرى أيضاً القدرة على الاتصال اللغوي في جميع الأحوال بما يقتضيه الوضع اللغوي وهذه الأحوال معاً من لفظ سليم ومناسب.

وخلافاً لما يظنه الكثير فإنّ البلاغة لا ينحصر استعمالها في التعبير الأدبي وليست تفنناً ولا هي من الكماليات بالنسبة إلى الاتصال اللغوي، بل هي العمدة في هذا الاتصال على اختلاف أنواعه وأشكاله سواء في المشافهة أو الكتابة، نثراً كان أم شعراً، في مقام انقباض أم مقام أنس. ففي كل هذه المستويات البلاغة موجودة لأنّ المعبر يتحمّ عليه أن يختار العبارة التي تناسب المقام وتستجيب لحال الحديث ولو استرسالاً وبدون تأمل، فهو في جميعها يتوخى معاني النحو كما يقول عبد القاهر الجرجاني.

هذا، وينبغي لمبرمج المناهج أن لا يبالغ في ذلك فيستهين حينئذ بالوجه الآخر، وهو السلامة اللفظية من حيث النحو والصرف وقد يتناسى أن اكتساب الآليات النحوية لا يتم فقط بالتمرس على ما أسميناه بالتبليغ الناجع بل بالتدريب الذي هو من قبيل التمارين البنوية. وقد ذهب بعض اللغويين إلى قلة فائدتها نظراً إلى أنّها تقتصر على اكتساب بعض الآليات

النحوية، وليس الأمر كذلك لأن اللغة ليست أداة ساذجة بل جهازاً تنظم فيه عدة دواليب وتتداخل عناصره وتتقابل ويرتبط بعضها ببعض وهذا لا يتم التحكم فيه إلا إذا زاد المتعلم على تدريبه لاكتساب مهارة التبليغ تدريباً آخر يماثل تدريب المتعلم للعزف في الآلات الموسيقية، فهناك تمارين تكسب الإنسان المرونة التامة في حركاته، وفي اللغة توجد أيضاً الكثير من الحركات العصبية غير الشعورية.

2- حقائق علمية فيما يخص صناعة تعليم اللغة في ذاتها:

1-2- التركيز على المتعلم: نستخلص من كل ما سبق أن سرّ النجاح في تعليم اللغات ينحصر في التركيز على المتعلم لا على المادة اللغوية على حدة ومعزولة عنه أي على معرفة احتياجاته الحقيقية وهي تختلف باختلاف السن والمستوى العقلي وكذلك المهنة وأنواع الأنشطة المنوطة بالفرد في حياته وغير ذلك. ولا يحصل هذا إلا بالنظر في أحوال الحديث وهي غير متناهية العدد (إذ المعاني هي نفسها غير متناهية) لا لحصرها في ذاتها ولكن لاستنباط مثلها وقوانينها ومقاييسها وعلى هذا الشكل فقد تتم الإحاطة بها وبالتالي ضبط العبارات التي تستجيب لها.

فعلى المبرمج لمناهج التعليم العام أن يطلع على احتياجات الناشئة المختلفة من خلال التحريات العلمية التي تجري في عين المكان وذلك من خلال كتابات الأطفال العفوية وتسجيل كلامهم العفوي وخطاباتهم في المدرسة وفي البيت وفي الملاعب وغيرها، وفي جميع الأحوال الخطابية العادية الطبيعية. فبعد معرفته لكل ذلك فسوف يمدّهم بما يحتاجونه من ألفاظ وعبارات وتراكيب ولا يزيد على ذلك شيئاً يصير عندهم كالحشو المعرقل.

2-2- اكتساب اللغة هو اكتساب مهارة معينة: سبق أيضاً أن قلنا بأن ما نرمي إليه بالنسبة لمتعلم اللغة هو إكسابه لملكة معينة، وهي مهارة التصرف في البنى اللغوية بما يقتضيه حال الخطاب وليس إكساباً لعلم النحو أو علم البلاغة. ويعتمد في ذلك على وسائل تعليمية متنوعة فلا يقتصر هنا على إحداها دون الأخرى. فالمعروف عن تعليم اللغات أنه إيصال

لمعطيات لغوية مادة وصورة والعمل على ترسيخها ولكنّه في الواقع أكثر تعقداً من هذا التصور. فالمعرفة العملية للغة لا تنحصر في إحداث الكلام بل تتجاوزه إلى إدراكه في السماع والقراءة، ثمّ الترسّخ ليس فقط محصوراً على تحصيل المعطيات في حدّ ذاتها بل في خلق القدرة على التصرف فيها (كما سبق أن قلنا). فالتصرف هو العمل في ذوات الكلم والتراكيب، وعلى هذا فالمعرفة العملية (لا النظرية) للغة من حيث هي جهاز تنحصر في إحكام الانتقال من كلمة إلى أخرى ومن صيغة إلى أخرى ومن تركيب إلى آخر بتفريع هذا من ذاك على مثال سابق. ومجموع هذه المثل هي الأصول التي يفتنيها المتعلم بكيفية لا شعورية بممارسته المتكررة العملية للخطاب وبالتمارين البنوية من جهة أخرى¹². فالعمل الاكتسابي للغة يكاد يكون كله تمرساً ورياضة مستمرة: كلما زادت وتواصلت زاد النمو اللغوي وقويت الملكة.

سبق لنا أن قلنا في بحث آخر: «ولهذا فإنّ لها (أي القواعد) شكلين اثنين: شكل المثال والنمط السلوكي، وشكل القانون المحرّر (مع ما يمكن أن يصحبه من تعليق وشرح الشواذ)... فكل مكتسب لقدرة من القدرات العملية الإجرائية غير مفتقر أبداً إلى معرفة القوانين المحررة التي تضبط بكيفية نظرية هذه القدرات»؛ وفي مكان آخر من نفس المقالة: «وبهذا الذي قلناه يصبح المشكل الذي يطرحه المربون العرب الآن وهو الاختيار بين طرق ثلاثة لدراسة النحو: طريقة النصوص الأدبية ثمّ الأمثلة ثمّ القواعد، أو طريقة الأمثلة ثمّ القاعدة، أو طريقة القاعدة ثمّ الأمثلة، لا معنى له. لأنّ هذا السؤال لا يميّز أصحابه فيه بين المرحلتين اللتين ذكرناهما¹³ ثمّ يجعلون المشكل منحصراً في الاختيار بين الطريقة الاستقرائية والطريقة القياسية، وفي ذلك عندنا تسامح كبير لأنّه ليس هناك فترة تكون كلها استقرائية وفترة أخرى كلها قياسية لا في إدراك المتعلم لما يبلغه إياه المعلم بكيفية ضمنية ولا

12 - وهي التمارين التي تعتمد على استبدال شيء بشيء أو تقديم شيء على شيء أو تحويله بأي طريقة كانت، وهو جدّ مفيد في اكتساب هذه الآليات بشرط ألا تكون مجرد حكاية أو تكرار بل تحويلاً حقيقياً على مثال سابق يتطلب التأمل العقلي التصرف المحكم، وبالتالي في البنى اللغوية.

13 - في مسيرة الدرس واتساق أجزائه هناك مرحلة الإدراك ثمّ مرحلة تحقيق هذا الإدراك.

في أثناء اكتسابه لمملكة التعبير، إذ الاستقراء وإن كان هو الأول في عمليتي الإدماج والتكيف إلا أنه يتلوه على الفور القياس والاستدلال (بكيفية غير شعورية في غالب الأحيان) ثم يعود صاحبه في الحين إلى الاستقراء وهكذا دواليك. وحتى العمل الترسخي التدريبي الذي يبني أساساً على القياس لا يخلو أبداً من الاستقراء أي التصفح للجزئيات (التي اخترنتها الذاكرة). ثم إن الترسخ (أو التدريب والتطبيق) لم يحظ في هذا السؤال بأي اهتمام مع أنه هو كل شيء في تدريس اللغة¹⁴.

وعلى هذا فينبغي أن يراعى في بناء المناهج هذه الحقيقة وذلك بجعل التمرس والترسخ للمُتَلِّم الإِجْرَائِيَّة هي القسط الأوفر من محتواها بحيث تصبح تشكل ثلاثة أرباع درس اللغة.

2-3- التخطيط للمادة اللغوية والتسلسل المنطقي لأجزائها أمران ضروريان: ما من شيء يدخله التنظيم إلا ولا بد أن يخضع لنوع من الترتيب، وإن كان عملاً متواصلًا وكان بالتالي الزمان من أبعاده فلا بد أن يخضع للتخطيط والتدرج والانتقاء. أما تخطيط المفردات وانتقاؤها فقد سبق أن ذكرنا محاولة ضبط رصيد على مستوى الوطن العربي. وما يقال عن المفردات يقال أيضاً عن التراكيب. وأفضل نمط تضبط به المُتَلِّم التركيبية هو النمط النحوي الذي وضعه النحاة الأولون كما سبق أن قلناه. ويجب أن يعتمد أساساً في بناء المناهج وألا تدرج الموضوعات النحوية التي توجد في كتب المتأخرين لأنها صورة مشوهة للنحو الأصلي البدعي الذي نجده عند الخليل وأتباعه ويتفادى بذلك الكثير من التحليلات التي يغلب عليها طابع الفلسفة والمنطق الأرسطوطاليسي كالتصنيفات التي تعسف في إيجادها هؤلاء المتأخرون¹⁵. هذا وينبغي أن تؤخذ من الموضوعات أو البنى النحوية تلك التي كثر مجيئها على ألسنة العرب وتتصف الآن أيضاً في لغة التحرير وغيرها بكثرة الدوران وذلك مثل ما فعل بمفردات الرصيد اللغوي. ويترك كل ما ليس مثلاً إجرائياً كالتعليقات والتعليقات

14 - نفس المصدر، ص72.

15 - المنطق ضروري في كل تحليل، وليس ذلك لأن المادة اللغوية يجب أن تخضع للمنطق بل تحليلها - بما أنه حاصل بإعمال الفكر - هو الذي يجب أن يخضع للمنطق، لا ذلك الذي وضعه أرسطو بل هذا الذي وضعه العلماء العرب الأولون وهو المنطق الرياضي (غير الفلسفي) الذي يعتمد العلماء في زماننا.

الهامشية حتى ولو كانت من إنتاج الخليل وسيبويه العلمي الرائع؛ لأن المطلوب هنا هو -كما قلنا- إكساب مهارة معينة وهي ملكة اللغة وليس القدرة على التفسير العلمي للبنى اللغوية التي هي من اختصاص علماء اللسان.

وعلى هذا، ينبغي ألا نترك هكذا جزافاً كل الموضوعات التي كثرت فيها الوجوه المسموعة والتعليقات المعقدة كما جاء ذلك في باب التصغير وباب النسبة وغيرها، بل ينتفي من كل هذا المطرد في القياس والاستعمال وكذا المسموع الكثير بتجنب كل تفسير علمي صريح، بل يكتفي في ذلك بالشيء القليل الذي قد يساعد في بعض الأحيان -حسب ما يرتئيه المعلم- على ترسيخ المثل بربطها بغيرها من البنى الواضحة.

وكذلك هو الأمر بالنسبة للتدرج وتسلسل العمليات التعليمية. فإن التجربة بيّنت أن الشاذ عن القياس إذا بدئ به وكان كثيراً عاق ذلك المتعلم بحيث يصعب عليه أن يرسخ في سلوكه اللغوي المطرد الذي شدّ عنه هذا العنصر.

الاقتراحات:

- تتخذ الأصول في البحث السابق مبادئ عامة لبناء المناهج التعليمية.
- أصل الأصول هو العناية بالمتعلم، والتفطن إلى حاجاته التعبيرية الحقيقية: ما هي اهتماماته وما هي الألفاظ والعبارات التي تستجيب لهذه الحاجات. ويجب أن تبنى المناهج برمتها على هذا المبدأ العام.
- يدرج في المناهج الأداء الصوتي كدرس مستقل ويعتمد في ذلك على الأوصاف العلمية لمخارج الحروف والظواهر الصوتية العربية عامة كالوقف والإدغام وغيرها وكذا على الأداء للنص القرآني في الكتب القديمة التي ظهرت في العصور الأولى. وتوكل إلى علمائنا في الصوتيات الملمّين بالتراث العربي اللغوي دراسة وافية حول هذا الموضوع.

- يدرج في المناهج مجموع القواعد الخاصة بالمستوى المستخف من التعبير الفصيح (الذي استعمل في التخاطب اليومي والمعاملات العادية ودوته العلماء) ويوكل إلى فريق من العلماء استخراج هذه القواعد من كتب النحو التي ألفها النحاة الأولون من الذين شافهوا فصحاء العرب.
- يُعتمد الرصيد اللغوي الذي تشرف على إنجازة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في انتقاء المادة اللغوية وتدرجها. ولهذا الرصيد مزاياه التربوية واللغوية أهمها هو أنه يمد المتعلم بكل ما يحتاج إليه في واقع حياته ولا يتجاوز ذلك. ومدار اختيار الألفاظ هو الاطراد في القياس والاستعمال وكثرة الدوران في أغلب الصور (إلا المولد حديثاً).
- وتعامل التراكيب مثل ما عوملت المفردات فتدرج في المناهج والكتب المدرسية البنى النحوية المطردة في القياس والاستعمال وكذلك المسموع غير القياسي الكثير الدوران ويهمل غيرها كما تهمل التعليقات والتفاسير العلمية النظرية.
- تقدم القواعد لا كقوانين محررة، بل كأنماط ومثُل، ويستحسن أن تصاغ صياغة بالرموز على مثل ما هو حاصل في الرياضيات.
- يدرج في المناهج درس البلاغة لا كقواعد، بل كأنماط أيضاً وتدمج مع الأنماط النحوية في درس واحد يتناول الخطاب بجميع أركانه.
- يعتمد في تحرير الأنماط النحوية، وخاصة التركيبية منها، على نحو الخليل وسيبويه والنحاة الأولين، وتراجع كل المفاهيم والتحديدات التي جاءت في كتب المتأخرين في ضوء المدرسة الخليلية التي هي أقرب إلى ما تتطلبه العلوم اللسانية الحديثة.

علم تدريس اللغات والبحث العلمي في منهجية الدرس اللغوي*

المقدمة :

المقصود من هذا المقال هو التعريف بالحركة العلمية الحالية الخاصة بصناعة تدريس اللغات، وبيان ما امتازت به كل واحدة من النظريات التي ظهرت في هذا الميدان في القرن العشرين. وحاولنا أن نمحص هذه النظريات ونواجهها بالانتقاد الموضوعي وأن نبين أخطائها ونقائصها وأحياناً طغيانها على غيرها من النظريات.

أظهر الإنسان منذ أقدم العصور اهتماماً كبيراً بكيفية التعليم والتعلم عامة، وتعليم اللغات خاصة وترك لنا التاريخ العديد من الأفكار والتأملات لكبار الفلاسفة والمربين. أما ما تعرفه الحضارة التكنولوجية الحديثة الآن من النظريات العلمية في هذا الميدان وخاصة في تعليم اللغات فكثير ومهم. ولا ينبغي للعالم الثالث وخصوصاً الوطن العربي أن يتجاهله. والمقصود من هذا العرض هو التعريف بهذه النظريات التي تشكل ما يسمى في زماننا بعلم تدريس اللغات. وقد بنيت عليها عدة طرائق لاكتساب اللغة سواء لغة المنشأ أم اللغة الأجنبية. وسنحاول أن نحلل أهم النظريات مع بيان نقائصها كلما اقتضى الأمر. ثم سنتناول موضوع البحوث العلمية التي تجري منذ عدة سنوات في بلادنا في هذا العلم بالذات.

1- علم تدريس اللغات، نشأته وتطوره: انطلقت الحركة العلمية في ميدان تعليم اللغات في أوروبا من الانتقاد الشديد الذي وجهه بعض المربين لمنهجية التدريس التي كانت قد سادت في النظام التربوي الغربي لغاية بداية القرن العشرين. وأهم المعايير والنقائص التي لاحظوها هي سيطرة تدخل المعلم في الدروس، وبالتالي عدم مشاركة التلميذ مشاركة فعالة. بل يطالب

* - ألقى هذا البحث في ندوة حول قضايا تعليم العربية. نظمتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالجزائر سنة 1990.

المتعلم فقط بالاستماع ثم تطبيق ما يسمعه من التعليمات. وعند ذلك ظهرت الطرق النشيطة Méthodes actives التي تقلل من تدخل المعلم وتترك المجال لنشاط المتعلم أثناء الدرس¹ ثم على ممرّ الأيام تبلورت فكرة أخرى وهي خاصة بتدريس اللغات الأجنبية.

فعلى الرغم مما جلبت الطرائق النشيطة من المنافع فإنّ تدريس اللغات بقي على ما هو عليه من الجمود: فقد كان الأستاذ يعلم اللغة الأجنبية كما تعلم اللاتينية واليونانية أي بالاعتماد على النصوص الأدبية والترجمة والتركيز على القواعد، فكان يسبق اللغة الأدبية على لغة التخاطب -وربما تجاهلها تماما- ولا يعلم مباشرة اللغة الأجنبية بل يلتجئ إلى وساطة اللغة الأصلية. ثم لا يهتم بالتالي بما هو همّ كل متعلم للغة: القدرة على الفهم والإفهام لا على الفهم وحده. وظهرت عندئذ ما يسمى بالطريقة المباشرة Méthode directe. وشعر الناس بعدم نجاعة الطرائق التقليدية في أثناء الحرب العالمية الثانية، وخاصة الجيش الأمريكي. فأوكلت السلطات الأمريكية لبعض اختصاصيي اللسانيات أن يضعوا للجنود طريقة تمكنهم من الحوار المباشر مع الشعوب التي سيتصلون بها. وهكذا كان الأمر ونجحت هذه الطريقة المباشرة أيما نجاح (لأنّ الحافز كان قوياً) وهذا هو سبب شيوع هذه الفكرة، وانتشار الطرائق المباشرة عبر العالم. ولم تلبث هذه الأفكار أن طوّرت بفضل البحوث العلمية المتواصلة وخاصة في اللسانيات بالاستفادة بما حققه علم النفس وعلم التربية. فظهرت الطرق المسماة بالسمعية البصرية Audio-visuel والطرق المسماة بالسمعية الشفاهية. وآخر نظرية في هذا الميدان تسمى باللسانيات التطبيقية Applied linguistics / Linguistique appliquée وهي في الحقيقة شعبة من شعبها ولهذا يسميه الآن أصحابه بعلم أو صناعة تعليم اللغات Didactique Language teaching / linguistique. والحق أنّ كل هذه الطرائق التي ذكرناها تعتمد على نظرية خاصة إما بعلم النفس وإما باللسانيات أو كلاهما معاً. ولذلك تعتبر "الديداكتيك" اللغوي علماً تطبيقياً متعدد التخصصات.

1- وقد كان أساس هذه النزعة الجديدة في أوروبا البحوث العلمية في علم النفس والتربية، ونذكر منها أعمال الباحث السويسري بياجيه، وهي هامة جداً.

2- البحوث العلمية في اللسانيات التطبيقية، ومنهجية تعليم اللغات:

أ - مادة اللغة ومنهج تعليمها: هذا وقد تعود الاختصاصيون في هذا الميدان أن يميزوا بين ما هو راجع إلى اللسانيات التطبيقية وهو البحث في المادة اللغوية التي يحتوي عليها درس اللغوي من جهة، وبين ما هو راجع إلى علم التدريس الخاص باللغات وظواهر اكتساب الملكة اللغوية؛ وهو البحث في منهجية تعليم اللغات (Méthodologie) وقد بني هذا التمييز على هذين السؤالين: ماذا يجب أن نعلم من اللغة؟ وكيف نعلم اللغة؟ وهما حقاً شيان مختلفان. وقد تختلف النظريات والمذاهب في هذا النوع من البحث بالتركيز المفرط على أحد هذين الجانبين دون الآخر بل بالاستهانة بأحدهما وتعظيم أهمية الجانب الآخر. وتذبذبت بالفعل الاتجاهات منذ أكثر من خمسين سنة. أما في الوقت الراهن فقد صار نوع من الإجماع على أن منهجية تعليم اللغات هو ميدان بحثي قائم بنفسه، وإن كان في الواقع مكملاً للسانيات التطبيقية. ولذلك لا يريد أكثر الاختصاصيين في هذا الميدان أن تلحق أعمالهم العلمية بأي علم من هذه العلوم وأن يكون ميدانهم تابعاً لها وذلك على الرغم من أن الأسس النظرية التي بنيت عليها هي لسانية ونفسانية وتربوية.

أما ما أثبتته علوم التربية وعلم النفس منذ زمان بعيد، فهو ضرورة إشراك المتعلم في النشاط التعليمي، فلا بد من أن يساهم لا بالسمع والطاعة لما يتلقاه من معلمه، بل بالمشاركة الفعلية التي تؤديه إلى تنمية هذه المعارف. ولذلك فلا بد من أن ينطلق من الحدس أي من الأشياء الملموسة التي تقع عليها حواسه الخمس وينتقل منها إلى المجردات، وأن تكون له في ذلك المبادرة حتى تتكون له القدرة على الخلق والإبداع. وهذه الأفكار، كما قلنا، قد ساهم في إثباتها علمياً Piaget وعلماء آخرون ممن حدوا حدوده.

وظهرت أهمية هذه الأفكار إلى حد بعيد بالنسبة للمعارف العملية كمعرفة أي متكلم باللغة التي يستعملها يومياً. فإن هذه المعرفة في الحقيقة مهارة وملكة؛ أي قدرة على إحكام نوع من الأفعال وليست معرفة نظرية. وذلك مثل سائر المهارات التي يكتسبها الإنسان بالممارسة: من أبسطها كالسباحة وركوب الدراجة وسوق السيارات إلى أعلاها كالعزف

وتسيير الأجهزة المتطورة وكالاستعمال البارع للغة من اللغات. ولهذا صار العلماء يتساءلون عما يسهل هذه الممارسة ويجعلها أكثر نجاعة.

ب- المشافهة: فأول ما لاحظوه هو أن اللغة لا تنحصر فيما يكتبه الناس من أدباء وغيرهم بل هي أيضاً أصوات تُلفظ وتُسمع، وأنّ المخاطبات اليومية تشكل القسط الأوفر من استعمال الناس للغة. فهذا الجانب الحيّ من اللغة كان قد تناساه المربون وصاروا لا يلتفتون إلا إلى النصوص الأدبية خاصة. ولهذا كان المتعلم للغات الأجنبية لا يجد فرصة أبداً لينمي قدرته على التعبير الشفاهي.

ت- الاتغماس اللغوي: وأهم من هذا -وأعتقد أنه أعظم شيء أثبتته العلماء- هو أن هذه المهارة (الملكة اللغوية عند علمائنا القدامى) لا تنمو ولا تتطور إلا في بيئتها الطبيعية وهي البيئة التي لا يُسمع فيها صوت أو لغو إلا بتلك اللغة التي يُراد اكتسابها. أما خارج هذا الجو الذي لا يسمع فيه غير هذه اللغة فصعب جداً أن تنمو فيه الملكة اللغوية. فمن أراد أن يتعلم لغة من اللغات فلا بد أن يعيشها وأن يعيشها هي وحدها لمدة معينة² فلا يسمع غيرها ولا ينطق بغيرها وأن ينغمس في بحر أصواتها كما يقولون لمدة كافية³ لتظهر فيه هذه الملكة. وهذا أصبح الآن بديهياً إلا عند بعض المسؤولين وقد جربوا ذلك واتّضح أنه الحلّ الوحيد، وذلك مثل ما يفعل بالطلبة الأجانب في الجامعات الغربية في عامهم الأول؛ يمنعونهم من السماع والتحدث بغير اللغة التي سيتلقون بها دروسهم، وقد نجحت الفكرة إلى حدّ بعيد. وعلى هاتين الحقيقتين بُنيت ما يسمى بالطريقة المباشرة: فلا يلجأ فيها أبداً إلى لغة المنشأ (لغة الأم) وبالتالي فالترجمة منبوذة (حتى ترسخ الملكة) وتقدم المشافهة على الكتابة. واتّصفت هذه النزعة التعليمية أيضاً بالتركيز على تعليم المفردات وبالتالي على ما يسمى بمحاور الاهتمام.

2- لا لعشرة أيام مرة واحدة في العمر كما فعلت بعض وزارة التعليم العالي في بلادنا في الثمانينيات (في تعليم العربية للأساتذة).

3- وقد تفتن إلى ذلك الكثير من علمائنا قديماً كالجاحظ.

ث- تأثير اللسانيات البنوية والسلوكية: هذا وقد لاحظ العلماء من جهة أخرى أن اللغة هي سلوك خاص، والتعلم أيضاً سلوك، وكل سلوك هو استجابة لمثير. وقد بنى علماء النفس الأمريكيون تعليم اللغة على هذا المبدأ (مبدأ التكيف) وأشهرهم هو سكينر Skinner وقد سار في ذلك على خطى من تقدمه من العلماء الأمريكيين ممن عالج مشاكل اكتساب اللغة. وقد كان من قبله اللغوي Bloomfield قد تبنى هذه السلوكية بل جعلها هي الأساس في تحليله العلمي للغة. وقال بما أن الكلام سلوك في حال معينة فالذي يُدرك منه بالحواس هو الألفاظ، أما المعاني فلا يدركها الباحث إلا بالنظر في حال الخطاب Situation de discours. أما أن يحاول معرفتها بطريق آخر فهو من محض التحكم. ولهذا يجب أن تكشف بنية الكلام ومكونات هذه البنية دون اللجوء في ذلك إلى المعنى. فلكل جزء من أجزاء الكلام مكان خاص هو وكل الأجزاء التي تنتمي إلى جنسه. فاكتشافها يتم بالنظر في جميع السياقات التي تكتنف الوحدة اللغوية.

وهذا التحليل المبني على اللفظ والبنية هو المسمى بالنظرية الاستغرافية (أو القرانية) Distributionnalisme⁴ وهو مع نظرية سكينر التي تعتمد على قانون الإثارة والاستجابة العمادان الأساسيان للذات بنيت عليهما الطريقة السمعية الشفاهية Audio-Oral. وكان يقصد أصحابها أن يتداركوا نقائص الطريقة المباشرة التي سبق ذكرها (وقد ظهرت في أوروبا في بداية القرن العشرين كردة على التعليم اللغوي التقليدي). فأخذوا منها المبدأين اللذين ذكرناهما (ضرورة الرجوع إلى لغة التخاطب وضرورة الانغماس اللغوي التام) زيادة على ما أحياء المرربون من الطرق النشيطة وتوضيحاً وتأكيداً لها. إلا أنهم تأثروا بما كان رائجاً من أفكار اللسانيات البنوية الاستغرافية وأفكار السلوكية النفسية (نظرية التكيف) فأسسوا طريقتهم على هذه التصورات إضافة إلى الحقائق التي ذكرناها. وعلى هذا الأساس أدخلوا في طريقتهم ما سموه بالـ Pattern وهو النموذج من الجمل والمفردات التي ينبغي للمتعلم أن يبني عليه تراكيبه. وربطوا هذا بالمتغيرات الكلامية وهي أوامر من المعلم تثير في المتعلم استجابة

4- وهو قريب -إلى حد ما- من المنهج التحليلي العربي الذي كان يهتم أصحابه بموضع العناصر اللغوية والاستغرافية، كما هو معروف هو الاتجاه الأمريكي لما يسمى بالبنوية في اللسانيات Structuralisme.

خاصة وهي إعادة استعمال النموذج بعدد من التغييرات أو الإضافات أو الحذوف. وعلى هذا ضبطوا نوعاً من التدريب شبه آلي سموه بالتمارين على البنية Exercices / Pattern drill structuraux⁵. وهذه العمليات التعليمية يحدونها في برنامج متدرج أي على عدد معين من المراحل يسمونها بالمراحل الصغرى. وهذا التدرج -وهو دقيق جداً- هو مماثل للتدرج الذي وضعه علماء النفس أتباع سكينر وسموه بالتعليم المبرمج. ولم يستعمل التعليم المبرمج في تعليم اللغات إلا قليلاً. وعلى الرغم من أنه بُني على مبدأ الإثارة والاستجابة فإن له مزايا لا تنكر ومن ذلك تقسيمه للصعوبات. فإن المبرمج يحاول دائماً أن يحد في الوحدة التعليمية (الدرس الواحد أو عدد من الدروس) العدد القليل جداً من الصعوبات وهي البنى أو الألفاظ الجديدة في داخل العدد الكبير من الأشياء المألوفة.

ولم تبين منهجية على أسس علمية دقيقة قط مثل هذه التي أسست عليها الطريقة السمعية الشفاهية. فلم يشاهد في هذا الميدان مثل هذا العدد الهائل من البحوث والمقالات حول مشاكل تعليم اللغات. وقد أسسوا نوعاً من البحوث المقارنة سموه باللسانيات التفاضلية أو التفاضلية Contrastive Linguistics تهتم بالدراسة المقارنة للغات لفظاً ومعنى. والغاية من ذلك هو تسهيل الاكتساب اللغوي بالتركيز على البنى التي لا يعرفها المتعلم في لغته الأصلية، ومن ثم نشأت بحوث أخرى تابعة لهذه الدراسة المنتظمة لأنواع الأخطاء التي يرتكبها المتعلمون، وهي جد مفيدة لأنها تمكن المعلم من الالتفات إلى الخطأ الكثير الشائع عند متعلمي اللغة فيحاول أن يتجنبها المعلم بوسائل خاصة وهذه الوسائل هي نفسها ناتجة عن الدراسات النفسية اللغوية التربوية. وقد نوقشت في تصنيف الأخطاء الرسائل الجامعية الكثيرة حتى في بلادنا. هذا ولا بد من التنبيه على أن البحوث المتخصصة قد تناولت تعليم اللغة الأصلية للصبيان كما تناولت أيضاً تعليم اللغات الأجنبية والمناهج تختلف بحسب الفئات، لكن هناك حقائق ومبادئ عامة في الاكتساب تنطبق على جميعها.

5- وهذا النوع من التمرين معروف عندنا وغايته إكساب مهارة التصرف في البنى والتراكيب (كتحويل جملة من المذكر إلى المؤنث أو من المفرد إلى المثنى أو الجمع) إلا أنهم أثروه أيما إثراء فصيروه يغطي كل أنواع التصرف في الصيغ والتراكيب.

ج- الاهتمام بالمتكلم وحال الخطاب: هذا فيما يخص ما أثارته البنوية ونظرية التكييف النفسانية من البحوث، أما فيما يخص الباحثين الأوربيين فإنهم انتبهوا إلى الدور الجوهري الذي تلعبه القرائن المقالية منها والحالية⁶، خاصة في أمريكا في تعليم اللغة لأنّ الأفعال الكلامية التي يحدثها المتكلم لا تحصل منعزلة، بل تحدث في حال خطاب معيّنة وتوجّه إلى مخاطب معيّن. ويعتني المحدث بما يعلمه وهو ما يجهله المخاطب وبمقامه بالنسبة إليه. فلكل ذلك تأثير على موقف المتكلم وسلوكه الكلامي. بل ولكل ذلك تأثير أيضاً على تعلم اللغة، فاكْتساب المغترب الملكة اللغوية بالنسبة إلى لغة البلاد التي هاجر إليها هو بمنزلة اكتساب الطفل للغة محيطه: لا فرق بينهما من حيث آليات الاكتساب وظروفه، فكل واحد منهما مضطر إلى أن يكون في كل وقت متكلماً ومخاطباً بلغة لا يتقنها بعد. ووجوده بكيفية عفوية ومتكررة في حال خطاب معيّنة تكثر فيها القرائن يستثير بها على مراد مخاطبه، وعلى المناسبة القائمة بين الألفاظ والبنى ومدلولاتها موجودة -كما قلنا- على هذا الحال يجعله يسرع التحكم في هذه اللغة بكيفية عجيبة ليس لها مثل إطلاقاً. وبهذا تظهر أهمية حال الخطاب وقرائنها وأهمية العلاقات الموجودة بين المتكلم والمخاطب والخطاب. وهذه الحال هي مجموعة أشياء مرئية ومسموعة، وبسبب ذلك اهتم هؤلاء العلماء في تدريس اللغة بدور البصر والسمع ولا سيما هذا الأخير، فلا بدّ أن تُعطى الأولوية لتهديب الإدراك السمعي بالنسبة للأصوات الخاصة باللغة المراد تعلمها. ومن ثمّ جاء اهتمامهم بدور الصوتيات التطبيقية التي ترمي إلى تدريب الأذن وجعلها أكثر حساسية في تشخيص أصوات اللغة من جهة، وجعل المتكلم أكثر إتقاناً للنطق بهذه الأصوات من جهة أخرى. ولا يمكن في الواقع أن يحصل ذلك إلا إذا وقع ارتباط وثيق بين السمع والنطق.

فهذه هي الأسس النظرية العلمية التي بُنيت عليها الطريقة السمعية البصرية في تعليم اللغات سواء في ذلك لغة المنشأ واللغة الأجنبية وقد شاعت عبر العالم. ومن أشهر من ساهم في نشرها نذكر العالم اليوغسلافي كوبيرنا P. Guberina الذي وضع مع الفرنسي ريفانك

6- هذه العبارة هي الاصطلاح الذي استعمله العلماء العرب للدلالة على نفس هذا المفهوم.

P. Rivenc المنهجية المعروفة بـ S G A V (Structuro-globale audio-visuelle). وتهتم هذه المنهجية أيضاً باختيار المادة اللغوية وتوزيعها بكيفية متدرجة في الدروس. والجدير بالذكر هو أن أصحابها لم يعتمدوا في اختيار المفردات مثلاً على مقياس ذاتي كالرأي الفردي والتجربة الفردية كما يفعله مؤلفو الكتب التعليمية وخاصة في بلادنا، بل على التجربة العلمية. وهكذا كان الأمر بالنسبة لحصيلة المفردات المسماة بالفرنسية Français fondamentale⁷ فقد أجروا لحصرها تحريات في الميدان وسجلوا عدداً كبيراً من المحاورات فأحصوا كل مفردة وتواترها فكان مقياس اختيارهم لها هو كثرة مجيء الكلمة، ثم أضافوا إلى هذه القائمة ما سموه بالكلمات الكامنة وهي التي لا تظهر إلا إذا أثير مجالها المفهومي وذلك كمجال الرياضة والسياسة والحرف والطبخ وغير ذلك.

أما الطريقة نفسها فيجدر بنا أن نعطي هنا لمحة عن الدرس السمعي البصري من حيث المحتوى وترتيبه: فكل درس يحتوي فيه غالباً على حوار يركز على موضوع يؤخذ من الحياة اليومية والمقصود منه هو أن يكون كالتقويم الحيّ لتقديم المفردات والبني النحوية وقد يضاف إليه حوار آخر يختص ببنية واحدة، ويقدم هذا الحوار بكيفية إجمالية لإدراك معناه العام ثم جملة جملة، وكل جملة ترافقها صورة من شريط ثابت يتجسد به المعنى الذي تحمله الجملة ويتلو ذلك التكرار. يعيد المتعلم ما يسمعه جملة أيضاً فيتدخل المعلم لإصلاح أخطائه، ثم يعرض الشريط من جديد للتأكد من فهم المتعلم له جملة وتفصيلاً، ثم تعرض الصورة مرة ثالثة صورة بدون صوت (فالصوت المرافق لها قد حذف) فيجب على المتعلم أن يكشف النصّ المرافق. أما جوهر المسيرة فهي مرحلة الاستثمار؛ وفيها أنواع كثيرة من الأعمال وذلك مثل قيام المتعلمين بدور كل الأشخاص الذين ساهموا في الحوار، أو إلقاء عدد من الأسئلة على الصور المعروضة، أو استعمال بنية قد تعلمها في حال خطاب جديد أو إثارة تعليق وحديث وتبادل أفكار حول الصور باستعمال ما تمّ تحصيله، أو تحويل الحوار إلى حكاية أو العكس وهكذا. ويلاحظ في كل هذا أن القواعد النحوية تُكتسب بكيفية ضمنية أي

7- وهذا العمل قد قام به ناس آخرون بالنسبة للألمانية والإسبانية وغيرهما. أما الرصيد العربي فسنتكلم عنه فيما يأتي.

بدون أن تعرض على شكل قاعدة محررة، بل بتمثلها دون ما شعور أي بترسيخها في السلوك اللغوي حتى تصير آلية من آلياته.

ح- نزعة حديثة جدا : الاهتمام باحتياجات المتعلم والانتباه إلى ملكة التبليغ وأهميتها: هذا ولم يقف البحث العلمي في هذا الميدان عند هذا الحد، بل قد أثارت الطرق التي تأسست على هذه المنهجيات نوعاً من عدم الارتياح خصوصاً إذا قدمها بعض أصحابها على أنها هي القول الفصل في تعليم اللغات. وقد تبيّن بالاختبار الفعلي في الميدان وكذا الاختبار العلمي أنّ هذه المنهجيات قد بالغ أصحابها أيما مبالغة في الاهتمام بالمادة اللغوية (اختيارها وتدريبها وتخطيطها) فجعلوا محتوى الدرس -إفراداً وتركيباً ومعاني- على نمط واحد لجميع فئات المتعلمين ولم تراعى في ذلك إلا السنّ والفرق بين لغة المنشأ واللغة الأجنبية. فلم تلتفت إلى اختلاف الفئات من المتعلمين واختلاف احتياجاتهم. وكانت هذه الانتقادات قد أظهرها المختصون من المتعلمين في الوقت الذي تزعمت فيه النزعة المتصلبة من البنوية بما ظهر من أفكار للمفكر الأمريكي نوام تشومسكي. وقويت هذه النزعة الجديدة عندما وسع علماء اللسانيات مجال اهتمامهم إلى مقتضيات حال الخطاب فنشأت نظرية الحديث Théorie de l'énonciation. وهي تركز أكثر على ظروف التبليغ اللغوي وشروطه، ولا تقتصر على اللغة في ذاتها كمادة وكصيغ، ولم يقتصرُوا إذن على السلامة اللغوية بل تجاوزوها إلى النجاعة التبليغية. فتعددت البحوث في هذه الآونة فيما سموه بملكة التبليغ compétence communicationnelle أي القدرة على استعمال لغة ما في مختلف الأحوال الخطابية لشتى الأغراض. وصاروا بذلك يتجاوزون الملكة اللغوية Compétence linguistique أي القدرة على التركيب السليم فقط، وقد لا يستطيع صاحب هذه الملكة أن يستجيب لما تقتضيه الأحوال الخطابية المختلفة في الحياة اليومية. ومن ثمّ اهتمامهم أيضاً بحصر هذه الأحوال والأغراض المتعلقة بها. فحاول أصحاب المنهجية الجديدة أن يضعوا طرائق تعتمد على هذه الاتجاهات فالمبدأ الأول كما رأينا هو الاهتمام قبل كل شيء بالتركيز على المتعلم للغة لا على المادة اللغوية في ذاتها، وبعبارة أخرى أن تراعى في وضع الطرائق التعليمية الاحتياجات الحقيقية التي تختلف فيها الفئات من المتعلمين.

ثانياً: أن تتجاوز السلامة اللغوية إلى النجاعة التبليغية كما قلنا ولهذا عظم الاهتمام بعلم الاجتماع اللغوي وأجريت البحوث الميدانية لحصر هذه الفئات من المتعلمين وإثبات مواصفاتها بطريقة علمية وبحوث ميدانية أيضاً لاستكشاف الاحتياجات الخاصة بكل فئة (ونوقشت رسائل جامعية في احتياجات الطلاب بالنسبة للغة الإنجليزية والفرنسية وكذلك الأساتذة). فالمهندسون والأطباء ورجال الأعمال احتياجاتهم اللغوية غير تلك التي تمتاز بها الفئات الأخرى، فحرروا لهذا أنواعاً خاصة من الطرائق التعليمية لسدّ هذه الاحتياجات المختلفة. ومما ترتب على ذلك كله هو الاعتماد على حوارات ونصوص حقيقية تستخرج من الواقع المعيش أي خطابات سمعت أو كتبت بالفعل لفرض غير التعليم في أحوال حقيقية وهو شيء قد يتناقض مع التدرج للمادة اللغوية.

3- البحوث العلمية في معهد العلوم اللسانية بالجزائر في ميدان تعليم اللغات:

أ- موقف المعهد من هذه النظريات: كان هذا المعهد قد وضع في برنامج أعماله البحث في تعليم العربية في جميع المستويات وخاصة تلاميذ الابتدائي والراشدين (لإطارات الجامعيين وغيرهم). أما موقفه إزاء النظريات الحديثة فهو موقف المتمحّص لا يرتاح إلى الآراء مادامت مجرد آراء ويتقبل كل ما ثبتت صحته بالبرهان العقلي والتجريبي. أما النظريات المتتالية فقد اتضح لباحثي المعهد أنّ فيها الكثير ممّا يرجع إلى هذا النوع الأخير فهذا لا بدّ من تقبله وذلك مثل المبادئ التي ذكرت في كون اللغة مشافهة قبل كل شيء، وأنّه لا بدّ من استيفاء شروط الانغماس اللغوي الكلي. وكأهمية النظرة الإجمالية لعمليات الخطاب، والتمييز بين فئات المتعلمين وأهمية الملكة التبليغية. فكل ذلك ثبتت صحته من التجربة نفسها، والذي يرفضه باحثو المعهد هو أولاً التفضيل المطلق للملكة التبليغية مثلاً، وما يترتب على ذلك من إهمال للملكة اللغوية أي القدرة على التعبير السليم. ويربط الباحثون الغربيون -غالباً ومقلدوهم من العرب- نظريات التدريس اللغوي بالنظريات اللسانية والتربوية. وهذا لا يكون فيه ضرر بل هو طبيعي لو أنصفوا النظريات الأخرى، وأن تؤخذ منها ما هو صالح لجانب من جوانب اكتساب اللغة، وذلك مثل التمارين البنوية فإنّ أصحاب نظرية التركيز على المتعلم يبنونها نبذاً لأنّها ظهرت مع ظهور البنوية ونظرية التكيف على الرغم من أنّ هذه

التمارين مفيدة جداً في اكتساب الآليات النحوية الصرفية إنما العيب هو أن يقتصر عليها هي وحدها وليس العيب فيها في ذاتها.

ب- مشروع الرصيد اللغوي: أما فيما يخص البحث فقد اهتمّ الباحثون في هذا المعهد بمشاكل اللغة الملقنة في المدارس قبل كل شيء⁸ (نظراً لاهتمام المعهد بعلوم اللسان) كما اهتموا أيضاً بمشكل المصطلحات المدرسية والجامعية وتوحيدها. أما مناهج التدريس وطرقها فالتفتوا خاصة إلى مشكل الأساتذة غير المتقنين للعربية الفصحى.

فأول مشروع شرع في إنجازه هو مشروع الرصيد اللغوي على مستوى المغرب العربي ثم على مستوى الوطن العربي. وانتهى إنجازه في عام 1972م ورسمه وزراء البلدان الأربعة: الجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا في عام 1975م. وأدخل في الكتب المدرسية في هذه البلدان. والهدف منه كما ينص عليه واضعوه: أن يضبط مجموعة من المفردات والتراكيب العربية الفصيحة التي يحتاج إليها التلميذ في مرحلة التعليم الابتدائي والثانوي حتى يتسنى له التعبير عن الأغراض والمعاني العادية التي تجري في التخاطب اليومي من ناحية، ومن ناحية أخرى التعبير عن المفاهيم الحضارية والعلمية الأساسية التي يجب أن يتعلمها في هذه المرحلة من التعليم. ويرمي هذا الرصيد إلى أن تكون اللغة التي يتلقاها الطفل العربي في الكتب وفي أثناء الدرس تستجيب لحاجتين:

* أن تسدّ احتياجات الطفل التعبيرية في مستوى معين، وخاصة الألفاظ التي تغطي ما يعبر عنه في البيت وخارج البيت بالعامية، أو لغة أجنبية (وهذا قد لا يجده قبل في دروسه اللغوية) وألا يتجاوز مع ذلك الكمية التي يقدر على استيعابها، وإلا أصابه حصر ونفر عن تعلم العربية فهو لذلك أدنى ما يحتاج إليه وأقصى ما يمكن استيعابه في سنّ معينة.

* أن تتوحد بذلك لغة الطفل العربي من المغرب إلى المشرق دون أن ترفض الألفاظ الفصيحة التي تكثر في بلد استعمالها، وذلك كأسماء الملابس والأطعمة والعادات وحتى المترادفات الكثيرة الاستعمال.

8- يعمل باحثون آخرون في حقول تهتم خاصة بالتكنولوجيا اللغوية، وذلك كعلاج اللغة بالرتاب ووضع المعاجم على هذا الأساس وكالإلكترونيك الصوتي وكذا علاج أمراض الكلام وغير ذلك.

ومقياس اختيار هذه الألفاظ يبني على تواتر الكلمة وشيوعها في بلدين على الأقل. أما ما لا يوجد لفظ عربي واحد للدلالة على مسمى حديث فقد وضعت مقاييس دقيقة لتفضيل اللفظ الفصيح على الأعجمي قدر الإمكان وتفضيل اللفظ السهل المخارج على الـ غير ذلك.

وقد شاركت في ضبطه 14 دولة عربية ونسق باحثو المعهد كما في الـ ومن ذلك علاج ما يقرب من مليوني كلمة على الرتآب (الحاسوب). والذي نرجوه هو ان يُراعى هذا الرصيد وأن يدخل بأكمله في الكتب المدرسية بل وأن يشيع في استعمال المذيعين في الإذاعة والتلفزة.

ت- طريقة المعهد في تعليم العربية للكبار وأسسها النظرية: تكوّن في المعهد فريق آخر في السبعينيات، وتدعم في السنوات الأخيرة بعدد من الباحثين الأكفأ ان يرمي إلى وضع طريقة ناجعة لتعليم العربية للأساتذة الذين لا يتقنون الفصحى. وقد ضبطت هذه الطريقة بالفعل وستوضع في محك الاختبار، إلا أن الكوارث التي أصاب بها المعهد (ألغى المعهد من الخارطة الجامعية في 1984م) لأنه لا يمنح إلا الماجستير والدكتوراه، ولأنه يقوم ببحوث علمية وهو شيء يعتبر ترفاً ومن الكماليات في بلادنا. (وقد أنشئت وحدة البحث في 1986م لتغطية هذا النشاط العلمي لكن هيئات أن تقي بما يحتاج إليه).

أما أسس هذه الطريقة العلمية فهي نتيجة لشيئين اثنين:

- 1- انتقاء بعض الفرضيات التي وردت في النظريات الحديثة، وتبني بعضها بعد التمحيص وخاصة بعد تجربتها في بيئتنا الخاصة وعلى فئات خاصة.
 - 2- حصيلة الاجتهادات التي بذلها باحثو المعهد وما أتوا به من الآراء والتجارب البحثية وخاصة الانتقادات التي وجهوها للنظريات بعد إجراء هذه التجارب⁹.
- ومن بين هذه الانتقادات هو ما أخذناه على بعض الباحثين الغربيين -ومقلديهم العرب- من إهمال بعض الجوانب التقنية لتعليم اللغة وطغيان بعض الاتجاهات النظرية على البعض

9- وقد نوقشت عدة رسائل في شتى الموضوعات التي تخص منهجية تعليم اللغات.

الأخر فيما أن الحقائق هي نتيجة لبناء مستمر ولإعادة نظر متواصل لا يقف، فلا يجوز أن يتمسك بنظرية واحدة عشرات السنين وترفض الأشياء الجديدة. ثم على العكس من ذلك لا ينبغي أن يفرط في جميع ما أنت به نظرية بسبب ما طرأ من جديد. فإن الكثير مما فكر فيه حتى القدامى من علمائنا يحتاج أن يلتفت إليه ولا يترك إلا إذا أتى بالدليل على بطلانه.

ومن ذلك البنوية الصماء التي تتجاهل أن اللغة هي أيضاً معيار، بل معايير زيادة على كونها نظاماً من الوحدات، وقد وقع نوع من التناقض الصارخ بين موقف البنويين الذين يرفضون مفهوم القاعدة النحوية وبين اللسانيات التطبيقية التي أساسها البنوية ولا يمكن أن تتجاهل هذه الأخيرة معيار اللغة المواد تعليمها فليس في الدنيا لغة بدون معيار!

أما ما يتعلّق بمشاكل تعليم العربية في بلادنا والبلدان العربية فإن أهم ما ثبت عندنا وصار جزءاً من نظريتنا فهو وجود مستوى واحد من التعبير في تعليم العربية لجميع الفئات. ونعني بذلك لا كون المادة اللغوية واحدة للجميع -وهو أيضاً حاصل بل كون أسلوب التعبير الذي يتعلمه الناس جميعاً واحداً- وهو ما سميناه بالتعبير الترتيلي أو الإجلالي نطقاً وألفاظاً وتراكيب؛ وهو الذي يقتضيه مقام الحرمة كما هو الشأن في المحاضرات الجامعية والخطب ومخاطبة من هو أعلى وغير ذلك (وفي أغلب الأحيان ما يحرره الإنسان). فيما أن المتعلم لا يعرف إلا هذا الأسلوب، فإن العربية ابتعدت شيئاً فشيئاً من الحياة اليومية ومن المعاملات التي تحتاج إلى أسلوب فيه اقتصاد وخفة. وقد بينت أن الفصحى لها مستوى من التعبير يكثر فيه الحذف والإضمار والاختزال للحركات وغير ذلك مما هو ضروري في التخاطب اليومي. وقد نعثر على مواصفات هذا التعبير المستخف في ملاحظات النحاة الذين شافهوا فصحاء العرب. وكتاب سيبويه مفعم بذلك (أبواب سعة الكلام والاختصار) فقد احتلت العامية مكان الفصحى الخفيفة مع الأسف لعدم اهتمام المدرسة بها. فإن تعليم العربية على المستوى الواحد هو السبب في انزواء الفصحى في زاوية الأدب والكتابة، ويمكن أن نرجع للفصحى مكانتها إذا نحن عرفنا أن لجميع اللغات الدنيا مستويات مختلفة في الأداء وطرفهما والترتيل من جهة والحذر من الناحية الثانية مع بقاء الفصحى سليمة لثبوت كل ذلك عن العرب الموثوق بعربيته.

ولهذا فينبغي أن تراعى في تدريس العربية الأساليب التي تتّصف بالخفة والابتدال أي الكثيرة الاستعمال¹⁰ (زيادة على الأسلوب التحريري) مع ثبوتها عن العرب. وهي أوصاف اللغة التي تستعمل في التخاطب العادي. أما أن يستعمل الأسلوب الترتيلي في مقام الأُس فهذا الذي يزعج الناس ويخرج عن العادة. وكل يعرف أنّ اللهجات العربية تشتمل على قسط وافر ممّا هو موجود في الفصحى في النطق والمفردات والتراكيب. فكل ما جاز في الفصحى ممّا يستخفه المتكلم وممّا هو شائع في اللهجات ينبغي ألا يُترك بسبب وجوده في هذه اللهجات. فالعامية منبوذة كلغة ملحونة لكن إذا اتّفتت مع الفصحى فهذا أولى في التعبير المستخف غير الترتيلي، بل قد يلحن المعلم عندما يبتعد عن اللغة المطوقة وذلك بإظهار الإعراب في الوقف، وقد يجهل المعلم تماماً قواعد الوقف كما يجهل تماماً قواعد تخفيف الهزمة وقواعد الإدغام واختلاس الحركات وهو شيء لا يعرفه الآن إلا القراء والعلماء المتخصصون مع الأسف الشديد.

وتجري بحوث في المعهد في ميدان الأداء للوصول إلى ضبطه ضبطاً دقيقاً وإعطاء المعلمين الفرصة لدراسته ثمّ تعليمه. هذا وقد أجرى المعهد أيضاً بحوثاً ميدانية لاكتشاف النقائص التي يتّصف بها تعليمنا العربية؛ وذلك في تعليم القواعد في الابتدائي مثلاً، واكتشاف العاهات النطقية التي يصاب بها الأطفال ولا ينتبه إلى ذلك أكثر المعلمين ولا المفتشون، فبقي الأمر على ما هو عليه.

أما فيما يخص الأطر التي تحتاج إلى اكتساب المهارة في التعليم باللغة العربية فإنّ الطريقة التي وضعها باحثو المعهد لسدّ حاجاتهم قد بنيت على ما ثبتت صحته مما عرضناه ههنا من المبادئ، وذلك كأسبقية المشافهة ومن ثمّ ضرورة اعتبار التعبير المستخف كمستوى لا بدّ منه (دون أن يترك الأسلوب الإجلالي) وما يترتّب على ذلك من تسبيق الحوارات والنصوص المنبثقة من الواقع واختيار الأغراض والموضوعات، بالتالي التي تتلاءم مع

10- وليس الأمر متعلقاً بالنطق، بل يتجاوزهُ إلى اختيار المفردات والتراكيب وأحد أغراض الرصيد اللغوي هو التركيز على اللغة المأنوسة في التخاطب (دون أن تهمل لغة التحرير) حتى تصير العربية وظيفية في جميع الأحوال.

احتياجات كل فئة منهم: نصوص حقيقية حيّة تخص الأطباء مثلاً أو المهندسين وغير ذلك، واحترام التدرج قدر الإمكان وإن كان أحياناً محالاً مع النصوص الحية¹¹.

هذا ولا بدّ من التنبيه على الأهمية الكبرى التي يكتسبها التكوين المنتظم المخطط لخبراء في صناعة تدريس اللغات وتدريس العربية خاصة؛ وذلك لأنّ التكوين الحالي لأستاذ اللغة في البلدان العربية لا يحتوي على هذا النوع من التكوين المتخصص (وهو متعدد التخصصات كما رأينا) ويمكن أن ينظم هذا التكوين في مستوى الماجستير تخصص علم تدريس اللغات (كما هو الشأن في معهد العلوم اللسانية) ولكن ينبغي أن نؤكد أنه تكوين خاص يُبنى أساساً على معرفة اللسانيات العامة والتطبيقية كما حددها فيما سبق، ودراسة الأسس العلمية لطرق التعليم مع حصص مكثّفة في علم الاجتماع اللغوي وعلم النفس اللغوي وعلوم التربية وغير ذلك ممّا يفيد الطالب. ويستحسن أن يوظف هؤلاء الخبراء على مستوى كل ثانوية وكل معهد. وسيؤدون خدمات جليلة في تعليم المواد العلمية بالعربية خاصة ومضاعفة مردود تعليم العربية لأبناء المغتربين وغيرهم والبحث العلمي في تدريس اللغات ونشر اللغة والثقافة العربية عامة.

نرجو أن نكون بهذا العرض قد وفينا فيه بأهم ما يمكن أن يذكر عن هذا العلم الحديث والجليل في الوقت نفسه، وهو علم تدريس اللغات وما يجري فيه من بحوث وخاصة تلك البحوث التي يمكنها أن تفيد اللغة العربية وأن تساهم في حل مشاكل تعليمها.

11- وهذا ينبغي أن يطبق على الكتب المدرسية، فلا يوجد على ما نعلم، نص أخذ أو سجل من الحياة اليومية لمؤلف الكتاب يقتبس النص من الأدب أو يصطنع نصاً ولذلك تأتي هذه النصوص سمة وتحدث مللاً وضجراً.

النظرية الخلية الحديثة

المدرسة الخليلية الحديثة

والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي

المقدمة :

تعرضنا في هذه الدراسة لأول مرة لتقويم النظرية اللغوية العربية التي كانت أساساً لأغلب ما يقوله سيوييه وشيوخه ولا سيما الخليل وكيفية مواصلة هذه الجهود الأصيلة في الوقت الراهن. نبدأ بوصف المبادئ المنهجية التي بنيت عليها هذه النظرية وذلك بالمقارنة بين المبادئ التي تأسست عليها اللسانيات الحديثة وخاصة البنوية والنحو التوليدي التحويلي وبين هذه النظرية. وبذلك تظهر في نظرنا الفوارق الأساسية التي تمتاز بها كل نزعة منها بما فيها النظرية العربية القديمة. فالبنوية تكفي بالكشف عن عناصر اللغة وتحديد هويتها بصفاتها المميزة لها عن جميع العناصر الأخرى فالإطار المنطقي الأساسي هو ههنا التحديد بالجنس والفصل وما ينجر عن ذلك من اشتغال شيء على شيء . وهذا لا يكتفي به النحاة العرب لأنهم يحملون الشيء على الشيء بجامع بينهما فيستنبطون البنية التي يشترك فيها عدد من الوحدات (كبناء أو مثال الكلمة) ومثل البنية التركيبية: عامل + معمول أول ± معمول ثان ± مخصص، فهي ناتجة عن حمل الأجناس المختلفة بعضها على بعض وكلها تجيء على هذه البنية العامة (وهي أعم وأكثرها تجريداً من فعل + فاعل أو مبتدأ + خبر)¹.

لقد اشتهر العالم اللغوي الكبير الخليل بن أحمد الفراهيدي عند عامة الناس باختراعه للعروض وكثيراً ما يذكر في الكتب القديمة والحديثة بلقب «صاحب العروض». وهذا وإن

* بحث ألقى في ملتقى حول تطور اللسانيات في العالم العربي الذي نظّمته اليونسكو في الرباط من 1 - 11 نيسان (أفريل) 1987م.

1- في البحثين السابقين: «العلاج الآلي للنصوص العربية والنظرية اللغوية» و«تقرير حول بناء قاعدة المعطيات» تطرقنا إلى الكثير من المسائل والأفكار والأنماط العلمية التي لها علاقة وثيقة جداً بالنظرية الخليلية ونظراً إلى أهميتها القصوى فإنها سينتكرز الخوض فيها في كل البحوث الخاصة بهذه النظرية.

كان اعترافاً له بهذا الفضل إلا أنه ظلم من بعض الجوانب إذ يعرف الرجل المثقف أن الخليل قد أبدع في جميع ميادين اللغة والدراسات اللغوية العربية خاصة. فنحن مدينون له بجزء كبير مما أثبتته العلماء المسلمون في علم الأصوات والنظام الصوتي العربي، وكذلك الفكرة البديعة التي بُني عليها أول معجم أُخرج للناس وهي فكرة رياضية محضة سابقة لأوانها كما سنراه (وما يترتب عليها من المفاهيم الرياضية كمفهوم العامل (Factorielle) وقسمة التركيب (Combinatoire)، ومفهوم الزمرة الدائرية وغير ذلك. كما ندين له بالكثير من التفاسير والتعليقات العلمية العجيبة للظواهر اللغوية العربية. ولا ننس أيضاً اختراعه للشكل وهو لا يزال مستعملاً إلى يومنا هذا في الكتابة العربية.

هذا ومن الغريب جداً أن تكون هذه الأعمال التي لا تقل أهمية عن أعمال أكبر العلماء المحدثين في العلوم الأخرى، مجهولة تماماً عند أكثر الناس بل ومجهولة في كنهها وجوهرها عند الكثير من الاختصاصيين المعاصرين. هذا وقد حاولنا منذ ما يقرب من ثلاثين سنة أن نحلل ما وصل إلينا من تراث فيما يخص ميدان اللغة وبخاصة ما تركه لنا سيبويه وأتباعه ممن ينتمي إلى المدرسة الخليلية². وكل ذلك بالنظر في الوقت نفسه فيما توصلت إليه اللسانيات الغربية. وكانت النتيجة أن تكون مع مرور الزمان فريق من الباحثين المختصين في علوم اللسان بمعناها الحديث يريد أن يواصل ما ابتدأه الخليل وسيبويه ومن تابعهما ولكن بعد التمحيص لما تركوه من الأقوال والتحليلات أي بعد التحليل النقدي الموضوعي لها. وبعد أن تبين لهم الأهمية العظمى التي تكتسبها هذه الأشياء لا سيما في أيامنا هذه حيث ظهرت النظريات الكثيرة والمناهج العلمية الهامة لدراسة الظواهر اللغوية وقد بدأت اللسانيات الغربية تنتشر دراستها شيئاً فشيئاً في البلدان العربية. فالغاية من هذا البحث هو قبل كل شيء التعريف بهذه النزعة التي تصف نفسها بأنها امتداد منتقى للآراء والنظريات التي أثبتتها النحاة العرب الأولون وخاصة الخليل بن أحمد وفي الوقت نفسه مشاركة ومساهمة للبحث اللساني في أحدث صورة وخاصة البحث المتعلق بتكنولوجيا اللغة. هذا لبّ البحث وسنحاول

2 - أما ما أطلق عليها بالنظرية الخليلية الحديثة فهي نظرية على نظرية وتشرفت بعرضها لأول مرة عام 1979.

أيضا أن نصف باختصار بعض النزعات التي ظهرت في العالم العربي منذ عهد قريب حتى يمكن أن نحل النزعة المذكورة محلها من النزعات الأخرى.

أصالة النحو العربي في القرون الأربعة الأولى من الهجرة:

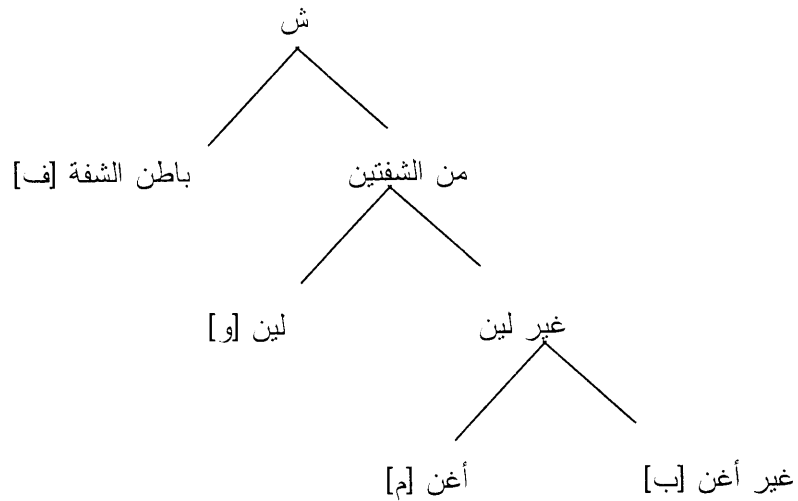
سبق أن قلنا بأن نظريات النحاة العرب الأولين تكتسي أهمية كبيرة جدا وهذا لا من حيث إنها ما تزال ذات قيمة كبيرة من الناحية العلمية، بل من حيث إنها يمكن أن تستغل مفاهيمها في الميدان التطبيقي كالعلاج الآلي للنصوص وتركيب الكلام الاصطناعي وعلاج المصابين بالحسبة وغير ذلك. وقد يبدو هذا الكلام غريباً خصوصاً لمن اقتنع بما ذهب إليه الفيلسوف الفرنسي أوغست كونت (Auguste Comte) من أن عقل الإنسان وبالتالي التقدم العلمي والتقني للأمم إنما مرّ على أطوار ثلاثة: ديني، ثم ميتافيزيقي، ثم إيجابي (أي علمي تجريبي) والعهد الذي عاشه هذا الفيلسوف هو «العهد الإيجابي» فعلى هذا الأساس فكل من جاء قبله لا يمكن أن يكون علمياً. وهيهات أن يكون الأمر على هذه البساطة، فقد دلّ التنقيب التاريخي والنظر الدقيق في أحداث الماضي أنّ الأمم قد تمرّ على طور كله اختراع واجتهاد خلّاق ثم يستقر نشاطها الخلاق بل يتوقّف لعدة قرون ويتقهقر. وقد يكتشف العالم في وقت ما أشياء ثم يختفي فيعود شعب آخر ويقوم علماءه من جديد بنفس الاكتشاف وذلك كدوران الأرض على الشمس وكالدورة الدموية وكالكثير من المفاهيم الرياضية التي وُجدت عند بعض الأمم قبل أن يثبتها من جديد العلماء الغربيون (انظر في ذلك ما كتبه رشدي راشد عن الرياضيات عند العرب). هذا فيما يخصّ العلوم عامة أما العلوم الإنسانية والاجتماعية فلا بدّ أن نُقرّ أن هذه العلوم لم تبلغ عند الغربيين الآن ما بلغته العلوم الدقيقة وخصوصاً التكنولوجيا ونستطيع أن نقول مثلاً إنّ بعض نظرياتها كالبنوية مثلاً هي في الحقيقة -كما بيناه في مكان آخر- تنزَع منزَع الفلسفة الأرسطوطالسية دون ما شعور من أصحابها غالباً، وخاصة في التحليل الفونولوجي، فإنّ جوهر هذا المذهب هو مبدأ الهوية فيكتفي أساساً بتشخيص العناصر والوحدات بانياً كل ذلك على مبدأ التقابل بين العناصر الصوتية، وهو أساس النظرة التشخيصية (réifiante) التي ينظر أصحابها دائماً إلى الأشياء كأشياء وكذوات

حتى ولو كانت أحداثاً وهي نظرة تأملية محضة. وقد بنيت من الناحية المنطقية على مفهوم الاشتمال (أو الاندراج أو التضمن Inclusion) ولم تراع العلاقات الأخرى غير الاشتمال. ونمثل لذلك لما اشتهر عندهم من التحليل التقطعي للكلام إلى وحدات يسمونها بالفونيمات. فإنهم يكتفون بتقطيع مدرج الكلام إلى أدنى القطع الصوتية، تتحدد كل واحدة منها بقابليتها للاستبدال بقطعة أو أكثر من قطعة تقوم مقامها مع بقاء الكلام كلاماً مفهوماً. وعند ذلك ينظرون هل يتغير المعنى (وهذا في مذهب الوظيفيين) فإذا تغير المعنى حكموا على القطعة بأنها تحصيل (actualisation) لفونيم مُعَيَّن يدخل في النظام الفونولوجي للغة المعنية، وإلا فهو مجرد وجه من وجوه الأداء (variante). وبهذا تظهر ميزة هذا المذهب الذي يكتفي باستخراج الوحدات وإدراجها في نظام تقابلي ليس غير. ويزعمون أن هذا النظام السكوني من المتقابلات هو «بنية اللغة» (في المثال السابق: في مستوى الأصوات). وقد حاول غير الوظيفيين أن يستغنوا عن مقياس المعنى بحصر كل السياقات الممكنة للقطع الصوتية (مذهب الاستغراق الأمريكي) وبذلك كان اهتمامهم موجَّهاً أكثر إلى القرائن اللفظية (ما يجري في مدرج الكلام أي المحور التركيبي Axe syntagmatique). فهذا وإن كان قريباً من التصور العربي الذي بُني على ما كانوا يسمونه «بقسمة التركيب» (Combinatoire) أو قسمة المواقع (الرماني، شرح الكتاب) فإنه لم يخرجهم أبداً من النزعة التشخيصية الساذجة أي تلك التي تشخص الوحدات بإدراجها في أجناس متداخلة بعضها في بعض، لأنهم لم يهتموا بالنظر في العلاقات المباشرة (غير المتداخلة) التي تربط بها العناصر التي تدخل فيها. ومثل هذا العمل التحليلي التشخيصي يجرونه على مستوى الدوال (الوحدات الدالة أو المورفيمات). فهنا أيضاً يقطعون الكلام إلى أصغر أجزائه مما يدل على معنى بنفس الطريقة. وقد حاول الوظيفيون أن يصنفوا المورفيمات أي الدوال إلى أصناف ثم بحثوا عن كيفية تركيب كل صنف منها. وكذلك فعل الاستغراقيون.

فكل هذا صادر عن النظرة المشار إليها التي لا تعرف من أنواع العلاقات إلا النوع الاندراجي (الاشتمالي). وهي نظرة قاصرة لأنها لا تعرف إلا التحديد بالجنس والفصل (أرسطو) وتقتصر بالتالي على التصنيف الساذج الذي لا يعرف إلا اندراج الشيء في الشيء.

وقد وفق اللغوي الأمريكي نوام تشومسكي عند نقده للبنوية بأنها نزعة تصنيفية أكثر منها تفسيرية إلا أن هذا اللغوي لم ينتبه إلى العلاقة التي تربط هذه النظرة بالفكر الفلسفي اليوناني وأحسن دليل على ما نقول هو أن اللغوي الفرنسي جان كنتينو (J.Cantineau) استطاع أن يحصر العلاقات التي بنيت عليها الفونولوجية في الاندراج أو الاشتمال (inclusion) ثم لتقاطع (intersection) ثم التباين (exclusion) . فالشيء حسب هذه النظرة إما داخل في جنس. وإما مشترك بين جنسين أو أكثر وإما خارج عنه. فهذا دليل واضح على أن التحليل البنوي إذا صيغ صياغة رياضية فإنه لا يتعدى التحليل التصنيفي ومثال ذلك في الفونولوجية: جنس الحروف الشفوية العربية:

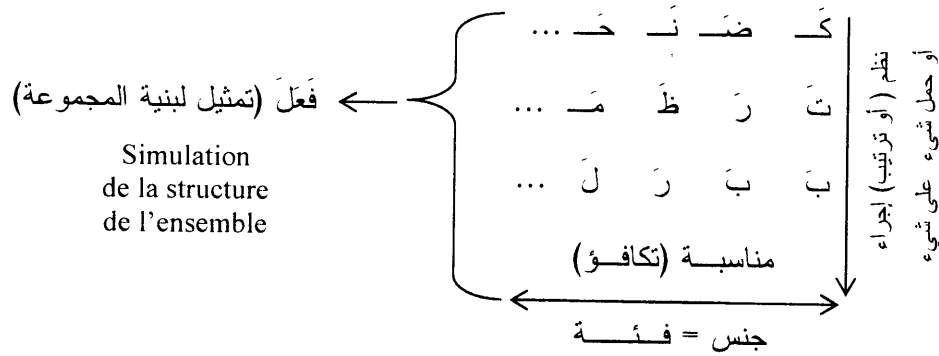
[ب / م / و] / ف وبالتمثيل الشجري:



أما في مستوى تراكييب الكلام فقد صاغ تشومسكي التحليلات التقطيعية صياغة رياضية وتظهر على صورة شجرة أيضاً تمثل فروعها انتماء الجزء (= اندراجه بالتالي) إلى ما فوقه ولم يرد بذلك أن يبين أن البنوية اندراجية في جوهرها، بل الذي أراده هو أن يبين فقط أن هذا تناول أو المنحى approach غير كاف لتفسير بعض الظواهر اللغوية التي يمكن أن تلتبس في ظاهر اللفظ (وذلك كالتراكيب التي تحتمل أكثر من معنى).

وكان فضل المدرسة التوليدية التحويلية أن أدخلت في التحليل مفهوم التحويل وبذلك وسّعت النظرة الأولى بأن جعلت بين كل شجرة علاقة غير اندراجية بل مباشرة، إلا أنها لم تهتم إلا بنوع واحد من التحويلات وهي التحويلات التقديرية كما سنراه.

أما النحو العربي الخليقي فهو لا يقتصر على التحديد بالجنس والفصل³ (أي باكتشاف الصفات المميزة Traits pertinents) وبالتالي لا يكتفي بعملية الاشتمال، بل يتجاوزها بإجراء الشيء على الشيء أو حمل العنصر على الآخر: فهو لا يكتفي بالجنس الذي ليس إلا مجرد فئة تشترك عناصرها في صفة واحدة أو مجموع صفات بل يتجاوزون ذلك بإجراء عنصر على آخر على حدّ تعبير النحاة أي بجعل علاقة مباشرة بين العناصر التي توجد بين مجموعتين على الأقل لاستنباط البنية التي تجمعها جميعاً. وأبسط مثال في ذلك هو إثباتهم لصيغة الكلمة:



فالجامع بين كل هذه الوحدات ليس فقط جنسها (بل وقد لا تهتم بالجنس) بل البنية التي تجمعها. ولا يمكن أن تستخرج بإدخال بعضها في بعض، بل بحمل كل جزء منها على نظيره إن كان هناك نظير مع مراعاة انتظامها أي مع اعتبار كل جزء في موضعه. فالتحديد عند النحاة أكثره من هذا القبيل وهو يهتم في نفس الوقت بالمحورين الاستبدالي والتركيبى بين التكافؤ (الانتماء) والنظم. فالفئة (= la classe) عندهم ليست أبداً بسيطة أي مبنية على الكيف

Définition par le genre et la différence spécifique -3

(qualitatif) = تحددها صفة مميزة فقط بل في الوقت نفسه على الكيف والكم، والكم هنا هو العدة مع الترتيب بمراعاة كل شيء في موضعه⁴.

وما دمننا بصدد الكلام عن صيغ الكلم فإننا نعتقد أن النزعة التقطيعية الساذجة لا يمكنها أبداً أن تحلل بكيفية مرضية وعلمية الكلم العربية، بل والكثير من الدوال في عدد كبير من اللغات كالإنكليزية والألمانية، إذ ليست كل اللغات بُنيت دوالها على انضمام قطعة إلى أخرى. فهناك من الوحدات الدالة ما ليس من قبيل القطع إطلاقاً. وإذا حاول البنوي أن يسلط تحليله التقطعي على كلمة مثل «أصحاب» فإنه سيتعسف عندما يحاول أن يجد أي قطعة فيها تدلّ على الجمع! وهذا لأنّ مفهوم المجموعة⁵ ذات الترتيب تنقصهم وكذا مفهوم الموضع كما يتصوره العلماء العرب. وسيظهر كل هذا جيداً فيما يلي.

وخلاصة القول ههنا هو أنّ النحو العربي قد وضع على أسس ابستمولوجية مغايرة لأسس اللسانيات البنوية، وخصوصاً في المبادئ العقلية التي بنيت عليها تحليلاته. هذا وليس الاختلاف متوقفاً على هذا الجانب فقط بل هناك أيضاً اختلاف آخر في النظرة إلى البحث باللغة نفسه وتدوين الكلام من أجل التحليل.

أما البحث اللغوي فينبغي، كما يقولون، أن لا يتّصف بالمعيارية، أي أن لا يفضل اللغوي لهجة على أخرى أو كيفية في الأداء على أخرى لسبب من الأسباب (غير العلمية)، بل يجب أن يكتفي بالوصف الموضوعي لكل ما ورد في مدونته وإلا فإنه سيهدر الكثير مما هو موجود ويفرض ما يستحسنه، فيكون له بذلك موقف ذاتي بعيد عن العلم. فهذا ظاهره صواب، إلا أنه لا يراعي أصحابه الكثير مما تتّصف به اللغات البشرية. فالنحاة العرب الأولون قد التجؤوا هم أيضاً إلى السماع ودوتوا كلام العرب وربّما يقول قائل إنهم قد حصروا اللغة في هذا المعيار الذي سموه بالفصحى وتركوا غيره. نعم هناك أسباب دينية

4- قارن بما قاله الرضي الاسترآبادي عن الصيغة: «المراد ببناء الكلمة وزنها وصيغتها وهيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها، غيرها وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه» (شرح الشافية، 1، 2).

5- = كمفهوم رياضي = Set أو Ensemble

اجتماعية وهو الاعتناء بلغة القرآن وهي خارجة عن العلم لأنها دوافع ولكل حركة علمية وغيرها دوافع. أما أن يقول بأنهم وقفوا من اللغة موقفاً غير علمي فلا؛ لأن العلم لا يتحدد بالغاية التي يرمي إليها أصحابه انتفاعية كانت أم غير انتفاعية⁶ بل بمقياسين اثنين وهما: المشاهدة والاستقراء والاختبار من جهة والصياغة العقلية من جهة أخرى. فكلما دقت مناهج المشاهدة والصياغة وأفادت معلومات جديدة وكشفت بذلك عن أسرار الظواهر والأحداث كانت أخرى بأن توصف بأنها علمية. ثم زد على ذلك أن اللغة كياناً ويتمثل في نظام صوتي خاص ومفردات وتراكيب ذات أبنية خاصة، فإذا تغيرت في هيكلها صارت لغة أخرى. فإذا عمد اللغوي إلى الوصف للغة من اللغات فلا يصح أن يصف هذا الكلام أو ذلك بأنه ينتمي إلى العربية أو الإنكليزية، إلا إذا خضع المأخوذ عنه لقوانينها الأساسية وأصول تأديتها، أي لمواضع أصحابها فالمعيار ههنا هو نفسه ظاهرة ويجب أن لا يهدر كظاهرة.

فالمسألة ليست في تفضيل وجه من الأداء على آخر، فهذا لم يحصل أبداً عند العلماء الذين شافهوا فصحاء العرب (= الذين لم تتغير لغتهم بالنسبة لما كانت عليه قبل الفتوحات). وقد قال سيبويه بهذا الصدد: «استحسن من هذا ما استحسنت العرب وأجره كما أجره» (الكتاب، 252/1) كما قال الخليل: «كل شيء من ذلك عدلته العرب تركته على ما عدلته عليه، وما جاء تاماً لم تحدث فيه شيئاً فهو على القياس» (الكتاب، 69/1). ففي داخل المجموعة من الناطقين الذين لم تصر لغتهم لغة أخرى فإنّ المقياس الوحيد في تفضيل كيفية على أخرى هو استحسان جمهور الناطقين أنفسهم. أما الكيفية الصادرة عن القليل منهم فكان يُحفظ ويُدوّن ويُنبّه على قلته واجتناب أكثر العرب له.

وهذا الذي قلناه يترتب عليه شيء قد تجاهله الوصفيون وهو أنّ اللغة ليست فقط نظاماً من الأدلة المسموعة بل هي، زيادة على ذلك، قوانين وأصول يعمل بها كل من يتكلم بها دون ما شعور (ويشعر بها عندما يعثر لسانه). وهذا هو عين الخلاف بين النحو الأوربي التقليدي

6- فالنظريات الفيزيائية كثيراً ما ظهرت بفضل الحوافز الاجتماعية السياسية وغيرها وليس فقط بسبب الحب الخالص للعلم وحده.

واللسانيات البنوية إذ تمتنع البنوية من النظر في القواعد لأنها تفرض، في نظرها، معياراً معيناً. وفي هذا الموقف يكمن سبب السكون المهول الذي تتصف به هذه النزعة، إذ كيف يهدر أهم شيء في اللغة وهو السلوك اللغوي أو بعبارة أخرى كيف يترك البحث في الكلام نفسه كفعل من الأفعال التي يتحصل بها نظام اللغة⁷. وهذا موقف الإيجابيين للظاهرة اللغوية الغربية التي لا ترى في اللغة إلا ما يُسمع، ثم ما يَسق ويتقابل في داخل التسلسل الكلامي ولا تلتفت أبداً إلى تصرف المتكلم في اللغة في دورة التخاطب وفي أحوال معينة فأخرجوا بذلك الذات (le sujet) وهو المتكلم ناسين أن اللسان هو شيء (un objet) وأفعال أيضاً تسلط على هذا الشيء.

أما فيما يخص نظرية تشومسكي⁸ فلا بد أن نعترف لهذا الرجل العبقري بالفضل الكبير على اللسانيات كما لا بد أن نلفت نظر الإخوان اللسانيين إلى أنه قد عرف الشيء الكثير عن النظريات والتصورات اللغوية العربية، وذلك من خلال دراسته للنحو العبري الذي وضعه أحبار اليهود في القرون الوسطى، وكذلك من خلال دراسته للأجرومية على أستاذه روزانتال وقد التفت إلى مفهوم القاعدة النحوية وتفطن إلى أهميتها لا كمجرد قاعدة تفرض معياراً من المعايير، بل كنمط يكتسبه الطفل بإنشائه إياه شيئاً فشيئاً من استماعه ومساهمته لكلام محيطه وهو نوع من الاستنباط الإنشائي (constructif) وليس بمجرد تدخل الذاكرة. ثم أرجع لمفهوم التحويل (transformation) قيمته ودوره، وقد كانت اللسانيات التاريخية ثم البنوية قد نفته تماماً من البحث اللغوي. إلا أن النظرية التوليدية التحويلية في الوضع الذي كانت عليه في بداية السبعينيات تختلف في أشياء كثيرة عن النظرية العربية القديمة (الأصلية فقط). وذلك كمفهوم التحويل فإن المدرسة التوليدية في النظرية «standard» لا تعرف إلا نوعاً واحداً من التحويل وهو الذي يربط بين ما يسمونه بالبنية العميقة والبنية السطحية. فهذا نظيره في

7- أما قولهم بأن هذا يخص المتخصص في علم النفس وغيره من العلوم الإنسانية فلا يثبت على دليل وهو تضييق لمجال اللسانيات لا معنى له.

8- ومثلها كل النظريات التي جاءت كرد فعل أو مغايرة تماماً للبنوية كنظرية شوميان في الاتحاد السوفياتي وكل المدارس التي وسعت مجال البحث اللساني فاهتمت أيضاً بنظرية الخطاب وأحوال الحديث (Théorie de l'énonciation) وتجاوزت كذلك الوصف الساذج للنظام التقابلي للغة.

النظرية العربية هو التحويل التقديري. فكل كلام يحتمل أكثر من معنى -في أصل الوضع- فإن النحاة يقدرّون لكل معنى لفظاً، وهذا يحصل خاصة عندما يحاولون تفسير الكثير من الأبنية الملبسة أو التي وقع فيها حذف أو التي لم تأت على البناء المتوقع أي بناء نظائرها (انظر كتاب سيبويه مثلاً أبواب الاتساع والإيجاز والاختصار والإضمار في مستوى الكلام، ص 108 وما بعدها وكذلك أبواب الإبدال والقلب وغيرها في مستوى الكلم)⁹. وهذا التحويل لا يغيّر المعنى لأنّه مجرد تمثيل (simulation) لما يترتب من التغيير اللفظي إذا حمل ظاهر اللفظ على أصله الذي يقتضيه القياس (أي الباب الذي ينتمي إليه هذا اللفظ). وهذا التغيير هو عبارة عن مجموع من العمليات ترتب ترتيباً منطقياً لتصل إلى النتيجة المطلوبة وهو ظاهر اللفظ. ولا بدّ في حالة تطرح، من تقدير الأصل إذا لم يوجد، كما لا بدّ من تقدير عدد العمليات ونوعها وترتيبها بالدقة المتناهية¹⁰. وهذا النوع من التحويل كان يسميه النحاة الأولون بالتصريف. وقد بنّوا على ذلك ما سموه بمسائل التصريف (في مستوى الكلام) وهو عبارة عن نظام أكسيوماتيكي لصياغة العمليات التحويلية المذكورة. وهناك فرق جدير بالذكر: فقد التزم النحاة بفرض التقدير إذا جاء اللفظ على ما يقتضيه بابه أي على أصله فكلاً ما اتّفق اللفظ في ظاهره مع الأصل فلا كلام فيه وهذا بخلاف ما يزعمه أتباع تشومسكي حين عمّموا (في نهاية الستينيات) مفهوم التحويل التقديري وجعلوا لكل لفظ ظاهر بنية عميقة ذات دلالة. ومن ثم نشأت نزعة مخالفة لتشومسكي كانت تلقب بمدرسة علم الدلالة التوليدي (Generative Semantics).

إلا أنّ النحاة العرب لم يكتفوا بالتحويل التقديري بل عمّموا التحويل غير التقديري وأجروه على التحويل بأجمعه أو بعبارة أخرى جعلوا النظام اللغوي كله أصولاً وفروعاً.

9- يقول ابن جني: «فيتفق اللفظان على أصلين مختلفين»... فيخرجان على لفظ متفق عن أول مختلف، الخصائص، 2، 106.

10- أنظر أيضاً ابن جني في الخصائص 3، 5 - (باب في حفظ المراتب) وقد يخلط بعض المحدثين فيعتقدون أنّ النحاة العرب قد حاولوا تفسير هذه الظواهر من الناحية التاريخية عند حكمهم على الاسم مثلاً بأنه أصل والفعل فرع فقد نبهوا هم أنفسهم على أنّ ذلك ليس غرضهم. أنظر ما قاله ابن جني في الخصائص، 1/ 256: باب في مراتب الأشياء وتنزيلها تقديراً وحكماً لا زماناً ووقتاً.

وهنا يكمن الفرق الأساسي بين النحو التوليدي النمطي (Théorie standard) والنحو العربي: فالتحويل عند النحاة هو شبيه بالتحويل الذي أشار إليه تشومسكي في كتابه «البنى التركيبية» (Syntactic Structures) وهو عبارة عن تفريع بعض العبارات عن عبارات أخرى تعتبر أبسط منها وبالتالي أصولاً لها كالجملية المبنية للفاعل فهي أصل للمبنية للمفعول وتعتبر نواة (Kernel) أي منطلقاً للتفريع. فكل هذا اختلف في النظرية النمطية. والأصل عند العرب هو «ما يبنى عليه ولم يبن على غيره» وهو أيضاً ما يستقل بنفسه - أي يمكن أن يوجد في الكلام وحده - ولا يحتاج إلى علامة ليتميز عن فروعه (فله العلامة العدمية *marque zéro* على حدّ تعبير اللسانيات الحديثة). والفرع هو الأصل مع زيادة أي مع شيء من التحويل. فالانتقال من الأصل إلى الفروع هو تحويل يخضع لنظام من القواعد ولا بدّ من التنبيه أن التفريع له مقابل وهي الحركة العكسية للتفريع وهو عند النحاة: «ردّ الشيء إلى أصله». فالتحويل على هذا تناظري فهو تطبيق أو مقابلة بالنظير¹¹ (Bijection) لمجموعة من العناصر على مجموعة أخرى في اصطلاح الرياضيات. وعلى هذا فالتحويل بهذا المعنى هو «إجراء أو حمل الشيء على شيء» الذي سبق أن ذكرناه. وسنرى أن مجموع العمليات التحويلية التي تؤدي إلى نتيجة معينة تكون دائماً ما يسمى عند الرياضيين المحدثين بالزمرة (Groupe).

النظرية الخليلية: مفاهيمها الأساسية وكيفية استغلالها:

اعتمد العلماء العرب -وزعيمهم في ذلك الخليل- على عدد من المفاهيم والمبادئ لتحليل اللغة، وأهمها هي:

- مفهوم الاستقامة وما إليها وما يترتب على ذلك من التفريق المطلق بين ما يرجع إلى اللفظ وبين ما هو خاص بالمعنى.
- مفهوم الانفراد في التحليل وما يتفرع من هذا المفهوم.
- مفهوم الموضع والعلامة العدمية.

11- وهذه المقابلة غير التقابل المبني على اختلاف الهوية الذي عرفت به البنوية لأن التقابل هنا تقابل نظيري يحدث خارج الفئة أي حاصل بين فئة وأخرى وفي فئة أوسع منهما.

- مفهوم اللفظة والعامل.

1 - الاستقامة وما إليها:

يقول سيبويه في أول كتابه: «فمنه [أي الكلام] مستقيم حسن ومحال ومستقيم كذب ومستقيم قبيح وما هو محال كذب» (الكتاب. 2/1). ويقول أيضا: «وأما المحال فهو أن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غدا... وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك: قد زيدا رأيت...» (نفس المصدر).

فسيبويه على إثر الخليل هو أول من ميّز بين السلامة الرجعة إلى اللفظ (المستقيم الحسن القبيح) والسلامة الخاصة بالمعنى: المستقيم / المحال. ثم ميّز أيضا بين السلامة التي يقتضيها القياس (أي النظام العام الذي يميز لغة من لغة أخرى) والسلامة التي يفرضها الاستعمال الحقيقي للناطقين (وهذا معنى الاستحسان وهو استحسان الناطقين أنفسهم): مستقيم/ حسن. فعلى هذا يكون التمييز بهذه الكيفية:

- مستقيم حسن = سليم في القياس والاستعمال

- مستقيم قبيح = غير لحن ولكنه خارج عن القياس وقليل

- محال = قد يكون سليما في القياس والاستعمال ولكنه غير سليم من حيث المعنى¹².

ومن ثم جاء التمييز المطلق بين اللفظ والمعنى. وأعني بذلك أن اللفظ إذا حدد أو فسر بالنجوى إلى اعتبارات تخصّ المعنى فالتحليل هو تحليل معنوي (Sémantique) لا غير. أما إذا حصل التحديد والتفسير على اللفظ نفسه دون أي اعتبار للمعنى فهو تحليل لفظي نحوي (semiologico-grammatical). والتخليط بين هذين الاعتبارين يعتبر خطأ وتقصيرا. وذلك كالاقتصار على تحديد الفعل بأنه «ما دلّ على حدث وزمان» فهذا تحديد على المعنى فهو جيد ولكنه من وجهه المعني. أما التحديد على اللفظ فهو «ما تدخل عليه من زوائد معينة كـ

12 - وأطلق عليه السيرافي في شرحه للكتاب: مستقيم محال.

قد والسين ويتصل به الضمير في بعض صيغته». وقد بنى على ذلك النحاة أن اللفظ هو الأول لأنه هو المتبادر إلى الذهن أولاً ثم يفهم منه المعنى ويترتب على ذلك أن الانطلاق في التحليل يجب أن يكون من اللفظ في أبسط أحواله وهو الأصل (الذي ليس فيه زيادة ولا علامة له بالنسبة إلى ما يبني عليه).

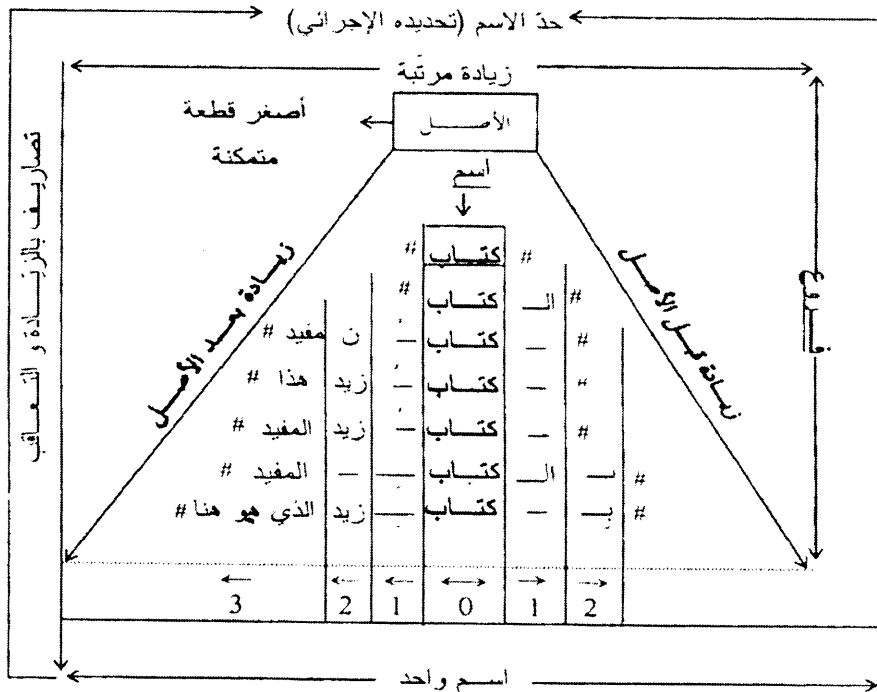
2 - الانفراد وحدّ اللفظة:

يقول الخليل بلسان تلميذه «إنه لا يكون اسم مظهر على حرف أبداً لأن المظهر يسكت عنده وليس قبله شيء ولا يلحق به شيء» (الكتاب، 304/2). الذي يسكت عنده وليس قبله شيء هو الاسم الذي «ينفصل ويبتدأ» (نفس المصدر، 96/1). وبالفعل كان المنطلق عندهم كل ما انفصل ويبتدأ وهي صفة الانفراد ويمكن أن يكون بذلك الأصل لأشياء أخرى تتفرع عليه. ولهذا فيجب أن ينطلق من أقل ما ينطق به مما انفصل ويبتدأ (= ينفرد) وهو الاسم المظهر بالعربية. وكل شيء يتفرع عليه ولا يمكن لما في داخله أن ينفرد فهو بمنزلة، ولهذا سمى النحاة الأولون هذه النواة بالاسم المفرد و«ما بمنزلة الاسم المفرد» وأطلق عليها ابن يعيش والرضي اسم «اللفظة» (وترجمناها بـ Lexie).

فالانفصال والابتداء يمكن الباحث من استكشاف الحدود الحقيقية التي تحصل في الكلام وبهذا ينطلق الباحث من اللفظ أولاً ولا يحتاج إلى أن يفترض أي افتراض كما يفعله التوليدون وغيرهم عندما ينطلقون من الجملة قبل تحديدها. ولا بدّ من الملاحظة أن هذا المنطلق هو في نفس الوقت وحدة لفظية (Unité Sémilogique) لا يحددها إلا ما يرجع فقط إلى اللفظ، وهو الانفصال والابتداء ووحدة إفادية (Unité communicationnelle) لأنها يمكن أن تكون جملة مفيدة (فقد اكتشف في الكلام الحقيقي). وعلى هذا فهي تحتل مكاناً يتقاطع فيه اللفظ مع المعنى أو البنية بالإفادة.

أما كيفية التفرع من هذه النواة (وفي هذا المستوى المركزي المنطلق منه) فقد لاحظ النحاة بحملهم النواة على غيرها مما هو أوسع منها أن بعض هذه النوى تقبل الزيادة يميناً

ويساراً دون أن تفقد وحدتها أو دون أن تخرج عن كونها «لفظة»، وهي القطعة التي لا يمكن أن تتفرد فيها أجزاؤها. وسموا هذه القابلية (للزيادة) «بالتمكن». ولاحظوا أيضاً أن لهذا التمكن درجات، فهناك اسم الجنس المنصرف وهو المتمكن الأمكن، ثم الممنوع من الصرف فهو المتمكن غير الأمكن ثم المبني فهو غير المتمكن ولا أمكن¹³. وهكذا يمكننا نحن أن نبني انطلاقاً من هذه المفاهيم وهذا التصور المثال والحد (modèle) الذي يتحدد به الاسم لفظياً ليس إلا:



يُلاحظُ في هذا المثال المحدد للاسم (أو المولد) أن كل الوحدات المحمولة بعضها على بعض هي نظائر للنواة من حيث إنها وحدات تتفرد أولاً ومتفرعة عليها بالزيادة ثانياً. فأما التساوي فهو ذلك التكافؤ الذي يحصل بإجراء الشيء على الشيء. وأما التفريع فهو نفس التحويل الذي تكلمنا عنه قبل. والفرق بين هذا التحويل وغيره مما يوجد عند البنويين فهو أن

13- هذه الأقباب وضعها المتأخرون ولكن على أساس التمكن.

الوحدات الداخلة في اللفظة (الكلم) تتحدد بهذا التفريع (التحويل بزيادة ما يمكن زيادته دون أن تتجاوز حد اللفظة). فالتحويل هو الذي يحدد الوحدات في النظرية الخيلية ولا تحتاج الى التحليل الى «المكونات القريبة» الذي صاغه تشومسكي على شكل شجرة. ثم إن هذه النظرية لا تفصل بين المحور التركيبي (Axe syntagmatique) ومحور الاستبدالات ولا تنظر إلى كل واحد منها على حدة بل تجعل كل واحد منها تابعا للآخر، بحيث تنظر إليهما معا أي في الأعمدة الاستبدالية في مجموعها مراعيًا الترتيب التركيبي في الحركة التفريعية التي تنقلنا من الأصل إلى الفروع والعكس. فكل هذا يكون مجموعة ذات بنية تسمى بالاصطلاح الرياضي بالزمرة (structure de groupe). وهو أمر خطير جداً إذ يمكن أن يصاغ الصياغة الرياضية التي تستلزمها في المستقبل الحاسبات الإلكترونية في علاج النصوص.

كما أن الكلمة تحدد بالموضع الذي تظهر فيه في داخل المُثَل. والكلمة عند النحاة الأولين هي في هذا المستوى أدنى عنصر تتركب منه «اللفظة» وعلى هذا فالكلمة كاصطلاح نحوي ليست دائماً مورفيماً أي أقل ما ينطق به مما يدل على معنى لأنه لا بد من التمييز بين العنصر الدال الذي يُمكن أن يحذف دون أي ضرر أو تغيير للعبارة وهو الكلمة كالحذف لحرف الجر فخروجه لا يسبب تلاشي الاسم وبين العنصر الدال الذي إذا حذف أو استبدل بشيء آخر تلاشت العبارة التي يدخل فيها وذلك كالتاء في «افتعل» وحروف المضارعة فهذه مورفيمات ولكنها ليست كلما لأنها عناصر داخلة في صيغة الكلم فهي من مكونات الكلمة وليست من مكونات اللفظة وليس لها الاستقلال النوعي الذي للكلم.

الموضع والعلامة العدمية ومفهوم اللفظة:

وعلى هذا الأساس فإن المواضع التي تحتلها الكلم هي خانات تحدد بالتحويلات التفريعية أي الانتقال من الأصل إلى مختلف الفروع بالزيادة التدريجية، وهذه الزيادة هي نفس التحويل (في هذا المستوى). وإذا أردنا أن نعبر عن هذا باصطلاح الرياضيات فيمكن أن نقول بأن ما يظهر بالتفريع في داخل المثال المولد لللفظة هي عبارات متكافئة حتى ولو كانت بعضها أطول بكثير من البعض الآخر وذلك لا يخرجها عن كونها لفظة.

وقد تحصل اللغوي على المثال المولد للفظة بإثبات التناسب أو التناظر (المقابلة بالنظير = Bijection = Mise en correspondance biunivoque) بين هذه الوحدات (أو حمل أو إجراء كل منها على الآخر). ويتم هذا الإجراء بالتحويل الذي هو هنا الزيادة. ولهذه العملية عكسها وهو «رد الشيء إلى أصله» على حد تعبير النحاة. وبهذه العمليات يتحدد موضع كل عنصر في داخل المثال كما سبق أن قلنا. ولا بد من الإشارة أن المواضع التي هي حول النواة قد تكون فارغة لأنّ الموضع شيء وما يحتوي عليه هو شيء آخر (وهذه مفاهيم رياضية محضة وهي أهم صفة يتّصف بها التحويل الخليلي). ويعبر عن هذا النحاة بأنّ هذه الزوائد «تدخل وتخرج» وهو ما يتّصف به الإدراج الذي يتم «بالوصل» (simple concaténation) وليس كالإدراج الذي يحصل «بالبناء» (Intégration structurante). فالوصل يحصل في داخل اللفظة أما البناء فهو يحدث في داخل الكلمة (وكذلك في داخل النواة التركيبية كما سنراه).

ثم إن خلو الموضع من العنصر له ما يشبهه وهو «الخلو من العلامة» أو «تركها» (الكتاب 1/ 7 و 340) وهو ما نسميه نحن بالعلامة العدمية (Expression zéro) وهي التي تخفي في موضع لمقابلتها لعلامة ظاهرة في موضع آخر. وذلك كجميع العلامات التي تميز الفروع عن أصولها (المفرد والمذكر والمكبر لها علامات غير ظاهرة بالنسبة للجمع والمثنى والمؤنث والمصغر) وكذلك هو الأمر بالنسبة للعامل فإن العامل الذي ليس له لفظ ظاهر هو الابتداء. وهذا المفهوم وإن كان موجوداً في اللسانيات الحديثة إلا أنه لم يستغل الاستغلال الكافي والمناسب إذ يجب أن يكون مرتبطاً بالموضع في داخل بنية معينة ذات عرض وطول أي في البنية التي سُميت بالمثال (Schème générateur).

مفهوم العامل:

ليست «اللفظة» الوحدة الصغرى التي يتركب منها مستوى التراكيب (niveau syntaxique) لأنّ لهذا المستوى وحدات أخرى من جنس آخر أكثر تجريداً. وههنا أيضاً ينطلق النحاة من العمليات الحملية أو الإجرائية: يحملون مثلاً أقلّ الكلام مما هو أكثر

من لفظة باتخاذ أبسطه وتحويله بالزيادة، مع إبقاء النواة، كما فعلوا باللفظة للبحث عن العناصر المتكافئة (من بعض الوجوه). فلاحظوا أن الزوائد على اليمين تغير اللفظ والمعنى بل تؤثر وتتحكم في بقية التركيب كالتأثير في أواخر الكلم (الإعراب). فتحصلوا بذلك على مثال تحويلي يتكون أيضا من أعمدة وسطور (مثل المصفوفة اللفظية) وذلك مثل:

قائم	زيداً	∅
قائم	زيداً	إن
قائماً	زيداً	كان
قائماً	زيداً	حسبت
قائماً	زيداً	أعلمت عمراً
3	2	1

ففي العمود الأيمن يدخل عنصر قد يكون كلمة أو لفظة بل تركيباً وله تأثير على بقية التركيب ولذلك سمي «عاملاً». ثم لاحظوا أن العنصر الموجود في العمود الثاني لا يمكن بحال أن يقدم على عامله فهو عند سيوييه «المعمول الأول» (م₁). ويكون إذن مع عامله «زوجاً مرتباً» (couple ordonné). أمّا المعمول الثاني (م₂) فقد يتقدم على كل العناصر اللهم إلا في حالة جمود العامل (مثل «إن»)¹⁴. وقد يخلو موضع العامل من العنصر الملفوظ (أشرنا إليه بـ ∅) وهو الذي يسمونه بالابتداء (وهو عدم التبعية التركيبية وليس معناه بداية الجملة كما يعتقد بعضهم).

هذا وقد حملوا التراكيب التي تتكوّن من لفظة فعلية (غير ناسخة) على هذا المثال واكتشفوا عند تطبيق هذه المجموعة على الأولى أن الفعل (غير الناسخ) هو بمنزلة هذه

14- إلا إذا كان ظرفاً مثل: إن في الدار زيدا.

العوامل لأنه يؤثر في التركيب، وأن المعمول الثاني في هذه الحالة هو المفعول به. وأثبتوا أيضاً أن موضع م₁ وم₂ يمكن أيضاً أن تحتلها كلمة واحدة أو لفظة بل وتركيب وذلك مثل:

خيرٌ لكم	أن تصوموا	∅
زيداً	تُ	رأيتُ
ك ¹⁵	تُ	رأيتُ

فيثبتن بهذا أن العناصر التركيبية هي عناصر خاصة مجردة. كما أن هناك عناصر أخرى «تدخل وتخرج» (علاقتها بغيرها علاقة وصل) على هذه النواة التركيبية وهي زوائد مخصصة كالمفاعيل الأخرى والحال وغيرها (رمزه : خ). ويمكن أن نمثل للعلاقات القائمة بين هذه الوحدات التركيبية بهذه الصيغة:

$$(1) \text{خ} \pm \left[\begin{array}{c} \text{بناء} \\ \downarrow \\ \text{ع} \leftarrow \text{م}_1 \\ \pm \\ \text{م}_2 \end{array} \right] \text{وصل}$$

فكما نرى فليس هذا المستوى ناتجاً عن قسمة تركيبية لما تحته.

ثم ينطلق النحاة من جديد من هذه الصيغ الأصلية للنظر في ظاهرة التداخل (Emboîtements أو enchâssements) ويسمونه بالتكرار أو الإطالة (Récursivité). وقد أظهروا في ذلك براعة كبيرة جداً. ولا يمكن أن نتطرق هنا إلى هذا لضيق المكان ونكتفي بمثال واحد يخص تداخل (ع م₁ م₂) في نفسها واندراجها في موضع م₂ وفي موضع خ أيضاً:

ويوجد مستوى تركيبى آخر أعلى من هذا وهو مستوى «التصدير» وما فوق العامل. فإن هناك أدوات تدخل على (ع، م، خ) ويعني هذا أن هناك موضعاً آخر يتجاوز هذه

15- هذه العبارة هي تركيب من وجه ولفظة من وجه آخر.

المواضع وقد لاحظوا أنّ لهذه المواضع الصدارة المطلقة، فكأنّ هذه الأدوات (المسمّاة بحروف الابتداء) عوامل توجد في مستوى أعلى، إذ إنّها تتحكم في كل ما يوجد تحتها. ولا يكون لها بالضرورة عمل على ما تدخل عليه. ومن ذلك أدوات الاستفهام في مقابل الصفر كعلامات للإثبات وأدوات التوكيد. ثم في موضع آخر له الصدارة تدخل فيه أدوات الشرط. والغريب أنّ بعض هذه الأدوات قد تغطي أكثر من موضع وذلك مثل «هل» لأنها لا يمكن أن تقوم مقام أختها همزة الاستفهام في عبارة مثل «ألم يخرج؟» (راجع للمزيد من الفائدة كتابنا «علم اللسان العربي وعلم اللسان العام»).

كل هذا الذي رأيناه هو «تحليل على اللفظ» وأما مجال المعنى فيعتقد الخليليون أنّ المعاني تنقسم هي أيضاً إلى أصول وفروع. فأما الأصول فهي التي تتحدد بدلالة اللفظ ليس إلا. وهي من معطيات المواضعة (données sémiologiques) الخاصة بلغة من اللغات في زمان معين من تطورها. أما الفروع فهي المعاني التي تتحدّد بدلالة غير لفظية: دلالة الحال ودلالة المعنى وغيرهما، وهي تنفرع عن الأولى بعمليات تحويلية من جنس العمليات العقلية وميدان دراستها هو البلاغة (كعلم المعاني وهو: «تتبع خواص التراكيب في الإفادة» وعلم البيان وهو: «إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة» على حدّ تحديد القدامى. فالبلاغة في مظهرها الأول أي كعلم للمعاني هي امتداد لعلم النحو لأنها تنظر في كيفية استعمال الفرد «لمعاني النحو»، وهي المعاني التي تدل عليها كل الوجوه التي يقتضيتها النحو. أما في مظهرها الثاني أي كعلم للبيان (كمصطلح) فهي تنظر في التحويلات التي تربط بين المعنى الوضعي والمعنى المقصود وهي من جنس العمليات المنطقية (المنطق الطبيعي لا المنطق الصوري)

الصوتيات الخيلية :

هذا وللعرب أيضاً -وخاصة الخليل- نظرة أصيلة فيما يخص الأصوات والنظام الصوتي. فلهم من المفاهيم في ذلك ما لا يوجد إطلاقاً في الصوتيات التقليدية الغربية وذلك مثل مفهومي الحركة والسكون ومفهوم حرف المدّ فهذه أشياء لم تعرف قيمتها إلاّ عندما

اختبرت المفاهيم اليونانية التقليدية كالمقطع (syllabe) وغيرها كالفونيم وكالتمييز بين النبر وكمية المصوت وغير ذلك وبصفة خاصة ما يجري الآن من التجارب في اصطناع الكلام واستكشافه الآلي بالأجهزة الإلكترونية ولا يمكننا هنا أن نتطرق إلى هذا بالاستفاضة اللازمة. فقد كان مقصودنا فقط إظهار المفاهيم المنهجية الأساسية للنظرية العربية الخيلية (النحوية اللغوية منها) بصفة خاصة (انظر بالنسبة لمفهومى الحركة والسكون مقالنا الذي نشر في مجلة اللسانيات، العدد الأول الجزء الأول). أما النظام الصوتي فقد تصوره العلماء الأولون أيضا كمصفوفة (matrice) فترتيب المخارج عندهم هو ترتيب لأجناس من الأصوات على المحور الأفقي وكل جنس (في داخل عمود) يتفرع عن الآخر بزيادة: صوت الحركة ثم حرف المد (+ مد) ثم اللين (+ شيء من الجمود) ثم الرخو (+ جمود أكثر) ثم بين بين (رخاوة + شدة) ثم الشديد (جمود مطلق).

إحلال المدرسة الخيلية الحديثة محلها من النزعات الحديثة في العالم العربي:

فهذه نبذة جدّ مختصرة عن المفاهيم والمبادئ التي استخرجناها من النظرية اللغوية العربية القديمة (وكوصف نقدي هي في الحقيقة نظرية ثانية (métathéorie) بالنسبة للنظرية الخيلية). أما استغلالها أو بالأصح إمكانية استغلالها الآن فحاصل بالفعل. أولاً لأننا نعتقد أنه لا توجد لغاية الآن نظرية أخرى استخرجت من النظر في اللغة العربية أو على الأقل اعتدت اعتداداً كبيراً بها وبأخواتها اللهم إلا النظرية التوليدية التحويلية التي تجاوز فيها صاحبها التقطيعية والتصنيف الساذج.. وقد استفاد أيما استفادة في ذلك من النظر في اللغة العبرية على المنوال الذي تنوولت به في القرون الوسطى. والسبب الثاني هو من جهة، اختبارنا لها عند صوغنا لها الصياغة الرياضية - وهي أطوع نظرية، في اعتقادنا، لهذا النوع من الصياغة ومن ثم تشكيلها بالشكل الخوارزمي (algorithmique) حتى يمكن استعمالها على الرتّاب (الحاسب الإلكتروني). ومن جهة أخرى استغلالها في الاكتشاف الآلي لصيغ العربية الإفرادية والتركيبية. وقد قدمت في هذا المجال بالذات رسائل ماجستير في معهد العلوم اللسانية والصوتية بالجزائر. وهناك فريق من المهندسين في الإعلاميات يتعاونون مع

اللسانيين لإنجاز عدد من المشاريع من هذا القبيل. وهذا الاستغلال جاء أيضاً فيما يخص الصوتيات التطبيقية¹⁶ وخاصة الصوتيات الرتابية (المستعينة بالحاسب) فهناك مهندسون في الإلكترونيك يحاولون أن يستغلوا المفاهيم العربية للوصول إلى استكشاف آلي أكثر نجاعة مما قد ظهر في البلدان الغربية.

فهذا جزء من الأعمال التي يقوم بها الآن الباحثون الذين ينتمون إلى المدرسة التي شرقها بعضهم بأن سمّاها بالخليلة الحديثة. ولا بدّ ههنا من التنبيه على أنّ هؤلاء الباحثين ليسوا من الأتباع المقلدين للعلماء القدامى، بل قد يكون منهم من يعتمد في بحوثه على أفكار ومفاهيم ومناهج غير تلك التي وصفناها، إلا أنهم لا يتجاهلوننا على الإطلاق بل يعتقدون ببعضها إن لم يكن جميعها. فنظرتنا إلى هؤلاء العلماء القدامى هي نظرة المطلع الذي لا يريد أن يفلت منه أيّ اتجاه وأيّ نظرة وأيّ نوع من التحليل، بل ولا يحكم على أيّ منها إلا بعد النظر المعمق والتمحيص المتواصل. ثم إنّ الذي جعل الناس لا ينتبهون إلى ما في بطون الكتب القديمة التي تنتمي إلى المبدعين من علمائنا فقط هو استغراق محتواها عليهم، إذ يسقطون أولاً عليها المفاهيم والتصورات التي تبلورت (وجمدت) في عهد الانحطاط الفكري العربي الإسلامي وسهل ذلك أن عدداً كبيراً من الألفاظ التي استعملها الخليل وأصحابه بمعنى هي نفس الألفاظ التي استعملها المتأخرون ولكن بتصوير آخر. وذلك مثل «الكلمة» كما تصوّرهما سيوييه وما يقصده ابن مالك منها. وكثيراً ما رأينا المحدثين يخلطون، زيادة على ذلك، بين المصطلحات القديمة والمصطلحات المحدثّة في عهد الجمود، وذلك مثل «الفعل المبني لما لم يُسمّ فاعله» و«المبني للمجهول» فلكل مصطلح تصوّر خاص.

اللسانيات الحديثة في العالم العربي:

وأما مكانة هذه النزعة من النزعات الأخرى في العالم العربي فهي تتوسط في اعتقادنا بين اتجاهين: اتجاه يتجاهل تماماً أو إلى حد بعيد اللسانيات الحديثة ويعتمد أساساً

16- وذلك كالتحديد العلمي - والتقني - للأداء العربي واستخراج الأداء العفوي الاقتصادي الذي وصفه القدامى والذي تتوسى بل تجاهله المعلمون حتى صارت المدرسة لا تعرف إلا المستوى الترتيلي للأداء بل المتكلف الذي لا يظهر إلا في ظروف معينة.

على المفاهيم اللغوية التي تبلورت كما قلنا عند المتأخرين ويخلط أصحابه بين المفاهيم العربية الأصيلة¹⁷ ومفاهيم هؤلاء المتأخرين، واتجاه آخر يتجاهل تماماً أو إلى حد ما التراث العربي أو يجعل، مثل الاتجاه الأول، كل التراث واحداً، وبعض أصحابه على الرغم من معرفتهم لهذا التراث فإنهم مقتنعون اقتناعاً تاماً أنه قد تجاوزه الزمان أو هو وجهة نظر لا يمكن أن تساوي وجهات نظر اللسانيات الغربية.

ومع ذلك فهذا لا يمنع من أن يكون من بعض ذوي هذا الاتجاه أو ذاك علماء كبار تفتخر بهم الأمة العربية. أما الاتجاه الأول فقد برز الكثير ممن أدرك أغراض العلماء المبدعين (مع شيء من التعلق بمفاهيم المتأخرين) ويدلّ على ذلك تحقيقهم المتقن للمخطوطات وتعليقاتهم عليها ونذكر منهم جماعة المحققين لكتاب سيويوه (طبعة بولاق).

وقد ظهر في عهدهم (نهاية القرن الماضي) علماء في اللغة ساهموا في إحياء التراث أيما مساهمة. ولا يفوتنا أن ننوه بالأعمال الجليلة التي قامت بها المجامع اللغوية العربية.

وما يقال عن الاتجاه الأول يمكن أن يقال عن الثاني فقد برز فيه أيضاً باحثون جدد ممتازين ومنهم من برع براعةً في فهم المدارس الحديثة في اللسانيات وربما استطاع البعض منهم أن يتجاوزوا مرحلة الاقتباس السلبي ولم يقع كلهم في حضيض التقليد، بل اجتهدوا وفضلهم كبير في تعريف اللسانيات لجمهور المثقفين. أما نزعاتهم ومشاربهم فهي في الغالب تابعة للمنابع العلمية التي استقوا منها معلوماتهم ومشايخ اللسانيات الذين تتلمذوا عليهم في خارج العالم العربي. فقد كان أقدم مدرسة انتهت منها المحدثون هي مدرسة فرث (Firth) الانكليزية بالأربعينيات والخمسينيات وكانت نزعة وصفية في الغالب وتندرج مع النزعة الأخرى (المعاصرة لها) في تلك الحركة الواسعة التي أثارها سوسور والأمير تروباتسكوي الروسي، وفي المدرسة البنوية (بشيء كبير من التكيف هنا وهناك). ولا بدّ من الملاحظة أن عدد اللسانيين العرب في ذلك الوقت كان قليلاً جداً (بل ولا يزال قليلاً)¹⁸.

17- التي لا تَمُتُ مثلاً بسبب إلى الفلسفة أو المنطق اليوناني أو التي لا تخلط بين المفاهيم العربية ومفاهيم هذه الفلسفة.
18- وهناك أيضاً عدد من الباحثين ممن درس في ألمانيا أو الاتحاد السوفياتي أو غيرهما غير أن نزعتهم لا تختلف كثيراً عن نزعة زملائهم الذين درسوا في إنكلترا.

هذا وقد وُجِدَ ، بعد ذلك، جيل من أهل المغرب تبَنَى هو أيضا مبادئ البنوية، وذلك عن طريق مدرسة أندري مارتيني التي تمثل النزعة الفرنسية للبنوية. وصاحب هذا المقال هو نفسه مع بعض الزملاء قد كان ممن ساهموا في التعريف لهذه المدرسة قديما دون انتماء إليها.

ثم ظهرت المدرسة التوليدية الأمريكية، وانتبه إلى أهميتها أكثر من واحد من المتقنين العرب، واتخذها بعضهم وخاصة في المغرب العربي قاعدة لبحوثهم. ونذكر أيضا بعض من تخصص. وقد تكاثر اللسانيون -على قلتهم- وتشعبت المدارس الغربية، وظهرت نظرية الحديث أو الخطاب في شتى العواصم الأوربية. وتتلذ بعض الباحثين العرب على أسانذتها. كما ظهرت أيضا اللسانيات التطبيقية، وكان العالم الثالث أحوج ما يكون إلى هذه اللسانيات، نظراً إلى المشاكل الإنمائية العويصة التي يعانونها. وكانت مدرستنا الخليلية أكثر النزعات اهتماماً بها، خصوصاً بما ظهر في أيامنا من استعمال التكنولوجيا في البحوث اللغوية، ولا سيما التطبيقية منها. وهناك أعمال كبيرة تُنجز الآن في البلدان العربية في هذا الميدان التطبيقي، كأعمال الأستاذ الأخضر غزال بالمملكة المغربية، وأعمال معهد العلوم اللسانية بالجزائر وأعمال الباحثين في دولة الكويت وغيرها. هذا بصرف النظر عن الدراسات والمقالات العلمية القيمة التي تصدر في كل البلدان العربية.

إلا أن هناك بعض من يميل إلى التقليد للغربيين، ولا سيما أولئك الذين يتعصبون لمدرسة واحدة، وقد يتهجم بعضهم على النحاة العرب فيقارنون بين مفاهيمهم - دون أن يفهموها- وبين تصورات اللسانيات بل المدرسة الواحدة منها جاعلين هذه الأخيرة الأصل المسلم به، فإذا لم يجدوا عند العرب ما يوافق هذا الأصل رفضوا أقوالهم رفضاً واستهزأوا بهم. ونعتقد أن من حق الباحث أن ينتمي إلى أي مدرسة شاء مما يراه صواباً ولكن ليس من حق الباحث أن يتجاهل المدارس الأخرى وخاصة مدرسة المبدعين من علمائنا القدامى.

المدرسة الخليلية الحديثة

ومشاكل علاج العربية بالحاسوب*

المقدمة :

هذا البحث تناولنا فيه الأفكار العلمية السابقة بالتوسع الذي تستحقه، إلا أننا أردنا أن نعرض على الاختصاصيين في مؤتمر الكويت (في 1989م) الفوارق الكبيرة التي تفتقر فيها هذه الأفكار عما هو رائج الآن في اللسانيات الحاسوبية الأوروبية والأمريكية وبذلك تتضح المفاهيم أكثر. كما حاولنا أن نبين ما توصلت إليه هذه اللسانيات الحاسوبية في الوقت الراهن. وبتنا أيضاً أن الصياغة الخليلية يمكن أن ترسم على شكل شجرة مثل شجرة تشومسكي، ولكن الفوارق بينهما كبيرة جداً. فالتفريع في الصياغة العربية وإن كان توليدياً مثل الشجرة التوليدية إلا أنه ليس صياغة لتجزئة الجملة إلى جزئين، ثم كل جزء إلى ما تحته بل هو توليد للعامل ومعمولييه والمخصصات حسب البنية التي تبني فيها، ثم بيان لمحتوى كل كيان تركيبى (ع / م₁ / م₂ / خ //) في آخر التوليد فيجب ألا يلتبس الأمر على القارئ الكريم وما الشجرة هنا إلا رسم يسهل على المعالج الآلي عمله ليس إلا.

إن الدراسات والبحوث العلمية في اللسانيات الرتابية (أو الحاسوبية) ازدهرت في الوطن العربي في هذه الآونة، وتكاثر إلى حد ما الباحثون في هذا الميدان الذي تتلاقى فيه علوم الحاسوب (أو المعلومات) وعلوم اللسان، وهو ميدان علمي وتطبيقي واسع جداً كما هو معروف إذ يشمل التطبيقات الكثيرة كالترجمة الآلية والإصلاح الآلي للأخطاء المطبعية وتعليم اللغات بالحاسوب والعمل الوثائقي الآلي، وتنطبق الآلات بالتركيب الاصطناعي

* - بحث ألقى في مؤتمر «اللغويات الحاسوبية» بالكويت في 1989.

للأصوات اللغوية وغير ذلك كثير وهي من البحوث الطلائعية وفائدتها بالنسبة للعربية عظيمة جدا. إلا أن الطريق الذي يسير عليه علماءها وباحثوها لا يزال طويلاً وشاقاً. والذي نقصده من ورقتنا هو أن نساهم ولو مساهمة متواضعة في اختصار هذه الطريق وتوفير الجهود ما أمكن وقد اقتنعنا بثلاثة أشياء:

1 - أن هذه البحوث تحتاج إلى أن يشترك فيها اختصاصيون ينتمون إلى آفاق علمية مختلفة فهي من قبيل البحوث التي يسميها العلماء اليوم: Interdisciplinary Research¹.

2 - أن النظريات اللغوية الحديثة التي تنبثق من اللسانيات الحديثة غير كافية خصوصاً وأنها استتبطت أهمها من التأمل في اللغات الأوربية خاصة.

3 - أن ما تركه النحاة العرب الأولون شيء عظيم، وجِدُّ مفيد لا سيما بالنسبة للسانيات الحاسوبية التي تعتمد على الرياضيات والمنطق الرياضي.

وسنحاول أن نتطرق إلى هذه النقاط الثلاث فيما يلي إن شاء الله، مع التركيز على مناهج بناء الأنماط اللغوية للتحليل الصرفي النحوي.

1 - اللسانيات الحاسوبية أو الرتابية علم متعدد التخصصات:

يعرف كل واحد هذه الحقيقة التي تكاد تكون بديهية كما قلنا وهو ضرورة اشتراك اللسانيين والمهندسين في البحث في فريق واحد. غير أنه عند الخوض في العمل البحثي تظهر الصعوبات بل العقبات التي لا يتصورها إلا من يمارس هذا النوع من البحوث. والسبب في ذلك هو عدم التهيؤ للأعمال المشتركة وهو راجع أيضاً إلى جهل الأكثر - خصوصاً في البلدان العربية - لجوهر البحث الذي يتّصف بما يسمى Interdisciplinarity فالمطلوب هنا ليس أن يكون للفرد الواحد عدة تخصصات، فهذا شيء نادر ولا يطالب الباحث بأن يكون في الوقت نفسه دكتوراً في الحاسوبيات ودكتوراً في اللسانيات. ثم إن

1- يكاد يكون هذا المبدأ بديهياً إلا أن تطبيقه بالفعل في الميدان لا يزال صعباً.

الإلمام السطحي بما هو ضروري جداً لإجراء العمل الجماعي يعتبر أيضاً غير مفيد. والحالة الثانية والثالثة هما مع الأسف الشيء الذي حصل في اللسانيات الحاسوبية وكان ذلك واقعاً بالفعل في الستينيات والسبعينيات في أوروبا وأمريكا، وإلى الآن قد يشتكي بعضهم من طغيان الجانب الحاسوبي على الجانب اللساني² أو العكس. ونأمل ألا نقع في الوطن العربي فيما وقع فيه غيرنا.

فالمطلوب في الحقيقة هو أن يمكن الحوار بين هؤلاء الباحثين المختلفي التكوين والميادين أي أن يستطيع هذا أن يفهم صاحبه عندما يحاول أن يعرض فكرة عليهم أن يفهم هذا الأخير ما يقدمه له من انتقادات أو اقتراحات وكل واحد منهم يحاول أن يطرح فكرته أو انتقاداته بلغة التخصص الذي ينتمي إليه. فإذا لم يَلْمَ أحدهما أو كلاهما بالمفاهيم التي تنقلها لغة هذا ولغة ذاك فلن يستطيعا أن يتبادلا هذه الأشياء. ولذلك فلقد اقترحنا على مسؤولي التعليم العالي في الجزائر أن ينشأ ماجستير متعدد التخصصات في اللسانيات. وأحد الاختيارات الثمانية التي اقترحناها (ووفق عليها) هو العلاج الآلي للغة وهو مفتوح للرياضيين والمهندسين في المعلومات وحاملي اللسانس في اللغة العربية وغيرهم. وكلهم يتلقون دروساً في الجذع المشترك³ (السداسيات الثلاثة الأولى) دروساً مكثفة في اللسانيات والنظر الشامل في نظرياتها زيادة على النظر في اللسانيات العربية. كما يتلقى غير الحاسوبيين دروساً علمية في الرياضيات التطبيقية والحاسوبيات (خصوصاً اكتساب المهارة في استعمال الحاسوب وتحرير البرامج).

وبعد سنتين يكتسب الجميع لغة فنية مشتركة لطول الاجتماع والمحاورة بعضهم لبعض ومع أساتذتهم في القسم والمختبر. وقد نجح هذا المشروع نجاحاً تاماً. والذي نتمناه هو أن يُعمَّم في البلدان العربية التي تهتم بهذا الميدان.

2- انظر ما كتبه J. P. Désclés في مجلة: Informatique نوفمبر 1982 العدد 164 ص 66 - 77. العنوان: Traduction automatique : respecter d'abord la linguistique.
3- يشمل هذا الجذع كل التخصصات التي تهتم بجانب من جوانب الظواهر اللغوية وذلك كالطب الخاص بأمراض الكلام وكصناعة تعليم اللغات والإلكترونيك الخاص بتركيب الأصوات اللغوية والمعجميات وغير ذلك.

2 - اللسانيات الحاسوبية وأسسها النظرية اللغوية:

كانت الغاية القصوى من العلاج الآلي للغات عند الغربيين في بدايته في الخمسينات هي الترجمة الآلية. وكان أكثر المعنيين بهذا الميدان مقتنعين بإمكانية تحقيقها وبقرب منازلها وعقدت المؤتمرات الكثيرة من أجل ذلك في Mas. Cambridge في أكتوبر 1956، ثم في موسكو في مايو 1958 ثم في Los Angeles في فبراير 1960 وكان الحماس يعم جميع الباحثين. وأول مختبر أخرج منهجاً في الترجمة الآلية هو مختبر جامعة جورج تاون (Georgetown University) بل استطاع أن يطبقه بالفعل في 1961 وكذلك في مركز البحوث التابع لشركة IBM. وجامعة سيكليل أيضاً. وكانت هذه المحاولات لا تتجاوز الترجمة الحرفية وكان يعتقد بعضهم أن الترجمة الآلية هي مشكل يخص المعجميات أكثر مما يخص البحث في أبنية اللغة في ذاتها. وهم يفضلون بناء معجم ترتب فيه جميع هذه الأبنية⁴ والعبارات الجامدة خاصة (Idiotims) وسبب ذلك هو قصور الآلات وعجزها في ذلك الوقت عن القيام بالعمليات المعقدة التي يتطلبها التحليل اللغوي، ثم وبالدرجة الأولى عدم الشعور بأهمية التحليل اللغوي (وسنرى أن قصور التحليل اللغوي هو العائق الأكبر إلى وقتنا هذا). ولا بد من الإشارة هنا إلى مساهمة العالمين الروسيين الكبيرة، كولاجينا وملتشوك (Kulagina / Melctuk) فيما يخص ترتيب المعاجم (الروسية والفرنسية والعبارات الجامدة) وضبطها ضبطاً يُمكن الآلة من استغلالها بنجاحة فائقة⁵.

إن من أقدم الاختصاصيين في الحاسوبيات الذين شعروا بأهمية التزويج الفعلي بين علوم الحاسوب وعلوم اللسان هو الباحث الأمريكي د.ج. هايس (D.G.Hays)⁶ ثم ف. إينجف (V.Yngve)⁷ ويصرح هذا الأخير (وهو من زملاء تشومسكي اللغوي في الـ M.I.T) أن

4- انظر: E. Reifler: 1961 Mechanical Translation.

5- انظر الترجمة الإنكليزية لما نشره في Problems of Cybernetics. Pergamon Press. (Machine Translation from French into Russian).

6- انظر ما قاله في: Research Procedures Machine Translation.

7- انظر ذلك في مقاله: Framework for Syntactic Translation.

الترجمة الآلية المناسبة هي التي تعتمد على أوصاف بنوية مناسبة للغات المترجم منها وإليها. ومنذ ذلك الوقت اهتم الباحثون بالنظريات اللغوية كأساس للعلاج الآلي للغات. فما هي هذه النظريات التي اعتمدها؟

إنّ النظريات اللغوية التي كانت جديدة بأن تلفت نظر الباحثين في ميداننا هذا هي النظريات التي استطاع اللسانيون الملمون بالمنطق الرياضي أن يصوغوها صياغة رياضية وهو أمر طبيعي إذ كل ما لم يحدّد بدقة لا يمكن صوغه صياغة رياضية، وكل ما لا يمكن أن يصاغ هذه الصياغة فلا سبيل إلى استغلاله بالنسبة إلى الآلة. والكثير من المفاهيم في النظريات اللغوية غير محدد التحديد الدقيق. وقد كان حاول بعض هؤلاء اللسانيين المتمكنين من الرياضيات أن يضبطوا نظرية دقيقة انطلقوا فيها من مفهوم ليس فيه إبهام من حيث بدايته وهو مفهوم الاستغراق (Distribution)⁸ وهو استفراغ جميع القرائن وجميع السياقات التي تظهر فيها الوحدة اللغوية (أو المجموعة الكاملة من القرائن المستفرغة بالنسبة للعنصر اللغوي الواحد). وإلى جانب هذا المفهوم بُنيت النظرية الأمريكية المسماة بنظرية المكونات القريبة (Immediate Constituents Theory)⁹ وهي تخالف البنوية الأوربية التي تعتمد في تحليلها على مبدأ الاختلاف اللفظي باختلاف المعنى واعتمادهم على مفهوم الوظيفة زيادة على ذلك. وهذه النظرية تقر بأنّ الكلام ليس سلسلة من الأصوات الدالة فقط بل هو متكون من عناصر متفاوتة تنتمي من أجل ذلك إلى مستويات مختلفة وتحتوي الكبرى منها على الصغرى على شكل تنازلي. ولذلك مثل هوكت هذا التداخل بعلب تتداخل بعضها في بعض (ثم جاء تشومسكي كما سنراه ورسم ذلك على شكل تفريع مشجّر). وأول من حاول صياغة

8 - وذلك مثل مفهوم الوظيفة فهو عند الوظيفيين مبدأ ينطلقون منه في تفسيراتهم وهو غاية تفسيرهم في الوقت نفسه (أي حلقة مفرغة).

9 - وسميت أيضا بنوية (لا بنوية لأننا لا نقول «تربوية» ولا «قربوية») = Structuralist لأنها تهتم بتحليل اللفظ إلى بُنى وربطها بمدلولاتها. والنحو العربي بهذا المعنى العام ينوي أيضا وأقدم باحث تصور هذا النحو من التحليل هو بلومفيلد (Bloomfield) في كتابه المشهور Language ثم دقق هذا التصور والس (R. S. Wells) في مقال صدر في مجلة L. Language. أما المصطلح: «قريبة» لتأدية معنى Immediate فقد استعمله العلماء العرب بهذا المعنى في عبارة: الأجزاء القريبة.

هذه النظرية هو: ز. هاريس (Z. Hazris) اللساني الأمريكي المشهور¹⁰. هذا ولا بد أن نشير هنا إلى وجود نوع آخر من التحليل ظهر منذ زمان بعيد عند علماء الاتصال، وصاحب هذا النمط التحليلي هو شانون الأمريكي¹¹ وتناوله هوكت (C. F. Hockett) في كتابه: A Manual of phonology (1955 Bloomington م) وسنعود إلى ذلك بعد قليل.

وكان هذا الذي ذكرناه في محاولة الصياغة للنظريات اللغوية (القابلة لذلك) المنطلق الذي انطلق منه تشومسكي في بناء نظريته المسماة بالنحو التوليدي التحويلي. وقد أذاه ذلك إلى نقد النظريات البنوية الأمريكية - هذه التي سُميت بنظرية المكونات القريبة - وقد وفق في ذلك أيما توفيق لأنه قد صاغها صياغة مكنّته من بيان نقصانها وعدم قدرتها على تفسير الكثير من الظواهر اللغوية وذلك بلغة المنطق الرياضي. وبهذا الصدد فليس النمط الذي وضعه هذا العالم إلا صياغة محضة لنظرية المكونات القريبة ولا يزيد عليها شيئاً، اللهم إلا الدقة الرياضية والتمثيل الشجري (وهو عظيم). وهذا قد يتناساه الكثير من الباحثين. أما غير الاختصاصيين فيعتقدون أنها نظرية جديدة تماماً مخالفة للبنوية (نعني التوليدية فقط لا التحويلية)¹². وهذا العمل قد استطاع به أن يبيّن قصور البنوية بالأدلة الرياضية الحاسمة.

10- انظر مقاله: Distributional Structure في Word 1954، ص 146 - 16. وخاصة ما كتبه في كتابه: Methods in structural Linguistics, Chicago, 1951.

11- انظر كتابه: The Mathematical Theory of Communication، 1949 Urbana.

12- ونعني بهذا النمط الذي يسميه تشومسكي Phrase Structure Grammar وليس النمط المسمى بـ Transformational Grammar النحو التحويلي الذي لا يوجد مثله بتاتا عند البنويين (إلا عند هاريس ولكن على شكل آخر). ولا بأس بأن نذكر ههنا بعض ما يتصف به هذان النظامان: يسمي تشومسكي النظريات التي صاغها بـ: النحو الصوري (Formal Grammar) والكلام الذي يبني عليه بالكلام الصوري (Formal Language) ويحدد النحو الصوري هكذا: «النحو الخاص بلغة غ نعني به نوعاً من الأليات (أي مجموعة من القواعد) يمكنها أن تحدد على الأقل وبالتحديد الكامل مجموعة غير متناهية من التراكيب السليمة المنتمة إلى غ مع مواصفات أبنيتها». «وتتخصر أركان النحو الصوري في هذه الرباعية:

- 1 - مجموعة متناهية ع ط من العناصر الطرفية (Terminal Terms) (تنتهي إليها عمليات التوليد).
- 2 - مجموعة متناهية ع غ من العناصر غير الطرفية (هي ألقاب نحوية من اسم / فعل / صفة إلخ).
- 3 - مجموعة من القواعد وهي من الشكل: س ← ص (تستبدل س ب ص أو تعاد كتابتها).
- 4 - رمز أولي تنطلق منه العمليات.

فيهذا النظام المنطقي الرياضي (كأنه نظام أوليات = Axiomatic) يتولد كلام صوري وهو يمثل مجموعة جزئية من مجموعة: ع ط س ع غ. ويحصل هذا التوليد بإجراء العمليات التي تقتضيها القواعد لكن على ترتيب معين. وهذا التوليد غير موجود في النحو الصوري بل هو إجراء له ويسمى هذا الإجراء خورزمية (Algorithm) لأنه مجموعة مرتبة من التعليمات وهي القواعد التي يتكون منها النحو الصوري. وقد تظن تشومسكي إلى أن للأنحاء الصورية علاقة بنظرية الأليات أي الآلات المسيرة ذاتياً (Theory of Automata) فهناك شبه كبير بالفعل، بين الحاسب (المتصور أو

وبذلك تَمَكَّن تشومسكي من المقارنة الدقيقة بين أنواع ثلاثة من الأنماط وهي هذه النظرية التي بُنيت على فكرة المكونات القريبة وتلك التي وضعها علماء الاتصال وتبناها بعض البنويين ثم نمطه التحويلي الذي أخرجه هو نفسه¹³ وذلك بفضل الصياغة الرياضية التي تمنح الأنماط اللغوية دقة عظيمة لا يمكن أن تتَّصف بها النظريات الحدسية (غير الصورية) بل وقد لا تقبل الصياغة. وهذا يفسر أن الكثير من النظريات اللغوية لا يمكن أن تصاغ لأن مفاهيمها الأساسية مبهمة غير محددة.

أما نظرية شانون صاحب «نظرية الإفادة» (Information Theory) السابقة الذكر فقد جعلها تشومسكي من أضعف الأنماط قدرة على توليد التراكيب ويَّين أنها لا تستطيع أن تُولَّد إلا البسيطة منها الذي لا تداخل فيها (Embedding)¹⁴ لأنها تولدها على خط مستقيم محاكية بذلك الكلام المحصل (Actual) أي المسموع أو المكتوب بالفعل (المتتابع على محور الزمان). وهو تمثيل قاصر، لأنه يلتفت فقط إلى ظاهر الكلام وتسلسله وقد لا تظهر فيه بنيته ويسمى هذا النمط بالمتناهي الأحوال (Finite States Model) ويسمى أيضا «نحو كلين» (Kleen Grammar)¹⁵ (والتحليل الوظيفي هو من هذا القبيل).

ثم يبيِّن تشومسكي بعد ذلك وبفضل الصياغة الرياضية أن نمط المكونات القريبة هو «أقدر توليدا» حسب عبارته من نحو كلين (المتناهي الأحوال) وأنه قادر على توليد

الحقيقي) والنحو الصوري، فكلاهما قادر أن يحدّد أو يوَلِّد (بمجرد تطبيق التعليمات) مجموعة غير متناهية من التراكيب السلمية (هي وحدها) على ما تقتضيه هذه التعليمات. ويجدر بنا أن نشير أيضا إلى وجود مفاهيم قريبة جدا من هذه عند العلماء العرب: فالعناصر الأولى يقابلها ما كانوا يسمونه بأوضاع اللغة والثانية هي أوضاع النحو والثالثة هي المقاييس، أما الرابعة فهي الأصول التي تتفرع منها الفروع بإجراء العمل (Comput). أما النمط التحويلي فهو يسدّ ثغرة كبيرة في النمط التوليدي إذ يحاول أن يبيِّن العلاقات البنوية القائمة بين الجمل، وهذا لا يحققه الـ Phrase Structure Grammar. وهذه العلاقات هي في الواقع علاقات تكافؤ بين التراكيب التي تنتمي إلى أسرة واحدة من البنى (قارن بمفهوم القياس عند العرب). وهذا قد أخذ تشومسكي بلا شك من النحو العبري والنحو العربي القديمين (والأول نسخة من الثاني).

13- انظر مقاله: Three models for the description of language IDT. المنشور في Transaction on Information Theory II - 2 , 1956 (pp . 1113 - 1241)

14- وهو أن تقوم الجملة مقام الكلمة داخل جملة أخرى. وهذه الظاهرة تخص اللغات الطبيعية.

15- وهو يمثل من جهة أخرى النمط المنسوب إلى الرياضي الروسي ماركوف (Markov Process).

الجمل المتداخلة¹⁶ إلا أنه عاجز - كما قلناه سابقا - أن يثبت العلاقات البنوية التي توجد بين عبارة وأخرى. فالجملة التي فعلها مبني للمفعول¹⁷ لا يشك المتكلم والسامع أنها متفرعة عن التي فعلها مبني للفاعل وهذا لا سبيل إلى بيانه بالتحليل إلى مكونات قريبة. والأمثلة التي هي من هذا القبيل تعد بالمئات، إذ اللغة كما لاحظها العلماء العرب كلها أصول وفروع وليس الفرع في الحقيقة إلا الأصل مع زيادة. وتفرع الفروع على أصولها هو نوع من التحويل. وسنرى أن المفهوم الذي كان يعدّه تشومسكي تحويلا ينطلق، في كتاباته الأولى، من نواة - أي من أصل - فيتفرع منها عبارة أو أكثر بعمليات معينة تحول النواة إلى هذه العبارات¹⁸. وقد غير نظرتَه هذه في كتابه: «مظاهر من النظرية التركيبية»¹⁹ وهي خسارة للعلم كما سنراه. وعجز آخر أظهره بعد ذلك هو عدم قدرة النمط الخاص بالمكونات القريبة على بيان اللبس الذي قد يعتري الكلام وذلك مثل: «ضربُ الرجل» (مضاف ومضاف إليه) فهل الرجل ضارب أم مضروب؟ فالتحليل إلى مكونات قريبة يكتفي ببيان أن لفظتي «ضرب» و«الرجل» مكونان قريبان من المكوّن الأكبر «ضربُ الرجل». ولا يستطيع أن يبيّن أن لهذه العبارة احتمالين: ضربُ الرجل زيدا وضربُ الرجل زيدا وهذا لا يمكن أن يُعرف إلا بالنمط التحويلي. فهاتان العبارتان هما في الحقيقة أصلان للعبارة «ضربُ الرجل» لأن هذه الأخيرة تحتل معنيين²⁰ وهذا يُعرف عند العرب «بالتقدير» وميّزوا في هذا المثال بالذات بين ما كانوا يسمونه بالإضافة المحضة والإضافة اللفظية²¹.

16- وممن استغلوا هذا النمط في العلاج الآلي نذكر V. Yngve (وقد سبق ذكره) في معهد التكنولوجيا الأمريكي بالماساشوسيت (M. I. T) وقد طُبّق ذلك على عدة لغات منها العربية.
17- نفضل هذه التسمية على تسميته مبني للمجهول إذ الفاعل قد لا يكون مجهولا في هذه الصيغة.
18- هذا تصوره الذي وضعه في كتابه: Syntactic Structures (1957).
19- Aspects of the theory of Syntax.
20- وبين تشومسكي مساوئ أخرى للنمط المذكور وذلك مثل عدم قدرته على بيان ما يسمى بالعناصر الدالة المنقطعة (Discontinuous Constituents) مثل النفي في بعض لهجات العربية: «ما كتبت شي». ومثل الـ Two - Word Verbs في الإنكليزية.
21- انظر الموجز لابن السراج، ص 60.

وأما النمط التحويلي فهو يُكَمَّل نمط المكونات عند تشومسكي²². وليس نمطاً مستقلاً ينطلق منه التحليل كما هو الشأن عند النحاة العرب وهو فرق أساسي. فهذا اللغوي يبنى نظرية المكونات ثم بعد بيانه لفنائصها حاول أن يصلح ذلك بإدخاله عليها مفهوم التحويل. ولا بدّ من التمييز بين تحويل تشومسكي وتحويل هاريس (أستاذه). وسنعود إلى هذا الموضوع عند كلامنا عن النمط الخليلي.

وهيئات أن تكون النظرية التوليدية هي الوحيدة التي استُغِلَّت في العلاج الآلي للنصوص فهناك أنماط لا تَمُتُ بسبب بهذا النمط قد استغلها بالفعل الكثير من المهندسين.

فهناك مثلاً نوع من التحليل اللغوي وضعه بعض المهندسين وهو التحليل التوقُّعي (Predictive Analysis) واشتغل به عدد من الاختصاصيين في العلاج الآلي²³. وهو مبني على الفكرة بأنّ الجزء المتقدم من الجملة هو حدٌّ لما يُحتمل أن يُتوقع مجيئه من الكلم في الجزء المتأخر. وهذه الفكرة بالذات استغلت أيضاً في التعرف الآلي لأصوات الكلام.

وأحدث من ذلك هو نمط التحليل التسلسلي (String Analysis) الذي وضعه هاريس أيضاً²⁴ ووسّعه واستغله الآن عدد من المهندسين²⁵. وهو مثل التحليل التوقُّعي بعيد شيئاً ما عن نمط المكونات. وينطلق فيه المُحلَّل من السلاسل الكلامية التي تعتبر كأقلّ ما يمكن أن ينطق به في التخاطب مما يفيد فائدة ثم يضيف إليها كل السلاسل الفرعية الممكنة. إلا أنّ المناقشة الكبرى -والحادّة- في اختيار الأنماط وتفضيل بعضها على بعض هي تلك التي أثارها الباحثون في هذا الميدان بين فضائل النمط الخاص بالتقطيع إلى مكونات قريبة ونمط آخر هام جداً، وإن لم نتحدث عنه بعد، وهو نمط التَّبعية النحوية (Dependency Grammar).

22- عرفنا أن تشومسكي يمثل التقطيع إلى مكونات قريبة بشجرة (بتفريع ثنائي، كما أن تقطيع هوكت ثنائي) وهذه الشجرة تمثل عنده بنية الجملة، وهذا تصور خاص بالبنوية وليس حقيقة مسلمة. ثم بعد شعوره بعدم استجابة هذه النظرية لواقع اللغة أضاف عملية التحويل وهو عنده تحويل بين شجرتين أو لاهما هي البنية الأصلية والثانية هي البنية الفرعية. فلو لا التحويل لكانت نظرية تشومسكي بنوية محضة (وهي بنوية من حيث أن البنية عنده هي هذا التحليل إلى مكونات متداخلة ليس إلا، وهو شيء غير مسلم عند الجميع).

23- وأشهرهم Sherry و Octtinger و Rhodes وكذلك Yngve السابق الذكر.

24- انظر كتابه: String Analysis Sentence Structure: La Haye, Mouton. 1951.

25- مثل: Salkoff: انظر كتابه: Analyse syntaxique du français. Grammaire en chaînes.

وقد استُغِلَّ على نطاق واسع في اللسانيات الحاسوبية في أكثر المؤسسات المعنية بهذا العلم. وقد بنى على الفكرة بأنَّ جميع الألفاظ في الكلام الطبيعي إما أن يكون تابعاً لغيره محمولاً عليه لا وجود له إلا بوجوده، وإما أن يكون هو المتبوع. وقد يمكن أن يكون متبوعاً بالنسبة لهذا وتابعاً لغيره. وهذه النظرية هي أقرب بكثير إلى نمط النحاة العرب وخاصة إلى مفهوم العمل وليس هذا بغريب إذا عرفنا أنَّ هذا المفهوم قديم جدا عند الغربيين (وتجاهله تماما اللسانيون البنيويون إلا هوكت ولم يظهر عند النحاة الأوربيين إلا في العصر الوسيط وليس من التراث اليوناني اللاتيني). وكانوا يستعملون فعل Regere بمعنى «عمل»²⁶. وأول لغوي اهتم بهذا النمط هو L. Tesniere الفرنسي²⁷. وأول حاسوبي استغله للعلاج الآلي للغة هو هايس (Hays) الأمريكي السابق الذكر²⁸. وكذلك العلماء في الاتحاد السوفياتي منهم ملتشوك (Mel'cuk)²⁹.

وحاول تشومسكي أن يبيِّن أنَّ التحليل التوقُّعي هو مساوٍ في قوة التوليد للنمط التوليدي المستقل عن السياق (context - free) كما حاول بوستال (Postal) من أتباع النحو التوليدي أن يبين أن جميع الأنحاء التي صدرت عن البنيويين³⁰ لا تزيد على النمط التوليدي في قدرتها على التوليد. وكذلك فعل كروس (M. Gross) بالنسبة إلى نمط التبعية النحوية. وأودَّ أن ألفت نظر الباحثين إلى التعسف الكبير الذي تتَّصف به هذه المحاولات: فكل هؤلاء اللسانيين التوليديين لا يفعلون أكثر من أن يردوا كل هذه الأنماط التي تختلف في جوهرها بعضها عن بعض إلى النمط التوليدي، أو بعبارة أخرى يجعلون من النمط التوليدي الأصل الذي يجوز أن يرد إليه كل الأنحاء الأخرى فيحكمون عليها بالحكم الجازم أنها فروع عليها، وأنها مساوية لها في قدرة التوليد وهذا وإن كان ممكناً بالنسبة إلى النمط المتناهي الأحوال، والنمط التوقُّعي

26 - ومن أقدم من تحدث عنه نذكر النحوي الفرنسي Pierre Hélie الذي عاش في القرن الثاني عشر. انظر: Thurot, Notices, . p 230

27 - انظر كتابه: Eléments de syntaxe structurale, Paris, 1959.

28 - انظر بحثه: Grouping and Dependency Theory

29 - ولا بدَّ أن نشير إلى النظرية التي وضعها العالم الروسي شوميان، وهي قريبة من النحو التوليدي التحويلي.

30 - وكذلك الأنماط التي أخرجها بعض المناطق وأشهرها «الأنحاء المفولية» «Categorial Grammar» وأصلها ما حرره المنطقي أجدوكيفيتش (Ajdukiewicz) ووسَّعها لامبك (Lambeck) وكوري (Curry) الأمريكيان.

وذلك لشدة ما يوجد بين هذين النمطين من الشبه من جهة وقربهما من نمط المكونات من جهة أخرى فإنه غير متأت بالنسبة لنمط التبعية النحوية إلا بالتعسف الشديد، إذ يهدرون عندئذ الفوارق الكبيرة الأساسية بينهما.

هذه هي أهم النظريات اللغوية (الخاصة بالجانب النحوي) والأنماط المصوغة عليها التي اهتم بها أهل اللسانيات الحاسوبية منذ الستينيات. وقد حاول أكثر من لغوي ومهندس أن يطورها وخاصة نوام تشومسكي نفسه³¹. فقد أدخل في نظريته مفهوم العامل بعد وضعه لمفهوم الأثر (Trace). أما علماء الحاسوب فقد واصل أكثرهم أعمالهم في إيجاد الخوارزمات المناسبة للتحليل النحوي إلا أنه ظهرت نزعة جديدة يمثلها الباحث الأمريكي شانك (R. Schank) من جامعة ستانفورد في كاليفورنيا تعتقد أن الحل الناجح لمشاكل العلاج الآلي يكمن في استكشاف معاني النص، ووضع منهاجاً لذلك سماه «التحليل المفهومي» (Conceptual Analysis). أما التحليل النحوي فهو عنده إضاعة للوقت وللمال وهذا طبعاً إصراف، ولم يشاطره فيه الكثير من الباحثين³².

النحو العربي الخليلي كمصدر لبناء نمط لغوي جديد:

1 - الخليل بن أحمد الفراهيدي ومآثره العلمية:

إن الخليل بن أحمد الفراهيدي يعرف باختراعه للعروض وقد يجهل أو يتناسى الكثير من الناس أنه قد جاء بأفكار علمية عظيمة جدا غير العروض، وذلك كالمفاهيم التي ظهرت في الرياضيات باسم العامل (Factorial) والزمرة الدوارة (Cyclic Group) وهما الفكرتان اللتان بنى عليهما أول معجم عربي أخرج للناس وهو كتاب العين³³.

31- ليس تشومسكي ممن عالج مشاكل العلاج الآلي للغة، على الرغم من أنه أول من نظر في الأنحاء الصورية التي تعتمد عليها اللسانيات الحاسوبية.

32- ويجدر أن نشير أيضا إلى البحوث التي يقوم بها المهندسون المعنيون بالعقل الاصطناعي وقد جعلوا من البحوث في العلاج الآلي للغات قسما من اختصاصهم هذا. وقد اشتهر أحدهم -وهو فينوكراد- الباحث في الـ M.I.T فقد أنجز آلة عجيبة تستطيع أن تستجيب لعدة أوامر ملفوظة وقد استغل ذلك في عالم الصناعة في أوسع نطاق.

33- أجمع العلماء على أن الفكرة (الرياضية) التي بنى عليها كتاب العين هي للخليل.

وقد جعل هو وزملاؤه وأصحابه مما كان يقال له «قياساً» مفهوماً رياضياً دقيقاً يشبه إلى حد بعيد ما يسمى الآن بالتكافؤ، وجعل من بعض صور هذا التكافؤ مفهوماً أدق وهو ما يسمى الآن بالايزومورفيزم (Isomorphism) وغير ذلك. وهذا لا ينقص من قيمة مشايخه وزملائه وأتباعه لأن كل واحد منهم قد ساهم في هذه الفترة المليئة بالأفكار البديعة والجهود العلمية الخلاقة في بناء الصرح الفكري العربي الأصيل وفي طرق البحث خاصة وهي القرون الأربعة الأولى. وقد تكوّنت حلقة من الباحثين العرب في عصرنا هذا بعد أن انتبه بعضهم إلى هذه الأشياء وهم يحاولون الآن أن يوضحوا هذه الأفكار، ويواصلوا ما بدأه الخليل وأتباعه وقد أطلق بعضهم عليهم اسم المدرسة الخليلية الحديثة لهذا السبب وهو شرف لهم أن ينتسبوا إلى هذا الرجل العبقري مع الإشارة إلى أن الكثير من هذه الأفكار هي للخليل وغيره ممن شاركوا في الحركة العلمية اللغوية انطلاقاً من أبي عمرو بن العلاء حتى ابن جني في القرن الرابع (وقد كان لهم أتباع أفاضل ولكن قليلون بعد هذه الفترة وذلك كالتسهيلي والرضي الاستربادي).

2 - النحو العربي الأصيل ونحو المتأخرين من النحاة العرب:

نعني بالنحو العربي الأصيل النحو الذي طوره وأنضجه الخليل بن أحمد مع بعض زملائه وأتباعه وخاصة سيبويه، وأكثره مبني على مفاهيم منطقية رياضية كما قلنا وكما سنوضحه فيما بعد. أما ما صار إليه بعد القرن الرابع فهو أقل قيمة بكثير مما كان: أولاً لأن المنطق اليوناني - منطق أرسطو - كان قد غزا الفكر العربي وكان ابتداء ذلك بالنسبة للنحو في عهد البغداديين (ابن السراج³⁴ وابن كيسان وغيرهما ممن تأثروا بهذا المنطق، وهذا لم يحصل قط في زمان الخليل وسيبويه خلافاً لما يعتقده البعض³⁵). وقد أولع العرب بمفاهيم أرسطو المنطقية فالتبس على الكثير من الناس المفهوم العربي الأصيل وهو مفهوم القياس

34- ويظهر ذلك جلياً في كتابه «الأصول في النحو». أما ابن كيسان فقد ذكر أقواله الزجاجي في الإيضاح (ص 46). وعلى هذا فليس الرماني أول من مزج النحو بالمنطق كما يزعم ابن الأنباري.

35- انظر مقالنا: النحو العربي ومنطق أرسطو، مجلة كلية الآداب بالجزائر، المجلد 1 (1964) وفي هذا الكتاب ص 37.

بالتصوّر الخاص بأرسطو (وهو السلوجسموس وأطلق عليه لفظة القياس المترجمون من
الدفعة الثالثة في القرن الثالث). وأضف إلى ذلك التحول الذي أصاب العلوم الإسلامية
وخاصة النحو، فقد صار ابتداء من القرن السادس عبارة عن «سكولاستيك (Scholastic) أي
دراسات مدرسانية الغاية منها التعليم مع الجدل العقيم. وكل ما ظهر بعد ذلك فهو تقليد لا
للفترة الأولى الخلاقة بل لمؤسسي المدرسانية النحوية كابن مالك وشراحه³⁶.

ويختلف هذا النحو الذي ورثناه عن المتأخرين اختلافاً شديداً عن النحو الأصيل وأكثر
الناس في زماننا يعتقدون أن النحو المعروف لديهم هو نحو سيبويه والخليل بل وقد يسأل
بعضهم: «ماذا عسى أن يكون وقع من تغيير اللهم إلا الإضافات المفيدة أو غير المفيدة». و
ليس الأمر كذلك على الرغم من وجودنا في كلا الزمانين نفس المصطلحات تقريباً كالفاعل
والمفعول والصفة والمبتدأ والخبر وغير ذلك. فمع ذلك فإنّ التصوّر العام للنحو ليس هو بل
أكثر هذه المصطلحات قد تغير معناها، أو على الأصح تغير ما كان يقصده منها النحاة
الأولون فالحرف عند الأولين هو العنصر أي الوحدة المؤلفة من قطعة صوتية وتطبق
كعنصر على الوحدة الصوتية (الفونيم) أو على المفردة أيا كانت، اسماً أو فعلاً أو أداة.
وعندما يحدد سيبويه تقسيم الكلم العربية فإنه يقول: «اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم
ولا فعل». ولم يقف عند كلمة «حرف» كما يفعله أكثر من جاء بعده. ومعناه: الكلم اسم وفعل
وعنصر آخر جاء لمعنى أي لم يأت للدلالة على ذات (object) كالاسم أو حدث (process)
كالفعل بل على معنى مثل الاستفهام أو النفي أو غير ذلك مما يضاف إلى الاسم والفعل وليس
ذلك اسماً أو فعلاً لأنّ بعض الأسماء والأفعال تدل على هذه المعاني كالظروف وأسماء
الاستفهام والأفعال الناسخة وغير ذلك. أما لفظة «كلمة»³⁷ فهي عند سيبويه غير ما هي عند
ابن مالك: فلفظة «كتاب» كلمة والألف في «الزبدان خرجا» كلمة ولكن الهمزة في «أكتب»

36- إلا أنه تتراءى تلك النزعة الجدلية منذ القديم أي في عهد المتكلمين ثم رسخت في عهد أبي العباس المربرد وهو أول
من خالف من أجل المخالفة (انظر الانتصار لابن ولاد. مخطوط دار الكتب المصرية رقم 705 نحو).

37- انظر الكتاب: 64/II و 423.

والتاء في «اكتتب» والميم في «مكتب» ليست كلما لأنها حروف بنيت عليها الكلمة ولا تنفصل. فالكلمة هي الحرف (= العنصر) المنفصل : إما بالتمام (تبتدأ وتوقف عليها) أو جزئياً كالحروف التي تدخل وتخرج إذا اقترنت بكلمة أخرى ولم تُبْنَ عليها هذه الأخيرة. فهذا هو مفهوم الخليل وسيبويه . فالتنوين على هذا كلمة وحتى الحركات الإعرابية كما لاحظته الرضي³⁸. أما عند ابن مالك «فالكلمة لفظ مستقل دال بالوضع (تأثير علم الكلام والفلسفة)....» (التسهيل، ص 3).

والاختلاف حاصل في التصور أساساً وإن كان اللفظ واحداً، وذلك مثل الخبر فإن سيبويه لا يسميه كذلك دائماً بل هو عنده المبني على المبتدأ. أما كلمة «خير» فقد يطلقها على هذا وعلى الحال أيضاً بل على كل ما هو مفيد (= فيه علم للمخاطب). ولم يأت فقط للتعريف لمبتدأ وما أشبهه. وكثيراً ما يذكر سيبويه - وشيخه الخليل وأصحابه - عبارة «مبني على» و«محمول على» وهو يريد بذلك مفهوماً رياضياً وهو التبعية (Dependency) التي يتّصف بها بعض العناصر في «بناء» الكلام كالخبر بالنسبة للمبتدأ والصفة بالنسبة للموصوف. ومفهوم البناء لا سبيل إلى وجوده عند المتأخرين فقد استبدل بمصطلح آخر وهو «التركيب» وظهر لأول مرة على لسان النحاة البغداديين وخاصة ابن السراج³⁹. ولم يستعمله ولا مرة واحدة سيبويه.

النظرية اللغوية العربية والنظريات الحديثة: مقارنة نقدية:

أ) أرسطو واللسانيات الحديثة:

الحدّ بالصفات الذاتية والقسمة الأفلاطونية

لقد تأثر النحو بالمنطق اليوناني في عهد ازدهار الفلسفة في بغداد وبتراءى ذلك بوضوح في كثرة استعمال ابن سراج للتحديد بالجنس والفصل (definitio per genus)

38 - شرح الكافية، 1/ ص 5.

39 - انظر: أصوله، 1/ 64.

et differentia specifica) الذي وضعه أرسطو (انظر تحديده للاسم والفعل مثلاً). وكذلك كثرة ما جاء في كتابه «أصول النحو» من التصنيف «للمقولات النحوية» على شكل القسمة الفلسفية. وهذا لا سبيل إلى وجوده في نحو الخليل وسيبويه. وستغزو هاتان الطريقتان التحليليتان كل النحو العربي بعد ابن جني وخاصة المتأخرين من النحاة. وسبب إشارتنا لذلك هو أنّ النظريات البنوية الغربية ومنها نظرية المكونات القريبة قد بنيت كلها على أساس التحديد بالجنس والفصل والقسمة التصنيفية.

فأهم ما تتّصف به هذه النظريات هو أنها لا تستخدم كمفهوم منهجي واستكشافي إلا علاقة الاندراج (Inclusion). وهذه العلاقة هي جوهر الحدّ الذي يبنى على الجنس والفصل وفي الوقت نفسه جوهر القسمة البسيطة⁴⁰. فأما الحدّ المشار إليه فإنّ المعروف عنه أن يتساءل عن الشيء إلى أي جنس ينتمي ثم في داخل هذا الجنس ما هي الفصول (أي الصفات) التي تميزه عن غيره من أفراد هذا الجنس. وهو من أنواع الحدود الحيد الذي تعتمد عليه البنوية. فالفصول عند أصحابها هي الصفات المميزة (Features) التي تجعل هذه الوحدة اللغوية تمتاز عن غيرها من تلك التي تدخل في جنسها، ولا تعرف البنوية نوعاً آخر من الحدود⁴¹. أما القسمة البسيطة أساسها هي أيضاً علاقة الاشتمال لأنها عملية تقسيم وتصنيف.

فيبدأ من الجنس البعيد يكون تحته أجناس قريبة ثم كل جنس يحتوي على أنواع، وكل نوع إلى... حتى ينتهي إلى الأشخاص، وهذا شيء مألوف في جميع العلوم التي تعتمد أساساً على التصنيف وذلك كعلم الحيوان وعلم النبات وجميع العلوم إلا بعض العلوم التي لا تكفي بهذه القسمة وذلك كالرياضيات فإنّ لها، زيادة على ذلك، القسمة التركيبية (Combinatory) وواضح جداً أن التحليل اللغوي إلى مكونات قريبة جوهره هذه القسمة البسيطة لا القسمة التركيبية. في كونها يتجاوزان مجرد الوصف والتصنيف. وسنعود إلى هذين المفهومين بعد قليل.

40- ويسميه مؤلفو الكتب الرياضية العرب الآن «الاحتواء». والاشتمال والاندراج مصطلحان معروفان عند العلماء العرب.

41- علاقة الاشتمال والاحتواء معروفة ومستغلة في الرياضيات الحديثة إلا أنها ليست العلاقة الوحيدة المعروفة لديها.

فالبنية عند اللسانيين البنويين هي المجموعة من الوحدات التي تكوّن نظاماً من العناصر المتخالفة أي التي تنتمي إلى فئة معينة، وتتميز أفرادها (أو تتقابل) بصفة أو صفات لا توجد في غيرها، أو كما يقولون: تتصف الوحدة بما ليس لغيرها. وعلى هذا فالبنية عندهم جوهرها الاندراج والاحتواء. وتتفرع على هذا النوع من العلاقات علاقات أخرى وهي المفارقة أي عدم الاشتراك إطلاقاً في صفة من الصفات التي تجعل الأفراد ينتمون إلى فئة واحدة ثم علاقة التقاطع (Intersection) وهي الاشتراك في صفة واحدة مثلاً. وقد حاول أن يمثل بعض اللغويين الرياضيين وغيرهم هذه العلاقات الاندراجية بتطبيقها على النظام الصوتي⁴². وقد بينوا بعملهم هذا ودون شعور منهم أن نظرية البنويين من الفونولوجية إلى نظرية المكونات هي نظرية اندراجية محضة (Intensive).

وقد تفتن تشومسكي (كما رأينا) إلى مظهر واحد من ذلك وهو أن هذه النظريات لا تتعدى التصنيف (Taxinomia) إلا أنه لم يزد على ذلك أكثر مما قاله. هذا فيما يخص الماهية الحقيقية للنظرية البنوية أما فيما يخص إصلاحها فقد رأينا أنه أحيا مفهوم التحويل وجعله مكماً لنظرية المكونات القريبة.

الحد الإجرائي العربي والقسمة التركيبية:

إنّ النحاة العرب الأولين لم يكن من اهتمامهم النظر في الوحدات اللفظية في ذاتها ومن ثمّ لم يحاولوا أن يشخصوها بأوصافها السكونية، أو بما تخالف بها غيرها من هذه الصفات (أو لم يهتموا بذلك) إنّما الذي كان يهمهم بالدرجة الأولى هو كيفية تحصيلها وتحقيقها، سواء كانت وحدات صوتية أو صرفية أو تركيبية. فكانوا يبحثون عن مقاييس أو ضوابط تضبط هذه الكيفيات على حسب ما كانت تؤديها العرب الموثوق بعربيتهم. وهذه الأقيسة تتطلب أن يحمل الشيء على الشيء لجامع بينهما (أقدم تحديد للقياس)⁴³. فلما اتّضح لهم أنّ هذه القطعة

42- انظر مقالة J. Cantineau : Sur le classement des oppositions : Word, 1955 وكتاب: S. Marcus 1963. ، Bucarest . Linguistica mathematica

43- ليس القياس النحوي (بل والفقه) مجرد شبه يثبت الباحث بين شيئين بل هو تكافؤ بالمعنى الذي تقصده الرياضيات الحديثة. والجامع في النحو هو تكافؤ في البنية (توافق البناء على حسب تعبيرهم) لا أي تكافؤ، وخصوصاً التكافؤ الناتج عن توافق الصفة الذاتية فهذا غير كاف عندهم.

من الكلام تتحقق بنفس الطريقة التي تتحقق بها قطع أخرى جعلوها باباً وأصلاً أي مجموعة من الأفراد المتكافئة لا من حيث صفاتها الذاتية، لكن من حيث طريقة بنائها وتركيبها أو مجرد تحصيلها. فهذا الحمل هو إجراء أي عمل مضبوط يؤدي إلى اكتشاف المجموعات من العمليات المتكافئة ومن ثم إلى الوحدات. فالتشخيص للوحدات عندهم ناتج من الإجراء أي من مجموعة من العمليات وليس ناتجاً عن البحث عن الصفات الذاتية، وبالتالي عن الخلاف. ويمكن أن نمثل بذلك باستخراج أوزان الكلم فإن وزن الكلمة لا يتحدد إلا بحمل عدة كلمات بعضها على بعض. ومعنى ذلك أن يجعل كل حرف من كلمة ما إزاء ما يقابله من كلمة أخرى أو بلغة الرياضيات أن تجعل علاقة مباشرة بين العناصر التي تتألف منها مجموعتان فما فوق (وهذه العلاقة هي تطبيق من نوع المقابلة بالنظير Bijection). وهكذا تستنبط الصيغة الجامعة التي تنتمي إليها كل هذه الكلمات. والانتماء هنا ليس مجرد انتماء إلى جنس، كالفعل الماضي المجرد الثلاثي مثلاً بل، زيادة على ذلك، مفهوم انتماء إلى البنية التي يتحدد بها الفعل الماضي المجرد الثلاثي. فهذا دليل على أن الحدّ الإجرائي لا يكتفي بذكر الصفات الذاتية (فعل، مجرد، ثلاثي) ولكن لا نعني أنّ الباحث يستطيع أن يستغني عن هذه الصفات أي عن الجنس الذي تحدده، إلا أنّ الحدّ الإجرائي يتجاوز الحد بالجنس والفصل بإدخال الترتيب على الجنس، فالفئة المرتبة العناصر وبالتالي ذات العلاقات المباشرة مع غيرها هي المعتمدة عند العلماء العرب لا الفئة البسيطة.

هذا فيما يخصّ الحدّ، أما القسمة فهي عند النحاة العرب وخاصة عند الخليل غير اندراجية أيضاً لأنها في الواقع استفراغ لجميع التراكيب التي تحتلها المجموعة من العناصر. وذلك مثل الحروف الأصول للكلام، فإنّ الخليل وضع ما يسمى الآن بالجبر التركيبي (Combinatorial Algebra). وبيّن بالنسبة للثلاثي مثلاً أن فيه ستة 6 احتمالات في تركيب حروفه وأنّ الرباعي فيه 24 احتمالاً، ومن ثمّ توصل إلى مفهوم ما يسمى الآن بالعاملي (Factorial). كما توصل إلى مفهوم الزمرة الدوارة (Cyclic Group) وطبق ذلك أيضاً على البحور الشعرية كما هو معروف.

فالنحاة الخليليون القدامى، ونحن أتباع لهم في ذلك (مجتهدين لا مقلدين إن شاء الله) يجعلون القسمة التركيبية منطلقاً، ثم يحدونها بالحدود الإجرائية، أي لا يعتبرون في المجموعة المتناهية من التراكيب المحتملة إلا تلك التي تستنتج بالقياس أي بالطريقة العملية التي وصفناها. ثم يحدون كل ذلك بالاستعمال الفعلي للناطقين بالضاد ومثال ذلك كلمة «استحوذ»⁴⁴. فالحد لهذا الصنف من الأفعال هو مثال: «استفعل» وهو تحديد للقسمة التركيبية الخاصة بالفعل الثلاثي بالزيادة المعروفة لهذا الفعل، ومطبقة هنا على مجموعة (ح و ذ). فالنتائج على تطبيق كل هذا هو «استحوذ» وهو المستعمل بالفعل، فهو موافق للقياس؛ إلا أن هناك قياساً آخر وهو أن مجموعة الأفعال الجوفاء (التي ينتمي إليها) تُقَلَّب فيها حرف العلة ألفاً لعل صوتية (في المجرّد وبالحمل عليه في غيره). فـ «استحوذ» شاذ عن هذا القياس الجزئي لكنه مطرد بالنسبة للقياس الأول الذي يهتم الفعل الثلاثي، وهو مع ذلك مطرد في الاستعمال الحقيقي.

وقبل أن نتطرق إلى المفاهيم الأساسية للسانيات الخليلية فلا بد أن نشير أن النحو العربي هو قبل كل شيء أصول أو قوانين تضبط التراكيب السليمة مع بيان مدلولاتها الوضعية. فهو يخص اللفظ كعنصر دال أي الموضوع للدلالة على المعاني. ولهذا فإن الحد الإجرائي قد استغل أكثر من غيره في علاج اللفظ. أما المعاني في ذاتها فإنه قد استغل أيضاً في علاجها لكن في علم آخر وهو علم البلاغة (وخاصة علم المعاني). إلا أنه لا بدّ، بهذا الصدد، أن نميّز بين الحدّ اللفظي والحدّ بالمعنى، فالأول غالباً ما يكون، عند القدامى، إجرائياً وأما الثاني فأكثره وصفي. والتخليط بين هذين النوعين من الحدود قد كان سبباً في كثرة الحدود التي ذكرت للاسم والفعل (عندما غزا المنطق اليوناني أفكار الناس)⁴⁵. وقد مثّل سيبويه للاسم بأمثلة كرجل وفرس وقابل بذلك مدلول الفعل فقال: «أمثلة أخذت من أحداث الأسماء»

44- انظر الصحابي لابن فارس مثلاً.

45- ابتداء من نهاية القرن الثالث (من عهد المعتضد).

(الكتاب I/I) فمدلول الفعل عنده «حدث» (Process) ويقابله «المسمى»⁴⁶ في كونه مدلول الاسم. فيتحدد المسمى كمقابل للحدث وهو الشيء أو الذات حال كونه مسمى الاسم (Process/ Object). وهذا حدّ بالمعنى وهو أيضاً حدّ وصفي غير إجرائي. أما قولهم: «قد يُعرَف (الاسم) بأشياء كثيرة منها: دخول الألف واللام... ودخول حرف الخفض عليه... وبامتناع قد و سوف من الدخول عليه... (أصول النحو لابن السراج، 37/ I). فهو حدّ على اللفظ، إلا أنّ ابن السراج لم يجمع هذه الأشياء التي «تدخل في حد الاسم»⁴⁷ (وهذا تعبير الرماني) وقد ذكره سيبويه كله في كتابه وهو حدّ إجرائي في جوهره، وسنتطرق فيما بعد لحد الاسم بالتفصيل.

مبدأ أو منطلق التحليل العربي:

الانفصال والابتداء:

إنّ البنويين ينطلقون في تحليلاتهم من الكلام الخام المُدَوَّن في مدوناتهم وهو غير مفصول بعضه عن بعض. فيلجؤون إلى عمليتين يجرونهما معاً، وهي التقطيع بالاعتماد على الاستبدال (Segmentation / Commutation): يقطعون قطعة من الكلام فيختبرونها باستبدالها بقطعة أخرى فإذا بقي الكلام كلاماً مستقيماً حكموا على القطعة الأولى بأنّها وحدة من وحدات هذا الكلام، مثل: ذهب به / كتب به / ذهب إليه / ذهب بك. فالعبارة الأولى تتكون من ثلاث 3 وحدات لقابليتها للاستبدال مع بقاء الاستقامة⁴⁸. أما أصحاب النحو التوليدي (ونظرية المكونات) فإنهم يفترضون أنّ كل جملة تنقسم إلى تركيب اسمي وتركيب فعلي (Noun - Verb- phrase/ phrase /) فهم ينطلقون من شينين بالتحكم الكامل: مفهوم الجملة بدون تحديد وافترض انقسامها بدون دليل في البداية وهو تحكم محض كما قلنا.

46- القول على أنّ الاسم ما دلّ على «مسمى دلالة وضع» (ابن الشجري) فيه دور لأنه يمكن أن يعكس: «المسمى هو ما يدل عليه الاسم» ولا يفيد غير ما أفاد الأول.

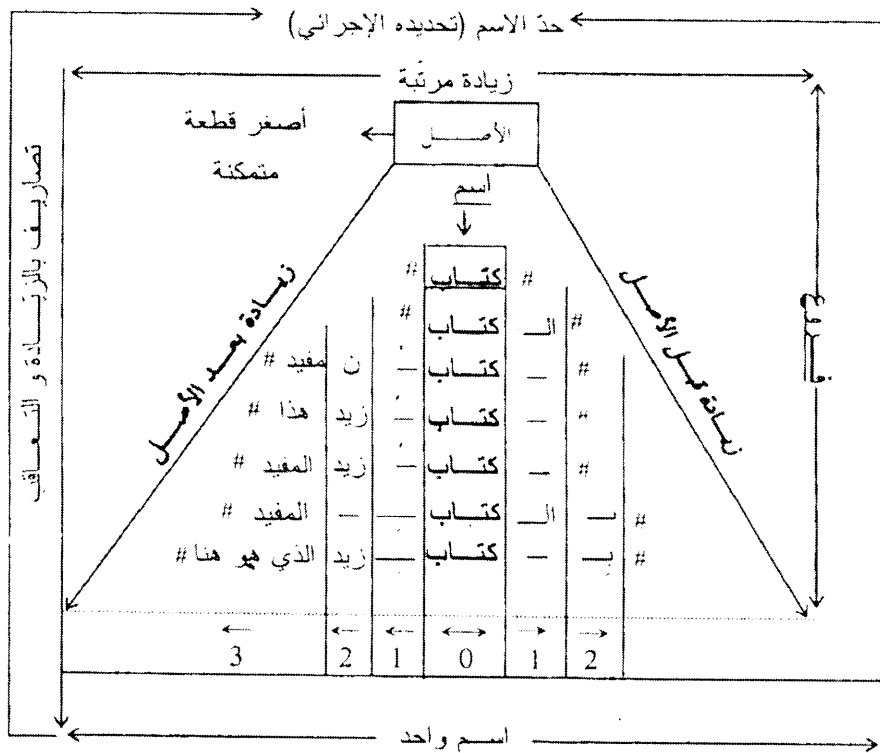
47- حده اللفظي.
48- ويلجأ إلى مقياس اختلاف المعنى بعد الاستبدال الوظيفيون للحكم على وجود وحدة لغوية. أما الاستغراقيون فيلجؤون إلى السياق لامتناعهم من اتخاذ المعنى كمقياس لتشخيص الوحدات.

أما النحاة العرب المتقدمون فإنهم لا يفترضون شيئاً بل ينطلقون من واقع اللفظ وواقع الخطاب في الوقت نفسه. فينظرون في الكلام الطبيعي أي في المخاطبات العادية ما هو أقل ما يمكن أن يُنطق به من الكلام المفيد. فيكون ذلك بالنسبة لكلام العرب قطعة صوتية مثل : # كتاب # أو أي قطعة مماثلة كجواب لسؤال: ما بيدك؟ مثلاً. وهذه القطعة هي في الوقت نفسه كلام مفيد وقطعة لفظية لا يمكن أن يوقف على جزء منها مع بقاء الكلام مفيداً. وهذا ما يصفونه بأنه: «ما يفصل ويبدأ» (الكتاب، 96/I). ويختبرون هذه القطعة بحملها على قطع أخرى لها منزلتها أي «تفصل وتبدأ». فعبارات أخرى مثل: # بكتاب # و# بالكتاب # و# كتاب كبير # كل واحدة منها يمكن أن تكون كلاماً مفيداً، ولا يمكن أن يوقف على جزء منها. ثم يرتبون هذه العبارات على أساس تفرعي، أي على أن بعضها أصل لبعض. والأصل عندهم هو ما يبنى عليه، وبالتالي ما ليس فيه زيادة. فالأصل هنا هو # كتاب # وتتفرع عليه العبارات الأخرى التي هي مكافئة لها (= بمنزلتها) من حيث الانفصال والابتداء (= الانفراد) بإحاقها ما يسمونه بالزوائد، وهي أداة التعريف وحرف الجر على اليمين والإعراب والتنوين (إذا لم تدخل أل) أو المضاف إليه وأخيراً الصفة. فكل هذه الزوائد «تدخل في حدّ الاسم». والزيادة على الأصل هي نوع من التحويل على حدّ تعبير اللسانيات. فالاسم المفرد وما بمنزلته هو وحدة يحددها هذا التحديد الإجرائي (= تحديد فيه عمليات تحويلية). وتتحدد في نفس الوقت كل المكونات التي تتألف منها هذه الوحدة (وسموها بعد سيبويه باللفظة). فكل جزء من اللفظة موضع خاص، فأداة التعريف لا تظهر إلا في الموضع الأول على اليمين الأصل وبعدها حرف الجر. فالوظيفة النحوية تحدد لنا بكيفية صورية. ثم إن الموضع لا يلتبس بما يمكن أن يكون فيه. فالموضع باق كجزء من البنية إذا ما خلا مما يدخل فيه.

هذا وقد تبين للنحاة أن بعض الأسماء قد لا تقبل بعض الزوائد فجعلوها أصنافاً. ووصفوا التي لا تقبل كل الزوائد بالتمكّن والتصرف التام (متمكّن أمكن) وبعضها التي لا تقبل التنوين وبعض الإعراب بغير المنصرف، والتي لا تقبل أي زيادة بالبناء (على صيغة واحدة) وهي الضمائر وبعض

الظروف وغيرها. وينبغي ألا نخلط بين هذا التحليل الصوري الناجع بالتحليل الدلالي. إلا أن النحاة يخصصون لكل موضع دلالاته الوضعية (أي التي وضعت له في الأصل) فهذا المثال هو قاعدة صورية لتحليل المعنى (الوضعي) ولا يلجؤون أبداً إلى الدلالة في التحديد اللفظي أو الصوري للوحدات⁴⁹. ولذلك قالوا بأن اللفظ هو الأول. أما إذا صار المعنى الوضعي معنى آخر كما في المجاز فيكون لهذه الظاهرة طريقة أخرى في التحليل وترجع إلى البلاغة كما سبق أن قلنا.

فهذه صورة حدّ الاسم ويمكن أن تمثل أي نوع من الأسماء (سبق أن رسمناه في مقالات أخرى).



49- المهم هو أن لا يقع تخليط وهو ألا يلجأ إلى علم المعاني Semantics لتفسير ما هو راجع إلى اللفظ ولا العكس. أما اللجوء إلى المعنى لتصنيف الوحدات فهذا مفيد. فأنواع الأسماء تتحدد كما رأينا بالمقياس اللفظي (وهو صوري بالضرورة) كما تتحدد بالمقياس الدلالي. فقد ميز سيبويه بين الاسم اللازم (الاسم العام والعلم الخاص) وغير اللازم، وينقسم هذا الأخير إلى مكني وغير مكني فالأول قد يكون تاماً مثل «فلان» و«كم» و«كذا» أو ناقصاً وهو المضمر، وغير المكني مثل الظروف والإشارة والموصول وغيرها.

وهذا الحدّ هو الذي يكتسبه المتعلم بدون ما شعور منه، فإذا صار قادراً على إجرائه في كلامه - بدون شعور- صار الحدّ عنده كالمثال الذي يبني عليه هذا الجزء من الكلام الذي هو الاسم بمختلف أنواعه وفعلوا مثل ذلك بالنسبة للفعل. فللفعل أيضاً حدّه ومثاله إلا أنه يختلف عن الاسم في أنه متفرع إلى ثلاثة حدود الماضي والمضارع والأمر، والأصل في الماضي هو الغائب لأنه يأتي على أقل ما يمكن أن ينطق به: فيه الفعل + علامة عدمية تمثل ضمير الغيبة ثم تتفرع عليه الأمثلة بزيادة ضمير الرفع ثم ضمير النصب على يساره والزوائد التي تخص الفعل ك: «قد» وغيرها.

المثال كمفهوم عربي لا مقابل له في اللسانيات الغربية:

إنّ هذا الحدّ الصوري الإجرائي الذي به تتحدّد العمليات المحدثة للوحدات ومن ثمّ المحددة لها من وجهة نظر النحو تنتج عنه، كما رأينا، صورة تفرعية طردية عكسية تنطلق من أصل إلى ما لا نهاية من فروع ويسميتها نحائنا المتقدمون مثالا (يجمع على مثل غالبا) وقد أطلقنا عليه اسم Generator pattern أو Schème générateur بالإنكليزية والفرنسية حتى تكون له مكانته في اللسانيات العامة.

وأهمّ شيء يمكن أن نقوله ههنا هو أنّ المثال ليس خاصاً بهذا المستوى من تحليل الكلام الذي هو «اللفظة» بل هو موجود في كل المستويات: في أدناها كمستوى الكلمة (وهي المكوّن للفظّة) ومستوى التراكيب الذي هو فوق اللفظة. وسنرى ذلك بعد إن شاء الله. فالنحو كله مُتَلٌّ لأنها الصيغ والرسوم -وهو شيء صوري (Formal)- التي تبنى عليها كل وحدات اللغة إفراداً وتركيباً. فهي تصوير وتمثيل لما تحدّثه الحدود الإجرائية. وعلى هذا فمثال الكلمة هو بناؤها ووزنها، لأنه يمثّل بكيفية صورية مجردة الهيئة التي يكون عليها هذا الجزء من اللفظة الذي يسمى بالكلمة⁵⁰. وبما أنّ الكلمة العربية ناتجة عن قسمة تركيبية للحروف الصوتية لكن على مُتَلٍّ معينة محدودة العدد فجعل النحاة الأولون لكل حرف من الحروف

50- والكلمة لا تكون مورفيما (Morphem) في جميع الأحوال. وذلك مثل حروف المضارعة فهي مورفيما أي عناصر دالة، وليست كلمات لأن الكلمة هي الجزء الذي يمكن أن يدخل ويخرج دون أي ضرر للوحدة التي تدخل فيها. فحروف المضارعة ليست كلما لأنها إذا حذفّت تلاشت الكلمة التي دخلت فيها.

الأصول الأول والثاني والثالث رموزاً هي الفاء والعين واللام (هذا بالنسبة للثلاثي)، وزادوا عليها الزوائد هي بذاتها دون تجريدها إلى رموز (لأنها ثوابت ، أما الأصول فمتغيرات). ثم حصروا هذه المثل فأحصى منها سيبويه ما يقرب من 300 (وأحصوا بعده أكثر من ألف ومائتين وأكثرها قليلة الاستعمال).

ولا بدّ من التنبيه على أنّ مثال الكلمة (ومثال اللفظة) هو شيء تجهله تماماً للسانيات الغربية ولا يعرفه من اللسانيين إلا من اطلع على ما كتبه النحاة العرب، أو ما أثر عنهم (عن طريق المستشرقين وسماه هؤلاء: Schème). وكنا قد نهينا إخواننا الباحثين العرب أنه من العبث أن يحاول المحلّل أن يكتشف في كلمة مثل «أصحاب» ما هي القطعة الصوتية التي تدل على الجمع وذلك خضوعاً للتقطيع الذي تعود الغربيون أن يسلطوه على لغاتهم. فالمجموعة من الهمزة الزائدة وسكون الصاد وزيادة الألف وترتيب كل ذلك أصولاً وزوائد هو الذي يدلّ معاً على الجمع أي مثال: أفعال، لا الهمزة وحدها ولا الهمزة مع الألف. وهذا خلافاً لكلمة «مسلمون» فزيادة الواو والنون هي وحدها تدل على الجمع وهذه الزيادة اللاحقة هي ميزة لأكثر اللغات الأوروبية إلا أنّ اللغات الجرمانية -ومنها الإنكليزية- بعض تصاريفها هي من قبيل التصريف العربي. ولم يفكر أحد في استخراج مثلها على الطريقة العربية على ما علمناه (وذلك مثل: Sprechen / Sprach , Children / Child). ويتضح من ذلك أنّ اللسانيات البنوية كلها والنحو التوليدي إلى حدّ ما تعتقد الاعتقاد الراسخ (وهو عندهم عقيدة صماء لا يريدون بها بديلاً) أن الوحدات اللغوية كلها قطع صوتية أو ظواهر نبرية على الرغم من أنهم يعرفون أنّ للترتيب أيضاً دلالة، إلا أنّهم لا يستغلونه كعنصر هام في استخراج المثل في كل مستوى من مستويات اللغة. فالنزعة السائدة عندهم ما تزال التقطيعية (Segmentalism) المفرطة. وكان سبب تحفظنا من هذه النظريات هو طغيان هذه التقطيعية التي تتراءى في جميع أقوالهم وتحليلاتهم.

مفهوم التبعية النحوية عند الغربيين وعند العرب: مقارنة نقدية :

أما المثال في مستوى التراكيب أي بالنسبة لبنية الجملة من الناحية الصورية غير المعنوية فهو شيء قلّ من تنبّه له لأننا لا نعرف من بنية الجملة إلا الترتيبات المختلفة

لمكوناتها: فعل + فاعل + مفعول/ مبتدأ + صفة + خبر + صفة وغير ذلك. ولم يهتم البنويون من أصحاب نظرية المكونات بهذه الترتيبات بذاتها، إذ طغى عليهم مفهوم التفكيك إلى مكونات تتداخل بعضها في بعض حتى شغلهم عن كل تصور آخر مما ليس تقطيعياً محضاً. أما البنويون الوظيفيون كمارتيني مثلاً، فقد جعل من المستوى التركيبي مجرد تركيب للمونيمات (وهي المورفيمات عند غيره أي الدوال). وصنّف من أجل ذلك الدوال إلى عناصر تستقل وأخرى لا تستقل وعناصر وظيفية. فكل الجمل تتركب بكيفية من الكيفيات من هذه العناصر الثلاثة عنده وعند من تابعه.

أما النحاة العرب فلم يجعلوا من العنصر الدال (المورفيم) الوحدة التي تتركب منها الجمل كما فعله مارتيني، ولا الكلمة (في مفهومهم) أيضاً بل ولا اللفظة (كما تصوّروها) وبعبارة أخرى: فإنّ لمستوى التراكيب (أو بنية الجملة) وحدات مجردة خاصة به وليست مجرد قسمة تركيبية لما تحته من المستويات. فما هي يا ترى هذه الوحدات المجردة؟

ينطلق النحاة العرب في هذا المستوى من أقل ما يمكن أن يُنطقَ به من الكلام المفيد مما هو أكثر من لفظة وذلك مثل: «زيد منطلق». وهذا قد يجيء ككلام مفيد ويتألف من لفظتين. ثم يختبرون هذا التركيب بزيادة ما يمكن زيادته مع بقاء هذه النواة وذلك مثل:

منطلق	زيد	∅
منطلق	زيداً	إنّ
منطلقاً	زيد	كان
منطلقاً	زيداً	حسبت
منطلقاً	زيداً	أعلمت خالداً
3	2	1

فكل هذه التراكيب هي محمولة بعضها على بعض وهي متكافئة من حيث إنها تتضمن نواة واحدة وهي الأصل (لعدم دخول أي زيادة عليه). وتفرع عليها الفروع بهذه العملية التحويلية التي هي زيادة الزوائد. وعند ذلك يتّضح لهم أنّ هذا الجدول هو في الحقيقة قياس

وحدّ ومثال (مثل المثل التي توجد في المستويات التي تحتها). ويتبين بهذا المثال التركيبي أنّ الزوائد على الوحدة التركيبية تؤثر تأثيراً لفظياً ودلالياً على ما تدخل عليه باختلاف الإعراب فيما يخص اللفظ ومعان زائدة لم تكن موجودة في النواة. وعلى هذا الأساس اعتبروا هذه الزيادة المؤثرة عاملاً وما تؤثر فيه معمولاً. ولا حظوا أيضاً، وهو مهم جداً أن أحد المعمولين لا يمكن بحال أن يتقدم على عامله وهو الذي لا يستغني عنه العامل، فسماه الخليل وسيبويه المعمول الأول. فيكون العامل مع هذا المعمول زوجاً مرتباً على حدّ تعبير الرياضيين. أما الأصل الذي لا زيادة فيه فالعامل فيه هو الخلو من العامل اللفظي وهو على أي حال عامل (أشرنا إليه بالعلامة العدمية \emptyset) وهو الذي يسمى عندهم بالابتداء. والمبتدأ هو المعمول الأول لهذا النوع من العوامل. فهذا الذي اكتشفوه ثم نظّروه بهذه الكيفية يمكن أن يصاغ صياغة منطقية رياضية. ثم إن كل واحد من هذه الوحدات هي كيان مجرد لأنّ العامل مثلاً شيء ومحتواه شيء آخر. فقد يكون العامل كلمة واحدة (ولا يكون أبداً مورفيماً مركباً في كلمة) مثل «إن» و«كان». وقد يكون لفظة مثل «حسبت» وقد يكون تركيباً بأكمله، وذلك مثل «أعلمت خالداً» (انظر الجدول الذي رسمناه فوق). وهكذا هو الأمر بالنسبة للمعمول الأول والثاني. هذا وقد تظهر معمولات أخرى غير هذين وهي في الواقع زوائد تركيبية تدخل على العامل ومعموليه وتخرج كما هو الشأن في الزوائد التي تزداد في مستوى اللفظة. فهي إذن مخصصات من حيث الدلالة وهي جميع المفاعيل إلا المفعول به (فهو دائماً معمول ثان) والحال والتمييز، وغير ذلك مما لا يدخل كجزء في الوحدة التركيبية الصغرى. وقد رمزنا إلى كل هذه العناصر وعلاقاتها بالرموز التالية:

$$[(ع \leftarrow م_1 \pm [م_2 \pm \text{خ}]^{51})]$$

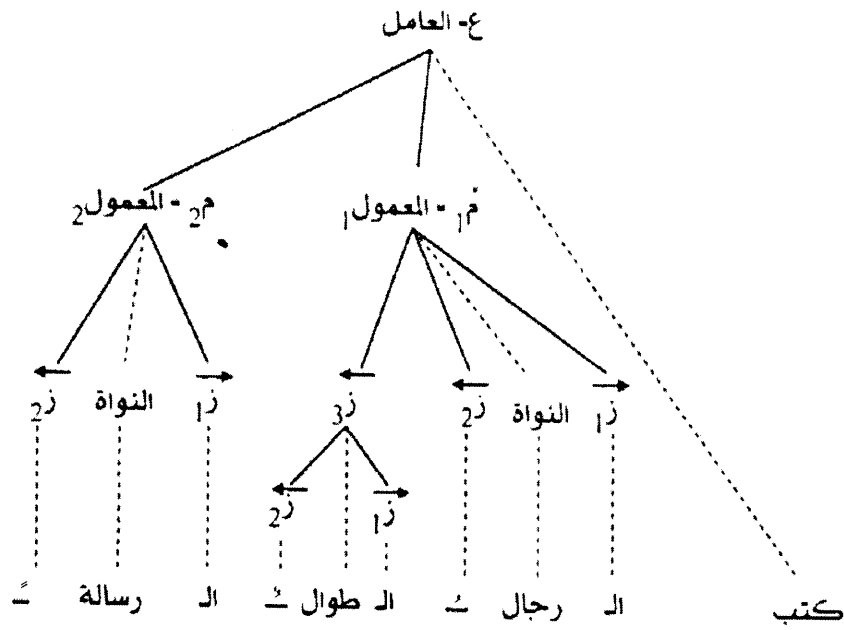
ع = العامل، و $م_1$ = المعمول الأول، و $م_2$ = المعمول الثاني، و خ = المخصّص، ← = الترتيب الواجب. والقوسان يجمعان الزوج المرتب. أما المعقوفتان فللوحدة التركيبية الصغرى.

51- فهذه الصيغة تمثل جميع البنى التركيبية التي يحتملها القياس.

فهذا التمثيل (Simulation) جوهره التجريد الإنشائي (ويتم كما رأينا بحمل الشيء على الشيء) أي الذي ينشأ منه كيان جديد، وهو البنية الجامعة إذ لم تكن ظاهرة قبل هذه العملية (وهو غير التجريد الاندراجي الممثل بالشجرة المولدة للمكونات). ويمكن أن يتصرف إلى عدد كبير من التصاريف التركيبية بتحويل محتوى كل واحد من عناصره وترتيبها إلى كل ما تحتمله هذه الصيغة من الترتيبات. ومن أهم هذه التحويلات نذكر ظواهر التداخل أو الإطالة (وهو التعبير القديم) ويقابله في الإنكليزية الـ Recursiveness. فإن محتوى (ع و م و خ) يمكن أن يتكرر وهذا يحصل بطريقتين: إما بالإطالة على خط مستقيم مثل عطف البيان وعطف النسق والبدل والتوكيد. وإما الإطالة التضمنية وذلك كقيام تركيب مقام كلمة في «ع» و«م» و«خ» ثم قيام تركيب آخر مقام كلمة في داخل هذا التركيب الأخير (الذي يتضمنه الأول) وهكذا إلى ما لا نهاية (والقياس لا يمنع من ذلك إنما الاستعمال هو الذي يمنعه إذا ما تجاوز القدرة على الإدراك) وهذه الإطالة نجدها حتى في داخل اللفظة، وإنما يختص بها موضعاً المضاف إليه والصفة من اللفظة فقط. والجدير بالملاحظة هو أن اللفظة الفعلية هي تركيب لا كلفظة (لأنه تناقض) لكن بالنسبة إلى محتواها. إذ الفعل يعتبر دائماً عاملاً سواء كان داخلياً في لفظة أم لا. وهذا يبين أن المستويات اللغوية ليس أسفلها دائماً داخلياً فيما فوقه بل قد يكون الأعلى داخلياً فيما تحته. وسنمثل لكل هذا فيما بعد إن شاء الله.

فقد حان الآن أن نتحدث عن العلاقة التي توجد بين نظرية العامل العربية هذه والنظرية الغربية المسماة: بالتبعية النحوية (Dependency Grammar). وقد سبق أن ذكرناها. فنقول: إن النظريتين تتفقان في تجاوزهما للتحليل النقطي البسيط المؤدي إلى تحديد المكونات باندرجها بعضها في بعض. وقد حاول كروس (Gross) أن يبين أن التبعية النحوية مماثلة للتفكيك إلى مكونات في قدرة التوليد. وهذا تعسف لأن نظرية التبعية تبين بوضوح العلاقات غير الاندراجية التي توجد بين الوحدات أما نظرية المكونات فلا تستطيع ذلك إلا بعد صياغتها على أشجار وتأويلات ملتوية وناقصة. والمقصود من هذه العلاقات هي الروابط التي تربط بين الفعل والفاعل، وبين هذين العنصرين والمفعول، ثم بين الاسم ولوازمه

كالمضاف إليه والصفة وأداة التعريف وغير ذلك وهي روابط تابع لمتبوع أو على حدّ تعبير العرب: محمول ومحمول عليه (وهو غير المحمول في المنطق). فالفعل مثلا هو المتبوع بالنسبة للفاعل والمفاعيل. والاسم هو الأول بالنسبة للوازمه، وهكذا يمكن أن يمثل أيضا بشبه شجرة يبدأ فيها بالعنصر الأول في المرتبة ويربط بتوابعه من تحته. وهذا قد حققه المتعاطون للسانيات الحاسوبية⁵². أما العربية فلا نعلم أحدا استغل فكرة التبعية في التحليل النحوي العربي وقد قلنا ذلك من مدة طويلة وهاهو ذا تمثيل لجملة عربية⁵³.



52- وأقدمهم هاريس الأمريكي وبعض الباحثين الروس وإلى حد ما فوكوا Vauquois الفرنسي ويظهر أنهم أخذوا فكرة التبعية عن تينيار الفرنسي (L. Tesniere) إلا أنهم كيفوها حسب ما تتطلبه البرمجة. فالتمثيل عند الحاسوبيين للتبعية بعيد جدا عن ما يسميه تينيار: Stemma وهو قريب جدا كما سنراه من التمثيل العربي.

53- وكذلك هي «إن» وأخواتها وجميع النواسخ. وقد رأينا أن محتوى ع قد يكون كلمة أو لفظة أو تركيبا (أي قد يكون العامل هذه الأشياء) وكذلك م وخ، وكل ذلك في حدود خاصة تضبطها الضوابط النحوية.

فهذا قريب جداً من التصور العربي الذي سبق أن وصفناه⁵⁴ بالعامل التركيبي، وهو دائماً العنصر الذي ينتظم عليه الكلام. ومحتواه هنا هو فعل. فالمتبوع الأول هو العامل عند العرب. أما ما يعمل فيه فهي دائماً الأسماء أو ما بمنزلتها، ثم إن العناصر التي هي أدلة للاسم والفعل هي أيضاً تابعة لهما. فهذه وجوه الاتفاق. أما الفوارق فهي كالتالي: إن الغربيين يجعلون التبعية واحدة سواء كانت هذه التي تحصل في مستوى التركيب وهي دائماً مؤثرة (لها أثر في الإعراب مثلاً) أم هذه التي تحصل في داخل اللفظة⁵⁵. أما عند العرب فلمهم تبعيتان: تبعية بناء وتبعية وصل. واعتمدوا في هذا التمييز على أن الارتباط الذي يربط بين الاسم وما يدخل عليه ليس مثل الارتباط الذي يوجد بين المبتدأ والخبر مثلاً. وفي مستوى التركيب بعض العناصر مبنية على أخرى. أما الوصل فهو السائد في داخل اللفظة (أي بين «أل» وما تدخل عليه أو المضاف والمضاف إليه) وقد يوجد الوصل في داخل التركيب فيما يخص المخصص (الحال والمفاعيل غير المفعول به). وهذا الفرق الأساسي تظهره بوضوح الشجرة التي رسمناها أعلاه: التبعية الموجودة في داخل مجموعتي ت₁ و ت₂ ليست عملاً تركيبياً إنما هو تبعية وصل. فكل واحدة منهما تمثل في نظريتنا «لفظة»؛ أما علاقة العامل بمعموليه، وهما هاتان اللفظتان فتظهر في كون «كتب» لا توجد بينه وبين القمة أية واسطة. هذا ولا شك أن هذا النوع من التمثيل يحتاج إلى تكييف كبير حتى يستطيع أن يمثل كل الظواهر التي حصرها العرب في صيغة العمل. ونحن الآن مشتغلون بهذا المشكل الكبير العام. فمن نقائص هذا التمثيل الذي رسمناه أعلاه أنه لا يفرق بين الترتيب الواجب وغير الواجب ومن ثم بين ما يكون زوجاً مرتباً وبين ما لا يكون كذلك⁵⁶. فالعامل لا يتأخر عن المعمول الأول أبداً لأنهما يكونان زوجاً مرتباً، ويمكن أن نبين ذلك بتغيير الترتيب للمحتوى

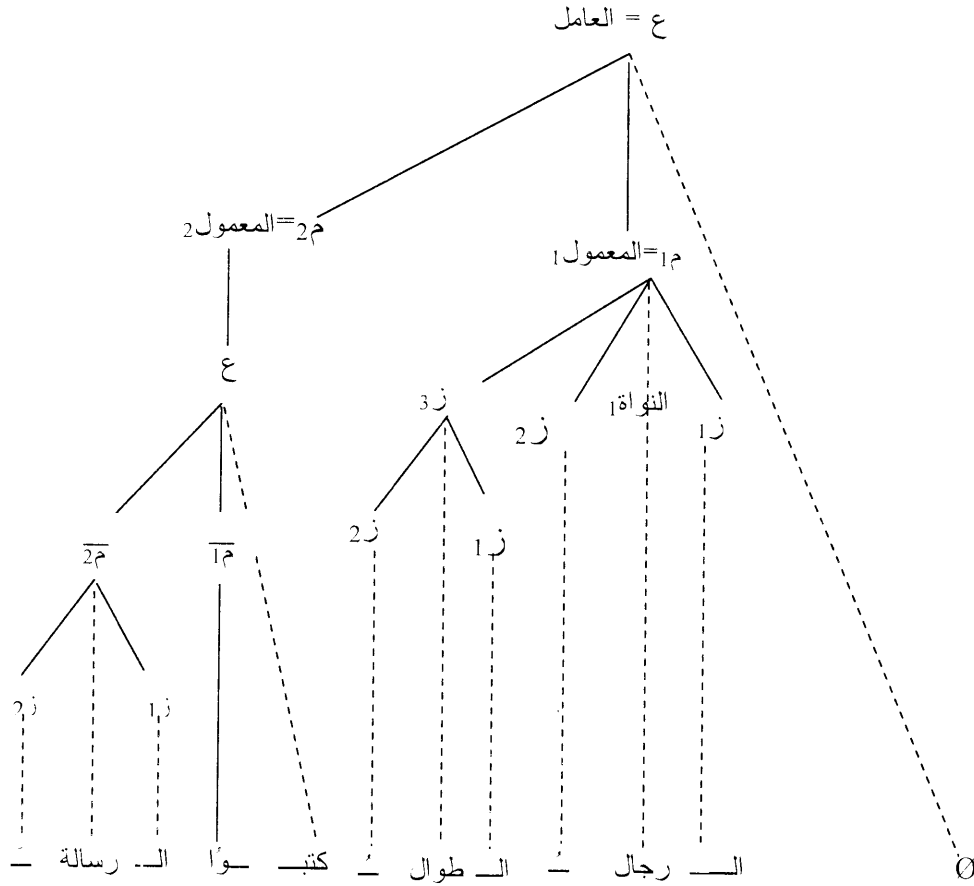
54- بخلاف التصور البنوي الاندراجي. وقد حاول بعض الباحثين العرب أن يستغلوه فنظن بعضهم أن التقسيم إلى: تركيب اسمي (Noun - phrase) وتركيب فعلي (Verb - phrase) لا يتلاءم مع بنية الجملة العربية، لأن الفعل يتقدم دائماً على فاعله الإعرابي (= النحوي لا المعنوي) والمفعول ليس داخلاً بالضرورة في التركيب الفعلي. فلجأوا إلى ما فر منه تشومسكي وهو التقسيم إلى مسند إليه (Subject) ومسند (predicat). وله مزاياه ومساوئه.

55- إلا أن هذا التمييز يمكن أن يلاحظ في الشجرة التي رسمناها وسنوضح ذلك فيما يلي.

56- أما التمييز بين المفعول الأول والثاني فيمكن أن يشار إلى ذلك بترقيهما، لكن هذا لا يكفي ليبين أن المعمول الثاني في حالات كثيرة قابل للتقديم.

أي بتأخير «كتب» عن «الرجال الطوال» ونمثل ما يحصل حينئذ من تغيير في البنية لكن بعد التكيف العميق للصيغة التي يستعملها الغربيون حسب ما تقتضيه الصيغة الخيلية:

$$[ع \leftarrow م_1 \pm م_2] \pm خ$$



الرموز: ز = زيادة (الداخلية على الاسم في اللفظة) () = يحدان اللفظة - الخط فوق
«معمول» أو «ز» يدل على أن هذا المعمول يحتوي على عامل ومعمولين أو أن 3 ز تحتوي
على لفظ أو أكثر من ذلك.

وهذا الرسم الشجري (Arborescent Graph) الذي هو من تصورنا وهو يخضع لما
تقتضيه الصيغة العربية قد أدمجنا فيه مزية الترتيب (للمواضع) في مزية الاندراج الممثل في

التفريع الشجري. ويتضح بذلك أن الترتيب بهذا المعنى هو جانب أساسي في البنية وليس فقط اندراج الشيء فيما هو أعلى منه. ثم إنه يبين - هكذا كما ضبطناه في بحوثنا - قبل كل شيء أن المعمول الأول لا يقدم على عامله أبداً، ولذلك فإن جملة مثل التي مثلناها: «الرجال الطوال كتبوا الرسالة» لا يمكن أن تعتبر فيها «الرجال» معمولاً أولاً لـ: «كتب (سو)» وإن كان هو الفاعل في المعنى، وهذا يؤكد على أن الفاعل في اللفظ غير الفاعل في المعنى وأنه لا يجوز تقديمه على عامله والدليل على ذلك هو أن:

1- موضع ع الأولى - وهو هنا الابتداء - يمكن أن يشغله عامل ملفوظ كـ «إن» أو أي ناسخ كـ «إن الرجال كتبوا الرسالة». ولو كان الرجال فاعلاً لما دخل عليه ناصب.

2- أن موضع المعمول الأول تحت ع الثانية يمكن أن يُستبدل بشيء لا يكون هو الرجال الطوال وذلك مثل: «الرجال الطوال كتب أخوهم الرسالة»⁵⁷.

فالمعنى في الحقيقة نوعان: معنى وضعي ومعنى بياني: فالتغيير للفظ (أو البنية) لا بد أن يتغير معه أحد هذين النوعين: والذي تغير هنا هو المعنى البياني إذ صار يدل اللفظ على اهتمام المتكلم بالرجال الطوال أكثر.

علم المعاني عند الغربيين وعند العرب:

وهذا يؤدي بنا إلى الكلام عن المعاني. فقد أظهرنا إلى غاية الآن اهتماماً منفرداً باللفظ (بمعنى البنية في مقابل المدلول). فهل هذا دليل على صحة ما ادعاه على النحاة أبو بشر متى في مجادلته للسيرافي (في عام 328 هـ ببغداد) من أنهم مع اللفظ خلافاً للمناطق الذين يهتمون بالمعنى؟ طبعاً لا. لأن النحاة يؤكدون دائماً أن اللفظ خادم للمعنى⁵⁸. وإنما كناية لا يمكن أن يستهينوا باللفظ لأنه منه ينطلق في فهم المعنى⁵⁹. وعلى هذا فما السبيل في دراسة

57- يراجع في هذا الاستدلال: المقتضب للمبرد: 4 / 128 .

58 - انظر الخصائص لابن جني، 1 / 150.

59 - وكذلك المنطق إلا أن اهتمام النحوي ينصب على السلامة اللفظية اللغوية فقط. أما المناطق فيراعون سلامة اللفظ أيضاً لكن للتمييز بين الصدق والكذب وهو غرض غير لغوي.

المعاني بعد دراسة اللفظ كلفظ أي من حيث البنية؟ أما فيما يخص اللسانيين والمناطقية الغربيين فلهم أعمال كثيرة في ذلك ومتفاوتة القيمة، والذي يهمننا في ميدان العلاج الآلي للغة. فأما تشومسكي فقد حاول أن يدرج المعاني في نمطه في الدفعة الثانية من تطوره وهي مرحلة ما يسميه بالنظرية النمطية (Standard Theory). فجعل المنطلق في التحليل بعد إثبات البنية التركيبية (Syntactic Structure) التي هي كالهيكل أو القالب. ثم يبحث بعد ذلك - لا قبل- عن محتوى هذا القالب: الصوتي منه أي ما يدخل فيه من اللفظ المنطوق، والدلالي أي المعنى الذي يمكن أن يدل عليه هذا الهيكل. وتسمى هذه المرحلة التي يثبت فيها الباحث المحتوى اللفظي والدلالة بمرحلة التأويل (Interpretation). وقد حاول بعض أتباع تشومسكي وهم كاتس (Katz) وفودور (Fodor) ثم بوستال (Postal) أن يضعوا للتأويل الدلالي نظرية خاصة. فالمنطلق عندهم هو كما قلنا الهيكل التركيبي للجملة، وهو في النحو التوليدي بنية الـ Phrase-Structure (التوليد الاندراجي). ثم لا يكتفون بإعطاء كل عنصر دال (العناصر الطرفية في الشجرة) معناه أو معانيه المعروفة في الاستعمال بل يحلون هذا المعنى إلى مكونات بسيطة. وذلك مثل العبارة: «أكل الولد تفاحة»: ال = تعريف؛ ولد = اسم / مذكر / آدمي / صغير السن / أكل = فعل / فاعله حي / نشاط / غذاء / إلخ. تفاحة = اسم / غير مصنوع / نبات / يؤكل/ إلخ. ويسمون هذا التحليل بالتحليل إلى مكونات دلالية (Componential Analysis)⁶⁰ والتعسف في هذا النوع من التحليل ظاهر ظهور الشمس. فما الذي يضمن لنا أن هذه المعاني الجزئية التي يسمونها بالوحدات الدلالية لا تقبل هي نفسها التجزئة إلى ما هو أبسط منها؟ وعلى الرغم من انتقاد التوليديين لنظرية المكونات (البنوية) فما هم أولاء يلجأون إليها في تطرقهم للجانب الدلالي⁶¹.

60 - وهذه المحاولة هي في الحقيقة تطبيق لمنهجية التحليل الفونولوجي على المعاني. فهذه المعلومات الدلالية الصغرى يعتبرونها «صفات مميزة» (من حيث المعنى) للوحدة الدالة.

61 - فيعد إدخال «المعجم» على الشجرة أي تأويل كل عنصر طرفي حسب ما يقتضيه المعجم يحاولون أن يثبتوا المعنى المجل للجملة بمزجهم لهذه المعاني الجزئية (Amalgamation) فالتوليديون لم يستطيعوا تجاوز التصور الأرسطوطاليسي، بل ربما كان عملهم دون عمل أرسطو إذ جعلوا المكونات الدلالية (=الصفات المميزة) متساوية كالصفات الذاتية الصوتية (الجنس فيها والفصول متساوية).

وقد اضطروا -وهم يعالجون المعنى- أن يدخلوا في نظريتهم مفهوماً جديداً لم يكن موجوداً قبل وهو مفهوم البنية العميقة -وتقابلها البنية السطحية- وهذه عندهم هي ظاهر اللفظ (كما سبق أن ذكرناه) لأنّ ظاهر اللفظ قد يكون له أكثر من تأويل. ثم انقسموا إلى قسمين: جماعة منهم تؤكد أنّ البنية العميقة (المقدرة) هي وحدها تحمل المعنى، أما التحويلات فلا تغيّر إلا اللفظ. والجماعة الأخرى تنفي ذلك (ومنهم تشومسكي). وتطوّرت الأولى فذهب بعضهم فيها إلى أنّ البنية العميقة ليست لفظية (تركيبية Syntactic) بل معنوية محضة. فالتحويلات عندهم هي عبارة عن تحقيق لفظ، أي تركيب لتأدية المعنى ولهذا المعنى بنية وتحليل لهما والبنية العميقة شيء واحد. وعلى هذا فالمعنى هو المنطلق في التحليل اللغوي عندهم وتسمى هذه النزعة بنظرية المعاني التوليدية (Generative Semantics) وبذلك تحولوا إلى منطقة لأنّ البحث في المعاني في ذاتها بدون النظر في دلالة الألفاظ عليها أو النظر فيها قبل هو ميدان خارج عن النحو وعلوم اللسان⁶².

أما النحاة العرب (الأولون) فمذهبهم في المعاني مخالف تماماً لهذا المذهب. فهم يعتبرون أنّ اللفظ هو الأول أي المنطلق في كل تحليل وخاصة الذي يرمي إلى إثبات المعاني التي تدل عليها ألفاظها أو التي حولت ابتداءً من ذلك. ولا بدّ ههنا من الإشارة أن الدلالة عندهم هي ثلاث: دلالة اللفظ، ودلالة المعنى، ودلالة الحال. فدلالة اللفظ هي التي يقتضيها اللفظ بالوضع فالمعنى هنا وضعي. ثم تأتي دلالة المعنى، ويسمونها عبد القاهر الجرجاني «معنى المعنى» وهي التي يقتضيها المعنى الوضعي لكن من حيث هو معنى طريقها العقل لا الوضع وذلك مثل المجاز والكناية وغيرهما. أما دلالة الحال فهي التي يقتضيها حال الخطاب، ثم إنهم يجعلون المعاني أصولاً وفروعاً كما فعلوا بالألفاظ. وهذا أيضاً لا سبيل إلى وجوده في اللسانيات الغربية، فالمعنى الأصلي هو الذي يدل عليه اللفظ وحده ولا يحتاج إلى علامة. ثم يتحول هذا المعنى البسيط إلى معنى مركب بحسب تحول اللفظ أي بالزيادة على

62 - النظر في المعاني من حيث ارتباطها بعضها ببعض هو شيء مفيد في علوم اللسان لكن لا يكون هذا إلا مع النظر في الدلالة اللفظية وانطلاقها منها.

اللفظ الأصلي وتراعي في ذلك المثل أي الحدود الإجرائية التي تحدثنا عنها فيما قبل والمبدأ ها هنا هو أنه لا يحول لفظ إلى لفظ على مثال⁶³ معين إلا لمعنى⁶⁴. وتحديد المعاني يكون بادئ ذي بدء على أساس هذه التفريعات اللفظية. وهذا مقياس موضوعي دقيق لا ينبغي أن يتجاوز، لأنه مبني على الظاهر والمشاهد (بخلاف النزعة التي تنطلق من المعنى - غير المشاهد - لتحديد اللفظ). أما دلالتنا المعنى والحال فدراستهما تنطلق من هذه المعاني الوضعية ثم ينظر الباحث في تحوّلها حسب ما يقتضيه العقل لا الوضع: فالمعنى تلزمه معاني أخرى (= لوازم المعنى في اصطلاح علمائنا) وذلك مثل القول المشهور: «ملك فرنسا أصلع» فهذا يلزمه: «فرنسا لها ملك وأنّ هذا الملك أصلع». وكذلك هي المعاني البيانية كمعنى «رجل شجاع» في الاستعارة: «قاتلت أسداً في الحرب» فالعلاقة بين المعنيين علاقة عقلية غير لفظية إلا أن منطلق التحليل هو ما يدل عليه اللفظ بالوضع. وإذا عكسنا الأمر صرنا إلى التعسف والتمحل. فبين هذا المنطلق الموضوعي المشاهد وبين ما يقتضيه العقل في ذاته كدلالة المعنى أو حال الخطاب يأتي دور المنطق الدلالي ومنطق التبليغ (Communication) وهو ميدان يسميه علماءنا بالبلاغة أو البيان في أقدم أساميها⁶⁵.

الخاتمة: يمكن أن نستخلص من كل ما ذكرناه في هذه الورقة أنّ العلاج الآلي للعربية يتطلب معارف أساسية ومتخصصة تنتمي إلى عدة مجالات وبصفة خاصة النظريات اللغوية التي لها علاقة بهذا الميدان والتي يمكن، زيادة على ذلك، أن تجري عليها صياغة رياضية دقيقة. وقد خاض في القديم العلماء في هذا الميدان الطلائعي دون أن يتزوّد - بعض الباحثين - بأدنى ما يحتاجون إليه من المعلومات النظرية والتقنية مما هو موجود عند البعض الآخر.

63 - على مثال ليس إلا: فهذا هو الفارق الكبير الشاسع الذي يوجد بين اللسانيات الغربية واللسانيات الخيلية: فالمثال - كما حدّدناه وهو خاص بالعرب - هو المقياس الذي يتحدّد عليه مع الوضع، اللفظ ومدلوله وتفرّعات اللفظ ومدلولاتها.

64 - أما التحويل على غير مثال فهو عند العرب عارض صوتي محض كالإدغام والإبدال والإعلال وغير ذلك مما يصيب اللفظ وحده لهجياً كان أو غير لهجي (وقواعد التحويل الصوتي غير المثال). وشرط الاعتماد على مثال غير مستوفى في البنية إذ لا تعرف هذا المفهوم إطلاقاً.

65 - والبلاغة عند الفطاحل من علمائنا هي علم التبليغ الفعال، ولا يقصد منها أناقة التعبير فقط كما يتصوره بعض معاصرينا وما تركه هؤلاء العلماء من ملاحظات وتحليلات دقيقة في ميدان التبليغ اللغوي شيء عظيم. ولم يتوصل الاختصاصيون المحدثون إلى معرفة بعض أسرار هذه الظواهر إلا من وقت قريب جداً.

وصعب حينئذ الحوار بل قد استحال في أغلب الأحيان. وهذا الذي قد مرّ به الغربيون لا نريد أن يتكرر عندنا، وعلى هذا فالذي نرجوه هو أن يتلقى اللسانيون والمهندسون تكويناً إضافياً ليكمل هؤلاء وأولئك معلوماتهم بما سيسهل عليهم لا الحوار فحسب، بل والإدراك البعيد الغور للظواهر والتقنيات الخاصة بهذا الميدان.

كما تبين أنّ النظر في جميع النظريات اللغوية -القديمة والحديثة- واختبارها اختباراً علمياً وتطبيقياً هو شيء لا مفرّ منه فلا بدّ أن يقتنع الباحث أن هذا العلم تجريبي اختباري، وعلى هذا فلا يجوز أن نتمسك بنظرية ونجهل كل شيء عن النظريات الأخرى ومن ثمّ يجب علينا أن نمحص جميع المفاهيم والتصورات وخصوصاً مفاهيم اللسانيات الغربية التي ربّما يتحمّس لها بعضهم تحمّساً مفرطاً لجذّتها ولأنّه تلقاها من أستاذه في البلدان الغربية فتصير عنده كالعقيدة الصماء (Dogma). وقد رأينا أن هذه النظريات التي لها قيمة عظيمة مهما كانت عيوبها ونقائصها تتعرض -وهو شيء طبيعي- لانتقادات العلماء الغربيين أنفسهم، فيجب أن نلتفت إلى تلك الانتقادات -بكيفية موضوعية- بل وننتقد بدورنا ما نراه غير صالح. وإلا كان عملنا مجرد تقليد للمدارس الغربية كما كان عمل بعض من سبقنا مجرد تقليد لما قاله ابن مالك وابن هشام.

وهذا يوجب علينا أيضاً أن نلتفت إلى تحليلات العلماء العرب وقد اجتهدوا اجتهاداً لا مثيل له في استخراج القوانين الأساسية للغة وكشف أسرارها وتعليل شواذها. وليس من المعقول أن يجهل كل هذا الذي تركوه لسبب واحد وهو قدمه وعدم ظهوره في عصرنا هذا. وقد رأينا أن هناك حجاباً يحجبنا عن معرفة ما أبدعه علماؤنا وهو تمسكنا بما كتبه المتأخرون من النحاة وعدم خوضنا في التراث الأصيل الأول، أو عدم فهمنا له لإسقاطنا عليه تصورات المتأخرين. ورأينا أنّ أعظم شيء أبدعوه هو مفهوم المثال وأنّ هذا المثال يوجد في جميع مستويات اللغة: من اللفظة إلى ما تحتها من الكلم والحروف، ومنها إلى ما فوقها من

الوحدات التركيبية، لفظاً ومعنىً. وقد أدانا ذلك إلى المقارنة بين مفاهيم هذه النظرية وما أتت به اللسانيات الغربية.

وأهمّ شيء تفترق فيه النظرية العربية من اللسانيات الحديثة هو منهج تحديد الوحدات: فالعلماء الغربيون يسلطون على الخطاب التقطيع بدون مقياس إلا قابلية القطعة أن تقوم مقامها قطع أخرى مع سلامة الخطاب. ثم بعد صياغتها يلجأ التوليديون إلى التحويلات لتدارك نقائص التحليل إلى مكونات. أما العلماء العرب فإنهم ينطلقون من هذه التحويلات نفسها لتحديد الوحدات: يحملون القطع القابلة للانفراد بعضها على بعض فتظهر المواضع التي تختص بها كل وحدة ومجموع هذه المواضع المرتبة تكوّن مثالا: ويفعلون ذلك بالنسبة لكل مستوى من مستويات اللغة.

ونحن مقتنعون بأنّ الدراسة المتعمقة لهذه النظرية العربية الأصيلة مع النظر في مكتسبات اللسانيات الغربية الخاصة بالعلاج الآلي للغات سيؤدنا إلى تغيير الوسائل الحاسوبية التي هي مستعملة الآن في هذا الميدان. وهذا يقتضي أن ننهض بمستوى الصياغة الرياضية، ولن يتم ذلك إلا بالمساهمة الكبيرة الفعالة لعلماء الرياضيات من هؤلاء الذين سبق أن نظروا في مشاكل العلاج الآلي للغات.

تكنولوجيا اللغة

والتراث اللغوي الأصيل*

المقدمة :

تستغل الدراسات اللغوية في وقتنا الحاضر الكثير مما أنتت به التكنولوجيا الحديثة إلا أن هذا لا يعني مجرد استعمال للألات، بل يترتب على هذا الاستعمال التكيف العميق لمنهجية البحث، بل حتى الرؤيا إلى الظواهر. أما بالنسبة لتراثنا العلمي اللغوي فإن اللجوء إلى الأجهزة يمكننا من الاختبار للنظريات التي نجدها في هذا التراث، وذلك مثل المفاهيم العلمية العربية في علم الأصوات اللغوية. فأجهزة مثل الراسمات للذبذبات والتصوير الإشعاعي للحركات العضوية المحدثة للأصوات وكذلك استعمال الحواسيب لإحصاء المفردات والعلاج الآلي للنصوص كل هذا يفيد منه الباحث ؛ إذ تصير تحليلاته أكثر موضوعية وأكثر دقة وتمنعه من أن يقول ما لا يعلم إذ كل ما يقوله فعلى أساس هذه الاختبارات مع البناء المتواصل للأنماط العقلية وجعلها تحت محك الاختبار. وقد أفاد الفريق الذي نشرف عليه لإثبات بعض ما جاء في التراث أو إضعافه، والعجيب هو أن تثبت صحة هذه الأوصاف والتحليلات من تلك التي تركها لنا العلماء الأولون.

ليس بخفي على أحد أن الوسائل التقنية، أو ما يسمى الآن في جميع اللغات وبنفس اللفظ التكنولوجيا، قد صار لها وزن عظيم في البحث العلمي ومختلف تطبيقاته، وهي الآن لا تعد ولا تحصى. ولكن الذي ربما يبدو جديداً، بل غريباً على بعض الناس هو وجود ميدان تقني محض في البحوث اللغوية أو ما نسميه نحن بتكنولوجيا اللغة. وهو مجال نشأ ضعيفاً

* - محاضرة أقيمت في 1984 في قاعة المؤتمرات لمجمع اللغة العربية الأردني، ونشرت في الموسم الثقافي الثاني لهذا المجمع.

وجد محدود في نهاية القرن التاسع عشر باستعمال المِمْوَاج (الكيموغراف) في دراسة الأصوات اللغوية في أوربا (على يد العالم الفرنسي روسولو). أما الآن وقد غزت الوسائل التقنية كل ميادين البحث والحياة اليومية فقد ظهر علم جديد في البحث اللغوي وهو البحث الجماعي المبرمج الذي سَخَّرت له أعظم الأجهزة الإلكترونية، كالآلات المحلِّلة للكلام والراسمة لذبذباته والآلات التي تتركب الكلام الاصطناعي وكالعقول الإلكترونية (الرتَّابات أو الحاسبات) التي يذهب بها الآن الباحثون إلى أبعد حدٍّ في إحصاء المفردات والتراكيب والصيغ وحصرها ورصدها وتجميعها وغير ذلك. ولم يكن الأمر على البساطة التي قد تتبادر إلى الذهن: فإنَّ استعمال الإنسان لهذه الوسائل لم يكن مجرد تسخير الآلة والاستفادة منها إذ لا بدَّ أن يكون لهذا التسخير تأثير في صميم المنهجية، بل في كيفية النظر إلى موضوع البحث، ولا بدَّ أن يغيِّر الشيء الكثير من المسالك والمسائر التي تعود عليها الباحثون. فإنَّ التكنولوجيا لا تضاعف قُوَى الباحث فقط، بل تجبره دائماً على تطوير منظوره لا بالنسبة إلى مناهجه فقط بل حتى في ذات الشيء الذي يبحث فيه. فتطوير الأدوات التي يلجأ إليها لتحليل الواقع كما وكيفاً، يؤدي إلى تطوير نظرتنا إلى هذا الواقع. وهذا ليس بجديد فقد ثبت أن نموَّ الدماغ عند الإنسان وبالتالي العقل لم يكن ليتمَّ لولا استعماله المديد لأدوات يطورها بدون انقطاع.

أما من ناحية أخرى فقد صار الآن في إمكاننا أن نختبر النظريات اللغوية (كما سنرى في هذا البحث) على محكِّ الصياغة المنطقية الرياضية التي تقتضيها بالضرورة المعالجة الآلية للنصوص اللغوية. وهذا فيما يخصَّ النظريات التي تمس هيكل اللغة أي بنيتها الداخلية (أو مجموع البنى الصرفية النحوية) أو التي تتجاوزها وتتناول مجاريها في الاستعمال ومدى مردوديتها على حدِّ تعبير علماء اللسان في زماننا، أما فيما يخصَّ النظريات الصوتية فقد صار أيضاً في الإمكان أن نبرهن على صحة ما قاله اللغويون العرب قديماً أو على عدم صحة بعض ما قالوه. ومن ثمَّ صار في الإمكان أيضاً - وهو أهم من كل هذا - أن نواصل العمل الذي ابتدأه هؤلاء العلماء وننطلق في ذلك من الأقوال الصحيحة ونتخلص هكذا من التقليد مهما كان، سواء تقليد الغربيين في كل ما يقولونه (وما أكثره في وطننا العربي) أم

التقليد الأعمى لكل ما ذهب إليه السابقون من علمائنا، فنحافظ بذلك على أصالة بحوثنا (الأصالة بمفهومها الصحيح أي الأصالة في مقابل التقليد، لا في مقابل الحداثة إذ الأصل هو الذي ليس نسخة لغيره).

1- البحث العلمي في اللغة في وقتنا الحاضر:

إن اللغة إذا نظرنا إليها باعتبارها ظاهرة من ظواهر هذه الدنيا فهي كسائر الظواهر الطبيعية قابلة للرصد¹ والتحليل والتقنين والتعليل. فلا يستغرب أن يدخل في تحليلها وتفسيرها التكميم والمعادلات الرياضية؛ إذ العلم الصحيح يُبنى كما هو معلوم على الاستقراء والاختبار من جهة واستخدام الوسائل العقلية من جهة أخرى. وقد أشار إلى ذلك بالنسبة إلى اللغة العلماء العرب بقولهم: «النحو هو معقول من منقول» (السيوطي، الاقتراح، ص3). فاللغة نظام من الرموز يتوَّاضع عليها وهي أيضاً استعمال المستعملين وفي نفس الوقت سلوك خاص يُراد به تبليغ الأغراض للغير والتأثير عليهم للإفادة والاستفادة، وهي أيضاً أداة لتحليل الواقع، ولهذا لا عقل بدون لغة وإن كانت اللغة شرطاً لازماً لوجود العقل إلا أنها تتجاوزها لأنها تغطي كل مجالات التعبير والتبليغ، أي كل الأحوال التي يكون فيها الإنسان والأشياء التي تكتنفه. فهي تستجيب بذلك لكل احتياجاته التعبيرية والتبليغية: المعقولة وغير المعقولة الخيالية والعاطفية حتى المستحيل يمكن للإنسان أن يعبر عنه بفضل اللغة. وكل ذلك يمكن مشاهدته بانتظام وبكيفية علمية دقيقة ويمكن أن يستخرج من هذه المشاهدة (Observation) العلمية قوانين ثابتة فيما يخص سلامة التعبير وخطأه لفظاً ومعنى ومدى تبدل البنى اللغوية إفراداً وتركيباً عبر الزمان وعبر البلدان. وتتناول أيضاً اللغة من حيث هي أداة تحليلية ويستخرج بذلك منطقتها الخاص بها. كما يهتم أيضاً الأطباء بالآفات التي تصيب الإنسان في آلة نطقه، بل وقد تصيب الجهات من دماغه التي تتحكم في مجرى الكلام فهماً وإفهاماً. فهناك جوانب للغة والسلوك اللغوي تكاد لا تحصي ويعنى بالنظر فيها الآن العلماء الذين هم من آفاق علمية جدّ مختلفة كالفيزيائي أو المهندس الإلكتروني المتخصصين في

1- لانعني اللغة في ذاتها فحسب، بل اللغة أيضاً كسلوك للمتكلم والمخاطب.

الصوت باعتباره ذبذبة وتموجاً ويجب أن يكونا ملمّين بعلوم اللسان، والنفساني أو الاجتماعي المتخصصين في دراسة السلوك اللغوي واللغة من الوجهة الاجتماعية والطبيب المتخصص في معالجة آفات الكلام التي أشرنا إليها وغير ذلك.

وقد يتساءل المتسائلون عند سماعهم لهذا الكلام وقد تكون هذه التساؤلات على نوعين: الأول يصدر من الرجل الذي لا يرى في اللغة إلا أداة للاتصال وتحصيل المعلومات فليست عنده إلا مجموعة من المفردات والقواعد والمعايير، فلا يرى فيها إلا مشكل كيفية اكتسابها وإتقانها والتجنب للخطأ النحوي الصرفي. فلا يتصور فيها الجوانب الأخرى ولا كونها ظاهرة تستحق الدراسة العلمية لا لاكتساب المهارة فيها فقط، بل لاكتشاف أسرارها كما هو الشأن في غيرها من الظواهر. أما التساؤل الثاني فيصدر عن اللغوي الغربي (ومن يتبعه الآن من العرب) البعيد عن المشاغل التكنولوجية بل وحتى مشاغل العلميين، المتشبع بأقوال الفلسفة اليونانية (ولو لم نشعر بذلك) والمذهب الإيجابي الغربي (Positivism) الذي يرفض كل تعليل ولا يرضى إلا بالوصف كمنهج علمي. فهذا لا يتصور أن يكون البحث التطبيقي من العلم في شيء فالعلم عنده هو الذي يصف الظواهر ويحللها لا لغرض، بل غايته الوحيدة هو تحصيل المعرفة وتوسيع دائرة المعلوم فقط. أما تدخل الإنسان في مجرى هذه الظواهر للتسلط عليها والاستفادة منها فليس من العلم في شيء. ولا يخفى ما للتراث الفلسفي اليوناني من تأثير على هذا المذهب خصوصاً إذا عرفنا أن الفلاسفة اليونانيين كانوا شديدي الأزدراء لكل ما يرجع إلى صنع اليدين والمعالجة اليدوية بصفة عامة (وهي من صميم التكنولوجيا) ويتركون ذلك لعبيدهم أو لأصحاب الصنائع (كأرخميدوس وديوفانتوس). على أن هذا المذهب يجب أن لا يلتبس بمذهب القائلين بضرورة إجراء بحث علمي أساسي قائم بنفسه غير مندرج في البحث التطبيقي ولا خاضع له. فهذا المذهب هو سليم في نظرنا مادام يرى ضرورة إجراء بحث آخر تطبيقي حتى ولو كان الأول مفصلاً عن المشاكل التي يطرحها البحث التطبيقي لأن حرية الاتجاه العلمي وحرية التحرك شيء أساسي. إنما هذا لا يمنع من شدة ارتباط هذين البحثين إذ الثاني هو حافز قوي جداً للأول.

وبديهي أن التكنولوجيا لا تُراد لنفسها إنما هي وسيلة (جِبارة حقا ولكنها وسيلة على كل حال) لتحقيق بعض الأعمال التي تتطلب من الإنسان الجهود العظيمة من تلك التي لا يمكن أن تتم إلا بتضافر جهود المئات بل الآلاف من الأفراد في عشرات السنين، وذلك بسبب سرعة العمليات التي تقوم بها الحاسبات الإلكترونية. كما أن هناك آلات أخرى تمكن الباحث من أن يبصر ما لا يستطيع أن يبصره بالعين المجردة، وذلك كحركات الأعضاء في الجهاز الصوتي بل أن يبصر الصوت نفسه إذ تحوِّله إلى شبح يرى ويمكن أن يحلل بكيفية دقيقة.

ثم إن التكنولوجيا نفسها لا تتحصر فقط في مجرد الاستخدام للآلات المعقدة بل هي أيضاً مجموعة من المناهج التحليلية والاستقرائية والرياضية تستلزمها الآلة الإلكترونية . وسنرى كل ذلك بالتفصيل فيما يلي .

هذا والذي جمع بين العلمين² كالفيزيائي والإلكتروني وغير العلميين للدراسة النظرية والتطبيقية للغة هو اهتمام بعض هؤلاء وأولئك بظاهرة اللسان البشري وشعورهم بعدم اكتفائهم بما تمده لهم مادتهم حول هذه الظاهرة المعقدة العويصة (وإن كانت أقرب الظواهر إلى الإنسان) وبحاجتهم المسيسة إذن إلى التعاون مع غيرهم للخوض في مثل هذه الدراسة. ولم تكن اللسانيات³ Linguistique الحديثة بغريبة في هذا التقارب والتعاون إذ أقبل عليها الكثير من المهندسين وغيرهم يسألون أصحابها عن بنية اللغة ومجاريها. وهكذا تكوّنت الفرق من الباحثين المختلفي الاختصاصات يجمعهم اهتمام واحد هو الاهتمام بظاهرة اللسان البشري والبحث عن مجاريها وقوانينها وأسرارها.

2- هذا المفهوم منقول من الحضارة الغربية فقد تعود الناس أن يميزوا بين الدراسة الأدبية والدراسات العلمية. وقد قلّت وطأة هذا التمييز الآن بسبب ظهور البحوث المتعددة الفنون التي يحتاج فيها إلى أكثر من علم.
3- أو علم اللسان أي العلم الذي يتناول بالدراسة الموضوعية اللسان البشري من خلال الألسنة الخاصة بكل قوم. وتفضل هذه التسمية على (علم اللغة) لأن لفظة (لغة) وإن كلن إحدى مدلولاتها منذ الجاحظ هو (اللسان) إلا أنها إذا أضيف إليها لفظ (علم) فإنها تدل حينئذ على مدلول آخر قديم وهو المسموع المنقول من الألفاظ ولهذا خصصت هذه التسمية في التراث لما يقابل علم النحو وعلم البلاغة وعلم العروض (وكل هذه العلوم تدخل في العلوم اللسانية). انظر: مقدمة ابن خلدون، ص 1055-1059، وقارن بعنوان كتاب السيوطي ومحتواه، المزهر في علوم اللغة.

2- التقنيات الحديثة في البحث اللغوي:

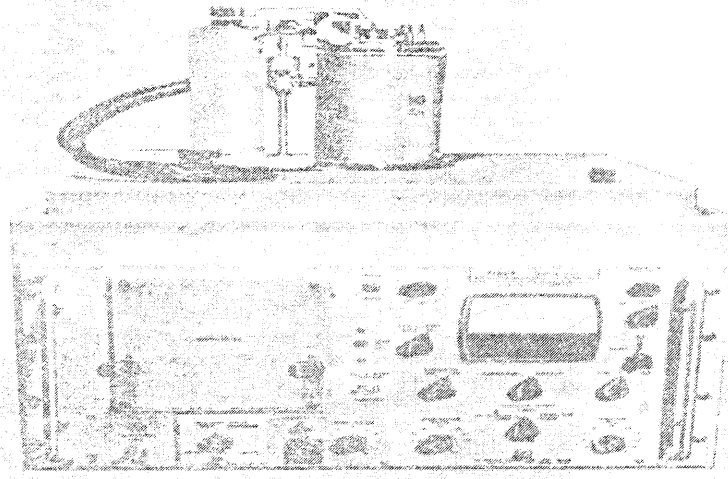
إنّ للسان البشري جوانب كثيرة كما قلنا: فإنّه نظام من الرموز الصوتية الموضوعة لغرض التبليغ؛ وهذه الرموز إذا جرت في الاستعمال فإنّها تكون في أكثر الأحيان مقطّعة أو رموزاً خطية تقوم مقامها (أو غير ذلك كالرموز التي تستعمل في المورس أو إشارات البحارة وغيرها). ثمّ إنّ هذه الأصوات ظاهرة فيزيائية وإحداثها في الجهاز الصوتي وإدراكها بالسمع ظاهرة فيزيولوجية. ثمّ إنّ الأصوات المتسلسلة في مدرج الكلام تدل على معان وأغراض، وللناطق بها سلوك خاص في ذلك، فهذا جانب آخر يهتم به العالم النفساني زيادة على اللغوي. هذا ومن المعروف أنّ لكل لسان نظاماً خاصاً به من حيث الأصوات والمعاني التي تدل عليها والقوانين النحوية الصرفية التي تنتظمها. وتختلف الألسنة من بلد إلى آخر ومن عصر إلى آخر. فهذا يهتم به العالم الاجتماعي والمؤرخ للغات. فكل واحد من هذه الجوانب يمكن أن تخصص له دراسة على حدة ويستعان في ذلك بمناهج وتقنيات خاصة إلا أنّ هذه الدراسات يحتاج القائمون بكل واحدة منها أن يكونوا على علم واسع بما يجري من البحوث وما تمّ من اكتشاف وما ظهر من أفكار واتجاهات في كل الدراسات الأخرى التي تهتم بظاهرة اللسان. وإلا فلربّما دار في حلقة مفرغة من المعلومات التي لا تتجدد وأغلق على نفسه في مجموعة من الاعتقادات والمذاهب الصماء.

البحوث التي تتناول الجانب الصوتي والإحداثي للكلام:

هو الجانب الذي تسابق فيه الباحثون منذ القرن العشرين إلى استخدام الآلات فيه. فمن المعروف أنّ الصوت هو اضطراب اهتزازي للهواء (بل ولكل مادة) أو كما قال علماءنا قديماً إنه تموج الهواء أو كيفية تعرض للهواء عند التموّج. (ابن سينا، أسباب حدوث الحروف، 56-58). ويمكن أن ترسم هذه التموجات أو الاهتزازات (أو الذبذبات) وهي تتعاقب في مدرج الكلام بأنواع كثيرة من الآلات منها المموّج السابق الذكر Kymograph؛ وهو عبارة عن أسطوانة تدور على نفسها، وعدد من اللاقطات التي تلتقط الصوت وتحوله إلى ريشات ترسم تلك الاهتزازات على الاسطوانة. وقد توصلوا الآن إلى تبديل الريشات

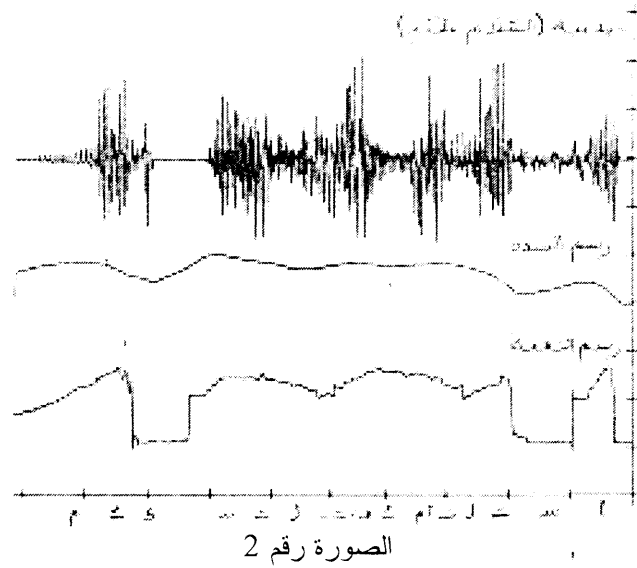
والاسطوانة بالأشعة الكاثودية في آلة نسميها بالمهزاز Oscillograph وفائدتها عظيمة إذ لا يحدث احتكاك في رسم الذبذبات فنكون بذلك الرسوم أدق بكثير. ويمكن الممواج والمهزاز من تحليل الكلام إلى مكوناته الصوتية وتتبع تحولاتها في أثناء حدوثها وفي أن واحد أي تمكنا من أن نشاهد تحولات الصوت الحنجري، مع تحولات صوت الخياشيم والصوت الصادر من الفم وكذلك ضغط الهواء، كل ذلك في أن واحد فنستطيع أن نتبين بدقة متناهية اقتران هذه الأحداث الصوتية بعضها مع بعض في حدوثها (أو عدم اقترانها) وكذلك التفاعل الذي يحدث بسبب تأثير المخارج بعضها على بعض أثناء تسلسلها coarticulation وهذا مهم جدا لأنه بذلك يمكن أن يفسر على أساس اختياري محض ظواهر التقريب الصوتي Assimilation والإدغام والإبدال والإعلال على حد تعبير علمائنا. وتختص بعض هذه الآلات المحللة بإظهار التغيرات النغمية وحدها على الشاشة عند حدوث الكلام وأحيانا مع تغيرات الشدة Intensity وهذا كالم Visi-pitch وهو مفيد في تعليم اللغات التي تكون تغيرات النغمات في الكلام فيها ذات أهمية كبيرة .

انظر الصورة



الصورة رقم 1

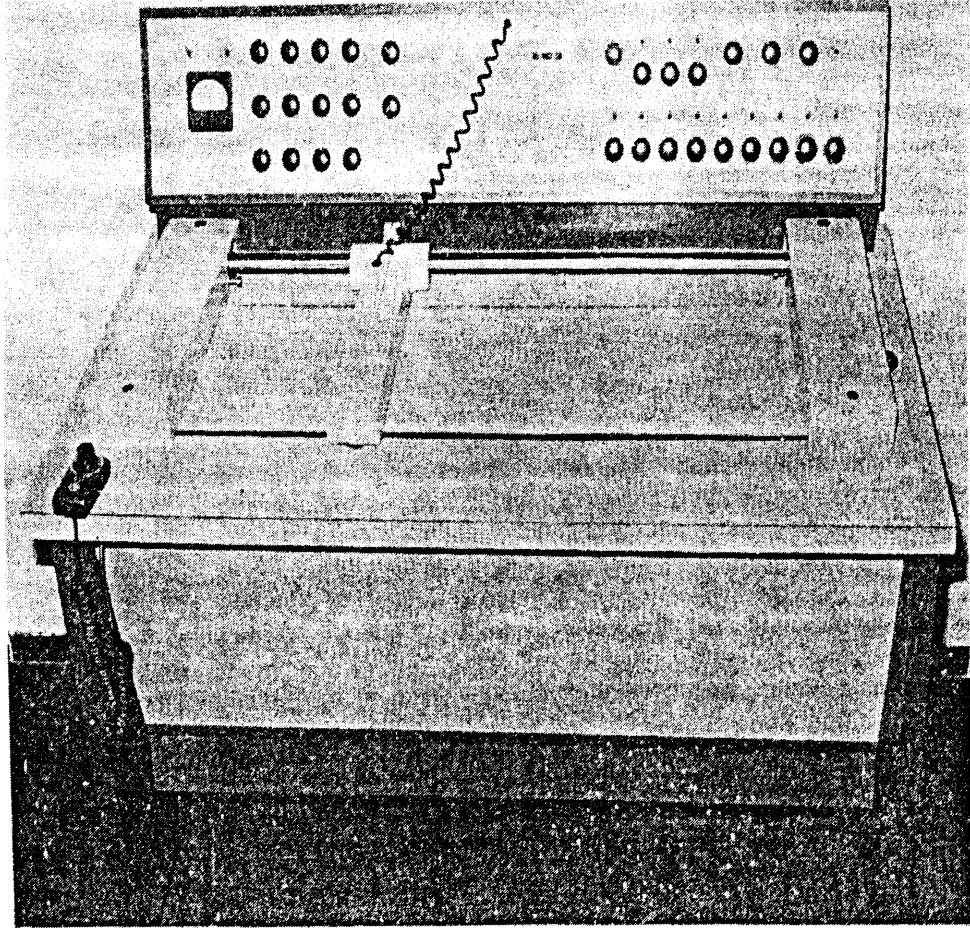
وهناك جهاز تحليلي آخر اخترعه مهندسو شركة بيل الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية ويسمى بالمطياف أو المشباح Sonagraph (انظر الصورة 1). وهو من أبداع ما اخترع في هذا الميدان إذ به تقدمت العلوم الصوتية أيما تقدم -حتى توصلوا الآن بفضلهم إلى اصطناع الكلام- وما من مخبر صوتي في العالم الآن إلا وفيه هذا النوع من الآلات. ويتألف المطياف من ميكروفون يلتقط الصوت ويسجله في أسطوانة ممغنطة ويمر الصوت المسجل في راسح شريطه الصوتي يقع بين 80 و 8000 هرتس وبه ينحل إلى عناصره الترددية Frequency⁴ وترسم هذه العناصر على أنبوبة مغلّفة بورق خاص تدور على نفسها فيبين بهذا الدوران التغيرات الترددية، وكذلك تغيرات الشدة Intensity ومجموعها يكون طيفاً صوتياً⁵ للكلام المنطوق . انظر الصورة رقم 2 بالنسبة لتحليل المهزاز والصورة 4 بالنسبة للتحليل الطيفي.



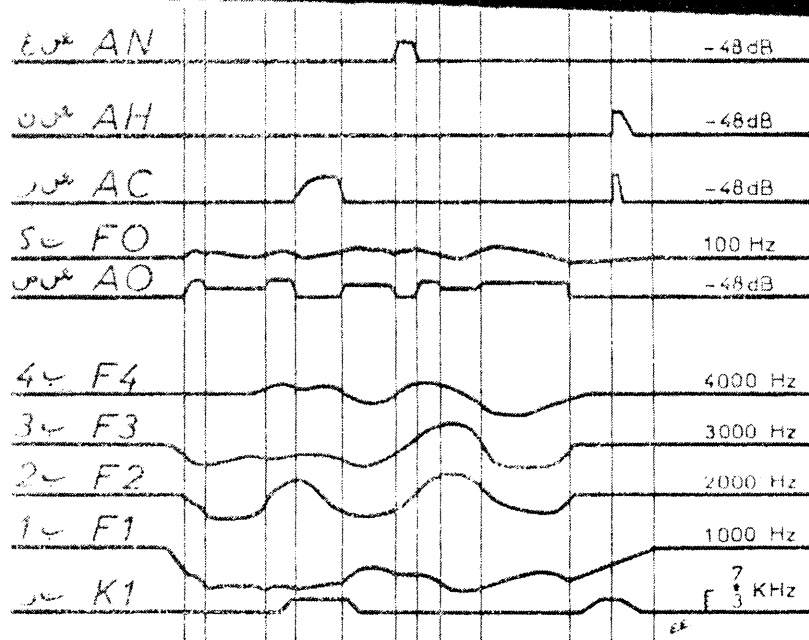
الصورة رقم 2

4 - التردد هو عدد الذبذبات التي تحدث في الثانية الزمانية Frequency وكل صوت يتميز عن غيره بهذا التردد (كلما ارتفع صار الصوت أكثر حدة).
5 - Spectrogram أو Sonagramme.

أما في السنوات الأخيرة فقد أصبح التركيب الاصطناعي للكلام شيئاً عادياً وأحسن الأجهزة من حيث جودة الصوت هي آلة إيفا III التي اخترعها G. Fant السويدي، وهو جهاز يركب البواني Formants التي يرسمها الباحث على ورق بحبر فضي (حتى يمرّ عليه التيار الكهربائي) انظر الصورة 3 و4.



الصورة رقم 3



إحداثيات للفتحة اللسانيات



طيفية لشمس الشظية

الصورة رقم 4

وتظهر في هذه الصورة (رقم 2 أسفل) شرائط واسعة تمثل المصوتات Vowels وتتكوّن كل شريطة من مناطق منضودة مشبعة السواد وهي المناطق من الترددات المرتفعة الشدّة وكل واحدة منها تعتبر مكوناً لجرس المصوت وأطلقنا عليها اسم البواني، جمع بانية أي ألـ .Formants.

وبفضل المطياف والتحليلات للطيفيات الكثيرة تمكّن الباحثون من ضبط بعض القوانين الفيزيائية للصوت اللغوي وعلى أساسها استطاعوا أن يعكسوا عملية التحليل التي يقوم بها المطياف فتوصلوا بذلك إلى التركيب الاصطناعي للكلام أي التركيب لعناصر الصوت الإنساني نرسمها بالاعتماد على القوانين المذكورة للوصول إلى كلام اصطناعي لم ينطق بها شخص معيّن وهذا الذي يسميه الغربيون بـ Speech Synthesis. وصنعوا لذلك آلة تقوم بتركيب العناصر الأصلية لأصوات الكلام من صوت حنجري (أو النغمة الأساسية) والغنة وأصوات الاحتكاك أو الانفجار الخاصة بالحروف الصوامت وغير ذلك. وأشهر هذه الآلات هي ألـ Play Back الذي اخترعه مختبر هاسنكس بأمريكا⁶ فهي عبارة عن جهاز يستطيع أن «يقرأ» الطيفيات ويتم ذلك بإعادة رسم الطيفية رسماً مبسطاً وإسقاط حزمة من الأنوار المتوازية على الرسم ويستعمل فيها خلية كهروضوئية لتحويل الترددات الضوئية إلى ترددات كهرومائية ومن ثم صوتية.

ولم يكتفِ بذلك الباحثون بالتركيب الاصطناعي للكلام بل يحاولون أن تدرك الآلة نفسها الكلام أي أن تعي الأصوات اللغوية وتشخص كل حرف من الكلمة التي ينطق بها الناطق Speech Recognition ومن ثمّ أن تستجيب لتعليمات يعطيها إياها المتكلم بلسانه لا بواسطة ملمس كملمس الآلات الراقنة توصل إليها الرموز التي تفهمها كما هو الشأن إلى الآن في الحوار بين الإنسان والحاسبات الإلكترونية. إلا أنّ عملية التعرف أو التشخيص الأوتوماتيكي للكلام أمر صعب جداً فإنّ عملية تركيب الكلام الاصطناعي على جانب كبير من السهولة

6 - وكان مسؤوله آنذاك هو F. Cooper.

وذلك لأنها مجرد «قراءة» للطيفيات، أي مجرد تركيب لعناصر صوتية تعرف مسبقاً، أما استكشاف الآلة لأصوات الكلام فهذا ليس له مقابل إنما هو مثل إدراك الإنسان لما يسمعه وهو أشدّ الظواهر غموضاً إلى يومنا هذا. فما دام الباحث لم يضبط بعد القوانين الفيزيولوجية الكاملة للإدراك السمعي فإنه سيبقى عاجزاً عن الإتيان بألة تستطيع القيام بذلك. وعلى الرغم من كل هذا فإنّ بعض الباحثين استطاعوا أن يجعلوا الآلة قادرة على تشخيص بعض الكلمات المنفردة بشرط أن تكون صادرة من شخص واحد، وأن تتعود على إدراك حروفه وهذا لا يتجاوز المائة كلمة فقط. ولا يزال البحث جارياً في هذا الميدان وهو يخطو الخطوات العظيمة خصوصاً وأنّ استغلال هذه الأجهزة المدركة للكلام في الميدان التجاري والعسكري سيوفر قوة وسيادة عظيمنتين لمستفيديها (وهناك تنافس شرس بين الشركات والدول العظمى ولاسيما الولايات المتحدة واليابان).

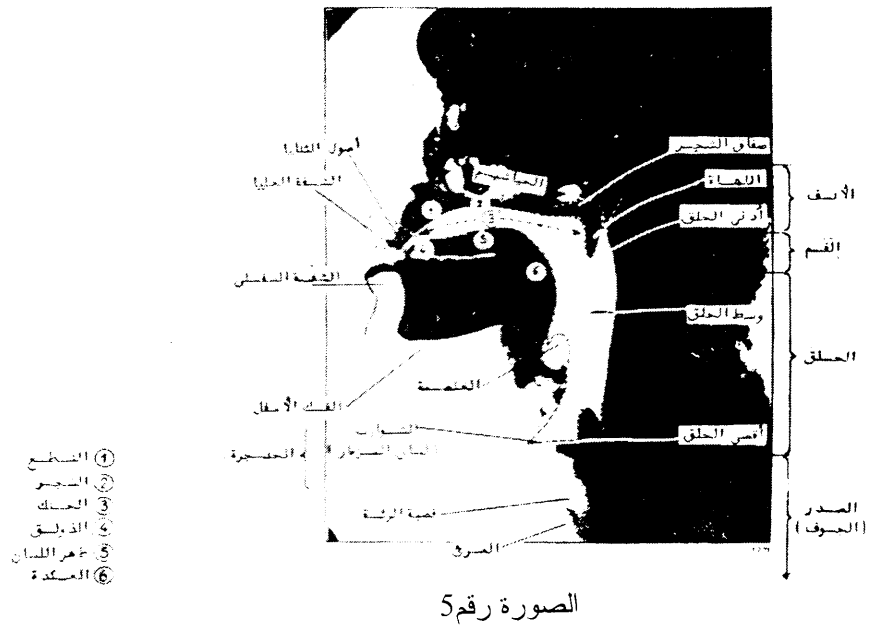
ولابدّ ههنا أن نشير إلى أنّ جميع البحوث التي تجري في هذا الميدان الآن على العقول الإلكترونية سواء كان التركيب للكلام أم الإدراك الآلي له وذلك لعظمة قدرتها على تنفيذ العمليات المعقّدة (الملايين من العمليات في الجزء المتناهي الصغر من الثانية الزمانية).

أما ميادين استغلال التركيب والإدراك الاصطناعي للكلام في حياة الإنسان فكثير جداً وأهمها هي الحوار المنطوق (لا المكتوب) الذي يمكن أن يتمّ بين العقل الإلكتروني والإنسان وهكذا يستطيع الباحث أن يخاطب الآلة بلسانه وأن يمدّها بالمعلومات مباشرة باستعمال ميكروفون فقط، وليس ذلك مقصوراً على الباحث بل يمكن لأي فرد في بعض البلدان أن يسأل بالهاتف مصلحة الاستعلامات فتجيبه الآلة بكلام اصطناعي. وكذلك هو الأمر بالنسبة إلى الإدراك الاصطناعي، فإنّ بذلك يستطيع العامل أن يعطي تعليمات شفاهية لبعض الآلات وكذا المصابون بشلل الأطراف فإنهم يستطيعون أن يسيروا بعض الأدوات الموجودة في بيوتهم أو في وسائل النقل (مثل السيارة) بإعطائها التعليمات الصوتية المناسبة. وتجري بحوث الآن لإفادة المكفوفين بهذه الأشياء وتعويض أبصارهم بأسماعهم وبحوث أخرى في استعمال هذه الآلات الناطقة المدركة في تعليم اللغات.

هذا فيما يخص أهم الآلات في تحليل الكلام وتركيبه وإدراكه وتوجد آلات أخرى كثيرة للفحص الفيزيولوجي ولرؤية ما يحدث في داخل الحنجرة وداخل تجاويف الجهاز الصوتي الإنساني كمجوف الحنجرة Laryngoscope والسينما المجافية وهي التي تمكننا بالأشعة السينية أن نبصر ما يحدث في داخل هذه التجاويف من الحركات العضوية المحدثة للأصوات اللغوية⁷ وكذلك الآلات التي تقيس وترسم حركات الأوتار الصوتية وسكناها وخفقاتها Electroglottograph والتي تقيس ضغط الهواء Manometre أو الطاقة العضلية في الحركة العضوية Electromyograph.

وقد استعملنا في مخبرنا في معهد العلوم اللسانية بجامعة الجزائر آلة لقياس تمدد الأغشية المخاطية عند نطقنا بالحروف المهموسة والمجهورة، وسنرى ذلك فيما بعد.

شرح الجهاز الصوتي آلة الصوت
كما جاء في كتاب الصوتيات العرب القديمة



7- انظر الصورة رقم 5.

البحوث التي تتناول الجانب الإفرادى والتركيبى للسان:

سبق أن قلنا بأن الرتّابات (الحاسبات الإلكترونية) وعلم الحاسبات أو المعلومات⁸ قد غزت الآن كل ميادين البحث الصوتي. فأما الجانب الذي نتطرق إليه هنا وهو المجموع من المفردات المسموعة من جهة والتراكيب أو أبنية الكلام من جهة أخرى فلم تدخل التكنولوجيا فيهما إلا يوم ظهرت الحاسبات. وكانت في أول أمرها ميكانيكية فلم تستغل إلا في ميدان إحصاء المفردات الواردة في بعض النصوص أو المدونات ولما صارت إلكترونية وبالتالي سريعة العمل سرعة الضوء أو تكاد فعندئذ استعملت لدراسة الصيغ والأبنية وغير ذلك من الجوانب الصورية للغة.

أما حصر المفردات التي ترد في النصّ الواحد فقد اهتمّ بذلك اللغويون عندما أرادوا أن يدرسوا الكلمات وأهمية كل واحدة منها بالنسبة للموضوع المطروق في النصّ الأدبي أو الخطب السياسية (واهتمّ بها خاصة علماء الاجتماع والاقتصاد والعلوم السياسية) حتى يستخرجوا المعاني الأساسية من النصّ ومن ثمّ الأغراض الحقيقية لصاحب هذا النصّ. ثمّ إنّ الحواسيب عندما صارت عظيمة القوة (من حيث السرعة وسعة استيعابها للمعطيات) ظهرت فكرة البنوك اللغوية أو بنوك المعطيات اللغوية أو الاصطلاحية. حصل هذا في أعلى مستوى من السلطة السياسية في البلدان الغربية فأنجزت المجموعة الأوربية مثلاً بنك المصطلحات وقامت بتخزين البنك بأجمعه في ذاكرة الرتّابات، فصار استحضار المعلومات أمراً آلياً سهل المنال؛ بحيث يكفي أن تضرب الطلبات في ملمس الرتّاب فتظهر على الشاشة كل المعلومات المطلوبة، وتجدر الإشارة إلى أنّ معهدنا يقوم منذ أكثر من عشر سنوات بإدخال أهم الآثار الأدبية والعلمية العربية في ذاكرة الرتّاب وذلك لإنجاز ما أسميناه بـ (الذخيرة اللغوية العربية) وهو قاموس الجامع للألفاظ المستعملة أو التي استعملت بالفعل ووردت في النصوص القديمة أو الحديثة Thesaurus of Arabic Language. وقد تمّ تخزين قسط كبير من الشعر الجاهلي والشعر الإسلامي وسنشرع في الأيام المقبلة في تخزين التحف الأدبية النثرية

8- المعلومات هو علم المعالجة الآلية للمعلومات Computer Science أو Informatique بالفرنسية.

ككتب الجاحظ وابن المقفع وكذلك الكتب العلمية التي ظهرت في عهد هذين الرجلين وكتاب سيويوه وغير ذلك. وسنأتي على جلّ ما طبع من الآثار الفكرية العربية حتى نصل إلى العصر الحديث، وسوف تخزن أيضاً عينة كبيرة جداً (تعدّ بملايير الكلمات) ممّا يستعمل اليوم في الإذاعة والتلفزة والصحف والمجلات وغيرها.

هذا وقد أنجز الرصيد اللغوي⁹ المغربي بفضل استعمال القائمين بإنجازه للرتّاب (أو الحاسب)¹⁰ إذ لا يمكن أن ترتّب المفردات التي وردت في جميع النصوص من جميع البلدان المشاركة والترتيبات المتعددة بسياقاتها التي تعدّ بالآلاف، ولا أن تحصى كل واحدة منها إلا باللجوء إلى الحاسبات الإلكترونية.

وأما فيما يخصّ البحث في الصيغ والأبنية بالاعتماد على المعلومات فإنّه أكثر تشويقاً ممّا سبق ذكره، وأيضاً أصعب وأخطر في الوقت نفسه. وذلك لأنّ اللغة هي قبل كل شيء نحو وتصاريف أي قواعد يصاغ عليه الكلام، ويتصرف بها فيه بتحويل لفظ إلى لفظ آخر حسب ما تقتضيه أغراض المتكلم. فأوفق آلة لدراسة هذه الأشياء هي الرتّاب؛ لأنّها تقوم بعمليات ترتيبية من نوع العمليات التحويلية: ترتيب معلوم بحيث يتوصل به إلى مجهول: فالرتّاب يتلقى جملة من المعطيات وجملة من القواعد لإجراء العمل فيطلب منه الباحث أن يقوم بعمل للوصول إلى نتيجة معينة وذلك بإعطائه عدداً من التعليمات بلغة خاصة يفهما ومرتبة الترتيب اللازم ومجموع هذه التعليمات المرتبة هي المسمى بالبرنامج.

هذا ويستطيع الرتّاب¹¹ أو (الحاسب) ببرنامج خاص أن يستخرج بكيفية آلية كل صيغ الكلمات التي توجد في نص من النصوص وفي نفس الوقت المواد الأصلية التي صيغت فيها.

9- يهدف هذا المشروع كما حدّده أصحابه إلى «ضبط مجموعة من المفردات والتراكيب العربية الفصيحة التي يحتاج إليها التلميذ في مرحلة التعليم الابتدائي حتى يتسنى له التعبير عن الأغراض والمعاني العادية التي تجري في التخاطب اليومي من ناحية، ومن ناحية أخرى التعبير عن المفاهيم الحضارية والعلمية الأساسية التي يجب أن يتعلّمها في هذه المرحلة.

10- وقد تبنّت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مثل هذا المشروع لتعميمه على البلدان العربية كلّها.

11- ملاحظة: لم يكتب لهذا المصطلح البقاء على الرغم من استيفائه لما تقتضيه العمليات الرئيسية التي يقوم بها الحاسب.

والأهم هنا هو البرنامج فإنه يحتاج -حتى تضمن النتيجة- إلى تحليل علمي دقيق لأبنية اللغة ثم إلى صياغة هذا التحليل صياغة رياضية يمكن استثمارها في البرمجة. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لولا الطريقة التحليلية التي وضعها النحويون العرب (التمثيل للصيغة بالميزان الصرفي مثلاً) لما استطاع الباحثون القيام بهذا العمل.

ويحاول الآن فريق من الباحثين في معهد العلوم اللسانية بالجزائر أن يصوغوا الصياغة الرياضية اللازمة النظرية النحوية العربية الخاصة بالتركيب حتى يمكنوا الرتاب من التحليل الآلي السريع لكل التراكيب التي ترد في نص من النصوص والفائدة هنا ستكون عظيمة جداً لأنه بذلك سيستطيع الرتاب أن يقوم بترجمة آية للنصوص من اللغات الأجنبية إلى العربية. إلا أن هذا العمل هو من أصعب الأعمال حتى ظنّ بعض الناس منذ الستينيات الأخيرة أنّ الترجمة الآلية ستبقى بعيدة المنال، بل متعذرة إلى أمد بعيد خصوصاً وأنّ المسألة ليست متوقفة فقط على الجانب النحوي الصرفي للغات المنقول منها وإليها، بل تتجاوزها إلى المسائل الدلالية المعنوية (ومنطق الخطاب) وهو ميدان وعر جداً لم يوفق فيه الباحثون بعد في اكتشاف النهج الأنسب على مثل ما هو حاصل في الميدان اللفظي السوري للسان. إلا أنه على الرغم مما قيل بهذا الصدد فإنّ الكثير من الباحثين سائرون مثابرون إذ يعتقدون أنّ عالم المعاني وإن كان غير متناهي الأطراف، إلا أنه يمكن للإنسان نفسه أن يحيط به مادامت تختص كل عملية خطابية بجزء ضيق جداً من العالم المتناهي من المعاني ويهتدي المخاطب إلى ما يقصده المتكلم بالضبط بأمارات خاصة تحددها وتخصص بذلك المعاني.

التراث العلمي اللغوي الأصيل والتكنولوجيا:

1- التراث العلمي العربي الأصيل: كاد يجمع العرب في وقتنا الحاضر على أنّ المحافظة على التراث العلمي العربي والرجوع إليه أمر ضروري لا حباً في القديم في ذاته ولا للمحافظة من أجل المحافظة، فهذا وإن كان كثيراً في أيامنا إلا أنه قد قلّ أنصاره بتعميم التعليم وانفتاح العقول على العالم. على أنّ أكثر الناس يجعلون التراث الفكري العربي واحداً فما دام هو تراثاً وركناً إذن من أركان هويتنا فكله حسن لا كلام فيه. وهنا يكمن الخطر. إذ

التراث الذي يتّصف بالإبداع وبالتالي بالأصالة غير التراث الذي يسوده التقليد وبالتالي الجمود الفكري؛ فالأول لا سبيل إلى وجوده في العلوم الإنسانية واللغوية خاصة إلا في القرون الأربعة الأولى بعد الهجرة وأما التقليد فقد بدأت تلوح بوادره في القرن الثالث الهجري ثم صار هو السائد بعد القرن السادس والسابع (إذا استثنينا بعض العباقرة الشواذ مثل السهيلي والرضي الاسترأبادي). وكل يعرف ويعترف أنّ الفكر العربي وخصوصاً في العلوم الإسلامية دخل شيئاً فشيئاً في سبات عميق ابتداءً من هذه الفترة (باستثناء بعض الفترات وهي شاذة مهما كان) ومع ذلك فسواء عندهم أن يرجع إلى أقوال الخليل بن أحمد وأتباعه أم إلى ابن مالك وأبي البركات ابن الأنباري، كل هذا تراث. بل ربّما كان استئناسهم بشروح الألفية وحواشيها أكثر منه بشروح كتاب سيبويه (التي ما تزال مخطوطة). ولم تغبّر الوسائل المحدثة كالمطبعة شيئاً إذ الذي طبع مراراً هي شروح الألفية وشروح الأجرومية وشروح التلخيص في البلاغة. أما طبع كتاب سيبويه فأمر شاذ والدليل على ذلك هو عدم إقبال الأساتذة والطلبة عليه منذ صدوره (ولم يقرر تدريسه في أي مكان على ما نعلم). ولهذا تفسير واحد فقط في نظرنا: هو استمرار عهد التقليد بدليل استئناس أكثر الناس بما ظهر في ذلك العهد وتركبهم للآثار البديعة الأولى كما تركها الناس بعد مُضي القرن الخامس وعذرهم الوحيد في ذلك هو استغلاق أقوال العلماء الأولين على أكثر أهل زماننا بعد أن استغلفت أيضاً على من عاش بعد القرن الخامس إلا من شذّ. وسبب ذلك يدرك بسهولة وهو استبدال مفاهيم نشيطة إجرائية بمفاهيم أخرى جامدة تأملية مع بقاء نفس الألفاظ التي تدل عليها في الغالب¹².

والذي زاد الطين بلةً هو أنّ بعض معاصرينا ممّن حظي بالإطلاع على ما ظهر في الغرب من آراء أو نظريات جديدة (أو ما يبدو أنه جديد) في الظواهر اللغوية وما إليها من الدراسات الجديدة التي تنتمي إلى ما أسموه بألـ Linguistics أرادوا أن يطبقوا على العربية

12- فأكثر المصطلحات اللغوية لم يتغيّر لفظها، إنّما الذي تغيّر هو محتواها: وذلك مثل لفظة (كلمة) و (حرف) و(المبنى والمبنى عليه) و(القياس) و(الكثير في الباب) و(الكثير في نفسه) وغير ذلك ممّا يوجد في كتاب سيبويه بمعنى غير المعنى الذي عند المتأخرين. أنظر في ذلك كتابنا: علم اللسان العربي وعلم اللسان العام Linguistique arabe et linguistique générale.

هذه النظريات واتفق أن كانت «الموضوعة» آنذاك هو المذهب الوصفي؛ أي النزعة التي لا تريد أن تتجاوز الوصف للظواهر وتنبذ كل تعليل وتقدير. ثم إنها لا ترمي إلى تقويم الألسنة (فليست معيارية على حدّ تعبير أصحابها) بل نكتفي بوصف اللغة بتشخيص عناصرها وإحلالها محلها من النظام (التقابلّي فقط) الذي تدرج فيه. وينطلق أصحابها دائماً من الكلام المسموع. فهذه هي نظرية البنوية Structuralism التي مضى عليها وقت. وقد ظهرت بعد ذلك مدارس تعتقد أنّ (المعيار) اللغوي وما يتعلق بذلك من تمسك الناطق بما يستحسنه أكثر من أن ينطق بلغته وترك ما يتركونه هو أيضاً ظاهرة وواقع يجب الاعتراف به في الوصف، ثم إنّ الوصف نفسه غير كاف لتفسير الكثير من مجاري اللغة. وأشهر من ذهب هذا المذهب هو نوام تشومسكي زعيم المدرسة المسماة بـ النحو التوليدي والتحويلي¹³ وهو الذي دعا إلى قلب الأمر في التحليل العلمي للغات فأعطى الأولوية للطريقة الافتراضية الاستنتاجية.

وقد تشبّع بعضهم بهذه الأفكار (وفيها ككل الآراء والمذاهب ما هو سليم وما هو بعيد عن الحقيقة) فنقلوا الخلافات التي كانت قائمة في أوساط اللغويين الغربيين إلى البلدان العربية -ولاسيما في بلدان المغرب العربي- فاستبدلوا تقليداً بتقليد. إذ حاولوا أن يطبقوا هكذا جزافاً وبدون نظر سابق النظريات الغربية كأنها حقائق مسلمة تنطبق على كل لغة وليتهم فعلوا ذلك للاختبار، وبيّنوا بعد الاختبار مدى ملاءمتها أو عدم ملاءمتها للعربية وبالتالي قدرتها على استيعاب الظواهر المختلفة. ونبذوا في الوقت نفسه النحو والصرف بدعوى أنّهما معياران أو على أنّهما بعيدان عن التصوّر العلمي للغة الذي ظهر في زماننا. ويا ليتهم وقفوا عند هذا الحدّ فإنّهم لم يكتفوا بذلك بل تهجّموا على النحويين المبدعين وتعسّفوا في انتقادهم لهم إذ أسقطوا على أقوالهم النظريات الغربية، ولم يحاولوا أن يتفهموها في ذاتها وبدون أن يسلطوا عليها المفاهيم والتصورات التي وجدوها في دراساتهم للـ Linguistics فكانت هذه المفاهيم المرجع في تقويم التصورات العربية. وكل ما لم يجدوه في النظريات الغربية استصغروه وقلّلوا من قيمته، بل حكموا عليه بالبدائية أو التخيل الخاطيء وذلك مثل مفهوم الحرف

.Generative and transformational Grammar -13

(وحرف المدّ بالخصوص) وكذلك الحركة والسكون وتساءلوا لماذا لم يعرف النحاة العرب الفونيم، ثمّ المقطع والمصوتات القصيرة والطويلة، وغير ذلك من المفاهيم التي يرجع غالبها إلى التراث اليوناني¹⁴ ولماذا جاؤوا بمفهوم الابتداء والمبتدأ وفرّقوا بينه وبين الفاعل مع أنّ كل واحد منها Subject.

إنّ كل هذا تشويه للنحو العربي وحطّ من قيمته، فلئن كان بعض من تقدم من المستشرقين يفعل مثل هذا فيجعل نظرية الغربيين هي الأصل الذي يجب أن يرد إليه كل شيء فما هو عذر هؤلاء الذي يتصفحون كتاب سيبويه وعلى عيونهم نظارات صنعت في معمل البنويين الظاهريين أو المستشرقين الذين يرجعون كل شيء إلى المفاهيم اليونانية؟ وكان من الممكن جداً أن يتجنّبوا هذا التعسف بالبحث أولاً عن أصول المفاهيم الغربية للتمييز بين ما هو جديد حقاً وما هو قديم جداً لم تأت به العلوم ولا التقنيات الحديثة، بل توارثه الناس جيلاً بعد جيل وقد بيّن العلماء بعد ذلك أنّه تصور وليس بحقيقة ملموسة مجمع على صحتها. ثمّ البحث عمّا كان يقصده العلماء العرب بالفعل في أقوالهم التي تركوها لنا في كتبهم مثل كتاب سيبويه وشروحه. وكان من الممكن أن يستخلصوا أغراضهم الحقيقية، ومن ثمّ نظرياتهم بالاعتماد على طريقة علمية دقيقة في استخراج المقاصد وتفهم النصوص وهي الطريقة التي تتحرى السياقات للفظ الواحد (كل السياقات التي توجد في الكتاب الواحد) والمقارنة بينها وبالاعتماد في ذلك على قوانين علم المعاني. وتستخلص بذلك المعاني التي قصدها المؤلف بالفعل لا المعاني التي قد يجدها الباحث في القواميس. ولهذا قلنا بأنّه لا يفسر كتاب سيبويه إلا كتاب سيبويه. أما شروحه فتأتي بعد هذه المرحلة إذ قد يخطئ المفسر الغرض ويصيب.

أما ما استطاعت التكنولوجيا الحديثة أن تؤكده من أقوال هؤلاء العلماء الفطاحل فكثير وسنتاول بعضها لضيق المكان. (ويرجى من القارئ الكريم أن يراجع البحوث التي تخصّ التراث في هذا الكتاب).

14- ويجعل هؤلاء ذلك فيظن أنّ المقطع هو أحدث ما توصل إليه العلماء في وقتنا الحاضر.

1- مفهوم الحركة ومفهوم السكون¹⁵:

قال الرماني: «لايتكلم بحرف واحد حتى يوصل بغيره فالوصل هو الأصل في الكلام»¹⁶ يعني الرماني أنّ الحرف لا يمكن أن يحدث إلا موصولاً مع غيره والوصل هنا يعني الإدراج أي الاحتواء مع التنقل. فالحرف لا يحدث إلا في مدرج صوتي أي في سياق متسلسل من الحروف. والحركة هي التي تمكن من إخراج الحرف و«تحرك الحرف اقتضى الخروج منه إلى حرف آخر»¹⁷ ف «الوصل يقتضي التحرك»¹⁸ وعلى هذا الأساس فإنّ الحركة عند العلماء الأولين هي الحركة العضوية والهوائية التي تمكن من إحداث الحرف وفي الوقت نفسه تستلزم الانتقال من مخرج هذا الحرف إلى مخرج حرف آخر. فالحركة ليست بالضرورة صوتاً أي مصوتاً Vowel وإن كانت في غالب الأحيان مصحوبة بمصوت والدليل على ذلك هو ظاهرة الإخفاء (الخاصة بالحركة لا بحرف النون) فإنّ الحركة المخففة هي التي يتم توهين صوتها حتى يظن أنّ الحرف المتحرك بها ساكن وذلك في مثل «اسم موسى» «ودلو واقد». فهنا لا يجوز إسكان الميم والواو (سكون ما قبلهما). ويحصل الإخفاء في اللهجات العربية الحديثة كثيراً وذلك مثل (كتاب) بإخفاء الكسرة، فالكاف تختلس حركتها حتى لا يظهر صوتها وهي بزنة متحرك. فعلى هذا الحركة هي قبل كل شيء الدفعة والنقلة العضوية والهوائية التي يتم بها الإدراج فهي إطلاق بعد حبس فيلزم من ذلك الانتقال أي التحرك إلى مخرج آخر. وأما السكون فهو حبس بعد إطلاق وهو وقف لا يلزم منه الانتقال (إلا بتحريك جديد). والحركة كصوت هو جانب آخر (إذا لم يحصل إخفاء) ومن هذا الجانب الحركة المصوتة المسموعة هي من جنس الحرف. أما حرف المدّ فهو امتداد لصوت الحركة ومن حيث الحركة الفيزيولوجية فهو حرف ساكن لأنّه لا يستلزم الانتقال منه إلى حرف آخر.

15- يراجع في ذلك دراستنا La notion de syllabe. (نشر في مجلة اللسانيات العدد الأول ثم في كتاب «بحوث ودراسات في علوم اللسان». أنظر أيضاً بحثاً بهذا العنوان في الجزء الثاني من هذا الكتاب.
16- شرح الكتاب، 23/5 وجه.
17- نفس المصدر، 21 وجه و 15 وجه.
18- نفس المصدر 15 وجه.

فهذه وجهة نظر يمكن أن يعتمد عليها في إجراء عملية التركيب للكلام الاصطناعي إذ أثبت الاختصاصيون في هذا الميدان أن حدوث الكلام لا يتم بضم حرف إلى مصوت ثم ضمّ المصوت إلى حرف آخر وهكذا، بل بإدراج الحرف أي بتحريكه مع الإتيان بحرف ساكن بعده أو استئناف حرف متحرك آخر مثلو بحرف ساكن وهكذا. هذا بالنسبة للإدراج الخاص باللغة العربية. فهذا دليل أنتت به التكنولوجيا تبين فيه صحة ما ذهب إليه علماءنا إذ النظرية التي لا يمكن أن يعتمد عليها في إجراء الشيء وتطبيقه فهي مجرد وجهة نظر.

2- الجهر والهمس:

عُرف الفرق القائم بين الحرف المجهور والحرف المهموس في وجود اهتزاز للأوتار الصوتية - وإحداث صوت حنجري بالتالي - مع الحرف المجهور وعدم وجود ذلك مع المهموس. وهذا صحيح وقد أشار إلى ذلك السيرافي في شرحه للكتاب بقوله: «لاتصل إلى تبيين المجهور إلا أن يدخله الصوت الذي يخرج من الصّدر»¹⁹ وصوت الصدر هو الصوت الحنجري بدليل مقابلته للنفس. قال سيبويه: «لأنهن يخرجن مع النفس لا صوت الصدر» وقوله: «لأن هذه الحروف وكلها مجهورة إذا خرجت بصوت الصدر»²⁰.

وقد حاولت أن أبين بفضل التكنولوجيا الحديثة أن حدوث الصوت الحنجري مع الحروف المجهورة غير كاف لتحقيق التمييز في جميع الأحوال إذ قد تتميز عن المهموسة في الكلام المهموس (الوشوشة) الذي لا صوت حنجري فيه. ولهذا قال سيبويه: «فالمجهور حرف أشبع الاعتماد في موضعه ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت» (405/2). وقال الرماني قوة الاعتماد كقوة «النقر» (17/5 ظهر). فهذا النقر حاصل - لا محالة - بفضل تمدد الجلدة المخاطية في موضع الحرف وقد قسنا ذلك بألة خاصة وبيّنا أن التوتر العشائي زائد في المجهور على المهموسة²¹.

19- الجزء 8، ص 462.

20- الكتاب (284/2). ويقول في مكان آخر: الهمزة نبرة في الصدر (167/2). ويجعلها في باب الإدغام من أقصى الحلق وهو الحنجرة. وتجدر الإشارة إلى أن اللغويين والأطباء العرب كانوا يجعلون أعلى الصدر ما يلي الحلق (أنظر عباراتهم: من أقصى الحلق = آخر الحلق = أول الصدر، إلخ. راجع سرّ الصناعة لابن جنسي (6/1 و9) وابن يعيش (124/10 و129).

21- يراجع بحثنا Contribution. (وانظر مسرد المراجع في هذا الكتاب).

3- الإطباق:

قال سيبويه «هذه الحروف الأربعة إذا وضعت لسانك في مواضعهن انطبق لسانك من مواضعهن إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنك فإذا وضعت لسانك فالصوت محصور بين اللسان والحنك إلى موضع الحروف» (206/2). لم يدرك المتأخرون من النحاة والقراء معنى الإطباق، فسيبويه لا يريد بذلك انطباق اللسان على الحنك بدليل قوله «انطبق من... إلى... ترفعه إلى الحنك... فالصوت محصور فيما بين اللسان والحنك» فهناك إذن فضاء بين اللسان والحنك يحصل بالإطباق. وتبين ذلك التكنولوجيا الحديثة. فالسينما المجوفية (بالأشعة) تبين أن أقصى اللسان يذهب نحو مؤخر الفم (وهذا معنى الارتفاع / مقابل الانخفاض والاستفال) ونحو الحلق (وهو سبب التفخيم) مع بقاء طرف اللسان في موضع الحرف غير المفخم (س+ تفخيم مثلاً = ص). وهذا يسبب انطباق اللسان أي شيئاً مثل التثني وقد لاحظ ذلك ابن سينا إذ قال: «ويحدث في اللسان كالتفخيم» وذلك في حرف الصاد»²².

النظريات النحوية وتكنولوجيا المعلومات²³:

كثيراً ما نصادف في كتب النحو لفظي الأصل والفرع - وليس ذلك خاصاً بالنحو - فقد يكاد يوجد هذان المفهومان في أكثر كتب التراث وهو من أركان الفكر العلمي العربي. وسنرى فيما يلي أهمية هذين المفهومين.

يتناول اللغويون المعاصرون تحليل اللغة، كما بيّناه في مكان آخر، بالكيفية الآتية: يقطعون الكلام إلى أصغر أجزاءه مما يدل على معنى وذلك باللجوء إلى عملية اختبارية تسمى بالاستبدال. فكلما أمكن انفصال جزء من الكلام بقيام جزء آخر مقامه (وبقاء الكلام دالاً على معنى) ولم يمكن في الوقت نفسه أن يجزأ إلى أجزاء أصغر منه مما يدل على

22- أسباب حدوث الحروف، ص 120.
23- يرجع في ذلك إلى كتابي (علم اللسان العربي وعلم اللسان العام) الذي كتبتّه بالفرنسية و أمل أن ينقل قريباً إلى العربية Linguistique arabe et linguistique générale.

معنى، حكم عليه بأنه وحدة من الوحدات الدالة التي تنتمي إلى تلك اللغة Morphem. يستنتج من هذا أن هناك محورين اثنين: محور يجري فيه الكلام بالفعل حيث تحدث فيه أجزاءه إحداهما تلو الأخر وهو المحور التركيبي Syntagmatic ومحور آخر يقع فيه الاستبدال ويحصل ذلك في كل نقطة من المحور التركيبي يمكن أن تحقق فيها استبدال جزء بآخر، ويسمى بالمحور التصريفي Paradigmatic كان سيكون هذا حسناً ومواتياً لو كانت جميع اللغات تتألف من أجزاء دالة ليس إلا (أي أن تكون جميع وحداتها الدالة قطعاً من الكلام) وهيات أن يكون الأمر كذلك فإن الكثير من المعاني لا تدل عليها في العربية السوابق واللواحق بل أشياء مجردة هي صيغ الكلم والمواضع الأصلية. فلست أدري لماذا يتعسف بعضهم للعثور على المورفيمات الدالة على معنى الجمع في مثل: صاحب / أصحاب؟ أي الأجزاء في: أصحاب يدل على الجمع؟ أليس من البين أن صيغة أفعال (أي زيادة همزة مفتوحة في الأول مع سكون الحرف الأصلي الأول وفتح الثاني بزيادة المدّ كل في موضعه) هي الوحدة الدالة ولم تكن جزءاً مقطوعاً؟²⁴ ولا تستطيع البنية التقليدية أن تفسر العلاقة التي توجد بين: صاحب وأصحاب لأنها لا تعرف إلا التفريع بزيادة السوابق واللواحق. أما التحليل العربي فهو يتجاوز ذلك بالنظر أيضاً في البناء الباطني للكلمة. ثم إنها - من أجل «تقطيعيتها» المغالية Segmentalism²⁵ - لا تعرف التفريع المنتظم من الأصل الواحد البسيط إلى الفروع التي تنفرع منه على مثال سابق أطلقنا عليه اسم Schème générateur. فالمحور التصريفي في النحو العربي الأصيل ليس هو محلاً للاستبدال الساذج المعروف لدى البنويين بل هو محل لتفريعات تخضع لقواعد تحويلية معينة (وهم لا يعرفون معنى التحويل بل الذي أعاد له أهميته هو تشومسكي). فالأصل عند العرب هو ما يوجد ويستمر في جميع فروعها وهو ما لا يحتاج إلى علامة وهو بذلك يستغني عن فروعها إذ يبني عليه ولا يبني هو على غيره. فلكل عنصر في اللغة حكم من هذه الحثيثية: هو أصل لغيره أو فرع لشيء آخر. وهذا

24- ويتعسف البنويون عندما يحكمون على الهمزة هنا وعلى الفتحة مع مدتها بأنهما مورفيم متقطع Discontinuu اسم يكن من الأحسن أن يعتبر في اللفظ الصيغة أي مجموع الحروف الأصلية والزائدة وحركاتها وسكناتها في ترتيبها وكل في موضعه كما يقول علماؤنا؟.

25- وهذا راجع إلى النظرة «الذرية» الساذجة التي كانت ميزة للفكر الفلسفي اليوناني.

لا ينطبق فقط على ما نسميه بالاشتقاق (وهو جانب واحد من بين الجوانب العديدة الأخرى) بل يتناول أيضاً تفرّيع الألفاظ التي هي أجزاء للجملة وتراكيب الجمل كيفما كانت. والنحو العربي العلمي (لا التعليمي أو الفلسفي) هو مجموع المثل والقواعد التي يمكن أن تفرع بها وعليها جميع الإمكانيات التعبيرية الخاصة بالوضع العربي²⁶. فهذا الجانب الحراكي (الدينامي) للغة تجعله اللسانيات البنوية التقليدية لأنها تركّز كل اهتمامها على تشخيص الوحدات في ذاتها، وبالاعتماد على تقابل الصفات الذاتية التي تميّزها عن غيرها. وهذا غير كافٍ إطلاقاً. فإنّ اللغة ليست فقط مجموعة من الذوات المتميزة بل هي أيضاً عمل يسلط على هذه الذوات من تفرّيع وتحويل. هذا وقد أغفلت جميع المدارس الحديثة شيئين مهمين جداً: أولهما هو ضرورة الانطلاق في التحليل من اللفظ وحده لا من مفهوم يحتاج إلى أن يحدد مسبقاً كالجملة المفيدة أو الكلام، وبالتالي هو أنّ بنية الكلام لا يُحصل عليها بمجرد التقطيع الاستبدالي (كما يفعله أيضاً تشومسكي ولو مثله على شكل شجرة).

أما مفهوم العمل²⁷ وما يتفرّع عليه من مفهوم العامل ومفهومي المعمول الأول والمعمول الثاني فلا سبيل أيضاً إلى وجود كل ذلك إلا عند الخليل وسيبويه ومن تابعهما. فالعامل هو العنصر اللغوي الذي يؤثر لفظاً ومعنى على غيره كجميع الأفعال في العربية وما يقوم مقامها مثل حروف النصب. أما المعمول الأول في العربية فهو المعمول الذي لا يمكن أن يقدّم على عامله أبداً (وإن قدّم عليه تغيير بناء الكلام) وهو دائماً اسم أو ما في حكمه وحكمه الإعرابي أن يكون فاعلاً لفعل أو اسماً مبتدأً أو ما يقوم مقامه كاسم كان وأخواتها واسم إنّ وأخواتها، وكل ما زاد على ذلك فهو عنصر تخصيص.

إنّ نظرية العامل هي الآن أكثر النظريات العلمية طواعية للصياغة الرياضية وأوفقها بالتالي لما تقتضيه المعالجة الآلية على الحاسبات الالكترونية ولسنا في ذلك مجازفين إذ قد

26- والمدرسة التوليدية الأمريكية هي الوحيدة التي اهتمت بالمظهر التفرّيعي التحويلي للغة إلا أنها قد جهلت بعض الجوانب الهامة كتلك المفاهيم التي سنها فيما يلي.
27- وقد سبق أن تطرقنا إلى هذا المفهوم الهام وسفرد بحث على حدة (انظر في هذا الكتاب البحثين الملقبين بـ «أول صياغة للتراكيب العربية» و«منطق النحو العربي».

يحاول الآن اللسانيون الأمريكيان خاصة أن يطوّعوا مفاهيم النحو التوليدي لهذا الغرض ولم يوفّقوا كل التوفيق لفقدان هذا النحو للمفاهيم التي ذكرناها. وتوجد عند بعض العلماء الأوربيين بعضها وذلك مثل مفهوم العامل والمعمول ومفهوم اللفظة لكن بدون تفريع منتظم مثل ما هو موجود في النحو العربي. وقد أشرنا فيما سبق إلى وجود أعمال عظيمة عبر العالم ترمي إلى تحقيق ترجمة آلية بالرتّابات وكلها مفتقرة إلى مفاهيم ناجعة مثل هذه.

وفي الختام نستطيع أن نقول بأنّ التقدم الذي نريد أن نحققه في علوم اللسان النظرية والتطبيقية وفي علم العربية خاصة لن يتم في نظرنا إلا بتحقيق شيئين اثنين: أولاً الاختبار المتواصل لجميع النظريات بالتكنولوجيا الحديثة، وثانياً الرجوع إلى التراث الأصيل (وترك غير الأصيل) مع مواصلة البحث انطلاقاً ممّا تركه لنا علماؤنا القدامى المبدعون. وقد سرنا على هذا الطريق معشر الباحثين في معهد العلوم اللسانية مع عدد كبير من الإخوان في المشرق والمغرب. وقد سُميت هذه الجهود الخاصة بالتراث، الخليلية الحديثة فنعم التسمية. ورجاؤنا من الله هو أن تكون عند حسن ظنّ من لَقّبها بذلك وبالله التوفيق.

[ملاحظة:] واصلنا عملنا هذا على هذا النهج ولنفس الغاية وقد أنجز الفريق من الباحثين الذين تشرفت بالسير معهم عدداً من الانجازات كالجهاز المحوّل للكلام المكتوب إلى كلام منطوق بالعربية والبرمجيات لعلاج النصوص العربية وغير ذلك والحمد لله. وسوف نواصل مسيرتنا هذه بعون الله على الرغم من كل ما نعانيه].

الجملة في كتاب سيبويه*

إنّ كتاب سيبويه، كما هو معروف أقدم كتاب في النحو وصل إلينا من حسن الحظ والغريب أو ما يبدو أنه غريب، أنّ هذا الكتاب على الرغم من قِدَمِه فإنّه يحتوي على جميع ما عُرف بعد سيبويه من أبواب النحو والصرف، وجميع ما اشتهر بعده من مسائله فهو عمل ناضج تمام النضج. وبما أنّه لم يسبقه على أصحّ الأقوال أي كتاب يماثله في غزارة المادة والدقة العلمية المتناهية فكأنّه خرج من العدم في ظاهر أمره وليس الأمر كذلك¹. إلا أنّ هذا لا يعني أنّ النظرية العلمية للغة التي يعتمد عليها هي التي نعرفها اليوم من خلال ما قاله المتأخرون من النحاة مثل ابن مالك في ألفيته وكتابه التسهيل وشرح هذين العاملين، أو مثل أبي البركات بن الأنباري قبله أو ابن هشام صاحب أوضح المسالك وغيرهم. فقد مضت أكثر من 40 سنة على جهود بذلناها لمعرفة هذه النظرية القديمة، فأتضح لنا الفرق الكبير الذي يميّز المنظور العلمي الدقيق لسيبويه وشيوخه وتلاميذه للغة وكيفية تحليلهم لها بناءً على هذا المنظور من النزعة التعليمية للنحو التي استولت على الممارسين للنحو بعد القرنين الخامس والسادس. ولهذا السبب فإننا سنحاول أن نشرح للقارئ الكريم جانباً واحداً من هذه النظرية العلمية الدقيقة مقتصرين في ذلك على مفهوم الجملة وما يقتضيه التصور العربي الأصلي للجملة من المفاهيم العلمية الأساسية من حيث التحليل اللغوي ونظرية المعرفة العلمية عامة.

عدم وجود مصطلح «جملة» في الكتاب:

فهذا أمر غريب آخر ألا يوجد أثر لكلمة «جملة» في كتاب سيبويه وكذلك العبارة «جملة مفيدة»: لا أثر لها في هذا الكتاب. ولا نعثر على كلمة «جملة» بعد سيبويه إلا في كتاب

* - قدم هذا البحث لمؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في 1993م، (ونشر في مجلة المجمع سنة 2000). كما قدمناه في ندوة النحو والصرف المنعقدة في دمشق سنة 1994م. ونشر في مجلة «المبرز» الصادرة عن المدرسة العليا للآداب والعلوم الإنسانية بالجزائر سنة، 1995.

1- فقد ذكر سيبويه نفسه أقوالاً وأفكاراً لعدد كبير ممن سبقه من النحاة وخاصة الخليل بن أحمد؛ ذكره أكثر من 600 مرة وقد أدى هذا النضج الغريب إلى افتراض أكثر المستشرقين اقتباس النحاة العرب الأولين لأهم مفاهيمهم من المنطق اليوناني. وقد رددنا على ذلك في سنة 1965م بمقالة عنوانها: النحو العربي ومنطق أرسطو. نشرناها في مجلة كلية الآداب بالجزائر وأعدنا نشرها في هذا الكتاب.

المقتضب للمبرد². ونرجح أن شيخه المازني استعملها هو أيضاً وقد يكون الأخفش (سعيد بن مسعدة) تلميذ سيبويه وأستاذ المازني هو الذي وضع المصطلح فإنه هو أول نحوي يستعمل كلمة «فائدة» بمعنى العلم المستفاد من الكلام، وهذا المفهوم يعبر عنه سيبويه بكلمة «علم» فقط وما يشتق منها³. إلا أن هذا لا يعني طبعاً أن مفهوم الجملة لا يوجد عند سيبويه فهو يسميها عادة «كلاماً» وإذا دقق قال: «الكلام المستغنى» يقول «ما يستغنى عنه السكوت وما لا يستغنى ألا ترى أن «كان» تعمل عمل «ضرب» ولو قلت: «كان عبدُ الله»، لم يكن كلاماً. ولو قلت: ضُرب عبد الله كان كلاماً». (الكتاب، 1/262). ويقول في موضع آخر: «ألا ترى أنه لم تنفذ الفعل في «كنت» إلى المفعول الذي به يستغنى الكلام... فإنما هذا في موضع إخبار وبها يستغنى الكلام» (الكتاب، 1/74). ويقول: «فبح أن تقول «أنتك منطلق بلغني أو عرفت» لأنّ الكلام بعد: أن أو إن غير مستغن كما أن المبتدأ غير مستغن» (الكتاب، 1/463). ويقول أيضاً: «ألا ترى لو قلت: «فيها عبد الله» حسن السكوت، وكان كلاماً مستقيماً كما حسن واستغنى في قولك «هذا عبد الله» (الكتاب، 1/261). ويريد سيبويه من الكلام المستغنى الذي يحسن أن يسكت المتكلم عند انتهائه لأنه قد استقلّ لفظاً ومعنى، وبذلك يشكل وحدة تبليغية تتم بها الفائدة للمخاطب، أي يستفيد بها. لاحظنا أن لفظة «الكلام» كافية للدلالة على مفهوم الجملة المفيدة عند سيبويه وستبقى هذه اللفظة دالة على هذا المعنى حتى عند بعض المتأخرين، وذلك مثل ما ابتدأ به ابن أجروم مقدمته «الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع». وقال ابن جني قبله بقرون: «كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه نحو: ... زيد أخوك، وقام محمد... وصة و مة و أف» (الخصائص، 1/17⁴).

ونلاحظ أيضاً أن وظيفة هذه الوحدة هي إعلام المخاطب بشيء يحسب المتكلم أنه قد جهله. وسيبويه يلح على ذلك خلافاً لكل من جاء بعده الذين خلطوا بين هذه الوظيفة الإعلامية، وبين الدلالة على معنى وهو شيء آخر غير الإفادة (وابن جني نفسه يقول: «مفيد لمعناه» على ما اشتهر في زمانه).

2- المقتضب 3-89.

3- انظر كتاب القوافي للأخفش، ص 66، والكتاب، 1/22 و 26-27.

4- لاشك أن الذين وضعوا المصطلح «جملة مفيدة» أرادوا أن يخصصوا هذا المفهوم بلفظ لا يدل على شيء آخر غيره، إذ لفظة «كلام» قد تدل على استعمال الأفراد للغة معينة ويقابله بالفرنسية Parole و Langage.

وعلى هذا الأساس فأقل ما ينحل إليه الخطاب من الوحدات ذوات معنى وفائدة هو هذا الكلام المستغنى وعلامته صحة أو حسن الوقف عليه من قبل المتكلم وهذا ما لا سبيل إلى تحقيقه في الوحدات التي هي دون الجملة مثل «كان عبد الله». وسنرى أن هذا يقال فقط بالنسبة إلى الكلام التام غير المحذوف منه.

التمييز الحاسم بين النظرة إلى الكلام كخطاب والنظرة إليه كبنية:

إن سيوييه والخليل بن أحمد قد انفردا مع أكثر النحويين الأقدمين بنظرية اندثرت بعدهم وصارت بعد غزو المنطق اليوناني خاصة، لا يتفطن إليها إلا الأفاذ من النحاة مثل السهيلي والرضي الاسترابادي. ومن أهم المبادئ التي بُنيت عليها هذه النظرية نذكر تمييزهم الصارم في تحليلهم للغة بين الجانب الوظيفي من جهة وهو الإعلام والمخاطبة من جهة، أي تبليغ الأغراض المتبادل بين ناطق وسامع، وبين الجانب اللفظي الصوري من جهة أخرى، أي ما يخص اللفظ في ذاته وهيكله وصيغته بقطع النظر عما يؤديه من وظيفة في الخطاب غير الدلالة اللفظية. إذ هناك دلالة اللفظ ودلالة المعنى (انظر في ذلك الخصائص ودلائل الإعجاز). وقل من انتبه بعد ابن جني إلى الضرر العظيم الذي يسببه التخليط بين هذين الجانبين من التحليل. فكل منهما يمتاز تحليله عن الآخر بمنهجية خاصة به ومبادئ وقوانين لا تمت بسبب إلى الجانب الآخر.

فأكبر دليل على سلامة هذا التصور وفساد التخليط بين الجانبين هو عجز النحويين المتفلسفين عن تحديد مفهوم الاسم في مقابل الفعل والحرف، فهناك أكثر من 10 تحديدات للاسم قال عنها ابن فارس «هذه مقالات القوم في حدّ الاسم يعارضها ما قد ذكرته وما أعلم شيئاً مما ذكرته سلم من معارضة» (الصاحبي، 51). والسبب في ذلك هو الخلط الذي ذكرناه فالاسم وكذلك الفعل يمكن أن يسلم تحديده من المعارضة، إذا عيّن المحدد الجانب الذي يتم فيه تحديده، ثم عيّن بعد ذلك النوع من الأسماء: فالاسم من حيث معناه أي من حيث دلالاته على معنى هو لفظ يدل على شيء لا يكون حدثاً مع زمان في مقابل الفعل الذي يدل عليه، ثم هناك الاسم المطلق والاسم المضارع للحرف والفعل. فالاسم المطلق يدل على ذات أي على كل شيء يصحّ الإخبار عنه. أما الاسم التشبيه بالحرف أو الفعل فهو الذي يدل على معنى من

معاني النحو كالظرفية، وذلك مثل: «إذا» و: «حيث» أو الاستفهام مثل: «مَن» و«أَي»، أو كلاهما مثل: «أين» و«متى» الخ. فهذه أسماء لأنها لا تدلّ على حدث إلا أنها بمنزلة حروف المعاني من حيث الوظيفة الدلالية والإفادية. أما من الجانب اللفظي الصوري فالاسم كلمة (أي عنصر) يصلح أن تدخل عليه حروف الجر والتتوين والإعراب ويمكن أن يضاف وأن يوصف وفي ذلك درجات يعتمد فيها على تمكّن الاسم وعدم تمكّنه (من احتماله يمينا وشمالاً لهذه الزوائد) هذا في مستوى الأفراد. أما في مستوى التركيب فالاسم هو ما تعمل فيه العوامل، ويكون مبتدأ ومبنيّاً عليه أو فاعلاً أي يكون في موضع لا يدخله الفعل ولا الحرف. ومن هذا الاعتبار يختلف الاسم الشبيه بالحرف عن الحرف لأنه لا يأتي أبداً في موضعه؛ فمن حيث اللفظ وصورته «إذا» و«أَي» ليست حروفاً أبداً وإن كانت في الجانب الوظيفي الدلالي أقرب إلى أشباه الحروف (وسنرى فيما يلي ما يترتب من ضرر على هذا التخليط في مستوى التراكيب).

الكلام كخطاب أي كحدث إعلامي (يحصل في وقت معيّن ومكان معيّن):

إنّ الكلام المستغنى أو الجملة المفيدة هو أقلّ ما يكون عليه الخطاب إذا لم يحصل فيه حذف. ويمكن أن يحل -كما فعله سيبويه- إلى مكونات قريبة على حدّ تعبير علماء اللسانيات، تكون خطابية لا لفظية صورية أي عناصر لكل واحد منها وظيفة دلالية وإفادية. وهذه العناصر في الحقيقة عنصران: المسند والمسند إليه. قال سيبويه: «هما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بُدأً» (الكتاب، 6/1). ويقول السيرافي في شرحه: «فيه أربعة أوجه: أجودها وأرضاها أن يكون المسند معناه الحديث والخبر والمسند إليه: المحدث عنه وذلك على وجهين: فعل وفاعل كقولك: «قام زيد» و«ينطلق عمرو»، واسم وخبر كقولك: «زيد قائم» و«إنّ عمراً منطلقاً»، فالفعل حديث عن الفاعل والخبر حديث عن الاسم والمسند هو الفعل وخبر الاسم المسند إليه هو الفاعل والاسم المخبر عنه» (شرح الكتاب، 74/1 ظهر⁵).

5 - هذا صحيح على استعمال النحاة الذين جاؤوا بعد سيبويه، ولكن سيبويه يستعمل لفظة المسند بمعنى المسند إليه والعكس.

وعلى هذا الأساس فإنّ المسند إليه (المسند عند سيبويه) بما أنه المحدث عنه لا يكون إلا اسماً من الناحية الخطابية، أو ما في حكمه مثل «وأن تصوموا خير لكم». ويمكن أن يكون المسند (المسند إليه عن سيبويه) اسماً أو فعلاً أو ما في حكمهما (الظرف والجار والمجرور وغير ذلك) وليس في الدنيا كلام في أي لغة إلا وفيه محدث عنه ومحدث به في أي شكل كان.

وهذا كلّه يخص الجانب الخطابي أي التبليغي الدلالي. وهذا لا يمنع من أن يكون التحليل قابلاً للصياغة، فإنّ الصياغة شيء والفرق بين اللفظ والمعنى شيء آخر، إذ كلاهما قابلان للصياغة ومثال ذلك صياغة الجملة المفيدة كخطاب إلى مكونات قريبة هي المسند والمسند إليه.

إنّ سيبويه لا يكتفي بتعريف هذه الأشياء إذ سيعتمد عليها لتفسير الكثير من الظواهر اللغوية وخاصة الظواهر المتعلقة بالتبليغ فإنّ لها قوانين خاصة يعتمد في تفسيرها على هذا التحليل للخطاب كخطاب.

يقول سيبويه: «إذا قلت: «كان زيد» فقد ابتدأت بما هو معروف عنده فإنما ينتظر الخبر فإذا قلت «حليماً» فقد أعلمته مثل ما علمت، فإذا قلت «كان حليماً» فإنما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة... وإذا قلت «كان حليماً» أو «رجل»، فقد بدأت بالنكرة ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور» (الكتاب 1/ 22). ويقول: «وذلك قولك: «ما كان مثلك»... وإنما حسن الإخبار ههنا عن المنكور؛ حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه، لأنّ المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا، وإذا قلت: «كان رجل ذاهباً»، فليس في هذا شيء تعلمه كان جهله، ولو قلت: «كان رجل من آل فلان فارساً»، حسن لأنّه يحتاج إلى أن تعلمه أنّ ذاك في آل فلان وقد جهله ولو قلت: «كان رجل في قوم عاقلاً»، لم يحسن لأنّه لا يستنكر أن يكون في الدنيا عاقل وأن يكون من قوم». (الكتاب، 1/ 26-27).

فمثل هذه الملاحظات كثير جداً في الكتاب، وهي تخصّ أحوال الخطاب مقترناً بأحوال المخاطب: علم المخاطب وجهله واستحالة الإخبار عن منكور اللهم إلا إذا احتاج المخاطب إلى تحديد هذا المنكور بأن يعيّن حلية خاصة تميّزه عن غيره. ويمكن بالدراسة المتعمّقة لهذه الملاحظات أن تستخرج قوانين التخاطب الحقيقية، وهذا قد فعله العلماء الأولون⁶. هذا ولا بدّ أن ننبيّه القارئ الكريم أنّ مثل هذا الكلام عن «علم المخاطب» وسائر أحواله لا يمكن أن نعثر عليه في كتب المتأخرين. فالقواعد الجامدة -الخاطئة أحياناً- قد حلت محلّ الملاحظات العلمية (تكلموا مثلاً عن شروط الابتداء بالنكرة فقط وبدون أن يفسروا ظواهر الخطاب بالكيفية العلمية الوصفية والتعليلية معاً).

الكلام كلفظ دال له بنية (اللفظ الدال في حدّ ذاته):

إنّ الكلام المستغنى له عند سيبويه والنحاة الأولين صيغة لفظية خاصة وليست هي الصيغة الخطابية المنكوّنة من مسند ومسند إليه وإلا فلم احتاج أولئك العلماء إلى تسمية أخرى مثل المبتدأ أو المبنى عليه؟ ولماذا احتاجوا إلى تصوّر عنصر لفظي هام هو العامل وما يتعلّق به من معمول؟ نعم قد قال سيبويه «المبتدأ مسند والمبنى عليه مسند إليه» (الكتاب، 256/1). كأنّ المبتدأ والمبنى عليه متطابقان، وكأنّ التسميتين مرادفتان للمسند والمسند إليه. وليس الأمر كذلك لأنّه لا فائدة، على هذا كما قلنا، في تسميتهما بالمبتدأ والمبنى عليه. فإنّ مقصود سيبويه هو أن يبيّن أنّ المبتدأ مهما كان محتواه الدلالي والخطابي فإنّه بمنزلة الفعل والفاعل. يقول: «فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء». (الكتاب، 6/1). وأيضاً: «فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبني عليه كلام». (الكتاب، 278/1). فهناك تطابق في مستوى الخطاب، ولهذا قسم النحاة فيما بعد الجملة إلى اسمية وفعلية وقال المبرد بهذا الصدد: إنّما كان الفاعل رفعاً لأنه هو والفعل جملة يحسنّ عليها السكوت وتجب بها الفائدة للمخاطب. فالفاعل بمنزلة الابتداء والخبر إذا قلت: «قام زيد فهو بمنزلة قولك: القائم

6 - مثل الرماني في شرح الكتاب.

زيد». (المقتضب، 8/1). وهذا من حيث الإفادة لا من حيث البناء، لأنَّ صيغة اللفظ الذي يحمل المعنى والفائدة لا يطابق بالضرورة صيغة الخطاب من مسند ومسند إليه كما سنراه. ويبين ذلك النحاة العرب بالجوء إلى منهج علمي هو ما يسمونه بحمل الشيء على الشيء أو إجرائه عليه بغية اكتشاف الجامع الذي يجمعهما، وهو ههنا البنية التي تجمع بين الأنواع الكثيرة من الجمل. وينطلقون في ذلك من أبسطها وهي التي تتكوّن من عنصرين: «زيد منطلق» فيحملون عليها جملة أخرى تكون فيها زيادة بالنسبة إلى الجملة البسيطة بحيث تظهر بذلك كيفية تحوّل هذه النواة بالزوائد وهي في الحقيقة مقارنة بنوية أساسها ما يسمى في الرياضيات الحديثة⁷ بالتطبيق، وهو هنا تطبيق مجموعة على مجموعات أخرى بالتناظر ويمكن أن نمثّل ذلك هكذا:

1	∅	زيد	منطلق
2	إنّ	زيداً	منطلق
3	كان	زيد	منطلقاً

فالمكان الذي تظهر فيه الزوائد يقابله في الجملة البسيطة مكان فارغ، فهذا الفراغ يسمونه بالابتداء، ويحددونه بأنّه التّجرد من العوامل اللفظية. وهذه العوامل هي ههنا «إنّ» و«كان» ويعنون بالعامل اللفظ الذي يؤثر في غيره لفظاً ومعنى ويتحكم بالتالي فيه⁸. ويقول سيبويه: ضربت زيداً، هو الحدّ لأنك تريد أن تعمله (أي الفعل) وتحمل عليه الاسم كما كان الحدّ: ضرب زيد عمراً؛ حيث كان «زيد» أول ما تشغل به الفعل وإنّ قدمت الاسم (أي المفعول) فهو عربي وذلك قولك: «زيداً ضربت». (الكتاب، 41/1). «أول ما تشغل به

7 - المعروف عن الخليل بن أحمد أنه كان رياضياً ممتازاً.
8 - وقد ترجم الأوربيون في القرن الثالث عشر الميلادي مصطلح «عمل» العربي إلى اللاتينية regere بمعنى عمل في اللفظ الإعراب، ومنها جاءت كلمة rection في النحو الأوربي، ثم قل اهتمام اللسانيات بهذا المفهوم حتى أحياء من جديد تشومسكي باسم Government (وهي أيضاً تسمية قديمة).

الفعل»: إن هذه الملاحظة خطيرة جداً لأننا نعرف بذلك وبما يقوله في أماكن أخرى من كتابه أن عنصرين اثنين لا تكاد تخلو منهما أبداً البنية اللفظية للجملة وهما: العامل والمعمول الأول الذي أشار إليه سيبويه بأنه أول ما شغل به الفعل ثم يقول سيبويه: «عبد الله» في: «عبد الله ماكث» يرتفع بالابتداء كما ارتفع بالفعل حين قلت: «كم رجل ضرب عبد الله». (الكتاب، 292/1). ويقول أيضاً: «أما ضربت وقتلت فإن الأسماء بعدها بمنزلة المبنى على المبتدأ». (الكتاب، 393/1). فأتضح بهذا الكلام أن الفعل كعامل يقع موقع الابتداء، وأن المفعول به يقع موقع المبنى على المبتدأ أي الخبر، فالتوازي (القياس) أو المناظر هو خاص ببنية اللفظ وليس له أي علاقة بصيغة الخطاب. وعلى هذا الأساس نستطيع أن نوسّع الجدول الحملي السابق هكذا:

	المعمول ₂	المعمول ₁	العامل		
عمليات تحويلية	منطلق	زيد	∅	← الابتداء (الحلو من العوامل اللفظية)	
	منطلق	زيدا	إن	← عوامل لفظية	
	منطلقا	زيد	كان		
	منطلقا	زيدا	حسب عمرو		
	منطلقا	زيدا	أعلمت عمرا		
			زيد	قام	
		عمرا	زيد	ضرب	
	عمرا	ت	ضرب		

1- مفهوم المثال والحدّ: حملنا كل هذه الجمل بعضها على بعض كما فعل سيبويه وبذلك تظهر موازاة تامة بين العناصر لأن إجراء الشيء على ما هو بمنزلة، حتى ولو كان مختلفاً عنه تماماً يكشف لنا البنية اللفظية الجامعة، أي التي تشترك فيها العدد اللانهائي من الجمل وهذا هو النوع الذي يسميه النحاة في مستوى الجملة ههنا قياساً ومثالاً واحداً وأصلاً تُبنى عليه وتتفرع عليه الفروع فهو بالنسبة للجمل كالبناء والوزن (والمثال) بالنسبة للكلمة.

2- تحديد المواضع في داخل الحدّ ومحتواه: وبهذا المثال يتحدد الموضع الخاص بكل عنصر، فموضع العامل أو المعمول شيء، ومحتواه شيء آخر، مثل فاء الكلمة أو عينها أو لامها شيء، ومحتواها شيء آخر. فقد يكون في موضع العامل فعل تام أو فعل ناسخ أو إنّ وأخواتها أو تركيب مثل «حسبت» وهي جملة، بل حتى عامل ومعمول أو معمول مثل: أعلمت عمراً، فكل ذلك عامل. وبفضل هذه المواضع مع عملية حمل عنصر على عنصر لجامع بينها يتضح شيء مهم جداً، وهو أنّ الابتداء هو بمنزلة الفعل وكلاهما والمبتدأ واسم كان واسم إنّ بمنزلة واحدة (المعمول₁) وأنّ خبر المبتدأ بمنزلة المفعول به.

3 - إثبات قانون مهم وهو امتناع تقديم المعمول₁ على عامله: إنّ عبارة سيبويه: «أول ما تشغل به الفعل» تستلزم شيئاً آخر وهو استحالة تقدم المعمول₁ على عامله مهما كان، فإذا قدم محتواه تغيرت بنية الجملة (دون معناها الوضعي): قام عبد الله = عبد الله قام. وقد برع المبرد في البرهنة على هذه الحقيقة. ويقول: «فإن زعم أنه إنّما يرفع «عبد الله» بفعله فقد أحال من جهات منها أنّ «قام» فعل ولا يرفع فاعلين إلا على جهة الإشراك (العطف)... فكيف يرفع عبد الله وضميره؟ وأنت إذا أظهرت هذا الضمير بأن تجعل في موضعه غيره بأن لك وذلك قولك: «عبد الله قام أخوه»، فإنما ضميره في موضع «أخيه» ومن فساد قولهم أنك تقول: «رأيت عبد الله قام» فيدخل على الابتداء ما يزيله ويبقى الضمير على حاله». (المقتضب، 4/128). ويظهر كل هذا بوضوح إذا قمنا بنفس العمليات الحملية:

—	—	عبد الله	قام
∅	قام	عبد الله	∅
أخوه	قام	عبد الله	∅
∅	قام	عبد الله	رأيت

4- ومن ثمّ جواز التقديم والتأخير ما عدا المعمول، بالنسبة إلى عامله وفي حدود معينة: فهذا خاص بمستوى التراكيب المفيدة أي الجمل، ولا يحصل هذا إطلاقاً في المستويات التي هي تحتها (كاللغة والكلمة)⁹ ويمكن أن تعرف العناصر الثلاثة بفضل الاستقرار الخاص بالمعمول الأول، وبعلامات الإعراب التي هي نتيجة لتأثير العامل¹⁰.

5- تكون هذه العناصر التركيبية، النواة الثابتة: وهي بدورها وبهذه الصفة يمكن أن تدخل عليها عناصر أخرى زائدة قابلة للتقديم والتأخير وهي عناصر التخصيص لفظاً ومعنى مثل الزوائد في داخل النواة، وإن وكان وغيرهما.

وهذه المخصصات هي جميع المنصوبات التي تأتي زائدة. وجزء منها باعتبار الخطاب والإفادة يسمى فضلة لأنها تأتي بعد المسند والمسند إليه. فالمفعول به من حيث البنية اللفظية يأتي في موضع المعمول²، فهو غير زائد، بل جزء من النواة اللفظية وهو فضلة في الإفادة

9- مفهوم اللفظة لا سبيل إلى العثور عليه إلا في كتاب سيبويه وعند النحاة الذي فهموا جيداً الكتاب. ولا يسميها سيبويه هكذا بل يقول: الكلمة المفردة وما بمنزلتها. وأهمية هذا المفهوم على قدر أهمية الجملة (الرضي هو الذي سماها لفظة). وتطرقنا لهذا الموضوع في الكثير من مقالاتنا مثل: النظرية الخليلية وعلاج اللغات على الحاسوب. المؤتمر الثاني في اللغويات الحاسوبية، الكويت، 1988م.

10- أما ما أتى به ابن مضاء الأندلسي من نقد لمفهوم العامل فلا يعتد به لأنه هو النحوي الوحيد من بين أكثر من ألفي نحوي ذكرهم السيوطي في كتابه البغية وقف هذا الموقف السلبي إزاء النحو العلمي وخاصة القياس. وقد أراد ذلك أن يطبق على النحو العربي ظاهرياً أبي داود وابن حزم. وقد تحمس بعض المحدثين لهذا الرأي فلم يوفقوا لأن علوم اللسان لا تكتفي بالوصف الساذج للغة، بل تتجاوزها إلى التفسير العلمي. واتفق أن ظهر هذا التحمس مع ظهور اللسانيات الوصفية في الغرب واهتم بعضهم بها وهو رد فعل ضد النحو التقليدي الغربي الذي لا يميز بين النحو التعليمي والنحو العلمي، وابتعد عن التصور الأول الأصل.

وهذه الزوائد على النواة اللفظية هي الحال والتمييز كمعمول زائد للفعل لا الاسم مثل: «طاب زيد نفساً» «عشرون درهما» والظرف والمستثنى المنصوب فقط والمفعول معه والمفعول لأجله والمفعول المطلق.

ونشير ههنا إلى أن الجمل ذات التركيب المزدوج مثل الشرط وجوابه وما بمنزلتهما (أما- إذا الخ) والاستفهامية وغيرهما هي أيضاً تمثل بصيغة تدرج تحتها هذه الصيغة الأولية، ونأسف لعدم إمكان عرضها على القراء الكرام¹¹.

فهذه الصياغة تخصّ كما قلنا لفظ الجملة لا الجملة كخطاب، وكلا النظرتين ضرورية، ثم إنّ التخليط بينهما أو بالأصح تفسير بنية اللفظ باللجوء إلى اعتبارات تخصّ الإفادة غلط فادح وكذلك الإفادة وظواهر التبليغ لا ينبغي أن تفسر باللجوء إلى اللفظ؛ لأنّ اللفظ يدل على معناه الموضوع له وعلى أكثر من معنى فرعي، وهذا المعنى نفسه قد يدل أو يلزمه كما يقول عبد القاهر الجرجاني معنى آخر، فهذه الظواهر لا يرجع السبب فيها إلى اللفظ في ذاته.

وهذا قد تنبّه إليه علماؤنا القدامى قال بهذا الصدد صاحب بدائع الفوائد: «إذا قلت: على زيد دين، فإنك تجد هذا الكلام في قوة قولك: زيد مديان، أو مدين، فمحطّ الفائدة هو الدين وهو الاستفادة من الإخبار فلا تنحبس في الأوضاع وتقول: على زيد، جار ومجرور، فكيف يكون مبتدأ، فأنت تراه هو المخبر عنه في الحقيقة»¹² فليس المقصود الإخبار عن الدين، بل عن زيد. فهذا القدر هو الذي حسن الإخبار عن الفكرة ههنا، فإنها ليست خبراً في الحقيقة وإنما هي في الحقيقة خبر عن المعرفة المتقدمة. فهذا حقيقة الكلام، وأما تقديره الإعرابي النحوي فهو أنّ المجرور خبر مقدم والنكرة مرفوعة بالابتداء. (بدائع الفوائد، 148/2-149). وهو مأخوذ من كتاب نتائج الفكر للسهيلى.

فحقيقة الكلام يعني بها الكلام في ذاته أي كخطاب لا من حيث بنية لفظه، وأما هذه البنية اللفظية فيعبر ثنئنها مرة بترتيب اللفظ، ومرة أخرى بالتعبير: «الإعرابي النحوي»،

11- وقد أطلنا الكلام في ذلك وفي جوانب أخرى هامة في النظرية الخيلية في كتابنا: علم اللسان العربي وعلم اللسان العام.

12- وعلى هذا فالمبتدأ ليس دائماً هو المخبر عنه، أي المسند إليه.

ويمكن أن يعبر بالفرنسية عن الأول Communicationnel, Réalité du discours والثاني Sémiologico-grammatical: وقد يعبر سيبويه عن الأول باللفظ اختصاراً في مقابل المعنى، ولا يريد ههنا بالمعنى مدلول اللفظ الأصلي، أي الموضوع له. فهذا يدخل في ميدان اللفظ Sémiologique بل يريد بذلك دلالة الحال أو الدلالة العقلية أو أي دلالة غير اللفظ. ويسميه العلماء العرب (لازم المعنى). فهذا يخص الـ Sémantique أي المعنى في ذاته لا كمدلول اللفظ، وبالنسبة إلى اللفظ الدال عليه. والفرق بينهما كالفرق بين النحو والبلاغة¹³.

اللفظ الدال والمعنى المدلول عليه باللفظ في الوضع والاستعمال: إن هناك ميزة أخرى لسيبويه لا تقل أهمية عما ذكرناه وهو شيء تجاهله ولم يهتم به المتأخرون من العلماء وكذلك المحدثون ألا وهو اهتمامه الكبير هو والنحاة الأولون بالاستعمال الحقيقي للغة والرصد لتصرفات الناطقين في التخاطب العفوي ومن ثم لأوضاع اللغة، وذلك إلى حد بعيد جداً: بالتقديم والتأخير والقلب والحذف الكثيرة والاختزال والاختلاس وإضمار المبتدأ والخبر، وغير ذلك مما كثر مجيئه في الكتاب. وسنتعرض هنا فقط للجملة المفيدة، وما يطرأ عليها من تغيير في واقع الاستعمال إذ هناك تغييرات عديدة تصيب اللفظة والكلمة وأصوات اللغة.

يتكلم سيبويه عن مستوى من التعبير المستخف يسميه: سعة الكلام والاختصار ويكثر من ذكر هذا المستوى، وخاصة في أبواب المنصوبات، ويمثل له بأمثلة كثيرة جداً بما سمعه هو بذاته من أفواه العرب أو مما رواه شيوخه النقات. وهذا النوع من التعبير غير موجود غالباً عند المتأخرين¹⁴ إلا بعض الاقتباسات والروايات في الشواهد التي يذكرها المتأخرون من النحاة لسبب واضح وهو عدم وجود من تؤخذ منه اللغة بعد القرن الرابع الهجري لذهاب السليقة.

13-- إن هذا التمييز العلمي الموضوعي لا نجده إطلاقاً في اللسانيات الغربية اللهم إلا في نظرية جانبيوان الفرنسي. وقد اكتشف ذلك برصده لمدة عشرين سنة للمصابين بأمراض الكلام فبين أن من تلك الآفات ما يصيب القدرة على التركيب، ومنها ما يصيب القدرة على استبدال مفردة بأخرى بقصدها ومعرفتها معانيها.

14-- كذلك هي ميزة هامة للمتقدمين من العلماء، أما المتأخرون فيكتفون من الشواهد بما حفظ عن ظهر قلب، مثل الشعر والقراءات القرآنية وبعض العبارات التي تجري مجرى الأمثال. أما هذه العبارات العفوية التي تكتب ولا تحفظ فلا سبيل إلى وجودها إلا في زمان الفصاحة اللغوية، وقد ذكر بعضها ابن مالك وابن هشام في بعض الأبواب مثل بابي التنازع أو الاشتغال (نقلاً عن القدامى).

الإجراء على الموضوع: يقول سيبويه هذا باب ما يجري على الموضوع لا على الاسم الذي قبله وذلك قولك «ليس زيد بجان ولا بخيلاً» و«ما زيد بأخيك ولا صاحبك والوجه فيه الجر». (الكتاب، 33/1) أي الأصل والقياس النحوي يوجب الجر، ولكن الاستعمال الحقيقي (السماع) جاء منه ما يخالف ذلك وإذا كثر صار أصلاً آخر. يقول ابن جني «إن السماع يبطل القياس» إذا لم يرد في الاستعمال (ما يؤيد القياس) ويقول أيضاً: «وقد حملهم قرب الجوار على أن جروا: هذا جحرٌ ضربٌ خرب». (وهذا يذكره بعض المتأخرين لشهرته) فكيف ما يصح معناه. (الكتاب، 34/1). وقد يتفق أن يمتنع هذا الإجراء أولاً لعدم وجوده في الاستعمال، ثم لأنه يخل باللغة مثل قوله: ولو قلت: «ما زيد على قومنا ولا عندنا، كان النصب ليس غير، ولا يجوز حمله على ما لأن عندنا لا تستعمل إلا ظرفاً».

انشغال الفعل بضمير وإجراء الظرف هكذا: وسمع سيبويه العرب تقول: «زيداً ضربت» و«زيداً ضربته» (وعلى مثاله) و«يوم الجمعة ألقاك فيه»، و«يوم الجمعة آتيتك»، برفع يوم ونصبه. فالأول هو الحد، أما النصب فقد جاء في الاستعمال بالنصب مع وجود الضمير.

إعمال الأفعال الناسخة والغاؤها: وتقول: «زيد أظنه ذاهباً»، ومن قال: «عبد الله ضربته» نصب فقال: عبد الله أظنه ذاهباً. فإن ألغيت قلت: «عبد الله أظن ذاهباً...» وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى وكل عربي جيد. (الكتاب، 61/1). ويريد سيبويه أن كلا المثالين مستعمل عند العرب ولا يريد من كلمة (جيد) إلا هذا خلافاً لما قد يعتقد بعضهم من تدخل سيبويه في الحكم على كلام العرب بالحسن والقبح تعسفاً.

الحذف والإضمار للاختصار أو لعدم المخاطب رؤية الحال:

قال: «كما يقال إذا ذكر إنسان شيئاً قال الناس: «زيد» وقال الناس: «أنت» (الكتاب، 71/1). قال تعالى: «طاعةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ» (سورة محمد، 21). فهو مثله: فأما أن يكون أضمر الاسم (المبتدأ) وجعل هذا خبره كأنه قال: «أمرى طاعة وقول معروف»، أو يكون أضمر الخبر فقال: «طاعة وقول معروف» أمثل، ويقول ذلك قولك: «متى سيرَ عليه؟»

فيقول: مقدم الحج وخفوق النجم... فإنما هو زمن مقدم الحج وحين خفوقه، ولكنه على سعة الكلام والاختصار... وإن رفعته أجمع كان عربياً كثيراً (الكتاب، 1/ 114) ويقول: وحذفوا كما قال: «حينئذ الآن»، وإنما يريد حينئذ وسمع الآن... وإنما أضمرنا ما كان يقع مظهراً استخفافاً ولأن المخاطب يعلم ما يعني فجرى بمنزلة المثل كما نقول: «لا عليك» (الكتاب، 1/ 114). تقول: «سير عليه ذا صباح»، أخبرنا بذلك يونس عن العرب إلا أنه جاء في لغة لخم مفارقاً لذات امرى وذات ليلة. (الكتاب، 1/ 115). يقول: «أقائماً وقد قعد الناس، وأقاعداً وقد سار الركب»... وذلك أنه رأى رجلاً في حال قيام أو في حال قعود فأراد أن ينتبه فكأنه لفظ بقوله: أتقوم قائماً وأتقعد قاعداً، ولكنه حذف استغناء بما يرى من الحال وصار الاسم بدلاً من اللفظ بالفعل. (1/ 171). ويواصل: وحدثنا بعض العرب أن رجلاً من بني أسد قال يوم جبلة واستقبله بغير أعور فتطير منه فقال: «يا بني أسد: أعور وذا ناب». (الكتاب، 1/ 172). يقول: «وسمعنا بعض العرب الموثوق به يقال له: كيف أصبحت؟ فيقول: حمدٌ لله... كأنه يحمله على مضمرة في نيته هو المظهر (الكتاب، 1/ 161). ومثله قول العرب: «من أنت زيد؟» أي ومن أنت كلامك زيد؟ فتركوا إظهار الرفع كترك إظهار الناصب». (الكتاب، 1/ 162).

وهكذا لا يزال سيبويه يبهنا بكثرة ما يروييه من كلام العرب محاولاً دائماً أن يفسره بالنسبة للحدّ والأصل. وبذلك يظهر الفرق الشاسع بين هذا العمل الوصفي التفسيري في نفس الوقت وسيختمني نهائياً من النحو، وبين هذا الذي سيصير سرد قواعد جامدة مع الاكتفاء بشاهد قرآني أو شعري واحد في الغالب.

أول صياغة للتراكيب العربية :

نظرية العمل العربية*

المقدمة :

عالجنا في هذا البحث بشيء من التوسع مستوى التركيب أي بنية الجملة. حاولنا أن نبين أن التركيب في هذا المستوى ليس مجرد تركيب للكلم. بل يتجاوز ذلك إلى مستوى أكثر تجرداً وهو مستوى العامل و المعمول واكتشف ذلك علماءنا الأولون بفضل حمل الشيء على الشيء لاكتشاف ما يجمعهما في البنية. وبهذا الحمل تتضح أهمية ما يسمى بالموضع وأهميته لا كحيز في مدرج الكلام -في مستوى الجملة- بل في المثال المستنبط من الحمل المشار إليه. فالعلاقات الحملية أي التحويلية بين الجمل هي التي تؤدي إلى معرفة المواضع المثالية وما عسى أن تحتوي عليه، وقد يكون محتوى الموضع لا شيء. فالصفر في هذه الصياغة يقوم بدور هام جداً. ثم إن الصيغة المجردة (ع ← م₁) ± م₂ ± خ تنطبق على أي جملة في العربية، وأهم من هذا هو أن م₁ لا يمكن أن يتقدم أبداً على ع في أي كلام عربي فصيح. وهذا يستجيب أيما استجابة لما يتطلبه العلاج الحاسوبي للغة لأنه فيه من الشمولية والعموم والابتعاد عن النزعة التقطيعية الذرية ما يفي بغرض هذا الميدان.

نقائص الأعمال العلمية العربية الخاصة بالعلاج الآلي للعربية: إن لأكثر المهندسين الذين يخوضون هذا الميدان معرفة لا بأس بها (على أقل تقدير) بالنظريات اللسانية الحديثة وهم يلجؤون في الكثير من الأحيان إلى النحو الصوري الذي أخرجته ن. تشومسكي وهذا شيء جيد جداً وهو طبيعي لأن الحاسوبيات كلها مدينة لتشومسكي بالكثير من المفاهيم

* - بحث قدم للندوة الأولى للغويات الحاسوبية بالقاهرة في عام 1992م.

الراجعة إلى المنطق الرياضي وصياغة الأنحاء. ولا يتصور أن يتكوّن الحاسوبي دون أن يلقنّ الأنحاء الصورية Formal Grammar إلا أن هذا الحاسوبي لا يتلقّى في أثناء تكوينه أي معلومة في اللسانيات (غير هذه الأنحاء الصورية) وبالأحرى في اللسانيات العربية وهذه ثغرة كبيرة تعانيها برامج التكوين في الحاسوبيات في الفرع الخاص بعلاج اللغات (اللهمّ إلا في بعض الجامعات).

قد نجد هذه الثغرة في السيرة العلمية الخاصة باللساني: فقد يتلقى الطالب العربي في اللسانيات دروساً في مذهب لساني معيّن فيصير من أتباعه المتحمسين، بل الغلاة، وقد يجهل كل شيء عن المذاهب الأخرى أو يشدو منها شداً قليلاً لا يمكن أن يكتفي به. والطامة الكبرى هي أنّ برنامجه هذا لا يحتوي في الغالب على أي موضوع يتعلّق بالنحو العربي القديم (نحو الخليل وسيبويه). فيتربّ على ذلك نفور شديد بالنسبة إلى كل هذه الأشياء التي يجهلها الطالب فيحكم عليها بالعقم وأنّها غير جديرة بالدراسة؛ إما لأنّها منافية لمذهبه وإما لِقَدَمِها ومن ثمّ اعتقاده أنّها بدائية وساذجة. وهيئات أن يكون الأمر كما يعتقد ويأ لِيته أنصف النظريات المخالفة -ومنها القديمة- بأن يقف منها موقف الحياد؛ حياد الرجل الموضوعي الذي يقرّ بعدم اطلاعه على ميدان ما. ومعاذ الله أن نريد الخطّ من قيمة هؤلاء الزملاء فلا شكّ أنّ علمهم غزير جداً في تخصصهم، إلا أنّ هذا لا يمنعنا من التصريح أنّ الإمام بجميع النظريات اللسانية بما فيها النظريات العربية القديمة شيء ضروري في تكوين المتخصص في علاج العربية على الحاسوب كما أنّ اللساني المتزوّد بهذه الأشياء يحتاج أيضاً إلى أدنى قدر من المعلومات في الرياضيات والحاسوبيات حتى يستطيع أن يفهم ما يقوله تشومسكي والحاسوبيون. وبسبب هذه الثغرات يقع المعالج للعربية في الخطأ الذي يتخوّف منه كل باحث موضوعي في هذا المضمار وهو التأثير الشديد بمنهجية التحليل الخاصة باللغات الأخرى غير العربية لأنّه لا يعرف منهجية أخرى، بل لا يتصور أن تكون هناك طريقة تحليلية في النحو والصرف والدلالة غير التي تلقنها في أثناء دراسته أو أثناء مساره العلمي. ومن ثمّ إسقاطه للتصور التحليلي الذي وُضع للغات الأوروبية خاصة على العربية. هذا وماذا

يا ترى يمكن أن نجد في هذا التصوّر من الصفات التي ربّما لا تنطبق على العربية ولا تستجيب لما تتطلبه بنية هذه اللغة خاصة؟.

إنّ أكثر الأعمال التي تتناول علاج العربية الآلي تتّصف ببعض الصفات السلبية في نظرنا أذكر منها:

1- النظرة التجزئية المطلقة Segmentalism وما يترتّب على ذلك من الصفات السلبية الجزئية (يرادف التحليل التجزئة في هذه النظرة).

2- النظر إلى مستوى واحد بمعزل عن المستويات الأخرى في الوقت نفسه.

3- الخلط بين عالم اللفظ وعالم المعنى.

فأما النظرة التجزئية فنقصد بذلك النظر إلى اللغة على أنّها نظام من الوحدات تكون كلّها من جنس الفونيمات والمورفيمات أو ما يتركب منها، أي أنّ وحدات اللغة كلّها قطع صوتية باستثناء النبرات Peach أو الـ Stress فإذا لم يتحقق ذلك فإنّهم يسمونها مورفيمات متقطعة. وسبب ذلك أنّ اللغات الأوربية ولا سيّما الرومانية منها أكثر وحداتها هي من جنس القطعة الصوتية Segment. ولذلك يجرون التحليل على خط مستقيم ، أي بحسب توالي هذه القطع الواحدة تلو الأخرى. ومثال ذلك في مستوى المفردات تحليلهم المعروف للكلمة الأوربية¹:

Préfixe	Base	Suffixe	Désinence
pré	traite	ment	s

وينطبق ذلك على العربية هكذا:

1- أنظر مقال محمد حسون من ليون . Utilisation d'une liste de traits morphologiques de modèles ling . ص 246 . ويعترف الأستاذ حسون أنّ هذه التجزئة تعقد التحليل، وتجعل المحلل يلجأ إلى وسائل جزئية خاصة بكل مثال على حدة.

هذا التحليل للكلمة العربية لا يناسبها على الإطلاق (كما لا يناسب صيغ الجمع مثل Child / Children و Feet / Foot في الإنجليزية، وتصاريف الفعل الألماني وغير ذلك) لأن الكلمة العربية كل متكامل الأجزاء لا وجود لأحدهما دون المجموعة المرتبة ترتيباً خاصاً. فالتحليل ينبغي أن يكون إجمالياً شمولياً أو بعبارة أخرى ألا يكون خطياً وأفقياً linear فقط مثل التسلسل الكلامي بل عمودياً أيضاً كما فعله العلماء العرب أي التحليل إلى مادة أصلية (ك ت ب) وإلى بناء أو مثال وهو هنا (مفعلة). والدليل على صحة ذلك هو أن هذا الذي يسمى الجذع (وحدة: كُتَب: بسكون الكاف وفتح الباء) في هذه الكلمة لا معنى له ولا وجود له ككلمة. أما المعنى العام لهذا الجذع فيدل على الجذر وحده لا (كتب) إنما يدل هذا الجذع كـمكوّن في مثال (مفعلة) إذ لا بدّ من مراعاة «الأصل والزوائد والحركات والسكنات كل في موضعه» كما يقول الرضي². وهذا لا بدّ من مراعاته في وضع الخوارزميات إذ التحليل المسلسل يؤدي إلى مشاكل عويصة جداً. وسنرى أن مثل هذه التجزئة على مستوى التراكيب يؤدي أيضاً إلى مشاكل لا حصر لها.

أما الصفة الثانية فهي ناتجة من الاعتقاد بأن المحللات في مستوى التراكيب Syntax يمكن أن توضع دون أن ينظر فيما يكون تحت هذا المستوى أي الاعتقاد بأن المستويات مستقلة بعضها عن بعض. فإن صحّ أن يقال بأن المحللات الصرفية تنظر إلى البناء الباطني للاسم والفعل وأنها لا تهتم بالتالي بالإعراب مثلاً أو التقديم والتأخير للكلم فإنّ العكس غير صحيح لأنّ نظم الجملة يحتوي على ما تحته فيحتاج التعرف عليه في الكثير من الأحيان إلى استكشاف البنى الصرفية خاصة عند اللبس.

2- انظر، شرح الشافية، الجزء الأول، ص2.

أما الخلط بين ما هو خاص باللفظ وما يرجع إلى المعنى وحده فهو شيء يكاد يكون عادياً منذ أقدم الأزمنة. المقصود هو الربط بين البنية اللفظية وبين ما يمكن أن تدل عليه ربطاً محتوماً وبين الدلالة الخارجة عن اللفظ (extragrammatical) ومثال ذلك هذه الأحكام النحوية: الفاعل، المفعول، نائب الفاعل، الخبر وغير ذلك فإن لها تأويلاً على اللفظ وتأويلاً على المعنى. فالفاعل اللفظي النحوي غير الفاعل المعنوي والخبر ليس هو الذي يحمل الفائدة بالضرورة. فهذه ألقاب لأحكام إعرابية أي نحوية فقد يكون الفاعل هو الذي فعل الفعل وقد لا يكون لأنه «اسم مرفوع عمل فيه فعل مقدم عليه وجوباً»³. وأما دلالة اللفظ فهي الدلالة الوضعية (المعجمية في اصطلاح المحدثين). وكما هو معروف فهناك دلالات خارجة عن اللفظ (دلالة الحال وما يستدل بالمقام) ودلالة المعنى (وهي معنى المعنى عند الجرجاني) أي ما يستلزم المعنى الوضعي من معان أخرى ليست مدلولاً عليها باللفظ (كما في المجاز والكناية وغيرهما) وباختصار يمكن أن نقول بأن اللفظ كعنصر دال له أحكام خاصة به ولا ينبغي أن تحدد هذه الأحكام باللجوء إلى المعنى، إذ اللفظ هو الأول كما يقول علماءنا، وكذلك المعنى فله أحكام خاصة به فإذا لم يكن مدلولاً عليه باللفظ فأحكامه راجعة إلى المنطق الطبيعي لا إلى النحو. فكيف يمكن أن نتفادى هذه الأشياء؟ الجواب يكمن في النظر في كل المذاهب اللسانية الحديثة وكذلك النحو العربي القديم والمقارنة بينها. وسنتناول موضوع العامل عند القدامى من النحاة لأنه يمثل تماماً هذه الفوارق التي بيتناها وذلك في مستوى التراكيب.

نظرية العمل أو العامل: إن نظرية العامل هي نظرة تجاهلتها تماماً النزعة البنوية الغربية ونبذها أيضاً المحدثون من العرب بتأثرهم بهذا المذهب (لا سيما أولئك الذين ينادون إلى ترك التقدير في النحو والتمسك بظاهر اللفظ، ومن ثم بالوصف لنظام اللغة وترك

3- انظر في ذلك ما قاله القدامى وخاصة ابن جني في كتاب الخصائص، 280/1.

التعليل). كما وقع خلط بين التحكم في اختيار المعيار والاعتبار العلمي لهذا المعيار كظاهرة. وهي كارثة بالنسبة للعلم وعلوم اللسان بصفة خاصة.

إنّ التوليديين من اللسانيين ينطلقون في تحليل الجملة مما يسمونه Verb- و Noun-Phrase أي المركب الاسمي والمركب الفعلي وهو (كما سبق أن قلناه) شبيهة بالتحليل العربي إلى مسند ومسند إليه، إلا أنّ هذا يخص الجملة كوحدة ذات وظيفة إفادية (Informational Function) ولا ينظر أصحابه فيه إلى بنية اللفظ في ذاته إذ هناك بنية أخرى غير المسند والمسند إليه. ويتراءى ذلك بوضوح في تحليل الجملة الاسمية إلى مبتدأ ومبنى عليه وهو تحليل على اللفظ لا على الوظيفة الإفادية؛ إذ قد يكون محل الفائدة هو المبتدأ خلافاً للمبرد ومن جاء بعده وذلك مثل «على زيد دين». فهو بمعنى زيد مديون. فللفظ هنا بنية لا تتطابق مع بنية الجملة كجملة مفيدة: معتمد الفائدة هنا هو المبتدأ ومعتمد البيان حسب تعبير الرماني شارح كتاب سيبويه هو الخبر. وهذا يفسر أنّ سيبويه لا يسمي دائماً الخبر (المبني على المبتدأ) خبراً. وأنه يسمي أحياناً الحال خبراً. وههنا يظهر بوضوح ذلك الخلط الذي أشرنا إليه في هذا البحث بين عالم اللفظ (Semiologico - Grammatical) وبين عالم المعنى والإفادة (Communicationnal). فبفضل المنهجية العلمية التي عرف بها العلماء العرب وتعتمد أساساً على حمل الشيء على الشيء وإعطائه حكمه إذا جمعها جامع (وهو القياس العربي). يمكن أن نكشف عن سرّ ذلك وبالتالي عن بنية اللفظ لأنّ هذا الحمل ما هو في الحقيقة إلا ما يسميه علماء الرياضيات اليوم بتطبيق مجموعة على مجموعة بإظهار ما يوجد بينهما من التوافق أو عدم التوافق في البناء⁴. فإذا حملنا جملة بسيطة مثل: زيد منطلق على جمل تتضمن هذه النواة مع زوائد كما فعله أجدادنا نحصل على الجدول التالي:

4- انظر بحثنا: منطق النحو والعلاج الآلي للغات. ندوة استخدام اللغة العربية في تقنية المعلومات الرياض، مايو 1992م. نشر في هذا الجزء من الكتاب (يلي هذا البحث).

منطلق	زيد	∅
منطلقاً	زيد	كان
منطلق	زيداً	إنّ

لاحظنا فيما سبق أنّ هذا الحمل يُظهر شيئاً مهماً جداً وهو العلاقات البنوية التي توجد بين هذه الجمل (وهذا قد استعاره تشومسكي من النحو العبري الذي هو نسخة عن النحو العربي، وسمّى هذا الحمل تحويلاً (Transformation) وسمّى النحاة كلاً من كان وإن عاملاً. أما هذه العلامة ∅ فهي تدل على أنّ العامل لا لفظ له وهنا وهو الذي يسميه النحاة الابتداء. وهذه الأشياء بما فيها الابتداء تؤثر في اللفظ والمعنى؛ إذ يحصل للإعراب وللمعنى تغيير ما. ولأحظّ النحاة أنّ المعمول الأول لا يمكن بحال من الأحوال أن يقدم على عامله وهو هذا الذي ترفعه كان وتنصبه إنّ مهما كان حاله في ظاهر اللفظ. وهذا يؤدينا إلى أن نقيم تمييزاً هاماً بين المرتبة في الذكر والمرتبة في التقدير (الرّماني) أي بين الموضع وبين محل اللفظة في تسلسل الكلام. فزيد في «منطلق زيد» هو في موضع الابتداء حتى ولو كان مؤخراً في الذكر. وهذا التمييز مهم جداً لأنه يمكن المحلل من أن يتجرّد من ظاهر اللفظ ليستخرج البنية الحقيقية للجملة لا ما يظهر من ذلك في التسلسل الكلامي (مدرج الكلام) ويحصل بذلك على مُثَل (جمع مثال) وهو ما يسمى الآن Model أو Pattern وبالفرنسية Schème وبنيني على رموز مجردة، وذلك ليشمل المثال أكبر عدد ممكن من التراكيب. فالعامل على هذا هو المحور اللفظي لكل كلام وليس فقط ما يعمل الرفع والنصب.

كما يمكن أن نحمل الجملة الفعلية على الجملة الاسمية لنحصل بذلك على مثال واحد يجمعهما، وذلك باهتدائنا إلى أمر مهم وهو أنّ الفعل لا بدّ له من فاعل ولا يتقدم هذا الأخير على فعله إطلاقاً. فيمكن أن نضع الفعل في موضع الابتداء والعوامل الأخرى التي تقوم مقامه. فيصير بذلك الفعل عاملاً والفاعل المعمول الأول له. أما المعمول الثاني فهو هنا ومن حيث اللفظ اختياري وهو المفعول به لأنه الأول في المرتبة التقديرية قبل جميع المفاعيل

الأخرى. أما الفرق بين الفعل الذي له فاعل وبين ما يسمى بالأفعال الناسخة وهي كان وأخواتها فهو أنّ «كان» تدخل على المبتدأ والخبر فهذه بمنزلة حرف معنى، على الرغم من كونها تتصرف كما يتصرف الفعل غير الناسخ. وكلاهما عامل ولا بدّ لهما من معمول أول متأخر عنهما. فهذه المجموعة من الكيانات التركيبية: ع / م₁ / م₂ تكون نواة البنية اللفظية في مستوى الجمل وهناك عنصر آخر خارج النواة يعتبر عنصراً زائداً عليها إذ يمكن حذفه دون أن يلحق أي ضرر للنواة. ويشمل جميع الفضلات المنصوبة كالحال والتمييز والمفاعيل الأخرى وهو معمول ثالث للعامل (غالباً) إلا أنّ الفرق بينه وبين العناصر الأساسية هي أنه موصول بها غير مبني على الزوج المرتب: ع ← م₁. ولا يمكننا أن ندخل هنا في التفصيل لضيق المكان وسنرمز إليه بحرف (خ: من كلمة مخصص). فهكذا نستطيع أن نصوغ هذه الأشياء في المثال المجرد التالي:

$$[ع ← م_1 ± م_2 ± خ]$$

حيث إنّ ع = العامل و م₁ = العامل الأول و م₂ = المعمول الثاني، والقوسان مع السهم = الزوج المرتب، وما بين المعقوفتين النواة، و خ = المخصصات.

والجدير بالملاحظة ههنا أنّ كل واحد من الرموز ع / م₁ / م₂ / خ. يمكن أن يحتوي على كلمة أو لفظة وهي فوق مستوى الكلمة⁵. (أنظر كتابنا: علم اللسان العربي وعلم اللسان العام وكذلك ما نشرناه من البحوث). أو حتى على بنية تركيبية مثل: أعلمت عمرا زيدا منطلقاً. فمستوى التراكيب في هذا المنظور ليس هو عبارة عن تراكيب مختلفة للكلم وما فوقها، بل لعناصر أكثر تجرداً هي العامل والمعمولان والمخصصات كما رأينا.

ففائدة هذا المثال عظيمة جداً لأنه يمثل في صيغة واحدة كل الأبنية التي تحتلها الجملة العربية. فمن ناحية الحكم الإعرابي: المعمول الأول هو دائماً فاعل أو مبتدأ وما بمنزلتها والمعمول الثاني مفعول به أو خبر وما بمنزلتها. ولا علاقة بين هذه الأشياء والمعاني التي

5- اللفظة هي الاسم + الأدوات والمضاف إليه والعلامات الداخلة عليه، وكذا هو الفعل مع ما يدخل عليه.

يقتضيها المسند والمسند إليه في حال من أحوال الخطاب لأنّ بنية اللفظ شيء ودلالة هذه البنية الجزئية في حالة معينة من الخطاب شيء آخر. وذلك لأنّ المثال التركيبي -كمثال الكلمة على وزنها- يمثل أبنية اللفظ في حدّ ذاتها مجردة عن المعاني الكثيرة التي يمكن أن تدل عليها لأنّ هذه البنية هي في الحقيقة مستقلة عن المحتوى الدلالي والإفادة التي يمكن أن تحتوي عليه. فأول ما يدعو إليه النحاة الخليليون هو اكتشاف هذه البنية فهي كالهيكل العظمي للجملّة، ثمّ يجب ب عد ذلك أن يبحث أولاً في المعاني التي تدل عليها هذه الصيغة بالوضع (في الـCode) وهو غير البنية اللفظية وفوق ذلك المعاني التي تستلزمها هذه المعاني الوضعية في أحوال كثيرة من الخطاب (وهو موضوع البلاغة).

وفائدة أخرى هو الحدّ من التقاليد التي تقتضيها قسمة التركيب (تعبير ابن جني) فليس هناك إلا 3 صور فقط: (ع + م₁ + م₂) (ع + م₂ + م₁) (م₂ + ع + م₁) ثمّ إنّ الفرق الذي أشرنا إليه بين عالم اللفظ وعالم المعنى يتضح جيداً ههنا، إذ قد يدل التركيب الواحد على أكثر من معنى وبالعكس قد يدل التركيبان على معنى واحد وذلك مثل: «قام زيد» و«زيد قام»، فكلاهما يدل في الوضع⁶ على معنى واحد وهو الإخبار بقيام زيد. فبعض الناس منذ القديم رأوا في ذلك تعسفاً للنحاة وهو غير صحيح. فقد بيّن المبرد الفرق في مستوى البنية اللفظية هكذا: «فإن زعم زاعم أنّه يرفع «عبد الله» في «عبد الله قام» بفعله فقد أحال من جهات:

1- منها أنّ «قام» فعل ولا يرفع الفعل فاعلين إلا على جهة الإشراك (أي العطف) فكيف يرفع «عبد الله» وضميره؟ وأنت إذا أظهرت هذا الضمير بأن تجعل في موضعه غيره بأن لك وذلك قولك: «عبد الله قام أخوه». فإنما ضميره في موضع «أخيه».

2- ومن فساد قولهم أنّك تقول: رأيت عبدَ الله قام. فيدخل على الابتداء ما يزيله ويبقى الضمير على حاله.

6- مدلولهما الوضعي واحد، لكن الغرض البلاغي يختلف فيهما كما هو معروف (فرق في الـ Connotation).

3- ومن ذلك أنك تقول: عبدُ الله هل قام؟ فيقع الفعل بعد حرف الاستفهام ومحال أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله... (المقتضب، 128/4). وما فعل المبرد ههنا إلا ما تعود عليه العلماء العرب من حمل شيء على شيء، ويتضح ذلك بهذا الجدول:

ع	م ₁ أو م ₂	م ₂ أو خ
1 الابتداء أو فعل وفاعل	المبتدأ أو المفعول	فعل وفاعل في موضع الخبر م ₂ أو واو الحال
2 ∅	عبدُ الله	قام ∅
∅	عبدُ الله	قام أخوه
3 ∅	عبدُ الله	هل قام ∅
4 رأيتُ	عبدُ الله	قام ∅

فموضع ع فارغ في 1 و 2 و 3 وهو الابتداء والدليل على وجوده إمكانية تشغيله بـ رأيت ههنا في 4. ثم في داخل م₂ موضعان: «قام» وموضع ضميره والدليل على وجوده إمكانية تشغيله باسم مظهر وهو هنا في م₂ «أخوه». ودليل آخر على وجود موضع الضمير في داخل م₂ هو أنه لم يسمع من العرب أنهم أعملوا فعلاً في كلمة تأتي قبل حرف الاستفهام إطلاقاً فدل ذلك أن معمول «قام» هنا في 3 هو ضمير بعده وإن لم يظهر في اللفظ. فكل ذلك يظهر واضحاً باللجوء إلى المثال التركيبي الذي بنيت عليه نظرية العمل العربية.

إن هذا التصور الخاص بالمدرسة الخليلية يمكن أن يتقادم به تلك النزعة التجزئية التي تغفل أكبر خاصية يبنى عليه اللسان البشري وهو تداخل العناصر اللغوية أو بالأحرى تداخل المستوى الأعلى بالأسفل والعكس، وهذا يستحيل أن تظهره التجزئة الخطية التي تتناول

التسلسل الكلامي القطعة منه تلو القطعة كأنّ اللغة على الرغم من تعقيدها الشديد المهور هو هذا التسلسل الكلامي ليس غير. وقد تظن إلى ذلك البنويون الأمريكيون إذ عرفوا أنّ هناك وحدات تتداخل بكيفية تنازلية وليست سلسلة من القطع الصوتية كما هو في ظاهر اللفظ وحاولوا أن يصوروا هذا التداخل بالمكونات القريبة Immediat Constituents. ولكن هيهات أن يمثل ذلك التعقيد العميق الخاص باللسان البشري، ولا ننسى أنّ النحو التوليدي ما هو إلا صياغة على شكل تفرعي شجري لهذه النظرية البنوية الأمريكية وهذا قد يتناساه المهندسون إذ أبهروا بالرباعية التي وضعها تشومسكي وهي قريبة جداً من اهتماماتهم لأنها تطابق الصياغة المنطقية الرياضية التي يتطلبها العلاج الآلي ولكن ليست في الواقع إلا صياغة⁷ والواقع أنّ الصياغة لا تكون لها قيمة إلا بقيمة المعطيات التي تحتوي عليها. وههنا هي النظرية اللغوية التي يحاول الباحث صوغها.

7- ولهذا لم يكتف تشومسكي بذلك، بل أضاف إلى النحو التوليدي النحو التحويلي إلا أنه لا يزال في طور التكوين.

منطق النحو العربي

والعلاج الحاسوبي للغات*

المقدمة :

نتعرض في هذه الدراسة بالشرح والتعليق المعمق إلى هذه المفاهيم التي تطرقنا إليها في البحث السابق ومفاهيم أخرى لا تقل أهمية وأقيت هذه البحوث في مؤتمرات أو مدارس صيفية ونشرت في مجلات وبلغات مختلفة لتعريفها في مختلف البلدان. فهذا سبب من الأسباب فيما يبدو في مجموعها من التكرار وهو مفيد جداً مهما كان نظراً لصعوبة هذه المفاهيم العلمية. ومقصودنا هو إحلالها محلها من المنطق الرياضي الحديث. ويظهر ذلك بوضوح عند كشفنا لخلو المنطق التقليدي من عمليات التطبيق التناظري (Bijection). ويترتب على ذلك وجود ما يسمى بالحدّ الإجرائي (ومن ثمّ حدّ اللفظة) أو الرسم (بالمعنى الطبولوجي) الذي تتولّد عليه العبارات المتفرعة من الأصل (Schème Générateur). وهذا يؤدنا إلى الكلام عن معنى الأصل والفرع وإثبات الفوارق الكبيرة التي توجد بين طرق تحليل اللغة عند اللسانيين المحدثين وهذه الطرق العربية، وسنتكلم لأول مرة في هذه البحوث عن ظاهرة الإطالة (Récurtivité) وهو شيء قد عرفه اللغوي تشومسكي إلا أنّ إدماجه في المثال في مستوى اللفظة ومستوى العامل والمعمول يثري هذا المفهوم أيما إثراء لأنه يحلّ بذلك محلّه المناسب من البنية (التي يرسمها المثال) كما نتعرض أيضاً إلى المستوى الأعلى للتركيب وهو مستوى ما له الصدارة من العوامل. وهذا أيضاً تصوّر لا سبيل إلى وجوده في اللسانيات البنوية ولا التوليدية. وهذه المجموعة من المفاهيم والطرق التحليلية هي الآن في

* - بحث ألقى في ندوة استخدام اللغة العربية في تقنية المعلومات بالسعودية، من: 8 إلى 12 ذي القعدة 1412هـ الموافق 10-14 مايو 1992م. تكررت المفاهيم والأفكار نظراً لنظرتنا لموضوعات متقاربة.

محك الاختبار في مركز البحوث لترقية اللغة العربية بالجزائر في مختبر العلاج الحاسوبي للغات (وقبل ذلك في معهد العلوم اللسانية والصوتية).

منطق اللغة ومنطق العلم الذي موضوعه اللغة: ربّما لا يميّز الكثير من الناس بين المنطق الخاص باللغة والمنطق الخاص بالبحث في ذات اللغة. فأما الأول فهو الانتظام الذي ينتظم عليه عناصرها على مراتب، ومن ثمّ البنية التي بنيت عليها ومجاري هذه البنية وكلاهما ميزة لها من غيرها من الأوضاع الاجتماعية وميزة لكل واحدة من اللغات البشرية (فلكل لغة بنية خاصة تميّزها عن غيرها). فالمقصود بلفظة منطق في المفهوم الأول ليس هو الوسائل العقلية التي نجدها في المفهوم الثاني؛ إذ الباحث عندما يقوم بالبحث في اللغة يلجأ إلى هذه الوسائل ككل باحث في جميع العلوم للكشف عن أسرار الظواهر التي يريد فهمها.

فدراسة منطق اللغة في الحقيقة غاية علوم اللسان بجميع فروعها: النحو العلمي والصوتيات ودلالة الألفاظ والبلاغة الخ. وأما دراسة منطق هذه العلوم بالذات فهي دراسة نظرية المعرفة العلمية الخاصة بهذه العلوم أي إبستمولوجيتها. وقد يقول القائل: كيف تسمى نظام اللغة منطقاً وبين النظام الباطني للغة والمنطق المعروف الفروق التي تعرفها؟ والجواب عن هذا هو أنّ كل نظام يلاحظ في الظواهر فهو مما يدركه العقل وحده ولا تدرك الحواس إلا المعطيات الخام ولا سبيل إلى معرفة نظامها إلا بعد تدخل العقل. وكل ما يدركه العقل - أي ما يطمئن له - فهو منطقي أو مبني على منطق ما.

وليس معنى ذلك أن لا علاقة بين المنطقين، بل: فإنّ للوسائل العقلية - الحدود وأشكال الاستدلالات - تأثيراً عميقاً في نوعية التصور الذي يفرض إليه الباحث بهذه الوسائل. فموضوع البحث ليس مستقلاً أبداً عن هذه الأدوات العقلية التي يسلطها عليه الباحث (ومن ثمّ الخلط المشار إليه).

ولهذه الملاحظة أهمية كبيرة بالنسبة إلى ميدان العلاج الآلي للغة لأنّ النظرية اللغوية التي يبني عليها المعالج برامجه الحاسوبية قد تكون قاصرة لقصور الوسائل العقلية التي

أخرجت بها إلى الوجود وذلك لضعف قدرتها الاستكشافية (كمنطق أرسطو، و منطق النحو العربي التقليدي غير الذي أبدعه النحاة الأولون، واللسانيات البنوية الغربية) أو عدم قدرتها تماماً (كمنطق أرسطو).

ثم إنّ المعالج للغة العربية على الحاسوب وقد يكون لغوياً أو مهندساً يلجأ في أحيان كثيرة إلى النحو العربي في أجمد صورهِ وهو نحو النحاة المتأخرين وهذا في أحسن الأحوال وقد يكتفي بالنحو الذي يتعلّمه الأطفال في المدرسة (كما يفعل بعض الطلاب في بلادنا في هذا الميدان) وذلك لعدم تقطنه إلى ضرورة لجوء الباحث إلى نظرية علمية في اللغة تستطيع أن تستجيب لما يبتغيه من الصياغة المنطقية الرياضية. فالنظرية اللغوية المتماسكة، أي التي لا تحتوي على غموض في تحديد مفاهيمها ولا تخلط بين هذه المفاهيم ولا تقتصر على بعض أشكال هذا التحديد دون بعض، هي الغاية المنشودة التي يجب أن يحققها اللغويون الذين يتعاونون مع الحاسوبيين في العلاج الآلي للغة. ونعتقد أنّ مثل هذه النظرية بالنسبة للعربية يمكن أن نجدها عند النحاة الأولين ممن أبدعوا كل المفاهيم والمناهج التحليلية العربية الأصلية¹ التي تنتمي إلى مدرسة الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه ومن تلاهما قبل نهاية القرن الرابع الهجري.

أولاً: **منطق علم اللسان العربي** (أو منطق النظرية اللغوية العربية مفاهيمه ومناهجه الأساسية).

1- **مفهوم الباب ومفهوم المثال**: أكثر سيبويه ومن جاء بعده من النحاة المبدعين من استعمال كلمة «باب» إكثاراً لا مثيل له. وهذا دليل على أنّ هذه الكلمة هي من «المفاتيح» - كما يقال في زماننا- التي تمكّن الباحث من فهم أغراضهم الحقيقية مما قالوه حول العربية. على أي شيء يطلق سيبويه هذه الكلمة يا ترى؟.

1- أي تلك الأشياء التي فهمها المتأخرون على غير ما فهمها أصحابها المبدعون لها كمفهوم الكلمة و مفهوم البناء و أنواع الدلالات وغير ذلك.

يطلق (الباب) أولاً على المجموعات المرتبة من الحروف الأصلية للكلمة الثلاثية مثل: ض ر ب - ر ب ض وغيرهما وكذلك على أبنية الكلمة، أي على أوزانها: باب فَعْلَ وباب فَعْلَ وغيرهما. وهذان البابان يخصان الكلمة كما ترى، أي مستوى المفردات. ويتجاوز سيبويه هذا المستوى فيسمي أنواع التراكيب أبواباً، وذلك مثل قوله في باب «حسبك» (الكتاب، 300/1). وباب «لقياً وحمداً» (الكتاب، 186/1). و «يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت» (الكتاب، 62/2). وقد يقصد سيبويه من الفصول التي قسم بها كتابه هذا المعنى بالذات عندما يقول: «هذا باب ما جرى من الأمر والنهي فيه بأسماء مضافة» (الكتاب، 128/1). و «هذا باب ما يضم في الفعل» (الكتاب، 258/1). الخ....

والباب لا يخص مستوى من مستويات اللغة ولا جانباً واحداً من جوانبها، بل ينطبق على اللفظ والمعنى إفراداً وتركيباً وما هو أعلى من هذه المراتب. فالباب حسب ما يظهر من هذه المسميات المسماة به هو «مجموعة من العناصر تنتمي إلى فئة أو صنف وتجمعها بنية واحدة»² وكونها مجموعة بالمعنى المنطقي الرياضي لا مجرد جنس بالمعنى الأرسطي هو أن أفراد الباب تجمعها صيغة أو مجرى لا صفة فقط كما هو الشأن في الجنس. فكل ما ذكرناه من الأمثلة عبارة عن مثال يحكي فيه كما يقول ابن جني، بناء الشيء. الخصائص 200/2. نعم قد يشبه الباب الجنس الأرسطي في أنه صنف له صفة مميزة إلا أن القدر المشترك بين أفراد الباب الواحد ليس مجرد صفة، بل بنية تحصل وتكتشف في نفس الوقت بحمل كل فرد على الآخرين لتتراءى فيها هذه البنية؛ فهذه العملية ليست تجريداً بسيطاً يؤدي إلى كشف فئة بسيطة هي الجنس بل عملية منطقية رياضية تسمى قديماً حمل الشيء على الشيء أو إجراءه عليه أو اعتبار شيء بشيء، وحديثاً تطبيق مجموعة على مجموعة أخرى تؤدي إلى إظهار بنية تشترك فيها جميع عناصرها وهذه البنية يستتبها المحلل بهذا العمل وهذا الإجراء بالذات ويمكن أن نرسم ذلك كالتالي:

2- وبصفة عامة يجمعها مجرى من المجاري الخاصة بعناصر اللغة.

تَكَافُؤُ (فئة)	مَ	كُ	تَ	ب
	مَ	نُ	عَ	ب
	مَ	جُ	مَ	ع
	مَ	عَ	مَ	ل
	ترتيب (نظم)			

فهذه فئة اسم المكان الثلاثي أي باب مَفْعَل (مثاله مَفْعَل)

تَكَافُؤُ ← فئة + ترتيب (أو نَظْم) = فئة اسم المكان — أي باب مَفْعَل ومثاله مَفْعَل.

ففي مثال (مَفْعَل) توجد متغيرات هي الحروف الأصول؛ فالفاء تمثل أي حرف صامت من الأبجدية العربية في المرتبة الأولى، والعين ما هو في المرتبة الثانية وهكذا. أما الثوابت فهي الحركات والسكنات والزوائد. فالمثال يحصل بتركيب عمليتين: عملية تجريدية تؤدي إلى فئة تسلط عليها هي نفسها عملية أخرى ترتيبية فيحصل بناء معين مشترك يسمى مثلاً. فالمثال هو مجموع الرموز المرتبة التي تمثل بها بنية الباب. وفائدتها عظيمة إذ هو تمثيل علمي Simulation للواقع غايته الجمع في باب واحد بين عناصر مختلفة بالكشف عن أهم شيء فيها وهي صيغتها المشتركة لا صفتها الذاتية فقط، فالواقع يصير هكذا أكثر انضباطاً وأكثر معقولية. هذا في مستوى المفردات ولا مانع بأن يكون مثل ذلك في المستويات اللغوية الأخرى، لكن على أسس أخرى كما سنراه. وعلى هذا فإنّ المثال هو حدّ تتحدد به العناصر اللغوية ولكنه حدّ إجرائي Processive définition لأنه ترسم فيه جميع العمليات التي بها يتولد العنصر اللغوي في واقع الخطاب أو بعبارة نحائنا: تبنى عليه المفردة أو الكلام³ كما هو الشأن في حدود الرياضيات حيث تتحدد الأعداد والأشكال الهندسية وغيرها برسم كيفية

3- بناء الشيء كاصطلاح في النحو الخليلي هو تحقيقه على مثال سابق (كثيراً ما يستعمل ابن جني هذا المصطلح لهذا المعنى (البناء إذن عكس التمثيل).

توليدها. ولهذا ترجمنا هذا المفهوم بهذا اللفظ الأجنبي: Generator Pattern بالإنجليزية و Schème générateur بالفرنسية. أما بالنسبة لبناء الكلم فالمنطلق هو:

أ - الحروف الأصول كمعطيات (الأصل).

ب- المثال الذي سيبني عليه كضابط للعمليات المولدة (البناء كمصدر).

أما هذه العمليات فهي استبدال كل متغير بثابت مع إبقاء الثوابت التي في المثال ويسمى هذا تقريع الفروع على الأصول (بضابط). أما كون الباب مجموعة أفراد ذوات بنية مشتركة بالمعنى الرياضي فأوضح دليل على ذلك - بعد ما قدمناه - هو وجود أبواب لا فرد فيها إطلاقاً وذلك مثل باب فِعْل، فإنه باب لم يأت أي لفظ على مثاله في الاستعمال⁴ أي في الواقع المسموع. وأما باب شَنِّي (نسبة إلى شنوءة) فإنه لم يأت إلا هذا اللفظ فقط فهو مجموعة ذات عنصر واحد. أما باب فِعْل فهو مجموعة خالية في اصطلاح الرياضيات. ويزيد اعتقادنا يقيناً أن الأبواب كلها ناتجة عما يسميه ابن جني «قسمة التركيب» (Combinatory) وهي عبارة عن استفراغ كل ما تحتمله العناصر الأصلية من التراكيب. فباب فِعْل هو أحد المثل التي تنتج عن الجداء الديكارتي:

{ف × فتحة، ضمة، كسرة} × {ع × فتحة، ضمة، كسرة سكون⁵} فحاصله هو 12 مثلاً منها فِعْل⁶.

وربما يقول قائل إن مفهوم الوزن للكلمة هو شيء معروف عند كل مختص في اللسانيات الحديثة أو كل من درس شيئاً من النحو. فالجواب عن هذا أن علماء اللسان الغربيين

4- أما حَبْك (الذاريات) فهو قراءة شاذة وناتجة عن تفاعل صوتي.

5- الفاء في فعل (أي الحرف في المرتبة الأولى) يمكن أن يكون لها 3 أحوال في التحريك، والعين كذلك إلا أنه تقبل السكون أيضاً.

6- ويسمى الخليل كل ما هو غير موجود في واقع الاستعمال «المهمل» كما هو معروف. هذا وقد لا يطرد الباب ومعنى ذلك أن بعض الأفراد التي يلزمها أن تكون على بنيتها ليست كذلك في الاستعمال فتسمى شاذة عن بابها. هذا ولا بد من التمييز بين القسمة التركيبية هذه والقسمة الشمولية (الأفلاطونية) فهذه الأخيرة تكفي بأن تفرع الأنواع من الأجناس، والأشخاص من الأنواع فهي قسمة اندراجية: من الأعم إلى الأخص ببيان كل ما يندرج وينتمي إلى جنس ثم إلى نوع دون أي تركيب.

لا يعرفون إطلاقاً هذا المفهوم وإن عرفه بعضهم فعن طريق ما كتبه المستشرقون عن بنية العربية وقد أخذوا ذلك كله عن النحاة العرب. أما الذي درس النحو العربي التقليدي فإنه غالباً يجهل شيئين هامين جداً:

أولاً: أن مفهوم المثال هو مفهوم منطقي رياضي محض وهذا مخالف تماماً للمنطق غير الرياضي (غير اللوجستيقي).

ثانياً: أن المثال غير منحصر في مستوى المفردات (أي في أوزانها) بل يتجاوزها إلى ما هو أعلى منها. فللتراكيب أيضاً مثل يبنى عليها الكلام وليست كما سنراه هي الترتيبات المختلفة الفعل والفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر كما يعتقد بعض الحاسوبيين، بل هي مثل أكثر تجريداً. فللجمل المفيدة بُنى لا تتمثل في ترتيب عناصرها، بل في مثال اعتياري يحصل في مستوى أعلى من التجريد الإنشائي⁷.

2- مفهوم الأصل والفرع: كثيراً ما يستعمل النحاة أيضاً كلمتي الأصل والفرع فيقول سيبويه مثلاً: «لأن الأسماء كلها أصلها التذكير» (الكتاب، 22/1). وكذلك يقول عن المفرد فهو أصل للمثنى والجمع وذلك لأن المؤنث يتحصل بزيادة شيء على المذكر وكذلك هما المثنى والجمع بالنسبة للمفرد. أما أصالة الاسم فلأنه يمكن أن يظهر وحده في الكلام، أما الفعل والحرف فلا يظهران أبداً إلا مع الاسم أو مع كليهما معاً. فللعناصر اللغوية مراتب على حدّ تعبيرهم ويعنون بذلك أن كل كيان لغوي إما أصل يبنى عليه غيره أو فرع يبنى على أصل أو أصول (على مثال سابق) أما ما يسمونه بالاشتقاق فهو تفريع خاص بالكلم، والتصريف هو العمليات التحويلية التي تجري على اللفظ (زيادة، حذف، قلب، تقديم، وتأخير... الخ) في تفريع الفروع. أما التراكيب فأقلها عناصر تعدّ أصولاً لما هو أكثر منها بنفس العمليات لكن بتسليطها لا على الحروف بل على الكيانات الدالة ودائماً على مثال سابق.

7- للتمييز بينه وبين التجريد الساذج المؤدي إلى الجنس والفئة غير ذات بنية.

إنّ هذا التصوّر انفرادي أيضاً النحو العربي. نعم قد نجد معنى الاشتقاق في النحو التقليدي الغربي Lexical Derivation والانتقال من الجمل البسيطة إلى الجمل المعقدة وشيئاً مثل هذا في اللسانيات البنوية الأمريكية (في نظرية Items and Process) لكن لم يعمّم الغربيون مفهوم التفريع على كل الكيانات اللغوية وفي جميع مستوياتها (إلا في آخر ما توصل إليه الباحث نوام تشومسكي) وأكثر من هذا فإنّ المنهج العربي هو أقرب إلى المنهج الأكسيوماتيكي في المنطق الرياضي لأنّ الأصول هي بمنزلة المسلمات (والمعطيات عامة)⁸ التي ينطلق منها الباحث فيحوّلها بعدد من العمليات بضوابط هي المثل السابقة (هي نفسها أصول من هذه الحيثية)⁹.

3- مفهوم القياس في النحو العربي: إنّ مجيء لفظة «قياس» على لسان العلماء المسلمين كثير جداً وكل يعرف أنّ جميع العلوم الإسلامية التي تلجأ إلى الاستدلال فأساس هذا الأخير هو القياس وذلك كالفقه والنحو. وعلى أي شيء بالضبط يطلق النحاة العرب هذا اللفظ؟ يقول سيوييه «بنات الحرفين تكسر على قياس نظائرها التي تحذف» (الكتاب، 190/1). ويقول الرماني شارح الكتاب «... كثير في نفسه لا في بابه ونظائره» (11/ لوحة 44). ويقول سيوييه «والقياس في فعل ما ذكرنا يفسر على أفعال أما ما سوى ذلك فلا يعلم إلا بالسمع ثمّ تطلب النظائر كما تطلب الأفعال ها هنا فتجعل نظير الأرناد قول الشاعر.. أناف.. (176/1). من كلام سيوييه وما قاله الرماني نستنتج أنّ للقياس علاقة بمفهوم الباب ومفهوم النظائر؛ فإنّ النظائر هي مجموعة الأفراد التي تنتمي إلى باب. وكونها نظائر بعضها لبعض معناه أنّ كل واحد منها هو المقابل والمساوي في الصيغة (مهما اختلفت عنه) لجميع عناصر

8- إنّ معطيات اللغة يتحصل عليها كما هو معروف بالسمع وتدوين هذا المسموع، ثمّ يتحصل على أصناف هذا الكلام المدوّن وأجناسه بالاستقراء الذي يؤدي إلى إثبات الثوابت (الأصول والقوانين) أما التمثيل واستنباط الحدود والمقاييس فهما من الوسائل العقلية التي نحن بصدد الكلام عنها.
9- وبالفعل فإنّ الضوابط إذا ستمرت أي اطردت في الاستعمال فإنّ النحاة يطلقون عليها كلمة أصول (قارن عنوان كتاب ابن السراج: أصول النحو).

الباب والنظير غير الشبيه، بل المتفق في البناء، وهذا التوافق في البناء¹⁰ هو الذي يسميه النحاة قياساً¹¹.

والقياس كمصدر لفعل قاس هو تلك العملية المنطقية الرياضية التي سمينها تقريباً من الأصل على مثال سابق؛ أي في ميداننا هذا بناء كلمة أو كلام باستعمال مواد أولية هي كالمعطيات واحتذاء صيغة الباب الذي ينتمي إليه العنصر المحدث. وهذا التفريع لا يجوز إلا إذا اطرّد الباب وإذا لم يطرّد فيقاس على الأكثر أي على الصيغة الغالبة في الباب وفي الاستعمال (لا في الاستعمال وحده).

أما كاسم فهو هذا التوافق في البناء نفسه. ومن حيث المنطق الرياضي هو تكافؤ Equivalence العناصر في البنية¹² باصطلاح هذا العلم وهو نتيجة لعملية تطبيق مجموعة على مجموعة بشرط أن يكون التطبيق من نوع التقابل النظيري Bijection لا غير. ومن هذه الحيثية يمكن أن يسمى الباب قياساً؛ أي من حيث هو تكافؤ بنوي لعناصر تنتمي إلى فئة وهذا ما يفسر استعمال سيبويه وغيره لعبارة «وليس ذلك بالباب في كلام العرب» (الكتاب، 176/1). «وهذه ألفاظ شاذة لا تعقد باباً ولا يُنخذ منها قياس». (الخصائص، 67/1).

وعلى هذا فإنّ التكافؤ هاهنا ليس أي نوع منه (مما يقصده النحاة في القياس) بل هذا الذي يسميه الرياضيون الغربيون بالايزومورفيزم Isomorphism وهو تكافؤ البناء كما يدل عليه الأصل اليوناني لهذا المصطلح ومدلوله في اصطلاح الرياضيات الحديثة. وقد اكتشف النحاة العرب المبدعون عدداً من وجوه التكافؤ في مستوى عال جداً من التجريد في مجاري اللسان العربي وذلك مثل الايزومورفيزم الذي كشفوا عنه -بالأدلة القاطعة- بين بناء التفسير للرباعي وبين بناء التصغير له فالتفتوا ها هنا إلى العمليات المؤدية إلى استنباط بنية شديدة

10- هذه هي نفس الألفاظ التي يستعملها النحاة القدامى.

11- وتسمية بعضهم نوعاً من القياس قياس الشبه، شيء ممتنع عند النحاة الأولين لأنّ القياس كله قياس نظائر عندهم ولا يبني أبداً على مفهوم الشبه لأنّ الشبه شيء مبهم غير دقيق.

12- في البنية لا في شيء آخر.

التجريد بين هذين الجنسيتين المختلفين تمام الاختلاف¹³. فما أبعد هذا القياس عن القياس الأرسطي Syllogismus الذي هو عبارة عن صياغة للاستدلال الشمولي؛ أي قياس الشمول كما يسميه ابن تيمية وهو أن تبرهن على صحة قولك (سقراط مائت) بإدراجك إياه في فئة الناس، وإدراجك هؤلاء في فئة المائتين فهذا الاستدلال الاندراجي ينتمي إلى القسمة الأفلاطونية لا إلى قسمة التركيب العربية.

4- منطوق اللسان في ذاته أي في نظامه ومجاريه: سنرى فيما يلي ما هي المفاهيم والكيانات اللغوية وبالأحرى البنى اللغوية التي اكتشفها النحاة العرب باستعمالهم لهذه المفاهيم المنطقية التي ذكرناها وكيف تأتلف عندهم؟

1/4- منطوق التحليل؛ مستوى اللفظة أو الحدّ الإجرائي للاسم والفعل: إنّ المستوى من اللغة الذي ينطلق منه النحاة العرب الأولون ليس هو مستوى الوحدة الصوتية ولا مستوى الكلمة ولا مستوى الجملة بل مستوى لم يتطّنّ إليه الناس إلى يومنا هذا¹⁴. وهو المستوى الذي تتحد فيه الوحدة اللفظية والوحدة الإعلامية (الإفادّة) ومعنى ذلك أنّهم بحثوا عن أقل ما يمكن «أن يلفظ به» من الكلام¹⁵ وتمتاز هذه القطعة بامتناع الوقف على جزء منها (عدم إمكانية الفصل في داخلها) وذلك مثل «كتاب» بالوقف عليه أو «مصباح» أو «حيوان» أو غير ذلك مما يصح أن يكون جواباً لسؤال مثل: ما هذا؟ وكذلك هو الأمر بالنسبة إلى «زيد» و«عمرو» و«أنا» و«أنت» في سؤال: من فعل هذا؟ و«جلست» و«خرجوا» في سؤال: ماذا فعلت أو فعلوا؟ وهذه القطع من الكلام المفيد التي لا يمكن أن تنحلّ إلى أكثر من هذا بعملية الوقف¹⁶ تكون منطلقاً للحدّ الإجرائي الذي سينتج به الاسم والفعل وما يدخل عليهما بكيفية

13- أما مفهوم القياس في اللغة غير لغة النحو فقد تأثر بعلم الكلام ثمّ الفلسفة وصار الجامع فيه هو العلة. ومفهوم العلة موجود في النحو العربي الأصيل لكن كعامل اضطراب وبالتالي كمبرر خارجي (خارج البنية اللغوية) للعناصر الشاذة عن بابها.

14- نستنتج من ذلك مدرسة جان كانيوبين في جامعة رين الثانية بفرنسا.

15- وليس هذا مورفيماً أي وحدة دالة بل كلام مفيد (بفقد المخاطب فائدة ما).

16- أي لا سبيل أن يوقف على جزء منها كما رأينا. وبهذا تظهر أهمية الوقف -كما يفهمه القراء والنحاة العرب- كعامل طبيعي لصياغة اللفظ الدال.

صورية محضة أي دون اللجوء إلى المعنى أو أي جانب آخر غير اللفظ الدال. ويكون ذلك بعمليات خاصة هي هاهنا (الزيادة اللفظية) المتدرجة على يمين القطعة الصغرى ويسارها أي زيادة كل الأجناس من الألفاظ التي تحتلها القطعة الأصلية يميناً وشمالاً دون أن تفقدها صفتها الجوهرية وهي كما قلنا (امتناع انفصال جزء منها بالوقف) فمهما طالت القطعة فهي وحدة مكافئة للأصل وكل ما تفرع منه. ومعنى ذلك أن جميع الفروع تقوم مقام ما فوقها وما تحتها ويمكن استبدالها بعضها ببعض في الكلام (نحيل القارئ الكريم إلى ص 250 من هذا الكتاب، سيجد فيهما رسم اللفظة الاسمية).

ونلاحظ أن عملية الزيادة (بما تحتلها القطعة من الزوائد) تحدد «المواضع» التي يمكن أن تظهر فيه زائدة من الزوائد ومن ثم تحدد الأجناس من العناصر اللغوية التي يمكن أن تدخل على النواة وذلك مثل أداة التعريف وعدمها وحروف الجر والإعراب والمضاف إليه والتتوين والصفة فكل هذه العناصر تتحدد إجرائياً بقابليتها للدخول على النواة. ثم بعد ذلك ينظر الباحث في المدلول الذي تؤديه كل واحدة من هذه الوحدات حتى النواة منها. فإذا وضع لفظة «كتاب» كأصل كما فعلنا تحصل على نموذج محسوس للحدّ الإجرائي لاسم الجنس.

وهكذا يفعل بالنسبة للفعل وسيكشف هاهنا أمر هام وهو أن للفعل ثلاثة حدود إجرائية بحسب دلالاته¹⁷ وبذلك يتضح أن حروف المعاني لا تتحدد إلا بهذه العملية التي هي الزيادة المحتملة على يمين الاسم والفعل ويسارهما. كما يلاحظ أن هذا الحدّ من الناحية المنطقية بعيد كل البعد عن التعريف الأرسطي (الحدّ بالجنس والفصل) لأنه بتفريع كل الفروع الممكنة من الأصل بعملية معينة وهي زيادة كل ما يحتمله الأصل من الزوائد يميناً وشمالاً تظهر بنية ما

17- الماضي والمضارع والإمر هي صيغ للفعل للدلالة لا على الزمان كما يعتقد النحاة الذين جاؤوا بعد سيبويه بل على كيفية حدوثه انقطاعاً واتصالاً، أما الزمان فتدل عليه أشياء تدخل على الفعل (ومنها عدم دخول شيء) أو القرائن فالحد للفعل بأجمعه هو الذي يدل على الزمان مع دلالة صيغة النواة على انقطاع أو اتصال الحدث. فـ «خرجت» تدل على الماضي بعدم دخول أي شيء عليه، وفي «إذا خرجت» تدل على المستقبل بدخول «إذا». راجع في ذلك كتابنا المسمى: علم اللسان العام وعلم اللسان العربي.

نسميه لفظة¹⁸ (أي الوحدة اللفظية) الأولى التي منها ينطلق التحليل إلى تحت هذا المستوى وهو الكلم وإلى ما فوق وهو أبنية الكلام. وليس هناك أي تحديد يبني أولاً على المعنى بل على اللفظ ثم بعد ظهور البنية يلجأ إلى وضع اللغة Code أي إلى المدلولات الموضوعية الخاصة بكل عنصر في موضعه. وهذه الكلمة الأخيرة لها أهميتها في النحو إذ كل شيء مما هو بنية يتحدد بموضعه في داخل الحدّ الإجرائي أي بإحداثيات تُبنى على المحور الأفقي الذي يقع فيه التركيب بالزيادة والمحور العمودي الذي هو التحويل والتصريف أي الانتقال من الأصل إلى الفروع¹⁹.

2/4- مستوى الكلم؛ في ذاتها (أي في بنيتها الداخلية) لا في ائتلافها في داخل اللفظة: رأينا أنّ الكلم هي العناصر التي تتكوّن منها اللفظة: فالأصل مثل «كتاب» في الحدّ السابق هو لفظة تحتوي على عنصر واحد وهذا العنصر هو كلمة، فهو مجموعة ذات عنصر واحد. أما «الكتاب» فهو مساوٍ تماماً لـ «كتاب» من حيث أنه يقوم أحدهما مقام الآخر في بنية الكلام (لهما موضع واحد في مستوى الكلام) إلا أنّ «الكتاب» يتكوّن من عنصرين أي كلمتين. وينبغي أن نميّز بين المورفيم وبين الكلمة فـ «كتاب» هو في نفس الوقت مورفيم (وحدة دالة) وكلمة (=عنصر واحد من عناصر اللفظة) غير أنّ حروف المضارعة وإن كانت مورفيمات إلا أنّها ليست كلماً أي لا يمكن أن تحذف دون أن تتلاشى الكلمة التي هي معها وليست كل واحدة منها عنصراً قائماً بذاته في داخل اللفظة²⁰ بل هي مبنية مع غيرها في كلمة واحدة.

18- هذه تسمية الرضي الاسترابادي وابن يعيش وكان سيبويه يطلق عليها «الكلمة المفردة وما بمنزلتها» أو «الاسم الواحد وما بمنزلتها» فيما يخص الاسم.

19- محور التركيب Syntagmatic ومحور التصريف Paradigmatic عند علماء اللسان الغربيين ومن تبعهم من العرب لا يكونان عندهم منظومة مثل الإحداثيات الرياضية بل ينظر اللفظيون إلى ما يحصل في كل عمود تصريفي «على حدة» ويعتبر الخط الأفقي أنه محل التباين فقط (Contrast) وينظر الاستغراقيون إلى هذا الخط التركيبي باحثين عمّا يمكن أن يكتنف به أي جميع القرائن ويعبر أثناء ذلك العمودان المتصلان مباشرة بالمورفيم فقط وهذا تحليل ذري (Atomistic) وبالتالي تحكيمي.

20- وقد وصف بعض المتأخرين الكلمة بالاستقلال وهذا غير لازم فإنّ الضمانر المتصلة ليست مستقلة لفظاً مع أنّها كلمات (يمكن أن تحذف ويُستبدل بها غيرها دون أن يصاب الشيء الذي دخلت عليه بأي ضرر. هذا هو تحديد الكلمة عند الخليل).

هذا هو التصور العربي فهناك عناصر تدخل وتخرج على الكلمة في داخل اللفظة وهي كالمثلها وعلاقتها بها هي «الوصل» وهناك عناصر أخرى في مستوى الكلمة لا اللفظة فهي عنصر من عناصر الكلمة وعلاقتها مع العناصر الأخرى من الكلمة «البناء» لا الوصل، ومعنى ذلك أنه جزء من أجزاء البنية الداخلية للكلمة²¹. وقد تكون وحدات دالة كحروف المضارعة وكالزوائد على الكلمة وقد لا تكون. ويلاحظ أيضاً أن بين الوصل والبناء مرتبة وسطى وذلك مثل علامات التأنيث وضمائر الرفع المتصلة بالفعل علاقتها بما تدخل عليه علاقة بين الوصل (يمكن أن تدخل وتخرج) والبناء (هو جزء من بناء الكلمة). وعلى هذا فمستوى الكلم كله بناء (إلا ما استثنينا) وقد سبق أن وصفنا ماهية الحدّ الإجرائي للكلم وهو عمل بناء يسلط على الحروف الثابت بينائها على هيئة خاصة هي الوزن. ويوجد أكثر من 300 وزن في العربية (الشائع منها كما عرضها سيوييه في كتابه) على حين أن اللفظة حداً واحداً للاسم وثلاثة للفعل²².

ثالثاً: مستوى أبنية الكلام، نظرية العامل العربية: وهو مستوى أعلى من مستوى اللفظة وبدأ به سيوييه تحليلاته في كتابه²³ خلافاً لما فعله علماء اللسان في عصرنا الحاضر (باستثناء تشومسكي). ويخلط هؤلاء العلماء بين ما هو تركيب ينتمي إلى اللفظة، أي في موضع من مواضعها (كبناء ضمير الرفع على الفعل وكالتركيب المزجي وتركيب علامات التأنيث مع المؤنث وغيرها) وليس بناءً محضاً، وبين ما هو تركيب لا ينتمي إلى اللفظة بل هو بناء محض. ويسمون -وذلك كالنحاة العرب المتأخرين- كل ما هو أكثر أو أعلى من المورفيم تركيباً Syntagm فلا يميزون بين التركيب (=البناء) الذي هو في مستوى اللفظة كما رأينا، وبين التركيب الذي يحدث في مستوى أعلى من اللفظة.

21- نستثنى من ذلك ضمائر الرفع المتصلة بالفعل فإنها كالم على الرغم من أنها مبنية مع الفعل لأن القياس للكلمة هو إمكانية استبدال عنصر آخر بها من موضعها بما فيه الصفر (حذفها).

22- وتحت الكلم يوجد مستوى الوحدات الصوتية، ولها هي أيضاً حدّ إجرائي تحدّد به وهو المصفوفة المتكونة من المحورين: المخارج والصفات.

23- بدأ عرضه لنتائج بحوثه بهذا المستوى وليس معنى ذلك أنه جعل الجملة التامة هي المنطلق في التحليل.

والحق أنّ هذا المستوى ليس المستوى الذي تتركب فيه الألفاظ ولا الكلم أو المورفيمات بل وحتى الألفاظ. ومستوى التراكيب في اللسانيات الغربية²⁴ الحديثة هو كما هو معروف مستوى تراكيب المورفيمات نفسها، وهذا بعيد جداً عن التصور العربي وعن واقع اللغة الذي ليس له هذه البساطة.

هذا وقد تهجم بعض العلماء العرب في زماننا بعنف على نظرية العامل وحصل ذلك على إثر تأثرهم بأفكار البنية اللغوية الغربية التي كانت تسود ميدان البحث في اللغة ابتداءً من سوسور وبلومفيلد. ولم يعرف الغربيون هذه النظرية العربية إلا من كان قد اطلع منهم على مفهوم Rection (ويسمى أيضاً عند الإنجليز Government) ووجدوه عند فلاسفة العصر الوسيط في أوربا، ولا شك أنّهم أخذوه عن العلماء العرب لأنّ المفهوم الأوربي القديم مطابق له ولا سبيل إلى إيجاده عند اليونان أو الهنود. وقد أتضح لتشومسكي الآن فقط أهمية هذا المفهوم.

إنّ للتراكيب التي ليست عناصر أصلية للفظة أو الكلم حداً إجرائياً مثل هذين النوعين من الوحدات. وينطلق النحاة هنا أيضاً من أقل ما يمكن أن يبني من الكلام أو بعبارة أخرى أقل ما يكون عليه الكلام مما هو فوق اللفظة لأنّ المقصود هو اكتشاف البناء أو الوصل في مستوى أعلى من اللفظة. فلاحظوا أنّ مثل ذلك يتحقق في الكلام المتكوّن من لفظتين: كـ (زيد قائم) و(ضربت زيدا) ثمّ انطلاقاً من ذا لجؤوا إلى عملية الزيادة لزوائد تحتملها هذه القطعة دون أن تفقدها وحدتها أي مع بقاء اللفظتين بنفس البنية (كما فعلوا بأصل اللفظة وأصل الكلمة) فرأوا أنّ هناك عناصر تدخل على يمينها فتغيّر إعرابها وتزيد على معناها الأصلي وذلك كالتالي:

24- وقد حاول بعضهم أن يدققوا فأوجدوا مستوى لما يسمونه Système وغير ذلك.

قائم	زيد	∅
قائم	زيداً	إنّ
قائماً	زيد	كان
قائماً	زيداً	حسبت
قائماً ²⁵	زيداً	أعلمت عمراً

فسُمي هذا الذي يؤثر في اللفظة الأصلية لفظاً ومعنى «عاملاً»، وسمي كل عنصر تأثر بذلك العامل «معمولاً» ثم لاحظوا أنّ العامل لا يمكن أن يتقدم عليه أبداً أحد المعمولين فأعطوا رتبة لكل معمول: الأول الثابت، والثاني القابل للتقديم، وكذلك تفتنوا إلى أنّ الأصل، بما أنّه أصل يتضمن عاملاً غير ملفوظ سموه الابتداء في المثال وهو (ع، م) ومعنى ذلك أنّ العامل بما فيه الصفر²⁵ محمول عليه المعمول الأول تابع له في الترتيب اللفظي والتقدير معاً. أما العناصر الأخرى التي يمكن أن تدخل على البناء الأصلي فهي جميع العناصر التي يمكن أن يستغنى عنها وعلاقتها بالعامل والمعمولين علاقة وصل إلا أنّها تتأثر لفظاً ومعنى بالعوامل. وهي من حيث وضع اللغة أي من حيث مدلولها الوضعي مخصصات وذلك كالفضلات منها إلا المفعول به²⁶.

ويمكن أن يكتب الحدّ التركيبي هكذا: [(ع ← م₁) ± م₂] ± خ

{ ع = العامل؛ م₁ = المعمول الأول؛ م₂ = المعمول الثاني، خ = المخصص }²⁷

رابعاً: ظاهرة الإطالة (أو التكرار والتثمية): لا يقل هذا المفهوم خطورة عن المفاهيم السابقة فإنّ اللغويين العرب -وبعدهم تشومسكي- لاحظوا أنّ المواضع البنوية للكلام (أشرنا إليه بهذه الرموز: ع م خ) هي شيء آخر. وبعبارة أخرى العامل يمكن أن يحتوي على كلمة

25- العامل الصفر هو ما يسميه النحاة بعد سيبويه بالعامل المعنوي في مقابل اللفظي. والعامل سواء كان ملفوظاً أو غير ملفوظ فموضعه ومن ثمّ دوره وتأثيره موجودان لا يزولان.

26- العمدة والفضلة هو تمييز على المعنى Semantic لا على اللفظ Semiotic ولهذا فالمفعول به هو فضلة لكنّه جزء من البناء لأنّه المعمول الثاني في الحدّ التركيبي للفعل.

27- وسنرى فيما يلي أنّ هناك مستوى أعلى من هذا أيضاً.

مثل: «إنّ» و«كان» ويمكن أن يحتوي على لفظة مثل: «حسبت» أو حتى على تركيب مثل: «أعلمت عمراً» وكذلك هو المعمول الأول وذلك مثل: «أنّ تصوموا» فهو تركيب وكذلك هو المعمول الثاني والمخصصات ببعض الشروط.

وعلى هذا فإنّ هناك ظاهرة خطيرة في اللغة، وفي جميع اللغات البشرية وهي تداخل مستوياتها (Embedding) وذلك مثل تضمّن أو احتواء وحدة من المستوى الأوسط وهو مستوى اللفظة لوحدات من المستوى الأعلى الخاص ببناء الكلام، بل للوحدات التي هي من نفس مستواها: لفظة في داخل لفظة أو بالأصح: لفظة في موضع كلمة. وأول من تفتّن إلى الأهمية القصوى التي تكتسبها هذه الظاهرة بالنسبة لجميع اللغات هو نوام تشومسكي وأعطاهما اسم الـ Recursiveness أي قدرة الشيء على التكرار إلى ما لانهاية ويسمي سيبيويه هذه الظاهرة «إطالة» وهي إطالتان في الحقيقة: إطالة اندراجية وهي هذه التي وصفناها الآن: اندراج الأعلى في الأسفل: تركيب في موضع لفظة أو كلمة أو لفظة في موضع كلمة، وإطالة تدرجية على مدرج الكلام غير اندراجية وهي تكرار ما يحتوي عليه الموضع هو نفسه أو ما يقوم مقامه، وتسمى عند سيبيويه تكريراً أو تثنية أو عطفاً.

فأما الإطالة بإدراج شيء في شيء فهي أيضاً نوعان: نوع يحصل بمجرد إقامة تركيب أو لفظة في موضع الاسم ويقع ذلك عند سيبيويه في ستة مواضع:

1* ما كان في موضع المبتدأ. (على الأصل: في موضع ابتداء)

2* أو في موضع بُني على المبتدأ.

3* أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ.

4* أو غير مبني على المبتدأ.

5* أو في موضع المضاف إليه (في داخل اللفظة).

6* أو في موضع صفة (كذلك). الكتاب 409

أمثلة لاندراج الابنية التركيبية (Embedding)

خ	2م			1م	ع
	ذاك			زيد	يقول
	ذاك			زيد	أفائل
	$\overline{2م}$	$\overline{3م}$	$\overline{ع}$		
	واقفا	ذاك	∅	يقول	زيد
	»	ذاك	∅	يقول	زيد
	3م			2م	1م+ع
	»	ذاك	∅	يقول	زيدا
∅	ينطلق	—	—	—	زيدا

(1) اسم فاعل في موضع ع ←

(2) فعل وفاعل ومفعول في موضع 2م ←

(3) فعل فاعل في موضع 3م ←

(4) فعل فاعل في موضع خ ←

$\overleftarrow{2}$		$\overleftrightarrow{0}$	
1م	ع		
زيد	يأتي	يوم	

(5) فعل وفاعل في موضع 2 (المضاف إليه) ←

$\overleftarrow{3}$			$\overleftrightarrow{0}$
2م	1م	ع	
ذاك	∅	يقول	رجل

(6) فعل وفاعل ومفعول في موضع 3 (الصفة) ←

اما النوع الثاني فيقع الاندراج فيه برابط وهو في العربية: «أن» أو ما يقوم مقامها، وأن المفتوحة وما المصدرية وتسمى كلها حروفاً مصدرية لأنها مع صلتها تأتي في موضع مصدر. وهناك أيضاً الموصول: «من» و«ما» و«الذي» وأشباهه» فإن جميع هذه الموصولات تكون مع صلتها - مهما طال - اسماً واحداً. كما أن جميع العناصر المندرجة يمكن أن تطول إلى ما لا نهاية وهي في موضع اسم واحد.

أما الإطالة غير الاندراجية فتحصل:

1 - بمجرد تكرير محتوى الموضع فيسمى تعدداً إذا كان بدون رابط، وإذا كان هناك رابط فهو عند سببويه اشتراك وعطف نسق عند من تلاه.

2 - بتكرير الموضع دون محتواه أي بزيادة نفس العنصر في نفس الموضع للتوكيد أو ما يقوم مقامه للتوضيح وهو البديل أو عطف النسق.

خامساً: أعلى مستويات التحليل وهو مستوى ما فوق العامل: كثيراً ما يذكر سببويه نوعاً من الابتداء وهو غير عامل المبتدأ ونرمز إليه بالـ صفر عندنا لأنه غير ملفوظ، وذلك عند وصفه لبعض العناصر بالمبتدأ: الفعل أيضاً كان (الكتاب، 1/ 248 و 410) و«إن» (الكتاب، 1/ 461). وجميع حروف الاستفهام والشرط. (الكتاب، 2/ 291). وغيرها. ويعني بذلك غير ما يُعنى بالمبتدأ الذي له خبر.

فكل هذه العناصر يجب لها الصدارة أي يجب ألا يتقدم عليها أي عنصر من العناصر التي تؤثر فيما بعد هذه الأشياء فهي تحتل موضع الابتداء المطلق الذي ليس ما قبله من جملة يأتي بعده. وهذا هو سرّ تسمية سببويه للاسم العامل عمل الفعل بـ (الاسم المبتدأ) وليس هو المبتدأ الذي لا بد أن يكون له خبر بل الاسم الذي يأتي في موضع العامل «ع» (وهذا ما لم يفهمه كل من جاء بعده). فهناك إذن مواضع سابقة على «ع» وهما موضعان: موضع الاستفهام وموضع الشرط نرّمز إليهما بـ (س و ش) ويكونان موضعاً واحداً أكثر تجريداً ويمكن أن نرّمز إليه بـ (ع) ويكون لهذا العامل المطلق معمولان مثل ما هو الحال في

الصيغة التركيبية التي تحتها ونرمز إليهما بـ (م₁) و (م₂) ويمكن أن نمثل لكل هذه العناصر المجردة بما يلي:

م ₂			م ₁			ع	
2م	1م	ع	2م	1م	ع	ش	س
	_____	_____	_____	زيد	خرج	_____	أ
عاقبته			_____	زيد	خرج	إن	_____
عاقبته			عمرا	زيد	ضرب	إن	أ
عن مواعده	∅	تأخر	_____	زيد	لم يخرج	إن	_____

فالعلاقة القائمة بين العامل المطلق وبين معموله هي أيضاً علاقة بناء بمنزلة بناء الاسم على المبتدأ كما لاحظته الخليل وهذه العلاقة تسمى «تعليقاً» ولا يمكننا أن نتوسع أكثر هاهنا لضيق المكان. ونحن بصدد تحرير عمل طويل النفس يخص هذه النظرة نتمنى أن يطيل لنا الله العمر لإتمامه إن شاء الله.

الخلاصة:

إنّ العلاج الآلي للغات يحتاج أيما احتياج إلى منطق دقيق جداً على قدر الدقة التي تمتاز بها اللوجستيقا الحديثة وهذا يقتضي أن تكون النظرية اللغوية التي يعتمد عليها المعالج، لا مفر منها لأنّ الصياغة المنطقية هي صياغة للنظرية حول اللغة لا اللغة نفسها! - ينبغي أن تكون هي نفسها دقيقة لها لغتها الدقيقة ومن ثمّ لا غموض فيها اللهم إلا ما لا يبرهن عليه من الأصول ومنطلقات الصياغة. وهذه النظرية قد حاول الكثير من اللغويين العرب وغيرهم أن

يستخرجوها بالنسبة للعربية بتطبيق النظريات البنوية أو التوليدية على العربية بأدنى تكيف وبدون تمحيص لها إطلاقاً عند الكثير منهم. وأما اعتقادنا فهو أنّ مثل هذه النظرية الدقيقة موجودة أصولها ومفاهيمها في النحو العربي الأصيل أي ما تركه لنا أمثال الخليل وسيبويه ومن تلاهما، ويتضح ذلك بإعادة قراءة ذلك ليس في ضوء النظريات الحديثة فقط بل بدراسة ابستمولوجية دقيقة لمفاهيمهم وتصوراتهم وطرق تحليلهم وبدون إسقاط أي تصور آخر كتصور النحاة العرب المتأخرين أو تصور الغربيين عليها. ويلجأ إلى كل هذه الأشياء للمقارنة الابستمولوجية ليس غير. وقد رأينا ما لهذا التصور الخليلي من الخطورة ولا سيّما تلك الوسائل العقلية التي مكنتهم من اكتشاف وحدات اللغة المتداخلة وتحديدتها التحديد غير الساذج الذي يلاحظ عند غيرهم ودون أن يخطوا (وهذا مهم جداً) بين الجانب السميولوجي (جانب اللفظ الدال) وبين الجانب السمانتيني (جانب المعاني غير المدلول عليها باللفظ). ثمّ إنّ مستويات اللغة ليست على البساطة التي أرادها الوظيفيون. فليس هناك الدوال والوحدات الصوتية (التقطيع المزدوج) زيادة على الجمل، بل وحدات أخرى لم يتفطن لها بعد الغربيون اللهمّ إلا البعض منهم كاللغوي الأمريكي تشومسكي واللغوي الفرنسي كانوبين وأدل دليل على ذلك هو استجابة الحاسوب لما يتطلّب منه بعد أن تعد الصياغة الضرورية للنظرية.

ملخص البحث:

إنّ النحو العربي الذي وضعه النحاة الأولون يبنني في جوهره على تصور منطقي رياضي وبفضل هذا التصور استطاع الخليل بن أحمد ومن تلاه أن يحلّوا اللغة تحليلاً دقيقاً جداً. وأهم مفاهيم هذا التصور هي: مفهوم الباب، ومفهوما الأصل والفرع والقياس. وقد أداهم ذلك إلى اكتشاف لمراتب ووحدات لغوية تكاد تكون غير معروفة اليوم وذلك مثل المستوى الأوسط الخاص باللفظة، وعلاقتي البناء والوصل، والبنية العاملة وغير ذلك. وقد سمح هذا البحث في نظرية هؤلاء النحاة الذي قد تمّ في معهد العلوم اللسانية بالجزائر بالشروع في تحرير برامج حاسوبية ناجعة للعلاج الآلي للغة.

ملخص بالإنجليزية:

The logic of arabic grammar and the automatic Treatment of languages

The arabic grammar as conceived by the first grammarians is based an essentially logic-mathematical notions, and it is awing to it that al-khalil (d.778) and his followers were able to work out a rigorous analysis of the language. The main logical concepts of this approach are the notions of bāb (a structured set), of asl and far' (metatypical / prototype) and of qiyās (isomorphism), which made it possible to discover a hierarchy of almost unknown levels and units, such as the central levels of the lexia, the relationships of bina and wasl, rectional structure, etc. The métatheoretical work accomplished at the Linguistics Institute in Algiers has in turn allowed the beginning development of efficient programmes for the treatment of Arabic.

التحليل العلمي للنصوص*

بين علم الأسلوب وعلم الدلالة والبلاغة العربية

المقدمة :

يهتم الباحثون في أيامنا هذه وكذلك السلطات السياسية والعسكرية في البلدان المتقدمة تكنولوجياً بما تتضمنه النصوص ومنها الخطب السياسية وغيرها من الأغراض العميقة التي قد لا تظهر جلياً بقراءة عادية لها. فذهبوا يبحثون عن الألفاظ الأساسية التي تتضمن هذه الأغراض بالرصد الإحصائي وغيره، وهذا يدخل أيضاً كطرق موضوعية لتحليل النصوص في اهتمام النقّاد للتحف الأدبية وتقويمها من الناحية البلاغية. وأهم شيء أقاموه كحقيقة علمية هو هذا الذي اكتشفه علماؤنا قديماً عندما فرقوا بين اللفظ كدليل، وما يدل عليه وضعاً، وهذا المدلول نفسه وما يستلزمه من المعاني. ولذلك جعل العلماء العرب والغربيون في وقتنا الحاضر دورة التخاطب وما يلزمها كالقرائن ودور المتكلم أو صاحب الخطاب والمخاطب وغير ذلك الإطار الذي يجب أن تدرس فيه كل ما هو راجع إلى الاستعمال (والنصّ أياً كان) وما هو ناتج عن التفاعل بين كل هذه العناصر.

إنّ التحليل اللغوي العلمي للنصوص هو عمل يعتمد عليه النقد اعتماداً أساسياً وهو كما هو معروف يتجاوز النقد الأدبي إذ لا يكتفي أصحابه بتحليل المقطوعات والآثار الأدبية، بل يهتمون بكل ما ينتجه الانسان من خطاب فني أو علمي أو سياسي أو ديني أو أخلاقي أو فلسفي وغير ذلك. وله في الحقيقة غرضان : الأول هو الوصول إلى الأغراض الحقيقية التي من أجلها حرّر صاحب هذا الخطاب خطابه مع البحث من خلال النص وحده عن الأدلة التي

* - نشر هذا البحث في مجلة «المبرر» للمدرسة العليا للأساتذة بالجزائر سنة 1995، العدد 6، (ص 9-32).

بالدلالة القاطعة على وجود هذه الأغراض وهذا ما يسميه البعض في عصرنا الحاضر بتحليل المضمون Content Analysis وقد تفنّن أصحاب هذا النوع من التحليل فوضعوا له المناهج الدقيقة ولا سيّما في ميدان الخطابات السياسية والاجتماعية والتجّأوا في ذلك إلى الرصد الإحصائي وغير ذلك من الوسائل التقنية. ويعتبر هذا التحليل (تحليل المحتوى) عند المختصين باللسانيات الحديثة Linguistics جزءاً هاماً من علم الدلالة¹ Semantics أو Semiotics السيميائية أو علم الأدلة². أما النوع الثاني من التحليل الخطابي فهو يتناول النصّ الأدبي أو الفني عموماً والمراد منه : هو الكشف للقيمة الفنية لخطابه وليس هذا من لوازم التحليل في ذاته (فقد يكون نقداً أو غير ذلك). وفيما يخصّ المختصين باللسانيات فهو ينتمي عندهم إما إلى علم الأسلوب Stylistics، وإما إلى ما يسمى عندهم بالاسم اللاتيني القديم للخطابة وهو Rhetoric. وقد يطلق اسم Litterary Semiotics إذا كان التحليل يخص الآثار الأدبية فقط. وسنحاول أن نبيّن ما لهذه الأنواع من المزايا، مع بيان العلاقة التي قد توجد بينها وبين التصور العربي في تراثنا العلمي.

1- علوم اللسان والنقد : إنّ علم اللسان أو اللسانيات هي التي تمكّن الناقد من الخروج من النقد الانطباعي الذاتي إلى النقد الموضوعي العلمي كما كانت تمكّن العلماء العرب قديماً من تجنّب النزعة الانطباعية التي قد يصيب أصحابها الغرض فيها أحياناً لكن بكيفية غير موضوعية وبدون أن يدلوا ببرهان على ما يقولون.

فالتحليل العلمي للنصوص خاصة في الغرب تأثّر إلى حدّ بعيد بالطرائق التحليلية التي وضعتها هذه العلوم في زماننا فاعتمدوا على المفاهيم والنظريات التي بُنيت عليها هذه الطرائق العلمية. وبدأ ذلك في البلدان الغربية بعد الكلل الذي أحسّ به الناس إزاء التحاليل

1- اشتهرت هذه التسمية في زماننا هذا وهي لا تؤدي المعنى المقصود فيما أعتقد لأنّ الـ Semantics موضوعها المعنى سواء كان مدلولاً باللفظ إفراداً وتركيباً أو بغير اللفظ (المعنى المستنتج من حال الخطاب أم من المعنى نفسه وغير ذلك) فالدلالة على هذا أعمّ من المعنى .
2- هذا العلم خاص كما هو معلوم بدراسة كل ما هو دليل . وقد تطور الآن وصار موضوعه أقرب إلى البلاغة بمعناها القديم .

التاريخية للأدب إذ تكفي بالبحث عن المؤثرات الخارجية كتأثر المؤلف ببيئته وتأثير المدارس بعضها في بعض وتطور كل ذلك عبر الزمان تاركة النظر في التحفة الأدبية في ذاتها وبنيتها وكيفية اختيار المؤلف للوسائل التعبيرية المختلفة التي تتيح له اللغة لتأدية أغراضه. ومن ثم نشأت في بداية القرن العشرين ما يسمى بنظرية الأدب، وأول من اهتم بهذه الجوانب هم الشكليون الروس³ وقد عاصروا اللسانيين الروس الذين انطلقت منهم ومن فرديناند دي سوسور فكرة البنية اللغوية وهذا أمر يعرفه جيداً كل من له اطلاع ولو قليل على تطور العلوم الانسانية في البلدان الغربية منذ القرن التاسع عشر.

أما فيما يخص العلماء العرب قديماً، فإنهم تفتنوا إلى أهمية الدراسة للأثر الأدبي في ذاته أي من حيث هو خطاب له خصائص ومزايا : بنية خاصة وطرق تعبيرية خاصة لتأدية أغراض خاصة، وحاولوا بهذا الصدد أن يربطوا بين هذه الدراسة للخطاب، وبين ما يتحده النحو لصاحب الخطاب من طرق متنوعة للتعبير عن المعنى الواحد. فهذا النوع من الدراسة الشاملة هو إبداع الفكر العربي إذ جعل هذا التلازم : أغراض المبلغ طرق أدائه لها هو أصل الأصول في تحليل النصوص، وهم أيضاً أول من فكر في حصر الظواهر الصرفية والنحوية (الإفرادية والتركيبية) بل الصرفية⁴ لربط كل ظاهرة بما يمكن أن تؤديه من معنى لا من حيث اللغة لكن من حيث البلاغة ؛ وهذا الذي يسميه عبد القاهر الجرجاني بمعاني النحو وكل يعرف قوله المشهور «فإنك تعلم ضرورة أن ليس إلا أن قدم وأخرّ وعرف ونكر وحذف وأضمر وأعاد وكرّر وتوخّى على الجملة وجهاً من الوجوه التي يقتضيه علم النحو ... ثم اعلم أن ليست المزية بواجبة لها في أنفسها ومن حيث هي على الإطلاق ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام» (دلائل الاعجاز، 67-70). وسنتعرض لهذا الموضوع فيما بعد إن شاء الله.

3- يمثل هذه النزعة عشرة أشخاص من لينينغراد وموسكو 1915 و 1930م وياكيبسون اللساني المعروف هو أحدهم .
أنظر المرجع الأساسي في هذا المذهب: M . Reis, Russian formalism criticism
4- خلافاً لما يعتقد بعضهم .

2- التحليل الإحصائي : ظهرت الطريقة الإحصائية في الغرب في تحليل النصوص مع ظهور الآلات الميكانيوغرافية، وقد بلغت أوجها عند ظهور الأدمغة الإلكترونية (الحواسب). ورغب عند ذلك المسؤولون السياسيون أن يطلعوا بالسرعة التي يقتضيها العصر على المضمون العميق للخطاب السياسي .

أما التحليل الإحصائي للنصوص الأدبية فبدأ مبكراً في أوربا ؛ إذ تمكّن العلماء من حصر الألفاظ التي وردت وفهرستها في كل نصّ أدبي كالمسرحيات المأساوية والهزلية في الأدب الفرنسي⁵ وغير ذلك من النصوص. ولا يخفى على أحد ما لهذه الفهرسة من فوائد عظيمة لا سيّما إذا ذكر مع كل كلمة تواترها أي عدد المرات التي وردت في النصّ وكذلك جميع السياقات التي ظهرت فيها وهذا أهمّ بكثير من التواتر ؛ إذ يحصر كل الجمل التي وردت فيها الكلمة يستطيع الباحث أن يستنتج لا المعنى الأصلي للكلمة، بل ما هو أهمّ من ذلك وهو المعنى المقصود أي الغرض منه في هذه الجملة أو تلك المجموعة من الجمل، ويتمّ هذا بطرق استدلالية دقيقة تعتمد فيها على حمل الجمل المتشابهة بعضها على بعض فيستنبط بذلك الغرض الحقيقي. وهذا قد قام به المفسرون المسلمون قديماً فاستخرجوا بذلك الأغراض الحقيقية التي ينويها المؤلفون مع بيان الطرق التعبيرية الملازمة لها.

أما حساب تواتر الألفاظ فقد يكون له دلالة أحياناً ولكن ليس إلا وسيلة للعثور على المفاهيم الهامة التي يدور حولها النصّ وقد لا تفيد معرفة التواتر شيئاً إذا لم يقترن العنصر اللغوي بسياقاته. فكثرة استعمال عنصر من العناصر اللغوية في نصّ من النصوص لا تكون لها دلالة إذا اختصّت بهذا العنصر على الإطلاق وفي حدّ ذاته كما يقول الجرجاني، بل لا

5- انظر ما قام به B. Quemada في جامعة بيزاسان في فرنسا في الستينات . ثمّ إنّ الفهرسة للألفاظ الواردة في بعض المؤلفات كأعمال أرسطوطاليس هو شيء قد سبق إلى إنجازه العلماء في القرن الماضي في الغرب . انظر Index Aristotalicus لمؤلفه H. Bonitz . طبع في Bonn سنة 1849م . أما عند العرب فيعلم كل واحد أنّ ألفاظ القرآن قد فهرست منذ أقدم العصور . راجع فيما يخص التحليل الإحصائي للنصوص .

تكون لها فائدة إلا إذا اقترن بمحيطه اللفظي المتنوع من جهة وبالنسبة إلى كل ميدان من ميادين استعماله من جهة أخرى. فكما أنّ الألفاظ لا تتراد لنفسها بل من أجل مدلولاتها فكذلك كثرة ورودها في نصّ لا يعني شيئاً خارج سياقاتها. والإكتفاء بالبحث عن تواتر المفردات في ذاتها هو غلط يرتكبه الكثير من الباحثين؛ حيث إنه لا يؤدي إلى نتيجة فيما يخص ميدان بحثنا هذا.

ومهما كان من أمر فإنّ الحصر للألفاظ الواردة في الاستعمال الحقيقي في لغة من اللغات بذكر جميع السياقات وذكر التواتر المطلق والنسبي (بالنسبة لنوعية السياق ونوعية الميدان الدلالي وغير ذلك) هو من المعطيات الهامة التي لا يمكن أن يُستغنى عنها الآن مع وجود التكنولوجيا المتطورة التي تستجيب لما يطرحه الباحث من سؤال حول مضمون النصوص. وهذا هو السبب الذي أدّى جماعة من الباحثين العرب إلى فكرة ما يسمّى بـ (الذخيرة اللغوية العربية) وهو عبارة عن معجم آلي للغة العربية في استعمالها الفعلي (من الجاهلية إلى زماننا هذا من خلال عيّنة كبيرة من النصوص)⁶.

3- التحليل الدلالي أو تحليل معاني الألفاظ الواردة في النصّ : الوضع والاستعمال ودلالة اللفظ ودلالة المعنى. إنّ هذه المعطيات التي يجمعها الباحث في عملية الحصر سيستغلّها الآن وقد وصل إلى مرحلة حمل الألفاظ بعضها على بعض لاكتشاف المعاني المقصودة كما سبق أن ذكرناه. فكما هو معلوم للفظة الواحدة مدلول وضعي أو أصلي، بل أكثر من مدلول أصلي وهو المعنى أو المعاني التي وُضِع اللفظ بإزائها في اللغة أي في الوضع. أما في الاستعمال أي عند استعمال المتكلم للغة لهذه اللفظة في عملية خطابية، وحال خطابية معيّنة فليس لها عندئذٍ إلا مدلول واحد ليس غير، وإلا كان كلامه ملتبساً ولا يتمّ بذلك الفهم والإفهام الذي من أجله وضع الكلام. وهذا قد ينسأه أحياناً الناس فإنّ اللفظة في اللغة غير اللفظة في الاستعمال أي في الخطاب الواحد الخاص الذي لا يريد المتكلم باستعمالها إلا

6- انظر تفاصيل هذا المشروع في توصيات الندوة الأولى للذخيرة اللغوية العربية ، الجزائر 1991م .

معنى واحداً⁷ ويكون له باختياره لها دون غيرها غرض خاص، وهذا المدلول الوحيد قد يكون أحد المدلولات الموضوعية له أو مدلولاً آخر مرتبطاً بالأول ارتباطاً للزوم مثل المجاز والاستعارة والكناية .

أما اختصاص اللفظة بمدلول واحد في الخطاب غير المبهم فهو ناتج من تحصيل المعنى كما يقول ابن جني . (المحتسب، 86/2). ويعني بذلك الخروج بالمعنى من القوة إلى الفعل ؛ أي استعماله بالفعل في خطاب معين وحال خطاب معينة⁸ ويقال مثل ذلك بالنسبة إلى اللفظ. (الخصائص، 72/1). وهو تحقيق اللفظ وإخراجه. وتحصيل المعنى (أو اللفظ) يؤدي إلى المعنى المعين وهو المقصود عند المتكلم والمراد تبليغه. ولهذا فليس المعنى المقصود المحصل في خطاب من الخطابات هو بالضرورة المعنى الذي يعثر عليه في القاموس. فقد يكون غائباً تماماً في جميع القواميس -حتى ولو كان حقيقة لا مجازاً- لأن المعاني تتغير مع الزمان والمكان وقد يوضع اللفظ القديم للمعنى الجديد ولا سيما في الميدان العلمي والفني، ولا يسع أي قاموس في الدنيا مهما بلغ حجمه أن يحيط بجميع المدلولات التي تدل عليه الألفاظ لا عبر القرون فقط بل حتى في العصر الواحد.

هذا فيما يخص انفراد المعنى المقصود في الخطاب، أما استعمال اللفظ بمعنى آخر غير معناه الوضعي (الموضوع له في أصل اللغة أو المعاني) فهو ما يسميه العلماء العرب بالاتساع أو سعة الكلام . (الكتاب، 108/1). وهو تجوز بيحه الاستعمال للغة لعلاقة قائمة بين المعنى الأصلي والمعنى المتوسّع فيه. ولهذا سُمي مجازاً -بمعناه الواسع- وهذه العلاقة هي علاقة عقلية محضة وليست مثل العلاقة التي تربط بين اللفظ والمعنى الوضعي التي هي اعتباطية أي عن غير سبب. فهذه علاقة توجد في أصل اللغة وتلك هي علاقة يحدثها

7- وقد يريد أكثر من معنى إن تعمد الإبهام وهي حالة خاصة .

8- يقال لذلك باللغات الأجنبية : Actualisation للمزيد من المعلومات في هذا الميدان يمكن مراجعة كتابي Lyons في علم الدلالة وكذلك كتاب Greimas .

المتحدث في استعماله للغة والفرق ههنا هو كالفرق الذي أثبتته فرديناند دي سوسور بين اللغة والكلام، أو الفرق الذي أقيم بين الأوضاع اللغوية؛ الإفرادية والتركيبية، وبين ظواهر الاستعمال لهذه الأوضاع Pragmatic / Syntax. وهذا قد شغل العلماء العرب قديماً القرون الطوال: فهناك الوضع والاستعمال ولكل من الوضع والاستعمال صفات خاصة، والخلط بينهما أو اللجوء إلى أحدهما لتفسير الآخر هو سبب لأوهام كثيرة جداً. وقد تقطن عبد القاهر إلى هذه الأشياء فسمّى -على إثر من سبقه- المدلول الوضعي بدلالة اللفظ Denotation في ألسنة Semiotics الحديثة. والمدلول المتوسّع فيه بدلالة المعنى أو معنى المعنى Connotation وسمّاه غيره بـ (لازم المعنى).

ويؤكد عبد القاهر أنّ الاتّساع هو من عمل العقل وحده؛ أي من مبادرة تأتي من المتحدث فهي ظاهرة كلامية خطابية أو استعمالية محضة ولا يربطها بالوضع إلا تلك العلاقة العقلية التي أشرنا إليها. يقول عبد القاهر عن الكناية «أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود فيوميء به إليه ويجعله دليلاً عليه». (دلائل الإعجاز، 52).

المجالات الدلالية وتحليل المعاني: ولا بدّ من التنبيه بهذا الصدد على ما أتى به سوسور من جديد في أمر المعاني وضعاً واستعمالاً. فقد زعم سوسور أنّ الألفاظ ومعانيها مترابطة فيما بينها بحيث إذا وقع أدنى تغيير لمدلول مفردة أصاب المدلولات الأخرى التي تدلّ عليها الألفاظ القريبة من تلك المفردة بتوسيع مجالها الدلالي أو تضيقه. ويعني اللغويون بذلك المجموعة من الألفاظ التي تكوّن فصيلة دلالية واحدة، وذلك مثل الألفاظ التي تدلّ على الخوف خاف وخشي وهلع... فإنّ كل واحد من هذه الأفعال تحدّد مجال غيرها، ولو فرضنا أنّ (هَلَع) لم يكن له وجود لكان مضمونه بأجمعه مدلولاً لغيره من الألفاظ المنافسة له (سوسور، 160). وهذا يعني أنّ العناصر اللغوية تنتظم في نظام من التقابلات اللفظية والمعنوية وليست مستقلة بعضها عن بعض إطلاقاً.

ثم إن المعاني هي نفسها قابلة للتحليل في داخل هذا النظام التقابلي. فقد يكون للمعنى الواحد أجزاء يتألف منها كما يكون للوحدة الصوتية (الفونيم) صفات مميزة يتحدّد بها ومجموعها هي مفهومها Comprehension. ويعتمد على ذلك اللغويون لبيّنوا العلاقات التي قد توجد بين المعاني وذلك مثل : رجل / امرأة في مقابل: ثور/ بقرة. فهذا مبني على التقابل: ذكر/ أنثى ثمّ الزوج الأول يقابل الثاني هكذا: آدمي / بقر. فهذه الصفات: ذكر/ أنثى وآدمي / بقر ويمكن أن نضيف إليها : ولد/ عجل، هي صفات ذاتية لمداول المفردة ؛ أي صفات تميّز المسمى عن غيره من المسميات فهي بمنزلة الصفات المميزة للفظ المسموع أو الوحدات الصوتية الصغرى. فكل حرف صوتي يميّز عن جميع الحروف بصفات تخصه مثل الجهر في الزاي بالنسبة لعدم الجهر في السين وغير ذلك. وقد أرادوا بذلك أن يطبقوا تحاليل الفنولوجية على الميدان الدلالي.

إلا أن هذا النوع من التحليل المسمى عندهم بتحليل المعنى إلى مكوناته Componential Analysis وإن كان مفيداً إذا لم يقتصر عليه وحده فإنه قاصر لا محالة، وقد تناسى أو تجاهل أصحابه أنه منقول بشيء من التكيف عن تصور أرسطو للحدّ. فالحدّ عند هذا الفيلسوف هو حدّ بالجنس والفصل فهناك صفة أساسية تسمى الجنس كالحَيوان، ثمّ تميّز النوع الذي يندرج تحته مثل (الناطق) ثمّ الفرد الذي يندرج تحت الناطق. والتكيف الطارئ الذي أحدثه المحدثون ينحصر فقط في عدم الاكتراث بهذه المراتب والتسوية بين جميع هذه الصفات الذاتية المميزة⁹.

أما النحاة العرب فلا يلتفتون إلى المكونات الدلالية إلا إذا دلّ عليه دليل إما بالدلالة اللفظية وهي الأصل¹⁰ وإما بدلالة المعنى وهي دلالة عقلية وإما بدلالة الحال، والحال هنا هي الظرف الذي يجري فيه الخطاب مع ما يدلّ في ذلك ممّا يسميه سيبويه بعلم المخاطب.

9- ومصطلح (الصفة الذاتية) هو ترجمة قديمة لعبارة أرسطو في المنطق .
10- انظر فيما يخص التحليل إلى مكونات دلالية ما كتبه كاتزوفودور .

فالتقابل ذكر/ أنثى. له ما يقابله في اللفظ (بوجود علامات خاصة)، وكذلك : فرد / جماعة وغير ذلك. فهذه هي وحدات دلالية لا شك في ذلك أبداً .

4- التحليل الاستغراقي للخطاب : يتّصف المذهب الاستغراقي الأمريكي Distributionalism بامتناعه من النظر في كل ما هو خارج عن اللفظ المسموع؛ أي ما لا تدركه حاسة السمع؛ إذ يعتقد أصحابه أنّ الوصف للغة هو وصف لواقع الألفاظ في الكلام، وبالتالي فهو دراسة لكل ما تحمله العناصر اللغوية من القرائن يميناً وشمالاً، أو كل ما يمكن أن تقترن به على مدرج الكلام وذلك مثل : أعطى الرجل الولد تفاحةً. أعطى زيداً القطّ اللبن. أعلم الرجل الولد الخبرَ. فالظاهر أنّ مفردة (الرجل) و (زيد) من جهة و (أعطى) و (أعلم) من جهة أخرى يندرج كل منهما في فئة واحدة من أجل تكافؤ الموقع. فهذا قريب جداً من التحليل العربي إذ يستنبط النحاة الأحكام من مجرد وقوع العناصر في مواضع معيّنة وامتناعها من الوقوع في غيرها، وذلك دون أن يلجأ إلى المعنى. وهذا وإن كان مهماً بالنسبة للنحو فليس هو الأهمّ بالنسبة لتحليل الخطاب، لأنّ الخطاب هو نسق من الجمل وليس للجمل مواضع على مثل المواضع التي تقع فيها المفردات. ولهذا السبب حاول هاريس -أستاذ تشومسكي- أن يجد وسيلة تمكنه من تجاوز مستوى الجملة، ووجد ذلك في حمل الجمل بعضها على بعض، أي في المقارنة بينها من حيث البنية حتى تظهر العلاقات التي تربطها. فهذا الذي عبرنا عنه بالحمّل؛ وهو مصطلح عربي قديم يحدد به القياس إذ هو «حمل شيء على شيء في الحكم لجامع بينهما». ويسمي هاريس ذلك تحويلاً Transformation فهو يرى أنّ هناك جملاً هي مثل الأصول تفرع منها جمل أخرى بعملية تحويلية¹¹. وسنرى فيما يلي كيف أنجز هاريس مشروعه، وذلك عند كلامنا عن التحليل البلاغي العربي.

5- التحليل البلاغي العربي : إنّ محاولة هاريس السابقة الذكر تندرج في الدراسات الاستغرافية ليس إلا (ولو تجاوزت مستوى الجملة) ولم تبلغ ما بلغته التحاليل العربية على

11- والتحويل عند هاريس غير التحويل عند تشومسكي . راجع في ذلك Discourse Analysis لهاريس وكذلك String Analysis .

الرغم من اعتماد هذه وتلك على مفهوم كان يسميه العرب {قسمة المواقع}¹² ومفهوم الحَمَل القياسي الذي اعتمد عليه العلماء العرب في أكثر العلوم المنبثقة من دراسة القرآن. وتفترق البلاغة العربية -الجرجانية خاصة- عن هذه الاستغرافية الهاريسية بربطها بين هذه المناهج التحليلية : قسمة المواقع، وتفرع الفروع من الأصول (التحويل عن هاريس) وبين الأغراض البلاغية التي تؤدّيها هذه الضروب المتنوّعة من الأساليب التعبيرية التي تكشف عنها المناهج التحليلية المشار إليها. فالتحليل البلاغي العربي هو قبل كل شيء دراسة موقعية حملية لنصّ معيّن (استغرافية تحويلية بمصطلح هاريس) لبيان مزايا الأسلوب الذي اختصّ به النصّ بالذات. وقبل أن نمثّل لما نقوله بما ذكر علماؤنا، فلا بدّ أن نقول شيئاً عن ميادين اللغة والنحو والبلاغة كما تصوّرها العرب فنقول : إنّ اللغة هي في مقابل النحو مجموع المفردات والتراكيب (الأوضاع) التي سمعت من الناطقين العرب الموثوق بعربيتهم (كلام العرب الفصحاء زيادة عن القرآن) وبشكل هذا المجموع ما يسمى بدواوين العرب (شعراً ونثراً) وهي عبارة عن معطيات¹³ إذ ليست مستنبطة أو ناتجة عن قياس سابق. أما النحو فهو الصورة لهذه المادة يستنبطها النحو باستقراءه لكلام العرب والنصّ القرآني (وهو أول نصّ استقري) وهي مجموعة من المقاييس تفرع عليها الفروع انطلاقاً من الأصول التي هي أوضاع اللغة¹⁴. أما البلاغة فهي صفة لكيفية استعمال المستعمل لهذه المعطيات اللغوية وهذه المقاييس النحوية إفراداً وتركيباً فدراستها تخص الجانب الاستعمالي Pragmatic للغة، أو بعبارة أخرى دراسة لاختيارات المستعمل للغة للامكانيات اللانهائية التي تتيحها اللغة في جميع مستوياتها : الصوتي والمعجمي والصرفي والتركيبية. وقد قسّم العلماء قديماً البلاغة بحسب الدلالة (وهي نظرة عميقة) إلى علم المعاني وعلم البيان (تسمية الزمخشري) وحدّد السكاكي علم المعاني بتحديد رائع وهو مشهور (إلا أنّه غير مفهوم في الحقيقة) «تنبّع خواص الكلام في الإفادة». (مفتاح العلوم، 77). فلولا كلمة (الإفادة) لكان ذلك هو النحو نفسه. فـ

12- انظر شرح الرماني لكتاب سيوييه 163/3 ظهر .

13- يقول ابن خلدون عن علم اللغة بأنه «بيان الموضوعات اللغوية» (المقدمة، 1059) .

14- انظر الزجاجي، الايضاح، 58-62 .

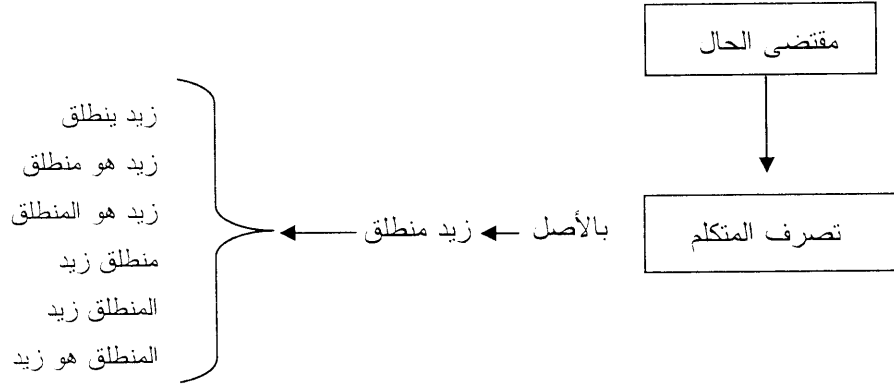
الإفادة) تدل على أن علم المعاني هو مرتبط في جوهره بالنحو (بمعناه الواسع) وأنه دراسة لتلك الإمكانيات التي يسميها الجرجاني (معاني النحو) وتحصيل هذه المعاني عند الاستعمال أي عند تحصيل الخطاب في حال خطابية معينة. أما علم البيان في تصورهم فهو ينظر في استعمال اللفظ في غير ما وضع له في أصل اللغة كالمجاز والاستعارة، وليس له علاقة مباشرة بالنحو، أي بدلالة اللفظ إذ موضوع النحو هو اللفظ الدال وأحواله، بل ما يسميه الجرجاني كما سبق أن قلناه بدلالة المعنى¹⁵ وسيُتضح الفرق بين هذين القسمين من البلاغة فيما يلي.

عبارة (وجوه كل باب) للجرجاني : رأينا أن هاريس السابق الذكر يحاول دائماً أن يحمل الجمل المتقاربة بعضها على بعض، ويسمي العلاقة التي تكشفها هذه العملية بعلاقة التحويل ونجد ذلك أيضاً في علم المعاني كما تصوّره الجرجاني، ويحسن أن ننقل ههنا قولاً قاله-وهو مشهور- هو في الحقيقة أساس الدراسة البلاغية عند العرب، قال : «لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، ينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك : زيد ينطلق وينطلق زيد ومنطلق زيد و زيد منطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق. وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك : إن تخرج أخرج و إن خرجت خرجتُ وإن تخرج فأنا خارج وأنا خارج إن خرجت وأنا إن خرجت خارج وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك : جاءني زيد مسرعاً وجاءني يسرع وجاءني وهو مسرع أو وهو يسرع وجاءني قد أسرع وجاءني وقد أسرع. فتعرف لكل من ذلك موضعه ... وينظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى فيضع كلا من ذلك في خاص معناه نحو أن يجيء بـ (ما) في نفي الحال و بـ (لا) إذا أراد نفي الاستقبال وبـ إن فيما يترجّح بين أن يكون وأن لا يكون

15- أما تحديد السكاكي لهذا القسم من البلاغة فغير وافٍ بالغرض في اعتقادنا : «معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة...» فهذا ينطبق على علم المعاني أيضاً كما سنراه فيما يلي .

وبـ (إذا) فيما علم أنه كائن. وينظر في الجمل تسرد فيعرف موضع الفصل من موضع الوصل...» (دلائل الاعجاز، 64-65).

هذا كله قد تعرض له كل من جاء بعد الجرجاني فألفوا كتبهم على منواله، إلا أن حقيقة الأمر في ذلك ما تزال في اعتقادنا يحفها شيء من الغموض عند بعض المحدثين (وكذلك في أكثر كتب المتأخرين) فإن الذي يقصده الجرجاني هو تصرف المتكلم في الكلام بحيث ينتقل من وجه إلى وجه ابتداءً من أصل وهو أقل هذه الوجوه لفظاً ومعنى؛ أي ما ليس فيه زيادة إطلاقاً وهذا الأصل بالنسبة للخبر (في مثاله السابق) هو المبتدأ والخبر مجردين من كل زيادة وبالترتيب الأصلي المذكور. ويتصرف المتكلم انطلاقاً من هذه النواة من الكلام حسب ما تقتضيه دلالتها الوضعية الأصلية ومجموع هذه الدلالات الفرعية تكون وضعاً ثانياً غير الوضع الأول، ويمكن أن نسميه بـ الوضع البلاغي Expressive، ثم إن هذه الدلالات هي التي تستلزمها حال الخطاب بما فيها أغراض المتكلم وهو الذي يسميه المتأخرون بمقتضى الحال، ومثال ذلك :

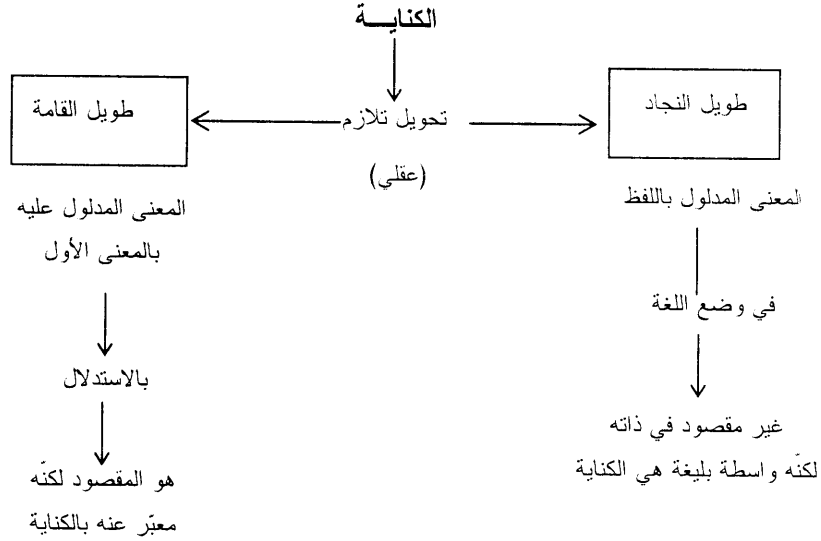


فلكل واحد من هذه الوجوه مزية دلالية (نكتة بلاغية عند بعضهم) وذلك كاستعمال فعل (ينطلق) عوض الاسم (منطلق) فالفعل كما يقول البلاغيون يدل على التجدد بخلاف الاسم الذي يدل على الثبوت، وكذلك التعريف في (المنطلق) ففيه معنى الحصر. أما إذا قدم الخبر

ففيه معنى التوكيد كما هو معروف بالنسبة للفظ المقدم. فاختيار أحد هذه الوجوه أو توخيه كما يقول الجرجاني هو سلوك يتعلّق بالبلاغة لا بتطبيق المقاييس النحوية في ذاتها.

وليس من عبارة إلا ولها أصل وفروع، وقد تكون أصلاً لغيرها، وفرعاً لعبارة أخرى، وقد تكون هي الأصل المطلق ويعرف ذلك بعدم الزيادة (بمعناه الواسع : عدم التغيير الطارئ زيادة حقيقية أو حذف لعنصر أصلي أو تقديم أو تأخير وغير ذلك). ثم إن هذا التصرف البلاغي لا يخص التراكيب وحدها كما قد يستنتجها بعضهم من كلام الجرجاني، بل يشمل كل مستويات اللغة كما قلنا، وذلك مثل أوزان الكلم، ففي النص القرآني قد تأتي (نَزَلَ) بوزن فعل المجردّ و (نَزَلَ) بالتشديد و (أَنْزَلَ) على وزن أفعل، ولكل واحد منها خصوصية دلالية ليست لغيرها وذلك مثل «نَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا» (الإسراء، 106). ففيه معنى التدرّج.

فالتحويل ههنا هو تحويل الأصل إلى كل ما تحتمله اللغة والنحو من أنواع العبارات، أما في علم البيان فهو نوع آخر إذ يؤدي إلى تقدير عبارة لم ينطق بها المتكلم إلا أنها هي التي يقصدها بالفعل، وذلك مثل الكناية : فعبرة الخنساء (طويل النجاد) تقتضي (طويل القامة) من حيث العقل وهذا هو المقصود في الحقيقة إنما عبّرت بما يلزم ذلك المعنى من اللوازم الدلالية وهذا الذي يسميه الجرجاني بمعنى المعنى، وسمى بعده بلازم المعنى فالعلاقة التحويلية بينهما هي كالتالي :



وإذن فالتحويل هنا مرجعه المنطق الطبيعي¹⁶ إذ هو تلازم في الحقيقة وليس مجرد تصريف للفظ الواحد. وهو أقرب إلى العرف والعادة منه إلى المنطق الصوري ومثال ذلك الكناية الأخرى التي جاءت على لسان الخنساء «كثير الرماد» فهو يقتضي في عادة العرب الرحالة وغيرهم كثرة القرى بكثرة الطبخ.

هذا وإذا رجع القاريء الكريم إلى ما حرره علماءنا من التحليل البلاغي لراعته ذلك إلى حد بعيد خصوصاً إذا قارن ذلك بما يقوم به اللسانيون الغربيون الآن في تحليلاتهم السميائية الأسلوبية (انظر التفسير البلاغي للبسملة، وما قالوه عن سورة الفاتحة. راجع ما نقله أبو حيان الأندلسي من التحليلات العميقة في كتابه : البحر المحيط 17/1 وما بعدها) .

**** نظرية الحديث الغربية والنظرية العربية الخاصة بالتخاطب : إن العيب الذي وقع أصحاب المذهب البنوي في اللسانيات الحديثة ليس فقط كونهم حصروا موضوع بحثهم في اللغة في حد ذاتها - فهذا فضل كبير- بل في أنهم انطلقوا لدراسة اللغة من الكلام الذي تم إخراج أي بعد أن ينتهي منه صاحبه ويصل إلى صماخ السامع، وبعبارة أخرى اهتموا بالنص كمنتوج دون أي عناية بأحوال إحدائه، ولهذا قيل بأن البنوية تهتم بالسامع ولا تراعي المتكلم. فهذا السبب يحاول الباحثون منذ زمان غير بعيد أن يحلوا ظاهرة الكلام محلها الطبيعي وهو دورة التخاطب وصاروا يهتمون بما يسمى Enunciation أي الكلام كفعل أو الحديث كمصدر لا كاسم لما ينتجه التحدث Enunciate. وهذا الاهتمام جاء من جهات مختلفة : فلسفة اللغة وعلم الاجتماع اللغوي ولا سيما الأنتروبولوجية اللغوية. وقد سبق أحد الفلاسفة الأمريكيين Ch. Morris كل هؤلاء فميز بين ما هو علاقة بين الأدلة في أنفسها فسماه Syntax (تركيبية) وما هو علاقة بين الأدلة ومعانيها أو مسمياتها فسماه Semantic (دلالي) وما هو علاقة بين الأدلة ومستعملها فسماه Pragmatic فاستحسن اللغويون هذا التقسيم، وانتبهوا إلى أهمية هذا التمييز وعظمة الأضرار التي يسببها الخلط بينها في البحث اللغوي. وأظهرت**

16- وهو غير المنطق الصوري (المنطق الطبيعي هو منطق الانسان العادي في سلوكه اليومي وفيه تسامح كثير إلا أنه يكون مجموعة من الحدود والمقاييس هي أقرب إلى العرف والعادة ولكل أمة وبيئة منطقتها الخاص).

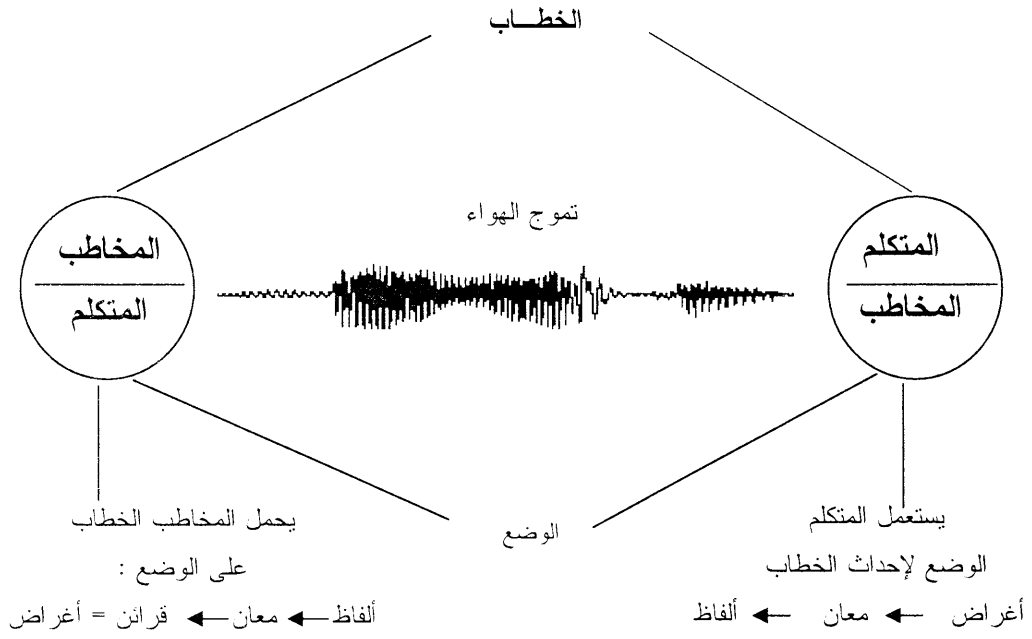
نظرية الحديث من الاهتمام المتزايد لعملية التبليغ في ذاتها وما تقتضيه من النظر في العناصر التي تقوم بدور أساسي في هذه العملية.

أما فيما يخص تحليل النصّ فهذه الاهتمامات هي بلا شكّ مفيدة، فقد رأينا العلماء العرب يعيرون اهتماماً كبيراً جداً لدور المتكلم وتصرفاته بحسب أغراضه وبمقتضى الحال وكذلك أحوال السامع وغير ذلك ممّا له دور هام في عملية التخاطب¹⁷. وأما الغربيون فلاحظوا هذه الظاهرة وأقاموا بذلك نظرية متماسكة وثرية، فمن ذلك تمييز رومان ياكبسون¹⁸ بين العناصر اللغوية التي لها مدلول ثابت، والعناصر التي لا يمكن أن تدل إلا بالإحالة إلى حال الخطاب ويسمّيها Shifters وذلك مثل الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة والظروف، فليس لها دلالة معيّنة في وضع اللغة. وهذا تنبّه له النحاة العرب فقسّموا العناصر اللغوية إلى ما هو لازم لمعناه (أي اسم الجنس والعلم) وما هو متغيّر بتغيّر الخطاب وسموها بالأسماء المبهمة. كتاب سيويوه 114/1¹⁹. ولبعض الفلاسفة أيضاً (وهو أوستين البريطاني J. L. Austin) التّفات حسن إلى أحكام الكلام، وقسمته إلى ما يسميه العرب: خبر وإنشاء (Locutionary/ Illocutionary) وكان قبل كل ذلك قسم الكلام إلى Constative و Performative ومعناه أنّ المتكلم قد يثبت شيئاً لشيء، أو يلاحظ شيئاً فقط في حالة، وقد يقول قولاً يكون كالفعل مثل: أعلنُ وأعدك، وقد سبقه العلماء العرب بتقسيم أدق للكلام الإنشائي إلى طلبى وإيقاعى فالإيقاعى مثل: بعث/اعتدت هو ما يتم بمجرد التصريح به بالقول. فكل هذه المفاهيم والتقسيمات تساعد المحلّل للنصوص لأنها توضّح ماهية العملية التبليغية. وللعلماء العرب تفهم عميق لكل هذه الظواهر حملهم على ذلك تحمّسهم الخارق العادة لدراسة العربية لغة القرآن. ويمكن أن نرسم دورة التخاطب كما تصورها هكذا.

17- يقول ابن قيم الجوزية، ناقلاً ذلك من غيره بلا شك: الكلام له نسبتان: نسبة إلى المتكلم به نفسه، ونسبة إلى المتكلم فيه؛ إما طلباً، وإما خيراً وله نسبة ثالثة إلى المخاطب لا يتعلّق بهذا الغرض وإنما يتعلّق بتحقيقه بالنسبتين الأوليين، فباعتبار تينك النسبتين نشأ التقسيم إلى الخير والإنشاء ويعلم أين يجتمعان وأين يفترقان فإن له نسبتته إلى قصد المتكلم وإرادته ثبوت مضمونه وصف الإنشاء وله نسبتته إلى المتكلم فيه والإعلام بتحقيقه في الخارج وصف الإخبار. (بدائع الفوائد 139/2).

18- هو لسانى ينتمى إلى البنوية، ولكنه لم يخلق على نفسه بل وسّع آفاق بحوثه خارج هذا المذهب الضيق
19- ولهذا اللغوي نظرية الوظائف اللغوية يجعل كل عامل من عوامل التبليغ وظيفة خاصة: المتكلم/ والمخاطب / والخطاب / والقرائن / ووضع اللغة / واتصال المتكلم بالمخاطب. وهي مفيدة للتحليل البلاغى ليس إلا.

دورة التخاطب عند العلماء العرب



القرائن المقالية والحالية

مسائل في مصطلحات

التجويد لفضيلة الشيخ جلال الحنفي والإجابة عنها

1 - أورد جميع المصنفين في التجويد ستة حروف قالوا إنها هي حروف الإدغام. وقد جمعوا ذلك بقولهم «يرملون» في حين أن جميع حروف الهجاء هي محل الإدغام باستثناء الألف.

2 - قالوا إن حرف الإقلاب واحد هو الباء عندما تقترن بها النون الساكنة في مثل «أنباء وأنبياء»، نجد النون تُقلب إلى ميم عند هذا الالتقاء ولكن النون تظل إلى ميم ، ونرى عند التقائها بالميم في مثل «من مال الله»، فالنون هنا باتت ميماً. ونرى النون تُقلب إلى لام في مثل «فمن لم يجد»، وتقلب إلى ياء في مثل «إن يكن منكم عشرون صابرون»، وتُقلب إلى واو في مثل «من ولي».

كما أنا نرى اللام تظل إلى راء في مثل «وقل ربّ زدني علماً»، ونرى التاء المبسوطة تظل إلى هاء كالذي يقع للصلاة والزكاة والتوراة.

ونرى اللام تظل إلى حرف معادل للحرف الشمسي التي تدخل عليه فيقال «والشمس» فتبين في الشمس شينان نشأ أحدهما من قلب اللام إلى شين.

فقيم إن قالوا إن حرف الإقلاب واحد هو الباء؟.

* - قد تفضل الشيخ جلال الحنفي من البلد الشقيق العراق بكتابة هذه المسائل في مصطلحات التجويد وطلب من مدير المجلة (الدكتور الحاج صالح) أن يبين رأيه فيها ففعل. ورأينا أن ننشر هذه المسائل وأجوبتها حتى تعم الفائدة ليتقبل الشيخ منا تشكراتنا الخالصة. الإدارة.
بعث الشيخ جلال الحنفي من بغداد إلى الأستاذ هذه المسائل طالباً منه الإدلاء بالرأي (وتفضل بعد ذلك بزيارته لمعهد العلوم اللسانية بالجزائر في عام 1983م). نشر هذا المقال في مجلة اللسانيات، العدد 6 (سنة 1982).

3 - قالوا إنّ اللّام من الحروف الشمسية وقد وجدنا الحروف الشمسية إذا دخلت عليها لام التعريف باتت هذه اللام من جنس الحرف الشمسي الذي دخلت عليه. ولكنّا إذا أدخلنا لام التعريف على اللفظ المبدوء بلام لا نملك أن نقول إنّ لام التعريف قلبت إلى لام، ويعني هذا أنّ كلا من لام التعريف ولام اللفظ المعرف مثل: ليل ولبن وليث ولباب لم يحتج أحدهما للآخر ولم يقلب أحدهما إلى جنس الآخر، وإنّما ظلت كل لام منهما لأمّاً بعينها فلم عدّوا اللام في الحروف الشمسية إنّ، وما هي إلا حرف قمري مستقل بلاميته؟.

4 - قالوا إنّ حروف الإخفاء خمسة عشر حرفاً تلتقي بها النون الساكنة فتخفى، فوجدناهم حاروا أشدّ الحيرة في تصوير حالة الإخفاء، وغاية ما قالوه أن يبتعد بالنون الساكنة عن مخرجها قليلاً أو كثيراً عند حالة الإخفاء، وهذا تسيّب واضح لا ينشأ به ما يراد من وضع النون في هذه الحالة.

وإنّا لنلاحظ أنّ واقع النون الساكنة أنّها تُشَمّ رائحة أحد تلك الحروف، فإذا قلنا «من ذا» فإنّنا نرى رائحة الذال عالقة بشكل ما بالنون الساكنة، وكذلك يقال في النون الساكنة عند وجودها قريباً من الفاء والقاف والكاف والشين والظاء.. ومن أجل ذلك سُميت تلك الحالة بالإشمام وقسمته إلى ثلاثة أقسام: كلي وجزئي وخفي، وذلك على مقدار ما يكون في النون الساكنة من رائحة الحرف المجاور. فما رأيكم في هذه التسمية التي تمنح الموضوع وضوحاً لا يتحقّق بمصطلح الإخفاء.

5 - وصف القوم الميم الساكنة عند اتّصالها بالباء بأنّها في حالة إخفاء شفوي، والذي لاحظناه أنّ حكاية الإخفاء مستبعدة في هذه الحالة، لأنّ الميم لا تخفى في الباء، والباء تخفى في الميم بسبب وجودهما على خطين متوازيين لا يتقاطعان، ولذا أطلقنا على هذه الحالة لقب «التّماس» إذ وجدنا الحرفين يتماسان ولا يتقاطعان، والإخفاء حالة تقاطع واندساس شيء في شيء.

6 - أحصوا حروف الشدة وفق مواصفات وجدناها في حرف العين فلم أقصوا هذا الحرف من المجموعة وجعلوه من البينيات، في حين أنه حرف ينقطع عنده النفس مثل انقطاعه في أخواته الثمانية. ولاحظنا أن واقع حروف القلقة هو واقع حروف الشدة فلم نَم يضيفوا الكاف والتاء والهمزة (والعين) إلى حروف القلقة؟

7 - الصوت المفتعل ذو النبرة القوية وهو ما ينطق به في حالة القلقة لا نراه مبنياً على نظام البيان العربي، فإن القلقة بصوتها الانفجاري يحدث بها حرف متولد جديد متحرك ليس من طبيعة الحرف الساكن أن يكون كذلك، كقولهم «من واقق» فكيف وقع هذا وكيف جاز أن يقع. وهو لو نطق به هذا النطق في القافية الشعرية لأدى إلى انكسار الوزن. كقولنا: حتى إذا جنّ الظلام واختلط / ط جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط / ط. لذا نرى أن القلقة مسألة جبلية في حروفها ولكن دون افتعال أصوات زائدة فيها جعجة مبالغ في جعجعتها وإنما يترك أمر النطق بها إلى طبيعة الناطق. وقد وجدناهم اعترفوا بما سموه بالقلقة الصغرى التي هي قلقة طبيعية لا تصنع فيها والكبرى مثلها حتماً في مقاييس اللغة.

وها نحن أولاء لو قرأنا سورة البروج التي اختتمت آياتها -إلا آية واحدة - بحروف القلقة ثم افتعلنا الأصوات الغريبة عند النطق بهذه الحروف أفلا يلاحظ أن في هذه التلاوة أصواتاً تتعد بالألفاظ القرآنية عن جوها المحبب إلى الأسماع إلى جو ظاهر التهريج والتصخاب؟

8 - قالوا في تعريف الإدغام إنه إدخال حرف في حرف مماثل له حيث يبيتان حرفاً واحداً يرتفع اللسان عنهما ارتفاعاً واحدة. في حين أننا إذا قلنا «لما» فإننا ننطق بذلك على مرحلتين يقال لكل منهما مقطع صوتي فنقول: «لم» ثم نقول: «ما» فلا نرى أن الحرفين باتاً حرفاً واحداً ولا ترانا رفعنا اللسان عن هذين الحرفين مرة واحدة. أفلا يلاحظ أن في التعريف تجاوزاً عن الواقع. وبهذا يتضح أن مصطلح الإدغام لم يأخذ نصيبه من التعريف المطابق لواقع الحال.

9 - حكم الراء الساكنة إذا كانت مسبقة بكسر أن تكون مرققة، ولكن جاء في كتب المصنفين أن الكسرة إذا كانت عارضة وجب تفخيم الراء ومثلوا لذلك بالنص التالي «أم ارتابوا» إن المقطع الصوتي المزدوج «مر» بكسر الميم وإسكان الراء يُشعر بأن الراء يجب أن تكون مرققة بحكم القاعدة المقررة. ففيم جعلوا الراء هنا مفخمة ومن أين كان الكسر عارضاً؟

10 - لاحظت أن المدود تعتمد على أن تكون حروفها حروفاً ساكنة، وأن يكون ما قبلها متحركاً بحركة ملائمة لنوعية حرف المد، فإذا كان واوياً وجب أن يكون ما قبل الواو مضموماً فإن كان ياء وجب أن يكون ما قبل الياء مكسوراً. ولكننا إذا رأينا كلمة «القوة» وجدنا الواو ساكنة وما قبلها مضموم فلم يقع المد الطبيعي هنا؟

إذن لا بد أن يكون سكون حرف المد سكوناً ذا مواصفات خاصة، وليس كل سكون يؤهل المقطع إلى المد. وهذا ما جعلني أختار لهذا السكون الانسيابي للتمييز بين سكون يصلح له المد وسكون لا يصلح له المد.

الإجابة عنها

المسألة الأولى: «جميع المصنفين في التجويد أوردوا ستة أحرف قالوا إنها حروف الإدغام. في حين أن جميع حروف الهجاء هي محل الإدغام باستثناء الألف».

الجواب: إن جميع المصنفين يذكرون إدغام هذه الأحرف الستة «يرملون» في باب خاص بأحوال النون الساكنة. ويصرح في ذلك أحد هؤلاء المصنفين، وهو من أقدمهم أعني مكي بن أبي طالب (ت 437 هـ) بأن: «الحروف التي تدغم فيها النون الساكنة والتنوين [وهي نون ساكنة أيضاً من حيث المخرج والصوت] ستة يجمعها هجاء قولك «يرملون» والحروف التي تظهر معها الغنة يجمعها هجاء قولك «يومن». (راجع كتاب الكشف، تحقيق محيي الدين رمضان، ج1، ص 167). فأما إطلاقهم «حروف الإدغام» هذا بدون تقييد، فهذا لا يحصل إلا عند بعض المتأخرين، ومع ذلك فإن وضعهم هذه الأحرف في باب النون الساكنة وما يجري فيه من القرائن كافٍ لرفع اللبس.

المسألة الثانية: تسميتهم الباء «حرف الإقلاب».

مثل هذا الذي قلناه عن حروف الإدغام يقال أيضاً عن عبارتهم «حرف الإقلاب» فإن هذا الإقلاب هو عبارة عندهم عن انقلاب النون الساكنة ميماً تحت تأثير الباء. يقول مكي بهذا الصدد: «النون الساكنة والتنوين ينقلبان ميماً إذا لقيتهما باء» نحو قوله: «أن بورك [أمبورك]» (نفس المصدر ص 165). فالإقلاب إذن هو من عمل الباء وهو مقيد بالنون الساكنة.

المسألة الثالثة: عدهم اللام من الحروف الشمسية.

يقول سيبويه (وكتابه هو المصدر الأقدم فيما يرجع إلى العربية وتأديتها): «لام المعرفة تدغم في ثلاثة عشر حرفاً لا يجوز فيها معهن إلا الإدغام، لكثرة لام المعرفة في الكلام وكثرة موافقتها لهذه الحروف واللام من طرف اللسان وهذه الحروف أحد عشر حرفاً منها

حروف طرف اللسان وحرفان يخالطان طرف اللسان. والأحد عشر حرفاً: «النون والراء والداد والطاء والصاد والظاء والزاي والسين والظاء والطاء والذال. والالذان خالطاها: الضاد والشين» (الكتاب ط. بولاق، ج2، ص 416). وعلى هذا فإن الحروف التي سيطلق عليها لقب «الشمسية» (بعد سيبويه بقرون عديدة)، هي تلك التي وافقت اللام من حيث أنها مثلها من طرف اللسان أو خالط مخرجها طرف اللسان فوجب بعد قلبها إلى مخرج اللام إدغام لام المعرفة فيها، لهذا السبب ولكثرة مجيء لام المعرفة في الكلام (وهما سببان متلازمان في إحداث هذا الإدغام). وإن لم يذكر سيبويه اللام نفسها في مجموع هذه الحروف فلأنه قد ثبت أنه يجب إدغام الحرف الساكن في حرف مثله يأتي بعده (ولا يحتاج إلى أن ينقلب إذ هو مثله) وعلى هذا لا يمكن أن نعتبر اللام حرفاً قمرياً إذ الحروف القمرية، عكس الحروف الشمسية هي تلك التي لا تدغم فيها لام المعرفة لعدم موافقتها اللام التي هي من طرف اللسان. فإذا كانت جميع حروف طرف اللسان تدغم فيها لام المعرفة بعد قلبها إلى مخرجها، فاللام نفسها هي أولى وأحرى بذلك! وإذا كانت تسمية المتأخرين بالحروف الشمسية تنطبق على جميع حروف طرف اللسان وما خالط هذا المخرج مما يوجب إدغام لام المعرفة فيها فإن اللام في حد ذاتها هي أيضاً من الحروف الشمسية ولا يمكن أن تدخل في حد الحروف القمرية. أما كونها غير محتاجة إلى أن تقلب إلى مخرج هذه اللام فلأنها مثلها تماماً وهذا لا يسقط الصفة (= كونها من طرف اللسان) التي أوجبت إدغام لام المعرفة فيها وإن كان واجباً أن يدغم كل حرف ساكن في تاليه المماثل له.

المسألة الرابعة: وصفهم لعملية الإخفاء والنون الخفيفة

إن العلماء القدماء لم يحاروا أبداً في وصفهم لحالة إخفاء النون بل هو من أوضح أوصافهم. قال سيبويه: «وتكون النون مع سائر حروف الفم غير الثلاثة عشر المذكورة حرفاً خفياً مخرجه من الخياشيم» (نفس المصدر، 415). وقال مكي: «إن النون الساكنة مخرجها من طرف اللسان وأطراف التنايا ومعها غنة تخرج من الخياشيم، وإذا خفيت لأجل

ما بعدها زال مع الخفاء ما كان يخرج من طرف اللسان منها وبقي ما كان يخرج من الخياشم ظاهراً... إنَّ النون الساكنة [وغير الساكنة] قد صار لها مخرجان: مخرج لها وهو المخرج التاسع (طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا وهو يميزه عن الميم التي هي شفوية. انظر سيبويه، 405) ومخرج لغنتها وهو المخرج السادس عشر. (الكشف 2، ص 166). وعلى هذا فالنون الخفية في حد ذاتها هي غنة محضة، أي صدى يحدث في خرق الأنف المسمى بالخياشم (ويحصل ذلك بعدم انطباق اللهاة على الممر المؤدي من أدنى الحلق وأقصى الفم إلى الخياشم)، ولا يحدث معها اعتماد طرف اللسان على ما فويق الثنايا كما هو الحال في النون غير الخفية.

هذا ما يقوله العلماء القدامى وهو سليم وجدّ واضح. أما ما يستنتج من كلامهم -وما تثبته أيضاً التجارب في المخابر الصوتية- فهو كالتالي:

بما أنّ الغنة ناتجة عن صدى محض يحدث بمرور الهواء المتصعد من الحلق في داخل الخياشم فإنّ جوهرها هو من جنس الحروف المصوتة (حروف المد وأبعاضها التي هي أصوات الحركات). فهي داخلة بذلك في جنس اللين غير الجامد (أو الجلد) الذي يحدث إما باصطكاك عضوين مثل الحروف الشديدة، وإما بتضييق المخرج مثل ما يحصل في الحروف الرخوة. وعلى هذا فإنّ غنة النون إذا حدثت وحدها كما هو الحال عند الإخفاء، أي بدون أن يصاحبها الصوت الجامد الذي يحدثه طرف اللسان باعتماده على ما يحاذيه من أصول الثنايا فلا بدّ أن تخالط ما هو واقع قبلها ممّا هو من جنسها (أي صوت الحركة التي قبلها)، فإذا نطق الناطق بمثل: «عنك» و«منك» بإخفاء النون أشرب الفتحة في المثال الأول، والكسرة في المثال الثاني غنة اضطراراً وهي غنة النون المخفأة، وربما أشربت الكاف بعدها بغنة أيضاً -وهو شيء عارض- بتدفق صوت النون المخفأة عليها. أما أصوات الحركات التي تلي النون (وأي حرف أغن)، فلا مفر من إشرابها غنة النون، إذ هي أصوات لينة مثل الغنة. وتبين الآلات الراسمة لذبذبات الصوت أنّ غنة النون تحدث -عند الإخفاء- مع حدوث

صوت الحركة التي قبل النون. ولا يمكن أن يكون الأمر على غير هذه الحال لأن هواء الصوت في الحركة يمر في آن واحد بالفم وفي داخل الخياشيم. فيصير فتحة أو ضمة أو كسرة (أو ما يتفرع منها) غناء. وهذه المصوتات الغناء هي مجرد أعراض للأداء بالنسبة للعربية، إذ لا تتميز بها معاني الكلم، بخلاف ما هو موجود في بعض اللغات الأجنبية كالفرنسية حيث تتميز معاني كلماتها بمقابلة هذه المصوتات الغناء لما هو من جنسها وليس بأغن (وذلك مثل: ā (في an)، o، وō، وō بالكتابة الصوتية الأوربية).

أما قولكم إن «واقع النون الساكنة أنها تشتم رائحة أحد تلك الحروف» فالعكس هو الصحيح لأن الذال في «من ذا» هي التي تشرب غنة (عرضاً لا اضطراراً)، ومعنى ذلك أن صدى الخياشيم ربّما استمر ولا ينقطع عند حدوث الذال، فيختلط حينئذ بصوت الذال (أي يحدث معه). وبداية هذه الغنة تحصل كما قلت عند انصرام صوت الحرف المتحرك الذي هو قبل النون المخفأة (وكل ذلك بيّن ظاهر في رسوم الذبذبات).

المسألة الخامسة: وصفهم الميم الساكنة عند اتصالها بالباء بأنها في حالة إخفاء

شفوي.

ما يقال عن النون الساكنة يقال أيضا عن الميم من حيث الإخفاء، إلا أن الميم لا تخفى إلا إذا تلتها باء. وفي حالة الإخفاء تفقد صوتها الجامد، مثل النون (وهو في الميم ناتج من اصطكاك الشفتين) وتبقى غنتها. وها هنا أيضا تحدث الغنة مع الحركة التي قبل الميم وتصاحبها في اتصال حدوثها. ويمكن أن تتواصل إلى أن تختلط بمخرج الحرف الذي يلي الميم لأنها مجرد صدى مثل أصوات الحركات يمكن أن تمتد إلا أن هذه الأصوات هي صدى يحدث في التجاويف التي فوق الحنجرة ماعدا الخياشيم (جوف الحلق وجوف الفم). فإذا خالطه صدى آخر في جوف الأنف صارت إلى تلك الغنة التي تحدث عند إخفاء النون والميم. وإذا امتد حتى يصل إلى مخرج الحرف التالي صار الصدى الخيشومي هو وحده المخالط لهذا المخرج وانقطع الصدى الحلقوي الفموي الذي تتصف به أصوات الحركات ومداتها.

وتجدر الإشارة إلى أن سيبويه -والمقدمين من النحاة والقراء- لم يذكروا إخفاء الميم بل وأكد مكي في كتاب الرعاية (ص 105) أنه: «إذا سكنت الميم وجب أن يحتفظ بإظهارها ساكنة عند لقائها باء أو فاء أو واو»، وقال أيضا: «لا بدّ من بيان الميم الساكنة في هذا كله ساكنة من غير أن يحدث فيها شيء من حركة، وإنما ذلك خوف الإخفاء والإدغام لقرب مخرج الميم من مخرجهن» (ص 207)¹.

على أنّ الشاطبي ينسب الإخفاء الشفوي (الذي يذهب جمود الميم ويخلص غنتها) إلى السوسي (صالح بن زياد المقرئ) فيقول:

وتسكن عنه الميم من قبل بانها على إثر تحريك فتختفي تنزلا

ويعني بالهاء في «عنه» السوسي كما أثبت ذلك شراح الشاطبية.

ثم إن ابن عصفور في كتاب الممتع (2، ص 720) يؤكد هو أيضا «أنّ الميم من الحروف التي لا تدغم في مقاربها. وينبغي أن يحمل ذلك على الإخفاء وعلى ذلك كان يتأوله أبو بكر بن مجاهد رحمه الله».

المسألة السادسة: إقصاؤهم العين من حروف الشدة وعدم إدراجهم الكاف والتاء في

حروف القلقة

لقد قسم العلماء الأولون الحروف إلى شديدة ورخوة، وقسم ثالث جامع للشدة والرخاوة معا (وهو الذي سمي بالمتوسط أو البيئي). وصرّحوا بأنّ الفرق القائم بين القسمين الأولين هو في جري الصوت وعدم انحصاره في الرخو وعدم جريه ومن ثم انحصاره في الشديد. قال الشنتمري في شرحه للكتاب (مخطوط 142 بالخزانة العامة بالرباط، لوحة 149): «والفرق بينهما هو أن الحرف الشديد إذا وقفت عليه² انحصر عليه الصوت، والرخو إذا

1- لفظة الإخفاء تدل عند العلماء الأولين على معنيين، وقد التبست على هذا القارئ وعلى الكثير من العلماء إلى يومنا هذا، فإن سيبويه وشيخه الخليل يقصدان من الإخفاء تارة: هذه العملية التي تخلص النون غنة بإزالة جمودها، وتارة أخرى ما يسمى باختلاس الحركة وهو إضعاف اعتمادها فتختصر بذلك مدة حدوثها بحيث لا يستطيع السامع أن يدرك صوتها حتى يظن أن الحرف المتحرك بها ساكن. وعلى هذا فإن الإخفاء هو في جميع الأحوال نقص لإحدى صفات.
2- وأقدم ما وصلنا من ذلك هو ما يوجد في كتاب سيبويه.

وقفت عليه لم ينحصر الصوت». وقال الرضي في شرحه للشافية (3 / 260): «الشديدة لا يجري الصوت عند النطق بها بل إنك تسمعه في أن ثم ينقطع». ويعنون بذلك أن صوت الحرف الرخو يمكن أن يمتد - عندما يكون ساكناً³ أي أن الحرف الجامد أو المصوت (وما يترتب على ذلك من أحوال خاصة)، وبهذا النقصان يصير صوتهما خفياً بكيفية من الكيفيات وليس اندساساً. يردد وتطول مدة حدوثه إن شاء الناطق لأن حدوثه يحصل بتضييق المخرج فقط أي بانغلاق غير تام للقناة الصائتة (في مستوى أو مدرج من مدارجها كمستوى الحلق أو اللسان مع الحنك أو أصول الثنايا أو ما بين الشفتين وغير ذلك)⁴. فالهواء ينسل فيه ويتسرب في داخل ذلك المضيق (ولذلك سماه ابن سينا بالتسريبي). أما صوت الحرف الشديد فلا يمكن فيه ذلك لأنه يحدث - عند تسكين الحرف - بانغلاق تام للقناة الصائتة في مدرج من مدارجها (كالباء في مستوى الشفتين) ويمنع هذا الانغلاق التام من امتداد الصوت⁵.

وعلى هذا الأساس حدّد العلماء القسم الثالث بأنه جامع لصفة الشدة وصفة الرخاوة في الوقت نفسه. ولا تتناقض ههنا لأن محل الانغلاق التام والانغلاق غير التام قد يختلف وذلك مثل الميم والنون، ففيهما شدة في مستوى مخرجهما الفموي وجرى صوت في مستوى الخياشيم. وقد تتناوب الشدة والرخاوة في أثناء حدوث الحرف نفسه وذلك مثل ما يحصل في الراء إذ تتكرر فيه قرعات طرف اللسان على ما يحاذيه من أصول الثنايا (وقد يكتفي فيها بقرعة واحدة يتلوها جري الصوت). **وكالعين** أيضاً يقول عنها سيبويه أنها: «بين الرخوة والشديدة تصل إلى التردد فيها لشبهها بالحاء» (الكتاب، 2 / 406). ويقول ابن عصفور في **المتع** (2 / 673): «كأن صوتها ينسل، عند الوقف، إلى الحاء فليس إلى صوتها الانحصار التام ولا جري الرخو» ويعنون بذلك أن الشدة والرخاوة تتابعان فيها بانقباض وسط الحلق

3- ولا يتبين ذلك عند تحرك الحرف، لأن الحركة تمكن الناطق من الانتقال من مخرج الحرف إلى مخرج الحرف الذي بعد.

4- ويحتك عندئذ الهواء بتلك الفجوة الضيقة عند مروره بها ويحدث هذا الاحتكاك صوت الحرف الرخو، ولذلك أطلق عليه الغربيون اسم الحرف الاحتكاكي (fricatif) في مقابل الحرف الانفجاري (explosif) وهو الشديد ويعبر عنها الناطقون بالإنكليزية بلفظة: (stop) وهي قريبة من التسمية التي يستعملها ابن سينا: الحرف الحسبي (في مقابل التسريبي).

5- أما إذا كان الحرف متحركاً فيكون هذا الانغلاق فيه فوراً لأن العضو الناطق إذا انتقل إلى مخرج آخر بالحركة تجافى عن الموضع - أي ارتفع وفارق محله الأول لتحصيل الحرف الذي يلي.

وانبساطه على التوالي كأنه اهتزاز. وهذا ما لا يمكن أن يشك فيه إذ يظهر للعيان عند استعمالنا لآلة خاصة تسمى بالمجواف الحلقي (تمكننا من مشاهدة ما يحصل في باطن الحلق عند النطق (laryngoscope). ودليل آخر يرجع إلى التحليل الفيزيائي للصوت: فإنّ الشبح أو الطيف الفيزيائي لصوت العين (ونحصل عليه بآلة تحلل الصوت إلى عناصره الأولية تسمى المطياف (sonographe) هو شديد الشبه بالطيف الخاص بأصوات المدّات وأبعاضها أصوات الحركات. ونحن نعلم أن مصدر هذه الأصوات هو اهتزاز للأوتار الصوتية (وتسمى في اللغة بالشوارب)، وأنّ اهتزازها هو عبارة عن انقباض وانبساط سريعين جداً لهذه العضلات الحنجرية. فلهذه الأسباب كلها ندرك اليوم وبفضل التجارب والمشاهدة المخبرية صحة ما ذهبوا إليه من أنّ العين ليس حرفاً شديداً محضاً ولا حرفاً رخوا محضاً.

المسألة السابعة: حقيقة ما يسمونه بالقلقلة وصوتيتها ونفخة المهموس

عرف العلماء القلقلّة بأنّها صفة الحروف التي إذا «وقفت عليها خرج معها من الفم صوتٌ ونبا للسان عن موضعه» (الكتاب، 2 / 284). وهي حروف «قد طبح». ويجب أن نلاحظ أنّها كلها شديدة مجهورة. وذكر سيبويه أنّ هناك حرفاً «إذا وقفت عندها خرج معها نحو النفخة ولم تضغط ضغط الأولى (أي حروف القلقلّة) وهي الزاي والطاء والذال والضاد». ونلاحظ هنا أيضاً أنّ هذه الأحرف الأربعة هي ما عدا الغين جميع الرخوة المجهورة. وأطلق على كلا القسمين اسم المشرية. ثم أشار إلى أنّ «الحروف المهموسة كلها تقف عندها مع نفخ» (الكتاب، 2 / 285). فما هو يا ترى هذا الصوت أو هذا النفخ الذي يحدث بعد حدوث الحروف الشديدة والرخوة المجهورة الأربعة وجميع الحروف المهموسة؟

إنّ حالة القلقلّة ليست اختيارية -وكذلك النفخ- بل اضطرارية وقسرية. «فلا تستطيع كما يقول سيبويه (نفس المصدر) أن تقف عليها إلا مع الصوت لشدة ضغط الحرف». ثم ليس هذا الصوت أو ذلك حرفاً جديداً متحركاً بل هو صوت أو نفخ وجيز ناتج عن إطلاق

الهواء بعد الوقف (أي عند انتهاء النطق بالحرف الساكن واسترخاء العضو الناطق). وهو عبارة عن نبوة للعضو والهواء أو نبرة بعد انتهاء الضغط والحصر. ولهذا لا يمكن أن يحدث مثل هذه النبرة في الحروف البينية إطلاقاً، كما أنها لا تحصل في الوصل، أي إذا كان الحرف الساكن موصولاً بحرف آخر غير موقوف عليه، إذ النبرة تنتج عن ارتفاع العضو وإطلاق الهواء بعد حصره (كأنها حركة). ولهذا يسمع للحرف المشرب والحرف المهموس صويت أو نفخ هما من نفس الحرف وليس حرفاً زائداً عليهما. وقد وصف ذلك ابن جني في كتابه الخصائص بما لا يحتاج إلى المزيد: «إنك إذا وقفت عليه (أي الحرف الساكن المشرب أو المهموس) ولم تتناول إلى النطق بحرف آخر من بعده تلبثت عليه، ولم تسرع الانتقال عنه، فقدرت بتلك اللبثة عن إتباع ذلك الصوت إياه. فأما إذا تأهبت للنطق بما بعده وتهيأت له ونشمت فيه، حال ذلك بينك وبين الوقفة التي يتمكّن فيها من إشباع ذلك الصوّيت» (1 / 57 - 58)، وهذا أيضاً تبينه الآلات الراسمة لذبذبات الصوت.

وما عدا هذه الحروف فلا يظهر معها صوّيت عند الوقف عليها. يقول الرماني بهذا الصدد «لم كانت الحروف كلها سوى هذه الأقسام الثلاثة⁶ لا صويت معها بعد خروجها في الوقت وهل ذلك لاستغنائها بأنفسها عن الصويت الذي يكون كالاستراحة إليه فيها في الوقف» (5 / 14 ب). ومعنى ذلك أنّ الصويت (أو النفخ) الذي يحصل عن الوقف في غير هذه الأقسام الثلاثة يمتزج بصوت الحرف، فلا يكون مثل النبرة (ولا يكون صويتاً ولا نفخاً مستقلاً في الحقيقة). أما في الهاء والعين والغين وهي مشربة، فلأنّها لا منفذ لها ما بين الثنايا أو الأضراس. أما اللام والميم والنون فلخروج صوتها من جانبي اللسان «في اللام»، ومن الخياشيم في الآخرين. وأما الهمزة فلخفاء نبرتها إذ «هي أبعد الحروف وأخفاها في الوقف» (الكتاب، 1 / 286).

6- حروف القلقللة الخمسة والحروف الرخوة المجهورة الأربعة وجميع الحروف المهموسة وماعدا هذه الحروف لا يسمع لها صويت ولا نفخ وهي: اللام والميم والنون والعين والغين والهمزة والهاء.

المسألة الثامنة: معنى الإدغام

قالوا عن الإدغام إنه: «يرتفع اللسان [فيه] بالحرفين ارتفاعاً واحدة لا فصل بينهما بوقف ولا بغيره، ويعتمد على الآخر اعتماداً واحدة فيصيران بتداخلهما كحرف واحد لا مهلة بين بعضه وبعضه، ويشد الحرف، ويلزم اللسان موضعاً واحداً، غير أن احتباسه في موضع الحرف لما زاد فيه من التضعيف أكثر من احتباسه فيه بالحرف الواحد» (التجويد في الإتقان والتجويد لأبي عمرو الداني، 193). وقال ابن يعيش: «يقع اللسان عليهما وقعا واحداً من حيث لا يفصل بينهما زمان» (شرح المفصل، 10 / 132).

وعلى هذا فإنّ عدم الفصل بين الحرفين بزمان (زمان حركة أو مهلة وقف) هو الذي يجعل اللسان (أي آلة النطق لساناً كان أو غيره) يرتفع ارتفاعاً واحدة كأن الحرفين حرف واحد. فقولكم إن نطقنا بالحرفين «على مرحلتين يقال لكل منهما مقطع صوتي» صحيح إلا أن قولكم: «نقول: «لم» ثم نقول: «ما» فلا نرى أنّ الحرفين باتاً حرفاً واحداً، ولا ترانا رفعنا اللسان عن هذين الحرفين مرة واحدة» غير وارد، وذلك لأن حدوث الحرف يشتمل ثلاثة أطوار (كما نبّه على ذلك ابن سينا في كتابه: أسباب حدوث الحروف وجميع الصوتيين المحدثين):

1 - حبس النفس.

2 - امتداد هذا الحبس.

3 - إطلاق النفس.

فإذا أدغم الحرف في آخر⁷ ابتدأ الناطق بهما بحبس النفس، وبما أنّ موضعهما واحد فإنّه لا يحتاج إلى أن يطلق نفسه لينتقل إلى مخرج الحرف الآخر، بل يبقى احتباسه وتكون

7- المقطع بهذا المعنى هو مفهوم دخيل في الفكر اللغوي العربي (دخل مع ما ترجم من كتب الفلاسفة اليونانيين). ولا يعرف النحاة العرب إلا السبب (ويقابله المقطع الممدود عند اليونان) لأنهم انطلقوا في التحليل من النطق الحقيقي إذ أقل ما يمكن أن ينطق به مفرداً هو المقطع الممدود (حرف متحرك فحرف ساكن). وتحليل لفظة مثل «لماً» على مقطعين له علاقة بقول العلماء العرب عن الحرفين المدغمين إنهما حرف واحد مشدد. وهو بوزن حرفين (السخاوي في شرح الشاطبية، 129).

مدته أطول مما هو في الحرف الواحد، ثم يطلق نفسه ؛ فزيادة المدّة في توتر العضلات يظهر الحرفان كأنهما حرف واحد مشدد. وبهذا يتضح معنى قولهم: «إن اللسان يرتفع ارتفاعاً واحدة»، فألة النطق تعمل في الإدغام عملاً واحداً متصلاً، وكل واحد من الحرفين ينقصهما حينئذ طور من الأطوار الثلاثة: الأول الساكن لا يكون فيه إلا الحبس وشيء من امتداده أما الآخر فلا يكون فيه إلا الإطلاق وشيء من امتداد الحبس السابق. أما إذا حصل الإطلاق في وسط الطور الثاني بوقف أو بحركة فلا يكون حينئذ الحرفان مدغمين. وعلى هذا فإننا إذا نطقنا بـ «لما» وقلنا «لم» - وهو مقطع صوتي لا محالة - ثم انتقلنا إلى المقطع الآخر «ما» بدون أن نقف على الميم الساكنة أي بدون أن نزيل التوتر العضلي الذي يحدثه الحبس أي دون أن نطلق النفس كان نطقنا للحرفين بارتفاعاً واحدة أي بعمل واحد متصل، وإن حصل الوقف بعد الحرف الساكن زال الإدغام.

وهذا بيّنه جيداً علماؤنا. قال ابن جني: «ألا ترى أنك في قطع ونحوه قد أخفيت الساكن الأول في الثاني حتى نبا اللسان نبوة واحدة، وزالت الوقفة التي كانت تكون في الأول لو لم تدغمه في الآخر». (الخصائص، 2 / 140)

المسألة التاسعة: تفخيم الراء الساكنة

قال مكي: «اعلم أنّ الراءات أصلها التعلّيب والتفخيم ما لم تنكسر الراء... وأعلم أنّ الراء التي يجوز تغليظها وترقيقها تكون ساكنة ومفتوحة ومضمومة. فأما الراء الساكنة فحرف ضعيف لسكونه، فهو يدبره ما قبله مرة وما بعده مرة لضعفه في نفسه. فإذا كان قبله كسرة لازمة غير عارضة رقت الراء لقربها من الكسرة التي قبلها. وإذا كانت بعدها باء رقت..» (الكشف، 1 / 209). وقال أيضاً: «فإن وقع قبل الراء كسرة عارضة أو على حرف زائد لم يعتد بها نحو: «لربهم» و«برازقين» كأنّ الحرف لم يُذكر، وكأنّه ابتدأ براء لا شيء قبلها يوجب ترقيقها وكذلك إن كانت الكسرة عارضة على حرف ليس من الكلمة نحو قراءته: «بعاد إرم» (الفجر، 6 - 7)، الراء مغلظة لأنّ الكسرة التي على التنوين عارضة.

إنما هي كسرة الهمزة ألقيت على التتوين... وكذلك الراء الساكنة إذا كانت الكسرة التي قبلها عارضة أو من كلمة أخرى، لم تعمل في الراء وكانت الراء مغلظة» (الكشف، 1/ 211).

إن المقصود من العروض عند العلماء العرب -وضده اللزوم- هو، كما هو معروف، الحدوث غير المستمر، غير المطرد. فالشيء العارض هو الحادث الذي يقع عرضاً أي اتفاقاً من غير اطراد⁸. والذي لاحظته هؤلاء العلماء أن العارض في أصله ليس له تأثير مثل الشيء اللازم، أما بالنسبة لتأثير الأصوات اللغوية بعضها في بعض فاللازم منها أي المؤثر بالأصالة فهو الحرف والحركة اللذان تتبني عليهما الكلمة، أي العنصر الذي يدخل في بنائها ولا يفارقها (إلا عند تحولها إلى صيغ أخرى). فهذا العنصر الثابت يؤثر فيما جاوره لاستمراره وثبوته في داخل الكلمة. أما العارض -مثل الحركة العارضة التي يتوصل بها إلى النطق بالساكن (كالحركة التي تزداد على الساكن في الابتداء وتلك التي تمكن الناطق من الانتقال من ساكن إلى آخر)- فهو وإن كان كثيراً في الكلام، إلا أنه من عوارض الإدراج⁹ فتأثيره حاصل لا محالة إلا أنه لا يبلغ من القوة ما يبلغه العنصر اللازم للكلمة إذ لا يتقيد تأثير اللازم بعوارض إدراج الكلم. وهذا لا يمنع من أن يؤثر العارض -الخارج من بنية الكلمة- إذا كان أقوى فيزيولوجياً من اللازم (أي إذا كان إحداثه يتطلب جهداً عضلياً أعظم)، وذلك مثل الحرف المفخم بالنسبة للمرقق: يتغلب المفخم العارض على الكسرة اللازمة في: «أراد أن يضربها قبل، لم يميلوا الألف في «ها» للقاف التي بعدها «قبل»¹⁰. أما في «أم ارتابوا» فلم تؤثر الكسرة في الراء لعروضها وضعفها الفيزيولوجي معاً وعروضها هو أهم السببين، إذ قد تتغلب على الحرف اللازم المفخم إذا كانت لازمة لهذا الحرف (أي إذا بني على الكسر) نحو: «الضعاف» و«الصعاب»، ولم يمنع الحرف المفخم الإمالة لأن الكسرة قد لازمته وبالتالي قد أضعفته.

8- قال الرماني في كتاب الحدود: «العارض هو المار على طريق النادر، واللازم هو المار على طريق المطرد» (ص

42).

9- أي الظواهر والأحداث التي تقع في مدرج الكلام (عند اتصال الكلم بعضها ببعض وتأثيرها بعضها في بعض).

10- راجع كتاب سيبويه: 2/ 265.

المسألة العاشرة: حروف المدّ: نوعية سكنها

لَمْ يَمَّ يَقَع مَدَّ طَبِيعِي فِي الْوَاوِ أَوْ الْيَاءِ السَّاكِنَتَيْنِ الْمَدْغَمَتَيْنِ فِي مَثَلَهُمَا كَمَا هُوَ الْحَالُ فِي «قُوَّة» وَ«سِي» مَعَ كَوْنِ مَا قَبْلَهُمَا مَتَحْرِكٌ بِحَرَكَةِ مَجَانَسَةٍ لِهَمَا؟ الْجَوَابُ عَنِ هَذَا السُّؤَالِ يَوْجَدُ فِي هَذَا النَّصِّ مِنْ كِتَابِ سَيَبَوِيهِ: «إِذَا قُلْتَ: مَرَرْتُ بُولِي يَزِيدُ وَعَدُوٌّ وَلِيْدٌ فَإِنْ شِئْتَ أَخْفَيْتَ¹¹ وَإِنْ شِئْتَ بَيَّنْتَ وَلَا تَسْكُنُ¹²، لِأَنَّكَ حَيْثُ أَدْغَمْتَ الْوَاوِ فِي عَدُوٍّ وَالْيَاءِ فِي وَلِيٍّ فَرَفَعْتَ لِسَانَكَ رَفْعَةً وَاحِدَةً ذَهَبَ الْمَدُّ، وَصَارَتْ بِمَنْزِلَةِ مَا يَدْغَمُ بِغَيْرِ الْمَعْتَلِّ. فَالْوَاوِ الْأُولَى فِي عَدُوٍّ بِمَنْزِلَةِ اللَّامِ فِي دَلُوٍّ، وَالْيَاءِ الْأُولَى فِي وَلِيٍّ بِمَنْزِلَةِ الْبَاءِ فِي طَبِيٍّ» (الكتاب، 409 / 2).

فالسبب إذن في عدم وجود مدّ في هذه الأحوال هو حصول الإدغام بين الحرفين وهذا جدّ معقول، لأنّ الإدغام هو وصل شديد، مبالغ فيه «لحرف ساكن بحرف مثله متحرك بلا سكتة على الأول، بحيث يعتمد عليهما بهما على المخرج اعتماداً واحدة قوية»¹³ وهذا «مزيل لفضيلة المد»¹⁴. والوصل هو في حدّ ذاته يمنع امتداد الصوت كما يمنع ظهور الصوئيت أو النفخ في حروف القلقله وغيرها. فإذا حصل هذا الوصل في الإدغام كان أشدّ منعاً لكل ما يحدثه الوقف أو ينتج بسببه. أما إذا وقعت الواو أو الياء الساكنة في كلمة منفصلة أو خيف اللبس فلا يحصل الإدغام، وعندئذ ظهر المدّ. قال سيبويه: «وإذا كانت الواو قبلها ضمة والياء قبلها كسرة فإنّ واحدة منهما لا تدغم إذا كان مثلها بعدها وذلك قولك: ظلموا واقداً واطلمي ياسراً، ويغزو واقداً، وهذا قاضي ياسراً. لا تدغم. وإنما تركوا المد على حاله في الانفصال كما قالوا: قد قول، حيث لا تلزم الواو وأرادوا أن تكون على زنة قول، فكذاك هذه إذ لم تكن الواو لازمة لها... وإذا قلت وأنت تأمر: اخشي ياسراً واخشوا واقداً أدغمت لأنّهما ليسا بحرفي مدّ كالألف، وإنما هما بمنزلة قولك: أحمد ذهب بنا. فهذا لا تصل فيه إلا

11- يقصد من الإخفاء هنا ما يقصد من الاختلاس: أن تسرع باللفظ بالحركة حتى لا يظهر جرسها وحتى يظن أن الحرف ساكن وهو بزنة متحرك.

12- أي لا تسكن فيحصل بالضرورة إدغام.

13- هذه عبارة الرضي في شرحه الشافية (235/3).

14- نفس المصدر، 238 / 2.

إلى الإدغام لأنك إنما ترفع لسانك من موضعهما فيه سواء، وليس بينهما حاجز» (نفس المصدر).

فهذا نصّ صريح في أنّ سيبويه -وأكثر العلماء المتقدمين - قد أدركوا جيداً الفرق بين المدّ الأصلي الذي هو مطل وإطالة للصوت الهوائي اللين (وهو جوهر حروف المد واللين) -وهذا يزيله الإدغام¹⁵- وبين الامتداد الذي يحصل لحبس النفس عند تسكين الحرف غير المدي (أي جميع الحروف ماعدا حروف المدّ وتسمى الأولى بالجوامد والثانية بالذوائب). ويستنتج من هذا وما نعرفه عن صفات الحروف أنّ السكون الذي هو توقيف لحركة الحرف¹⁶ ومن ثمّ حبس (تام وغير تام)¹⁷ للنفس، يختلف باختلاف الحروف: يكون التوقيف وحبس النفس في الجوامد الساكنة أنياً مع قبوله للامتداد (بإبقاء التوتر العضلي)، وفي الذوائب -التي هي دائماً ساكنة- زمانياً ليس إلا. فالأول هو سكون الباء والتاء والسين والواو والياء المفتوح ما قبلها وغيرها من الجوامد¹⁸: يحصل فيها التوقيف السكوني دفعة واحدة ويمكن أن يمتدّ فيه حبس النفس. أما الثاني فهو سكون يحصل فيه هذا التوقيف دائماً بالتدرج لا دفعة واحدة، ويحدث حبس النفس فيه بتطور الحركة وتلاشيها شيئاً فشيئاً، إلا إذا مكّن الناطق صوتها وتلفظ في الحين بحرف جامد ساكن (في مثل دابة، ولا الضالين)، فيقوم هذا التمكين للصوت مقام الحركة إذ تطول بذلك مدة الحركة التي قبل الحرف المدي وتكاد تغطيه كله إلى غاية المخرج الذي يليه.

15- فيما يخص الواو أو الياء المديّتين أي إذا كانت إحداهما مدغمة في مثلها.
16- خلافاً للحركة التي هي عبارة عن إطلاق النفس وتنفل الهواء والأعضاء الناطقة من مخرج إلى آخر والحرف -أي كان- يحدث دائماً بحركة سواء كانت معه وبعده كما هو الحال في المتحرك أم كانت قبله كما هو الحال في الساكن الذي يحدث بإيقاف هذه الحركة (وهي التي مكنت الناطق من الانتقال من المخرج السابق إلى مخرج الساكن).
17- تام في الحروف الشديدة وغير تام في غيرها.
18- وحرفا اللين هما جامدان بهذا الاعتبار، وإن كانا قريبين جداً من الذوائب اللينهما. ولهذا يحتمل لهما ما لا يحتمل للجوامد الأخرى إذ يستطيع الناطق أن ينتقل من إحداهما، في حالة تسكينها إلى حرف جامد ساكن بعدها (كحروف المد)، وذلك في مثل: ثوب بكر وجيب بكر وأصيم (إذا أطيل حبس النفس فيها). أنظر ما يلي وما قاله سيبويه في كتابه، 2/409.

قضايا الترجمة والمصطلح

الترجمة والمصطلح العربي ومشاكلهما*

المقدمة :

الترجمة من الوسائل الأساسية للرفي اللغوي في أية لغة ومن هذا المنطلق أرى أنه من الضروري أن يكون موضوع اهتمام بالبحث العلمي وأن تكون موجودة في كل مؤسسة علمية تمارس كما يمارس التكوين والبحث في الوقت نفسه. أولاً لأنه باب من أبواب التفتح على الآخر أضف إلى هذا أن إتقان لغة زائدة عن اللغة الأم هي فرض عين على كل مشتغل بالبحث. ثم لا بد من التوسع في إقامة مراكز لدراسة وممارسة فن الترجمة في كل بلد عربي بشرط أن يكون التنسيق بينها، وتشجيع الأبحاث في مجال الترجمة.

إن مشكل توفر المراجع والمصادر العلمية باللغة العربية، وتوفر الكتاب العلمي عامة متوقف جلّه بالدرجة الأولى -خصوصاً في الوقت الراهن- على الترجمة من جهة، وتوفر المصطلحات العلمية باللغة العربية من جهة أخرى. أما المصطلحات فقد بادر العلماء منذ أكثر من قرن في وضع ما يحتاجون إليه من ألفاظ فنية لسد حاجاتهم، وأنشئت لهذا الغرض المجامع اللغوية (انطلاقاً من مجمع دمشق إلى آخر مولود في هذا الميدان وهو المجمع الجزائري). إلا أن الكثرة الكاثرة من المفاهيم العلمية التي ظهرت في عصرنا الحاضر أعجزت إلى حد كبير واضعي المصطلحات، وبقي المشكل كما كان في أول أمره. أما الكتاب العلمي فقد يحاول هذا العالم أو ذاك أن ينقل إلى العربية كتاباً في علم من العلوم إلا أن هذه الأعمال الفردية لا تفي بالغرض، إذ بقيت مبعثرة غير منتظمة إلا في بعض المجامع.

وقد تفتن بعض المسؤولين في الوطن العربي ومنذ عهد قريب جداً إلى الأهمية العظمى التي تكتسبها الترجمة بالنسبة لمشكل الكتاب العلمي. ولهذا اقترحت بعض الدول العظمى

*... ألقى هذا البحث في ندوة "الترجمة والمصطلح العربي" الذي نظمه مسؤولو "بيت الحكمة" بتونس عام 1988م.

إنشاء مؤسسة للقيام بالترجمة للمراجع العلمية على نطاق واسع. وتبنت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم هذه الفكرة. غير أن هذا غير كافٍ في نظرنا، مادام مفهوم الترجمة هو المفهوم الذي تعود عليه الناس، ومادام العمل العلمي في المصطلحات وتوحيدها يمشي بهذا البطء.

ولهذا فإننا سنتحدث فيما يلي عن مشروعين جزائريين يرميان إلى حل جذري للمشكلين الأنفي الذكر.

1- مشروع تكوين اختصاصيين في علم المصطلحات والترجمة المتخصصة:

يهدف هذا المشروع إلى سدّ فراغ مهول وخطير بالنسبة للوطن العربي وسيكون سبباً إن لم نتصدّ له، لعرقلة نموّه العلمي والتكنولوجي، بل سبباً في إيقاف هذا النموّ، ومن ثمّ أن يؤثر في المستوى الاقتصادي الثقافي لهذا الوطن. ويتمثّل هذا الفراغ في عدم وجود مترجمين متخصصين في نقل العلوم والتكنولوجيا.

كما هو معلوم فإنّ مشكل توفر الكتاب العلمي يرتبط بصفة عامة باسترجاع اللغة العربية لمكانتها الأصلية. وبالفعل فإنّ التعميم لاستعمال اللغة العربية يقتضي التعريب الشامل للتعليم وعموماً لكل تكوين أيّاً كان. ثمّ إنّ هذا التكوين باللغة العربية لابدّ أن يعتمد على كتب ومراجع محرّرة بنفس اللغة. والواقع أنّ هذا النوع من المراجع قليل جداً في الوقت الحاضر، بل غير متوفر في الكثير من الميادين العلمية الدقيقة أو الطلائعية. وما هو موجود وما يظهر بين الفئنة والأخرى لا يمكن أن يفي بجميع الحاجات ولا تتراءى فيه جميع ما يجدّ في خارج الوطن العربي من النظريات والتطبيقات في ميدان العلوم والتكنولوجيا. فحتى ولو فرضنا أنّ إنتاج مثل هذه الكتب هو كافٍ، وهذا ما يزال بعيد المنال، فإننا سنبقى مهدّدين بخطر عظيم وهو أن نعتقد أنّ الاكتفاء الذاتي في ميدان العلوم هو مثل الاكتفاء الغذائي فإذا اعتقدنا فسكون قد أغفلنا على أنفسنا مثل ما فعلنا في عصر الانحطاط، ونتجاهل بذلك ما يصدر في الخارج من الدراسات العلمية العظيمة القيّمة. وهذا التّفوق هو خطير بقدر ما يمنع جمهور

المتقنين الذين لا يمكنهم أن يحسنوا أكثر من لغتين في الغالب أن يطلعوا على ما يجد من الدراسات والنظريات العلمية.

ولهذا فإنّ المسلك الوحيد الذي يجب سلوكه هو الإعداد على نطاق واسع لعدد كبير من المترجمين المتخصصين في نقل العلوم. ومن المعروف أنّ العدد الذي تتوفر عليه البلدان العربية من الاختصاصيين في ميدان الترجمة المتخصصة هو عدد تافه جداً.

ويمكن أن نذكر بهذا الصدد أنّ المجموعة الأوربية (السوق المشتركة) تستعمل هي وحدها أكثر من 2000 مترجماً متخصصاً (من الطراز الذي أشرنا إليه). وأنّ أكثر من 500 كتاباً يترجم شهرياً إلى الفرنسية والروسية والألمانية والصينية وغيرها من اللغات، وأنّه بفضل هذه الحركة العملاقة في نقل العلوم من لغة إلى أخرى يمكن لهذه الدول أن تتطلع على الأعمال التي يقوم بها العلماء والخبراء في ميدان العلوم والتكنولوجيا على مستوى العالم. وهذا بدون أن يتخلوا عن لغتهم الوطنية. ثمّ إنّ هناك بنوكاً للمعلومات اللغوية والاصطلاحية تحتوي على عدة ملايين من الوحدات؛ ولولاها لما استطاعت اللغة الفرنسية أن تواجه اللغة الإنجليزية في كندا مثلاً. ولا يضبط هذه البنوك ويسهر على إثرائها والقيام بتسييرها إلا هؤلاء المترجمون المتخصصون في علم الترجمة والمصطلحات كالذين نرغب في إيجادهم وإعدادهم في بلادنا. هذا ولا نتصوّر أن يتمّ تعميم استعمال اللغة العربية مع تحقيق الرقي العلمي والتقني إلا بتعريب شامل ومبرمج للآلاف من المراجع والكتب والدراسات؛ أي بتعريب للوثائق العلمية العالمية بكيفية دائمة ومنظمة، أي بالترجمة المبرمجة المخططة لأنّ معرفة اللغات الأجنبية وإن كان ضرورياً فإنّه لا يغني ولن يغني عن النشر المستفيض لهذه المراجع باللغة العربية، وهي الأساس لكل تكوين علمي جدّي ومفيد.

ونلفت أنظار الإخوان المسؤولين عن التكوين أنّ المقصود ليس هو تكوين تراجمة فقط، بل اختصاصيين في علم المصطلح، ومن ثمّ اختصاصيين في علم من علوم اللسان التطبيقية ألا وهو علم اللغة المطبق على المصطلحات العلمية والتقنية وهم في نفس الوقت مترجمون

متخصصون أي خبراء في علم معين تخصصوا في ترجمة النصوص المتعلقة إلى هذا العلم.

ونحن مقتنعون بأن هذا النوع من التكوين على مستوى واسع هو مفتاح هذا المشكل الذي تطرحه المراجع العلمية باللغة العربية، وهو زيادة على ذلك ضمان للتجدد المستمر للمعلومات.

علم المصطلحات Terminologie:

يحدّد العلماء علم المصطلحات بأنه دراسة الألفاظ الخاصة بالعلوم والتقنيات بتجميعها ورصدها وتحليلها ووضع بعضها عند الاقتضاء.

وبدأ الغربيون يعتنون بهذا النوع من الدراسة على إثر ازدهار اللسانيات، من بين العلوم الإنسانية وتهافت الناس عليها واعتبروا علم المصطلح كجزء من علم اللغة رأى علم المفردات (Lexicologie وصناعة المعاجم (Lexicographie) إلا أنه سرعان ما استقلّ هذا الجزء لشدة احتياج الحكومات والهيئات الرسمية، إلى تنظيم مجال المصطلحات والتدخل فيه لتحقيق التوازن السياسي الثقافي بين الإنجليزية الطاغية على غيرها ولغتها (وذلك مثل الفرنسية في الكندا). وازدهر علم المصطلحات في هذا النصف الثاني من القرن العشرين في البلدان الغربية بكيفية مذهلة. ولم ينشأ هذا العلم كما يظنّ من اهتمام اللسانيين بالمصطلحات خاصة. فهذا لم يحدث إلا قليلاً إنما كان المنطلق في الكثير من البلدان هو اهتمام الحكومات بتوحيد التسميات التي تطلق على ما تنتجه المصانع من مصنوعات معيّنة من آلات وأجهزة وأدوات وقطع غيار وهو اهتمام تجاري اقتصادي رغبة في ألا يقع خلط بين أنواع المصنوعات. وتكوّنت في أكثر البلدان دواوين خاصة لتوحيد التسميات Normalisation وذلك منذ بداية هذا القرن وأقدمها المؤسسة البريطانية للتنميط¹ British Standards Institution

1- تأسست في 1901 تحت اسم Engineering Standards Comitee.

وتلتها الإيزو ISO² المؤسسة الدولية للتنميط. واهتمت اليونسكو هي أيضاً بمشكل التوحيد فلها مشروع أـ UNISIST الرامي إلى إنجاز نظام عالمي للإعلام العلمي والتقني. وفيه يندرج المركز الدولي للإعلام حول المصطلحات Infoterm الذي مقره بفيينا منذ 1971م ومهمته التنسيق لكل الإنجازات الاصطلاحية على مستوى العالم. وظهرت في بلدان مختلفة أيضاً هيئات حكومية أو خاصة (بتأييد حكومي) لإسناد العمل الاصطلاحي الجماعي. وذلك مثل مكتب اللغات في أوتاوا بالكندا، وديوان اللغة الفرنسية بالكيبك بنفس البلد³. ومهمة هذا الأخير هو إثراء المفردات الفرنسية ونشرها وتوحيدها لسدّ الحاجيات وتحسين استعمال اللغة. ولهذا الديوان نشاط عظيم يمكن أن يحتذي به كل من يريد أن يثري لغته، وأن يذيع استعمالها ذيوماً واسعاً.

وأنشأت الحكومة الفرنسية الهيئة العليا للغة الفرنسية⁴ لنفس الغرض، ولا بدّ من الإشارة إلى وجود هيئة نشيطة أيضاً هي المجلس الدولي للغة الفرنسية⁵.

ولا بدّ أن نذكر أيضاً الهيئات الدولية التي تهتم بجمع المصطلحات من لغات مختلفة وتصنيفها وتخزينها في ذاكرة الأدمغة الإلكترونية لتجعلها تحت تصرف المترجمين، وذلك مثل مكاتب المصطلحات التابعة للمجموعة الأوروبية، مكتب لوكسمبورغ ومكتب بروكسل⁶ ومكتب آخر للمصطلحات في لوكسمبورغ أيضاً تابع للبرلمان الأوروبي⁷.

ومن الأعمال التي أنجزتها هذه الهيئات نذكر منها: الـ Eurodicautum الذي قام بإنجاز مكتب المصطلحات بلوكسمبورغ (المجموعة الأوروبية) وهو عبارة عن نظام يمكن الباحث من العثور على المصطلح المطلوب بكيفية آلية (بعد تخزين العدد الهائل من المصطلحات في

2- International Standard Organisation، تأسست في 1924م ثمّ غير اسمها في 1946م وتوجد في فرنسا الجمعية الفرنسية للتنميط AFNOR.

3- Régie de la langue française.

4- Haut Comité de la langue française، وأكبر منشط لها هو العالم اللغوي الكندي J. C. Corbeil وهو الآن مدير للمعهد الدولي للسانيات النظرية والتطبيقية.

5- Conseil International de la langue française

6- Bureau de terminologie des institutions des communautés européennes

7- Bureau de terminologie du Parlement européen à Luxembourg

ذاكرة الحاسب الإلكتروني)، ومنها أُلـ Euratom الذي أنجزه مكتب بروكسيل (نفس المجموعة)؛ وهو عبارة عن معجم لكل المصطلحات الخاصة بالعلوم النووية. ونذكر أيضاً بنك المصطلحات الذي أقامته جامعة مونتريال، وبنك المصطلحات للكيبك هذا زيادة على المئات من المعاجم التقنية التي نشرتها مختلف الهيئات القومية والدولية (منها المعاجم التي أصدرتها الاتحادات الدولية للعلوم في الكيمياء والفيزياء والبيولوجيا وعلوم التغذية وغيرها).

2- شمولية البحث شرط لنجاحته: مشروع الذخيرة اللغوية العربية

إنّ البحث عن المصطلحات في الاستعمال الحالي لتجميعها وتوحيدها من جهة، والبحث في وضع المصطلحات من جهة أخرى لا يزال كل واحد منهما في الوطن العربي وفي غالب الأحيان شبه جرفاً؛ ونعني بذلك أنه لم يخرج بعد عن طور البحث الفردي اليدوي، أي لا يزال على مستوى الأفراد حتى ولو كان المعنيون به منتسبين إلى هيئة علمية يعملون فيها مع غيرهم، لأنّ عملهم ليس جماعياً في الحقيقة، إذ العمل الجماعي هو الذي تقوم بها أسرة من الباحثين ينتظمون فيها انتظام الخلايا، كل يؤدي فيها عملاً جزئياً يكمل أعمال الآخرين. فهذه مجموعة تكلف بضبط المعطيات وجردها وترتيبها، وهي تعتمد على جماعة أخرى تتحررها في الميدان وتجمعها وتحصل عليها في كل ذلك بفضل المناهج المهيأة سلفاً لهذا الغرض. وتلك مجموعة أخرى تجري على المعطيات التحوير اللازم بالحاسبات الإلكترونية (الرتابات) وهي تعتمد بدورها على اختصاصيين في الترجمة. وكل ذلك موجود بالفعل في الكثير من معاهد العلم ومراكز البحث الكبيرة في أوروبا وأمريكا. فالأعمال الفردية حتى ولو كانت في داخل لجان مختصة، لا يمكن أن تؤدي ما تؤديه هذه المجموعات المنتظمة من الباحثين. وتناسى المسؤولون في الوطن العربي أنّ البحث العلمي في اللغة هو كسائر الأعمال العلمية الأخرى فلا يمكن أن يعتمد فيها على الأفراد أو الهيئات التي لا ينتظم فيها الأفراد على مثل ما ينتظم العاملون في المؤسسات الاقتصادية، ولا تملك من الوسائل الجيّارة اللائقة من الآلات ومساعدین أكفاء إلى غير ذلك ممّا تتطلّبه الإنجازات القومية العظمى. وهذا هو أحد الأسباب للبطء المهول الذي تتّصف به البحوث الاصطلاحية التي تختص بدراسة اللغة وسرّاً أيضاً في عدم شيوع الكثير من الألفاظ التي وضعتها هذه الهيئات العلمية.

أما فيما يخص البحث في استعمال المصطلحات في الوقت الحالي، فإننا نعتقد أن ما تحرره بعض الهيئات من قوائم تجمع فيها ما يصلها من معلومات من مختلف المؤسسات العلمية العربية نعتقد أن هذا غير كافٍ وغير مستوفٍ لما يتطلبه البحث العلمي الميداني، ولهذا نقترح:

1- القيام بمسح كامل شامل لكل ما يجري استعماله في جميع المؤسسات العلمية كالجامعات والمعاهد ومراكز البحث والمصانع وورشات العمل والمناجم وسائر الأماكن التي يختص التّخاطب فيها بلغة فنيّة معيّنة، وذلك بإجراء التحريات الميدانية الواسعة. وتكون هذه التحريات على الشكل التالي:

أ- يوفد فوج من الباحثين إلى كل بلد عربي، أو تخصص حكومة هذا البلد جماعة من الباحثين للقيام بمهمّة المسح، ويوزّع أفرادهم على المناطق والمؤسسات المعنية.

ب- يقوم الفوج بجرد كل الكتب العلمية والتقنية (وكذا الأمالي والدراسات والمقالات) التي صدرت في عشر السنوات الأخيرة.

ت- ويقوم كل فوج أيضاً في عين المكان باستنطاق العدد الكبير من الأخصائيين في العلوم أو الفنون وذلك بملء المستنطاقات مكتوبة أو الإجابة عن أسئلة شفاهية منظّمة، ويسجل كل الأجوبة بالمسجلات.

ث- تتّجه هذه الأفواج إلى جمهور الناس بواسطة الصحف والإذاعة والتلفزة لتغطية أكبر عدد من المستعملين.

ج- تجمع كل هذه المعطيات وتفرّغ على جذاذات على غرار ما هو جارٍ به العمل في البلدان التي أجرت مثل هذه التحريات، مثل الكندا السالفة الذكر، ومثل ما هو معمول به أيضاً في مشروع الرصيد اللغوي العربي وتخزّن في ذاكرة الحواسيب.

ح- تخزّن في ذاكرة الحاسب أهمّ ما وصل إلينا من أمهات الكتب في جميع ميادين المعرفة والفنون وغيرها، ويشارك في ذلك أكبر عدد ممكن من المؤسسات العلمية العربية.

وقد بادر معهد العلوم اللسانية في الجزائر منذ أكثر من 12 عاماً في تجميع اللغة التي استعملت بالفعل في نصّ من النصوص، ويدخل هذا العمل في مشروع ما يسمّى بـ الذخيرة اللغوية العربية.

أما فيما يرجع إلى وضع المصطلحات واختيار الألفاظ فقد سبق أن قلنا بأنّ أكثر اللغويين ممّن يهتمّ بوضع المصطلحات يقتصر في الغالب على البحث في المعاجم المتداولة كالقاموس المحيط ولسان العرب والصحاح وغيرها، ويجعلون من هذه المصادر المستقى الوحيد لجميع أعمالهم. وقلّما وجدنا من اهتمّ بالنصوص التي وصلتنا كأمهات الكتب في الأدب والعلوم وغيرها. والحق أنّ هذا العمل يعجز عن القيام به الأفراد لمشقته العظيمة، وقد يعجزون عن التّصفح المنتظم المتواصل للمعاجم نفسها، فما بالكم بمئات الآلاف من النصوص. ومهما بلغ تبريرنا لموقف اللغويين فإنّ النقص قائم. ثمّ إنّ هناك دافعاً آخر قد يحمل اللغوي على الاقتصار على القواميس؛ فقد يظنّ أنّ كل ما هو موجود في تلك المعاجم يطابق تماماً ما هو موجود في الاستعمال؛ إذ قد أخذت مادتها منه. فهذا وإن كان ظاهره صواباً، ففيه أنّ الكثير من المعاني والمدلولات الجزئية قد لا ينصّ عليه القاموس إمّا لكثرتها، وإمّا لأنّ اللفظ قد استعمل كمصطلح خاص بفنّ أو علم معيّن أو لمفهوم جديد طرأ بعد تدوين العلماء للغة. ثمّ إنّ أكبر عيب يلام عليه الباحث هو أن يذكر تحديدات القواميس لمدلولات الألفاظ ويكتفي بذلك (وقد لا يريد بها بديلاً) متناسياً أنّ مدلول اللفظ لا يمكن أن يحصر إلا بالاعتماد على جميع السياقات والقرائن التي ورد فيها اللفظ في الاستعمال المدوّن. نعم قد اعتمد اللغويون الذين جمعوا اللغة في عين المكان على السياقات والحال المشاهدة، وسألوا الموردين عن أغراضهم إلا أنّ هذا كلّه لم يدونه بأكمّله من جاء بعدهم من مؤلّفي القواميس فلم يذكروا من هذه السياقات وتلك الأحوال والأغراض إلا القليل النزر بالنسبة لكل كلمة (قد يكتفي بالشاهد الواحد وقد لا يذكر أي سياق إطلاقاً). ثمّ إنّ المدلول قد يكون تغير على ممرّ الزمان، بما يجيزه قياس العربية من مجاز واتّساع في المعنى⁸. هذا وأعظم نقص يوجد في

8- بالتخصيص أو التعميم وغير ذلك.

القواميس (ليس هذا ذنبها) هو أنها لا تتصّر أبداً على مدى شيوع الكلمة في الاستعمال، لأن أصحابها أكثرهم من المتأخرين⁹ إذا استثنينا الجوهري والأزهري.

وعلى هذا فالذي يحتاج إليه واضع المصطلحات هو بنك من النصوص تستخرج منه قاموس كبير تجمع فيه وترتّب جميع الألفاظ العربية التي وردت في الاستعمال الفعلي، أي في النصوص التي وصلتنا (حتى المخطوطة منها) مع عدد كبير جداً من السياقات والقرائن من الشعر الجاهلي حتى الصحف في عصرنا الحاضر. وهذا لا يمكن أن يتمّ إلا بما أشرنا إليه من التنظيم وتكافل الأعمال بالآلات المهيّئة لذلك.

ثمّ إنّ هذا القاموس الجامع للألفاظ العربية وسياقاتها قد يبقى هو أيضاً ناقصاً إنّ لم نلقت إلى اللغة المنطوقة نفسها؛ أي إلى الاستعمال الفعلي الجاري اليوم على مستوى العالم العربي (في المخاطبات اليومية). وكلّنا يعرف ما يوجد في هذا الاستعمال العفوي من ثروة لغوية عظيمة قد تفوق بعفويتها وحيويتها ما جاءنا في اللغة المحررة. وكلّنا يعرف أنّ الكثير من أهل البوادي - من موريتانيا إلى عُمان واليمن - ما يزالون يستعملون ألفاظاً فصيحة، ربّما اندثرت في أماكن أخرى، فينبغي أن تجمع هذه الثروة العظيمة وترتّب وقد يكون فيها من الألفاظ الفصيحة ما لم تدونه القواميس. ويمكن أن تعرف فصاحتها بخضوعها لقياس العربية ليس إلا. ثمّ إنّ ثروة أخرى خفية جداً هي تلك التي كدستها الأجيال المتوالية من المحترفين العرب في القرى والمدن ولم يدوّن منها إلا القليل وذلك مثل أسماء الأدوات والمواد والحيوانات والنباتات وما إلى ذلك ممّا تختص به حرفة دون أخرى، وأكثرها قد ارتجلها الناس على قياس لفظ يدل عليها. أما سبب اهتمامنا بهذه الألفاظ فهو أنّ لها فضلاً لا يشركها فيها غيرها وهو وجودها في الاستعمال في بلد أو أكثر من بلد، وإقبال الناس عليها وحيويتها مع عروبتهما وفصاحتها، فإنّ نقصت إحدى هذه الخصال كأن تكون غير مستعملة فلا يلتفت إليها إلا أنّه لا يمكن أن نحكم هذا الحكم حتى نجمع وتدوّن جميع ما هو واقع بالفعل في

9- من الذين جاؤوا بعد تقلص رقعة الفصاحة السليبية.

الاستعمال المكتوب والمنطوق، ولا نترك ونهدر شيئاً على الإطلاق قبل الحصول على تلك المعلومات الأولية.

فالسؤال المطروح الآن هو كآآتي: كيف يمكن لواضعي المصطلحات أن يضعوا للمسمى الفلاني لفظاً عربياً مناسباً يحظى بجميع الصفات التي ستجعله يشيع شيوعاً واسعاً إن لم يكن لديهم وتحت تصرفهم مجمعة مرتبة كل الألفاظ الفصيحة (قديمة أو مولدة) التي تنتمي إلى المجال المفهومي الخاص بهذا المسمى؟

توحيد المصطلحات العلمية العربية*

المقدمة :

إننا نحاول إعطاء التسميات العربية على كل ما يستجد في عالم الحضارة بالخصوص. وكوننا لا ننتج هذه الآلات العصرية يجعلنا في الكثير من الأحيان نستوردها بأسمائها، والأغرب من هذا أن هذه الأسماء تختلف من منطقة إلى أخرى، فما بالك في البلدان العربية التي تتضارب فيه هذه التسميات. وغرضي من هذه المقدمة التنبيه على دور مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي الكائن في الرباط يكون من مهامه التنسيق لكل ما يستجد من مصطلح، ولكي تكون لنا مصطلحات موحدة فلا بدّ من توحيد هذه المصطلحات لتتوحد الرؤى والمفاهيم، وهذه مشكلة كبيرة نعاني منها في الوطن العربي. وهنا نحس بالأهمية القصوى للدور الذي يمكن أن يقوم به هذا المكتب.

إنّ التكنولوجيا تولد التكنولوجيا ولا سيّما في زماننا وليس غريباً على أحد أن النهضة التقنية في عصرنا قد بلغت شأواً ودرجة من النمو المَهول لم تبلغه في أي وقت مضى، وفي أي مرحلة من مراحل النمو العقلي الإنساني، وذلك منذ اكتشاف الإنسان للنار ومنافعها وكيفية استغلالها في مختلف جوانب الحياة. وهذا الحادث مقرون بحادث لغوي هام؛ وهو ظهور الآلاف المؤلفة من الكلمات الجديدة في لغات الدول المصنعة، وخاصة اللغات الواسعة الذبوع للدلالة على المسميات الفنية المحدثة في زماننا وعلى المفاهيم والتصورات الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا الحديثة.

فإن كنا نلاحظ أن النمو العلمي والتكنولوجي يقترن دائماً بنمو لغوي، بل بفيضان لغوي عظيم فإننا نعتقد أيضاً أن هذا الاقتران لا يتمّ إلا بشعور أصحاب اللغة المعنية بأهمية اللغة لا

* - محاضرة أقيمت في ندوة التعريب وتوحيد المصطلح العلمي والتقني المنعقدة في الجزائر يوم 23 نيسان (أبريل) 1984م.

كوسيلة تعبير واتصال، فقط بل كأداة لا بدّ منها لتحليل الواقع، وبذل جهودهم بالتالي في تنميتها في نفس الوقت الذي بذلوا فيه جهودهم لتنمية بلادهم اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

ثم إنّ المشكل الذي قد يعترضهم في ذلك هو الوقوع في فوضى لغوية بحيث يصبح المفهوم الواحد «المحدث» تختلف تسمياته بالنسبة للغة الواحدة. ولهذا فكروا في كيفية توحيد الفاظهم الفنية وتقادي الفوضى فيها. وتحصيلاً لهذا الغرض أنشؤوا المؤسسات الرسمية الخاصة لتوحيد المصطلحات أو كما يقولون لـ «تتميطها».

أما بالنسبة للدول العربية فقد أنشئت أيضاً فيها الجامعات، وقد قامت هذه الهيئات المحترمة بعمل طيّب جداً إلا أنه لا يمكن أن يستجيب هي وحدها للاحتياجات الهائلة التي ظهرت في النهضة التكنولوجية الحديثة. فبقيت الأمور هكذا معلقة حتى الآن خصوصاً وأنّ تعريب العلوم والتقنيات لم يتمّ بعد في مستوى الجامعات ومراكز البحث العلمي. وستبقى شخصيتنا مشوّهة إذ لسنا عرباً إلا في بيوتنا وفي الملاهي والأمسيات الشعرية، أما في ميدان العلم والتقنيات الذي هو قوام السؤدد والسيادة في زماننا فنحن عالة على غيرنا حتى في اللغة.

وفيما يخص التوحيد للمصطلحات العربية الموجودة فقد بذلت جامعة الدول العربية في ذلك جهوداً تشكر عليها؛ فقد أنشأت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التابعة لها مكتباً دائماً لتنسيق التعريب، ومقرّه في الرباط. والغرض منه هو تجميع كل المصطلحات التي يجري استعمالها بالفعل في الوطن العربي وعرضها على مؤتمر الخبراء العرب لاختيار بعضها وبالتالي توحيدها. ومقصودنا هنا هو أن نبين أهمية التوحيد بالرجوع إلى ما تجري من أعمال علمية في العالم الغربي، واعتناء الغربيين الشديد بعلم المصطلحات، ثمّ أن ننبيه أيضاً على بعض الجوانب من المنهجية العلمية لوضع المصطلح وتوحيده مما هو معمول به في بعض الجهات من الوطن العربي.

وسبق أن قلنا في مقال آخر أنّ علم المصطلحات قد ازدهر في هذا النصف الثاني من القرن العشرين في البلدان الغربية بكيفية مذهلة. ولم ينشأ هذا العلم كما يظن من اهتمام

اللسانيين بالمصطلحات خاصة. إنما كان المنطلق في الكثير من البلدان هو اهتمام الحكومات بتوحيد التسميات التي تطلق على ما تنتجه المصانع رغبةً في ألا يقع خلط بين أنواع المصنوعات. وتكوّنت في أكثر البلدان دواوين خاصة لتوحيد التسميات Normalisation. ونذكر منها المؤسسة البريطانية للتتميط British Standards Institution وتلتها الإيزو ISO المؤسسة الدولية للتتميط. واهتمت اليونسكو بمشكل التوحيد فلها مشروع الـ UNISIST ويهتم بالتنسيق لكل الإنجازات الاصطلاحية على مستوى العالم.

أما المنهجية التي سارت عليها أكثر هذه الهيئات فهي تنحصر في أربع نقاط:

- إحصاء المفاهيم الاصطلاحية وتشخيص كل واحد منها ويحصل ذلك بالتحديد العلمي.
- تصنيف كل هذه المفاهيم على مجالات مختلفة ذات مراتب.
- تخصيص كل واحد منها بلفظ (بالنسبة لكل واحدة من اللغات المعنية) وبهذا تتكوّن الجذائيات Fichiers.
- دمج الجذائيات والتنسيق بينها (بنظام من الإحالات يبني على التصنيف السالف الذكر).

بعد هذه العملية يمكن تحرير معجم منتظم من المصطلحات للنشر والتطبيق. فهذا المنهج يبيّن أنّ المصطلحات العلمية لا يمكن أن تعامل كمجرد قوائم من الألفاظ لأنها ألفاظ تدل على مفاهيم ترتبط بعضها ببعض بحيث يندرج الكل في نظام مفهومي منسجم الأجزاء.

2- توحيد المصطلحات العربية: يتمّ بتوحيد منهجيات البحث والوضع.

- الوضع والاستعمال: سبق لنا أن رأينا أنّ الوضع للمصطلحات لا تقوم به الهيئات التي ذكرناها إلا عند الاقتضاء فإنّ المصدر الأهم للمفردات الفنية هو جمهور المستعملين للغة الفنية. فهم الذين يعرفون حاجاتهم ويضعون بالتالي المصطلحات من تلقاء أنفسهم وبكيفية عفوية. وهذا الذي يحدث غالباً في البلدان ذات المستوى التكنولوجي العالي، لا سيّما إذا كانت لغتها ذائعة الآفاق. أما البلدان النامية فقد يحصل هذا أيضاً فيها إلا أنّ التأخر التكنولوجي

الذي أصابها - وهو يترأى في اللغة التقنية - يضطّرّها إلى الوضع المتعمد بالنقل المطرد للقوائم من الألفاظ وهو ما تقوم به المجامع العربية وبعض المؤسسات العلمية والتقنية منذ أكثر من قرن ولم تستطع مع كل ما بذلته من جهد أن تواكب الركب اللغوي التكنولوجي الغربي. ثمّ يزيد الطين بلة أنّ كل بلد أصبح له مصطلحاته الخاصة وذلك بالرغم من وجود مؤسسة أوكل إليها التنسيق لعمليات التعريب.

والذي تعلق به أكثر الواضعين هو قبل كل شيء طُرُق الوضع فقط بغضّ النظر عن الاستعمال نفسه وأسرار هذا الاستعمال، وذلك لتناسي أكثر الناس أنّ اللغة هي وضع واستعمال وليست فقط وضعاً. ولظواهر الاستعمال قوانين وكيفيات خاصة، واللغوي الذي لا يهتمّ بذلك فمثله كمثل الصانع يضع للناس أدوات دون أن يراعي اهتماماتهم وحاجاتهم الحقيقية ودون أن يلتفت إلى ما يناسبهم من تلك الأدوات وما تميل إليه طباعهم ويستخفونه ويستحسنونه. فما دام اللغوي يضع لغيره المصطلحات وهو يجهل كل هذه الأسرار، بل القوانين التي تجعل من هذا اللفظ يسير بين الناس، ويشيع شيوعاً واسعاً ويقضي في الوقت نفسه على ذلك اللفظ الآخر لأسباب معيّنة ولأحوال يتّصف بها لا تلائم هذه القوانين. وقد يتساءل المتسائل عن كيفية الكشف عنها وهذا أمر غريب في عصرنا الحاضر؛ حيث يحاول الأخصائيون الكشف عن أسرار الظواهر الاجتماعية وهل من مُنكر أنّ اللغة ظاهرة اجتماعية بالدرجة الأولى؟ ولهذا أدرجنا في برامجنا العلمية في معهد العلوم اللسانية البحث عن أسباب نجاح اللفظ الموضوع أو فشله، وذلك بالنظر المنتظم في جميع التحريات الميدانية الواسعة إحصاء ما دخل من ذلك في الاستعمال الفعلي وما لم يدخل، ثمّ البحث عن أسباب ذلك: الاجتماعية منها والفسانية والفيزيولوجية وغيرها، ويتمّ هذا بطرح مجموعة من الافتراضات ثمّ اختبارها بشتى أنواع الاختبارات، ولا ننسى أنّ نفس اللفظ قد ينجح في جهة معيّنة من الوطن العربي، ويُرفض في جهات أخرى لأسباب معيّنة، وذلك كتضمن هذا اللفظ فيها لمعان يشمئز منها المستعمل (تشاؤم أو حظر جنسي أو التباس اللفظ بغيره لاشتغاله في العامية بمعنى آخر، أو استنفار الجمع بين بعض المخارج لعدم وجود ذلك في هذه الجهات وغير

ذلك). وهذه الاختبارات قد تكون استفتاء يوجه إلى المستعملين أنفسهم بالمراسلة أو عن طريق الإذاعة. وقد تكون اختبارات منتظمة لمجموعات معينة من المصطلحات يجرب مدى نجوعها في ميدان العمل في مدة معينة ثم ينظر فيما تؤول إليه في الاستعمال.

ثم إن رجوعنا إلى لغة أجنبية واحدة والانطلاق من مصطلحاتها هي وحدها، أي من المدلولات التي تخص هذه اللغة يؤدينا إلى إخضاع العربية إلى ثقافة واحدة. وذلك لأن الألفاظ الدالة قد يختلف مدلولها من لغة إلى أخرى مع اتحاد المسمى، وبعبارة أخرى قد تسمى كل لغة الشيء الواحد ويكون تصور أصحابها له غير مطابق تماماً لتصور الآخرين. ولهذا ينبغي أن ينطلق من أكثر من لغة في تحديد المفاهيم العلمية وذلك لتقادي التبعية الثقافية التي قد تشوّه شخصيتنا العربية¹. فالمفاهيم العلمية العالمية المجمع عليها من حيث تحديدها، هي التي ينبغي أن تعرب ولا سبيل للعثور عليها إلا بالمقارنة الدقيقة بين مدلولات الألفاظ في أكثر من لغة.

- البحث اللغوي واختيار الألفاظ: إن أكثر الواضعين للمصطلحات في زماننا يلجأ إلى البحث عن اللفظ العربي في القواميس المطبوعة ولا يرجعون إلى الكتب اللغوية التي لا تزال مخطوطة إلا قليلاً، ولا يلتفتون غالباً إلى النصوص العلمية والفنية التي وصلتنا (ومن يفعل ذلك فهو من أقلّ القليل!). ثم إن هذا البحث القاموسي هو نفسه غير خاضع عند أكثر اللغويين في زماننا لمقاييس منهجية دقيقة بل هو في غالب الأحيان اعتباطي تحسسي. فهل كان عمل الواضعين إلى الآن منظماً منسقاً مخططاً بحيث لا يترك ممّا هو موجود في طيّ القاموس أي شيء يستحق أن يذكر ويقترح كمصطلح؟ والمؤسف أن هذا البحث في القواميس ينحصر في تصفّح هذا اللغوي أو ذاك المرة بعد المرة لقاموس معين بكيفية متقطعة مبعثرة غير شاملة.

ثم اختيار اللغوي لهذا اللفظ الذي عثر عليه بالصدفة في قاموس من القواميس للدلالة على مسمى من المسميات الحديثة هو أيضاً عمل اعتباطي محض لعدم اعتماده في استقائه للألفاظ على الاستقراء الواسع لجميع معطيات اللغة بل لجميع ما ورد في النصوص التي هي

1- وكثيراً ما ينطلق المشارقة من التحديدات الإنجليزية وحدها، وأهل المغرب من التحديدات الفرنسية وحدها، ثم ينقلون المصطلحات الأجنبية في اللغة الأخرى حتى لا يقال إنهم انطلقوا من لغة واحدة!

لدينا اليوم وقد يعثر اللغوي على لفظ غريب وتكون غرابته لا بالنسبة للعرب القدامى أنفسهم ولا يلتفت إلى ذلك فيطلقه على مفهوم مأنوس غير غريب مما هو مبتذل في زماننا² ثم يتعجب من عدم إقبال الناس عليه. ثم قد يكون سبب الغرابة وعدم شيوع اللفظ في القديم - وبالأحرى في عصرنا- ما قد يتصف به من تنافر شديد لمخارج حروفه فلا يلتفت ههنا أيضاً إلى ذلك، وإن قيل له في ذلك فإنه لا يبالي بذلك بل يعتذر قائلاً: هذا راجع إلى أذواق الأفراد واختلاف الأمزجة وهي من الأمور التي لا يمكن أن يحصل فيها التوحيد!. فهذا القول هو صادر عن جهل للقوانين التي يخضع لها السلوك اللغوي وخاصة قانون الاقتصاد ونعني بذلك التوازن الذي هو نتيجة لقوتين اثنتين متدافعتين: ميل المتكلم بطبعه إلى التقليل من المجهود (العضلية والذاكرية) في تأديته لأغراضه، واحتياج المخاطب إلى البيان؛ أي أن يكون الخطاب الموجّه إليه واضحاً غير ملتبس. ويحصل التوازن حين يكون مردود الكلام مساوياً للمجهود الفيزيولوجي المبذول لتحقيقه فلكي نعرف بالضبط كيف ينطبق هذا المبدأ على اللغة العربية فلا بدّ من الرجوع إلى ما قاله علماؤنا في شأن الأصوات وتنافر الحروف، ثم الاعتماد على التجارب العلمية في المخابر الصوتية الحديثة وما يحصل عليه من معلومات في هذا الميدان مهندسو المواصلات المختصون في الصوتيات. فإن نحن جهلنا هذه الأشياء فكيف نحكم على هذا اللفظ بالخفة والتقل! وقد رأينا أنّ اللغوي الذي يجهل هذه الأمور قد يجعل من الخفة والتقل أمراً يخص ذوق الأفراد وليس الأمر كما يزعم أبداً.

وبناءً على هذا فإنّ اختيار هذا اللفظ من بين الألفاظ التي يعثر عليها الباحث (من هنا وهناك) أو تلك التي يصوغها بالاشتقاق من الأصول أو الكلم المعروفة للدلالة على هذا المسمى المحدث أو ذلك لا يمكن أن يتمّ على أحسن الأحوال إذا لم تتوفر لدى الباحث جميع المعطيات التي ذكرناها.

2- مثل (الإرزيز) الذي اقترحه بعض المجمعين للدلالة على التلفون.

حركة التعريب في النظام التعليمي الجزائري*

المقدمة :

نتعرض في هذه الدراسة إلى سرد وضعية التعريب في الجزائر من الاستقلال إلى سنة 1989م؛ وهي السنة التي أقر فيها مبدأ تطبيق التعريب شاملاً على كافة اختصاصات التعليم العالي. ونلاحظ في هذه الدراسة أهم الخطوات التي أُتخذت في هذا المجال لكن شتان بين القول والفعل.

1- وضعية اللغة العربية غداة الاستقلال: كل يعلم أنّ الاستعمار الفرنسي كان استعماراً لصالح الفرنسيين وحدهم، وتدميراً لكل ما لا ينتمي إلى الشخصية الفرنسية والثقافة الفرنسية ولهذا اعتبرت اللغة العربية لغة أجنبية في بلدها وفي وسط أهلها طيلة 132 سنة، فلم يكن هذا الاستعمار تدميراً سياسياً بإزالة سيادة الشعب الجزائري على أرضه ومصيره واختياراته بل بإزالة هويته وذلك بإفقاره وتجهيله ومن ثمّ القضاء عليه نهائياً. ولم يكتب لهذا الاستعمار الغاشم أن يتمّ ما بدأه والحمد لله. إلا أنّ ما تركه من أثر سيء من جراء الفرنسية من جهة ومن جهة أخرى التجهيل الكامل لأبناء هذا الشعب ما نزال نعانيه إلى الآن، وهذا ما يفسر ما لقيته الجزائر من الصعوبات لاسترجاع لغتها وإحلالها مكانتها الطبيعية التي أفقدتها إياها الغزاة.

إنّ اللغة الفرنسية كانت اللغة الرسمية الوحيدة في الإدارة والتعليم والتسيير الاقتصادي والسياسي لا ينافسها في ذلك أية لغة. وهذا لا يعني أنّ الشعب الجزائري في مجمله كان قد استبدل العربية بالفرنسية فلئن صار أكثره من الأميين بسبب سياسة التجهيل المخططة، إلا أنّه لم يتخلّ في يوم من الأيام عن لغته ولو في صورتها العامية، وكان عدد قليل جداً من الناس

* - لقد أعدّ هذا البحث بطلب خاص من وزير التعليم العالي الجزائري في عام 1988. ويأتي هذا تكلمة للاستجواب الذي أجرته مع صاحب هذا المقال مجلة الأصالة في العدد الخاص حول التعريب، الصادر سنة 1974/73م ويؤسفني أنني لم أحصل على هذا الاستجواب الذي كنت أودّ إدراجه في هذا الكتاب

قد حظي بالتسجيل في المدارس الفرنسية فأثرت الثقافة الفرنسية من هذه الناحية على هؤلاء. وكان الخطر يتمثل في أنهم لم يجدوا من يزودهم بثقافتهم العربية، إذ منعت السلطة الفرنسية من إنشاء مدرسة عربية إلا ما كان مخصصاً لتعليم شعائر الدين وحفظ القرآن. ومن هذا الباب دخلت جمعية العلماء المسلمين فأنشأت المدارس الحرّة باسم الدين واستطاعت أن تدخل فيها كل المواد الأدبية والعلمية التي كانت تدرّس في المدارس الفرنسية. وقد اضطهدتها السلطة الفرنسية أيما اضطهاد، فكانت تغلق أبوابها المرّة بعد الأخرى، وتسجن معلميها وغير ذلك من الأعمال الاستبدادية. وعلى الرغم من كل هذا فقد حصلت جمعية العلماء على نتيجة باهرة إذ استطاعت أن تكوّن الآلاف من الجزائريين خصوصاً بعد فتحها لثانوية ابن باديس في قسنطينة.

فهذا الذي ورثته الجزائر غداً الاستقلال بعد كفاح مرير دام أكثر من قرن، وثورة مسلحة كلفتها الكثير، كان حقيقة وطأة لا تقدر عواقبها. وكان الخطر يخيم على مستقبل الجزائر وأي خطر: البقاء على ما تركته فرنسا وخصوصاً في التعليم الابتدائي والثانوي على الرغم من كل الجهود التي بذلتها جمعية العلماء للمحافظة على الشخصية العربية الإسلامية، ومع هذا فإنّ الله سبحانه وتعالى قد رحم هذا الشعب المهذّب فنفخ فيه روحاً ثانية بعد أن مكّنه من تحرير أرضه فبدأ يتحرك لتحقيق أمنيته التي كان يحلم بها في أيام الاحتلال الفرنسي؛ وهو استرجاع لغته وإحلالها محل لغة الغزاة في جميع مرافق الحياة.

2- بداية حركة التعريب المنتظم حصلت في قطاع التعليم: إنّ أول محاولة للتعريب في الجزائر كان قد هدفت التعليم في جميع مراحلها، فبعد ثلاث سنوات فقط من استرجاع السيادة الوطنية قررت وزارة التربية تعريب المواد التي لها علاقة بالشخصية العربية، وذلك كمادة التاريخ والفلسفة والجغرافية الوصفية، وذلك في مستوى التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي هذا من جهة، ثمّ دُعِمَ تدريس العربية في هذه المدارس بمضاعفة حجم الساعات، وفي عام 1965م تقرّر أيضاً تعريب هذه المواد في كليات الآداب (حتى ليسانس اللغة العربية التي كانت يدرس فيها الأدب العربي وفقه اللغة العربية بالفرنسية!). وفي نفس السنة حدث حادث

هام جداً بل هو أهمّ حادث في تاريخ التعليم بالجزائر، فقد تقرر أن تُعرب السنة الأولى والسنة الثانية في الابتدائي تعريباً كاملاً، أي لجميع المواد التي كانت تدرس بالفرنسية. ونظراً لعدم توفر المعلم والأستاذ الكفاء فقد استعانّت الجزائر بالأعداد الكبيرة من الأطر العرب.

وفي الوقت نفسه قررت الجزائر أن تبعث البعثات الكثيرة من خيار التلاميذ للدراسة في الثانويات العربية في المشرق العربي (خاصة في مصر وسوريا) وتمّ تدعيم التعليم الحرّ أيضاً المعرب كلياً وأنشئت بكالوريا معربة تماماً. وكان أكثر من يتخرّج بهذه الشهادة يمنح منحة للدراسة في الجامعات العربية في المشرق، وعدد قليل يختار أن يدرس بالفرنسية في الجزائر أو في أوروبا أو أمريكا. وفي نهاية هذه الفترة فتحت شُعب معربة في الحقوق، وجيء بعدد كبير من الأساتذة من الخارج وخصوصاً من المشرق العربي.

وكل هذا أدى إلى إيجاد فئة من ذوي الشهادات لغتهم الأصلية هي العربية، فاصطدموا بالقطاعات التي لم يدخلها بعد التعريب، وخصوصاً القطاعات الحكومية والاقتصادية، كما كان لهذه الفئات ضغط قوي جداً على ذوي السلطة في التعليم، وظهرت هذه الظاهرة في السبعينات بصفة خاصة.

3- فترة السبعينيات: تحوّل نظام التعليم تماماً في سنة 1970م في أسسه ومبادئه وتسييره فقد انقسمت وزارة التربية إلى وزارتين: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة التعليم الابتدائي والثانوي، وأنشئت وزارة الشؤون الدينية والتعليم الأصلي، فألحق بهذه الأخيرة كل المدارس التي كانت تابعة للقطاع الحرّ الإسلامي.

أما التعليم العالي فقد أُجري فيه إصلاح جذري، وتركت كل الأنظمة التي ورثتها الجزائر من فرنسا، فأعيدت هيكلتها، وبُنِيَ التعليم على نظام الوحدات التعليمية الفصلية (تدوم فصلاً واحداً) والاختبارات المستمرة. ففي هذا الإطار شرعت الوزارة في فتح بعض الأقسام العلمية باللغة العربية، وذلك كالعلوم الرياضية والفيزيائية والكيميائية والبيولوجية، وذلك للاستجابة للتعليم الثانوي الذي أصبح يحتاج إلى أساتذة معربين في هذه المواد، وكان هذا الاحتياج الجدي قد ترتّب على ما تمّ فتحه من شُعب معربة في أكثر الثانويات (بإزالة الشُعب

المزدوجة اللغة). والسبب الرئيسي في الواقع هو الضغط الذي أشرنا إليه فيما سبق ؛ فقد تكاثرت عدد المتحصّلين على البكالوريا المعربة ورغب الكثير منهم أن يواصلوا دراساتهم العليا في العلوم، وكان ذلك ممتنعاً عليهم فلّبت وزارة التعليم العالي دعوتهم فأنشأت لهم هذه الأقسام العلمية. ولئن كان ذلك أمراً طبيعياً وإيجابياً في جملته إلا أنّه كان له جانب سلبي خطير إذ أدّى إلى خلق فنتين من المثقفين في نفس البلد: إحداهما لا تعرف إلا الثقافة العربية، والأخرى لا تعرف إلا الثقافة الفرنسية.

هذا وأراد المسؤولون على التعليم آنذاك أن يخففوا من هذا الانقسام فحاولوا أن يدعموا التعريب بإجبار جميع الطلبة الذين كانوا يدرسون الفرنسية على متابعة عدد معيّن من الساعات لدراسة العربية وكان الحجم من الساعات 180 ساعة أثناء الثلاث السنوات الأولى من الليسانس أو ما يقابلها في الهندسة والطب وغيرهما. وكان يعتقد هؤلاء المسؤولون أن التعريب للتعليم العالي ينحصر في إعطاء دروس في العربية للطلبة¹.

وفي هذه الفترة أيضاً تمّ تحضير ما تسمّى بـ(المدرسة الأساسية) وهي عبارة عن امتداد الدراسة للطفل الجزائري لمدة لا تقلّ عن تسع سنوات ؛ وذلك بكيفية إجبارية (من دخول الطفل في السنة الأولى لغاية السنة الأخيرة إعدادي كما يطلق عليه في المشرق) وكان يستلزم هذا النظام الدراسي الجديد أن تكون العربية هي اللغة الأساسية بما فيه العلوم مع إدخال حجم كبير من الساعات لدراسة اللغات الأجنبية.

كما بدأت بعض المجموعات من الباحثين الجزائريين في بداية تلك الفترة بالقيام ببحوث مبرمجة لإسناد التعريب في جميع مستويات التعليم، وأحيانا بالتعاون مع البلدان الشقيقة، وذلك كمشروع الرصيد اللغوي الوظيفي المغربي، ثمّ الرصيد اللغوي العربي تحت إشراف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

1- إنّ هذا الانقسام المطلق بين العربي والثقافة والفرنسي والثقافة كانت عواقبه وخيمة جداً. فقد فضّل المسؤولون في ذلك الوقت السهولة إذ كان من الممكن جداً أن يكون التعليم واحداً بإلزام جميع الطلاب في البداية، على متابعة الدروس بعضها بالعربية وبعضها بالفرنسية حتى يتمّ تعميم العربية لا أن تنشأ شعب كلها بالعربية مع إبقاء شعب في نفس المادة كلها بالفرنسية. ولا يزال هذا الانقسام في التعليم العالي قائماً.

وفي سنة 1975م نظم حزب جبهة التحرير أول ندوة وطنية للتعريب وقد اتخذت فيها توصيات هامة جداً وفي التعليم خاصة. أما فيما يخص التعليم الأصلي فقد نما وترعرع تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية، وتخرج فيها العدد الكبير من الطلاب، وكانت لغتهم الدراسية الأساسية هي العربية.

4- من سنة 1980م إلى يومنا هذا: إن لهذه الفترة أهمية كبرى بالنسبة للتعريب، فإن الحدث الأهم الذي حدث فيها هو مجموعة القرارات التي اتخذتها اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير في دورتها الثانية فيما يخص التعريب في جميع القطاعات، وحدث آخر لا يقل أهمية هو انعقاد الندوة الوطنية الأولى للتكوين العالي في 1980م واتخاذها لقرار خطير هو تعريب السنة الأولى من جميع العلوم الإنسانية ابتداءً من أكتوبر 1980م، وهكذا تمّ تعريب الحقوق في مستوى الليسانس، وكذا العلوم الاقتصادية والسياسية وعلم النفس والتربية وعلم الاجتماع وغيرها من العلوم الاجتماعية على الرغم من عدم توفر الإطار الكفاء في جميع الوحدات. ومهما كان فالآن يتخرج الطالب في هذه العلوم ولغته الأساسية العربية والحمد لله ونتج من هذه العملية بعض المشاكل تخصّ الأستاذ الجزائري الذي تجاوز الأربعين ولم يتم بعد تعريبه ونحاول الآن أن نجد لهذا المشكل الإنساني العويص حلاً مناسباً. ومشكل آخر لا يزال قائماً هو مشكل المراجع بالعربية وقد بُذلت جهود جبارة للتغلب على هذه العقبة، وكُلّف ديان المطبوعات الجامعي باستيراد عدد ضخم جداً من الكتب والمصادر العلمية من المشرق. هذا زيادة على ما ينتجه الأساتذة الجزائريون. ومشكل آخر أيضاً هو اختلاف المصطلحات التي نجدها عند الأساتذة العرب المُعارين لبلادنا، فهناك بليلة وفوضى نأمل أن تزول بما سننخذه من قرار، وما سيقوم به من أعمال المجمع الجزائري للغة العربية بالتعاون مع وزارة التعليم العالي فقد تقرر في السبعينات إنشاء مثل هذا المجمع، وتمّ ذلك في الحقبة الأخيرة؛ حيث وافقت الحكومة على المشروع الذي قُدّم إليها، ثم وافق عليه المجلس الوطني الشعبي بعد مناقشته. إلا أن المشكل الأكبر الذي ما يزال نلمس عواقبه هو هذه الازدواجية - لا في الشخص الواحد ويا ليتّه كان الأمر كذلك - بل في وجود فئتين من المواطنين تعتمد ثقافتهم العالية على لغة واحدة إما الفرنسية وحدها، وإما

العربية وحدها (نتكلم هنا عن التعليم العالي فقط) ثمّ زد على هذا أنّ القطاع الاقتصادي جزءاً كبيراً من أجهزة الدولة لم تُجارِ حركة التعريب التي تمتّ في التعليم فلا يجد المعرب بسهولة ما يناسبه من مناصب العمل. وهذا طبعاً مشكل كان عويصاً جداً إلا أنه سيزول بالتعريب الكامل لجميع القطاعات. وتواصل التعريب في العلوم في هذه الفترة وفتحت أقسام كثيرة في جميع التراب الوطني، وها هو ذا جدول يبيّن مدى اتّساع التعريب في العلوم.

المؤسسات	سلك التعليم	التخصص/ الشعبة	الفصول
جامعة قسنطينة	ليسانس التعليم	– الرياضيات	س6
		– الفيزياء والكيمياء	س6
		– العلوم الطبيعية	س6
		– الجغرافيا	س6
جامعة قسنطينة	دبلوم الدراسات العليا	– العلوم الدقيقة	س8
		– بيولوجيا /جيولوجيا	س8
		– الجغرافيا	س8
جامعة قسنطينة	الهندسة	– الجغرافيا	س10
جامعة وهران	ليسانس الدراسات العليا	– البيولوجيا	س8
		– الجغرافيا	س8
جامعة وهران	دبلوم الدراسات العليا	– البيولوجيا	س8
		– الجغرافيا	س8
جامعة الجزائر	ليسانس التعليم	– الجغرافيا	س6
جامعة الجزائر	دبلوم الدراسات العليا	– العلوم الدقيقة	س2
		– الجغرافيا	س8
جامعة الجزائر	الهندسة	– الجغرافيا	س10
المدرسة العليا القبة بالجزائر	ليسانس تعليم	– الرياضيات	س6
		– الفيزياء والكيمياء	س6
		– العلوم الطبيعية	س6
المدرسة العليا بمستغانم	ليسانس التعليم	– الرياضيات	س4
		– الفيزياء والكيمياء	س4
		– العلوم الطبيعية	س4

4س	الرياضيات	ليسانس التعليم	المدرسة العليا بأم البواقي
4س	الفيزياء والكيمياء		
4س	العلوم الطبيعية		
8س	البيولوجيا	دبلوم الدراسات العليا	جامعة عنابة
8س	العلوم الدقيقة		
6س	العلوم الطبيعية	ليسانس التعليم	جامعة سطيف
6س	الفيزياء و الكيمياء		
6س	الرياضيات	ليسانس التعليم	جامعة باتنة
6س	الفيزياء والكيمياء		

وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد في جامعة قسنطينة تكوين يسمح بتحضير شهادة الدراسات العليا باللغة العربية، و كذا جامعة العلوم و التكنولوجيا (هواري بومدين) بالعاصمة، فهي تساهم في تكوين الطلبة الحاملين لشهادة الدراسات العليا، وعددهم في السنة الأولى يناهز 350 طالبا. وباستثناء المدرسة العليا للأساتذة التي بالقبة (العاصمة) فإن الأساتذة الذين يقومون بالتدريس في الشعب العلمية أكثرهم من المتعاونين وأغلب هؤلاء الأساتذة تكونوا تكويننا نظريا أكثر منه تطبيقيا، وهذا لا يسمح لهم بأن يعطوا للجانب التطبيقي مكانته اللائقة به، ولهذا أثر سيء في نوعية التعليم ثم إن المراجع والمصادر العلمية للسنة الأولى والثانية من الليسانس العلمي قليلة جدا ويعاني الطلبة من هذا العوز أيما عناء، كما لا يزال مشكل المصطلحات العلمية مطروحا إلا أن المشكل الأخطر والأهم هو تعريب هيئة التدريس.

ما جد من جديد في ميدان التعريب في الأشهر الأخيرة: أنشئت منذ أشهر قليلة لجنة بيداغوجية على مستوى وزارة التعليم العالي، أو كل إليها النظر في مشاكل التعريب الجامعي والقيام بهذه الأعمال:

- 1- تقويم التعريب في التعليم العالي.
- 2 - تخطيط تعريب العلوم و أساتذتها.
- 3 - تحديد برنامج الوسائل المادية والبشرية لتحقيق المخطط.

وتكونت هذه اللجنة من ممثلين لجميع الجامعات والمراكز العلمية الجزائرية زيادة على الخبراء ومسيري التعريب الجامعي، وتفرعت على ثلاث لجان فرعية تكفلت كل واحدة بإحدى النقاط المذكورة.

إن الأعمال التي ستقوم بها هذه اللجنة تتناول ثلاث فترات قصيرة المدى، أما ما يدخل في العجل فهو الاستعداد الصارم لاستقبال أول فوج من الحائزين على البكالوريا المعربة (بعد أن تم تعريب الثانوي كاملاً) وسيحصل ذلك في أكتوبر 1989م وسيكون عدد الطلاب الذين سيختارون الشعب العلمية ما يقرب من ثلاثين ألفاً على أقل تقدير. وهذا يحتاج إلى أن تكون اللغة الأساسية للتدريس هي العربية، وثانياً أن تتوفر المراجع والوثائق والأدبيات بالعربية. وتعمل اللجنة الثالثة على إيجاد الحل لأن القضية هي قضية مادية و بشرية محضه.

أما ما يخص المدى المتوسط والبعيد فسينحصر عمل اللجنة فيهما في تحسين نوعية التعليم العالي باللغة العربية وترقية مستوى الطلاب باللغة العربية. والنهوض بمستوى الأساتذة والمعيدين باللغة العربية يقتضي أن تبرمج بكيفية دقيقة عملية تعريب الأساتذة، وأن تبرمج في الوقت نفسه الوسائل لتحقيق هذا الغرض كإعداد الطريقة المناسبة في تعليم العربية للجامعيين وتنظيم الدروس، وتفريغ الأساتذة بالتناوب وإعداد الدورات التدريبية، وغير ذلك مما لا مفرّ منه للحصول على الأستاذ الكفاء.

الخلاصة: إن التعريب في الجزائر هو عمل دائم لا ينقطع على الرغم من الصعوبات والعراقيل، ولئن حصلت أخطاء فهو أمر طبيعي وقد لا يكون طبيعياً أن لا يحصل أي خطأ إلا أن الإرادة القوية المخلصة إذا اقترنت بالكفاءة العلمية والتّمرس والخبرة فإنّ الأخطاء ستقلّ بالضرورة. والمبدأ الأساسي أجمع المعنيون بالأمر في بلادنا على صحته وضرورة السير عليه هو أن يكون التعريب سبباً لا للوقعة والانغلاق، بل سبباً لرفع مستوى التعليم مع استرجاع أهم شيء تكتسبه الأمة في شخصيتها وهي لغتها.

مشروع الذخيرة اللغوية العربية*

كان لي الشرف أن عرضت هذا المشروع على مؤتمر التعريب الذي انعقد بعمان في 1986م وفكرة الذخيرة اللغوية العربية وفوائدها الكبيرة بالنسبة للبحوث اللغوية والعلمية عامة وبالنسبة لوضع المصطلحات وتوحيدها خاصة. وحاولت أن أقنع زملائي الباحثين على أهمية الرجوع إلى الاستعمال الحقيقي للغة العربية واستثمار الأجهزة الحاسوبية الحالية وإشراك أكبر عدد من المؤسسات العلمية لإنجاز المشروع لامتيازته بأبعاد تتجاوز المؤسسة الواحدة بل البلد الواحد. ثم عرضت الجزائر على المجلس التنفيذي للمنظمة العربية والثقافة والعلوم هذا المشروع في ديسمبر 1988م فوافق أعضاؤه على تبنّيه في حدود إمكانيات المنظمة.

وبادرت المنظمة بعد ذلك بمراسلة المؤسسات العلمية العربية والجهات الرسمية المعنية بالتربية والتعليم العالي تطلب منها إبداء الرأي في جدواه وطرق تنفيذه. فتوالت على المنظمة إجابات كثيرة جداً ومفيدة من قبل المؤسسات؛ منها المجامع اللغوية كلها في ذلك الوقت والجامعات ومراكز البحوث والجهات المعنية في وزارة التربية وأجمعت هذه الإجابات على أهمية المشروع الكبيرة وضرورة الشروع في إنجازه في أقرب الآجال.

وعلى إثر ذلك نظمت جامعة الجزائر بالاتفاق مع المنظمة ندوة أولى لدراسة المشروع واتخاذ القرارات اللازمة مع خبراء المؤسسات العلمية العربية. وساهم في هذه الندوة عدد من الخبراء والمسؤولين، وخرجوا بتوصيات تخصّ تنظيم العمل والمشاركة وإنشاء اللجان لمتابعة المشروع.

* - هذا نص المشروع الأول للذخيرة اللغوية الذي قدمته للمؤتمر الواحد والستين (1995) لمجمع اللغة العربية بالقاهرة. ونشر قبله على شكل آخر في مجلة المجمع الأردني للغة العربية لسنة 1986. وكذا مجلة المجمع العلمي العراقي لسنة 1988م. وقد تفضّل المرحوم الدكتور مدكور بالتتويه بالمشروع بصفته رئيساً لاتحاد المجامع العربية وأعرب عن ذلك لصاحب هذا البحث في رسالة بعثها له. ثمّ رُحّب به اتحاد المجامع العربية في سنة 1998. وفي جلسة لمجلس جامعة الدول العربية قرّر هذا المجلس الترحيب بالمشروع كمشروع قومي. (انظر فعاليات ندوة مجلس الاتحاد المنعقدة بالقاهرة في 1998 ص27-46 وخاصة ص45). هذا وقد تبنّاه أخيراً المجلس الوزاري بجامعة الدول العربية بقرار رقم 6457.د.ع(121) بتاريخ 2004/9/14. والجدير بالذكر أنه صار يتجاوز الجانب اللغوي إلى الجانب الثقافي والعلمي فسمى بالذخيرة العربية أو الانترنت العربي.

وقد قرّر المشاركون في هذه الندوة الأولى أن تعقد ندوة ثانية يجتمع فيها جميع الممثلين للمؤسسات الراغبة في المشاركة في إنجاز المشروع، وتكرّم مركز البحوث والدراسات العلمية بدمشق باقتراح استضافته للندوة في دمشق، و كان تقرّر أن تعقد هذه الندوة في سنة 1995م. ولم يحصل ذلك.

ومن حسن حظ المشروع أن تبناه المجمع الجزائري للغة العربية فنظم المجمع بالمشاركة الجزئية لجامعة الجزائر ندوة تأسيسية انعقدت في الجزائر بين 26 و27 ديسمبر 2001 بالرعاية السامية لفخامة رئيس الجمهورية. وجمعت تسع دول عربية ووعد الباقي من المدعويين بالمشاركة في الندوة المقبلة. وخرجت هذه الندوة بتوصيات وقرارات هامة وأنشأت لجنة دولية دائمة للمتابعة والتخطيط والتنسيق (انظر الوثائق المتعلقة بهذه الندوة في الملاحق).

فالمقصود من هذا البحث هو التحديد الدقيق لمفهوم الذخيرة اللغوية، والأهداف العلمية التي رسمت للمشروع والتحديد أيضاً لجميع وظائفها والفوائد العلمية التي سيحصل عليها المستثمرون لها والتخطيط كتحديد العصور والأقاليم والميادين وتدرّج العمل وكذلك المنهجية الخاصة بالمتابعة كل ذلك بالتعاون مع المهندسين وغيرهم من الخبراء.

I- أهداف المشروع¹:

I-1 الذخيرة كبنك معلومات آلي: إنّ الهدف الرئيسي لمشروع الذخيرة هو أن يمكن الباحث العربي أياً كان وأينما كان من العثور على معلومات شتّى من واقع استعمال العربية بكيفية آلية وفي وقت وجيز. وهذا سيتحقق بإنجاز بنك آلي للغة العربية المستعملة بالفعل؛ يتضمّن أمهات الكتب التراثية الأدبية والعلمية والتقنية وغيرها، وعلى الإنتاج الفكري العربي المعاصر في أهم صورّه بالإضافة إلى العدد الكبير من الخطابات والمحاورات العفوية بالفصحى في شتّى الميادين.

1- ونؤكد ما ذكرناه فيما سبق أنه صار غير محصور على اللغة بل أصبح بنك نصوص يحتوي على التراث وعلى معلومات علمية وثقافية حديثة وسميت لذلك بالذخيرة العربية أو الانترنت العربي.

وعلى هذا فهو بنك نصوص لا بنك مفردات ثم إن هذه النصوص لا يصطنعها المؤلفون، بل هي نصوص من اللغة الحية الفصحى المحررة أو المنطوقة وأهم شيء في ذلك هو أن يكون هذا الاستعمال الذي سيخزن بشكل النص، كما ورد في ذاكرة الحواسيب هو استعمال العربية طوال خمسة عشر قرناً في أروع صورته ثم هو يغطي الوطن العربي أجمعه في خير ما يمثله من هذا الإنتاج الفكري (زيادة على الكثير جداً من الخطابات العفوية).

1-2- الذخيرة كمصدر لمختلف المعاجم والدراسات: سيستخرج من هذا البنك (المسمى عند المهندسين بقاعدة المعطيات النصية) العديد من المعاجم نذكر منها:

1- المعجم الآلي الجامع لألفاظ العربية المستعملة: وسيحتوي على جميع المفردات العربية التي وردت في النصوص المخزنة قديمة أو حديثة. وتحدد فيه معاني كل مفردة باستخراج هذه المعاني من السياقات التي ظهرت فيها، ثم يضاف إلى ذلك تحديدات العلماء. وسيأتي وصف هذا المعجم فيما يلي.

2- المعجم الآلي للمصطلحات العلمية والتقنية المستعملة بالفعل: سيحتوي على المصطلحات التي دخلت في الاستعمال ولو في بلد واحد أو جهة معينة لأنها وردت في نص واحد على الأقل ويذكر مع كل مصطلح ما يقابله في اللغتين الإنكليزية والفرنسية. أما ما لم يدخل في الاستعمال وورد فقط في معجم حديث فيشار إليه فقط مع ذكر مصدره. وسيجزأ هذا المعجم العام إلى معاجم متخصصة بحسب فنون المعرفة ومجالات المفاهيم.

وكل واحد من هذين المعجمين آلي مثل الذخيرة في شكلها الأول، ومعنى ذلك أنه يقوم على ركيزة متصلة بالحواسيب في أحدث صورها مثل الأقراص البصرية أو المغناطيسية التي يمكن أن تحتوي على ملايين النصوص. كما يمكن أن ينشر كل منهما وكذا المعاجم المتخصصة على الشكل التقليدي. والفضل الذي تمتاز به الذخيرة كبنك آلي ومعاجمها هو أنها مفتوحة وقابلة للإضافة لأي معلومة جديدة، ويدخل فيها أي كتاب جديد هام أو أي كتاب يعثر عليه في التراث وهي قابلة لأي تصليح في أي وقت كان.

- 3- المعجم التاريخي للغة العربية.
 - 4- معجم الألفاظ الحضارية (القديمة والحديثة).
 - 5- معجم الأعلام الجغرافية.
 - 6- معجم الألفاظ الدخيلة والمولدة.
 - 7- معجم الألفاظ المتجانسة والمترادفة والمشاركة والأضداد.
- وغير ذلك من المعاجم المفيدة.

فكما رأينا كل ما يذكر من الألفاظ في هذه المعاجم فهو مأخوذ لا من القواميس الموجودة بل من الاستعمال الحقيقي قديماً كان أم حديثاً. أما ما لم يرد في نصّ فيشار إلى ذلك حتى يعرف (وهذا يقتضي أن تدخل في الذخيرة جميع القواميس وقوائم المصطلحات التي وضعتها الجامعات أو المؤسسات العلمية أو الأفراد).

II - مزايا الذخيرة وفوائدها:

- المزايا الرئيسية للذخيرة وما سيستخرج منها هي كما رأينا:
- أنها هي الاستعمال الحقيقي للغة العربية لا ما تأتي به بعض القواميس من أمثلة مصطنعة.
 - استنفاضتها وشموليتها بتغطية هذا الاستعمال لجميع البلدان العربية وامتدادها من العصر الجاهلي إلى عصرنا الحاضر.
 - تمثيلها لهذا الاستعمال بوجود كل النصوص ذات الأهمية فيها المحررة منها والمنطوقة الفصيحة في الآداب والحضارة والدين والعلوم والثقافة العامة والفنون وكذا الحياة اليومية.
 - اعتمادها على أجهزة إلكترونية في أحدث صورها وهي الحواسيب وما إليها من الوسائل السمعية البصرية وهي الوسيلة الوحيدة التي يمكن أن تجمع وتوسع هذه الكمية الهائلة

من النصوص (الملايير من الجمل والألفاظ) والوسيلة الوحيدة التي تستطيع أن تجيب عن مختلف الأسئلة بسرعة النور، أي في بضع ثوان، والوسيلة الوحيدة التي تستطيع أن تقوم بعمليات تعالج بها النصوص وذلك مثل الترتيب الآلي الأبجدي لمجالات المفاهيم وفهرسة الكتب. هذا زيادة عن الاستخراج الآلي لجذور الكلم أو أوزانها الواردة في نصّ من النصوص وغيرها من العمليات العلاجية المفيدة.

- إمكانية طرح الآلاف من الأسئلة على الذخيرة عن بُعد وفي نفس الوقت عبر العالم (وسرعة الإجابة كما قلنا) بعرضها على الشاشة وإمكانية طبعتها بالطابعات الآلية في وقت وجيز والحصول عليها في أي مكان، وذلك بفضل شبكة انترنيت التي سيخصص فيه موقع للذخيرة إن شاء الله.

4- أما الدراسات التي يمكن القيام بها انطلاقاً من الذخيرة وبالنظر في محتواها فيمكن أن تخصّ اللغة العربية في ذاتها. لأنّ الذخيرة هي بمنزلة ما دون من كلام العرب في عهد اللغويين العرب الأولين. فقد جمعوا العدد الهائل من النصوص النثرية والشعرية وأمثال العرب وكلامهم العفوي، بالإضافة إلى النصّ القرآني وانطلقوا من هذه المدونة العظيمة لاستنباط قوانين العربية وأوصافها من الاستعمال الحقيقي لها، كما استخرجوا منه المعجم العربي. وعلى هذا فإنّ أنواع الدراسات اللغوية التي يمكن أن تقام على الذخيرة كثيرة جداً مثل دراسة تطوّر معاني الكلمات عبر العصور، ودراسة ترددها بالنسبة لعصر واحد أو مؤلف واحد، ودراسة تردّد المواد الأصلية وأوزانها في كتاب واحد أو عدة كتب ودراسة صيغ الجمل بحسب الأغراض والموضوعات ودراسة أساليب الكتاب في كل عصر ودراسة اتّساع رقعة الاستعمال للمصطلحات في عصرنا هذا، ودراسة الأصوات العربية (من خلال الذخيرة الآلية الصائتة) ودراسة مجالات المفاهيم الحضارية أو العلمية خاصة ودراسة المترادف والمشتراك من الألفاظ في الاستعمال في وقت معيّن ودراسة الغريب والشواذ إفراداً وتركيباً كيفاً وكماً وبالنسبة إلى كل مؤلف أو نصّ وكل عصر ودراسة صيغ الجمل وظواهر الفصل والوصل في الخطاب ودراسات في المجاز والاستعارة والكناية وغيرها من الصور

البيانية ودراسة تطور كل هذا¹ وغير ذلك مما يخص اللغة كلغة قديماً أو حديثاً وعبر العصور والبلدان². كل هذا قد قام به الكثير من العلماء قديماً وحديثاً ولكن مزية الاستفادة الزمانية المكانية لمحتوى الذخيرة وأليتها يسهل على الجميع الخوض في أعماق الواقع التعبيري والاتصالي، ومن ثمّ الفكري المعيش للأمة العربية القديم والحديث.

وفيما يخص الميادين الأخرى غير اللغوية فكثيرة جداً أيضاً نذكر منها الدراسات التاريخية وخاصة تاريخ الحضارة العربية وتاريخ الفكر العربي الاجتماعي والعلمي والديني وغيرها وكذلك الدراسات الاجتماعية والنفسية الاجتماعية بحصر مجالات التصورات الخاصة بكل فئة (من خلال استعمال الألفاظ والأساليب وغيرها) في كل قطر أو إقليم عبر العصور ودراسة تفاعلها ومدى تأثيرها وما ترتب على ذلك بالبناء جزئياً على العناصر اللغوية ذات الدلالة ومعرفة مدى اتساع رقعتها ومعرفة ترددها في الخطابات الرسمية وغير ذلك. وكذا الدراسات الاقتصادية والعمرائية والحضارية من خلال استعمال الناس للغة.

III- وظائف الذخيرة الأساسية:

رأينا المزايا التي تمتاز بها الذخيرة فماذا يا ترى يمكن أن تقوم به من وظيفة بناء على هذه المزايا، أو بعبارة أخرى كيف يمكن أن تستثمر الذخيرة وتوظف عملياً؟. إن الإجابة عن هذا السؤال ستفسر لماذا التزمنا بأهم الأوصاف التي سبق أن ذكرت وهو صفة الحيوية النابعة عن الاستعمال الحقيقي ثمّ الصفة الآلية في مباشرة الذخيرة والتفاعل معها. فهذه بعض الوظائف التي ستقوم بها الذخيرة أو أحد معاجمها:

- 1- ويستحيل هذا العمل الأخير دون أن تلجأ إلى مثل هذه الذخيرة.
- 2- ويمكن أن يخصص جزء من الذخيرة اللهجات العربية إذا وافق على ذلك المشاركون فيوكل إلى بعض المعاهد العربية المتخصصة القيام بمسح كامل لاستعمال العربية في مستواها اللهجي بالمنهجية المتعارف عليها في هذا الميدان، ويمكن أن تقام على هذه المدونة اللهجية دراسات مفيدة جداً بالنسبة للفصحى والعلم عامة منها:
 - تحديد القدر المشترك بين الفصحى واللهجات القديمة والحديثة.
 - اكتشاف أسماء الحيوانات والنباتات في الأقاليم المختلفة.
 - اكتشاف المصطلحات العفوية الحضارية والحرفية والصناعية والفلاحية وغيرها الجارية في اللهجات.
 - تحديد أوصاف النطق اللهجي ودراسة ظواهر الخفة في اللهجات.
 - دراسة مقارنة بين الفصحى واللهجات (في جميع مستوياتها).

1-1- تحصيل معلومات تخصّ الكلمة العربية عادية كانت أم مصطلحاً. الأسئلة التي يمكن أن يطرحها الباحث:

1-1 هل توجد كلمة (س) في الاستعمال (المكتوب أو المنطوق وكلاهما)؟ وأين ظهرت³ وبأي معنى في كل واحد من مصادر وجودها وما هي السياقات التي وردت فيها وبالنسبة فقط لكل كتاب أو نصّ أو بالنسبة لكل عصر أو كل بلد؟.

2-1 هل وردت (س) قديماً مع نفس الأسئلة السابقة؟.

3-1 ما هو المجال المفهومي الذي تنتمي إليه (س) وهل لها مرادفات وما هي؟ ثمّ ما هي المقابل أو المقابلات لها بالإنجليزية أو الفرنسية إن وجدت؟.

4-1 متى وردت لأول مرة بالمعنى الفلاني أو معنى آخر؟ ومتى اختفت لآخر مرة إن خرجت عن الاستعمال بهذا أو بهذه المعاني؟ الخ...

2- تحصيل معلومات تخصّ الجذور وصيغ الكلم:

2-1 هل وردت المواد الأصلية أ ب ج د... في الاستعمال عند مؤلف أو متكلم خاصة، وما هي الكلم التي صيغت عليها واستعملها هذا المؤلف؟

2-2 نفس السؤال بالنسبة إلى الصيغ أ ب ج د...

3-2 اذكر جميع الكلم التي صيغت على صيغة أ، أو ب، أو ج، أو د مع الإشارة إلى مدلول كل واحد من هذه الكلم كصيغة فُعلة بضم الفاء وسكون العين أو فعالية بفتح الفاء وغير ذلك⁴

3- تحصيل معلومات تخصّ أجناس الكلم:

3-1 ما هي أسماء الأعلام أو المصادر أو الأفعال الثلاثية أو الرباعية المجردة والمزيدة وغيرها، والصفات الخاصة بمجال مفهومي (الألوان والعيوب وأي حلية) وغير ذلك من أجناس الكلم الواردة في نصّ معيّن أو عدة نصوص وعبر الزمان؟.

3- بذلك تعرف أولاً درجة شيوع الكلمة جغرافياً في وقت معيّن، وثانياً ترددها بالنسبة إلى عصر واحد أو مؤلف واحد. ويمكن أن يحصر السؤال: هل وردت (س) في العصر العباسي وأين أو عند الجاحظ وأين وما هي السياقات في كل حالة وغيرها من الأسئلة.

4- وبذلك تعرف المعاني الأساسية الشائعة لكل صيغة بدون استثناء.

3-2 ما هو تردد كل واحد منها بالنسبة إلى نصّ واحد أو عدة نصوص؟ وما هي سياقاتها؟.

4- تحصيل معلومات تخصّ حروف المعاني: نفس الأسئلة (وإحصاؤها بالنسبة إلى عصر واحد أو نصّ واحد أو عدة نصوص).

5- تحصيل معلومات تخصّ المعرّب الذي ورد في الاستعمال: أسئلة عن قائمة المعربات (وميادينها) التي وردت في عصر معيّن أو مؤلف أو عبر العصور.

6- تحصيل معلومات تخصّ صيغ الجمل والأساليب الحيّة والجامدة منها (والصور البيانية العربية) نفس الأسئلة.

7- تحصيل معلومات تخصّ بحور العروض والضرورات الشعرية والزحافات والقوافي وغيرها.

8- تحصيل معلومات تخصّ المفهوم الحضاري أو العلمي (البحث عن ألفاظ عربية لتغطية مفاهيم علمية) وغير ذلك من الأسئلة. وذلك مثل:

1- هل توجد كلمة عربية للدلالة على مفهوم معيّن (خاص بالطب أو البيطرة أو الهندسة المعمارية أو غير ذلك) المعبر عنه بالإنجليزية أو الفرنسية بكذا، وذلك في الإنتاج العلمي العربي المعاصر؟

2- هل يوجد هذا المفهوم وما يقاربه في نصّ قديم معيّن (كتاب من كتب ابن سينا أو ابن الهيثم أو...؟ وذلك من خلال الكلمة العربية التي جاءت في الجواب السابق (ويمكن على هذا أن تبين الفوارق الدلالية بين مفهوم الكلمة العربية عند القدماء والمفهوم الحديث بالسياقات).

3- ما هي الألفاظ العربية التي كانت تدل عند القدامى على مفاهيم ربّما لا يكون لها مقابل باللغات الأجنبية (وهو شيء كثير مثل الحركة والسكون وحروف المدّ في صوتيات العربية).

4- ما هي الألفاظ الدخيلة التي لها ما يقابلها في العربية وماذا كانت درجة شيوع هذه وتلك؟.

وفي كل واحد من هذه الأسئلة يمكن أن تكون الإجابة مرفوقة بذكر جميع السياقات التي ورد فيها العنصر اللغوي أو مجموعة خاصة منها في عصر أو مؤلف وذكر مصدر كل واحد منها أو كل مجموعة منها (اسم الكتاب والصفحة والجزء وتاريخ الطبع).

ويحسن ههنا أن نلفت نظر القارئ إلى الأهمية الكبرى التي تكتسيها السياقات وحصرها باستفاضة فإنها تمكن الباحث اللغوي هي وحدها من تحديد مقصود مستعملها في مكان معينة من نصّه أو في أكثر من مكان وقد يكون مقصوده منها شيئاً آخر في مكان آخر (مثل كتاب سيبويه). وهذا يتعذر أن يجده الباحث في المعاجم العادية لكثرة المقاصد بل لعدم تناهياها والمقصود غير المعنى المعجمي العادي، ولا سبيل إلى تحديد المقصود أو المقاصد إلا بالرجوع إلى جميع السياقات التي ورد فيها العنصر اللغوي والمقارنة بينها بالاعتماد على منهجية التحليل الدلالي الذي يعرفه بعض علماء اللسان المعاصرين، وعلمائنا القدامى وخاصة أهل التفسير والبلاغيين الأولين. ولا يمكن أن يحصل الباحث على جميع سياقات المفردة في نصّ كبير أو في آلاف النصوص إلا باللجوء إلى ذخيرة آلية ليس غير (وإلا قضى الباحث في جمع ذلك عمره كله).

ومن فوائد الذخيرة زيادة على شموليتها هو موضوعيتها لأنها مجموعة أحداث كلامية مدونة كما وردت وهي مثل شواهد اللغة والنحو لا مردّ لها إذا كانت كثيرة في الاستعمال. وعلى هذا الأساس يمكن أن يكون استعمال كثرة الكلمة واتّساع رقعتها (بمعنى من المعاني) أو أي عنصر لغوي مقياساً موضوعياً لاختيار المصطلحات وإقرارها. فإنّ كل المقياس الأخرى مثل خفة الكلمة في النطق وتركيب حروفها وقابليتها للاشتقاق وعدم تضمّنها لمعنى منفور منه أو محظور اجتماعياً وعدم غرابتها وغير ذلك من المقياس فإنّ كل ذلك تستلزمه كثرة الاستعمال وهو إقبال الناطقين الكثيرين على استعمال الكلمة من أجل كل هذه الصفات

الإيجابية فيها. وبذلك تبتعد المجامع وجميع المؤسسات العلمية من الذاتية في اختيار المصطلح الأنسب، بل ويحصل التوحيد المنشود للمصطلحات العربية (وسببه انغلاق كل قطر بل كل مؤسسة على نفسها وعدم اكتراث أهل البلد أو أصحاب المؤسسة بما يروج وما يشذ في استعمال غيرهم للعربية).

وفائدة أخرى للذخيرة أنها تمكّن الباحث من تتبّع تطور الألفاظ عبر العصور ولا يمكن أن يتتبع أي باحث هذا التطور من خلال مطالعته لجميع النصوص التي ظهرت منذ العصر الجاهلي، وأنى له ذلك وقد تستغرق المدة التي يقضيها لتصفح الآلاف من النصوص عشرات السنين؟ فالحاسوب هو الوحيد الذي يمكن الباحث من اكتشاف تحوّل المعاني بأن يضع تحت تصرفه كل النصوص التي ورد فيها بالفعل العنصر اللغوي الذي يهمله ولا يعطيه إلا تلك النصوص فهذا الاختيار للنصوص المعيّنة لا سبيل إلى تحقيقه إلا باللجوء إلى الحاسوب وحده.

ومن ثمّ فإنّه لا يتصور أبداً أن يوضع معجم تاريخي للغة العربية إلا بالاعتماد على مدوّنة نصيّة تغطي كل العصور وكل البلدان العربية. فكيف يمكن أن نضمن شمولية ما يقرره الباحث من التحولات الدلالية إن لم يعتمد على عدد هائل من القرائن والسياقات تنتمي إلى كل عصر. ولهذا كانت المحاولات لوضع مثل هذا المعجم قاصرة أو جزئية تقتصر على عصر واحد أو على عدد محدود جداً من المصادر.

IV- كيفية إنجاز الذخيرة: اقتراح منهج معيّن:

أ- الكيفية المثلى: توزيع المهام على أكبر عدد من المؤسسات مع التنسيق والمتابعة:

- مبدأ المشاركة الحرّة: نظراً للضخامة المهولة التي تتّصف بها الذخيرة وبالتالي ضخامة الجهود والتكاليف الباهظة التي يتطلبها إنجاز مثل هذا العمل الجبار، ومن ثمّ أيضاً عدم وجود أي منظمة في العالم تستطيع أن تتكفل بإنجاز هذا المشروع فإنّ المشاركين في الندوة الأولى التي عقدت في الجزائر من أجل إرساء المبادئ الأساسية لإنجاز مشروع

الذخيرة (في يونيو 1991م) قد أجمعوا على ما بدا لهم بأنه الحلّ الأنسب وهو إشراك أكبر عدد من المؤسسات العلمية العربية في إنجاز المشروع على أساس التمويل الذاتي. فكل مؤسسة علمية في الوطن العربي مثل الجامعات بكلياتها ومعاهدها ودوائرها المتخصصة ومراكز البحوث والشركات ذوات النشاط العلمي والتقني والتطبيقي ترغب في المشاركة في إنجاز جزء من العمل تختصّ به دون غيرها فعليها أن تخصص في ميزانيتها بنداً لإنجاز الجزء المخصص لها في كل سنة حتى ينتهي العمل.

وأقرت هذا المبدأ الندوة الثانية للمشروع وهي الندوة التأسيسية التي انعقدت في الجزائر في 26 و 27 من ديسمبر 2001. وأنشأت هذه الندوة لجنة دولية دائمة للإشراف على إنجاز المشروع

ب- كيفية توزيع العمل و تنظيمه و تنسيقه:

- تكوين الفرق وإعداد التجهيز اللازم: لقد حدّدت الندوة التأسيسية العدد الأدنى من الوسائل البشرية والمادية التي ينبغي لكل مؤسسة متطوعة توفيرها من اعتماداتها المالية وهي كالتالي:

1- إنشاء فريق من الممارسين والاختصاصيين يُفرّغ بعضهم أو كلهم للمشروع ويمكن أن يتكوّن من خمسة إلى عشرة ممارسين يكلفون بإدخال المعطيات في ذاكرة الحاسوب (أي تفريغ الكتب والدراسات والخطابات وغيرها في الأقراص الذاكرية). ويشرف عليهم وعلى فرق أخرى مهندس أو تقني في الحاسوبيات من الناحية التقنية ودكتور في اللغة العربية، أو متخصص علمي متمكن من العربية.

2- اقتناء مجموعة أجهزة تتكوّن من خمسة إلى عشرة حواسيب صغيرة (ميكرو) وعدد كافٍ من الركائز الذاكرية المنقولة (الأقراص) وإن آلة ماسحة للقراءة الآلية للنصوص (سكانير) وهذه الآلة تجعل الفريق يستغني عن الملامس التي يدخل بواسطتها المعطيات مثل الآلة الكاتبة. وبالماسحة ستوفر الكثير من الجهود ومن المال لدخول المعطيات في الذاكرة

بكيفية آلية وكلما كثرت الوسائل - في حدود هذه الأعداد الدنيا- كان المردود طبعاً أكبر والعمل التخزيني أسرع وأفيد وأصح. وكل هذا قليل في حق لغة القرآن.

3- توزيع الحصص: لكل مؤسسة الحق في أن تختار المعطيات التي تريد تخزينها وهي بذلك أولى ولها أن تختار بعض أمالي أسانذتها ودراسات باحثيها والكتب والمنشورات التي يرتبط محتواها بتخصصها أو اهتماماتها عامة، وذلك لتمكّن من استثمارها وعلاجها كمعطيات علمية للاستفادة منها بمجرد ما يتم لها ذلك وهذا سيكون حافزاً لها في العمل التخزيني.

ونفترح بهذا الصدد المبدأ التالي:

تتكفل كل مؤسسة تشارك في إنجاز المشروع بتخزين عدد من الكتب التراثية تقترحها اللجنة الدولية للمشروع من بين المؤلفات التراثية التي تعالج موضوعات لها علاقة باختصاص المؤسسة على قدر الإمكان. وذلك لمدة خمس سنوات وعلى هذا الأساس ستقترح مخططاً عاماً يشمل على قائمة عامة للكتب التراثية والمعاجم اللغوية والاصطلاحية وغيرها من الوثائق مما ينبغي أن يخزن في ذاكرة الحواسيب وقوائم جزئية تمثل كل قائمة منها العمل الذي تتكفل به كل واحدة من المؤسسات. أما فيما يخص الخطابات المنطوقة مثل المحاضرات العلمية في الجامعات وغيرها والمحاضرات العمومية الهامة في شتى الموضوعات كالآداب ومختلف الفنون (المسرح والسينما وغيرها) والرياضة والخطابات السياسية والاجتماعية الهامة مما هو منطوق، فيطلب من المؤسسات المتخصصة الراغبة في تدوين المحاضرات الشفاهية وكذا المؤسسات الإذاعية والتلفزيونية أن تساعدنا و تشاركنا في إنجاز الذخيرة بإمداد اللجنة الدولية بما لديها من هذه التسجيلات.

4- تنظيم العمل وتخطيطه وتنسيقه: تنشأ لجنة محلية دائمة في كل دولة من الدول العربية التي تتواجد فيها مؤسسات علمية مشاركة وتتكون من ممثل واحد لكل مؤسسة للجنة لمدة خمس سنوات (حسب مدة التخطيط للمشروع). ويشرف عليها ممثل البلد في اللجنة الدولية (وهو مدير أو من يمثله للجامعة الكبرى في البلد).

وتكون مهمة هذه اللجنة المتابعة العلمية والفنية للعمل والتنسيق بين المؤسسات المشاركة ودورها الرئيسي ينحصر في السهر على استمرار العمل في أحسن الظروف وبالنوعية المطلوبة، وذلك بتبادل الآراء والخبرات واقتراح الحلول للمشاكل الطارئة وخاصة التقنية منها، وكذا تفادي التكرار لنفس العمل بين مؤسسة وأخرى في داخل البلد الواحد. وتجتمع كل لجنة في كل بلد مرة واحدة في السنة على الأقل، وتقدم على إثرها تقريراً للجنة الدولية.

5- برمجة العمل

1- التراث : حصر ما أدخل في الانترنت

كما سبق أن قلنا فهناك عدد من الشركات قد بادرت بإدخال بعض كتب التراث زيادة على القرآن الكريم والحديث الشريف في ذاكرة الحاسوب ثم بعد ذلك في انترنت منذ عهد قريب. ونذكر منها شركة صخر العالمية و المجمع الثقافي الذي بأبو ظبي (الشعر القديم خاصة) وشركة كوسموس بدبي وشركة التراث بعمان.

وعلى هذا فأول شئ يجب أن تقوم به اللجنة الدولية للمشروع هو حصر عناوين هذه الكتب أو النصوص الشعرية والنثرية وتبعث هذه القوائم إلى كل المؤسسات المشاركة في إنجاز المشروع عبر الوطن العربي وذلك حتى يتفادى التكرار.

2- برمجة التراث وتوزيعه على المشاركين :

تقوم اللجنة الدولية زيادة على حصرها للتراث المحوسب (المدون إلكترونياً) بجرد التراث غير المحوسب (المطبوع المحقق). ويكون ذلك على مقاييس ثلاثة:

- إلى عصور قصيرة (من 30 إلى 50 سنة)

- وفي داخل كل عصر: إلى بلدان

- وفي داخل كل بلد وكل عصر: إلى ميادين عامة ثم خاصة

3 - الإنتاج المعاصر (العلمي والأدبي والفني والتقني)

يتكفل كل مشارك بحيازة إنتاجه الخاص ويمكن أن يضيف إلى ذلك إنتاج الفيديو بشرط الحصول على إذن صاحبه مكتوباً.

4 - ما تكتبه الصحافة من الأخبار والمقالات وغير ذلك وما تسجله أو تذيعه وسائل الإعلام المسموعة والمرئية: تكون لجنة فرعية في داخل اللجنة القطرية تتألف من ممثلي وسائل الإعلام وتتكفل هذه اللجنة الفرعية باختيار عينة كبيرة من هذا الكلام المنشور أو المذاع (الفصيح) في كل شهر أو كل شهرين المقياس الرئيسي: يفصل بين الفصيح والمختلط بغير الفصيح وتوزع النصوص إلي ميادين دقيقة جدا.

6- تدرج العمل والمتابعة

قررت الندوة التأسيسية تحديد المرحلة الأولى للعمل المشترك لمدة خمس سنوات ابتداء من تاريخ انعقادها وحرر المكتب التنفيذي برنامجا للسنة الحالية (ينظر هذا البرنامج في الملاحق).

أما المتابعة والتقييم فهي على مستويين اثنين: القطري والدولي حسب ما يقتضيه التنظيم المتفق عليه. فعلى المستوى القطري فتتكفل بالمتابعة اللجنة القطرية وذلك في اجتماع تعقده في كل ستة اشهر للنظر فيما أنجزته كل مؤسسة و يحصل التقييم قبل الاجتماع على يد مجموعة من الخبراء. وعلى المستوى الدولي فتتولى لجنة الخبراء متفرعة من اللجنة الدولية الدائمة بالأعمال التي أشرنا إليها.

أما المقاييس الأساسية التي سوف يعتمد عليها عمل المتابعة و التقييم فهي كالتالي:

لا يدخل في الانترنت إلا النصوص التي تمّ تصحّحها على يد اللغويين الذين يتواجدون في كل فريق.

مراقبة مدى احترام كل فريق بالمبادئ العلمية للحيازة وإثبات مقاييس التعرف على النص أو مصدره (المؤلف وعصره و إقليمه و ميدان النص وغير ذلك).

مراقبة كمية النصوص التي أخذت كل مؤسسة أن تتكلف بحيازتها في كل ستة أشهر.

ملخص وظائف الذخيرة وفوائدها

(وزع على المشاركين في الندوة الأولى للمشروع)

ما هي الذخيرة اللغوية العربية وما هو الغرض منها؟

إن هذا المشروع نشأ من فكرة الاستعانة بالكمبيوتر (الحاسوب) واستغلال سرعته الهائلة في علاج المعطيات وقدرته العجيبة في تخزين الملايير من هذه المعطيات في ذاكرته، لإنشاء بنك آلي من المعطيات يحتوي على أهم ما حررّ بالعربية مما له قيمة علمية وأدبية وتاريخية وغيرها، وأعز ما أنتجه الفكر العربي قديماً وحديثاً، وما سينتجه على ممر السنين.

وسيكون هذا البنك الآلي تحت تصرف أي باحث في أي مكان في العالم فيمكنه أن يسأل الحاسوب متى ما كان عما يشاء من المعلومات فتجيبه بسرعة الضوء.

ونحن نعرف أن الباحث -واللغوي خاصة- قد يقضي الشهور بل والسنين الطوال في قراءة الأسفار الكثيرة من الكتب حتى يعثر على بغيته.

وقد شرعت بعض المؤسسات العربية في تخزين بعض النصوص العربية وذلك مثل القرآن الكريم وكتب الحديث والشعر الجاهلي. فالذي نرجوه هو أن يعمم ذلك على نطاق واسع في الوطن العربي.

فالذخيرة اللغوية العربية هي إذن بنك آلي من النصوص القديمة والحديثة (من الجاهلية إلى وقتنا الحاضر). وأهم صفة تتصف بها هي سهولة حصول الباحث على ما يريد، وسرعته، ثم شمولية المعلومات التي يمكن أن يتحصل عليها، وأهم من هذا أيضاً هو اشتغالها على الاستعمال الحقيقي للغة العربية عبر العصور وعبر البلدان العربية المختلفة.

ما هي الفوائد الملموسة التي يمكن أن نستفيد منها من الذخيرة الآلية؟

بالنسبة لمجامع اللغة والمؤسسات العلمية العربية وما تضعه من المصطلحات العلمية على ممر الأيام ففوائد هذه الذخيرة كثيرة نذكر منها:

1- الاعتماد في وضع المصطلحات والبحث عنها على كل المعطيات اللغوية في ميدان معين من واقع الاستعمال للغة العربية قديما كان أم حديثا.

فالمختص الذي قد يحتاج إلى أن يضع مصطلحا معينا لا يجده فيما لديه من المراجع لمفهوم معين، فتجعل الذخيرة أمامه في بضع ثوان كل الألفاظ التي استعملت عبر العصور أو تستعمل الآن بالفعل عبر البلدان من تلك التي ينتمي إليها ذلك المفهوم. فهو لا يرجع بذلك إلى القواميس وقوائم المصطلحات التي اقترحت فقط (وربما لم تدخل بعد في الاستعمال) بل إلى الاستعمال الحقيقي في شتى البلدان العربية.

2- الاعتماد في اختيار اللفظ على مقياس الشبوع والدقة في دلالة المعنى المراد.

ويستطيع المختص أيضا أن يعرف مع ذلك درجة شبوع هذه الألفاظ قديما وحديثا ثم يعرف مدلولها الحقيقي، لا من التحديدات فقط بل من جميع السياقات التي وردت فيها في الاستعمال وهي أمثل الطرق لتحديد معاني الألفاظ وأكثرها موضوعية، وفوق كل هذا فإنه يحصل على كل هذا في بضع دقائق!

3- الاعتماد على هذا البنك النصي الآلي في البحث عن التطور الدلالي للألفاظ العربية ومن ثم إمكانية وضع معجم تاريخي دقيق للغة العربية.

4- إمكانية فهرسة بكيفية آلية لكل النصوص العربية ذات القيمة العلمية والأدبية مما طبع وما سيطلع وينشر على مستوى الوطن العربي (المصطلحات، الألفاظ الحضارية، بيان تردد كل لفظة في النص الواحد، الأعلام وغير ذلك).

5- إقامة الدراسات العلمية المقارنة في مختلف الميادين حول مجموعة معينة من المفاهيم العلمية.

6- البحث المنتظم عن تطور الفكر العلمي العربي بالاعتماد على تطور دلالات الألفاظ العلمية في داخل حقول دلالية عبر الزمان.

7- إمكانية وضع معجم شامل للغة العربية المستعملة بالفعل تخصص لكل مدخل دراسة لغوية دقيقة، وغير ذلك من الفوائد.

جوانب الاستفادة العلمية والثقافية والتربوية للذخيرة اللغوية العربية (الانترنت العربي)

(جزء من الوثيقة وزعت على جهات مختلفة من الوطن العربي).

إن لمشروع الذخيرة اللغوية العربية غاية قصوى وهي، كما رأينا، إعداد بنك آلي لكل ما أنتجه الفكر العربي وما هو بصدد إنتاجه وجعله تحت تصرف أي فرد في الوطن العربي وخارجه، وبالنسبة للغة العربية فهو «ديوان العرب» على شبكة الانترنت الدولية أي مدونة آلية لكل ما كتب بالعربية من النصوص الأدبية والعلمية والتقنية مما له قيمة وما يصدر في زماننا من أهم المقالات الإعلامية (الصحفية والإذاعية والتلفزيونية) والحوارات والخطب والمداخلات القيمة المنطوقة وغيرها، فكل هذا يشكل مدونة لغوية تمثل الاستعمال الحقيقي للغة العربية قديما وحديثا، ويمكن أن يُسبَر هذا الاستعمال وتلقى على المدونة الآلية كل أنواع الأسئلة لأنه يكون قد تم إدماج النصوص أي جعلها كأنها نص واحد (يحتوي على ملايين التراكيب وهذه التراكيب على ملايين الملايير من المفردات المتكررة)، ويستطيع السائل أن يعرف أي مفردة وأي اصطلاح قد شاع اليوم في ميدان معين، وأي مصطلح ما يزال حبرا على ورق، وأي معنى قد اكتسبته المفردة الفلانية، وذلك بفضل السياقات التي يمكن للحاسوب -وهو وحده- أن يجمعها من بين الملايين من النصوص. فهذا هو الجديد الذي تحققه الذخيرة هي وحدها ولا سبيل إلى إيجاد ذلك في النصوص المحوسبة غير المندمجة في ذخيرة واحدة.

إلا أن هناك فوائد أخرى هامة جدا تتجاوز البحث اللغوي ألا وهي الاستفادة من المعلومات المتعلقة بالمعارف العلمية والثقافية وحتى التربوية.

فبالنسبة للعلوم والتخصص: إن الذخيرة تقوم بدور موسوعة كأكبر ما تكون في عصرنا الحاضر، إلا أنها موسوعة آلية يمكن أن يرجع إليها أي فرد في أي مكان وفي أي وقت خاصة في مكان عمله وبيته. وذلك لأنها ستحتوي على كل المعاجم العربية وجميع

الموسوعات باللغة العربية (وما يقابل كل تعريف أو تفسير بلغة أجنبية زيادة على العربية) بالإضافة إلى ما يصدر من الدراسات والبحوث باللغة العربية أو ما نُقل أو ينقل إلى العربية. وبالنسبة للثقافة العامة وميدان التربية: فكذلك هو الأمر: ستدرج كل الكتب التي ألفت لنشر الثقافة والموسوعات الخاصة بتعليم النشء الصغير والكتب الثقافية التي ألفت للمراهقين بالعربية.

أما اكتساب المعلومات والمهارات في شتى الميادين، وخاصة في القدرة على استعمال العربية بسهولة وبلغة سليمة وثرية، فلا شيء يمكن أن يقوم مقام «الانترنت العربية». وقد دفع ذلك بعض الباحثين في تعليم العربية بهذه الوسيلة أن كيف وحول قواعد اللغة إلى نماذج حراكية يستطيع بها المتعلم من التصرف في البنى اللغوية من جهة، ومن جهة أخرى أن يكتسب مهارة ثانية في الحوار بالعربية الفصحى.

هذا وقد رأينا الكثير من الأطفال من الذين يتقنون لغة أجنبية يلجؤون إلى الأنترنت في كل وقت وكل مناسبة للحصول على المعلومات التي يبحثون عنها لاحتياجهم إلى ذلك إما للقيام ببحث يكفون به وإما لتكملة ما لم يستوعبوه في الدرس الذي حضروه بالأمس أو لم يدركوا جيدا ما أراد الأستاذ وغير ذلك كثير. وهذا يدل على رقي عظيم جدا حصل في زماننا بل ثورة في ميدان المعلومات وكيفية الحصول عليها بهذه السهولة والسرعة العجيبة، إلا أن الأنترنت لا تحتوي إلا على شيء ضئيل جدا بالعربية إذا قورن بما هو باللغة الإنكليزية وحدها. نعم لا بد لمن يريد أن يستفيد من هذه الوسيلة الثورية أن يتقن الإنكليزية ولكن لا يضمن له ذلك الحصول على المعلومات -كل المعلومات- التي لا توجد إلا بالعربية، وذلك مثل ما اشتمل عليه التراث العربي الواسع. ولهذا السبب فلا بد من سدّ هذه الثغرة الفظيعة. ولا حلّ لذلك إلا بالذخيرة اللغوية العربية كما نتصورها.

نشأة المشروع وتطوره:

إن حجم المعطيات التي ستدخل في ذاكرة الحاسوب كبيرة جدا كما هو معلوم، ويتعذر على ذلك أن تتكفل مؤسسة واحدة بهذا العمل مهما بلغت إمكانياتها، ولهذا السبب تبنى

المحركون لهذا المشروع مبدأ المشاركة الجماعية على مستوى الوطن العربي وربما على المستوى العالمي إن اقتضى الحال. وحصل هذا الاختيار في الندوة الأولى للمشروع التي انعقدت في الجزائر في سنة 2001 جمعت عددا من الممثلين العرب لمؤسسات علمية وصدر منها بعض التوصيات.

وستشرف على المشروع في كل بلد مؤسسة علمية أو ثقافية تكون من أقدم المؤسسات وأكثرها إمكانات، وتقوم بالتنسيق بين المؤسسات المشاركة في البلد، وتمثل هذه المؤسسات في اللجنة العربية التي ستنتسق بين جميع المؤسسات في الوطن العربي.

وينبغي أن يحرر مشروع قرار أو مرسوم في داخل كل بلد يرمي إلى اقتناء اللجان المحلية لكل إنتاج ذي قيمة يكون قد تمت حيازته في الحاسوب فيدخل عندئذ في الذخيرة.

الندوة التأسيسية للمشروع شارك فيها عدد كبير من ممثلي المؤسسات العلمية العربية، وأنشأت اللجنة الدولية العربية للمشروع، وخرجت بتوصيات هامة، وكانت الفكرة قديمة إذ عرضت في 1988 على المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، فتبناها مجلسها التنفيذي آنذاك، وعقدت ندوة دولية في 1991 في الجزائر للتداول وكيفية إنجازه. وانهقدت الندوة الثانية للمشروع في الخرطوم في ديسمبر 2002 باستضافة جامعة الخرطوم، وخرجت بقرارات وتوصيات، ومن أهم هذه القرارات هي تغيير تسمية المشروع إلى «مشروع الذخيرة العربية» نظرا إلى أن مثل هذا المشروع وإن كان في أصله لغويا إلا أنه يتجاوز الجانب اللغوي إذ سيستفيد كل واحد من البنك النصي الآلي في جميع فنون المعرفة. كما غير اسم اللجنة الدولية العربية المكلفة بمتابعة أعمال الإنجاز تسمية جديدة وهي الهيئة العليا لمشروع الذخيرة العربية وهذا يدخل في إطار التوصيات الخاصة بإلحاق هذه اللجنة (الهيئة العليا) بجامعة الدول العربية، وقد التقى رئيس هذه اللجنة بالأمين العام للجامعة السيد عمرو موسى وأبدى له السيد الأمين العام استعداده التام لمساعدة اللجنة وراسل جميع وزراء للتعريف بالمشروع وترحيب جامعة الدول العربية له.

ما يستحسن أن يقوم به وزراء التعليم العالي والإعلام والثقافة في كل بلد:

يمنح الوزراء المعنيون لكل مؤسسة تابعة لوزارته ترغيب في المشاركة ما يستطيع أن يمنحه كمساعدة مادية على شكل بند خاص للذخيرة من ميزانية التسيير للمؤسسة (على الأقل لشراء بعض الأجهزة ودفع مستحقات معقولة لبعض الاختصاصيين على قدر الإمكان).

يقوم السيد وزير التعليم العالي مع وزير الثقافة والإعلام في كل بلد بحملة إعلامية واسعة للتعريف بالمشروع، ويطلب من المؤسسات المشاركة في إنجاز المشروع كل حسب رغبته وإمكاناته.

تصدر رئاسة الحكومة في كل بلد قرارا يقضي بالسماح للجنة الذخيرة المحلية باقتناء نسخة من كل مؤلف (مع المحافظة التامة على حقوق التأليف)⁵ يصدر في البلد يستغل كشاهد على الاستعمال.

5- ويتم ذلك بامتناع الانترنت من إعطاء النص أو جزء منه ويكتفى في هذه الحالة بإدماج التأليف في المعطيات ليمنح استثماره من حيث إحصاء المفردات وحصرها فقط لأنها جزء من الاستعمال الحقيقي.

بسم الله الرحمن الرحيم

قرارات وتوصيات اللجنة التأسيسية

لمشروع الذخيرة اللغوية العربية

(الأنترنيت العربي)

برعاية فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، انعقدت الندوة التأسيسية لمشروع الذخيرة اللغوية العربية (الأنترنيت اللغوية العربية) في الجزائر العاصمة يومي 26 و27 ديسمبر 2001 بفندق الأوراسي، وقد شارك في الاجتماع كل من السادة:

- 1- الأستاذ الدكتور عباس الصوري، ممثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- 2- الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، رئيس المجمع الجزائري للغة العربية، وصاحب فكرة المشروع.
- 3- الأستاذ الدكتور عبد الملك محمد عبد الرحمن، رئيس جامعة الخرطوم .
- 4- الأستاذ الدكتور الطاهر بلال، الأمين العام للمجمع الجزائري للغة العربية.
- 5- الأستاذ الدكتور أحمد مطلوب، الأمين العام للمجمع العراقي.
- 6- الأستاذ الدكتور حامد طاهر حسنين ، نائب رئيس جامعة القاهرة.
- 7- الأستاذ الدكتور خالد بن عبد الرحمن الحمودي، وكيل جامعة الملك سعود.
- 8- الأستاذ الدكتور مسعودي الحواس، نائب رئيس جامعة الجزائر.
- 9- الأستاذ الدكتور حسن محمد الأهدل نائب رئيس جامعة صنعاء للدراسات العليا والبحث العلمي.

10- الأستاذ الدكتور على أبو زيد، ممثل جامعة دمشق.

11- الأستاذ الدكتور رياض قاسم، عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة اللبنانية.

12- الأستاذ الدكتور عبد القادر هني، عميد كلية الآداب بجامعة الجزائر.

13- الأستاذ منذر عبد المجيد العكيلي، ممثل المجمع الثقافي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

14- الأستاذ الدكتور العربي دحو، ممثل مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري.

وتدارس السادة المشاركون فكرة المشروع، وأهميته، وضرورته القطرية والقومية والعالمية، وسبل إنجازه، والاحتياجات اللازمة له، وقرروا إنشاء لجنة دائمة للإشراف والمتابعة برعاية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو) من السادة المشاركين في الندوة، وكذا لجان فرعية محلية تابعة للجنة الدائمة، وتم انتخاب الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح رئيس المجمع الجزائري للغة العربية وصاحب فكرة المشروع، رئيساً للجنة لمدة خمس سنوات، على أن يكون مقرها الدائم في الجزائر العاصمة، مع إمكانية عقد اجتماعاتها في أي بلد عربي يرغب في استضافتها.

وخلصت اللجنة في ختام اجتماعاتها إلى التوصيات التالية:

أولاً: رفع برقية شكر إلى فخامة رئيس الجمهورية الجزائرية السيد عبد العزيز بوتفليقة.

ثانياً: أن يتفضل السادة وزراء التعليم العالي والبحث العلمي والتربية، والإعلام، والثقافة، بتقديم:

1/أولاً: دعم مادي للمشروع بصفة منتظمة في كل بلد يقدم للمؤسسات المشتركة في

إنجازه.

2/ثانيا: القيام بحملة إعلامية واسعة للتعريف بالمشروع، وحث المؤسسات العلمية على المشاركة في إنجازه.

ثالثا: أن تتفضل رئاسة الحكومة في كل بلد عربي بإصدار قرار يتم على أساسه تسليم كل مؤلف نسخة من مؤلفاته إلى اللجنة المحلية للمشروع لإدخالها في الأنترنيت (مع المحافظة التامة على حقوق المؤلف).

رابعا: دعوة السيد رئيس المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والسادة رؤساء الجامعات العربية، ورؤساء مجامع اللغة العربية، وكل المؤسسات المساندة للمشروع، لإبرام اتفاقيات للتعاون بينها وبين اللجنة الدائمة من أجل توفير الإمكانيات المالية والبشرية لإنجاح المشروع.

خامسا: يقوم السيد رئيس اللجنة التأسيسية بدعوة الجامعات والمؤسسات العلمية التي لم تشارك بوفد منها في اللجنة التأسيسية إلى الانضمام إلى المشروع .

سادسا: مناشدة السيد رئيس المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتوفير الدعم المادي من سائر المؤسسات المالية في الوطن العربي وخارجه إضافة إلى مساهمة المنظمة.

سابعا: يخول السيد الأستاذ الدكتور رئيس اللجنة بتشكيل فريق عمل في الجزائر لخصر الأعمال السابقة لهذا المشروع وبيان إمكانية الإفادة منها ووضع أولويات النصوص التي سيبدأ العمل بها .

محضر الندوة الثانية لمشروع الذخيرة العربية المنعقدة في جامعة الخرطوم وما تقرر فيها من توصيات

برعاية معالي الأستاذ الدكتور أحمد علي الإمام مستشار فخامة رئيس جمهورية السودان لشؤون التأصيل وإشراف من جامعة الدول العربية، انعقدت الندوة الثانية لمشروع الذخيرة العربية (الانترنت العربي) بدعوة كريمة من الأستاذ الدكتور عبد الملك محمد عبد الرحمن مدير جامعة الخرطوم، بقاعة الشارقة يومي 23-24 شوال 1423هـ الموافق لـ 28-29 ديسمبر 2002 م، وشارك في هذه الندوة:

- 1- أ.د. محمد وحيد الدالي ممثل معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية.
- 2- أ.د. عبد الباسط عبد الماجد وزير الثقافة - جمهورية السودان.
- 3- أ.د. عبد الرحمن الحاج صالح رئيس الهيئة العليا لمشروع الذخيرة العربية ورئيس المجمع الجزائري للغة العربية.
- 4- أ.د. عبد الملك محمد عبد الرحمن مدير جامعة الخرطوم.
- 5- أ.د. عوض حاج علي مدير جامعة النيلين ممثل الأمين العام لاتحاد الجامعات العربية.
- 6- أ.د. أبو بكر علي أبو الجوخ نائب مدير جامعة الخرطوم.
- 7- أ.د. بابكر البدوي دشين ممثل رئيس مجمع اللغة العربية في السودان.
- 8- أ.د. الطاهر بلال الأمين العام للمجمع الجزائري للغة العربية.
- 9- أ.د. عبد الله المعطاني ممثل البنك الإسلامي للتنمية.
- 10- أ.د. خالد الحمودي نائب رئيس جامعة الملك سعود للدراسات العليا والبحث العلمي.

- 11- أ.د علي أبو زيد ممثل رئيس جامعة دمشق ورئيس قسم اللغة العربية
- 12- د محاسن عبد القادر حاج الصافي - عميد كلية الآداب - جامعة الخرطوم.
- 13- د محمد عبد المنعم إسماعيل عميد مدرسة العلوم الرياضية.
- 14- أ.د علي أحمد مذکور - عميد كلية التربية- جامعة السلطان قابوس.
- 15- أ.د موسى بن عبد الله الكندي عميد الخدمات التعليمية في جامعة السلطان قابوس.
- 16- أ.د محمد نور عبد الرحمن مدير فريق الباحثين اللغويين في الشركة العالمية
لبرامج الحاسب (صخر).
- 17- أ. راتب عباس الخطيب مؤسسة التراث العربي - عمان -.
- 18- أ. محمد الواصل مدير معهد عبد الله الطيب للغة العربية -جامعة الخرطوم-.
- 19- اللواء م. عبد الحي ممثل مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع
الشعري
- 20- السيد : خضير بن بليل - باحث بمركز البحث العلمي والتقني لترقية اللغة
العربية-الجزائر.
- 21- السيد : سراط عبد المجيد مدير البحوث الوثائقية والنشرات بالمجمع الجزائري
للغة العربية.
- 22- السيد : أحسن بلورنة نائب مدير الإدارة والوسائل بالمجمع الجزائري للغة
العربية.
- تداول المشاركون في محاور الندوة ، وأكدوا على أهمية المشروع الكبيرة، وضرورة
تنفيذه والبحث عن سبل إنجابه والاحتياجات الضرورية لإنجازه (انظر جدول الأعمال
المرفق). وشكلت لجنة صياغة التوصيات من السادة :

* أ.د أبو بكر علي أبو الجوخ

* أ.د الطاهر بلال

* د. محاسن عبد القادر

* أ.د علي أبو زيد

* أ. محمد الواصل.

خلصت الندوة في ختام أعمالها إلى التوصيات التالية :

- 1- رفع برقية شكر إلى فخامة رئيس جمهورية السودان الفريق عمر حسن أحمد البشير على تبنيه للندوة و دعمه لها.
- 2- الموافقة على تعديل تسمية اللجنة الدولية لمشروع الذخيرة العربية (الإنترنت العربي) لتصبح : «الهيئة العليا لمشروع الذخيرة العربية» وإحاقها مباشرة بجامعة الدول العربية.
- 3- الموافقة على مشروع القرار المتضمن إنشاء الهيئة العليا لمشروع الذخيرة العربية، وتقديم ميزانية تفصيلية للهيئة.
- 4- ضرورة إشراك الجامعات العربية كافة، ومجامع اللغة العربية ومراكز البحث العلمي في هذا المشروع.
- 5- تؤكد الندوة ما جاء في توصيات الندوة التأسيسية الأولى المنعقدة في الجزائر بتاريخ 26-27 ديسمبر 2001 حول ضرورة الإفادة من جميع الأعمال المشابهة التي تقوم بها مؤسسات علمية وثقافية أخرى.
- 6- التوجه بالطلب إلى جامعة الدول العربية ممثلة بأمينها العام لتخصيص ميزانية للمشروع تلبي حاجاته.

- 7- التوجه بالطلب إلى حكومات الدول العربية للحصول على موافقتها على المشاركة في المشروع، وتخصيص الموارد الكافية لتمويل نشاط اللجان القطرية.
- 8- التوجه إلى جهات مالية ذات الاهتمام بالمشروع بطلب المساعدة (مثل البنك الإسلامي للتنمية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وغيرهما).
- 9- تقوم الهيئة العليا للمشروع بوضع الموجهات العامة وخطة العمل للجان القطرية التي تقوم بإنجاز نصيبتها من المشروع سنويا ومرحليا.
- 10- توصي الندوة الثانية لمشروع الذخيرة العربية بأن يتكرم معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية ببحث الدول الأعضاء على دعم المشروع ماديا ومعنويا، كما توصي أيضا أن يتولى الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح رئيس الهيئة العليا للمشروع رفع التوصيات إلى رئاسة الجمهورية الجزائرية لتتكرم بعرضها على جامعة الدول العربية، وأن يتولى من جهة ثانية الأستاذ الدكتور عبد الملك محمد عبد الرحمن مدير جامعة الخرطوم رفع هذه التوصيات إلى رئاسة جمهورية السودان لدعمها لدى جامعة الدول العربية.
- 11- يرحو المشاركون في الندوة أن يتكرم معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية بأن يدعو لاجتماع خاص للسادة وزراء التعليم العالي ووزراء الثقافة العرب يخصص للبحث عن سبل الدعم وتحقيق الإنجاز لمشروع الذخيرة العربية يدعى إليه رئيس الهيئة العليا لمشروع الذخيرة العربية ويدعم هذا الطلب لدى جامعة الدول العربية الجزائر والسودان كما جاء في التوصية 10.
- 12- توصي الندوة بأن يكون الشروع في إنجاز المشروع بمجرد عودة كل ممثل إلى بلده وذلك بالقيام بحملة إعلامية لمدة أسبوع على الأقل وبإقامة ندوة تأسيسية وطنية للمشروع يدعى إليها جميع المؤسسات العلمية والثقافية.

13- توصي الندوة معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية وكذلك رئيس الهيئة العليا للمشروع بمخاطبة كل الجهات المدعوة إلى الندوة ولم تحضر بالانضمام إلى المشروع والبدء في إنجازهِ حسب ما جاء في التوصيات السابقة.

وفي الختام يتوجه المشاركون في الندوة بالشكر والامتنان إلى جامعة الخرطوم التي استضافت أعمال الندوة الثانية لمشروع الذخيرة العربية على حسن الاستقبال وكرم الضيافة. والله المستعان.

الرموز العربية الخاصة بكتابة الكلام المنطوق*

مبدأن أساسيان:

- 1- يحتفظ بنظام الكتابة العربية الأصلي بكامله ولا يدخل أي تغيير في أشكال حروفه الخطية والمطبعة في ذواتها، وذلك لتحقيق أمرين: أولهما تجنب التكاليف المادية التي تحدثها التغييرات الجذرية لذوات الحروف، وثانيهما أن يتمكن القارئ من التمييز بين الأصوات التي هي حصيلة النظام الصوتي العربي وبين الأصوات المجتلفة التي لا تنتمي إلى هذا النظام.
- 2- تزداد على الحروف وعلامات الشكل الأصلية علامات أخرى للتمييز بين مختلف الأصوات المسموعة. ويحتفظ هاهنا أيضاً بما شاع من العلامات إن تماشت مع ما تقتضيه الدقة العلمية.

المبادئ الفرعية:

إن لهذه الرموز (التي هي في الواقع حروف الخط العربي العادي بزيادة علامات مخصوصة) أغراضاً ثلاثة: غرض عام وهو:

- 1- أن يتمكن اللغوي وغير اللغوي من كتابة الأصوات التي ليس لها رمز مخصوص يدل عليها في الخط العربي؛ وذلك مثل المخارج اللهجية العربية والمخارج الأعجمية (وبصفة خاصة الأعلام الأجنبية).

وغرضان آخران هما:

- 2- أن يتمكن اللغوي من كتابة الأصوات المختلفة التي تؤدي وظيفة في عملية التبليغ، أي تلك التي تتمايز بها معاني الكلم وهي الحروف Phonèmes وعددها محدود وتقابلها

* حرّر هذا البحث نصالح البحوث الميدانية وخاصة المسح الذي قام بإنجازه الباحثون الذين ساهموا في ضبط الرصيد اللغوي العربي.

الأصوات أو المخارج التي عددها غير متناهٍ. والغاية هنا هي الدراسة التي تتناول المفردات والتراكيب مبنى ومعنى، أي الدراسة الإفرادية التركيبية بصرف النظر عن الاختلاف الصوتي اللهجي أو الفردي *Différences non pertinentes dialectales ou allophones = individuelles* وينتهج فيها منهج الكتابة الفونولوجية.

3- أن يتمكن الباحث اللغوي من كتابة مختلف وجوه الأداء *Variantes ou variétés de réalisation phonétique* العربي وجميع الاختلافات الصوتية التي تحدث في هذا الأداء (مهما دقت ولطفت) مما هو شائع في الاستعمال¹ كما ترد على ألسنة الناطقين ويقطع النظر عن وظيفتها التمييزية، والغاية هنا هي الدراسة الصوتية المحضة ليس إلا. فهذه هي الكتابة الصوتية (وهي خاصة عندنا بالطواهر الشائعة *Transcription phonétique non idiolectique*).

وفي جميع هذه الأحوال فإن الغرض من إبقاء الرسم العربي على ما هو عليه هو أن يعرف أصل الكلمة العربية، على الرغم مما قد يصيبها في الأداء من تحوّل صوتي وألا تطمس الصيغة الأصلية للكلمة بسبب ما يطرأ عليها في هذا الأداء من التغيّر. ومثال ذلك لفظة (صغير) فإنّ تأديتها في تونس هي (زغير) وبهذه الكتابة لا يمكن أن يعرف أصل الكلمة ولذلك فضلنا أن نزيد على كتابتها الأولى علامة فوق الصاد تدل على تحوّلها إلى زاي صغير وكذلك هو الأمر بالنسبة إلى الضاد في لهجة تلمسان (عند النساء خاصة) في كلمة (مريطة) فإننا نفضل كتابتها هكذا: مريضة².

أما بالنسبة إلى أعمال لجنة الرصيد اللغوي فإنّ جميع المعطيات المنطوقة لا تنحصر الغاية فيه في الوصول إلى رصيد من المفردات الوظيفية، بل يرمي أيضاً إلى إيجاد رصيد مماثل من البنى التركيبية *Structures Syntaxiques* أي تلك التي تغطي جميع احتياجات

1- ويترك كل الاختلافات النادرة أو التي هي خاصة بالأفراد.
2- وهكذا فعل القدماء من القراء والمجودين بالنسبة إلى الأداء الذي يغيّر المعنى وذلك مثل الصاد التي كالزاي في: قصد والصراط.

الأطفال -مثل الرصيد الإفرادي- ولا تتجاوزها في مستوى التراكيب. كما يرمي زيادة على ذلك إلى إيجاد رصيد آخر في أدنى المستويات، أي مستوى الأداء الصوتي وهو رصيد المخارج العفوية التي تكثر على ألسنة الناس، وهي مع ذلك فصيحة لأنها وردت على ألسنة السليقيين من الناطقين بالضاد قديماً (في عهد الفصاحة العفوية وهم فصحاء العرب الذين ذكرهم النحاة الذين شافوهم).

أما البحث عن الرصيد الإفرادي والتركيبي فالكتابة الفونولوجية (ما ذكرناه أعلاه في الفقرة 2) كافية في عملية التدوين والتفريع، إلا أنه يجب أن يحتفظ بالتسجيلات حتى يرجع إلى هذه المدونة للدراسة الصوتية. وفي هذه الدراسة يلجأ عندئذ إلى الكتابة الصوتية التي وصفناها في الفقرة 3 فيما سبق ذكره.

هذا وتبقى الآن مشكلة الألفاظ والأسماء الأعجمية التي لا تجري في الاستعمال العربي إلا بشعور واضح من الناطقين بأنها أعجمية. وقد تكثر في بلد وتقل في بلد آخر، كل ذلك بحسب اتساع رقعة التعريب أو عدم اتساعها وتأثر الناطقين بلغات أخرى أو عدم تأثرهم بها. ويجب أن تكتب هذه الألفاظ بحسب ما شاع من رسمها في جميع البلدان العربية. ثم تزداد على ذلك العلامات التي وضعناها حتى تقرأ على أصلها الأعجمي (إذا لم تعرب) أو على الأقل على ما يقرب منه إن تعذر تماماً النطق الأعجمي لقلته وندرته بالنسبة إلى المخارج الشائعة.

الرمز العربي	المخرج	الرمز الدولي
ب	الباء العربية: شفوية شديدة مجهورة.	b
پ	مثل الباء الفارسية: شفوية شديدة مهموسة.	b → p
بھ	مثل الباء الأسبانية (أو العبرية) التي بين مصوتين: رخوة مجهورة.	b → β

t	التاء العربية العادية: نطعية ذولقية شديدة مهموسة.	ت
t → ts	تاء تخالطها في وسطها رخاوة بين الذولق والنطع (في لهجة تلمسان مثلاً وفي الألمانية في لفظة Zen	تّ
/0	التاء العربية الفصيحة: لثوية مهموسة غير مفخّمة = مستقلة.	ث
t̄ → t	تاء منطوقاً بها تاء كما هو الحال عند بعض أهل المغرب (توم عوض توم)	ت̄
t̄ → s	تاء منطوقاً بها سيناً كما يجري ذلك على السنة بعض أهل المشرق مسلاً عوض مثلاً.	تّ̄
ğ	الجيم العربية الفصيحة: شجرية شديدة مجهورة	ج
ğ → z	مثل الجيم الفرنسية أو z الفارسية: شجرية رخوة مجهورة (الجيم مثل الشين المجهورة عند سيويه)	جّ
ğ → g	جيم منطوقاً بها مثل الكاف مع بقاء الجهر (الجيم التي كالكاف عند سيويه) وهي التي ينطق بها أكثر أهل مصر حالياً وهو مخرج الجيم في جميع اللغات السامية الشمالية.	ج̄
ğ → z	جيم منطوقاً بها مثل الزاي وذلك نحو: جيت في لهجة مراكش أو زوج في تونس	ز
ğ → gy	منطوقاً مثل الياء إلا أنها أكثر جموداً (لهجة اليمن وبعض أهل السودان)	جّ
ğ → tʃ	جيم شديدة لكنّها مهموسة ومعطشة كما هو الحال في حلبي. اسماً علماً	چ
h	الحاء العربية الفصيحة: من أوسط الحلق مهموسة	ح
h/ kh	الحاء العربية الفصيحة: من أدنى الحلق مهموسة ومثلها j الأسبانية في jota و ch الألمانية في buch	خ
d	الدال العربية الفصيحة: نطعية ذولقية شديدة مجهورة مستقلة.	د

d	الذال العربية: لثوية مجهورة مستقلة ومثلها th الإنجليزية في أداة التعريف the	ذ
d → z	الذال منطوقاً بها زايًا.	ذُ
r	الراء العربية الفصيحة: ذوقية مكررة.	ر
z	الزاي العربية الفصيحة: ذوقية نطعية رخوة مهموسة صفيرية (مثل السين بزيادة الجهر)	ز
ʃ	السين العربية الفصيحة: ذوقية نطعية رخوة مهموسة صفيرية مستقلة.	س
ʃ	الشين العربية الفصيحة: شجرية رخوة مهموسة.	ش
ʃ → s	الشين منطوقاً بها مثل السين (كلهجة بعض أهل الحضر في مراكش)	س ش
s	الصاد العربية الفصيحة: ذوقية نطعية رخوة مهموسة صفيرية مطبقة.	ص
s → z	صاد مجهورة (وهي الصاد المشربة صوت الزاي عند سيبيويه) مثل صغير في لهجة تونس (زاي مفخمة = مطبقة)	ص صُ
d ^c → d	الضاد التي يُقرأ بها القرآن في زماننا (وهي غير الضاد التي وصفها سيبيويه) كدال + تقخيم ³	ض ضُ
d ^c → d	ضاد منطوقاً بها مثل الطاء (لثوية)	ض ضُ
d ^c → t	الضاد منطوقاً بها مثل الطاء الحالية (مريضة في لهجة تلمسان)	ض ضُ
d ^c → z	ضاد منطوقاً مثل الصاد المشربة صوت الزاي السابقة (زاي مفخمة = مطبقة) وهي في لغة أهل مصر في مثل مضبوط.	ض ضُ
t	الطاء التي يُقرأ بها القرآن في زماننا (وهي أيضاً غير الطاء التي وصفها سيبيويه) أي كطاء مطبقة ⁴ .	ط

3- الضاد القديمة هي من «أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس» الكتاب، ط بولاق 405/1
4- الطاء القديمة كانت مثل الضاد الحديثة، وذهب منها الآن جهرها فصارت مثل التاء مع بقاء الإطباق

ð	الطاء العربية الفصيحة: لثوية مجهورة مطبقة.	ظ
ð → d	طاء منطوقاً بها مثل الضاد (الذال مفخمة غير لثوية)	ظ ظ
أ، أو،	العين العربية الفصيحة: من أوسط الحلق مجهورة بين الشديد والرخو.	ع
ġ	الغين العربية الفصيحة: من أدنى الحلق مجهورة.	غ
ġ → q	الغين منطوقاً بها قافاً مهموسة (في لهجة أهل الجنوب الجزائري)	غ غ
f	الفاء العربية الفصيحة: من الشفة السفلى وأطراف الثنايا.	ف
f → v	مثل v الفرنسية و w الألمانية والواو الفارسية وهي فاء مجهورة	ف ف
q	القاف العربية: من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك (فهي إذن مفخمة) وهي شديدة وينطق بها مهموسة الآن في قراءة القرآن (وأصلها الجهر)	ق
q → G	هي هذه القاف إلا أنها مجهورة وينطق بها الآن أهل البدو بإبقاء التفخيم (وهي القاف الفصيحة) أو بإزالته (بعض أهل المدر والبدو في المغرب)	ق مجهورة مفخمة
q → ʕ	هي هذه القاف أيضاً منطوقاً بها مثل الهمزة	ق ق
k	الكاف العربية الفصيحة: من أسفل من مخرج القاف، شديدة مهموسة غير مفخمة.	ك
tʃ	هي هذه الكاف منطوقاً مثل ج التي مرّ ذكرها (جيم معظّمة مهموسة) والكشكشة هي هذا النطق نفسه لكنه خاص بكاف المخاطبة (وهذا المخرج موجود بكثرة في أهل البدو بالمشرق وبعض القرويين بالمغرب العربي).	ك ك

g	بشار بهذا الرمز إلى الكاف المجهورة الأعجمية (في جميع اللغات الأجنبية التي لها هذا المخرج)	گ
l	اللام العربية العادية: من حافتي اللسان إلى منتهى طرف اللسان (وهي بين الشديدة والرخوة)	ل
m	الميم العربية العادية: شفوية غنّاء	م
n	النون العربية العادية: ذوقية مطعية غنّاء	ن
m	هي النون منطوقاً بها مثل الميم كالنون في لفظة عنبر	نْ
ô أو â أو œ أو ê	هي النون المخفأة (أو الخفيفة): نون ناقص منها اعتماد اللسان على النطق (غنّة محضة لها جرس الحركة التي قبلها ⁵) بحسب حركة ما قبلها	نَ
h	الهاء العربية العادية: ومثلها h الإنجليزية في how	هـ
w	الواو العربية الفصيحة ومثلها w الإنجليزية في we	و
v	الواو العربية منطوقاً بها مثل الباء التي مرّ ذكرها.	وْ
w	واو (غير مدّية) مشربة صوت الباء مثل وبت huit في الفرنسية.	و
y	الياء العربية الفصيحة.	ي
, أو ؟	الهمزة العربية: من أقصى الحلق شديد	ء
ع → ء	الهمزة منطوقاً بها مثل العين (وهي العنينة التي ذكرها القدماء).	ءْ

5- فهي مصوتات ذات غنّة، وذلك ما يسميه اللغويون الفرنسيون بـ Voyelles nasales أما في العربية فهي نوع من الأداء في النون لا يتغيّر به المعنى (النون المخفأة) وذلك مثل عنك 'ak

أصوات الحركات ومدّاتها:

كل ما هو أصل فلا علامة له وعلى هذا فلا يرمز إلى كيفية النطق في الكتابة إلا إذا خرج هذا النطق عن أصله الذي هو عليه في العربية الفصحى لا لعارض اضطراري، بل لسبب لهجي.

الرمز الدولي	الوصف	الرمز العربي
e	هي الفتحة الممالة (ممدودة وغير ممدودة)	◌َ
	هي الفتحة المفخمة (ممدودة وغير ممدودة) لا حاجة إلى إظهار هذه العلامة إذا كان التقخيم اضطرارياً أو في لفظ الجلالة.	◌ِ
	هي كسرة تفخم حتى تقرب من الفتحة (وهي في النطق مماثلة تماماً للفتحة الممالة إلا أن أصلها كسرة)	◌ِ
o	هي ضمة تفخم كما تفخم إذا جاوزت الحروف المطبقة ولا تكتب هذه العلامة كذلك إلا لبيان الأداء اللهجي	◌ُ
ü	هي كسرة مشربة بالضممة (كما في قيل)	ياء تحنّها ضمة ◌ُ
	هي ضمة مشربة بالكسرة (كما في مذعور ويسميتها سيبويه بروم الكسرة في الواو).	واو فوقها ياء ◌ُ
ε	هي فتحة ممالة إمالة متوسطة، والنطق بها مماثل تماماً للفتحة المرفقة أي غير المجاورة لحروف التقخيم	ياء فوقها ألف ◌ِ
عدم وجود علامة للحركة	علامة اختلاس الحركة (كما في شهر رمضان: الراء الأولى محرّكة بحركة مختلّسة وليست ساكنة لأنّ ما قبلها ساكن، وكذلك هو الأمر بالمعرب العربي في النطق بلفظة: كتاب. لا يمكن أن نعتبر الكاف ساكنة لتعذر الابتداء بالساكن كما يتبيّن الاختبار بالآلات الراسمة.	◌

تعليق توضيحي على جدول الكتابة الصوتية

العلامة الزائدة	رمز الصوت الدولي	الحروف الجوامد
ثلاث نقط تحتية	p	پ
دائرة صغيرة حول نقطة الباء	β	بھ
سين صغيرة فوق التاء	TS	تس
تاء صغيرة فوق التاء بدون نقط	t	تھ
سين صغيرة فوق التاء	S	تس
نقطة زائدة على الجيم	j	جھ
زاي صغيرة فوق الجيم	Z	زھ
باء صغيرة فوق الجيم	GY	بھ
نقطتان زائدتان على الجيم	TŠ	چھ
سين صغيرة فوق الشين	S	سھ
ظاء صغيرة فوق الضاد	ḍ	ضھ
طاء صغيرة فوق الضاد	ṭ	طھ
زاي صغيرة فوق الضاد	é	ظھ
قاف صغيرة فوق الغين	q	قھ
ثلاث نقط تحت الفاء بدون نقط فوقية	V	فھ
نقطة زائدة على القاف	G	قھ
همزة فوق قاف مجردة من النقط	ε	قھ

شين صغيرة فوق الكاف	tš	كُ
خط صغير فوق الكاف	G	گا
ميم صغيرة فوق النون	m	نْ
بحسب الصوت خط فوق النون الموالي	m	نَ
فاء صغيرة فوق الواو	v	وْ
نقطتان متتاليتان عمودياً فوق الواو	w	و
عين صغيرة فوق الهمزة.	،	ء

فهرس المراجع

- باللغة العربية :
- الأحفش (سعيد بن مسعدة) : كتاب القوافي، تحقيق أحمد راتب النفاخ، بيروت مطابع دار القلم 1394هـ/ 1974م.
- أرسطو : كتاب العبارة، ترجمة حنين بن إسحاق، نشر Leipzig 1913 I.pollak .
- الأستراباذي (رضي الدين) : شرح الشافية. ط القاهرة 1358هـ.
- ابن الأنباري : إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق محي الدين عبد الرحمن رمضان، دمشق مطبوعات مجمع اللغة العربية، مطبعة الترقى 1390هـ / 1971م.
- البغدادي (عبد القادر) : شرح شواهد الرضي على الشافية، ط. القاهرة. 1939م.
- التهانوي (محمد بن علي الفاروقي) : كشاف اصطلاحات الفنون، طبعة الهند 1862م.
- الجاحظ (عمرو بن بحر ، أبو عثمان) :
- البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة 1984م.
- الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، 1940/ 1947م.
- الجرجاني (عبد القاهر): دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رشيد رضا، القاهرة 1319هـ/ 1901م.
- الجرجاني (علي بن محمد ، السيد الشريف) : التعريفات، طبعة القاهرة 1306هـ.
- ابن جني (أبو الفتح):
- الخصائص، تحقيق محمد علي النجار القاهرة، 1952/1956م.
- المحتسب، تحقيق لجنة إحياء التراث، القاهرة ط. 1386/1389هـ
- سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دمشق. دار القلم ط 1985م
- جورج سارطون G.Sarton : مدخل إلى تاريخ العلم، طبعة بالتييمور 1927م.
- الحاج صالح (عبد الرحمن) : علم اللسان العربي وعلم اللسان العام. رسالة دكتوراه دولة. جامعة السربون . باريس . 1979 في جزئين.
- السماع اللغوي العلمي عند العرب . الجزائر . 2005 .
- بحوث ودراسات في علوم اللسان . الجزائر . 2005 .
- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية . الجزء الأول . الجزائر . 2005 .

- أبو حيان التوحيدي : الإمتاع والمؤانسة. ط. القاهرة 1939م.
- أبو حيان النحوي (محمد بن يوسف، أثير الدين) : البحر المحيط، القاهرة مطبعة السعادة، 1328هـ/1910م.
- ابن خلدون : المقدمة، ط1، بيروت : مكتبة الدراسة ودار الكتاب اللبناني.
- الداني (عثمان بن سعيد ، أبو عمرو) : المحكم في نقط المصاحف، دمشق، دار الفكر، المطبعة العلمية 1407هـ/1986م.
- الرازي (فخر الدين): المحصول في علم الأصول، مخطوط رقم 297، دار الكتب المصرية.
- الرماني :
- شرح كتاب سيبويه، مخطوطة مصورة في معهد الخطوط العربية رقم 85، 88 نحو.
- الحدود في النحو، شرح محمد جواد، بغداد 1969م.
- الزجاجي:
- الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، القاهرة، 1959م.
- مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، الكويت، 1962م.
- الزركشي(محمد بن بهادر):
- البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، مصر، 1376هـ/1929م 4ج.
- السجستاني (سهل بن محمد ، أبو حاتم) : المعمرون والوصايا ، تحقيق عبد المنعم عامر، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية 1961م.
- السكاكي : مفتاح العلوم، القاهرة 1348هـ / 1929م
- ابن سلام : طبقات الشعراء، تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة 1952م.
- سيبويه : الكتاب، ط، بولاق، 1317هـ—
- السيرافي: شرح الكتاب، مخطوطة مصورة بمكتبة جامعة القاهرة رقم 26181، 26182
- ابن سينا : أسباب حدوث الحروف، تحقيق م، ح، الطيان ومير علم، دمشق 1983م
- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر) :
- الأشباه والنظائر، ط1، الهند : حيدر آباد

- الاقتراح في علم أصول النحو، ط1، دائرة المعارف النظامية، حيدرآباد 1310هـ.
- صون المنطق، نشر علي سامي النشار، القاهرة، 1947م.
- المزهر في علوم اللغة، ط2، القاهرة.
- الشنتمري : شرح كتاب سيبويه، مخطوطة بالخزانة العامة بالرباط، لوحة 149.
- ابن عصفور الإشبيلي: الممتع في التصريف، تحقيق دقاوة، نشر المكتبة العربية بحلب 1970م.
- ابن فارس (أحمد): الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، ط. القاهرة، 1915م.
- الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد): معاني القرآن، تحقيق أحمد بن يوسف والنجار، الدار المصرية.
- القالي (أبو علي): الأمالي، مطبعة السعادة 1954م.
- ابن قتيبة: الشعر والشعراء، تحقيق أحمد محمد شاكر، القاهرة 1364هـ.
- المبرد (محمد بن يزيد، أبو العباس): المقتضب، القاهرة، دار التحرير 1385هـ/1966م.
- ابن مجاهد: السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف 1972م.
- المرزباني (محمد بن عمران ، أبو عبيدة): الموشح في مأخذ العلماء على الشعراء ، تحقيق علي محمد البجاوي، القاهرة، دار نهضة مصر 1965م.
- مكي بن أبي طالب: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق محي الدين رمضان، دمشق، مطبعة الترقى 1974م.
- النحاس (أحمد بن محمد، أبو جعفر) : إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، بغداد، وزارة الأوقاف، مطبعة العاني 1980/1977م.
- ياقوت الحموي : معجم الأدباء، نشر الرفاعي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة 1938/1936م.
- ابن يعيش (يعيش بن علي، أبو البقاء): شرح المفصل في صناعة الإعراب، تصحيح وتعليق مشيخة الأزهر وجماعة من العلماء، القاهرة المطبعة المنيرية .د.ت.

الدوريات:

- حوليات جامعة الجزائر – نشر ديوان المطبوعات الجامعية العدد6، 1992/1991.

- مجلة الأصالة، وزارة الثقافة والاتصال سنة 1976
- مجلة الثقافة، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر العدد 17، 1973 والعدد 26، 1975.
- مجلة الكتاب المقدس 1935.
- مجلة كلية الآداب، جامعة الجزائر، العدد 1، سنة 1964.
- مجلة اللسانيات، العدد 4 والعدد 6، سنة 1972.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومعهد العلوم اللسانية والصوتية بالجزائر (مشروع الرصيد اللغوي العربي) دليل تعريفي، تونس 1981.

فهرس الموضوعات

- تقديم للأستاذ الدكتور شوقي ضيف 07
- الدراسات والبحوث الخاصة بعلم العربية وعلاقتها باللسانيات الحديثة وتكنولوجيا اللغة 09
- 1 - الأصالة والبحوث اللغوية الحديثة 11
- 2 - الفوارق القائمة بين فقه اللغة وعلم اللغة و علم اللسان قديما وحديثا 22
- 3 - الشعر ديوان العرب 27
- 4 - النحو العربي ومنطق أرسطو 42
- 5 - اللغة العربية بين المشافهة والتحرير 64
- 6 - العلاج الآلي للنصوص العربية والنظرية اللغوية 84
- 7 - تقرير حول مستلزمات بناء قاعدة آلية للمفردات 97
- في قضايا اللغة العربية ووسائل ترفيتها 109
- 1 - قضية المعجم العربي والمصطلحات 111
- 2 - البحث اللغوي وأصالة الفكر العربي 122
- 3 - الكتابة العربية و مشاكلها 146
- 4 - الأسس العلمية لتطوير تدريس اللغة العربية 158
- 5 - الأسس العلمية واللغوية لبناء مناهج اللغة العربية في التعليم ما قبل الجامعي 174
- 6 - علم تدريس اللغات والبحث العلمي في منهجية الدرس اللغوي 190
- النظرية الخليلية الحديثة 205
- 1 - المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في الوطن العرب 207
- 2 - المدرسة الخليلية الحديثة ومشاكل علاج العربية بالحاسوب 230

265	3 – تكنولوجيا اللغة و التراث اللغوي العربي الأصيل
290	4 – الجملة في كتاب سيبويه
304	5 – أول صياغة للتراكيب العربية : نظرية العمل العربية
315	6 – منطق النحو العربي والعلاج الحاسوبي للغات
336	7 – التحليل العلمي للنصوص
352	8 – مسائل في مصطلحات التجويد لفضيلة الشيخ جلال الحنفي والإجابة عنها
369	- قضايا الترجمة والمصطلح
371	1 – الترجمة والمصطلح العربي ومشاكلهما
381	2 – توحيد المصطلحات العلمية العربية
387	3 – حركة التعريب في النظام التعليمي الجزائري
395	4 – مشروع الذخيرة اللغوية العربية وأبعاده العلمية والتطبيقية
423	5 – الرموز العربية الخاصة بكتابة الكلام المنطوق
431	6 – تعليق توضيحي على جدول الكتابة الصوتية
433	- المصادر والمراجع
437	- فهرس الموضوعات

طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية
وحدة الرغاية - الجزائر -

2012

Achévé d'imprimer sur les presses

ENAG, Réghaïa

-Algérie -

Bp 75 Z.I Réghaïa Tél (021) 84 85 98 / 84 86 11

ولد بمدينة وهران، درس في مصر وفي بوردو وباريس. تحصل على التبريز من باريس ودكتوراه الدولة في اللسانيات من جامعة باريس - السوربون - كان أستاذا بجامعة الرباط سنة 1961م إلى سنة 1962م، وجامعة الجزائر بعد ذلك، وصار مدير معهد العلوم اللسانية بالجزائر، ثم مدير مركز البحوث العلمية لترقية اللغة العربية، وعضو الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للمجمع الجزائري للغة العربية سنة 2000م. وهو عضو في المجمع الآتية: دمشق وبغداد وعمان والقاهرة. ويشرف على مشروع الذخيرة الدولي.



هذه مجموعة من الدراسات تخص اللسانيات العربية وما إليها في مجلدين. والكثير منها كان أصله بحثا قدمه صاحبه في مؤتمر علمي دولي مثل المؤتمرات الدورية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة وغيرها. وقد نشر كل هذا من سنة 1965م إلى سنة 2005م في دوريات علمية متخصصة. ومن أهم ما جاء من ذلك هي البحوث التي تعالج النظرية الخليلية الحديثة وهي النظرية التي يعتمد عليها في أيامنا هذه الكثير من الباحثين في بحوثهم في ميدان معين كالعلاج الآلي للنصوص العربية على الحاسوب وهذا يستلزم أن توسع دائرة البحوث في الحاسوبيات ويحتاج إلى وضع لغات للبرمجة تتجاوز ما هو موجود وكذلك هو الأمر بالنسبة إلى علم تعليم العربية واصطناع الكلام المنطوق الآلي ومعالجة أمراض الكلام، إذ النظرية الخليلية تستجيب لما يتطلبه الحاسوب وتفرض على كل هذه القطاعات من البحث العلمي تصورا علميا أوسع وأكثر استيفاء للظواهر المختلفة. والمؤلف هو صاحب النظرية الخليلية الحديثة. وتطرق بعض هذه البحوث إلى التراث اللغوي العلمي العربي وأعيد فيها النظر إلى الكثير من التصورات والأفكار الشائعة اليوم.

ISBN: 978-9931-00-168-3



9 789931 001683